

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام
على رسول الله وآله وصحبه

وبعد:

فقد قام الطالب بإصلاح ما طلب منه بإصلاحه

لجنة النافذة

جاءتكم لفرق من
لجنة الشريعة والدراسات
الدراسات العليا الشرعية

المشرف
عضو اللجنة
عضو اللجنة
عضو اللجنة

توقيع الطالب

امام محمد بن حبان البستي
ومنهجه
الحسنة في ترتيبها



رسالة مقدمة لنيل درجة (المابجستير) في الشريعة الإسلامية
فروع الكتاب والسنة

٣٩٧٧

إعداد الطالب / محمد بن محمد الحسني

إشراف الدكتور / أحمد محمد سيف



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠١١١٥

١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ المجلد الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْفَسَحُ الثَّانِي

مَنْهَجُ الْإِمَامِ بْنِ حَبَّانَ فِي
فِي الْجَرِّحِ وَالْتَعْدِيلِ

الباب الرابع

أبرز علماء البحر والتعديل
حتى نهاية القرن الرابع الهجري

الباب الرابع

تمهيد .

الفصل الأول : الجرح والتعديل في العصر الإسلامي الأول .

وفيه مباحث :

- (١) المبحث الأول : عناية القرآن الكريم بالجرح والتعديل .
- (٢) المبحث الثاني : عناية النبي صلى الله عليه وسلم بالجرح والتعديل .
- (٣) المبحث الثالث : عناية الصحابة بالجرح والتعديل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم .
- (٤) المبحث الرابع : عناية الصحابة بالجرح والتعديل بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

الفصل الثاني : الطبقة الثانية من علماء الجرح والتعديل .

تمهيد

- (١) المبحث الأول : أشهر علماء التابعين في هذا العلم .
- (٢) المبحث الثاني : أقوال كبار التابعين في الجرح والتعديل .
- (٣) المبحث الثالث : من أقوال الزهري في النقد .

الفصل الثالث : الطبقة الثالثة من علماء الجرح والتعديل - طبقة أتباع التابعين .

- (١) المبحث الأول : تطور النقد في هذه المرحلة .
- (٢) المبحث الثاني : مالك بن أنس معلم الجرح والتعديل .
- (٣) المبحث الثالث : شعبة وعلم الجرح والتعديل .
- (٤) المبحث الرابع : الثوري وعلم الجرح والتعديل .

الفصل الرابع : الطبقة الرابعة من علماء الجرح والتعديل .

تمهيد

- (١) المبحث الأول : يحيى بن سعيد القطان وعلم الجرح والتعديل .

(٢) المبحث الثاني : عبدالرحمن بن مهدي وعلم الجرح والتعديل .

الفصل الخامس : الطبقة الخامسة من علماء الجرح والتعديل .

تمهيد

- (١) المبحث الأول : علي بن المديني وعلم الجرح والتعديل .
- (٢) المبحث الثاني : أحمد بن حنبل وعلم الجرح والتعديل .
- (٣) المبحث الثالث : يحيى بن معين وعلم الجرح والتعديل .

الفصل السادس : الطبقة السادسة من علماء الجرح والتعديل .

تمهيد

- (١) المبحث الأول : يحيى الذهلي وعلم الجرح والتعديل .
- (٢) المبحث الثاني : الدارمي وعلم الجرح والتعديل .
- (٣) المبحث الثالث : البخاري وعلم الجرح والتعديل .
- (٤) المبحث الرابع : أبو زرعة وعلم الجرح والتعديل .
- (٥) المبحث الخامس : أبو حاتم وعلم الجرح والتعديل .
- (٦) المبحث السادس : أبو داود وعلم الجرح والتعديل .
- (٧) المبحث السابع : مسلم وعلم الجرح والتعديل .
- (٨) المبحث الثامن : الترمذي وعلم الجرح والتعديل .

الفصل السابع : الطبقة السابعة من علماء الجرح والتعديل .

شيخ ابن حبان

- (١) المبحث الأول : الإمام النسائي وعلم الجرح والتعديل .
- (٢) المبحث الثاني : الإمام ابن خزيمة وعلم الجرح والتعديل .
- (٣) المبحث الثالث : الإمام العقيلي وعلم الجرح والتعديل .
- (٤) المبحث الرابع : عبد الرحمن بن أبي حاتم وعلم الجرح والتعديل .

الفصل الثامن : الطبقة الثامنة من علماء الجرح والتعديل .

أقران ابن حبان

- (١) المبحث الأول : الحافظ ابن عدى وطم الجرح والتعديل .
- (٢) المبحث الثانى : الحافظ أبو أحمد الحاكم الكبير وطم الجرح والتعديل .

الفصل التاسع : الطبقة التاسعة من علماء الجرح والتعديل .

تلامذة ابن حبان

- (١) المبحث الأول : الإمام الدارقطنى وطم الجرح والتعديل .
- (٢) المبحث الثانى : الحكم النيسابورى وطم الجرح والتعديل .

تمهيد :

إِنَّ عِلْمَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ بَدْءٌ غَضَا طَرِيقاً فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَكُنْ يَعْدُو إِشَارَاتٍ وَمَعَالِمَ لِمَنْهَجٍ يَجِبُ أَنْ يَحْدُوهُ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ قَبُولِهِمْ لِمَا يَسْمَعُونَ وَرَدَّهُمْ لَهُ .

ولقد كتب بعض طلاب العلم بحوثاً مفردة عن نشأة النِّقْدِ وتطوره ، كما تحدَّث آخرون عن نشأته وتطوره في بحوث جانبية من خلال بحث كبير ، أو رسالة علمية ، ولعل أوسع من كتب عن هذا الموضوع الدكتور عبد الله علي حافظ في رسالته العلمية ، ثم الدكتور مصطفى الأعظمي في كتابه منهج النِّقْدِ عند المحدثين الذي جعله مقدِّمة لما وجدته من كتاب (التمييز) للإمام مسلم .

ولقد أفدت من هذين البحثين فوائد جلييلة أقلها تلمس مواضع قدمي في هذا البحث الجليل ! إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ الْبَحْثَيْنِ لَمْ يَفِيَا بِتَارِيخِ عِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ حَتَّى نَهَايَةِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ ، فَكَانَ عَلِيٌّ هَذَا بِمُثَابَةِ اسْتِدْرَاكِ عَلَيْهِمَا فِيمَا تَنَاوَلَاهُ فِي الْقَرْنَيْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَمَتَابَعَةٍ لِعِلْمِهِمَا فِي الْقَرْنَيْنِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ .

وقد يقال : هذا الباب مقحم في الرسالة إقحاما ؟ وأجيب : ليس الأمر كذلك فَإِنَّ ابْنَ حَبَّانٍ قَدْ عَرَضَ لِتَارِيخِ عِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَفِي السُّنَنِ الْمَطْهُرَةِ ، ثُمَّ تَحَدَّثَ عَنِ النُّقَادِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، ثُمَّ صَنَّفَ النَّقَادَ طَبَقَاتٍ وَذَكَرَ أَشْهُرَهُمْ إِلَى عَصْرِ شَيْخِهِ .

وما دمت أبحث في (منهج ابن حَبَّانٍ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ) فَيَنْبَغِي أَنْ أَعْرِفَ الْمَطَالِعَ عَلَى آرَائِهِ فِي نَشْأَتِهِ وَتَارِيخِهِ ، وَإِذَا أَطَلْتُ فِي ذَلِكَ ، فَلْيُغْفِرْ عَذْرَانِ :

أولهما : أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَمْ يَبْهَثْ فِي رِسَالَةٍ عِلْمِيَةٍ تَنَاوَلَتْهُ مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِهِ ، فَبَقِيَ تَارِيخُ هَذَا الْعِلْمِ بِحَاجَةٍ إِلَى اسْتِيعَابِ - قِسْطٍ - الطَّاقَةِ -

والثاني : أَنَّ بَحْثَ مَنَاهِجِ عُلَمَاءِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ، وَالتَّعَرُّفِ إِلَى أَلْفَاظِهِمُ الَّتِي يَطْلُقُونَهَا عَلَى مَرَّ الزَّمَنِ ، يُمْكِّنُنِي مِنْ فَهْمِ

منهج ابن حبان بدقّة ، ويضع بين يدي الباحث في هذا العلم صورة موجزة عن تاريخه ، تعينه على متابعة الدرس أو الكتابة في هذا العلم البكر ؟ . إضافة إلى إبراز قيمة إشارات الإمام ابن حبان ، إذ هي ذات مدلولات عظيمة في هذا الجانب .

ولقد رأيت أن أتناول هذا الباب على الترتيب الذي ذكره ابن حبان فأحدث عن النّقد في القرآن والسّنة ، وعن نقد الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وسلّم وبعده . ثم عن نقد التابعين ، ثم أحدث عن طبقات النّقّاد ابتداءً من شمعة ومالك والثوري وانتهاءً بالدارقطني والحاكم .

ولا يفوتني التذكير بأنّ النّقّاد الذين يرجع إليهم أقوالهم في الجرح والتّعديل يُعدّون بالمرئيات بيد أنّي سأعرض لمن ذكره ابن حبان ، وأخصّ بالدراسة من اعتبره ابن حبان أبرز أهل طبقتهم ، لسببين :

الأول : أنّ دراسة مناهج هؤلاء النّقّاد ، وتتبع أقوالهم في الجرح والتّعديل عسير ، إذ دراسة كلّ طبقة تحتاج إلى عمل على مفرد ، عسى أن أوفق إليه ، أو يقوم به دارسون ؟ .
والثاني : أنّ الوقوف على كلام مشاهير كلّ طبقة ، والبارزين فيها يدل على دخول من دونهم في طبقتهم ، ويعرّف على حالهم في النّضج ، وكسبة الألفاظ وتنوعها ، ومدلولاتها ، فيفنى في عمل جانبي - كهذا - عن الحصر والاستقصاء والتّشبع والدراسة التي سأخصّ بها ابن حبان وحده .

الفصل الأول

الجرح والتعديل في العصر الأول

ما دام للجرح والتعديل هذه الأهمية في دين الله تعالى ، فلا بد أن يكون القرآن الكريم قد نَهَ إلى ذلك وأن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد عمل بما وجهه إليه القرآن الكريم ، وأثر ذلك - لا بد - أن يتعدى إلى الصحابة الكرام الذين عايشوا نزول الوحي ، وشهدوا سنن النبي صلى الله عليه وسلم أولاً بأول .

١ - المبحث الأول : عناية القرآن الكريم بالجرح والتعديل :

لقد استعمل ابن حبان كلمة التمييز بين الصحيح والسقيم ، والتميز بين الثقات والضعفاء من المحدثين مرات عديدة في كتابه المجروحين ^(١) . وعلى هذا فإنه يمكننا اعتبار كلمة التمييز من كلمات الجرح والتعديل ، باعتبار أن التمييز نتيجة عملية الجرح والتعديل .

ولقد وردت كلمة التمييز في القرآن الكريم مرتين بمعنى الفصل بين أهل الخير وأهل الشر ، قال تعالى :

* مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ، حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ^(٢) .

وقال تعالى : * لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ، وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكَبَهُ ... ^(٣) .

على أنه قد وردت آيات قرآنية توجه المؤمنين توجيهاً عاماً نحو هذا الأمر ، وآيات تعتبر نماذج عملية تطبيقية .

أ - فمن النصوص التوجيهية العامة ، قوله تعالى :

* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ، أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ، فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ^(٤) .

(١) المجروحين ١/٦ ، ١١٠ .

(٢) آل عمران ١٧٩ .

(٣) الأنفال ٣٧ .

(٤) الحجرات ٦ .

فالتثبت أمر ضروري لا بد منه سواء بالنسبة للنبا ذاته أو بالنسبة للمُنبي الذي حملته .

قال ابن كثير^(٥) رحمه الله تعالى : " يأمر الله تعالى بالتثبت في خبر الفاسق ، ليحتاط له ، لئلا يُحكم بقوله ، فيكون في نفس الأمر كاذباً ، أو مخطئاً ، فيكون الحاكم بقوله قد اقتفى وراءه ، وقد نهى الله عز وجل عن اتباع سبيل المفسدين .

ومن ههنا استنع طوائف من العلماء من قبول رواية مجهول الحال ، لاحتمال فسقه في نفس الأمر وقبلها آخرون ، لأننا إنما أمرنا بالتثبت عند خبر الفاسق ، وهذا ليس بمحقق الفسق ، لأنه مجهول الحال ، وقد قررنا هذه المسألة في كتاب العلم من شرح البخاري ، ولله تعالى الحمد والمنة " ١٠ هـ .

ب - وقوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ، وقولوا قولاً سديداً ، يصلح لكم أعمالكم " (٦) .

فالقول السديد هو مطابقة ما أمر الله به ورسوله ، وصلاح الأعمال لا يكون إلا بموافقة ما قال الله وما قال رسوله . لذا فقد كان واجباً أن يتحرى العلماء لمعرفة القول السديد .

ج - وقوله عز من قائل : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ، وكونوا مسلمين الصادقين " (٧) .

والصدق هو الإخبار بالشئ كما هو في الواقع ، بغض النظر عن المصلحة والهدف .

د - وقوله تبارك اسمه : " عفا الله عنك لم أذنت لهم ؟ حتى يتبين لك الذين صدقوا ، وتعلم الكاذبين " (٨) .

وهذه المعرفة ، وذلك التبين لا يكونان إلا بالمقارنة والتتبع .

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢٠٨/٤ وقارن بمفاتيح الغيب

للرازي ١٢٠/٢٨ .

(٢) الأحزاب ٧٠ .

(٣) التوبة ١١٩ .

(٤) التوبة ٤٣ .

ب - ومن النصوص التطبيقية العملية :

١ - قوله تعالى حكاية عن سليمان بن داود عليهما السلام :
"وَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ : مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْدَ ؟ أَمْ كَانَ مِنَ الْفَائِثِينَ ، لَا عَذْبَةَ
عَذَابٍ شَدِيداً ، أَوْ لَا ذُبْحَنَ ، أَوْ لِيَأْتِنِي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ . فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ ،
فَقَالَ : أَحْطَتْ بِمَا لَمْ تَحْطَ بِهِ ، وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ (٩) . وراح
يشرح الهدد لسليمان عليه السلام ، حالة سبأ ، فلم يقتنع سليمان بجوابه ،
وتوقف عن إصدار الحكم ، حتى يتبين له الصّدق من الكذب .

" قال : سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين . اذهب بكتابي هذا ،
فألقه إليهم ، ثم تولّ عنهم ، فانظر ماذا يرجعون . " (١٠) ووصل الكتاب للملكة
سبأ ، وتداولت مع قومها الأمر ، وقررت إرسال هدية مع بعض أشرف قومها
" فلما جاء سليمان ، قال : أتعدونني بما لى ؟ فما آتاني الله خير مما آتاكم ،
بل أنتم بهديتكم تفرحون . " (١١) . عندها تيقّن سليمان أن رواية الهدد
صحيحة ، وخبره صادق .

٢ - وقال تعالى حاكياً قصة يوسف (١٢) عليه السلام مع امرأة العزيز .
"ورأوته التي هو في بيتها عن نفسه ، وَظَلَّتْ الْأَبْوَابُ ، وَقَالَتْ : هَيْتَ لَكَ ،
قال : معاذ الله " إلى قوله تعالى " واستبقا الباب ، وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ ،
وَأَلْفَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ، قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءاً إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ ،
أَوْ يُعَذَّبَ أَلِيمٌ ، قال : هي راودتني عن نفسي ، وشهد شاهد من أهلها ، إن
كان قميصه قد من قبل ، فصدقت وهو من الكاذبين ، وإن كان قميصه قد من دبر ،
فكذبت وهو من الصادقين . فلما رأى قميصه قد من دبر ، قال : إنه من كيدكن
إن كيدكن عظيم . "

فهذه الآيات الكريمة تشير إلى ورود التّهمة من الكاذب ، والإخبار بغير
الحق ، وورود خبر الصادق المعارض ، ولا دليل عند السّامع على معرفة الكاذب
منهما . كما تشير إلى أن الصادق الثّقة ، قد يتهم بما هو من جيلة الإنسان ،
كالخطأ والمعصية ، والنّسيان ، ولكن ليست كلّ تهمة تقبل ، بل لا بدّ من المعرفة
والثّبت . وهذه مهمة علماء الجرح والتّعديل .

المبحث الثاني : عناية النبي صلى الله عليه وسلم بالجرح والتعديل :

لقد وردت في السنة النبوية أحاديث كثيرة مفاد جميعها التثبت في حال ناقل الخبر ، وعدم إصدار حكم قبل الفحص الشديد ، والوصول إلى الحقيقة واليقين . وسأقصر الحديث على بعض الحوادث ومن شاء الاستزادة فليرجع إلى مظانها (١) .

١ - أخرج البخاري (٢) ومسلم والترمذي - واللفظ له - عن زيد بن أرقم قال :

" غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان معنا أناس من الأعراب فكنا نبتدر الماء ، وكان الأعراب يسبقونا إليه ، فسبق أعرابي أصحابه ، فسبق الأعرابي يملأ الحوض ، ويجعل حوله حجارة ، ويجعل النطع (٣) عليه حتى يجي أصحابه قال : فأتى رجل من الأنصار أعرابيا ، فأرخى زمام ناقته لتشرب ، فأبى أن يدعه ، فانتزع قهاض (٤) الماء ، ورفع الأعرابي خشبته فضرب بها رأس الأنصاري فشجّه ، فأتى عبدالله بن أبي رأس المنافقين ، فأخبره ، وكان من أصحابه ، ففضب عبدالله بن أبي ثم قال : لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله " يعنى الأعراب وكانوا يحضرون رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الطعام . ثم قال لأصحابه " لئن رجعنا إلى المدينة ليُخرجنَّ الأعراب منها الأذل " . قال زيد : وأنا ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فسمعت عبدالله بن أبي فأخبرت عبي ، فانطلق فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلف وجحد - وفي رواية للترمذي - فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عبدالله بن أبي وأصحابه فحلفوا ما قالوا .

(١) منهج النقد عند المحدثين للدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، ونشأة النقد عند المحدثين للدكتور علي عبدالله حافظ " رسالة ماجستير " .
(٢) البخاري في التفسير باب اتخذوا أيمانهم جنة والذي بعده رقم (٤٩٠) وما بعده ٦٤٦/٨ .

ومسلم في صفات المنافقين في صدر الباب رقم ٢٧٧٢ . والترمذي في التفسير باب ومن سورة المنافقين رقم ٣٣١٢ وما بعده وقال : هذا حديث حسن صحيح . وللحديث ألفاظ كثيرة تجتمع بجميعها القصة كاملة . النطع : بساط أظلم مصنوع من الجلد . المغرب (ص ٤٥٦) ، المصباح (٢) : (٦١١) ، المختار (ص ٦٦٦) ، المعاييس (٥ : ٤٤) (نطع) .
(٣) أي : ما يمسك الماء ويقبضه عن المسيل .
(٤)

قال : فصدقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذبني . قال : فجاء عبي الله فقال : ما أردت إلا أن مقتك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فوقع علي من الهم ما لم يقع على أحد .

فبينما أنا أسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، قد خفقت برأسي من الهم إذ أتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعرك أذني ، وضحك في وجهي ، فما كان يسرني أن لي بها الخلد في الدنيا - ثم إن أبا بكر لحقني فقال : ما قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : ما قال شيئاً إلا أنه عرك أذني ، وضحك في وجهي . فقال : أبشر . .

ثم لحقني عمر ، فقلت له مثل قلبي لا يبي بكر . فلما أصبحنا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة المنافقين .

فزيد بن أرقم جاء بالخبر ، فلم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم على عبد الله بن أبي بن شق ، ثم أراد التحري والتوثق لأن الأمر خطير . فأرسل إلى عبد الله بن أبي ، فأتى ومعه أصحابه فحلف ، وحلفوا وشهدوا له بأنه ما قال . . فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر زيد بن أرقم ، وحكم لعبد الله بن أبي بالبراءة ظاهراً ولزيد بمجانبة الصدق والصواب . . . ثم أطلع الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم على صدق زيد ، وكذب ابن سلول . فأنبطل الحكم السابق وأصدر الحكم الصحيح بصدق زيد رضي الله عنه .

٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر - أو العصر - فسلم فقال له ذو اليمين : الصلاة يا رسول الله ، أنقصت ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : أحق (٥) ما يقول ؟

(١) استشكل بعضهم عدم قبول شهادة النبي صلى الله عليه وسلم لدى اليمين وأجاب ابن حجر بأن سبب التوقف فيه كونه أخبر عن أمر يتعلق بفعل المسؤول ، مغاير لما في اعتقاده . . وفي الحديث دليل على أن الثقة إذا انفرد بزيادة خير ، وكان المجلس متحداً ، أو منعت العادة غفلتهم عن ذلك أن لا يقبل خبره " فتح الباري ٣ / ١٠١ .

قالوا: نعم فصلّى ركعتين أخريين ، ثم سجد سجدتين . (٦)

ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتشكك في صدق نبي اليمين ، وإنما استغرب صدور هذا منه دون أن ينبه إليه ، وحتى يستوثق من الجمع ، إذ ربما وهم الثقة ، وسها ذو اليمين نفسه ؟ . وفي الحديث دليل على التحري ، وعرض أقوال الثقة على مرويات غيره من الأثبات والثقات ليعلم مكانه ، ودرجته في سلم التوثيق .

٣ - وعن عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت . . وذكر حديث الإفك الطويل وفيه بأن عائشة استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تأتي بيت أبيها ، فأذن لها . . ثم قالت : " فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب وأسماء بنت زيد رضي الله عنهما . حين استلبث الوحي يستأمرهما في فراق أهله . قالت : فأما أسماء فأشار على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذي يعلم من براة أهله ، وبالذي يعلم لهم في نفسه من السود فقال : يا رسول الله . أهلك ، وما نعلم إلا خيراً . وأما علي بن أبي طالب فقال : يا رسول الله ، لم يضيق الله عليك ، والنساء سواها كثير وإن تسأل الجارية تصدقك . قالت : فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بريدة ، فقال : أي بريدة هل رأيت من شيء يريبك ؟ قالت بريدة : لا والذي بعثك بالحق إن رأيت عليها أمراً أغصه (٧) عليها أكثر من أنها جارية حديثة (٨) السن تنام على عجين أهلها فتأتي الداجن فتأكله . . إلى أن قالت فأصبح أبواي عندي ، وقد بكيت ليلتين ويوما لا أكحل بنوم ، ولا يرقأ لي دمع ، يظن أن

(٦) أخرجه الإمام البخاري - واللفظ له - في السهو باب إذا سلم في ركعتين أو ثلاث رقم ١٢٢٧ ومواضع تالية . وسلم في المساجد باب السهو في الصلاة رقم ٥٧٣ وأبو داود في الصلاة باب السهو في السجدة رقم ١٠٠٨ والترمذي في الصلاة باب ما جاء في سجدة السهو بعد السلام والكلام رقم ٣٩٤ و ٣٩٩ . والنسائي في السهو باب ما يفعل من سلم من ركعتين ناسياً وتكلم ١٧/٣ - ٢٢ بروايات متعددة وفي بعضها قوله " أصدق ذو اليمين ؟ " .

(٧) أغصه : أعيبه .

(٨) حديثة السن : صغيرة .

البكاء فالتق كبدى قالت : فبينما هما جالسان عندى ، وأنا أبكي ، فاستأذنت على امرأة من الأنصار فأذنت لها ، فجلست تبكي معي قالت : فبينما نحن على ذلك ، دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم ثم جلس . ولم يجلس عندى منذ قيل ما قيل قبلها ، وقد لبث شهراً لا يوحى إليه في شأني ، فتشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جلس ثم قال : أما بعد : يا عائشة . فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا ، فإن كنت بريئة فسيبروك الله ، وإن كنت ألمت بذنب ، فاستغفري الله وتوبي إليه ، فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب إلى الله ، تاب الله عليه . قالت : فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته قلص^(٩) د معي ، حتى ما أحس منه قطرة ، فقلت لأبي : أجب رسول الله فيما قال : والله ما أدرى ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فقلت لأبي : أجيبي رسول الله صلى الله عليه وسلم . قالت : ما أدرى ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : فقلت وأنا جارية حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن . إنني والله لقد علمت ، لقد سمعتم هذا الحديث حتى استقر في أنفسكم وصدقتم به ، فلئن قلت لكم : إنني بريئة - والله يعلم أنني بريئة - لا تصدقونني بذلك . ولئن اعترفت لكم بأمر - والله يعلم أنني منه بريئة ، لتصدقني ، والله ما أجسد لكم مثلاً إلا قول أبي يوسف " فصبر جميل " والله المستعان على ما تصفون . . ثم قالت : فوالله ما رام^(١٠) رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خرج أحد من أهل البيت حتى أنزل عليه ، فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء^(١١) ، حتى إنه ليتحدّر منه مثل الجمان من العرق ، وهو في يوم شات - من ثقل القول الذي ينزل عليه .

قالت : فلما سري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سري عنه وهو

(٩) قلص د معي : استمسك وانقطع .

(١٠) ما رام : أى ما فارق . من رام يريم . ورام يروم : طلب . انظر

فيما سبق فتح الباري ٤٧٣/٨ فما بعدها .

(١١) البرحاء : فيها أقوال : شدة الحمى ، وشدة الكرب ، وشدة الحر

الفتح ٤٧٦/٨ .

يضحك ، فكانت أول كلمة تكلم بها : يا عائشة ، أما والله عزوجل فقد برأك
... (١٢) الحديث .

ويهدولي من خلال هذا النص الكريم أمور :

١ - الأول : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلم طهارة
عائشة ، وآذاه ما سمع ، واستبطأ الوحي . ومع أن عائشة ثقة عدل ، إلا أن
الجرح الطارىء مفسر . ، فلم يتمكن رسول الله صلى الله عليه وسلم من رده
بمجرد استصحاب الأصل .

٢ - الثاني : أن القاضي لا يقضي بعلمه السابق (١٣) ، إذ الأمر
طارىء من جهة ، ولأن التهمة موجبة إلى بيت النبوة من جهة أخرى . فذهب
رسول الله يسأل علماً وأسامة وبريرة إن هم أكثر الناس مخالطة له ، وخبرة ببواطن
البيت ، فوجد القرائن كلها تؤيد استصحاب الأصل .

٣ - أن النبي صلى الله عليه وسلم حين صعد المنبر وطلب إعداده من
الأتاكين ، إنما استدلل باستصحاب الأصل مضافاً إليه القرائن ، علاوة على كون
أهل الإفك لم يأتوا بدليل ملدئ على إفكهم سوى الظن . . ولما كان هذا
الظن ممكناً - لطروء الضعف والخطأ على طبيعة الإنسان ، فقد توقف فسي
معاقبة الأتاكين . لأن القرائن ليست قطعية الدلالة . ولا تنها مسألة لا يقوى
المرء على معالجتها بمجرد الرد والرفض ، لأنها تمنع القائد نفسه .

٤ - ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عائشة وسوء الهام عن
الحدث ، ومحاورتها لتعترف إن كانت قد أخطأت ، فيه دليل على أن الإقرار بحجة

(١٢) أخرجه الإمام البخاري في التفسير ، تفسير سورة النور باب " ولولا إن
سمعتوه " رقم ٤٧٥٠ ومواضع أخرى . ومسلم في التوبة باب حديث
الإفك وقبول توبة القاذف رقم ٢٧٧٠ . والترمذي في التفسير باب
ومن سورة النور رقم ٣١٨٠ . والنسائي في الطهارة باب بدل التيمم
١٢٣/١ .

(١٣) هذه مسألة خلافية ليس محلها هنا . انظر أدب القضاء لابن أبي الدم
الحموي ص ١١٧ .

شرعية من جهة ، وعلى أن المحدث الثقة إذا أخطأ واعترف ، يعتد بحديثه ولا يترك بعد إقلاعه عن الخطأ .

هـ - وبعد نزول الوحي ثبتت العدالة لعائشة رضي الله عنها ، وثبت الجرح لاهل الإفك ، ووجد رسول الله صلى الله عليه وسلم عدداً منهم . فكان التمهين والتنقيب والبحث أولاً ثم إصدار الحكم أخيراً .

هذه بعض الوقائع العملية التي ظم رسول الله صلى الله عليه وسلم بها أصحابه كيفية التوثق من الأخبار أضف إلى ذلك كله قوله صلى الله عليه وسلم " من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " (١٤) .

ولا ريب أن اهتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحرره ، قد أثر في الصحابة رضوان الله عليهم تأثيراً عظيماً نجد أثره في الروايات الكثيرة التي نقلت عنهم في التثبت والاحتياط .

(١٤) الحديث متواتر روى عن جماعة كثيرة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن مسعود والمغيرة بن شعبة والزبير بن العوام ، رضي الله عنهم . انظر حديث علي فقد أخرجه البخاري في العلم باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم رقم ١٠٦٠ . وسلم في المقدمة باب تغليظ الكذب على رسول الله رقم ١ . والترمذي في العلم بساب ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله رقم ٢٦٦٢ . وانظر للوقوف على مرويات هو لا الصحابة جامع الأصول ٦٠٩/١٠ فما بعد .

البحث الثالث : الطبقة الأولى من النقاد :

عناية الصحابة بالجرح والتعديل في عهد النبوة:

لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الْقُدْوَةُ الْحَسَنَةُ لِلْمَوءِ مِنْهُمْ فِي كُلِّ أَقْوَالِهِ وَأَعْمَالِهِ ، وَلَمَّا كَانَ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ حَرِصِينَ كُلُّ الْحَرَصِ عَلَى اقْتِفَاءِ آثَارِهِ ، وَتَتَبِيعِ خَطَاهُ . فَقَدْ انْطَبَحَ فِي أَذْهَانِهِمْ وَاسْتَقَرَّ فِي نَفْسِهِمْ مَبْدَأُ التَّحَرُّيِ وَالتَّثَبُّتِ فِي قَبُولِ الْأَخْبَارِ وَالِاحْتِيَاظِ بِهَا ، فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلَدَهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ . وَسَأُذَكِّرُ بَعْضَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي وَقَعَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيٌّ بَيْنَ ظُهُورَانِيهِمْ ، مَتَخِيرًا لِسَهَا أَنْ تَدُلَّ عَلَى الْمَقْصُودِ دُونَ أَعْمَالِ فِكْرٍ وَكَثِيرٍ تَدْبِيرِ .

١ - أَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ حَدِيثَ جَابِرِ الطَّوِيلِ عَنْ حُجَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِيهِ :

” وَقَدْ مَ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ بِيَدُنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ حَلَّ ، وَلَبَسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا ^(١) وَاكْتَحَلَتْ ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا فَقَالَتْ : إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا . قَالَ جَابِرٌ : فَكَانَ عَلِيٌّ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ : فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَرِّشًا ^(٢) عَلَى فَاطِمَةَ لِذَلِكَ صَنَعْتُ ، فَسْتَفْتَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا ذَكَرْتُ عَنْهُ ، فَأَخْبَرْتَهُ أَنِّي أَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا . فَقَالَ : صَدَقْتَ . صَدَقْتَ ” ^(٣) .

(١) الثَّوبُ الصَّبِغُ : الْمَصْبُوغُ . وَيُقْصَدُ ثِيَابًا لَا فِتَّةَ لِلنَّظَرِ عَلَى خِلَافِ الْمُسْتَحَبِّ

فِي الْحَجِّ . أَوَّلِلْمَرْأَةِ عَامَةً فِي الْخُرُوجِ وَالْأَسْفَارِ .

(٢) مُحَرِّشًا : التَّحْرِيشُ : الْإِغْرَاءُ وَوَصَفًا مَا يُوجِبُ عِتَابَ الْمُنْقُولِ عَنْهُ وَتَوْبِيخَهُ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ بَابِ حُجَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَقْمَ ١٢١٦ .

وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمَنَاسِكِ بَابِ صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَقْمَ ٤٩٠٥ .

وَالنَّسَائِيُّ فِي الْحَجِّ بَابِ الْكَرَاهِيَةِ فِي الثِّيَابِ الْمَصْبُغَةِ لِلْمَحْرَمِ ١١١/٥ .

وَأَبْوَابُ أُخْرَى كَثِيرَةٌ تَالِيَةٌ فَانْظُرْهَا ١١١/٥ فَيَابَعِدُ . وَابْنُ مَاجٍ

فِي الْمَنَاسِكِ بَابِ حُجَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَقْمَ ٣٠٧٤ .

فمع أنَّ فاطمة سيدة نساء العالمين ، حيث حَدَّثت علياً بما يعتقد خلافه ،
أراد التَّشَبُّه بعد أن أنكر ما سمع إذ ربما تكون فاطمة قد وهمت ، أو نسيت ،
أو تصرفت زيادة على القدر الذي حدده لها أبوها صَلَّى الله عليه وسلَّم

٢ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال "بينما نحن جلوس مع النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وسلَّم في المسجد دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد ثم عقله ثم قال لهم : أيكم محمد ؟ - والنَّبي صَلَّى الله عليه وسلَّم متكئ " بين ظهرائهم ، فقلنا : هذا الرجل الأبيض المتكئ . فقال له الرجل : ابن عبد المطلب ؟ . فقال له النَّبي صَلَّى الله عليه وسلَّم قد أجبتك . فقال الرجل للنَّبي صَلَّى الله عليه وسلَّم : إنِّي سألُك فمشدَّد عليك في المسألة ، فلا تجد عليَّ في نفسك ، فقال : سل عما يدالك . فقال : أسألك ببرِّك وربِّ من قبلك الله أرسلك إلى النَّاس كلِّهم ، فقال : اللهمَّ نعم . قال : أنشدك بالله ، الله أمرك أن نصلي الصَّلَاة الخمس في اليوم والليلة ؟ قال : اللهمَّ نعم . قال : أنشدك بالله : الله أمرك أن نصوم هذا الشَّهر من السَّنة ؟ قال : اللهمَّ نعم . قال : أنشدك بالله : الله أمرك أن تأخذ هذه الصَّدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ؟ فقال النَّبي صَلَّى الله عليه وسلَّم : اللهمَّ نعم . فقال الرجل : آمنت (٤) بما جئت به ، وأنا رسولُ من ورائي من قومي ، وأنا ضامُ بن ثعلبة ، أخو سعد بن بكر (٥) .

فضام بن ثعلبة وقومه من ورائه قد سمعوا من رسولِ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم وكتبه عن الرسالة التي جاء بها ، وآمن ضام ، إلا أنَّه وقومه أرادوا التَّوَثُّق

-
- (٤) قوله : آمنت بما جئت به ، وأنا رسولُ من ورائي يدلُّ على أنَّ ضاماً كان قد أسلم بدليل أنَّه لم يسأل عن التَّوْحِيد وإنَّما يسأل عن عموم الرسالة وشرائع الإسلام ، ولو كان انشأً لكان طلب معجزة توجب له التصديق على أنَّ في المسألة أقوالاً أخرى . انظر فتح الباري ١/١٥٢ .
- (٥) أخرجه البخاري في العلم باب ما جاء في العلم رقم ٦٣ . ومسلم في الإيمان باب السَّوء ال عن أركان الإسلام رقم ١٢ . وأبو داود في الصَّلَاة باب ما جاء في المشرك يدخل المسجد رقم ٤٨٦ . والترمذي في الزكاة باب ما جاء إذا أدبت الزكاة رقم ٦١٤ . والنسائي في الصوم باب وجوب الصيام ٩٧/٤ فما بعد .

من رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم ، والتثبت من أنّ هذا الرسول قد حفظ وضبط ، فكان وافدهم إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم ضمام بن ثعلبة للتثبت والتحري .

٣ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال " كُنَّا قَعُوداً حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَعَنَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي نَفَرٍ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَيْنِ أَظْهَرِنَا ، فَأَبْطَأَ طِينًا ، وَخَشِينَا أَنْ يَقْتَطِعَ ^(٦) دُونَنَا . وَفَزَعَنَا فَقَمْنَا ، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَزَعَ ، فَخَرَجْتُ أَبْتَغِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَتَّى أَتَيْتُ حَائِطًا لِلْأَنْصَارِ لِبَنِي النَّجَّارِ ، فَدَرْتُ بِهِ هَلْ أَجِدُ لَهُ يَا أَبَا ؟ فَلَمْ أَجِدْ . فَإِذَا رِبِيعٌ يَدْخُلُ فِي جَوْفِ حَائِطٍ مِنْ بَثْرِ خَارِجَةٍ - وَالرِّبِيعُ الْجَدُولُ - فَاحْتَفَزْتُ ^(٧) كَمَا يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أَبُو هُرَيْرَةَ ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : مَا شَأْنُكَ ؟ قُلْتُ : كُنْتُ بَيْنَ أَظْهَرِنَا ، فَقَمْتُ فَأَبْطَأْتُ طِينًا ، فَخَشِينَا أَنْ تَقْتَطِعَ دُونَنَا . فَفَزَعَنَا ^(٨) ، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَزَعَ ، فَأَتَيْتُ هَذَا الْحَائِطَ فَاحْتَفَزْتُ كَمَا يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ ، وَهُوَ لَا النَّاسَ وَرَائِي . فَقَالَ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ . - وَأَعْطَانِي نَعْلِيهِ - قَالَ : " وَانْهَبْ بِنَعْلِيَّ هَاتَيْنِ فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وِرَاءِ هَذَا الْحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَسْتَيْقِنَا بِهَا قَلْبُهُ ، فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ " فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ لَقِيتَ عُمَرَ ، فَقَالَ : مَا هَاتَانِ النَّعْلَانِ ؟ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ فَقُلْتُ : هَاتَانِ نَعْلَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَنِي بِهِمَا . مَنْ لَقِيتَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَسْتَيْقِنَا بِهَا قَلْبُهُ ، بَشَّرْتَهُ بِالْجَنَّةِ . فَضْرَبَ عُمَرُ بِيَدِهِ بَيْنَ ثَدْيَيْ ، فَخَرَرْتُ لَأَسْتَتِي . فَقَالَ : ارْجِعْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، فَارْجِعْتَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَجْهَشْتُ بَكَاءً ، وَرَكِبْنِي ^(٩) عُمَرُ ، فَإِذَا هُوَ عَلَى أَثَرِي . فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَالِكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قُلْتُ : لَقِيتَ عُمَرَ فَأَخْبَرْتَهُ

-
- (٦) أَيْ : خَشِينَا أَنْ يَصَابَ بِمَكْرُوهِ مِنْ عَدُوٍّ وَنَحْوِهِ .
(٧) احْتَفَزْتُ : ضَمَمْتُ بَعْضِي عَلَى بَعْضٍ لِيَسْعَنِي الْمَدْخَلُ .
(٨) الْفَزَعُ : يَكُونُ بِمَعْنَى الرُّعُوعِ . وَبِمَعْنَى الْإِهْتِمَامِ لِلشَّيْءِ . وَبِمَعْنَى الْإِغَاثَةِ . وَكُلُّهَا مُحْتَمِلَةٌ هُنَا .
(٩) قَوْلُهُ : رَكِبْنِي عُمَرُ : أَيْ تَبِعْنِي عَلَى الْفَوْرِ بِلَا مَهْلَةٍ . النَّوْوَى عَلَى سَلَمٍ ٢٣٦/١ فَمَا بَعْدَ .

بالذى بمشتني به ، فضرب بين شدي ضربة خررت لأستى ، قال : ارجع . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عمر ، ما حملك على ما فعلت ؟ قال : يا رسول الله - بأبي أنت وأمي - أبعثت أبا هريرة بنعليك ، من لقي يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه بشره بالجنة ؟ قال نعم . قال : فلا تفعل ، فإنني أخشى أن يتكل الناس عليها ، فخلّهم يعطون . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فخلّهم . (١٠) .

فلا يخفى أن عمر رضي الله عنه استغرب ما قاله أبو هريرة (١١) وأنكره فذهب يتثبت من رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عدم اتهامه لأبي هريرة رضي الله عنه إلا بإمكان الخطأ والوهم ، أو سوء الفهم .

٤ - حديث أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ يوم الجمعة تبارك وهو قائم فذكرنا بأيام الله ، وأبو الدرداء ، وأبو ذر يغمزني . فقال : متى أنزلت هذه السورة ؟ إني لم أسمعها إلا الآن ، فأشار إليّ أنه اسكت ، فلما انصرفوا ، قال : سألتك متى أنزلت هذه السورة فلم تخبرني ؟ فقال أبي ليس لك من صلاتك اليوم إلا ما لغوت . ، فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ، وأخبره بالذى قال أبي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق أبي . (١٢) .

- (١٠) أخرجه الإمام مسلم في الإيمان - باب الدليل على أن من مات على الإيمان دخل الجنة رقم ٣١ .
(١١) وأما قول النووي بأن عمر رضي الله عنه رأى أن كنتم هذا أصلح ، لا أنه أنكر على أبي هريرة ففيه نظر . النووي على مسلم ٢٣٨/١ .
(١٢) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها رقم ١١١٠ .

وقال البوصيري في الزوائد : إسناده صحيح ورجاله ثقات كما نقل عبد الباقي في تعليقاته على ابن ماجه ٣٥٣/١ . وأخرجه البيهقي عن أبي ذر قال : "رواه عبد الله بن جعفر عن شريك عن عطاء عن أبي الدرداء عن أبي بن كعب ، وجعل القصة بينهما . ورواه حرب بن قيس عن أبي الدرداء وجعل هذه القصة بينه وبين أبي . ورواه عيسى بن جارية عن جابر بن عبد الله فذكر معنى هذه القصة بين ابن مسعود وأبي بن كعب . . وصحح البيهقي المرسل بين أبي ذر وأبي بن كعب . . ثم رواه من حديث أبي هريرة . انظر السنن الكبرى ٢١٩/٣ - ٢٢٠ .

هذه نماذج تبين اهتمام الصحابة رضوان الله عليهم بالأخبار وحرصهم
على التثبت في النقل . تدل دلالة واضحة على أنَّ ما وضعه أئمة الجرح
والتعديل لا يخرج عن هذه المشكاة ، وإنَّما احتاج المتأخرون لما أئمه المتقدمون ،
فقلَّ عند هؤلاء الجرح . وكثر عند الآخرين .

المبحث الرابع - عناية الصحابة بالنقد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم:

ذكرت سابقاً نماذج من حرص الصحابة رضوان الله عليهم على التثبت من صحة ما ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خشية أن يكون الناقل قد وهم ، أو التبع عليه الأمر ، أو فهم خطأ ، أو لمجرد استغراب السامع ما سمعه ، فإن استغراب الشيء مدعاة للتساؤل عند البشر جميعاً مع عدم الاتهام .

وبعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اشتدت حيلة الصحابة رضوان الله عليهم ، لأن رسول الله قد انتقل إلى الرفيق الأعلى ، ولم يعد بإمكانهم الرجوع إليه للتأكد من صحة هذا القول ، أو خطئه ، أو الاستفسار عن غامضه وغريبه .

ومن يتصفح سيرة هؤلاء الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - يجد الكثيرين منهم يتورعون من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خشية النسيان والغفلة ، وتوقياً من الوقوع في الخطأ والشهو قال ابن حبان عن ابن أبي ليلى قال : كنا إذا أتينا زيد بن أرقم فنقول : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيقول : إنا قد كبرنا ونسينا ، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد . (١)

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إنا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لم يكذب عليه ، فلما ركب الناس الصعب ولذلول ، تركنا الحديث عنه . (٢) وفي هذا دليل على أن ابن عباس قد أحسن بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله ابن عبد البر فقد أخبر ابن عباس أن تركهم الرواية ، وتشديدهم فيها على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان ذلك منهم توقياً للكذب عليه ممن بعدهم ، لا أنهم كانوا متهمين في الرواية . (٣) وكانوا لا يحبون الحديث بدون حضور (٤) حاجة وقد وقعت أحداث ، لم يكن بعض

(١) أخرجه ابن ماجه في المقدمة باب التوقي في الحديث عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم رقم ٢٥٠ . والرامهرمزي في المحدث الفاضل ص ٥٥٠ ، وابن

حبان في مقدمة المجروحين ٣٨/١ .

(٢) أخرجه الإمام مسلم في المقدمة باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ١٣/١ .

وابن ماجه في المقدمة باب التوقي في الحديث رقم ٢٧٠ . وابن عبد البر في

التمهيد ٤٣/٩ - ٤٤ .

(٤) الأنوار الكاشفة للمعلمي ص ٦١ .

(٣) المجروحين ٣٨/١ .

صحابية رسول الله قد حضرها ، فكنت تراهم سائلين مستفسرين عما إذا كان عند أحدهم في المسألة النازلة شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد وردت أخبار عديدة تفيد أن أبا بكر وعمر وعليا رضي الله عنهم كانوا يتشددون في قبول الروايات فأبو بكر يطلب من المغيرة من يشهد معه ، وعمر يشدد على أبي موسى وأبي بن كعب وغيرهما ، وعلي يستحلف من حدثه رضي الله عنهم جميعا .

وهذا إن كان ظاهره يفيد التثبت ، فإنه يفتح أمام المتشككين ثغرة ينفذون منها ليطعنوا بالصحابية رضوان الله عليهم . اللهم إلا إذا وجدت المخارج المقبولة لا فعالهم تلك .

لقد اعتبر الحاكم - وتبعه الذهبي - أن أول من وقى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واحتاط في قبول الروايات هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه .

بينما اعتبر ابن حبان وابن عدي أن أول من تشدد في قبول الروايات عمر وعلي رضي الله عنهما (٥) .

وقد استعرض كل من أنصار الفريقين أدلتهم إلا أن الذي يجب الوقوف عنده ، هو : لماذا شدد أبو بكر وعمر وعلي ومن بعدهم في قبول الأخبار ، والذين يخبرونهم من الصحابة العدول ؟ .

إن أهل الحديث - ومنهم ابن حبان - يذهبون إلى عدالة الصحابة جميعا - كما سيأتي - فما وجه التشدد هذا ، وهل يصح ؟ وإذا صح فعلا فهل هو منهج سار عليه الصحابة رضوان الله عليهم فيما بينهم وهل سيرهم على مثل هذا المنهج ، ينافي القول بعدالة الصحابة أولا ؟

هذه أسئلة تحتاج إلى إجابات سديدة بعيدة عن العواطف ، منسجمة مع الدعوى ، ومويدة بالدليل وسأحاول عرض نماذج من هذه الدعوى ، ودراساتها

(٥) انظر في ذلك المدخل للحاكم ص ١١٣ ، تذكرة الحفاظ ص ٢ ، المجروحين ٣٤/١ فابعد . مقدمة الكامل صفحة ٨٣ فابعد .

على مبدأ علم الجرح والتعديل عسى أن أصل إلى الصواب .

١ - ما قيل من احتياط أبي بكر رضي الله عنه في قبول الروايات :

قال الحاكم :

"أول من وقى الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصديق - رضي الله عنه - لما جاءت الجدة تسأله ميراثها . والقصة مشهورة" (٦) .

عن قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها ، فقال لها أبو بكر : مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك شيء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ، فارجمني حتى أسأل الناس ، فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس ، فقال أبو بكر ، هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة ، فأنفذه لها أبو بكر الصديق .

ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها ، فقال لها : مالك في كتاب الله شيء ، وما كان القضاء الذي قضى به إلا لغيرك ، وما أنا بزازد في الفرائض شيئاً ، ولكنه ذلك السدس ، فإن اجتمعتما فهو لكما ، وأريكم ما خلت به فهو لهما .

هذا هو الحديث الذي احتج به الذين يذهبون إلى أن أبا بكر رضي الله عنه هو أول من احتاط في قبول الروايات وإنني لا أريد مناقشة صحة الحكم بتوريث الجدة والجدتين والجدة السدس ، فهناك عدد من الأخاديد يشد بعضها بعضها ، فتصلح للاحتجاج ، ذكرها البيهقي والدارقطني (٧) وغيرهما ، كما أن عليه عمل الصحابة والتابعين . وإنما الذي أريد إلقاء الضوء عليه هو موقف ابن

(٦) أخرجه مالك في الموطأ . الفرائض . باب ميراث الجدة ٥١٣/٢ . وأبو

داود في الفرائض الباب نفسه رقم ٢٨٩٤ والترمذي في الكتاب

والباب نفسه رقم ٢١٠١ وابن ماجه في الموضع نفسه رقم ٢٧٢٤ وابن

حبان (١٢٢٤ موارد) والبيهقي ٢٣٤/٦

(٧) البيهقي ٢٣٤/٦ فما بعد . الدارقطني ٩٠/٤ فما بعد .

حيّان من هذا القول ، ومدى صلاحية هذا الحديث للاحتجاج به .

قال ابن عبد البر في تجريد^(٨) التمهيد عن هذا الحديث : هو مرسل .

وقال العلائي في جامع التحصيل^(٩) : قبصة بن ذؤيب . . روايته

عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مرسل ، وقال الميعوني صاحب أحمد : قال
بعض أصحابنا : لم يلق قبصة تيمناً الداراني . وذكر ابن حجر في التهذيب^(١٠)
أن روايته عن أبي بكر وعمر مرسل .

ثم إن في الحديث علة أخرى سوى الإرسال وهي جهالة حال عثمان

ابن إسحاق بن خرخشة قال ابن حجر في^(١١) التهذيب : روى عن قبصة

ابن ذؤيب ، حديث جاءت الجدة إلى أبي بكر . . الحديث وعنه الزهري .

ذكره ابن حيّان^(١٢) في الثقات . قال ابن حجر : قال الدوري^(١٣) عن ابن

معين : ثقة وقال ابن عبد البر : هو معروف النسب إلا أنه غير مشهور الرواية .

وهذا الحديث لا يعرف إلا من رواية الزهري عن عثمان بن إسحاق بن

خرخشة عن قبصة بن ذؤيب . فالحديث منقطع حيث إن قبصة لم يدرك

أبا بكر ، وفيه عثمان بن إسحاق بن خرخشة لا يعرف له سوى هذا الحديث ،

ولم يرو عنه سوى الزهري^(١٤) .

فإن قيل : كأنك تميل إلى ضعف هذا الحديث . فأقول : أما المتن

فلا ، لأنه قد جاءت مسانيد ومراسيل عديدة تفيد أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم أعطى الجدة السُّدُس . وأما هذا الإسناد فلا يُثبت مثل هذه القصة

بتفاصيلها ، لأن الأحاديث الأخرى تشهد للحكم الذي تضمنه الحديث دون

هذه القصة .

(٨) تجريد التمهيد لابن عبد البر ص ١٤٨ .

(٩) جامع التحصيل للعلائي ص ٣١١ فما بعدها .

(١٠) تهذيب ابن حجر ٢٤٦/٨ .

(١١) ما سبق ١٠٦/٧ .

(١٢) الثقات لابن حيّان ١٩٠/٧ .

(١٣) تاريخ ابن معين ٣٩٢/٢ .

(١٤) انظر الأنوار الكاشفة ص ٦٤ - ٦٥ .

فإن قيل : فما تقول بإخراج ابن حبان له في صحيحه ؟

قلت : إن ابن حبان يخرج حديث الرجل إذا كان من دونه ثقة ، ومن فوقه ثقة ، ولم يعرف بجرح ، ولم يرو متناً منكراً يصادم نصوص الشريعة .

ومتن هذا الحديث له شواهد ، فليس هو بمنكر . وقد احتج به ابن حبان باعتبار متنه ، ليس غير . ألا ترى أن ابن حبان قد خرج هذا الحديث في صحيحه ، ولم يثبت به أن أبا بكر أول من وقى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن أثبت الحكم ، مما يشير إلى أن هذا الإسناد لا يثبت مثل هذه القصة بتمامها عنده ، وإلا فهو حريص كل الحرص ، على إثبات فضيلة سبق لابي بكر رضي الله عنه ، فإن قيل :

(هذا عين التناقض ، فكيف يصح حديثاً ، ويورده في صحيحه ، فيحتج به باعتباره ، ويرد مضموناً فيه باعتباره آخر ؟ . والسؤال الذي يطرح نفسه أيضاً هو : هل هذا الحديث مقبول عنده أولاً ؟

فإن كان مقبولاً عنده ، لزمه قبول ما فيه ، لأنه مسوق بإسناد واحد ، وإن رده لم يلزمه ذلك ، وكان عليه ألا يورده في صحيحه ؟ (١٥)

قلت : إن الإجماع منعقد على ذلك الحكم . وهو توريث الجدة السدس بشروطها . ولعل ابن حبان لاحظ هذا المعنى فأخرج الحديث في صحيحه .

أضف إلى هذا أن لحديث المغيرة هذا (١٦) شاهداً ضعيفاً من حديث عبادة ، ومرسلأ صحيح الإسناد عن إبراهيم النخعي ، فما يمنع أن يكون ابن حبان إنما أراد الحكم ولم يرد القصة ؟

صحيح أنه كان يلزمه التنبيه إلى هذا ، غير أن صنيع المحدثين في مثل هذا التصرف معروف . وإيرادهم حديثاً كاملاً ، والمقصود منه جملة أو كلمة ، مما لا يرد عليه شيء ، والله أعلم .

(١٥) ذكر هذا الاقتصار فضيلة المشرف الدكتور أحمد محمد نور سيف حفظه الله .
(١٦) انظر ارواء الغليل ١٢٦/٦ فما بعد للوقوف على تخريج هذه الأحاديث والآثار وانظر العذب الفاضل للشيخ إبراهيم الغرضي ١/٦٢ . لمعرفة حكم المسألة وأدلتها .

ما سبق يتضح أنَّ ابن حبان كان أسدَّ نظراً في عدَّة عمر بن الخطاب أول من وثق الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وليس في ذلك غرض من مقام أبي بكر الصديق ، وإنما فيه إثبات نص أو نفيه مع إيماننا القاطع بأنَّ أبا بكر رضي الله عنه من أحرص الصحابة على ذلك .

٢ - وأما ما قيل من احتياط عمر رضي الله عنه ، فهو صحيح ، ولكن له محامل يحسن ذكر بعضها بين يدي بعض الأمثلة التي أوردها . قال ناصر السنة الشافعي - رحمه الله تعالى :

" فإن قال قائل : قد طلب عمر مع رجل أخبره ، خبراً آخر ؟

قيل له : لا يطلب عمر مع رجل أخبره ، آخر ، إلا على أحد ثلاث معان :

١ - إما أن يحتاط فيكون ، وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد ، فخير اثنين أكثر ، وهو لا يزيد لها إلا ثبوتاً . وقد رأيت من أثبت خبر الواحد من يطلب معه خبراً ثانياً ، ويكون في يده السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من خمسة وجوه ، فيحدث بسادس ، فيكتبه ، لأنَّ الأخبار كلما تواترت وتظاهرت كانت أثبت للحجة ، وأطيب لنفس السامع .

٢ - ويحتمل أن يكون لم يعرف المخبر ، فيقف عن خبره ، حتى يأتى بمخبر يعرفه ، وهكذا من أخبر من لا يعرف ، لم يقبل خبره ، ولا يقبل الخبر إلا عن معروف بالاستئصال له ، لأنَّ يقبل خبره .

٣ - ويحتمل أن يكون المخبر غير مقبول القول عنده ، فيردَّ خبره ، حتى يجد غيره ، من يقبل قوله . فإن قال قائل : فإلى أى المعاني ذهب عندكم عمر ؟

قلنا : أما في خبر أبي موسى ، فإلى الاحتياط ، لأنَّ أبا موسى ثقة أمين عنده . إن شاء الله (١٧) . . . ولا يجوز على حاكم أن يقضي بشد هدين مرة ، ويمنع بهما أخرى ، إلا من جهة جرحهما ، أو الجهالة بمدلهما . وعمر غاية في العلم ، والمقل ، والأمانة ، والفضل (١٨) .

(١٧) ذكر الإجابة على هذا الاحتمال ، وسكت على بقية الأحاديث الواردة في تثبيت عمر ، فما أدري رأى الشافعي بها ؟ .

(١٨) الرسالة ٤٣٢ - ٤٣٥ .

أما خبر أبي موسى المقصود فهو ما استدل به ابن جبان على دعواه أولية عمر بالاكتياط في قبول الروايات . قال رحمه الله :
(١٩)

"قد كان عمر يطلب البينة من الصحابة على ما يروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مخافة الكذب عليه ، لئلا يجترى من بعد الصحابة فيروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله . . .

عن عبد الله بن أبي سلمة أن أبا موسى الأشعري استأذن على عمر رضي الله عنهما - ثلاث مرات ، فلم يؤذن له ، فرجع ، فبلغ ذلك عمر ، فقال : ما ردك ؟ فقال : إنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "إذا استأذن أحدكم ثلاث مرات ، فلم يؤذن له ، فليرجع" فقال عمر : لتجيئن على هذا بيينة ، وإلا - قال حماد بن زيد : توعدده - قال : فانصرف ، فدخل المسجد ، فأتى مجلس الأنصار ، فقص عليهم القصة ، ما قال لعمر ، وما قال عمر له - فقالوا له : لا يقوم معك إلا أصغرنا ، فقام أبو سعيد ، فشهد ، فقال له عمر : إنا لا نتهمك ، ولكن الحديث عن رسول الله شديد" (٢٠) .

قال أبو حاتم : قد أخبر عمر بن الخطاب ، أنه لم يتهم أبا موسى في روايته وما طلب البينة منه على ما روى ، تكذيباً له ، وإنما كان يشدد فيه ، ليعلم الناس أن الحديث عن رسول الله شديد ، فلا يجىء من بعدهم من يجترى فيكذب عليه صلى الله عليه وسلم ، أو يتقول عليه ما لم يقل ، حتى يدخل بذلك في سخط الله عز وجل" (٢١) . هـ .

ولا يخفى أن هذا لم يكن منهجاً عاماً لعمر رضي الله عنه ، فكم من حادثة قضى فيها بخبر الواحد دون حاجة إلى شاهد معه . وإنما كان يفعل ذلك تشبيهاً واحتياطاً ، أو لفرض آخر طارىء .

(١٩) المجروحين ٣٧/١ فما بعد .
(٢٠) أخرجه ابن جبان في المجروحين ٣٧/١ . والبخاري في الاستئذان باب التسليم والاستئذان ثلاثاً رقم ٨٩١ وغير موضع . وسلم في الآداب ، باب الاستئذان رقم ٢١٥٣ وغيرهم .
(٢١) المجروحين ٣٨/١ . وانظر فتح الباري ٢٨/١١-٣١ ففيه كلام بديع .

قال ابن عبد البر: يحتل أن يكون حضر عند عمر من قرب عهده بالإسلام فخشى أن أحدهم يختلق الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الرغبة والرهبة، طلباً للمخرج ما يدخل فيه، فأراد أن يعلمهم أن من فعل شيئاً من ذلك ينكر عليه، حتى يأتي بالمخرج^(٢٢) وهو محل لطيف .

وقد عدَّ ابن حبان من الصحابة^(٢٣) النقاد : عمرو بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهم . بينما عدَّ ابن عدي سبعة^(٢٤) من الصحابة النقاد : هو* لا* وعبد الله بن سلام وعادة بن الصامت وأنس بن مالك وعائشة رضي الله عنهم .

وعدَّ الحاكم من ذكرهم شيخه ابن حبان^(٢٥)، وجعل معهم أبا بكر الصديق رضي الله عنه .

وأوصلهم الدكتور عبد الله علي^(٢٦) حافظ إلى خمسة عشر صاحبياً . فأضاف إلى هو* لا* زيد بن ثابت ، وعمران بن حصين ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وابن عمر ، وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة ، ومجالد بن مسعود السلمي .

ولا يخفى أن استعراض مرويات هو* لا* جميعاً ومناقشتها أمر يطول ، وهو جهد قام به من قبلي ، جزاه الله^(٢٧) خيراً .

إلا أنني أقتصر على ما ذكره ابن حبان ، لأنني أعرض تاريخ هذا العلم من وجهة نظره ما أمكن .

٣ - وما قيل عن احتياط علي رضي الله عنه . قال ابن حبان^(٢٨) :

"وتبع عمر عليه علي بن أبي طالب رضوان الله عليهما باستحلاف من يحدثه

(٢٢) فتح الباري ١١/٣٠ .

(٢٣) المجروحين ١/٣٦-٣٨ .

(٢٤) مقدمة الكامل ٨٣-٨٧ .

(٢٥) المدخل في أصول الحديث ص ١١٣ .

(٢٦) النقد عند المحدثين رسالة ماجستير ص ٧١ فما بعد .

(٢٧) ما سبق ص ٧١-٩٠ ومنهج النقد عند المحدثين للدكتور محمد مصطفى

الأعظمي ص ٥٠-٥٩ .

(٢٨) المجروحين ١/٣٧ .

عن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم ، وإن كانوا ثقات مأمونين ، ليعلم بهم توقى
الكذب على رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم ، فيرتدع من لا دين له عن الدخول
في سخط الله عز وجل .*

وقصة الاستحلاف هذه رواها أسماء بن الحكم الفزاري عن علي رضي الله
عنه قال : " كنت إذا سمعت من رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم حديثاً نفعني
الله بما شاء منه ، وإذا حدثني عنه غيري استحلفت ، فإذا حلف لي صدقته
وإن أبا بكر رضي الله عنه حدثني - وصدق أبو بكر - أنه سمع النبي صَلَّى الله
عليه وسلم يقول : " ما من رجل يذنب ذنباً ، فيحسن الوضوء ، ثم يصلي ركعتين ،
فيستغفر الله عز وجل إلا غفر له " (٢٩) . وقد ضعف عدد من الأئمة هذا
الحديث . قال البخاري (٣٠) في التاريخ :

" وأسماء بن الحكم الفزاري سمع علياً ، روى عنه علي بن ربيعة . . وذكر
الحديث ثم قال : ولم يرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الحديث الواحد ، وحديث
آخر ، ولم يتابع عليه .

وقد روى أصحاب النبي صَلَّى الله عليه وسلم بعضهم عن بعض ، فلم يحلف
بعضهم بعضاً * وذكره ابن حبان في الثقات (٣٠) وقال : يخطئ * . قال ابن حجر
بعد أن ذكر قول ابن حبان : وأخرج له هذا الحديث في صحيحه ، وهذا
عجيب . لأنه إذا حكم بأنه يخطئ * ، وجزم البخاري بأنه لم يروى حديثين ،
يخرج من كلاهما أن أحد الحديثين خطأ ، ويلزم من تصحيحه أحدهما انحصار
الخطأ في الثاني ؟ .

(٢٩) أخرجه أحمد في المسند ٢/١ ، وأبو داود في الصلاة باب في الاستغفار
رقم ١٥٢١ ، والترمذي في التفسير ، باب ومن تفسير سورة آل عمران رقم ٣٠٠٦
وقال : " هذا حديث قد رواه شعبة وغير واحد عن عثمان بن المغيرة ، فرفعه
ورواه سفيان عن عثمان بن المغيرة ، فلم يرفعه ، وقد رواه بعضهم عن
سفيان فوقفه ، ورفعه بعضهم ، ورواه سفيان الثوري عن عثمان بن المغيرة
فأوقفه ، ولا نعرف لآسماء بن الحكم حديثاً غير هذا " وأخرجه ابن ماجه
في إقامة الصلاة باب ما جاء أن الصلاة كفارة رقم ١٣٩٥ . وأخرجه ابن عدى
في الكامل ١٥٣/١ ب وقال : هذا الحديث حسن ، وأرجو أن يكون صحيحاً ،
وآسماء بن الحكم هذا يعرف بهذا الحديث ، ولعل له حديثاً آخر * .
وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٤٥٤ موارد) وأخرجه العقيلي فسي
الضعفاء ١٣٣/١ .

(٣٠) التاريخ الكبير ٥٤/٢ والجرح والتعديل ٣٢٥/٣ ، والثقات ٥٩/٤ ، وتهذيب
ابن حجر ٢٦٨/١ وقارن بكتاب منهج النقد عند المحدثين ٥٧ . وقول مؤلفه بأن آسماء
مجهول فيه نظر .

وقال العقيلي : وقد روى علي بن عمر ، ولم^(٣١) يستحلفه ، وقال ابن حجر : وجاءت عنه رواية عن المقداد ، وأخرى عن عمار ، ورواية عن فاطمة الزهراء رضي الله عنهم ، وليس في شيء من طرقه أنه استحلفهم .

ويلاحظ أن هؤلاء العلماء قد نقدوا السند ، فأطوه بأسماء ، ونقدوا المتن ، فأطوه بالمخالفة والشذوذ في جزئية الاستحلاف .

والحقيقة أنه لا داعي لرد الحديث إن كان يحتل التحسين - كما ذهب إليه ابن عدي وصححه ابن حبان - إذ لفظ الحديث ذاته يشير إلى أن أبا بكر صدق بدون استحلاف . وأن علياً لم يستحلفه وفي هذا دلالة على أن علياً رضي الله عنه إنما كان يستحلف من يتوقع وهمة ، أو ضعف فهمه . وكأن ابن عدي - رحمه الله تعالى - قد استشعر الكلام حول هذا الحديث ، فاستدل على قيام عليٍّ بالجرح والتعديل بأثر آخر . . . عن عبدالله بن الحارث المخزومي قال : اعترت مع علي بن أبي طالب في زمن عمر ، أو في زمن عثمان ، فدخل عليه نفر من أهل العراق ، فقالوا : يا أبا الحسن ، جئنا نسألك عن أمر ، نحب أن تجيبنا ، قال : أليس المغيرة بن شعبة يحدثكم أنه أحدث الناس عهداً برسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالوا : من أجل هذا جئنا نسألك ، قال : كذب . أحدث الناس عهداً برسول الله صلى الله عليه وسلم ، قثم بن العباس^(٣١) . .

وما سبق يتبين لنا ، أن الراشدين رضوان الله عليهم كانوا حريصين على حماية السنن ، متشددين في تعظيمها .

٤ - وما قيل عن احتياط عبدالله بن العباس رضي الله عنهما :

ما أخرجه ابن حبان عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إننا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن لم يكذب عليه ، فلما ركب الناس الصعب والذلول ، تركنا الحديث عنه^(٣٢) وما أخرجه ابن عدي في الكامل

(٢٩) الضعفاء ١/ ١٣٣ .

(٣٠) التهذيب ١/ ٢٦٨ .

(٣١) الكامل ١/ ١٣ ب .

(٣٢) تقدم تخريجه في أول هذا البحث . وانظر المجروحين ١/ ٣٨ .

عن سعيد بن جبير ، قال : قلت لابن عباس : إنَّ نوحاً البكالي يزعم أنَّ موسى صاحب بني إسرائيل ، ليس صاحب الخضر ، فقال : كذب عدو الله ، حدَّثني أبيُّ بن كعب أنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم قال : قام موسى خطيباً فسي بني إسرائيل . فقيل : يا نبيَّ الله : هلي في الناس أحد أعظم منك ؟ " وذكر الحديث بطوله " (٣٣) .

هذه نماذج تدل على حيطة صحابة رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم في قبول الأحاديث ، وفحصها وقد وردت عنهم روايات أخرى عديدة ، كل منها تحمل لفظة جرح ، أو لفظة (٣٤) تعديل .

والذي ينبغي أن أذكره ، هو أنَّ الصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا بحاجة إلى البحث عن عدالة الراوي ، لأنَّهم كلَّهم عدول - في نظر بعضهم - وكلَّهم يتورع أن يحدث بحديث لم يستيقن حفظه ، وكلَّ تشددهم إنما كان احتياطاً ، وتربية للجيل الثاني الذي سينقل هذا الدين .

أضف إلى هذا أنَّ نشوب الفتنة واستفحال خطرهما في زمن علي رضي الله عنه بعد مقتل عثمان رضي الله عنه أدى إلى قيام بعض المندسِّين بوضع الأحاديث المؤيدة لمعسكر علي ، أو معسكر معاوية ، فشُدَّ من بقي من الصحابة في قبول الأخبار ، وصاروا يسألون عن الإسناد (٣٥) .

(٣٣) أخرجه ابن عدي في مقدمة الكامل ص ٨٤ . وأخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب ما ذكر في زهاب موسى في البحر رقم ٧٤ ومواضع كثيرة تنظر هناك . ومسلم في الفضائل باب فضائل الخضر عليه السلام رقم ٢٣٨٠ وغيرهما . ورواية نوح أخرجه البخاري في التفسير . وفيها لفظ " كذب عدو الله " موطن الشاهد انظر فتح الباري ٨/ ٤٠٩ .

(٣٤) النقد عند المحدثين ٨٤ فما بعد .

(٣٥) شرح ظل الترمذي لابن رجب ١/ ٥١ . وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٤٦ فما بعد .

الفصل الثاني

الطبقة الثانية من علماء الجرح والتعديل

طبقة التابعين

ذكر ابن حبان في مقدمة كتابه "المجروحين" ست طبقات من علماء الجرح والتعديل - سوى طبقة الصحابة - وأشار إلى طبقة شيوخه السابعة ، وهذا يعني أنه وأقرانه في الطبقة الثامنة . والذي رأيته من خلال استعراض ابن حبان لمشاهير علماء الجرح والتعديل من التابعين ، أنه اقتصر على علماء المدينة دون غيرها . وسأحاول سدّ هذه الثغرات ما أمكن ، أثناء عرض الطبقات مع الإشارة إلى مظاهرها .

*

المبحث الأول : أشهر علماء التابعين في هذا العلم :

١ - طبقة كبار التابعين من أهل المدينة : قال ابن حبان بعد ذكره مشاهير النقاد من الصحابة :

" ثم أخذ مسلكهم ، واستنّ بسنتهم ، واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات ، جماعة من أهل المدينة ، من سادات التابعين ، منهم :

سعيد بن (٢) المسيّب ، والقاسم بن محمد (٣) بن أبي بكر ، وسالم بن (٤) عبد الله بن عمر ، وطلح بن (٥) الحسين بن علي ، وأبو سلعة بن عبد الرحمن ابن عوف ، وعبيد الله (٧) بن عبد الله بن عتبة ، وخارجة (٨) بن زيد ، وعروة (٩) ابن الزهير بن الموام ، وأبو بكر (١٠) بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وسليمان (١١) بن يسار .

(١) المجروحين ٣٨/١ - ٣٩

(٢) تذكرة الحفاظ ٥٤/١ فما بعد .

(٣) ما سبق ٩٦/١ .

(٤) ما سبق ٨٨/١ .

(٥) ما سبق ٧٤/١ .

(٦) ما سبق ٦٣/١ .

(٧) ما سبق ٧٨/١ .

(٨) ما سبق ٩٢/١ .

(٩) ما سبق ٦٢/١ .

(١٠) ما سبق ٦٣/١ .

(١١) ما سبق ٩١/١ .

فجدوا في حفظ السنن ، والرحلة فيها ، والتفتيش عنها ، والتفقه بها ،
ولزموا الدين ، ووعوه طي المسلمين .

٢ - الطبقة الثانية من تابعي المدينة : قال ابن حبان بعد ذكره الطبقة
الأولى :

ثم أخذ عنهم الملم ، وانتقى الرجال ، ورحل في جمع السنن ، جماعة
بعدهم ، منهم الزهري (١٢) ويحيى (١٣) بن سعيد الأنصاري ، وهشام بن
عروة ، وسعد بن إبراهيم ، وجماعة معهم من أهل المدينة ، إلا أن أكثرهم
تيقظا ، وأوسعهم حفظا ، وأدومهم رحلة وأعلامهم همة : الزهري رحمه الله
عليه (١٤) . هـ كلام ابن حبان .

ومن التابعين الذين تكلموا في الرجال من غير أهل المدينة : قال
الترمذي (١٦) :

وقد وجدنا غير واحد من الأئمة التابعين ، قد تكلموا في الرجال ، منهم :
الحسن (١٧) البصري ، وطاووس (١٨) ، وسعيد (١٩) بن جبير ، وإبراهيم النخعي (٢٠)
وعامر (٢١) الشعبي وابن سيرين (٢٢) .

-
- (١٢) ترجمته في التذكرة الحفاظ ١/ ١٨٠ .
(١٣) ما سبق ١/ ١٣٧ .
(١٤) ما سبق ١/ ١٤٤ .
(١٥) ما سبق ١/ ١٣٦ والمجروحين ١/ ٣٩ .
(١٦) شرح طل الترمذي لابن رجب ١/ ٥١ ، ٥٢٠ .
(١٧) التذكرة ١/ ٧١ .
(١٨) ما سبق ١/ ٩٠ .
(١٩) ما سبق ١/ ٧٦ .
(٢٠) ما سبق ١/ ٧٣ .
(٢١) ما سبق ١/ ٧٩ .
(٢٢) ما سبق ١/ ٧٧ .

المبحث الثاني : من أقوال كبار التابعين في الجرح والتعديل :

١ : أقوال سعيد بن المسيّب في الجرح والتعديل :

لقد ولد سعيد بن المسيّب في خلافة عمر رضي الله تعالى عنه ، ونشأ محبا للعلم ، ومقرّبا من أهله حتى نبغ فيه ، وجماهير الصحابة أحياء . حتى قيل إنّه من أصلح بين عثمان وطى رضي الله عنهما ^(١) ؟ . ولقد حُفِظت عنه أقوال عديدة في الجرح والتعديل ، أذكر منها :

١ - قيل لسعيد بن المسيّب إنّ عكرمة يزعم أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة ، وهو محرم فقال : كذب مخبثان . . وقال لمولاه برد : لا تكذب عليّ ، كما كذب عكرمة طى ابن عباس ^(٢) .

٢ - وقال معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيّب في حديث ذكره ، أنّ عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما لم يجرى عليه كذبة قط ^(٣) . وهذا يدل على تيقظهم تجاه الرجال ، وتتبعهم لسقطاتهم وإحصاء زلاتهم ؟ -

٣ - وكان قتادة بن دعامة من حفاظ أهل زمانه ، جالس سعيد بن المسيّب أياما ، فقال له سعيد : قم يا أحمى فقد نزلتني ^(٤) . وقال " ما أثناني عراقي مثل قتادة " . وهذه شهادة طيا في توثيق قتادة ، بل قال فيه مرة " ما أظن أنّ الله خلق مثلك " ^(٥) . إعجابا بحفظه . .

وكيف ينبغي من ذهن سعيد بن المسيّب التيقظ ، ومعرفة الرجال ، والتنبّه إلى العدالة والجرح وهو الذي يروى قصة الإفك . وهو الذي شهد الفتنة وعاصر خلافة عثمان وطى وعرف ما فعله المبتدعة والزنادقة بعدئذ ؟ .

-
- (١) الثقات ٢٧٣/٤ فما بعد .
 (٢) تهذيب التهذيب ٢٦٨/٧ . وانظر دفاع ابن حبان عن عكرمة في الثقات ٢٣٠/٤ .
 (٣) ترجمة ابن حبان في الثقات ٢٤٩/٣ . وانظر هذا الكلام في تهذيب التهذيب ١٤٧/٦ . ولا يخفى أنّ عبد الرحمن صحابي ، فهل هذا القول يوحى بأن بعض الصحابة من قد هفا ؟ وإلا فما معنى الثناء على عبد الرحمن ؟ .
 (٤) الثقات ٣٢٢/٥ .
 (٥) تهذيب التهذيب ٣٥٣/٨ وانظر النقد عند المحدثين للدكتور عبد الله طى حافظ ص ٩٣ - ٩٤ .

٢ - من نقد عروة بن الزبير بن العوام (٦) : عروة بن الزبير هو ابن اسماء ،
وخالته عائشة وكان قد تخصص بعلمها ، إضافة إلى ما سمعه من الصحابة الآخرين .
وما جاء من عروة رثه على عبدالله بن عمرو في حديث "عمر النبي صلى الله عليه
وسلم الأربع" (٧) وهذا يدل على تيقظه وحفظه ، إلا أنه استحي أن يرد عليه ،
فأشار إلى خالته عائشة بذلك .

كما روى عنه الخطيب (٨) البغدادي قوله : "إني لا أسمع الحديث أستحسنه
فما ينمني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به ، أسمع من الرجل
لا أثق به ، قد حدثه عن أثق به وأسمع من الرجل أثق به ، قد حدث به
عن لا أثق به ."

٣ - من نقد عامر بن شراحيل (٩) الشعبي .

أ - أخرج الرازي (١٠) عن الشعبي أن الربيع بن خيثم قال : من قال
لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيى ويميت ، وهو على
كل شيء قدير ، فله كذا وكذا من الخير . قال الشعبي : فقلت : من حدثك ؟
قال : عمرو بن ميمون (١١) ، وقلت : من حدثك ، فقال أبو أيوب الأنصاري
صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال يحيى بن سعيد : وهذا أول ما فُتِش
عن الإسناد ؟ .

(٦) الثقات ٩٤/٥ .

(٧) تقدم الحديث عليه فيما أخذ على ابن حبان من الأوهام في صحيحه .

(٨) الكفاية ص ٧٣ ومقدمة الكامل ص ٩٢ - ٩٣ والتمهيد ٣٩/١ .

وعزه الدكتور على حافظ إلى شرح العلل . ولم أجده .

(٩) الثقات ١٨٥/٥ .

(١٠) المحذات الفاضل ص ٢٠٨ والتمهيد ٥٥/١ .

(١١) في الكلام سقط واضح لا يستقيم الكلام معه . وفي التمهيد : فلقبت

عمرو بن ميمون فقلت : من حدثك ؟ فقال عبد الرحمن بن أبي ليلى ،

فلقبت ابن أبي ليلى فقلت : من حدثك ؟ قال : أبو أيوب الأنصاري

- ب - وأخرج ابن عدى (١٢) عن مغيرة بن يقسم الإمام قال : ذكروا قتادة عند الشعبي فقال : ذاك حاطب ليل .
- ج - وقال ابن حبان في ترجمة الحارث بن عبدالله الهمداني : قال الشعبي : حدثنا الحارث وأشهد أنه أحد الكذابين (١٣) .
- د - وقال الشعبي لداود بن يزيد الأودي وجابر الجعفي : لو كان لسي طيكما سلطان ثم لم أجد إلا إبرة لشبككما ، ثم ظلتكما بها (١٤) .
- هـ - وفي ترجمة رشيد الهجري الذي يوفى من بالرجعة قال له الشعبي : إن كنت كاذبا فعليك لعنة الله (١٥) وكان كاذبا طبعاً .
- وروى ابن حبان عن ابن عيينة قوله : * الرجال ثلاثة : ابن عباس في زمانه * والشعبي في زمانه ، والثوري في زمانه (١٦) .
- ٤ - من أقوال محمد بن سهرين (١٧) في النقد :
- أ - روى ابن حبان عنه أنه قال (١٨) : * إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذونه * وهذا حث على انتقاء الرجال .
- ب - وروى عنه قوله (١٩) : * إن الرجل ليحدثني بالحديث فما أتهمه ولكن أتهم من حدثه . وإن الرجل ليحدثني بالحديث ، فما أتهم من حدثه ، ولكن أتهم هو .

ج - وروى عنه قوله : * كانوا لا يسألون عن الإسناد ، حتى وقعت الفتنة ، فسألوا عن الرجل ، فإن كان من أهل السنة ، أخذوا حديثه ، وإن كان من أهل البدعة

- (١٢) مقدمة الكامل ص ٩٦ .
(١٣) المجروحين ٢٢٢/١ .
(١٤) ما سبق ٢٨٩/١ .
(١٥) ما سبق ٢٩٨/١ .
(١٦) ما سبق ٥٠/١ .
(١٧) ترجمته في الثقات ٣٤٩/٥ .
(١٨) المجروحين ٢١/١ وشرح العلل ٥٢/١ ، والمقيلي ٢/١ .
(١٩) المجروحين ٢٤/١ . والمقيلي ٢/١ وشرح العلل ٦٠/١ .

فلا يؤخذ حديثه (٢٠) لأنَّ المبتدعة أيام المختار كانوا يضمنون الأحاديث له في تقوية أمره .

د - وأخرج ابن عدي (٢١) أنَّ ابن سيرين سئل عن عكرمة مولى ابن عباس فقال : ما يسوءني أن يكون من أهل الجنة ، ولكنه كذاب .

هـ - وأخرج العقيلي (٢٢) عن ابن عون قال : ذكر عند محمد بن سيرين حديث عن أبي قلابة فقال : إنما لا نتهم أبا قلابة أبو قلابة إن شاء الله رجل صالح ، ولكن عن ذكره أبو قلابة ؟

وأخرج العقيلي عدة آثار أخرى عن ابن سيرين فيما يتعلق بالنقد . (٢٣)

(٢٠) المجروحون ٨٢/١ وشرح ظل الترمذي ٥١/١ .

(٢١) مقدمة الكامل .

(٢٢) الضعفاء للعقيلي ٢/١ وشرح الملل ٦٠/١ .

(٢٣) انظر ضعفاء العقيلي ٣٢٢/١ وشرح الملل ٦٠/١-٦١ .

المبحث الثالث : من أقوال محمد بن مسلم بن شهاب الزهري في الجرح والتعديل :

لقد عني ابن حبان بابن شهاب الزهري عناية فائقة ، فألف كتاباً سماه " طل حديث الزهري " ويهدو أنه خصه فيه بترجمة ضافية ، قال : " قد ذكرنا مناقب الزهري ، وأخباره ، وشماله في كتاب " العلل " (٢) . وقد ذكر بعض مناقبه في مواضع متفرقة من المجروحين (٣) . ومن أقواله التي تسدل على عنايته بالنقد :

أ - ما روى ابن حبان (٤) عن عتبة بن أبي حكيم أنه كان عند إسحاق ابن أبي فروة ، وعنده الزهري ، فجعل ابن أبي فروة يقول ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له الزهري : قاتلك الله يا ابن أبي فروة ، ما أجراك على الله - هزوجل - ألا تسند حديثك ؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم (٥) ولا أزمّة (٦) .

ب - وذكر الذهبي في النبلاء (٦) عن سفيان قال : سمعت الزهري يقول : كنت أحسب أنني قد أصبت من العلم شيئاً ، حتى جالست عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة ، فكأنما كنت في شعب من الشعاب .

ج - قال معمر (٧) : كان الزهري إذا ذكر علي بن الحسين قال : لم أرفي أهل بيته أفضل منه .

د - قال الشافعي (٨) ، قال ابن عيينه : حدث الزهري يوماً بحديث فقلت : هامة بلا إسناد ، قال : أترقى السطح بلا سلم .

-
- (١) تقدم التعريف به الحديث على مصنفات ابن حبان في العلل .
(٢) المجروحين ٤٠/١ .
(٣) ما سبق ١٠/١ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٥٠ .
(٤) المجروحين ١٣١/١ .
(٥) الخطم - بضم الخاء والطاء - هو ما تقاد به الدابة ، والزماد كل جبل يشد به الأشياء وقد يسمى المقود زماماً .
(٦) أعلام النبلاء ٣٤٤/٥ .
(٧) ما سبق ٣٤٥/٥ .
(٨) ما سبق ٣٤٧/٥ .

(هـ) وذكر ابن عساكر أن الزهري سمع علماء الشام يقولون : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا أهل الشام ، مالي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولا خطم ؟

قال الوليد بن مسلم - وقبض يده - تمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ ؟
(و) وروى ابن عدي عن معمر قال : سمعت الزهري يقول : ان الحديث ليخرج من عندنا شبرا ، فيرجع من عندكم ذراعا^(٣٣) يعني يرجع من العراق ذراعا .

(ز) وروى عن الازاعي أن الزهري اذا جاء الحديث لا يعرف ، قال : شارق يشير الى العراق .

(ح) وروى عنه أنه قال : اذا شارق الحديث زيد فيه وحسن .^(٣٣)
من هذا كله يتبين أن صلة التابعين بالنقد متصلة الحلقات مع الصحابة ولأمر ما قل النقد عندهم .

قال الذهبي : " وسبب قلة الضعفاء في ذلك الزمان : قلة متبوعيه من الضعفاء ، إذ أكثر متبوعيه صحابة عدول ، وأكثرهم - من غير الصحابة - بطل عامتهم ثقات صادقون ، يعون ما يرون وهم كبار التابعين ، فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد ، فيه مقال : كالحارث الأعور^(٣٤) ، وعاصم بن ضمرة ونحوهما .^(٣٥)

(٢٩) أعلام النبلاء (٥ : ٣٤٤) .

(٣٠) ماسبق (٥ : ٣٤٥) .

(٣١) ماسبق (٥ : ٣٤٧) .

(٣٢) ترجمة الزهري من تاريخ دمشق (ص ٩١) ، مقدمة الكامل (ص ١٠٠) .

(٣٣) مقدمة الكامل (ص ١٠٠) .

(٣٤) هو الحارث بن عبد الله الهمداني أبو زهير الأعور صاحب الامام علي رضي

الله عنه . توفي سنة ٦٥ هـ . ميزان الاعتدال (١ : ٤٣٥) فما بعد

تهذيب التهذيب (٢ : ١٤٥) فما بعد . وقال في التقريب : كذبه

الشعبي في رأيه ، ورمى بالرفض ، وفي حديثه ضعف (١ : ١٤١) .

(٣٥) هو عاصم بن ضمرة السلولي صاحب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه

تاريخ خليفة (ص ٢٧٣) ، ميزان الاعتدال (٢ : ٣٥٢) ، تهذيب

التهذيب (٥ : ٤٥٥) ، وقال في التقريب : صدوق مات سنة أربع وسبعين

(١ : ٣٨٤) .

نعم ، فيهم عدة من رؤوس أهل البدع من الخوارج والشيعة والقدرية
نسأل الله العافية - كعبد الرحمن بن ملجم^(٣٦) ، والمختار بن أبي عبيد الثقفي^(٣٧)
الكذاب ، ومعبد الجهنى^(٣٨) .
ثم كان في المائة الثانية في أوائلها ، جماعة من الضعفاء ، من اوساط
التابعين وصغارهم ممن تكلم فيهم من قبل حفظهم ، اولبدة فيهم ، كعطية^(٣٩)
العوفى ، وفرقد السبخى^(٤٠) ، وجابر الجعفى^(٤١) ، وأبى هارون العبدى^(٤٢) .
فلما كان انقراض عامة التابعين ، تكلم طائفة من الجهابذة ، في التوثيق
والتضعيف^(٤٣) .

(٣٦) هو عبد الرحمن بن ملجم المرادى الخارجى ، كان من العباد الزهاد
ثم ختم حياته بقتل على رضى الله عنه - قبح الله ما فعل - قتل قصاصا
سنة ٤٠ هـ . ميزان الاعتدال (٣ : ٥٩٢) ، اللسان (٣ : ٤٣٩) فما
بعد .

- ٣٧ - ترجمته في الميزان ٨٠ / ٤ .
- ٣٨ - المجروحين ٣٥ / ٣ .
- ٣٩ - ماسبق ١٧٦ / ٢ .
- ٤٠ - ماسبق ٢٠٤ / ٢ .
- ٤١ - ماسبق ٢٠٨ / ١ .
- ٤٢ = اسمه عمارة بن جوين في المجروحين ١٧٧ / ٢ .

الفصل الثالث

الطبقة الثالثة من طلبة الجرح والتعديل

طبقة أتباع التابعيين

المبحث الأول : تطور النقد في هذه المرحلة :

(يبدو أنه بذهاب عصر التابعيين ، دخل النقد في طور جديد ، ولا ريب أن الرحلة لطلب العلم بدأت في عهد النبي ^(١) صلى الله عليه وسلم .

وأشجار الصحابة لا^٢ جل أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته معروفة ومشهورة فقد رحل جابر بن عبد الله الانصاري رضي الله عنه ، مسيرة شهر في حديث واحد إلى الشام ^(٢) كما ارتحل في حديث واحد ^(٣) إلى مصر .

وارتحل أبو أيوب الانصاري إلى مصر ^(٤) ، كما ارتحل صحابي ^(٥) في حديث إلى فضالة بن عبيد ، وهو بصصر .

وكذلك رحلات التابعيين ، فقد ارتحل زُربن حبش ^(٦) في خلافة عثمان رضي الله عنه ، ليسمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وارتحل أبو العالية ليسمع من ^(٧) أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال سعيد بن المسيب : إن كنت لا^٨ سير ثلاثاً في الحديث الواحد ، وارتحل الحسن ^(٩) إلى الكوفة في مسألة واحدة ، ومكث أبو قلابة ^(١٠) - وهو بصري -

(١) كما رحل ضمام بن ثعلبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسأله عن الإيمان وشرائع الإسلام .

(٢) المحدث الفاضل ص ٢٢٣ والرحلة في طلب الحديث ص ١١٣ وفتح الباري ١/ ١٧٤ .

(٣) الرحلة في طلب الحديث للخطيب ١١٦ . المحدث الفاضل ٢٢٣ .

(٤) الرحلة ١١٨ فتح الباري ١/ ١٧٥ . مسند الحميدي ١/ ١٨٩ .

(٥) الرحلة ١٢٥ سنن الدارمي ١/ ١١٥ . (٦) الرحلة ٩٢ .

(٧) عما سبق ٩٣ ، فتح الباري ١/ ١٩٢ قال : كنا نسمع الحديث عن الصحابة

فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم . والدارمي ١/ ١١٤ .

(٨) فتح الباري ١/ ١٧٥ وفيه : إن كنت لا^٨ رحل الأيام والليالي في الحديث

الواحد . والرحلة ١٢٧ فما بعد .

(٩) الرحلة ١٤٣ . (١٠) الدارمي ١/ ١١٤ . الرحلة ١٤٤ .

في المدينة ، ثلاثة أيام في المدينة ليمسح حديثاً عن رجل كان غائباً عنها .
حتى قال (١١) الشعبي : لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام ، إلى أقصى
اليمن ، فحفظ كليلة تنفعه فيما يستقبله من عمره ، رأيت أن سفره لا يضيع .

وبالرغم من هذه الرحلات كلها ، فإنها لا يمكن أن تقاس برحلات أتباع
التابعين ، ومن بعدهم ، لطلب العلم . (١٢)

ولا يخفى أن المقصود من هذه الرحلات - إلى جانب استفادة أحاديث
جديدة وعلوم مفيدة - هو الوقوف على طرق الأحاديث وأقوال العلماء فيها ،
حتى يتمكن العالم من المعارضة والموازنة ومن ثم إصدار الأحكام على الأحاديث
ورواتها .

بل لقد اعتبر ابن معين الرحلة من ضرورات العلم ، وأساسيات معرفة
الجرح والتعديل . قال : " أربعة لا تؤمن منهم رهداً ، حارس الدرب ،
ومنادى القاضي ، وابن المحدث ، ورجل يكتب في بلده ، ولا يرحل في طلب
الحديث . (١٣)

وبما أن الرحلة أصبحت من لوازم العلم ، فإن كل من جاء من النقاد والمحدثين
بعد عصر التابعين ، استقى معلوماته - على الأغلب - من كافة المراكز العلمية
بالعالم الإسلامي حينذاك ، ولم يكن يقتصر على بلده - إلا نادراً - ومن ثم لم
يكن يقتصر كلام النقاد على رجال منطقة واحدة بعينها ، بل كانوا يتكلمون
على الرواة ، كافة بوجه عام .

ومن ناحية أخرى فقد وجدت في هذه الفترة مدارس عديدة للنقد فسي
مختلف الأقطار الإسلامية (١٤) .

(١١) الرحلة للخطيب ٤٩ فتح الباري ١/ ١٧٥ ، ١٩٢ وقال ابن حجر :
إسناده صحيح ..

(١٢) منهج النقد عند المحدثين للأعظمي ص ١٤ . بتصريف يسير .

(١٣) الرحلة في طلب الحديث ص ٨٩ .

(١٤) منهج النقد عند المحدثين ص ١٤ .

قال ابن حبان (١٥) بعد أن ذكر مشاهير النقاد التابعين :

" ثم أخذ عن هؤلاء * سلك الحديث وانتقاد الرجال ، وحفظ السنن
والقدح في الضعفاء ، جماعة من أئمة المسلمين ، والفقهاء في الدين ، منهم :
سفيان (١٦) بن سعيد الثوري ، ومالك بن أنس (١٧) وشعبة (١٨) بن الحجاج ،
وعبد الرحمن (١٩) بن عمرو الأزاعي ، وحماد بن سلمة (٢٠) ، والليث بن سعد ،
وحماد بن زيد ، وسفيان (٢٢) بن عيينة ، في جماعة معهم .

إلا أن من أشدهم انتقافاً للسنن وأكثرهم مواظبة عليها ، حتى جعلوا ذلك
صناعة لهم ، لا يشبهونها بشيء آخر ، ثلاثة أنفس : مالك والثوري وشعبة (١) هـ .

وقد ذكر الذهبي خمسة وثلاثين حافظاً ممن يعتمد قوله في الجرح
والتعديل ، من علماء هذه الطبقة ، بينما اقتصر ابن حبان على كبار النقاد فيها ،
فكانوا ثمانية أعلام .

بيد أن ميرزتهم ثلاثة ، اقتصر على ترجمتهم فحسب ، ورتبهم : مالك وشعبة
والثوري . وترجم لمالك بـخمسة صفحات ، ولشعبة بأربع ، وللثوري بثلاث صفحات ؟ .
ولعل لهذا الترتيب مغزى آخر سوى السن عند ابن حبان ، إذ ترتيب وفياتهم
على النحو التالي : شعبة بن الحجاج العتكي البصري (٨٢-١٦٠) . وسفيان
ابن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (٩٧-١٦١) ومالك بن أنس الأصبهني المدني
(١٠٤-١٧٩) .

وذلك لأن من مذهب مالك ألا يروى إلا عن ثقة ، ولا يحدث إلا بما صح
من الحديث وهذا هو المذهب المختار عند ابن حبان ، وشعبة قريب منه ، أما
سفيان - على جلالة - فكان كثير الرواية عن الضعفاء كثير التدليس .
ومثل هذا الترتيب كان يذهب إليه الإمام النسائي كما سيأتي .

- | | |
|--------------------------|---------------------------|
| (٢٠) ما سبق ١ / ٢٠٢ . | (١٥) المجروحين ١ / ٤٠ . |
| (٢١) ما سبق ١ / ٢٢٤ . | (١٦) التذكرة ١ / ٢٠٣ . |
| (٢٢) التذكرة ١ / ٢٢٨ . | (١٧) ما سبق ١ / ٤٠٧ . |
| (٢٣) ما سبق ١ / ٢٦٢ . | (١٨) ما سبق ١ / ١٩٣ . |
| | (١٩) ما سبق ١ / ١٧٨ . |

المبحث الثاني : مالك بن أنس وعظم الجرح والتعديل :

قال ابن حبان ^(١) : كان مالك - رحمه الله - أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة ، وأعرض عن ليس بثقة في الحديث ، ولم يكن يروى إلا ما صح ، ولا يحدث إلا عن ثقة ، مع الفقه والدين والفضل والنسب - وبه تخرج الشافعي رحمه الله . . . ولد مالك رحمه الله سنة ثلاث ، أو أربع ومائة ، وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة " ١٠ هـ .

قال فيه الشافعي - رحمه الله - إذا ذكر المحدثون فمالك النجم . . . وقال في كتابه : " الموطأ " : ما بعد كتاب الله - عز وجل - أنفع من موطأ مالك رحمه الله " ونحوه قال ابن مهدي ^(٢) .

وقال يحيى القطان ^(٣) : سفيان وشعبة ، ليس لهما ثالث ، إلا مالك " .

وقال ابن مهدي ^(٤) : أئمة الناس في زمانهم أربعة : حماد بن زيد بالبصرة ، وسفيان الثوري بالكوفة ، ومالك في الحجاز ، والأوزاعي بالشام " .

وقال الامام ^(٥) النسائي : أمنا الله - عز وجل - على علم رسول الله صلى الله عليه وسلم : شعبة بن الحجاج ومالك بن أنس ، ويحيى بن سعيد القطان ، والثوري إمام إلا أنه يروى عن الضعفاء . وكذلك ابن المبارك ، من أجل أهل زمانه ، إلا أنه يروى عن الضعفاء . وما أحد عندي بعد التابعين ، أنزل مسن مالك بن أنس ، ولا أجل ، ولا آمن طي الحديث منه ، ثم شعبة في الحديث ، ثم يحيى بن سعيد القطان . وليس من التابعين ، آمن من هو " لا " الثلاثة ولا أقل رواية عن الضعفاء " .

وقد كان مالك رحمه الله تعالى شديد التفتيش عن الرجال ، كثير التحري ،

-
- (١) الثقات ٤٥٩/٦
(٢) المجروحين ٤١/١ - ٤٢
(٣) التمهيد ٦٣/١
(٤) المجروحين ٤٢/١
(٥) التمهيد ٦٢/١ - ٦٣

فلا يروى إلا عن ثقة . ولا يحدث إلا بحديث صحيح .

" قال القطان : كان مالك إماماً في الحديث ، وقال ابن عيينه : ما كان أشد انتقاءً مالك للرجال وقال ابن مهدي : أخبرني وهيب بن خالد - وكان من أبصر الناس بالحديث والرجال - أنه قدم المدينة ، قال : فلم أر إلا من يعرف ويُكره إلا مالكا ، ويحيى بن سعيد . " (٦) .

ونتيجة تحريره الشديد هذا فقد قال (٧) :

" أدركت بهذا البلد مشيخة من أهل الصلاح والعبادة ، محدثون ما سمعت من واحد منهم حديثاً قط : قيل : ولم يأبأ عبد الله ؟ قال : لم يكونوا يعرفون ما يحدثون . "

بل ذهب إلى أبعد من هذا ، فقد قال الشافعي (٨) وكان مالك إذا شك في الحديث تركه كله " وكان يرى أن على المحدث بيان حال الرواة ، ولا يجوز له ترك بيان ذلك (٩) .

ولمالك فيمن يترك حديثه قول غاية في الدقة ، قال (١٠) : " أربعة لا يكتب عنهم : رجل سفيه معروف بالسفه ، وصاحب هوى داعية إلى هواه ، ورجل صالح لا يدري ما يحدث ، ورجل يكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . "

ولما كان هذا الأمر ديناً ، ولم يعرف أن أباه وجدّه كانا من علماء الحديث فهو لم يرو عن أبيه ولا عن جده شيئاً (١١) أبداً ونتيجة مذهبه في البعد عن السياسة والسلّاطين ، وكرهية تقوية أمر الشيعة - فلم يرو هو - ولا الزهري - في مناقب علي رضي الله عنه (١٢) شيئاً . . . وقد كان لبعده عن السلّاطين ، وعدم خوضه في شؤونهم ، أثر في تعظيمهم إياه ، فلما طلب منه

(٦) التمهيد ٦٥/١ وانظر لوهيب كلاماً آخر في المجروحين ٤٤/١ .

(٧) المجروحين ٤١/١ وانظر انتصار الفقير السالك ص ١٢٤ .

(٨) التمهيد .

(٩) المجروحين ٢٠/٩ .

(١٠) المجروحين . (١١) ما سبق ١٤١/٣

(١٢) ما سبق ٢٥٨/١

الرشيذ أن يقرئ مالك طيه ، أبي ، فقال : أخرج الناس حتى أقرأ عليك ،
فقال : إذا منع العام لبعض الخاص ، لم ينتفع الخاص (١٣) ..

وكان يرى عدم مخالطة السلاطين وتمجيلهم ديناً يدين الله به . قال :
" دخلت على أبي جعفر - المنصور - فرأيت غير واحد من بني هاشم يقبل يده
المرّة والمرتين والثلاث . ورزقني الله - عز وجل - العافية ، فلم أقبل له
يداً " (١٤) ..

ولم يكن هذا منه استعلاء واستكباراً ، ورغبة في المخالفة - كما أسلفت -
فانظر إليه حين ضربه كيف كانت رحمته بهم ، وكيف كان حرصه على تطبيق
السنة في أشد الظروف .

قال عبد العزيز بن محمد الدراوردي : لما أحضر مالك ، ليضرب ، كنت أقرب
الخلق منه ، فسمعتة يقول ، كلّمنا ضرب سوطاً : اللهم اغفر لهم ، فإنهم لا يعلمون ؟
حتى فرغ من ضربه " (١٥) .

ولما ضرب سبعين سوطاً ، جرح فخرج منه دم ، فمسحه ودخل المسجد
فصلّى ، وقال : لما ضرب سعيد بن المسيّب ، فعل مثل ذلك ؟ " (١٦) .
وكان يكره مذهب الرأي ، ويحب مباحة أهله وعدم ساكتهم (١٧) .

ولم تحفظ لمالك أقوال كثيرة في جرح الرجال وتعديلهم ، بسبب شهرته
بعدم الرواية عن الضعفاء ، وإنما كان يروى عن الثقات ، فمن لم يرو عنه مالك من
سبقه فليس بثقة ؟ .

قال بشر بن عمر : سألت مالكا عن رجل أخبرت اسمه ، فقال : هل رأيته
في كتبي ؟ قلت : لا . قال : لو كان ثقة ، رأيته في كتبي " (١٨) . ولم
يذكر ابن حبان في المجروحين كلّ من روى عنه مالك من الضعفاء سوى رجلين (١٩)

- | | |
|----------------------------|---------------------------------|
| (١٣) المجروحين ٤٥/١ . | (١٧) المجروحين ٧٣/٣ . |
| (١٤) ما سبق ٤٤/١ . | (١٨) الجرح والتعديل ٢٤/١ . |
| (١٥) ما سبق ٤٣/١ . | (١٩) انظر ترجمتهما في المجروحين |
| (١٦) ترتيب الثقات ٥٠/٣ ب . | ١٤٤٠/٢ |

هما : عطاء بن أبي مسلم الخراساني وعبد الكريم بن أبي المخارق .

وسأعرض نماذج من أقوال مالك - رحمه الله - في الجرح والتعديل :

أ - من أقواله في التعديل :

١ - قال في (٢٠) ابن شهاب الزهري : بقي ابن شهاب وماله في الدنيا نظير ... أول من أسند الحديث هو ؟ .

٢ - وقال (٢١) : إذا سمعت الحديث من نافع عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمع من غيره ؟ .

٣ - وقال (٢٢) : حدثني مخزومة بن بكير ، وكان رجلاً صالحاً .

٤ - وقال ابن وهيب : ما ذكر مالك بكيرين الأشج إلا قال (٢٣) : كان من العلماء ... وكان يقول (٢٤) : حدثني الثقة إذا حدث عنه .

٥ - وقال (٢٥) : طيكم بمغازي موسى بن عقبة ، فإنه ثقة .

٦ - وسئل مالك عن ابن شبرمة ، فقال (٢٦) : كان مقارناً . وقال مثله في عثمان البتي .

ب - ومن أقواله في الجرح :

١ - في ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، قال ابن حبان (٢٧) : كان مالك وابن المبارك ينهيان عنه .

٢ - وفي ترجمة الحسين بن عبدالله بن ضمرة قال (٢٨) : هجره مالك أربعين يوماً ... وكان يحدث بما لا يعلم .

٣ - وسأل بشير بن عمر مالكا عن حرام بن عثمان السلمي فقال (٢٩) : لم يكن ثقة .

٤ - وعنه أنه سأل مالكا عن شعبة مولى ابن عباس فقال (٣٠) : لم يكن بثقة .

(٢٠) الجرح والتعديل	٢٠/١	(٢١) ما سبق	٢٠/١	(٢٣) ما سبق	١/١
(٢٢) ما سبق	٢٠/١	(٢٤) ما سبق	٢١/١	(٢٥) ما سبق	٢٢/١
(٢٦) ما سبق	٢٥/١	(٢٨) ما سبق	٢٤٤/١	(٢٩) ما سبق	٢٦٩/١
(٢٧) المجروحين	١٠٥/١	(٣٠) ما سبق	٣٦١/١		

٥ - وسأل بشير بن عمر مالكا عن صالح مولى التوأمة ، فقال :
لم يكن بثقة (٣١) .

٦ - وسئل عن عبدالله بن زياد بن سمعان ، فقال : كان كذابا . (٣٢)

٧ - وقال الشافعي : ذكر لمالك حديث ، فقال لمحدثه : من
حدّثك ؟ فذكر له إسناداً منقطعاً . فقال مالك (٣٣) : اذهب إلى عبدالرحمن
ابن زيد بن أسلم ، يحدّثك عن أبيه عن نوح ...

٨ - ونقل ابن حبان (٣٤) عن مالك قال : عجا من شعبة هذا
الذي ينتقي الرجال ، وهو يحدث عن عاصم بن عبيد الله ؟ .

٩ - وسأل بشر بن عمر مالكا عن محمد بن عبدالرحمن - أبي جابر
البياضي فقال (٣٥) : ليس بثقة ...

هذه نماذج من أقوال الإمام مالك في الجرح والتعديل ...

(٣١) المجروحين ١/٣٦٦ .

(٣٢) المجروحين ٢/٨ .

(٣٣) ما سبق ٢/٥٨ .

(٣٤) ما سبق ٢/١٢٧ .

(٣٥) ما سبق ٢/٢٥٨ .

المبحث الثالث - شعبة والجرح والتعديل :

لقد احتل شعبة - رحمه الله - مكانة كبيرة في علم الجرح والتعديل خاصة وفي علم الحديث عامة ، حتى لقد قال له سفيان الثوري - وهو من أقرانه - : " يا شعبة أنت أمير المؤمنين في الحديث " (١) .

وعن أبي قتيبة - سلم بن قتيبة (٢) الشعيري - قال : قدمت الكوفة ، فأتيت سفيان الثوري ، فقال : من أين أنت ؟ فقلت من أهل البصرة ، فقال : ما فعل استاذنا شعبة ؟ (٣) .

وعن النضر بن شميل قال : " كان سليمان بن المغيرة إذا ذكر شعبة ، قال : سيّد المحدثين " (٤) .

وعن عبد الله بن المبارك قال " كنا عند سفيان الثوري ، إذ جاء موت شعبة ، فقال سفيان : مات الحديث " (٥) .

وعن حماد بن زيد قال : " الآن يقدم عليكم رجل من أهل واسط ، يقال له شعبة ، وهو فارس الحديث " (٦) .

وحدث ابن مهدي مرة فقال : حدثنا أبو خلدة ، فقال له رجل ، كان ثقة ؟ فقال : كان صدوقا . وكان مأونا . الثقة سفيان وشعبة (٧) ؟ .

وقال ابن حبان : كان من سادات أهل زمانه ، حفظاً وإتقاناً ، وورعاً وفضلاً ، وهو أول من فُتّش بالعراق عن أمر المحدثين ، ومجانبة الضعفاء والخرّوكين ، حتى صار علماً يُقتدى به ، ثم تبعه عليه بعده أهل العراق (٨) .

(١) المجروحين ٤٦/١ . من يعتمد قوله في الجرح ١٦٢ .

(٢) التقريب ٣١٤/١ .

(٣) المجروحين ٤٧/١ .

(٤) ما سبق ٤٦/١ . (٥) ما سبق ٤٨/١ . (٦) ما سبق ٤٧/١ .

(٧) ما سبق ٤٩/١ . (٨) الثقات ٤٤٦/٦ .

"وقد كان أكثر من مالك رحلة في الحديث ، وأكثر جولانا في طلب السنن ، وأكثر تفتيشاً في الأقطار عن شمائل الأخبار" (٩) "وأرجو أن الله - عزوجل - يرفع لشعبة في الجنان درجات لا يبلغها غيره ، إلا من عمل عمله بذهبه الكذب عن أخير الله - عزوجل - أنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، صلى الله عليه وسلم" (١٠) .

وقد كان شعبة يرى أن بيان أحوال الرواة من جرح أو تعديل ، واجب ديني ، فقد كان يذهب إلى عمران بن حدير ، فيقول : تعال حتى نغتاب في الله ساعة ، نذكر مساوي أصحاب الحديث (١١) .

وقد كان من المهتمين بالإسناد ، وكان لا يحدث من غير إسناد بل كان لا يعتد بالحديث من غير إسناد وكان يقول : "كل حديث ليس فيه حدثننا وأخبرنا ، فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ، ليس له خطام" (١٢) ويقول : "كل حديث ليس فيه حدثننا وأنبأنا ، فهو خلل أو بقل" (١٣) .

ولقد كان شعبة يكره التدليس جداً ، حتى قال : لأن آخر من السماء ، أحب إلي من أن لدلس" (١٤) وقد نال شعبة ثقة الحفاظ في زمنه - بشكل عام - وله عند بعضهم أقواله .

قال حماد بن مسعدة : "قلنا لابن عون : مالك لا تحدث عن فلان وقد أدركه ؟ قال : أمر أبو بسطام - يعني شعبة - بتركه" (١٥) .

وقد سئل شعبة : متى يترك حديث الرجل ؟ فقال : إذا أكثر عن المعروفين من الرواية ما لا يعرف ، أو أكثر الغلط ، أو تمارى في غلط مجمع عليه ، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه ، أو رجل يتهم بكذب" (١٦) .

(٩) المجروحين ٤٦/١ .

(١٠) ما سبق ٢٢٩/١ وقد دعا له وكيع بن حوزك ٣١/١ .

(١١) ما سبق ٩٢/١ .

(١٢) ما سبق ١٩/١ .

(١٣) المجروحين ٤٦/١ .

(١٤) ما سبق ٢٧/١ .

(١٥) ما سبق ٧٤/١ ٧٤ ٧٧ ٧٨ .

(١٦) ما سبق ٩٢/١ .

- أ - أَلْفَاظُ التَّوْثِيقِ عِنْدَ شُعْبَةَ : تعددت أَلْفَاظُ التَّوْثِيقِ عِنْدَهُ ، وَإِلَيْكَ نَمَاجُ مِنْهَا :
- ١ - قَالَ مَرَّةً (١٧) : مَا رَأَيْتُ مِثْلَ أَيُّوبَ ، وَلَا يُونُسَ ، وَلَا ابْنَ عَوْنٍ قَطْ .
 - ٢ - وَقَالَ (١٨) : انْظُرُوا عَنِ تَكْتَبُونَ ، اكْتُبُوا عَنْ قُرَّةِ بْنِ خَالِدٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، وَالْأَسَدِ بْنِ شَيْبَانَ ، وَابْنَ عَوْنٍ . وَوَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنَّي قَدَرْتُ أَنْ أَخْذَ كُلَّ يَوْمٍ لَابْنَ عَوْنٍ بِالرَّكَابِ ؟ .
 - ٣ - وَسُئِلَ عَنْ حَمَادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ فَقَالَ (١٩) : كَانَ صَدُوقَ اللِّسَانِ .
 - ٤ - وَقِيلَ لَهُ : حَدِّثْنَا عَنْ ثِقَاتِ أَصْحَابِكَ ؟ فَقَالَ (٢٠) : إِنْ حَدَّثَكُمْ عَنْ ثِقَاتِ أَصْحَابِي ، فَإِنَّمَا أُحَدِّثُكُمْ عَنْ نَفَرٍ يَسِيرُ مِنْ هَذِهِ الشَّيْعَةِ : الْحَكَمُ بْنُ عَتِيبَةَ ، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ ، وَسُلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ ، وَمَنْصُورٌ * .
 - ٥ - قَالَ (٢١) : لَمْ أَرَأْ صَدُوقَ مِنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ .
 - ٦ - وَسُئِلَ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْرَ ، فَقَالَ (٢٢) : كَانَ رِضًا ، وَقَالَ عَنْ يَزِيدِ ابْنِ خُمَيْرٍ : كَانَ ثَقَّةً (٢٣) .
- ب - أَلْفَاظُ الْجَرَحِ عِنْدَ شُعْبَةَ : لَقَدْ كَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - شَدِيدًا عَلَى الضَّعَفَاءِ فَلَا تَسْتَفْرِبُ مَا تَسْمَعُ مِنْ أَلْفَاظِ الْجَرَحِ الَّتِي يَصِفُهَا بِهَا ، فَمَنْ ذَلِكَ :
- ١ - قَالَ فِي أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَاشٍ : لَا نَ أَزْنِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَاشٍ (٢٤) .
 - ٢ - وَقَالَ فِي (٢٥) تَرْجَمَةَ الْحَسَنِ بْنِ عَمَارَةَ : مَا أَبَالِي ، حَدَّثْتُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَمَارَةَ بِحَدِيثٍ ، أَوْ زَنَيْتُ فِي الْإِسْلَامِ زَنِيَةً .
 - ٣ - وَقِيلَ لَهُ : مَا لَكَ لَا تَحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جَبْرِ ؟ فَقَالَ (٢٦) : أَخَافُ النَّارَ ، إِنْ حَدَّثْتُ عَنْهُ .

- | | |
|---------------------------------------|-----------------------------|
| (١٧) وَ (١٨) الْمَجْرُوحِينَ ٠ ٨٤/١ | (٢٣) مَا سَبَقَ ١/١٥٦ ٠ |
| (١٩) الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ ٠ ١٣٧/١ | (٢٤) الْمَجْرُوحِينَ ١/٩٧ ٠ |
| (٢٠) مَا سَبَقَ ١/١٣٩ ٠ | (٢٥) مَا سَبَقَ ١/٢٢٩ ٠ |
| (٢١) مَا سَبَقَ ١/١٤٢ ٠ | (٢٦) مَا سَبَقَ ١/٢٤٦ ٠ |
| (٢٢) مَا سَبَقَ ١/١٤٤ ٠ | |

- ٤ - وفي ترجمة سلم العلوى . قال ابن حبان (٢٧) : كان شعبة يحمل عليه ويقول : كان سلم العلوى ، يرى الهلال قبل الناس بيومين ؟ .
- ٥ - وكان شعبة (٢٨) - يوماً - راكباً على حمار له فرآه أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان فقال له : أين يا أبا بسطام ؟ قال : أذهب إلى أبي الربيع السمان أقول له : لا تكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٦ - وفي ترجمة (٢٩) علوبن عاصم نقل ابن حبان أن شعبة قال : أفادني علوبن عاصم عن خالد الحذاء بأشياء ، سألت عنها خالد أفانكرها .
- ٧ - وقال (٣٠) : رأيت أبا المهزم في مجلس ثابت البنانى ، لو أعطاه إنسان فلساً ، حدث به تسعين حديثاً .
- ٨ - وقال (٣١) : أتيت عثمان بن عفراء اليقظان ، فرأيت يخلط هذا بذاك ، وذاك بهذا ، فرجعت ولم أكتب عنه .
- ٩ - وقال (٣٢) : ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى .
- ج - وقد يقابل شعبة بين صادق وغير صادق . قال (٣٣) في جعفر بن الزبير ، وعمران بن حدير :
- أصدق الناس وأكذب الناس في مسجد واحد * والكاذب جعفر بن الزبير .
- د - ويتشدد شعبة في تحقق اللقاء ، ويحاسب أصحاب الدعاوى العريضة بشدة .
- ١ - قال صلة بن سليمان : سمعت شعبة يقول لمحمد بن أبي شيبة : أبوك يحدث عن الحكم ؟ قال : نعم . قال : أنا رأيته عند الحكم وفي أذنه قرط ، فقلت للحكم : من هذا ؟ قال ابن أخت لي . يقصد أنه طفل صغير . وكتب إلى المثنى بن معاذ : لا ترق عنه شيئاً فإنه مذموم .

- (٢٧) المجروحين ٣٤٣/١ .
(٢٨) ما سبق ١٧٢/١ .
(٢٩) ما سبق ١١٣/٢ .
(٣٠) ما سبق ٩٩/٣ .
(٣١) ما سبق ٩٥/٢ .
(٣٢) ما سبق ٢٤٤/٢ .
(٣٣) ما سبق ٢١٢/١ .
(٣٤) ما سبق ١٠٤/١ .

٢ - قال شعبة (٣٥) : أتيت بها اليقظان - عثمان بن عمير - فحدثني
بحديث ، فقلت : متى سمعت منه ؟ قال : سنة كذا وكذا . ثم أتيت
مرة أخرى ، فسألت عن سنة ، فقال : ولدت كذا وكذا . فإذا هو قد سمع
منه وهو ابن سنتين .

هـ - وقد يعتمد شعبة أقوال غيره من الأعلام . فقد قال (٣٦) عن خلاص بن
عمرو البصري : قال لي أيوب : لا ترو عن خلاص شيئا .

و - إلا أنه قد أخذ على شعبة روايته عن الضعفاء . وإليك بعض الأمثلة :

١ - روى عن جابر الجعفي واعتذر عنه ابن حبان (٣٧) فقال :

" فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري روي عنه ، فإن الثوري ليس من مذهبه
ترك الرواية عن الضعفاء ، وأما شعبة وغيره من شيوخنا ، فإنهم رأوا عنده أشياء
لم يصبروا عليها ، وكتبوها ليصرفوها ، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد
الشيء على جهة التعجب ، فتداوله الناس بينهم .

والدليل على صحة ما قلنا : أن وكيعاً قال لشعبة : مالك تركت فلاناً

وفلاناً ، ورويت عن جابر الجعفي ؟ قال : روي أشياء لم نصبر عنها ؟ .

٢ - وكان شعبة يروي عن عاصم بن عبيد الله . فقال مالك (٣٨) :

يا عجباً من شعبة هذا الذي ينتقى الرجال ، وهو يحدث عن عاصم بن
عبيد الله .

٣ - ومن الضعفاء الذين كان يحدث عنهم أيضاً ، عثمان بن سعد
البصري ، وعبد الرحمن (٤٠) بن القاسم بن قيس الانصاري ، وعسل بن سفيان (٤١) ،
ومحمد بن عبيد الله (٤٢) العززمي ، ومسلم بن كيسان (٤٣) الأعمش .

(٣٥) المجروحين ٩٥/٢ .

(٣٦) ما سبق ٢٨٥/١ .

(٣٧) ما سبق ٢٠٩/١ .

(٣٨) المجروحين ١٢٧/٢ .

(٣٩) ما سبق ٩٦/٢ .

(٤٠) ما سبق ١٤٣/٢ .

(٤١) ما سبق ١٩٥/٢ .

(٤٢) ما سبق ٢٤٧/٢ .

(٤٣) ما سبق ٨/٣ .

٤ - ومن الضعفاء الذين استنكروا على شعبة الرواية عنهم قيس (٤٤) بن الربيع الأسدي .

فقد روى عنه وحسن أمره ، وضعفه يحيى القطان . وجمع ابن حبان بين قوليهما بأن يحيى اطلع آخر الأمر على ما لم يطلع عليه شعبة ، فتكلم كل بما علم .

ولقد كان شعبة يتتبع طرق الحديث ، حتى يتعرف إلى مخرجه . وهناك حكاية (٤٥) طويلة في هذا الشأن تحكى أن شعبة رحل من البصرة إلى مكة ثم إلى المدينة ، ثم إلى البصرة ، حتى عرف مخرج حديث واحد .

قال وكيع (٤٦) : إني لا أرجو أن يرفع الله لشعبة درجات في الجنة ، بذهبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٤٤) المجروحين ٢/٢١٦-٢١٨ .

(٤٥) ما سبق ١/٢٨-٣٠ .

(٤٦) ما سبق ١/٣١ .

المبحث الرابع : سفيان الثوري وطعم الجرح والتعديل :

قال ابن حبان في ^(١) ترجمة الثوري - رحمهما الله -

" كان سفيان من سادات أهل زمانه ، فقهياً وورعاً وحفظاً وإتقاناً . شماسه في الصلاح والورع أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في ذكرها ."

وروى عن عبدالرحمن بن مهدي قال : أئمة الناس في زمانهم أربعة : حماد بن زيد بالبصرة ، وسفيان الثوري بالكوفة ، ومالك بالحجاز والاوزاعي بالشام ^(٢) .

وقال عبيد الله بن عمر القواريري : " كان يحيى بن سعيد القطان ، لا يقدم على الثوري وشعبة أحداً ، وسئل يحيى القطان : من أحفظ من رأيت ؟ قال : سفيان ثم شعبة ثم هشيم . وقال مرة أخرى : ما رأيت أحداً أحفظ من سفيان الثوري ، لو خالفه الناس جميعاً ، لكان القول ما قال سفيان ."

وقال عبد الله بن المبارك : كنت أقعد إلى سفيان الثوري ، فيحدث ، فأقول : ما بقي من طعم شيء إلا وقد سمعته ، ثم أقعد مجلساً آخر ، فيحدث ، فأقول : ما سمعت من طعم شيئاً ."

وقال سفيان بن عيينه : الرجال ثلاثة ، ابن عباس في زمانه ، والشعبي في زمانه ، والثوري في زمانه وسئل يحيى بن سعيد عن حديث انفرد به الثوري ، وخالفه أربعة ، قال يحيى : من ؟ قال : زائدة ، وأبو الأَحوص ، وإسرائيل وشريك ؟ قال يحيى : لو كانوا أربعة آلاف مثل هؤلاء لكان سفيان أثبت منهم ."

وسئل عبدالرحمن بن مهدي عن هذا الحديث نفسه ، فقال : هؤلاء أربعة اجتمعوا ، وسفيان أثبت منهم ، والإنصاف لا بأس به ."

وقال قبيصة بن عقبة : رأيت زائدة بن قدامة يعرض كتبه على سفيان الثوري ، ثم التفت - زائدة - إلى رجل في المجلس ، فقال : مالك لا تعرض كتابك على الجهايزة كما تعرض ^(٣) ؟ ..

(١) الثقات ٤٠١/٦ .

(٢) المجروحين ٤٤/١ .

(٣) ما سبق ٤٩/١ - ٥١ .

وقد كان سفيان الثوري فقيهاً كبيراً ، ورجلاً عارفاً بشؤون الأئمة وحاجاتها .

قال الحكم بن حبيب العدوي : سألت سفيان الثوري وابن عيينة عن الجوار بمكة أفضل ، أم الأذان بخراسان ؟ فقالا : الأذان بخراسان^(٤) .

وقد عني بهذا العلم صغيراً ، قال صالح بن الزبير بن قيس المروزي : قد مطينا سفيان الثوري مرو ، فقالوا : جاء الثوري ، فإذا هو غلام حين بقل وجهه^(٥) . وقد كان داعية إلى الإسلام مجتهداً في خدمته ، ومن أسلم طي يديه سهران بن أبي عمر الرازي ، وقيل : كان مجوسياً^(٦) . وكان سفيان ودوداً ، سئل مرة ما العيش ؟ قال : لقاء الإخوان^(٧) .

وسفيان - أعظم أهل زمانه كما يقال - كان يعرف قيمة الحديث الشريف ، ويخشى الزلل فيه فيخطي* على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال :

" وددت أن يدي قطعت من المنكب ، ولم أدخل في الحديث "^(٨) .
هذا بعض ما نقله ابن حبان في الثوري رحمه الله تعالى^(٩) .

وقد كان سفيان الثوري إماماً في الحديث عارفاً بعلمه ، متمكناً من معرفة الرجال . فمن أقواله في الجرح والتعديل :

أ - أقواله في التعديل :

١ - قال^(١٠) سفيان ج حفظ النام ثلاثة : إسماعيل بن أبي خالد ، وعبد الملك بن أبي سليمان المزرمي ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وحفاظ البصرة ثلاثة : سليمان التيمي ، وعاصم الأحول ، وداود بن أبي هند وكان عاصم أحفظهم^(١١) .

(٤) الثقات ١٩٤/٨ .

(٥) ما سبق ٣١٦/٨ وفيه تحريف إلى " حسين ن قبل وجهه " .

(٦) ما سبق ٥٢٣/٧ .

(٧) ما سبق ٥٧/٨ .

(٨) ما سبق ٣٠٦/٨ .

(٩) وانظر ترجمته مستفيضة في النبلاء ٢٢٩/٧ - ٢٧٩ .

(١٠) الجرح والتعديل ٧٢/١ .

٢ - وقال (١١) : رأيت منصوراً - يعني ابن المعتز - وعبد الكريم الجزري ، وأيوب السختياني وعمر بن دينار هو "الأعين الذين لا يشك فيهم" .

٣ - وقال (١٢) : كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا سمرأ عنه .

٤ - وذكر سفيان لشعبة حديثاً لقتادة ، فقال (١٣) سفيان : وكان في الدنيا مثل قتادة ؟

٥ - وقال (١٤) سفيان : أنبأنا عبد الملك بن أبي بشير - وكان رجلاً صادقاً -

٦ - وعن ابن المبارك (١٥) عن سفيان الثوري قال : أنبأنا سلمة بن كهيل ، وكان ركناً من الأركان - وشدد قبضته - وحدثنا حبيب بن أبي ثابت وكان دعاماً - أو كلمة تشبهها .

٧ - وسئل سفيان (١٦) عن ابن عيينه فقال : ذاك أحد الأحمدين ، وسئل عن عبد الملك بن أبي سليمان ، فقال ذاك ميزان .

ب : أقوال سفيان في الجرح : يرى سفيان الثوري وجوب (١٧) بيّن حال الراوي إذا كان ضعيفاً ، بل كان يرى أن الرجل : لوهم أن يكذب فسي الحديث ، وهو في جوف بيت ، لا يظهر الله عليه (١٨) لأن الله تكفل بحفظ دينه .

قال ابن مهدي (١٩) : مررت مع سفيان الثوري برجل ، فقال : كذاب والله . لولا أنه لا يحل لي أن أسكت ، لسكت .

وعن سليمان بن أبي الحارث قال (٢٠) : سمعت الثوري يقول : ما سترت على أحد يكذب في حديثه .

(١١) الجرح والتعديل ٢٢/١ .

(١٢) المجروحون ٢٠/١ .

(١٣) ما سبق ٧٥/١ .

(١٤) ما سبق ٢٥/١ .

(١٥) ما سبق ٧٥/١ .

(١٦) و (٢٠) ما سبق ٢١/١ .

(١٧) ما سبق ٧٦/١ .

(١٨) ما سبق ٨٠/١ .

(١٩) ما سبق ٨٢/١ .

ومن أقواله في جرح الرواة :

- ١ - قال سفيان : حدثنا البري - عثمان بن مقسم - عن منصور ،
فقال : كذب (٢١) .
- ٢ - قال مجيب بن موسى : كنت مع سفيان الثوري بمكة فمات عباد بن
كثير ، فلم يشهد سفيان جنازته ؟ وقال ابن المبارك عن الثوري : هذا عباد
ابن كثير فاحذروا حديثه (٢٢) .
- ٣ - وقال في أبي حنيفة : غير ثقة ولا مأمون ... وكلاماً كثيراً (٢٣) .
- ٤ - وقال سفيان : كان ابن أبي ليلى موء دبا . قال القطان :
يعني لم يكن بالحافظ ؟ (٢٤) .

والملاحظ أنَّ الفاظ الجرح والتعديل عند الثوري قليلة بالنسبة لمالك
ولشعبة ، ولعله لهذا أخره الإمام ابن حبان في الترتيب ، فجعله ثالثاً ، مع أنَّه
أكبر من مالك ، وأقدم وفاة .

ج - نقد ابن حبان للإمام الثوري :

- ١ - وعلى شدة تهجيل الإمام ابن حبان للثوري ، إلا أنَّه تتبعه
في مواضع كثيرة ، وانتقده بكل صراحة . فذكر تحت أجناس من أحاديث
الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها ... الجنس الثاني (٢٥) : أقوام ثقات
كانوا يروون عن أقوام ضعفاء ، ويكنونهم ، حتى لا يعرفوا ، فربما أشبه كنية
كذاب ، كنية ثقة فيتوهم المتوهم أنَّ راوى هذا الخبر ثقة فيحملون عنه وليس
ذلك الحديث من حديثه ، ومن أعلمهم بمثل هذا ، في هذه الأمة الثوري ،
كان يحدث عن الكلبي فيقول : حدثنا أبو النضر فيتوهم المستمع أنَّه أراد به
سعيد بن أبي عروبة ، أو جرير بن حازم ... فلا يجوز الاحتجاج بخبر
في روايته ، كنية إنسان لا يدري من هو ، وإن كان دونه ثقة ، لأنه يحتل
أن يكون كذاباً كثر عن ذكره .

(٢١) للمجروحين ١٠١/٢ .

(٢٢) ما سبق ١٦٧/٢ .

(٢٣) ما سبق ٧١/٣ ، وانظر ٦٤ - ٦٧ .

(٢٤) الجرح والتعديل ٨١/١ .

(٢٥) المجروحين ٩١/١ .

وقال في ترجمة محمد بن سالم (٢٦) الكوفي : " وكان الثوري يحدث عنه ويقول : حدثني أبو سهل . وكان هذا مذهباً للثوري إذا حدث عن الضعفاء كناههم حتى لا يعرفوا .

كان إذا حدث عن عبيدة بن معتب قال : حدثنا أبو عبد الكريم ، وإذا حدث عن سليمان بن أرقم ، قال : حدثنا أبو معاذ . وإذا حدث عن بحر السقا ، قال : حدثنا أبو الفضل ، وإذا حدث عن الكلبى قال : حدثنا أبو النضر ، وإذا حدث عن الصلت بن دينار ، قال : حدثنا أبو شعيب . ومن يشبه هؤلاء من الضعفاء ، ممن يكثر عددهم ، ليس هذا موضع ذكرهم " وقد تعقب ابن حبان الثوري في روايته عن المدلسين في مواضع (٢٧) أخرى .

٢ - ولما كان من مذهب ابن حبان عدم جواز الرواية عن الضعفاء إلا على سبيل البيان للاعتبار والتحذير ، فكان طبيعياً أن يوجه العتب للإمام سفيان الثوري حيث أكثر من الرواية عن الضعفاء .

ولقد أحصيت (٢٨) من روى عنهم الثوري من المجروحين عند ابن حبان فكانوا ثلاثة وأربعين شيخاً للثوري مع التذكير بأن منهم من كان ضعفه محتملاً . وهذا يؤكده سبب تأخير رتبة سفيان الثوري - عند ابن حبان - على صاحبيه (٢٩) في الرجال .

(٢٦) المجروحين ٢٦٢/٢ فمابعده .

(٢٧) ما سبق ١٩٢/١ ، ٣٢٩ ، ٣٧٥ ، ٩/٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ .

(٢٨) المجروحين ٩٦/١ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٨٣ ، ١٩٢ ،

٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٧ ، ٢٣٢ ، ٢٤٦ ، ٢٦٠ ، ٢٨٧ ، ٢٩٦ ،

٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣٣٦ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٥٤ ، ٣/٢ ، ٢٦ ، ٥٠٠ ،

٥٣ ، ٦٦ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٢٧ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٧٧ ، ٢١٦ ، ٢٣١ ،

٨/٣ ، ٢٦ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١١٢ ، ١٢٣ ، ١٣٩ .

(٢٩) رأى النسائي حول هذا الموضوع في التمهيد لابن عبد البر ١/٦٣ .

الفصل الرابع

الطبقة الرابعة من علماء الجرح والتعديـل

تمهيد :

بعد أن عرض ابن جَبَّان مشاهير نقاد الطبقة الثانية قال (١) :

(ثم أخذ من هؤلاء بعدهم ، الرسم في الحديث ، والتنقيح عن الرجال ، والتفتيش عن الضعفاء ، والبحث عن أسباب النقل ، جماعة منهم :

عبدالله بن (٢) المبارك ، ويحيى بن سعيد (٣) القَطَّان ، ووكيح (٤) بن الجراح ، وعبد الرحمن (٥) بن مهدي ، ومحمد بن إدريس (٦) الشافعي المطلبي في جماعة معهم . إلا أنَّ من أكثرهم تنقيحاً عن شأن المحدثين ، وأتركهم للضعفاء والمتروكين ، حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم ، لم يتمدوها إلى غيرها ، مع لزوم الدين والورع الشديد ، والتفقه في السنن ، رجلاً منهم : يحيى بن سعيد القَطَّان ، وعبد الرحمن بن مهدي . ١٠ هـ .

وإن ما يذكر في هذا المقام أنَّ الإمام ابن جَبَّان جعل القَطَّان وابن مهدي رأس هذه الطبقة ، مع أنَّ ابن مهدي أصغر سناً من القَطَّان ، ولم يلق كثيراً ممن شيوخه ، فكيف ساغ هذا ؟

قلت : إنما قرنته مع يحيى بن سعيد ، لأنَّهما تعاصرا ، وكان كل منهما عالماً من أعلام ذلك الوقت ، وهذا لا يستدعي أن يكونا من طبقة واحدة ، ومن واحدة .

والذي يظهر لي أنَّ ابن جَبَّان لم يرد بذكره هذين في سياق واحد أنَّهما من طبقة واحدة من حيث اللقي ، وإنَّما اشتركا في كثير من الشيوخ ، حتى كأنَّهما ندان ، يدل على هذا أنَّ الإمام الشافعي ليس من طبقة أتباع التابعين ، وقد ذكره معهما .

(٤) ما سبق ٣٠٦/٩

(٥) ما سبق ٣٢٩/١

(٦) ما سبق ٣٦١/١

(١) المجروحين ٥٢/١

(٢) التذكرة ٢٧٤/١

(٣) ما سبق ٢٩٨/١

هذا عذر ابن حبان ، فما عذرنا في ترجمة ابن مهدي تحت هذا

العنوان ؟

لقد رأيت الإمام الذهبي قال (٧) في ترجمة ابن مهدي : لحق صفار التابعين ، كأمين بن ناهل ، وصالح بن درهم ويزيد بن أبي صالح ، وجريير ابن حازم . . . أضف إلى هذا أن ابن حبان حين ترجم لأمين بن ناهل ذكر أنه يروي عن أبي الدرداء ، ولم يُعقب وكذلك حين ترجم لصالح بن درهم قال يروي عن ابن عمر . (٨)

صحيح أن التصريح مقدّم على السكوت ، إلا أن هذا يشير إلى إمكان اللقاء . وقد نص عليه الذهبي . والذي شجعني على هذا أن اقتران اسميهما وحكهما على الراوي الواحد ، أكثر من انفراد كل منهما بذلك .

*

المبحث الأول : يحيى بن سعيد القطان (١٢٠-١٩٨هـ) وعلم الجرح والتعديل :

قال ابن حبان (٩) :

" يحيى بن سعيد بن فروخ القطان ، مولى بني تميم ، كنيته أبو سعيد الأحول من أهل البصرة . . . كان من سادات أهل زمانه ، حفظاً وورعاً ، وعقلاً وفهماً ، وفضلاً ودينياً ، وطعماً . وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث ، وأمعن في انتخاب الثقات وترك الضعفاء ، ومنه تعلم علم الحديث أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، وسائر شيوخنا . "

وقال أبو العباس الطيالسي : ما رأيت أحداً كان أعلم بالحديث ، ولا بالرجال من يحيى بن سعيد القطان . وقال ابن مهدي : ما رأيت شخصاً أذكى من يحيى بن سعيد .

وقال جعفر بن أبان الحافظ : سألت أبا الوليد الطيالسي عن خالد ابن الحارث ، ويحيى بن سعيد ، يحيى كان أكبر منه كثيراً ، وأما خالد فكان ثقة ، وكان صاحب كتاب . فقال له رجل كان عنده : ما كان بالبصرة بعد شعبة مثله .

(٧) سير أعلام النبلاء ٢٠٥/٩ . وابن حبان يرى أنه لم يثبت عنده سماع من

أحد من التابعين الثقات ٢٢٣/٨ .

(٩) ما سبق ١٣٤/٣ ب

(٨) الثقات ٦١١/٢

فقال : وكان شعبة يحسن ما كان يحسن يحيى بن سعيد ؟ قلت : من أكبر عندك هو أو عبد الرحمن بن مهدي ؟ فَإِنَّ قوماً يقدمون عبد الرحمن عليه ، فقال : ما يتصفون . هو أكبر من عبد الرحمن .^(١٠)

وقال ابن^(١١) مهدي : لما قدم سفيان الثوري البصرة ، قال لي : يا عبد الرحمن ، جئني بإنسان أذاكره ، فأتيت به يحيى بن سعيد ، فذاكره ، فلما خرج ، قال لي : يا عبد الرحمن قلت لك : جئني بإنسان ، فجئتني بشيطان^{*} تعجباً من حفظه وفهمه .

وكان يزيد بن هارون مرة يحدث ويقول^(١٢) : وقعت والله بين أسدين : عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان .

وقال أحمد بن حنبل^(١٣) : ما رأيت أحداً أثبت في الحديث من يحيى بن سعيد ، ولم يكن في زمان يحيى القطان مثله ، كان تعلم من شعبة .

وقال أبو حاتم الرازي : يحيى بن سعيد القطان : حافظ ثقة .

وقال أبو زرعة : يحيى بن سعيد القطان من الثقات الحفاظ^{*} (١٤) .

وقد كان من منهج يحيى القطان ألا يحدث إلا عن^(١٥) ثقة ، وكسان ينتقى الحديث الذي يحدث به ، ولذلك لم أجده حدث عن أحد من ضعفهم ابن حبان خلا عبد الرحمن^(١٦) بن عبدالله بن دينار المدني . وهو من رجال البخاري ، قال فيه ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد .

ولم ينعه مكان الثوري وعظمته من انتقاده في عديسه ، قال^(١٧) : ما حملت عن سفيان الثوري شيئاً إلا ما قال : حدثني ، وحدثنا ، سوى هديشين من قول إبراهيم وعكرمة^{*} .

- | | |
|---------------------------|---|
| (١٠) المجروحين ٥٢/١-٥٣ | (١٥) النبلا ٩/١٨١ |
| (١١) ما سبق ٥٣/١ | (١٦) المجروحين ٥١/٢-٥٢ |
| (١٢) ما سبق ٥٤/١ | (١٧) النبلا ٩/١٧٩ وانظر مقدمة الكامل لابن |
| (١٣) الجرح والتعديل ١/٢٤٧ | عدي ص ١٦١ |
| (١٤) ما سبق ١/٢٤٩ | |

كما كان صلاح الرجل عنده ، لا يحجزه عن قول الحق ، وبيان الجرح .

قال : * لم نجد الصالحين - في شيء * - أكذب منهم في الحديث " (١٨)

ويحسن بعد هذا أن نعرض نماذج من ألفاظ يحيى بن سعيد في الجرح

والتعديل :

أ - من أقواله في التعديل :

١ - قال أبو بكر بن ^(١٩) أبي شيبه : قلت ليحيى القطان : من أحفظ من رأيت ؟ قال : سفيان بن سعيد ثم شعبة ، ثم هشيم .

٢ - وقال طي بن المديني ^(٢٠) : سمعت يحيى القطان يقول : ما رأيت أحداً أحفظ من سفيان الثوري لو خالفه الناس جميعاً ، لكان القول ما قال سفيان . .

٣ - وقال ابن المديني ^(٢١) عن يحيى : ليس في القوم أصح حديثاً من مالك .

٤ - وقال عمرو بن طي الفلاس عنه ^(٢٢) : ما بالبصرة ، ولا بالكوفة ولا بالحجاز أثبت من معاذ ولا أبي الهيثم إذا وافقني ، من خالفني .

ب : ومن أقواله في الجرح :

يبدو أنه كان شاعراً بأن كل من لم يحدث عنه يحيى بن سعيد فليس بثقة ، ولذلك رأيت عشرات التراجم التي ضعفها ابن حبان كان من أقوى أدلته فيما ذهب إليه ، عدم رواية يحيى القطان أو ابن مهدي عن الراوي .

وسأعرض ههنا نماذج ما صح يحيى القطان بألفاظ جرح في أصحابها .

(١٨) المجروحين ٦٧/١ .

(١٩) و (٢٠) ما سبق ٤٩/١ .

(٢١) الجرح والتعديل ٢٤٤/١ .

(٢٢) مقدمة الكامل ص ١٦٢ .

١ - جاء رجل من أصحاب يحيى فحدثه بحديث ، فقال عن . قال :
حدثنا ابن داود ، قال عن ؟ قال عن إسحاق بن الصباح ؟ قال (٢٣) :
اسكت ويلك . .

٢ - وقال يحيى (٢٤) : ما كان الأجلح بن عبدالله الكندي يفصل بين
علي بن الحسين وبين الحسين بن علي . .

٣ - وقال ابن جبان (٢٥) في ترجمة الأخوص بن حكيم الشامي : تركه يحيى
القطان وغيره .

٤ - وقال يحيى (٢٦) في تضعيفه حرام بن عثمان السلمي : قلت
لحرام : عبدالرحمن بن جابر ، ومحمد بن جتير ، وأبو عتيق ، هم واحد ؟ إن
شدت جعلتهم عشرة .

٥ - وقال (٢٧) : كان خصيب بن جحدر البصري : كذابا .

٦ - وقال (٢٨) : كنا تلك الأيام نجتنب حديث خصيف بن عبد الرحمن
الجزري .

٧ - وقال في ترجمة (٢٩) السري بن إسماعيل الهمداني : استبان لي
كذبه في مجلس واحد . . . وكان لا يحدث عنه .

٨ - وفي ترجمة صالح بن أبي (٣٠) الأخر . عن معاذ بن معاذ
المنبري وذكر صالحا هذا ، فقال : سمعته يقول : سمعت من الزهري ،
وقرأت عليه ، فلا أدري هذا من هذا ؟

فقال يحيى بن سعيد وهو إلى جنبه : لو كان هكذا ، لكان خيرا ولكنه
سمع وعرض ، ووجد شيئا مكتوبا ، فقال : لا أدري هذا من هذا ، يمسى
كان الواجب أن يتوقف عن التحديث ما دام شاكا فلماذا يحدث ؟

٩ - وفي ترجمة ابن لهيعة قال (٣١) يحيى : قال لي بشر بن السري :
لورأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفا .

- | | |
|-------------------------|----------------------------|
| (٢٨) ما سبق ٢٨٧/١ . | (٢٣) المجروحين ١٢٣/١ . |
| (٢٩) ما سبق ٣٥٥/١ . | (٢٤) و (٢٥) ما سبق ١٧٥/١ . |
| (٣٠) ما سبق ٣٦٨-٣٦٩/١ . | (٢٦) ما سبق ٢٦/١ . |
| (٣١) ما سبق ١٣/٢ . | (٢٧) ما سبق ٢٨٧/١ . |

- ١٠ - وقال عمرو بن علي (٢٢) الفلاس : سمعت يحيى بن سعيد ، وذكر عيسى الحنط ، فلم يرضه وذكر حفظاً سيئاً .
- ١١ - وقال في ترجمة (٢٣) مجالد بن سعيد الهمداني : لو شئت أن يجعلها إلى مجالد كلها عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله ، لفعل .
- ١٢ - وقال عن الكلبى (٢٤) : قال لي أبو صالح الكلبى : ما حدثتك فهو كذب .
- ١٣ - وقال عن (٢٥) موسى بن دهقان : أفسدوه بأخوه .
- ١٤ - وقال عن (٢٦) النعمان بن قهم : ضعيف .
- وقد بقيت مواضع عديدة ألفاظ الجرح فيها كما يقاتها فلتنظر في (٣٧) مواضعها .
- ج : وهناك رواية انفرد القطان بعدم الرواية عنهم ، وهذه دلالة ضعفهم - كما يراها ابن حبان فانظرهم (٢٨) .
- د : كما أن معظم المواضع التي نقل ابن حبان عن يحيى الجرح بأصحابها كان الجرح هو عدم الرواية عن الرجل وشاركه في هذه المواضع عبد الرحمن بن مهدي . فلتنظره (٣٩) أيضاً .

- (٢٢) المجروحين ١١٧/٢ .
- (٢٤) ما سبق ٢٥٥/٢ .
- (٢٦) ما سبق ٥٦/٣ .
- (٢٧) المجروحين ١٩٤/١ ، ٢٦٦ ، ٦٩/٢ ، ١٢٧/٢ ، ١٦٦ ، ١٩٣ ، ٢٣٤ ، ٢٨٦ ، ١١١/٣ .
- (٢٨) المجروحين ٦٣/١ ، ٩٩ ، ٢٢٦ ، ٢٩٦ ، ٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٧/٢ ، ٤٨ ، ٩٦ ، ١٢٣ ، ١٦٦ ، ١٩٣ ، ٢٢٣ ، ٢٨٣ .
- ٦/٣ ، ٧٩ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٢ .
- (٣٩) المجروحين : ٦٤/١ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٠٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٦٠ ، ٢٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٩ ، ٣٥٩ ، ٣٧٥ ، ٣٨٢ ، ٣٨١ ، ٣٧٨ .
- ٢/٢ ، ٩ ، ٢٦ ، ٥١ ، ١٤٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٦٣ ، ٨/٣ ، ٢٠ ، ٥٥ ، ١٤٠ .
- وقد وصف الذهبي يحيى القطان بالتعنت في الميزان ١٧١/٢ - ٢٥٥ ، والنبلاء ١٨٣/٩ وفي ذلك نظر .

المبحث الثاني : عبد الرحمن بن مهدي (١٢٥ - ١٩٨) وعظم الجرح والتعديل :

قال ابن (١) حبان : " عبد الرحمن بن مهدي بن حسان اللؤلؤي - أبو سعيد - البصري ، كان من الحفاظ المتقنين ، وأهل الورع في الدين ، من حفظ وجمع ، وثقته وصنف ، وحدث ، وأبى الرواية إلا عن الثقات ، وقد رأى جماعة رَوَوْا عن الصحابة إلا أنه لم يتبين صحة سماعهم عن الصحابة ، فلذلك عدلنا بن عن أتباع التابعين ، إلى هذه الطبقة ، وكان بين موت يحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ثمانون يوما . مات يحيى في صفر ، ومات عبد الرحمن في جمادى الآخرة . "

وقال علي بن (٢) المديني : والله لو أخذت ، فحلفت بين الركن والنقام لحلفت أنني لم أر أحداً أحفظ من عبد الرحمن بن مهدي .

وعن زياد بن أيوب (٣) قال : قسنا من مجلس هشيم فأخذ أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأصحابنا بيد فتى ، فأدخلوه مسجدا ، وكتبنا عنه ، وإذا الفتى (٤) عبد الرحمن بن مهدي .

(٥) وعن أحمد بن يوسف السلمي ، قال : كنت أدخل علي يحيى بن يحيى ، دهرأ ، أرى عنده كتابا فيه : وسألت عن فلان ، وسألت عن فلان ، فكنتسأله أهابه أن أسأله ، فقلت له يوما : يا أبا زكريا ، من هذا الذي تسأله عن المشايخ ؟ قال : فتى بالبصرة يقال له : عبد الرحمن بن مهدي (٦)

(١) الثقات ٢٧٢/٨ .

(٢) المجروحين ٥٢/١ .

(٣) ما سبق الموضع نفسه .

(٤) لا أدري ما يقصد بكلمة " فتى ؟ " فابن مهدي أكبر من زياد بن أيوب

(١٦٦-٢٥٢) ويحيى بن معين (١٥٧-٢٣٢) وأحمد بن حنبل

(١٦٤-٢٤١) فإذا كانت وفاة هشيم سنة (١٨٣) هـ فهو أن

القصة كانت في ذلك العام ، فيكون عمر ابن مهدي قرابة خمسين عاما

بينما كان عمر أحمد عشرين وعمر يحيى ستة وعشرين عاما ، ولما يبلغ زياد

ابن أيوب سبعة عشر عاما ؟ وقد أردت أن أضعف هذه القصة لأنها

السبب ، إلا أنني رأيت روايتها حفاظا كلهم . فتحمل كلمة فتى علي محمل

آخر ، والله أعلم .

(٥) هو يحيى بن يحيى أبي زكريا الفسائي .

(٦) المجروحين ٥٢/١ .

وذكر ابن مهدي قال : ذاكرني أبو عوانة بحديث ، فقلت : ليس هذا من حديثك ، فقال : لا تفعل يا أبا سعيد . . هو عندى مكتوب . قلت : فهاته . قال : يا سلامة ، هاتي الدرج . ففتش فلم يجد شيئاً ، فقال : من أين أتيت يا أبا سعيد ؟ فقلت : ذوكرت به ، وأنت شاب ، فعلق بقلبك ، فظننت أنك قد سمعت . (٧)

وسئل ابن مهدي مرة : كيف تعرف صحيح الحديث وسقيه ؟ قال : كما يعرف الطبيب المجنون . (٨) ولذلك قال ابن المديني : كان علم عبدالرحمن ابن مهدي في الحديث كالسحر . (٩)

وكان ابن مهدي يرى أنه " لا يجوز أن يكون الرجل إماماً ، حتى يعلم ما يصح مما لا يصح . " (١٠) . وكان يرى أنه لا يجوز التحديث إلا عن ثقة . (١١) ، حتى يؤدى الحديث الصحيح من الحديث .

وقد ذكر ابن حبان من الضعفاء الذين روى عنهم ابن مهدي ثلاثة رجال هم : سليمان بن كثير العبدى قال عنه ابن حبان لا يحتج بما ينفر عن الثقات ، ومحمد بن سليم (١٢) أبو هلال الراسبي : قال عنه ابن حبان : والذي أميل إليه في أبي هلال الراسبي : ترك ما انفرد من الأخبار التي خالف فيها الثقات .

ونجیح السندی أبو معشر (١٤) : قال عنه ابن مهدي : تعرف منه وتكره ، وكان لا يألو إن شاء الله ، وكان عبدالله العمرى أحب إلي منه .

وقال عنه ابن حبان : كان من اختلط في آخر عمره ، وبقي قبل أن يموت سنتين في تغير شديد ، لا يدري ما يحدث به ، فكثير المناكير في روايته .

(٧) المجروحين ٥٤/١ .

(٨) النبلاء ١٩٥/٩ .

(٩) شرح ظل الترمذى ١٩٩/١ . النبلاء ١٩٥/٩ .

(١٠) شرح الملل ١٩٩/١ .

(١١) الثقات ٣٧٣/٨ والنبلاء ٢٠٦/٩ .

(١٢) المجروحين ٣٣٤/١ .

(١٣) ما سبق ٢٨٣/٢ .

(١٤) ما سبق ٦١/٣ .

من قبل التلاطه ، فبطل الاحتجاج به . وقد تتغير آراء ابن مهدي في الرجل الواحد ، تبعاً لحال ذلك الرجل ، أولبيان شيء كان خافياً - فقد يحدث عن الرجل ، ثم يظهر له من أمره ما كان يجهله فيترك حديثه كرملة بن صالح المكي^(١٥) وقد يكون معرضاً عن الرجل لشبهة طرأت ، ثم يحدث عنه .

قال ابن أخيه أبو بكر بن أبي^(١٦) الأُسود : كنت أسمع الأصناف من خالي عبد الرحمن بن مهدي ، وكان في أصول كتابه قوم قد ترك حديثهم ، منهم الحسن بن أبي جعفر ، وعبد بن صهيب وجماعة نحو هؤلاء ، ثم أتيت بمد ذلك بأشهر فأخرج إلي كتاب الدييات فحدثني عن الحسن بن أبي جعفر . والحامل له على ذلك الخوف من الله تعالى في الحالتين ، والاعتماد على الحجج التي تصلح مستسكا للجرح ، أو التعديل . قال ابن أخيه بعدما سبق : قلت له : أليس قد كنت ضريت على حديثه ؟ فقال : يا بني ، تفكرت إذا كان يوم القيامة ، قام الحسن بن أبي جعفر ، فتعلق بي ، وقال : يا رب ، سل عبد الرحمن بن مهدي ، فيم أسقط عدالتني ؟ وما كان لي حجة عند ربي ، فرأيت أن أحدث عنه^(١٦) .

ويحسن بعد هذا أن أعرض نماذج من ألفاظ الجرح والتعديل عنده :

أ - نماذج من ألفاظ التعديل عند ابن مهدي :

١ - قال عمرو بن علي الفلاس : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : حدثنا أبو خلدة ، فقال له رجل : كان ثقة ؟ فقال : كان صدوقاً ، وكان خياراً ، وكان مأموناً . الثقة سفيان وشعبة^(١٧) .

فالثقة عند ابن مهدي في الدرجة العليا من ألفاظ التعديل . والفاظ : صدوق ، خيار ، مأمون ، دونها .

(١٥) المجروحين ٣١٢/١

(١٦) ما سبق ٢٣٧/١

(١٧) المجروحين ٤٩/١ مقدمة الكامل ص ١٧٧ .

٢ - وقال ابن مهدي : غندر في شعبة أثبت مني (١٧) .

ولم أجد لابن مهدي سوى هذا المثال من ألفاظ التعديل . وإن كان
شعبة أمثلة يمكن أن يفهم منها التعديل .

كما في ترجيح رواية (١٨) عمر الأبار عن منصور على رواية ابن عيينة
عن منصور .

ب : نماذج من ألفاظ ابن مهدي في الجرح :

١ - قال الفلاس : حدث عبدالرحمن بن مهدي عن أبي داود -

الطيالسي - عن حماد بن أبي الجعد ، فقال : سبحان الله . يحدث
عن حماد بن أبي الجعد ، أفلا يحدث عن البري وأبي جزي (١٩) والحن بن
دينار وهو ؟ أصحاب حديث ، ثم قال عبدالرحمن :

وكان حماد بن أبي الجعد عنده كتاب عن محمد بن عمرو ، وليث ،
وقتادة فما كان يفصل بينهم (٢٠) .

٢ - وقال ابن المديني (٢١) عن ابن مهدي قال : كان دجين بن

ثابت يقول لنا : حدثني مولى لعمر بن عبد العزيز . . ثم قال : حدثني
أسلم مولى عمر عن عمر . . قال ابن المديني : قلت لعبد الرحمن : لا أحدث
عن هذا الشيخ أبداً . قال (٢٢) . قال : وكان لا يحدث عنه .

٣ - قال ابن حبان في (٢٣) ترجمة زمعقن صالح : كان عبدالرحمن
يحدث عنه ثم تركه .

٤ - وقال ابن مهدي (٢٤) : استعديت على عيسى بن ميمون ، فقلت :
هذه الأحاديث التي تحدث بها عن القاسم عن عائشة ؟ فقال : لا أعود .

(١٧) المجروحين ٤٩/١ مقدمة الكامل ص ١٧٧ .

(١٨) الجرح والتعديل ٢٥٨/١ .

(١٩) في المطبوع عن البري وابن جرير . والصواب ما أثبتته من المخطوط

٨٨/ب والكنى للدولابي ١٤٠/١ .

(٢٠) المجروحين ٢٥٣/١ (٢١) ما سبق ٢٩٤/١ .

(٢٢) التضمير في قال : يعود إلى ابن المديني . واحتمال عودة إلى ابن

مهدي ضعيف لأنه قال : وكان . . . ومعروف أن ابن مهدي لا يحدث

عن الضعفاء .

(٢٤) ما سبق ١١٨/٢ .

(٢٣) المجروحين ٣١٢/١ .

٥ - وقال : اتقوا ^(٢٥) هو لا* الشيخ ، واتقوا شيخ أبي عامر العقدي .

٦ - وقال : أخطأ وكيع ^(٢٦) في أربعمئة حديث .

ما سبق يتبين أنَّ الألفاظ الجرح والتعديل - وإن كانت قليلة عند ابن مهدي ، ومنقحة لشدة ورعه إلا أنَّها بشكل عام وصلت إلى مرحلة من التمييز واضحة ، كما رأيت . فذكروا كلمة الحافظ ، والثقة والإمام والصدوق ، والمأمون ، والخيار كما ذكروا كلمة ضعيف ، ليس بشيء* كذاب ، تعرف وتنكر .

على أنَّ الذي ينبغي التذكير به أنَّ عنايتهم كانت منصرفة إلى تمييز الأحاديث ، بفض النظر عن الألفاظ التي كانوا يطلقونها على كل راوٍ .

(٢٥) مقدمة الكامل ص ١٢٥ .

(٢٦) ما سبق ص ١٢٧ - ١٢٨ .

الفصل الخامس

الطبقة الخامسة من علماء الجرح والتعديل

تمهيد :

قال ابن حبان ^(١) بعد ذكره الطبقة الرابعة (ثم أخذ عن هؤلاء)
مسلك الحديث والاختيار وانتقاء الرجال في الآثار ، حتى رحلوا في جميع
السُّنن إلى الأمصار ، وفتشوا المدن والأقطار وأطلقوا على المتروكين الجرح ،
وعلى الضعفاء القدح ، وبينوا كيفية أحوال الثقات والمُدلسين ، والأئمة
والمُتروكين ، حتى صاروا يقتدى بهم في الآثار ، وأئمة يسلك مسلكهم في
الأخبار ، جماعة منهم : أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - ويحيى بن
معين ، وعلي بن عبد الله المديني ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وإسحاق
ابن إبراهيم (ابن راهويه) الحنظلي ، وعبد الله بن عمر اقواريري ،
وزهير بن حرب - أبو خيثمة - في جماعة من أقرانهم .

إلا أن من أروعهم في الدين ، وأكثرهم تفتيشا عن المتروكين ، والزمهم
لهذه الصناعة و على دائم الأوقات ، منهم كان أحمد بن حنبل ويحيى بن
معين وعلي بن المديني - رحمة الله عليهم أجمعين - هـ .

وساقصر الحديث على هؤلاء الثلاثة الذين اعتبرهم ابن حبان
رأس طبقتهم ، مُذكراً بأن ابن حبان قد رتبهم حسب أقدارهم عنده فسي
هذا العلم .

ولا بن حبان سلف في هذا الترتيب . فقد نقل الذهبي ^(٩) عن الحاكم
قال : أخبرنا أبو حاتم بن حبان ، سمعت ابن أبي داود ، سمعت أبي يقول :
أدركت من أهل الحديث مَنْ أدركت ، ليس فيهم أحفظ للحديث ولا أكثر جمعا
له من ابن معين ولا أروع ولا أعرف بفقهِ الحديث من أحمد ، وأعلمهم بعلمه علي
ابن المديني . ورُفِيت إسحاق على حفظه ومعرفة ، يقدّم أحمد بن حنبل ، ويعترف له .

- | | |
|--------------------|------------------|
| (١) المجروحين ٥٤/١ | (٦) ما سبق ٤٣٣/٢ |
| (٢) التذكرة ٣٤١/١ | (٧) ما سبق ٤٣٨/٢ |
| (٣) ما سبق ٤٢٩/٢ | (٨) ما سبق ٤٣٧/٢ |
| (٤) ما سبق ٤٢٨/٢ | (٩) لبنيل ٢١٨/١٣ |
| (٥) ما سبق ٤٣٢/٢ | |

١ - المبحث الأول : الإمام علي بن المديني وعلم الجرح والتعديل .

قال ابن حبان ^(١) رحمه الله :

وعلي بن عبدالله بن جعفر بن نجيج السعدي ، الذي يقال له
ابن المديني كان أصله من المدينة ، ومولده بالبصرة ، كنيته أبو الحسن
كان مولده سنة ثنتين وستين ومائة في شهر ربيع الأول . . . مات ليومين
بقيا من ذى القعدة يوم الإثنين سنة أربع وثلاثين ومائتين ، ودفن بالعسكر .
كان من أظم أهل زمانه بعلل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من
رحل وجمع وكتب ، وصنف وحفظ وذاكر " ١٠ هـ .

وقال الإمام أحمد : " أظننا بالعلل ، علي بن المديني " ^(٢) بل قال
فيه شيخه يحيى القطان : تلوموني علي حب علي بن المديني ، وأنا أتعلمكم
منه " ^(٣) .

وقال تلميذه محمد بن ^(٤) إسماعيل البخاري ، أشتهى أن أقدم المراق ،
وعلي بن المديني حي فأجالسه " .

وقال أيضا : ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني ^(٥) .

وهذا الكلام له قيمة العلمية ، ورصيده العملي . قال الحافظ محمد بن
عبد الرحيم - صاعقة - كان علي بن المديني إذا قدم بغداد ، جاء يحيى
وأحمد وخلف المعيطي والناس يتناظرون ، فإذا اختلفوا في شيء يتكلم فيه
علي ^(٦) .

- | | |
|--------------------------|--------------------|
| (١) الثقات ٤٧٢/٨ | (٤) ما سبق ٥٦/١ |
| (٢) المجروحين ٥٥/١ | (٥) النبلاء ٤٦/١١ |
| (٣) ما سبق الموضع نفسه . | (٦) المجروحين ٥٥/١ |

وقد دندن أقوام حول وثاقة علي في الدين والحديث نتيجة مسأيرته

ابن أبي دؤاد في القول بخلق القرآن .

قال إبراهيم بن عبدالله (٧) بن الجنيد ، سمعت يحيى بن معين - وذكر
عنده علي ابن المديني فحملوا عليه ، فقلت : ما هو عند الناس إلا مرتد ،

فقال : ما هو بمرتد ، هو على إسلامه ، رجل خاف ، فقال " وهذه حقيقة
فابن المديني - رحمه الله - مؤمن صادق الإيمان - ولا نزكته على الله - إلا أنه
لا يقوى على ما قوى عليه الإمام أحمد رحمه الله تعالى . فانظره وهو يقول (٨) :

" اتخذت أحمد بن حنبل إماماً فيما بيني وبين الله - عز وجل - ومن
يقوى على ما يقوى عليه أبو عبدالله ؟ "

يؤكد هذا ما ذكره ابن عمار الموصلي في تاريخه ، قال ، قال لي علي
ابن المديني :

ما يمنعك أن تكفر الجهمية ؟ وكنت أنا أولاً لا أكفرهم - فلما أجاب
علي في المحنة ، كتب إليه أذكره ما قال لي ، وأذكره الله ، فأخبرني رجل
عنه أنه بكى ، حين قرأ كتابي ، ثم رأيت بعد ، فقال لي : ما في قلبي مما قلت ،
وأجبت شي ، ولكنني خفت أن أقتل ، وتعلم ضعفي أنني لو ضريت سوطاً واحداً
لست ، أو نحو هذا (٩) .

ولقد انتفع بمسيرة علي رحمه الله أقوام في زمن المحنة فخفف الله
عنهم بشفاعته .

قال ابن (١٠) عمار : " ودفع عني علي امتحان ابن أبي دؤاد إياي ،
شفعني ، ودفع عن غير واحد من أهل الموصل من أجلي ، فما أجاب ريانة
إلا خوفاً " .

وقد جاءت روايات (١) عديدة تدل على أنه قال ذلك خوفاً ، وأنه عاد

(٧) النبلاء ١١/٥٧٢

(٨) المجروحين ١/٥٦٠

(٩) ، (١٠) النبلاء ١١/٥٧٢

(١١) ما سبق ٥٧-٥٩

إلى تكفير الجهمية والقاتل بخلق القرآن وقد كان علي بن المديني رحمه الله متشدداً في الرجال لا يحابي أحداً ، فقد جاء عنه أنه سئل عن والده عبد الله ابن جعفر ، فقال : أسألوا غيري ، فقالوا : سألناك فأطرق ثم رافع رأسه وقال : هذا هو الدين ، أبي ضعيف (١٢) .

وقد كان ابن المديني على طم وبصر بالرجال والعلل إلا أن هذا لم يكن يمنعه عن اعتماد أقوال أئمة الجرح والتعديل الذين عاصروه أو سبقوه ، وخاصة إذا كان من هؤلاء يحيى القطان وسفيان الثوري وأمثالهما . فقد ضعف عدداً من الرواة اعتماداً على من تقدمه إما تقوية لرأيه ، أو خروجاً من عهده . فضعف خالد (١٣) بن أبي طريف قائلًا : سمعت يوسف بن هشام يضعفه .

وضعف عدداً من الرواة لأن شيخه يحيى بن سعيد (١٤) القطان اجتنب أحاديثهم ، أولم يرو عنهم أضعفهم . "فعل ذلك بمن ضعفهم الثوري (١٥) أو كذبهم . وقد يستدل على ضعف الرواة بأقوال معاصريهم ، كقول بشر بن السري في ابن لهيعة .

كما كان الأئمة يعتمدون تضعيفه أيضاً ، ويعتبرون كلامه حجة فهذا البخاري (١٧) - رحمه الله - حين ترجم لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال : يذكر عن علي بن عبد الله أنه ضعف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم . كما اعتمد غيره على أقواله أيضاً ، وسترى نماذج من أقواله التي اعتمدها ابن حبان .

وقد كان ابن المديني يشترط اللقاء والسمع ، وعنه أخذ البخاري هذا المذهب ، قال في ترجمة قيس بن (١٨) أبي حازم : وقيل له : هؤلاء كلهم سمع منهم قيس بن أبي حازم ؟ سماعاً ؟ قال : نعم سمع منهم سماعاً ، ولولا ذلك لم نعد له سماعاً ؟ .

(١٢) المجروحين ١٥/٢ .

(١٣) ما سبق ٢٧٨/١ .

(١٤) ما سبق ٢٨٧/١ ، ٩٦/٢ ، ١٩٦ .

(١٥) ما سبق ١٠١/٢ ، ٥٥٠ .

(١٦) ما سبق ١٣/٢ .

(١٧) التاريخ الكبير ٢٨٤/٥ والمجروحين ٥٨/٢ .

(١٨) العلل لابن المديني ص ٥٣ .

وقال في ترجمة همام بن (١٩) الحارث : ولقي عدى بن حاتم ورواه عن أبي الدرداء ولا ينكير لقاؤه عندنا ، وقد لقيه ولم يقل سمعت (٢٠) ؟

ومع تشدده في اللقاء والسمع فقد كان يحتج بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه (٢١) عن جدّه ، وإليك نماذج من أقوال ابن المديني في الجرح والتعديل .

أ - من أقواله في التعديل : استعمل علي بن المديني عدة ألفاظ في التعديل ، فمنها :

- ١ : لفظة (ثقة) قالها في تراجم (٢٢) : أبي المتوكل علي بن داود وعبد الله بن الحارث ، ويهزي بن حكيم ، وأبي قزعة والباهلي - سويد بن حجير - ومحمد بن معن .
- ٢ : لفظة (ثبت) : قالها في (٢٣) ترجمة حطان بن عبد الله الرقاشي +

- ٣ : ولفظة (صدوق) قالها في ترجمة (٢٤) علي بن هاشم بن البريد ، إلا أنه قال : كان صدوقا . وكان ضعيفا . . فلعله صدوق من حيث الرواية وضعفه لإفراطه في التشيع .

ب - من أقواله في الجرح : وقد استخدم ابن المديني عدة أقوال في الجرح نذكر أهمها :

- ١ : روى ابن (٢٥) حبان عن هاني بن النضر قال : سألت علي بن المديني عن جعفر بن الزبير فقال : استغفر ربك .
- ٢ : وذكر ابن حبان (٢٦) في ترجمة زيد بن عوف - ولقبه فهد - وفي ترجمة فهد بن حبان أن ابن معين كان يقول اتقوا فهدين : وذكرهما وكان ابن المديني يقول : ذهب الفهدان ؟ .

(١٩) العلل لابن المديني ص ٥٣ .
(٢٠) في المطبوع : ولم يقل سمعت مسروقا ولعله التباس لأن ترجمة مسروق جاءت بعد آخر كلمة .
(٢١) المجروحين ٧٢/٢ .
(٢٢) تراجمهم في العلل ص ٧٤ ، ٧٥ ، ٩٦ ، ١٠٤ .
(٢٣) ما سبق ص ٧٥ .
(٢٤) العلل ص ٧٨ وقارن بالمجروحين ١١٠/٢ والميزان ١٦٠/٣ .
(٢٥) المجروحين ٢١٢/١ .
(٢٦) المجروحين ٣١١/١ ، ٢١٠/٢ .

- ٣ : وقال في ترجمة (٢٧) والده - كما تقدم - و في ترجمة موسى بن عبيدة الربذى : ضعيف كما قالها في ترجمة إسرائيل (٢٨) بن حاتم المروذى ، وعنه (٢٩) البصرى الراوى عن الحسن .
- ٤ : واستخدم صفة مجهول في تراجم عديدة منها : تراجم (٣٠) إِبِواهيم بن الحسن وعبدالله بن عيسى وفا ضرة بن عروة الفقيمي وعبد العزيز بن بشير بن كعب ويعيش الذى يروى عنه الحارث وسعيد بن ذى لعة .
- ٥ : وقال في ترجمة الواقدى (٣١) : يضع الحديث .
- ٦ : ونقل عنه ابن حبان (٣٢) في ترجمة ثامة بن عبيد العبدى أنه يرميه بالكذب .

هذه أهم ألفاظ الجرح والتعديل التي أطلقها علو بن المديني في كتابه العلل وما نقله عنه ابن حبان في المجروحين .

وقد بقيت عدة ألفاظ تتعلق بعلل الحديث ، وعدم السماع والجهالة بقوله : لا أعلم : روى عنه إلا فلان ، عسى أن أشير إلى بعضها في مباحث قادمة ، وأن أخص بحث الجهالة بالعناية .

(٢٧) المجروحين ١٥/٢ ، ٢٣٥ .
 (٢٨) العلل ص ٩٣ وقارن بالمجروحين ١٧٧/١ .
 (٢٩) العلل ص ٩٣ .
 (٣٠) العلل ص ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٩ .
 (٣١) المجروحين ٢/٢٩٠ .
 (٣٢) ما سبق ٢٠٧/١ .

٢ - المبحث الثاني : الإمام أحمد بن حنبل وعلم الجرح والتعديل :

قال ابن حبان :

"أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال . . ونسبه إلى عدنان - كنيته أبو عبد الله ، أصله من مرو ، مولده ببغداد . . به أغاث الله - جل وعلا - أمة محمد صلى الله عليه وسلم وذلك أنه ثبت في المحنة وبذل نفسه لله - عز وجل - حتى ضرب بالسياط للقتل ، فعصه الله عن الكفر ، وجعله علماً يقتدى به ، وملجأً يلتجأ إليه . . وروى بإسناده إليه قوله : طلبت الحديث سنة تسع وسبعين وكان لي يومئذ^{ست} عشرة سنة . . . مات سنة إحدى وأربعين ومائتين . كان حافظاً متقناً ورعاً فقيهاً ، لازماً للورع الخفي ، مواظباً على العبادة الدائمة . . ." (١) .

وقال في ترجمة أحمد بن المعدل : " كان أبو خليفة من إعجابه بمذهب مالك ، إذا رأى من يتفقه من أهل بغداد يقول : أحمدنا أفقه من أحمدكم ، يريد أن أحمد بن المعدل ، أفقه من أحمد بن حنبل . وهيئات . أفقه الرجلين ، من كان أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا شك في أن أحمد بن حنبل أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من مائتين مثل أحمد ابن المعدل . فابن حنبل أفقه الرجلين ، وأعلمهما . " (٢) .

وقال يحيى بن سعيد القطان - وقام بين يديه أحمد بن حنبل ، ويحمي ابن معين - يا عبد الله - للقواريري - ما رأيت مثل هذين قط . " (٣) .

وقال وكيع بن الجراح وحفص بن غياث : ما قدم الكوفة مثل ذلك الفتى يعثيان أحمد بن حنبل . " (٤) .

- (١) الثقات ١٨/٨ وانظر ترجمة مستفيضة له في النبلاء ١١/١٧٧-٣٥٨ .
(٢) ما سبق ١٦/٨ .
(٣) المجروحين ١/٥٥ .
(٤) ما سبق ١/٥٧ .

وقال عبد الرزاق الصنعاني : ما قدم علي أحد كان يشبه أحمد بن حنبل (٥) .

وقال عسريه وقرينه ابن المديني : " اتخذت أحمد بن حنبل إماماً فيما بيني وبين الله - عز وجل - ومن يقوى على ما يقوى عليه أبو عبد الله " (٦) .
وقد كان الإمام أحمد - على جلالته قدره في العلم - يرجع إلى علماء كل بلد في رجال بلدهم .

قال جعفر بن أبان : سمعت أحمد بن حنبل يقول : أبو جعفر بن نفيذ يحدث عن أبي قتادة فقلت : أي شيء يصنع بهذا ؟ فسمع أبو عبد الله فقال : دعه فإن القوم أعرف بأهل بلدهم ، وأبو جعفر أهل أن يقتدى " (٧) .
وكان يستمعين بآراء الآخرين لكشف حال الرجال ، وبين ما كان خافياً عليه .

حدث صالح بن أحمد ، قال : كنت يوماً عند أبي ، إذ دق علينا الباب فخرجت ، فإذا أبو زرعة ، ومحمد بن مسلم بن وارة يستأذنان على الشيخ فدخلت وأخبرت ، فأذن لهما ، فدخلا ، وسلمما عليه ، فأما ابن وارة قياس يده ، فلم ينكر عليه ذلك وأما أبو زرعة ، فصافحه ، فتحدثوا ساعة ، فقال ابن وارة : يا أبا عبد الله : إنني رأيتك تذكر حديث أبي القاسم بن أبي الزناد . . إلى أن قال ابن وارة : يا أبا عبد الله رأيت محمد بن حميد ؟ قال : نعم ، قال : كيف رأيت حديثه ؟ قال : إذا حدث عن العراقيين أتى بأشياء مستقيمة ، وإذا حدث عن أهل بلده ، مثل إبراهيم بن المختار ، وغيره أتى بأشياء لا تعرف ، لا تدري ما هي ، فقال أبو زرعة وابن وارة : صح عندنا أنه يكذب . قال : فرأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد ، نفى يده " (٨) .

(٥) المجروحين ١/٥٧٠

(٦) ما سبق ١/٥٦٠

(٧) ما سبق ٢/٣٠

(٨) ما سبق ٢/٣٠٤

ولشدة ممارسة الإمام أحمد لهذا العلم ، وولوجه في شعبه ، فإنه كان يميز حديث الرجل ، فيعرف صحيحه من سقيمه ، ويعرف ما يقبل من حديثه من الرجل بالتاريخ .

قال أحمد : " من سمع ابن لهيعة قديما ، فسماعه أصح ، قدم علينا ابن المبارك سنة تسع وسبعين ومائة فقال : من سمع ابن لهيعة منذ عشرين سنة ، فهو صحيح ... " (٩) .

ومن مذهبه عدم الرواية عن الداعية إلى البدعة .

قال جعفر بن أبيان الحافظ : قلت لأحمد بن حنبل رحمه الله : نكتب عن المرجع والقدرى وغيرهما من أهل الأهواء ؟ قال : نعم . إذا لم يكن يدعو إليه ويكثر الكلام فيه ، فأما إذا كان داعيا فلا . (١٠) .

وكان يحتج بحديث يهزي (١١) حكيم عن أبيه عن جده ، وبحديث عمرو بن شعيب (١٢) عن أبيه عن جده أيضا ويرى أحمد أن رواية المحدث عن كل واحد من أسباب سقوط عدالته وضعفه (١٣) .

ويحسن أن نذكر بأن الإمام أحمد ، يرى أن أهل الحديث من الطائفة المنصورة (١٤) .

وسأعرض هنا من ألفاظ الإمام أحمد في الجرح والتعديل :
أ - من أقواله في التعديل :

١ : قال في ترجمة بشر بن كثير أبو طلحة الأسدي وداود بن أبي هند : ثقة ثقة (١٥) .

٢ : وقال في ترجمة سليمان بن أبي المغيرة - أبو عبد الله - ثقة خيار (١٦) .

٣ : وقال في ترجمة رقية بن سعدة : ثقة مأمون (١٧) .

(٩) المجروحين ٧٦/١ ، ١٢/٢ .

(١٠) ما سبق ٨٢/١ .

(١١) ما سبق ١٩٤/٩ .

(١٢) ما سبق ٧٢/٢ .

(١٣) ما سبق ١٢٥/١ .

(١٤) ما سبق ٨٨/١ .

(١٥) التعليل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رقم ٥١١ ، ٧٢٥٠ .

(١٦) ما سبق رقم ٣٩٦ .

(١٧) ما سبق رقم ٧٤٣ .

- ٤ : وقال في ترجمة مسعر بن حبيب الجرمي ، ويزيد بن زياد بن أبي الجعد والحسن بن عبد الرحمن الكاتب : ثقة (١٨) .
- ويلاحظ اهتزاز مفهوم الثقة وتداخله مع مراتب دونه فانظر :
- ٥ : قال في ترجمة عمارة بن زاذان : شيخ ثقة ما به بأس (١٩) .
- ٦ : وقال في ترجمة حماد بن نجيع : ثقة مقارب الحديث (٢٠) .
- ٧ : وقال في ترجمة عامر بن صالح الزبيري : ثقة لم يكن صاحب كذب (٢١) .
- وله ألفاظ كثيرة أخرى منها :
- ٨ : قال في ترجمة أبو قطن : كان ثبثا (٢٢) .
- ٩ : وقال في ترجمة أبي أسامة : كان أبو أسامة ثبثا صحيح الكتاب (٢٣) .
- ١٠ : وقال في ترجمة أبي بكر بن أبي شيبه : صدوق (٢٤) .
- ١١ : وقال في ترجمة عباس بن ذريح : صالح (٢٥) ومثل ذلك قال في ترجمة عبد الرحمن بن سليمان الفسيل . (٢٦)
- ١٢ : وقال في ترجمة القاسم بن معن : مستور ، ثقة ، ليس به بأس (٢٧) .
- ١٣ : وقال في ترجمة عبدالله بن قدامة السعدي : كان السعدي امراً صدق . (٢٨)
- ١٤ : وقال في ترجمة نافع بن سرجس وجميل بن مرة : ما أعلم إلا خيراً . (٢٩)
- ١٥ : وقال في ترجمة بسر بن حرب : ليس من يترك حديثه . (٣٠)
- ١٦ : وقال في ترجمة داود بن الزرقان : لا أتهمه في الحديث . (٣١)
- ١٧ : وقال في ترجمة رشدين بن سعد المهري : أرجو أنه صالح الحديث .

-
- (١٨) العلل لأحمد رقم ٣١٩ ، ٣٩٥ .
- (١٩) ما سبق رقم ٤٩٠ .
- (٢٠) ما سبق رقم ٥٧٥ .
- (٢١) ما سبق رقم ٨٣١ .
- (٢٢) ما سبق رقم ٦٦٣ .
- (٢٣) ما سبق رقم ٧٥٦ .
- (٢٤) ما سبق رقم ٧٢١ .
- (٢٥) ما سبق رقم ٨٣٦ وانظر المجروحين ٥٧/٢ .
- (٢٦) ما سبق رقم ٥٦٩ .
- (٢٧) ما سبق رقم ١٥٣١ .
- (٢٨) ما سبق رقم ١٥٣٧ - ١٥٣٨ .
- (٢٩) ما سبق رقم ٣٣٢ .
- (٣٠) المجروحين ٢٩٢/١ .
- (٣١) ما سبق ٣٠٣/١ .

ب - نماذج من أقواله في الجرح :

- وردت ألفاظ عديدة للجرح عند أحمد ، سأذكر ما وقفت عليه منها ،
غير أن ثمة كلمات يطلقها ويريد بهارث حديث الراوى ، وعدم قبوله
وليست هي من ألفاظ الجرح المصهودة :
- ١ : قال في ترجمة بقة بن (٣٢) الوليد الحمصي : توهمت أن بقة لا
يحدث المناكير إلا عن المجاهيل ، فإذا هو يحدث المناكير عن
المشاهير فعلت من أين أتى .
 - ٢ : وروى ابن حبان (٣٣) في حديثه عن التلقين أن أحمد قال : لقن
غياث داود الأودى عن الشعبي عن علي قال : لا يكون مهرأقل
من عشرة دراهم ، فصار يحدث .
 - ٣ : وقال في ترجمة حسام بن المصك ، أرى الناس قد تركوا حديثه (٣٤) .
 - ٤ : وقال زياد بن أيوب : نهاني أحمد بن حنبل - رحمه الله - أن أروى
حديث عبدالله بن صالح (٣٥) وكان ينهى عن جابر الجعفي (٣٥) .
 - ٥ : وقال أحمد في مجالد بن سميد : مجالد ، حديثه عن أصحابه ، كأنه
حلم .
 - ٦ : وقال في ترجمة محمد بن السائب الكلبى : تفسير الكلبى كله كسذب
لا يحل النظر فيه (٣٧) .
- وفي هذه المواضع كلها يقصد تضعيف الراوى المذكور .
- ومن المعلوم أن الإمام أحمد قد يحدث عن الضعفاء فإذا لم يحدث
عن رجل فمعناه شدة ضعفه وعدم قبوله .
- قال ابن حبان : كان أحمد بن حنبل لا يحدث عن ابن أبي ليلى (٣٨) .

(٣٢) المجروحين ٧٤/١ ، ٢٠٠٠ والملل رقم ٢٥٣٣ .

(٣٣) ما سبق ٧٨/١ ، ٢٨٩٠ والملل رقم ١١٨٠ .

(٣٤) المجروحين ٢٧٢/١ .

(٣٥) ما سبق ٤٠/٢ - ٤١ والملل رقم ٢٣٤٤ ورقم ٢٦١٩ .

(٣٦) ما سبق ١١/٣ .

(٣٧) ما سبق ٢٥٤/٢ .

(٣٨) ما سبق ٢٤٥/٢ .

كما وردت عبارات أخرى فهبت من مجموع أقوال الإمام أحمد في الراوي ،

من ذلك :

- ١ : كان أحمد شديد الحمل عليه : ذكر ذلك (٣٩) ابن حبان في ترجمة إسماعيل بن أبان الغنوي ، وفي ترجمة عبدالعزيز (٤٠) بن أبان القرشي تركه أحمد ، وكان شديد الحمل عليه . وقال أحمد : تركته لما حدث (٤١) بحديث المواقيت ، وقال في موضع (٤٢) آخر عند سوء اله عن حديث : كل من حدث به عن سفیان فهو كذاب ، ويعني عبد العزيز بن أبان . فكلمة تركه أحمد ، فسرت من العلل وكلمة شديد الحمل عليه ، فسرت أيضا من العلل ، بأنه اتهمه بالكذب .

وقال ابن حبان هذه العبارة أيضا في ترجمة يحيى (٤٣) بن أبي حبة الكلبي وزاد : حملا شديدا .

- ٢ : كان أحمد سيء الرأي فيه : ذكر ابن حبان ذلك في ترجمة (٤٤) علي ابن عاصم مولى غريبة وفي ترجمة (٤٥) يزيد بن عبد الملك التوفلي .
- ٣ : تركه أحمد ذكر ذلك ابن حبان في ثلاث عشرة ترجمة هي على التوالي :

- ١- أحمد بن الزبير (٤٦) ٢- الحجاج بن أرطاة (٤٧) ٣- الحسن ابن أبي جعفر الجفري ، ٤- حبيب بن جندر ، (٤٨) (٤٩)
- ٥- روح بن عطاء (٥٠) بن أبي ميمونة ، ٦- الصلت بن دينار الأزدی ، (٥١)

-
- (٣٩) المجروحين ١/١٢٨ .
 - (٤٠) ما سبق ٢/١٤٠ .
 - (٤١) العلل رقم ١٤٣٦ ، ٢٣٩١ .
 - (٤٢) ما سبق رقم ٢٥٥٣ .
 - (٤٣) ما سبق ٣/١١١ .
 - (٤٤) ما سبق ٢/١١٣ وقال أحمد في العلل : كان يفلط ويخطئ * وكان فيه لجاج ولم يكن متهما بالكذب رقم ٦٦ .
 - (٤٥) ما سبق ٣/١٠٢ .
 - (٤٦) المجروحين ١/٢١٢ وقارن بالعلل رقم ٢٠١٣ .
 - (٤٧) المجروحين ١/٢٢٥ وقارن بالعلل رقم ٢٥٤ .
 - (٤٨) المجروحين ١/٢٣٧ .
 - (٤٩) ما سبق ١/٢٨٧ .
 - (٥٠) ما سبق ١/٣٠٠ .
 - (٥١) ما سبق ١/٣٧٥ وقال أحمد في العلل رقم ٢٢٩١ ترك الناس حديثه مشرؤك . وقال ابن أحمد : نهاني أبي أن أكتب عن الصلت بن دينار شيئا من الحديث .

- ٧ - عبد الرحمن (٥٢) بن مالك بن مقول البجلي ، ٨ - عثمان بن مقسم (٥٣)
البري ، ٩ - عبدالعزيز (٥٤) بن أبان القرشي ، ١٠ - ليث بن (٥٥)
أبي سليم ، ١١ - محمد بن (٥٦) عبد الرحمن بن أبي ليلى ،
١٢ - ميمون (٥٧) النمار ، ١٣ - مسلم (٥٨) بن كيسان .

وبما أنَّ المطبوع من كتاب العلل غير كامل ، فقد تعذر علي الوقوف على كل هذه التراجم فيه حتى أتعرف إلى مدلول هذه الكلمة .

بيد أنني وجدت عدة تراجم ، صرح فيها الإمام أحمد بتركه حديث أصحابها كترجمة الصلت بن دينار ، وترجمة عبد الرحمن البجلي وترجمة عبد العزيز ابن أبان القرشي ، وابن أبي ليلى .

٤ : كذبه أحمد : ومثل هذه اللفظة تفيد أنَّ أحمد قال عنه : كذاب . وذكر ابن حبان هذه اللفظة في عشر تراجم ، وجدت منها ستسة في العلل لأحمد وهي كافية لإعطاء مدلول هذه الكلمة عند ابن حبان في نقله عن أحمد .

- ١ - الحسن بن دينار التميمي (٥٩) .
٢ - حسين بن قيس (٦٠) الرحبي "حنش" .
٣ - حسين بن طوان (٦١) قال عبدالله بن أحمد : قلت لأبي : بلغني أنَّ ابن الحناني حدث عن شريك . عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجبه اللعب بالحمام ؟ . فأنكروه عليه فرجع عن رفعه ، وقال : عن عائشة مرسلًا ؟ فقال أبي : هذا كذب إنما كنا نعرف به حسين بن طوان ويقولون إنما وضعه على هشام .

- (٥٢) المجروحين ٦١/٢ وقال أحمد في العلل رقم ١٢٢٢ ليس بشيء خرقنا حديثه منذ دهر الدهر .
(٥٣) المجروحين ١٠١/٢ .
(٥٤) ما سبق ١٤٠/٢ وقال أحمد في العلل : تركته لما حدث به حديث المواقيت رقم ٤٣٦ وانظر رقم ٢٣٩١ ، ٢٥٥٣٠ .
(٥٥) المجروحين ٢٣١/٢ وقال أحمد في العلل رقم ٢٥٤٩ : مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس .
(٥٦) المجروحين ٢٤٤/٢ وقال أحمد في العلل رقم ٨٢٣ : مضطرب الحديث ، فقه ابن أبي ليلى ، أحبيب الينا من حديثه ، في حديثه اضطراب .
(٥٧) المجروحين ٦-٥/٣ .
(٥٨) ما سبق ٨/٣ وقارن بالعلل رقم ١٠٢٨ . (٦٠) ما سبق ٢٤٢/١ .
(٥٩) المجروحين ٢٣١/١ - ٢٣٢ . (٦١) ما سبق ٢٤٥/١ ، والعلل ١٦٤

- ٤ - داود بن (٦٢) المحبر : قال عبدالله : سألت أبي عن داود بن المحبر ، فضحك وقال : شبه لا شيء * كان يدرى ذاك أيش الحديث ؟
- ٥ - عمرو بن خالد (٦٣) الواسطي : وفي العلل : ليس بشيء * متروك الحديث .
- ٦ - عباد بن (٦٤) جويرية : وفي العلل : كذاب أفك . وفي الكتاب قصته .
- ٧ - محمد بن سعيد (٦٥) المصلوب : وفي العلل : حديثه موضوع .
- ٨ - محمد بن عمر الواقدي (٦٦) .
- ٩ - مسور بن (٦٧) الصلت .

وسأذكر الآن نماذج من ألفاظ الجرح المجردة عند أحمد :

- ١ : في ترجمة القاسم بن عبد الرحمن ، قال (٦٩) : منكر الحديث .
- ٢ : وفي ترجمة عباد بن جويرية قال : كذاب أفك .
- ٣ : وفي ترجمة محمد بن سعيد المصلوب قال : حديثه موضوع .
- ٤ : وفي ترجمة عمرو بن خالد الواسطي قال : ليس بشيء * متروك الحديث
- ٥ : وفي ترجمة أبي بكر السبري قال : ليس بشيء * كان يكذب ، ويضسع الحديث .
- ٦ : وقال (٧٠) في ترجمة عيسى بن ماهان أبي جعفر الرازي ، وليث بن أبي سليم وابن أبي ليلى : مضطرب الحديث .

(٦٢) المجروحين ٢٩١/١ والعلل رقم ٧٥٠ .

(٦٣) المجروحين ٧٦/٢ والعلل رقم ٣٢١ .

(٦٤) المجروحين ١٧٢/٢ والعلل ١٤٠٨ .

(٦٥) المجروحين ٢٤٨/٢ والعلل ٥٦٠٥ .

(٦٦) المجروحين ٢٩٠/٢ .

(٦٧) ما سبق ٣١/٣ .

(٦٨) ما سبق ١٤٧/٣ والعلل ١١١١ .

(٦٩) المجروحين ٢١٢/٢ وكل من لم أشر إليه فقد تقدم .

(٧٠) ما سبق ١٢٠/٢ وقارن بالعلل رقم ١٢٦٠ .

- ٧ : وفي ترجمة محمد بن الحسن الهمداني (٧١) قال : رأيته وكان لا يسوى شيئا .
- ٨ : وقال (٧٢) في ترجمة أبي الجارود الثقي وأبي هارون المبدى ، متروك الحديث .
- ٩ : وقال (٧٣) في ترجمة حكيم بن خدام أبي سمير ، وابن أبي ليلى ، وعمرو ابن سلم الجندی والجلد بن أيوب ، وعبد الأعلى الشعلبي ، وحكيم ابن جبير ويعقوب بن عطا* : ضعيف .
- ١٠ : وقال (٧٤) في ترجمة محمد بن عبيد الله المزرمي : ترك الناس حديثه .
- ١١ : وقال (٧٥) في ترجمة ابن أبي ليلى : سي* الحفظ .
- ١٢ : وفي ترجمة فرقد السبخي سألت أبي عن فرقد السبخي ، فقال (٧٦) : ليس هو بقوى في الحديث قلت ، هو ضعيف ؟ قال : ليس هو بذاك ؟ ومثله قال (٧٦) في ترجمة هشام بن حجير .
- ١٣ : وفي ترجمة طارق بن عبد الرحمن قال (٧٧) : ليس حديثه بذاك .
- ١٤ : وفي ترجمة عبد الرحمن بن عائد وأبي هند المرهبي قال (٧٨) : لا أدري من هو ؟
- ١٥ : وفي ترجمة الحسن أبي مسافر ، وأبي طوق ، وعبد الواحد بن زياد ، قال (٧٩) : لا أعرفه ؟ .

-
- (٧١) المجروحين ٢/٢٧٦ .
- (٧٢) ما سبق ١/٣٠٦ ، ٢/١٧٧ .
- (٧٣) ما سبق ١/٢٤٧ ، ٢/٢٤٤ والعلل رقم ٧٣٨ ، ٧٥٩ ، ٧٧٠ .
- ٧٨١ ، ٧٨٥ .
- (٧٤) العلل رقم ٥٢٦ .
- (٧٥) ما سبق ٦٩٣ .
- (٧٦) ما سبق رقم ٧٣٥ ، ٧٣٦ .
- (٧٧) العلل رقم ٧٦٥ .
- (٧٨) ما سبق رقم ٥٥٠ ، ٥٨٢ .
- (٧٩) ما سبق رقم ٥٥٦ ، ٥٨٤ ، ٦٦٠ .

٣ - المبحث الثالث : يحيى بن معين ، وعلم الجرح والتعديل :

قال ابن حبان :

" يحيى بن معين بن عون بن زياد بن عون ، أبو زكريا البغدادي أصله من سرخس . . كان رحمه الله من أهل الفضل والدين ممن رفض الدنيا في جمع السنن ، وكثرت عنايته بها ، وجمعه لها ، وحفظه إياها ، حتى صار طاماً يقتدى به في الأخبار ، وإماماً يرجع إليه في الآثار . . " (١) .

ولد سنة ثمان وخمسين ومائة . . وتوفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين " (٢) .

وقد كان يحيى بن معين ذا مكانة عالية في الجرح والتعديل والحديث عامة عرفها له شيوخه ومعاصروه . قال يحيى بن سعيد القطان للقواريري - وقام بين يديه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين - يا عبيد الله ، ما رأيت مثل هذين قط . " (٣) .

وقال الإمام حنبل بن إسحاق بن حنبل " سمعت عمي أحمد بن حنبل - رحمه الله - يقول :

" أحفظنا للمطولات الشاذكوني وأعرفنا بالرجال يحيى بن معين ، وأعلمنا بالعلل علي بن المديني . . وكأنه أوماً إلى نفسه أنه أفقههم . . " (٤) .

وقال قرينه علي بن المديني (٥) : " دار حديث الثقات على ستة :

رجلان من البصرة ورجلان من الكوفة ، ورجلان من الحجاز ، فأما اللذان من البصرة فقتادة ويحيى بن كثير وأما اللذان بالكوفة فأبو إسحاق والأعمش ، وأما اللذان بالحجاز فالزهري وعمر بن دينار .

ثم صار حديث هؤلاء إلى اثني عشر منهم بالبصرة ، سعيد بن أبي عروبة ومعر وهشام الدستوائي وجريز بن أبي حازم وحماد بن سلمة .

-
- (١) الثقات ١٤٢/٩ ف
(٢) النبلاء ٧٢/١١ ، ٩١٠ .
(٣) المجروحين ٥٥/١ .
(٤) المجروحين ٥٥/١ .
(٥) ما سبق الموضع نفسه .

وبالكوفة : سفيان الثوري وابن عيينه وإسرائيل بن يونس ، وبالحجاز :
ابن جريج ، ومالك ومحمد بن إسحاق .

قال أبو زرعة : وصار حديث هو* لا* إلى يحيى بن معين^(٦) .

وليس هذا فحسب بل قال العباس بن محمد الدوري رأيت أحمد بن
حنبل بين يدي يحيى بن معين جاثيا . وهو يقول : يا أبا زكريا ما تقول
في فلان ...^(٧) .

وقد كان يحيى بن معين نهما في كتابة الحديث وجمع طرقه ورواياته
بل كان يسمع حديث الشيخ الواحد من طرق شتى ليقارن بين الروايات الواردة
من هذا الشيخ فيعرف صحيح حديثه من ضعيفه ، وما أخطأ فيه هذا الشيخ
أو ما أخطأ عليه الرواة عنه .

روى ابن حبان عن محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الطائي قال :

جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة ، فقال
له : ما سمعتها من أحد ؟ قال : نعم ، حدثني سبعة عشر نفسا عن حماد
ابن سلمة ، فقال : والله لا حدثتك ؟

فقال يحيى : إنما هو دوهم ، وانحدر إلى البصرة وأسمع من التبوذكي
فقال : شأنك . فانحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل فقال له موسى :
لم تسمع هذه الكتب عن أحد ؟ قال : سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا ،
وأنت الثامن عشر ، فقال : وماذا تصنع بهذا ؟ قال : إن حماد بن سلمة ، كان
يخطئ فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره ، فإذا رأيت أصحابه اجتمعوا على
شيء طمت أن الخطأ من حماد نفسه ، وإذا اجتمعوا على شيء عنه ، قال
واحد منهم بخلافهم ، طمت أن الخطأ منه لا من حماد ، فأميز بين ما أخطأ
هو بنفسه ، وبين ما أخطأ عليه ؟^(٨) .

بل كان يقول : لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه^(٩) .

(٦) المجروحين ٥٥/١ والملاحظ أن الجملة الأخيرة من قول أبي زرعة بينما

هي في النبلا* ٧٨/١١ من كلام ابن المديني نفسه .

(٧) المجروحين ٥٦/١ .

(٨) المجروحين ٣٢/١ .

(٩) ما سبق ٣٣/١ .

ولم يكن يحيى يقتصر على كتابة الحديث الصحيح ، أو الضعيف لوهم الرواة ، بل كان يكتب المناكير والموضوعات عن أحمد بن حنبل أنه رأى يحيى بن معين في زاوية بصنعاء ، وهو يكتب صحيفة معمر عن أبيان عن أنس ، فإذا اطلع عليه إنسان كتبه ، فقال أحمد بن حنبل - رحمه الله - له : تكتب صحيفة معمر عن أبيان عن أنس وتعلم أنها موضوعة ؟ فلو قال لك القائل : أنت تتكلم في أبيان ، ثم تكتب حديثه على الوجه ؟

قال يحيى : رحمك الله أبا عبد الله . أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر عن أبيان عن أنس وأحفظها كلها ، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يحيى إنسان ، فيجعل بدل أبيان ثابتا ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس فأقول له : كذبت إنما هي أبيان لا ثابت (١٠) . ولم يكن يحيى بن معين يكتفي بشهرة المحدث ووثاقته ، فقد كان يجرب المحدثين ويلبس عليهم ليمتحن حفظهم ومعرفة فيما يروى عليهم ما ليس من أحاديثهم .

قال أحمد بن منصور الرمادي : كنا عند أبي نعيم - الفضل بن دكين - نسمع مع أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين فجاءنا يوماً يحيى ومعه ورقة قد كتب فيها أحاديث من أحاديث أبي نعيم ، وأدخل في خلالها ما ليس من حديثه وقال : أعطه بحضرتنا حتى يقرأ .

وكان أبو نعيم إذا قعد في تلك الأيام للتحدث كان أحمد على يمينه ، ويحيى على يساره فلما خف المجلس ناولته الورقة ، فنظر فيها كلها ثم تأملني ونظر إليهما ثم قال - وأشار إلي أحمد بن حنبل : أما هذا فأدب من أن يفعل مثل هذا ، وأما أنت فلا تفعله . وليس هذا إلا من عمل هذا ؟ ثم رفض يحيى ورقة رماه إلى أسفل السرير ، وقال : على عمل ؟ فقام إليه يحيى وقبله . وقال : جزاك الله عن الإسلام خيراً ، مثلك من يحدث . إنما أردت أن أجربك (١١) . وهناك مسألتان تجدر الإشارة إليهما . وهما

(١٠) المجروحين ١/ ٣١-٣٢ .

(١١) المجروحين ١/ ٣٣ .

موقفه من محنة خلق القرآن واتهامه بالتعصب للمذهب الحنفي (١) .
- إجابته في مسألة خلق القرآن :

لقد كانت السلطة في بغداد تتشدد في مسألة خلق القرآن وتتهدد العلماء الرافضين لهذه الفكرة فتضرب بعضهم وتسجن آخرين وقد يموت بعضهم من شدة الضرب .

وقد اقتيد يحيى بن معين - رحمه الله - مع ستة من إخوانه - المحدثين والفقهاء من بغداد إلى الرقة حيث كان الخليفة هناك ، فأجاب مع إخوانه خوفاً وخشية . .

ولعل يحيى ظلّ يشعر دائماً بندم على تلك الاستجابة ، فكان يقرر في مجلسه دائماً ما يريد أن يكفّر به عن تلك الكلمة التي قالها خوفاً وخشية : " القرآن كلام الله ليس بمخلوق " ١٠ هـ .

وأياً ما كان الأمر ، فابن معين إمام من أئمة المسلمين وضعفه إمام السوط والحديد لا يبرز القدح فيه . وله في ذلك سلف من عار وغيره رضي الله عنهم .

- مكانة ابن معين في علم الجرح والتعديل :

لم ينقل ابن حبان عن أحد من أئمة الجرح والتعديل ما نقل عن يحيى ابن معين كما لم يتعقب أحداً كما تعقبه ، بسبب عنايته به وكثرة منقولاته عنه . ومكانة يحيى بن معين في هذا العلم سامقة عرفها له شيوخه وأقرانه . وقد ذكرت سابقاً بعضاً من هذه الشهادات عن ابن المديني وأحمد وغيرهما . ومن أراد المزيد فعليه بمطالعته (١٥) .

(١٢) أما عن حنفيته فقد قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد : قلت ليحيى :

تري أن ينظر الرجل في رأي الشافعي وأبي حنيفة ؟
قال : ما أرى لأحد أن ينظر في رأي الشافعي ينظر في رأي أبي حنيفة أحب إليّ . قال الذهبي معقلاً : قد كان أبو زكريا - رحمه الله - حنفياً في الفروع فلماذا قال هذا ، وفيه انحراف يسير عن الشافعي " النبلاء " ١١ / ٨٨ .
إلا أن استاذنا الدكتور أحمد محمد نور سيف الذي خبر يحيى بن معين ، واختص به يقول : (أما من ادعى أنه كان يتفقه بمذهب أبي حنيفة - كابن تفرى بردي - فإن هذا القول لا تؤيده الأدلة ولا واقع القضايا التي نقلت عنه ٢٠ ابن معين وكتابه التاريخ ٣١ / ٣٤ وانظر تمام البحث ٢٥ / ٤٥ منه .

(٢٣) النبلاء ١١ / ٧٢ فما بعد . ابن معين وكتابه التاريخ ٦٣ / ١ فما بعد .

بيد أن الجانب التطبيقي يبرز مكانة يحيى بن معين أكثر وأكثر.

روى الدوري عنه قال : كان شيخ عند درب أبي الطيب . يروى عن الأوزاعي يقول : حدثنا أبو عمرو - رحمه الله - فذهبنا إليه . فقمنا يوماً في الشمس فذهبنا ننظر ، فإذا في أعلى الصحيفة : حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن سماعه : فطرحنا صحيفته وتركناها وكان كنيته أبا قتادة وليس هو أبا قتادة الحراني^(١٤) . فهو يجلس في الشمس وينظر في الصحيفة ، ليتعرف إلى حقيقتها . وأنظر إليه وهو يقول :

* كان مروان بن معاوية يغيّر الأسماء ، كان يحدثنا عن الحكم بن أبي خالد ، وهو الحكم بن ظهير . ويروى عن علي بن أبي الوليد ، وهو علي بن غراب^(١٥) .

وكان يسعى ليتعرف إلى تدين الرجال ، وحرصه على الخير ، وبعده عن أسباب الفسق ، وخوارم المروءة ، وقد كان ينهى عن أحاديث الفساق ، ولا يحدث عنهم .

قال الدوري : سمعت يحيى بن معين - ذكرت له شيخاً كان يلزم ابن عيينة ، يقال له : ابن منذر - قال : أعرفه ، كان يرسل العقارب في المسجد الحرام ، حتى تلسع الناس ، وكان يصب المداود بالليل في المواضع التي يتوضأ منها ، حتى تسود وجوه الناس ، ليس يروى عنه رجل فيه خير^(١٦) .

وكان يسأل عن أقوال الجهابذة النقاد ويحفظ أقوالهم في الرواة ، ليعتمد عليها في حكمه بعد المقارنة . فهو يروى عن هشام بن يوسف أنه قال له : جاءني مطرف بن مازن فقال : أعطني حديث ابن جريج ومعمّر حتى أسمع منك ، فأعطيته فكتبها عني ثم جعل يحدث بها عن معمّر نفسه ، وعن ابن جريج . فقال لي هشام : انظر في حديثه ، فهو مثل حديثي سوا . فأمرت رجلاً ، فجاءني بأحاديث مطرف بن مازن ، فعرضت بها ، فإذا هي مثلها سوا ، فعلمت أنه كذاب^(١٧) .

(١٤) المجروحين ٧٢/١ .

(١٥) ما سبق ٩١/١ - ٩٢ .

(١٦) ما سبق ٨٠/١ ، ٢٧١/٢ .

(١٧) ما سبق ٧٥/١ .

وقال أيضا وهو يتكلم عن أحد الرواة:

وسمعت عبادا بن العوام يقول : سهيل الذي يروى عن عائشة وابن الزبير هو سهيل بن ذكوان المكي ، ليس بشيء* ، قالوا له : صف لنا عائشة ؟ فقال : كانت سوداء* . ف قيل له : إن النبي صلى الله عليه وسلم يقول لها : يا حميرا* . قال عباد : فعلمنا أن سهيلا كذاب .. (١٨) .

ويروى قصة أحد الرواة ، وكيف عرف كذبه ، عن حجاج بن محمد ، قال : اجتمع عبدالله بن زياد بن سمعان ومحمد بن إسحاق ، عند عبيد الله ، فقال ابن سمعان : حدثنا مجاهد . فقال محمد بن إسحاق : كذاب والله ما سمع من مجاهد ، أنا أسن منه ما سمعت من مجاهد شيئا ولا رأيته .. (١٩) وقال أحمد بن سعد بن الحكم ، كنا ندور مع يحيى بن معين على الشيوخ ، فوجدنا يوما نمضى إلى طى بن الحسن الشامي ، فقال له رجل : إنه يروى عن عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ، قال : كفيتمونا مؤنته .. (٢٠) .

وقد كثرت ألفاظ الجرح والتعديل عند يحيى بن معين ، وتعددت وترادفت أحيانا بل وتداخلت .

وقد درسها أستاذنا الدكتور سيف واتضح له أنها تشكل مجاميع ، يمكن أن تنتظمها المراتب التالية :

١ - المرتبة الأولى : مرتبة الثقات الذين يحتج بحديثهم ، وتقبل روايتهم ويعمل بها . وهي أعلى المراتب وترد فيها العبارات التالية :

ثبت ، ثقة مأون ، ثقة ، ليس به بأس ثقة ، ليس به بأس ، ثقة لم يذكره إلا بخير ، لم يذكره إلا بخير ، صدوق ، رجل صدق ، شيخ صدوق .

(١٨) المجروحين ١/٢٥٣ .

(١٩) ما سبق ٨/٢ .

(٢٠) ما سبق ١١٤/٢ .

٢ - المرتبة الثانية : من تقبل روايتهم على ضعف فيهم ، فيكتب حديثهم ولا يحتج به ، ولكن ينظر ويعتبر ، وترد فيها العبارات التالية :

ثقة ليس بحجة ، صدوق ليس بحجة ، ليس يحتج بحديثه ، صالح الحديث ، في حديثه ضعف ، ليس حديثه بذاك وهو صالح ، ليس بذاك ليس بالقوى ولكن يكتب ، ليس بالقوى - لم يقو أمره ، شيخ ، شويخ ليس به بأس ثقة يحدث بمناكير ، ليس له فيه كبير رأى ، ليس بمتروك ، ضعيف .

٣ - المرتبة الثالثة : من يرد حديثهم ولا يكتب ، وهو : لا من عرفوا بالكذب تخرسا وعدا ، أو توهموا وغفلة ، فيترك حديثهم . وترد في هذه المرتبة العبارات التالية :

ليس بشئ* ، ليس بثقة ، لا يساوى فلما ، ليس بثقة ولا مأمون ، لا يكتب عنه ، متروك الحديث ، لا يكتب حديثه ولا كرامة ، لا يحل لأحد أن يكتب عنه ، كذاب - يكذب ، كذاب ليس بشئ* ، كذاب خبيث ، ليس بثقة يسرق الحديث يضع الحديث* .

قال أستاذنا : " وقد تلحست هذه المراتب من أقوال يحيى بن معين حيث يرد في ثنايا تراجم الرواة أنه أهل لأن يحتج به ، ويريد به حديث الثقات الأثبات ، ويقابله عنده من لا يحتج بحديثه أى لا يقوم مقام حديث أولئك لما في حديثه من بعض الوهم والخلل ، لكن ينظر فيه ، ويقدم عليه غيره .

أما ما نزل عن ذلك ، فيترك . فالمراتب عنده ثلاث : مرتبتان للتعديل ومرتبة للتجريح " (٢١) . ومعظم الألفاظ التي نقلها ابن حبان عن يحيى في كتاب " المجروحين " من المرتبة الثالثة وقد وردت عنده عدة تراجم لبعض أصحاب المرتبة الثانية مثل : ضعيف ، ليس بالقوى ، ليس بذاك .

وما ورد من ألفاظ التوثيق إنما جاء عرضا للموازنة أو الإشارة أو التمييز .

نقل ابن حبان في ترجمة بقية بن الوليد انتقاد أحمد لبقيّة ولكنه على

على هادته ، اذا اختلفت اقوال أشعة الجرح والتعديل في الرجل ، فانـــــــــــــــــه
يورد اقوالهم ويوازن بينهما ثم يرجع . فقال : كان يحيى ابن ميمـــــــــــــــــن
حسن الرأي فيه ؟ وروى عن الدارمي انه قال : قالت ليحيى : فبقية بن الوليد
كيف حديثه ؟ قال : ثقة ؟ قلت : هو احب اليك او محمد بن حرب ؟ قال : ثقة
وثقة ؟ ! " (٢٤) . وروى فوترجة حارثة بن محمد بن ابي الرجال على يحيى
قوله : حارثة بن ابي الرجال ضعيف ، وسيد الرحمن بن ابي الرجال اخـــــــــــــــــوه :
ثقة ! " (٢٥) .

ولترجمة محمد بن الفضل السمرقاني روى عنه قوله : الفضل بن ميمـــــــــــــــــن
الخراساني ، وهو والد محمد بن الفضل : ثقة ، ولم يكن محمد ثقة ، كـــــــــــــــــان
كذابا " (٢٦) .

وبعد ان ذكرت مراتب الجرح والتعديل منه ابن معين يحسن ان احدد
مفهوم بعض المصطلحات التي اطلقتها ابن حبان على احكام ابن معين ، لتتوضح
صورة احكام ابن معين ، ولتستفيد من تحديد مشاهير هذه المصطلحات لـــــــــــــــــي
دراستنا المقبلة ان شاء الله .

لقد اورد ابن حبان عدة مصطلحات في التعديل كقوله :

كان يحيى يفتح امره ، وثبته يحيى ، وكان يحيى حسن الرأي فيـــــــــــــــــه ،
وحسن يحيى القول فيه .

كما ذكر عدة مصطلحات في الجرح كقوله :

تركه يحيى ابن معين ، امر بتركه ، ففقه يحيى بن معين ، مـــــــــــــــــرض
يحيى القول فيه ، حمل عليه حملا شديدا ، كان يحيى يفتح القول فيه ؟
لا يعجبني ، كان يحيى سيئ الرأي فيه ، كان لا يحدث عنه ! صاحب حديثه !

فهذه المصطلحات كلها تحتاج الى ايضاح وتحديد ، وانما اتناولهاـــــــــــــــــ
ههنا لجماليتها بيحيى ابن معين .

(٢٤) السمرقاني ٢٠١/١ .

(٢٥) ماضي ١٢٦٨/١ .

(٢٦) ماضي ٢٢٢/٢ .

أ - مصطلحات التعديل :

١ - كان يحيى يفخم أمره : قاله ابن حبان في معرض ذكره لأبي مسهر القساني . وروى عن يحيى قوله : إذا رأيته أحدث في بلدة فيها مثل أبي مسهر ، فينبغي للحيتي أن تحلق ؟ (٢٥) . وذكره يحيى في تاريخه فقال : سمعت أبا مسهر يقول : وذكروا عرض الحديث : أحسن أهل الشام حالا من عرض . قال أبو مسهر :

أَفْ لَدُنِّيَا لَيْسَتْ تَوَاتِينِي إِلَّا بِنَقْضِي لَهَا عَرَى دِينِي
عيني لحيني تدير مقلتها تريد ما ساءها لتردينسي (٢٦)

ولا ريب أن روايته عن عصره بعض أقواله ، وخاصة شعره ، يدل على إعجابه به وتفخيم أمره .

٢ - ثبت يحيى : ومعنى ثبتته عده ثبتا في الحديث حجة .

ذكر ذلك ابن حبان في ترجمة يزيد بن عطاء الليثي ، قال :

قال يحيى بن معين : اسم أبي عوانة : وضاح ، وكان عبد العزيز بن عطاء وحديث أبي عوانة جاز ، وحديث يزيد ضعيف وثبت أبي عوانة وأسقط موله يزيد بن عطاء الليثي (٢٧) . ولا ريب أن أبي عوانة ثبت جاز الحديث (٢٨) فمعنى ثبتته عده ثبتا كما قلت .

٣ - كان يحيى حسن الرأي فيه . ذكر ذلك ابن حبان في ترجمة بقية ثم

نقل عن ابن معين قوله في بقية : ثقة وقاله في ترجمة عبد الوهاب (٢٩) ابن بخت الجزري . ولم يقل قول يحيى فيه ، فهل يريد بذلك أنه ثقة عند ابن معين أيضا ؟

والجواب : أن نعم ، قال ابن معين : عبد الوهاب بن بخت ثقة شامي . .

كان رجل صدق ، وكان شاميا نزل المدينة (٣٠) .

(٢٥) المجروحين ٧٧/٢ وانظر التاريخ لابن معين ٣٣٩/٢ .

(٢٦) التاريخ ٣٣٩/٢ - ٣٤٠ .

(٢٧) المجروحين ١٠٤/١ .

(٢٨) معنى جاز الحديث : جاوز القنطرة ووصل إلى درجة الاحتجاج به .

(٢٩) المجروحين ١٤٧/٢ .

(٣٠) التاريخ ٣٧٧/٢ - ٣٧٨ .

ومثله مصطلح "حسن يحيى القول فيه" فقد ذكر ذلك في ترجمة (٣١)
مسود بن الصلت، ثم نقل عن ابن معين قوله : شيخ صدوق ..

ب - مصطلحات الجرح :

قبل أن أسرد هذه المصطلحات ، وأبين مدلولاتها ، أحب أن ألفت
النظر إلى أن الذي طبع من أقوال ابن معين في الجرح والتعديل رواية الدوري
والدارمي وأبي خالد الدقاق فقط وقد بقيت روايات عديدة لم تطبع بعد ،
ولم أحصل على نسخ منها . وقد أشار إلى كثير منها أستاذنا الدكتور سيف (٣٢)
منها : رواية ابن محرز ورواية ابن الجنيدي وسوء لاته ورواية الكوسج ، ورواية
ابن أبي خيثمة ورواية المفضل الفلابي ... الخ .

وهذا يعني أن ابن حبان حين ينقل رأيا عن ابن معين ولا نجده فيما
بين أيدينا ، فلا بد أن يكون قد وقف عليه في روايات أخرى ، لم نطلع عليها .
وهذا ليس من باب حسن الظن فحسب بل لأن ابن حبان كان في
منتهى الدقة حين نقل أقوال ابن معين الظاهرة - وما أكرها - وأقوال فيسر
ابن معين .

فحين يقول : تركه ابن معين أضعفه ، أو كان ينهى عنه ... ولم نقف
على ما يدل على ذلك المعنى ، فلا بد أن يكون ذلك - والله أعلم - في رواية
ليست فيما هو مطبوع من تاريخ ابن معين .

واليك بعد هذه المقدمة عرض هذه المصطلحات التي خص فيها ابن حبان

ابن معين :

أ - تركه يحيى بن معين : ذكر ذلك ابن حبان في اثنتي عشرة ترجمة .
ومنها ما بين قول ابن معين فيه ، ومنها ما لم يبين على أن الذي
بيّنه نفسه قد لا يدل على ظاهر المصطلح . فكأنه وقف على أقوال أخرى لابن
معين أدت به إلى القول بهذا المصطلح . واليك هذه التراجم .

(٣١) المجروحين ٣١/٣ وقارن بالمجروحين ٥٦٥/٢ .

(٣٢) ابن معين وكتابه التاريخ ١٤٢/١ فابعده .

- ١ - إبراهيم بن عثمان (٢٣) العباسي ، قال : تركه ابن معين ولم ينقل عنه شيئاً فيه . وسكت عليه ابن معين في رواية الدوري وفي رواية الدارمي قال : ليس بثقة .
- ٢ - جعفر بن الزبير (٣٤) : قال تركه يحيى ولم يزد وفي رواية الدوري ضعيف . وفي رواية ابن الجنيد : ليس بشيء .
- ٣ - الحجاج بن أرطاة (٣٦) قال ابن حبان : وتركه يحيى بن معين ونقل من طريق أحمد بن زهير عن ابن معين أنه قال فيه : ضعيف ، ضعيف وعند الدوري : لم يسمع من الزهري وسمع من شعبة حديثاً واحداً . وعند الدقاق أبي خالد : لم يسمع من الزهري صالح الحديث وعند الدارمي صالح ؟ وعند ابن محرز : ليس به بأس ولا يخفى أن رواية أحمد بن زهير غير روايات الدقاق والدارمي ، والدوري . وعلى أي حال ، فإنه لا تناقض بين القولين لأن مصطلحي صالح الحديث ، وضعيف من المرتبة الثانية عند ابن معين - كما تقدم - ولكن أين هي من تركه يحيى ؟
- ٤ - حسين بن قيس (٣٧) الرحبي : قال ابن حبان : تركه يحيى ولم يزد وسكت عليه عند الدوري . أما ابن حجر فقد عزا للدوري وأبي زرعة عن ابن معين قوله : ضعيف وعن معاوية بن صالح عنه ليس بشيء .
- ٥ - خالد بن عمرو السعدي (٣٨) الأُموي : قال ابن حبان : تركه يحيى ولم يزد . وعند الدوري : ليس بشيء .
- ٦ - روح بن عطاء بن أبي ميمونة (٣٩) : قال ابن حبان : تركه يحيى ولم يزد . وعند الدوري : ضعيف .
- ٧ - عثمان بن مقسم (٤٠) البصري : قال ابن حبان : تركه يحيى ولم يزد . وعند الدوري : ليس بشيء .

- (٢٣) المجروحين ١٠٤/١ الدوري ١٣/٢ الدارمي ص ٢٤٢ .
- (٣٤) المجروحين ٢١٢/١ والدوري ٩٦/٢ .
- (٣٥) من تعليقات فضيلة أستاذي المشرف . وقال هو في رواية ابن الجنيد رقم ٥٥ التي يقوم بتحقيقها .
- (٣٦) المجروحين ٢٢٥/١ والدوري ١٠٠/٢ وأبي خالد الدقاق ص ١١٤ ، ٧٦ الدارمي ص ٥٠ وابن محرز رقم ٢٨٨ وفضله على جابر الجعفي عند ابن الجنيد رقم ٨٤٩ أفاده المشرف .
- (٣٧) المجروحين ٢٤٢/١ الدوري ١١٨/٢ تهذيب التهذيب ٣٦٤/٢ .
- (٣٨) المجروحين ٢٨٣/١ الدوري ١٤٤/٢ .
- (٣٩) المجروحين ٣٠٠/١ الدوري ١٦٩/٢ . (٤٠) المجروحين ١٠١/٢ . الدوري ٣٩٦/٢ .

- ٨ - عبد الغفار (٤١) بن القاسم الأنصاري : قال تركه يحيى ولم يزد .
وعند الدوري : ليس بشيء* .
- ٩ - ليث بن أبي سليم الليثي (٤٢) : قال تركه يحيى . ونقل عنه من رواية الدارمي : ضعيف وهو كذلك عنده .
- وعند الدوري سئل عن ليث وحجاج فقال : كانا أقربهما .
- ١٠ - محمد بن عبد الرحمن (٤٣) بن أبي ليلى : قال ابن حبان : تركه يحيى ثم روى عنه قوله : ضعيف . وهو ضعيف عند الدارمي .
- ١١ - محمد بن عبيد (٤٤) الله العزيمي : قال ابن حبان : تركه يحيى ولم يزد عنه . وعند الدوري ليس بشيء* لا يكتب حديثه ؟
- ١٢ - مسلم بن كيسان (٤٥) الملائني : قال تركه يحيى ولم يزد عنه ، وذكر ابن حبان أنه اختلط . وعند الدوري : اختلط .
- فمصطلح ابن حبان : تركه يحيى اندرج تحته ألفاظ : ليس بشيء* ليس بثقة لا يكتب حديثه صالح الحديث ضعيف ، اختلط .
- ولا يخفى أن بعض هذه الألفاظ من المرتبة الثالثة وبعضها من المرتبة الثانية فما هو بالتحديد معنى : تركه يحيى ؟
- الذي يبدو لي - والله أعلم - أن (تركه يحيى) يساوي : متروك في أغلب الأحيان ، وإن كان بعض من قال فيه ذلك يعتبر به حديثه . والجزم بتحديد المصطلحات يحتاج إلى استقصاء لا أقوال ابن معين في الرجل الواحد وفي عامة الرجال مع الموازنة . والله أعلم .
- ب - ضعفه يحيى بن معين : وقد أطلق ابن حبان هذا المصطلح عن يحيى في ست تراجم هي :
- ١ - إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصغیر المكي قال : ضعفه يحيى ولم يزد عنه وعند الدوري : ليس بالقوى .

-
- (٤١) المجروحين ١٤٣/٢ والدوري ٣٦٨/٢
- (٤٢) المجروحين ٢٣١/٢ والدوري ٥٠١/٢ - ٥٠٢ والدارمي ص ١٥٩ ، ١٩٢٠ .
- (٤٣) المجروحين ٢٤٤/٢ . الدارمي ص ٥٧ .
- (٤٤) المجروحين ٢٤٦/٢ . الدوري ٥٢٩/٢ .
- (٤٥) المجروحين ٨/٣ . الدوري ٥٦٣/٢ .
- (٤٦) المجروحين ١٣١/١ . الدوري ٣٥/٢ - ٣٦ .

- ٢ - إسماعيل بن يعلى^(٤٧) الثقفى : قال ابن حبان ضعفه يحيى ولم يزد
وعند الدورى ضعيف ليس بشئ* وعند أبي خالد : ليس بثقة .
- ٣ - بكر بن الأسود^(٤٨) ويقال ابن أبي الأسود ويقال ابن سواده قال
ابن حبان : ضعفه يحيى وعند الدورى : ليس به بأس . وعند الدارمي
ثقة ؟ ونقل الذهبي عن ابن معين قوله فيه : كذاب .
- ٤ - الحسن بن أبي جعفر الجفري^(٤٩) : قال : ضعفه يحيى بن معين
وعند الدورى : ليس بشئ* .
- ٥ - حكيم بن نافع^(٥٠) الرقي : قال : ضعفه ابن معين . وعند الدورى
ليس به بأس وعند أبي خالد : ضعيف الحديث .
- ٦ - سعيد بن المرزبان^(٥١) - أبو سعد - البقال : قال : ضعفه ابن
معين وعند الدورى ليس بشئ* .
- ج - حمل عليه يحيى حملاً شديداً : وقد أطلق ابن حبان هذا المصطلح في
ست تراجم أيضاً :
- ١ - تليد بن سليمان^(٥٢) المحاربي : حمل عليه حملاً شديداً وأمر بتركه .
وعند الدورى ليس بشئ* كذاب ، كان يشتم عثمان . . وكل من يشتم
عثمان أو طلحة أو واحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، دجال
لا يكتب عنه و عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .
- ٢ - السرى بن إسماعيل الهمداني^(٥٣) : قال كان يحيى شديد الحمل عليه
وعند الدورى ليس بشئ* ؟
- ٣ - صاعد بن مسلم^(٥٤) الشكري : قال : كان يحيى شديد الحمل عليه .
وعند الدورى ليس بشئ* .

- (٤٧) المجروحين ١/١٢٦ . الدورى ٢/٣٨ أبو خالد ص ٩٤ .
- (٤٨) المجروحين ١/١٩٦ . الدورى ٢/٦١ الدارمي ص ٧٩ الميزان ١/٣٤٢
وابن الجنيدي رقم ٧٢٥ افاده المشرف .
- (٤٩) المجروحين ١/٢٣٧ . الدورى ٢/١٠٨ .
- (٥٠) المجروحين ١/٢٤٨ . الدورى ٢/١٢٧ أبو خالد ص ٩٩ .
- (٥١) المجروحين ١/٣١٧ . الدورى ٢/٢٠٧ .
- (٥٢) المجروحين ١/٢٠٤ . الدورى ٢/٦٦ .
- (٥٣) المجروحين ١/٣٥٥ . الدورى ٢/١٩٠ .
- (٥٤) المجروحين ١/٣٧٨ . الدورى ٢/٢٦٢ .

- ٤ - قابوس بن أبي (٥٥) ظبيان كان يحيى شديد الحمل عليه . وعند الدوري ثقة وعند أبي خالد : لا بأس به وفي الجرح والتعديل من طريق ابن أحمد عن يحيى : ضعيف .
- ٥ - محمد بن عبيد الله (٥٦) بن أبي رافع : كان ابن معين شديد الحمل عليه وعند الدوري ليس حديثه بشئ * .
- ٦ - محمد بن درهم (٥٧) العباسي : كان ابن معين شديد الحمل عليه . وعند الدوري ليس بشئ * ليس بثقة .
- ٧ - مرض يحيى القول فيه . ذكر ابن حبان ذلك في ثمان تراجم .
- ١ - إبراهيم بن علي (٥٨) الرافعي : ذكر هذا المصطلح ولم يزد . وعند الدارمي : ليس به بأس .
- ٢ - إبراهيم بن المهاجر (٥٩) بن سمار : قال كان يحيى يعرض القول فيه . وعند الدوري ضعيف وعند الدارمي : صالح لا بأس به .
- ٣ - زيد بن الحواري (٦٠) العمي : قال ابن حبان كان يحيى يعرض القول فيه وقال : لا يجوز حديث زيد العمي وكان أميل من يزيد الرقاشي وسكت عند الدوري . وعند أبي خالد : ليس بشئ * .
- ٤ - صدقة بن (٦١) عبد الله السمين : قال ابن حبان مرض أبو زكريا القول فيه حيث لم يسير مناكير حديثه . . وكان قد روى عن ابن معين قوله فيه : ضعيف ؟ فهل معنى مرض : ضعيف ؟ وعند الدارمي والدوري : ضعيف أيضا .
- ٥ - عبد الرحمن (٦٢) بن إسحاق الواسطي : قال ابن حبان : مرض ابن معين القول فيه . وعند الدوري مرة ضعيف وأخرى : ليس بشئ * .

-
- (٥٥) المجروحين ٢/٢١٦ . وعند الدوري ٣/٤٧٩ وعند أبي خالد ص ٧٠ والجرح والتعديل ٧/١٤٥ .
- (٥٦) المجروحين ٢/٢٤٩ . والدوري ٢/٥٢٩ .
- (٥٧) المجروحين ٢/٢٥٨ . الدوري ٢/٥١٤ .
- (٥٨) المجروحين ١/١٠٣ . الدارمي ص ٧٤ .
- (٥٩) المجروحين ١/١٠٨ . الدارمي ص ٧٢ . الدوري ٢/١٤ .
- (٦٠) المجروحين ١/٣٠٩ . الدوري ٢/١٨٢ . أبو خالد ص ٤٠ .
- (٦١) المجروحين ١/٣٧٤ . الدوري ٢/٢٦٨ . الدارمي ص ١٣٣ .
- (٦٢) المجروحين ٢/٥٤ . الدوري ٢/٣٤٤ .

- ٦ - عبد الرحمن بن سليمان القسيل : قال مرض يحيى القول فيه .
ثم روى عنه أنه قال فيه : صويلح . وروى ذلك عن الدارمي عنه .
وهو كذلك عند الدارمي وعند الدوري ثقة ليس به بأس .
- ٧ - عمرو بن شعيب (٦٤) عن أبيه عن جده : مرض القول فيه سئل يحيى
ابن معين عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقال : ليس بذلك .
وعند الدوري ثقة .
وعنده أيضا : إذا حدث عن أبيه عن جده فهو كتاب . هو عمرو بن شعيب
ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص . وهو يقول : أبي عن جدي
عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن ها هنا جاء ضعفه .
فإذا حدث عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أو عن سليمان بن
يسار أو عن عروة فهو ثقة عن هؤلاء .
وعند أبي خالد ثقة قيل له : فيما يروى عن أبيه ؟ قال : كذا يقول
أصحاب الحديث قلت له : كانت صحيفة ؟ قال : نعم .
- ٨ - فرقد بن يعقوب (٦٥) السبخي ، كان ابن معين يمرض القول فيه ، علما
منه بأنه لم يكن يعتمد ذلك . وسكت عليه عند الدوري . وعند الدارمي
ثقة . ونقل ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي خيثمة عن ابن معين :
ليس بذلك .
والذي يبدو لي أن معنى كلمة مرض القول فيه أنه لم يعتبره حجة ،
ولم يتهمه وإنما يعتبر بحديثه . والله اعلم .
- هـ - كان يحيى سيقا الرأي فيه : ذكر ابن حبان هذا المصطلح في
أربع تراجم :
- ١ - زياد بن عبد الله (٦٦) بن الطفيل : قال ابن حبان كان ابن معين سيقا
الرأي فيه قال يحيى : زياد البكائي صاحب المغاني ج : ليس حديثه
بشيء ؟ .

(٦٣) المجروحين ٥٧/٢ الدوري ٣٤٩/٢ الدارمي ص ١٣٧ .
(٦٤) المجروحين ٧٢/٢ الدوري ٤٤٦/٢ أبو خالد ص ٤٨ .
(٦٥) المجروحين ٢٠٥/٢ الدوري ٤٧٣/٢ الدارمي ص ١٩٠ الجرح
والتعديل ٨٢/٧ .
(٦٦) المجروحين ٣٠٧/١ الدوري ١٧٩/٢ الدارمي ص ١١٤ .

وعند الدوري عنه : زياد بن عبدالله البكائي ليس بشيء * وقد كتبت عنه المغازي وعند الدارمي عنه : لا بأس به في المغازي وأما في غيره فلا .

- ٢ - زيد بن عوف^(٦٧) أبو ربيعة ولقبه فهد : كان يحيى شيء الرأي فيه ويقول : اتقوا فهدين ، فهد بن عوف وفهد بن حيان . وعند الدارمي عنه ليس لي به علم لا أعرفه ولم أكتب عنه .
- ٣ - عزرة بن^(٦٨) قيس : كان يحيى شيء الرأي فيه . . . سئل عنه فقال : لا شيء * ؟ .
- ٤ - ميمون بن^(٦٩) سياه : كان يحيى شيء الرأي فيه وعند الدوري ميمون ابن سياه ويزيد بن أبان الرقاشي وزباد النميري كلهم ضعفوا .
- و - كان يحيى يضع القول فيه : قال ذلك في ترجمة سويد^(٧٠) بن إبراهيم العطار :

كان يحيى بن معين يضع القول فيه وفيما حدثني أبو يعلى قال : سألت ابن معين عن سويد أبي حاتم صاحب الطعام ، فقال : ليس به بأس . وعند الدارمي : سألت عن سويد أبي حاتم ، ما حاله في قيادة قال : أرجو ألا يكون به بأس . ومن طريق الكوسج : صالح .

هذه أهم المصطلحات التي أطلقها ابن حبان على أحكام يحيى بن معين على الرجال وقد كنت أريد عرض نماذج من ألفاظ ابن معين في الجرح والتعديل مما نقله عنه ابن حبان مستمينا بكتابه التاريخ .

إلا أنني وجدت محقق الكتاب ودارسه قد حدد مراتب الجرح والتعديل ، وحصر في كل مرتبة ألفاظها على وجه التقريب . فاقترعت على ما قاله لأن أهل البيت أدري بما فيه - كما يقال - ولا يسمني في هذا العرض السريع دراسة كل لفظ من ألفاظ يحيى ، ولا ذكر الرجال الذين أطلق عليهم هذا اللفظ ، أو ذاك لكثرة ما نقله ابن حبان عنه .

(٦٧) المجروحين ٣١١/١ . الدارمي ص ٢٤٨ .

(٦٨) المجروحين ١٩٢/٢ . الجرح والتعديل ٢١/٧ .

(٦٩) المجروحين ٨/٣ . الدوري ٥٩٨/٢ .

(٧٠) المجروحين ٣٥٠/١ . الدارمي ١٢٨٠ ٥٠ . الجرح والتعديل ٢٣٧/٤ .

- على أنني أذكر بأن من وثقه في حال دون حال ،رجلان (٧١) ،ومن
اختلف فيه حكمه رجلان (٧٢) أيضا ومن قال فيه ابن معين : ليس بالقوى
ثلاثة رجال (٧٣) . ومن قال : لم يثبت يحيى : رجل واحد (٧٤) ومن
قال لا يعجبني رجلان (٧٥) . ومن استحب على غيره رجل واحد (٧٦) . ومن
قال فيه : لو كان لي فرس لفروته : رجل واحد أيضا (٧٧) . ومن ذكره
ابن حبان من لا يحدث عنه يحيى رجلان (٧٨) ومن قال فيه حامله الحطب :
ثلاثة رجال (٧٩) . ومن قال : لا يكتب حديثه : خمسة رجال (٨٠) . ومن
اتهمه يحيى بالوضع : أربعة رجال (٨١) . ومن قال فيه كان رجل سو :
رجلان (٨٢) . ومن قال فيه متروك : رجل واحد (٨٣) . ومن قال فيه : ليس
بثقة ولا مأمون : رجلان (٨٤) . ومن قال فيه ليس بثقة : ستعشر رجلا ، ومن قال
فيه : كذاب ، وأاتهمه بالكذب : أربعة وعشرون رجلا . ومن قال فيه ضعيف
ليس حديثه بشئ : ثلاثة رجال (٨٥) ومن قال فيه : كذاب عدو الله لا يساوى
فلسا : رجل واحد (٨٦) ومن قال فيه : كذاب خبيث : رجلان (٨٧) . ومن
قال : ليس بثقة يسرق الحديث : رجل واحد . ومن قال : ليس بالقوى :
رجلان (٨٩) ومن قال فيه : ضعيف ضعيف : رجل واحد . (٩٠)

وأكثر ألفاظ الجرح استعمالا عند ابن معين فيما نقله ابن حبان مصطلح :
ضعيف . فقد بلغ عدد من أطلق عليهم هذا المصطلح سبعة وثمانين رجلا .
وأكثر من هذا مصطلح ليس بشئ . إذ أطلق هذا اللفظ على مائة وأربعة عشر
رجلا ما نقله ابن حبان . أما مصطلح : لا شئ فقد بلغ : تسعة رجال .

- | | |
|--|-------------------------------|
| (٧١) المجروحين ٠٣٦٦٠١٢٥/١ | (٨٤) ما سبق ٥٥٣٠١٤٢/١ |
| (٧٢) ما سبق ٠٢٤/٢٠ ٣٥٠/١ | (٨٥) ما سبق ١١١٠١٠٩/٣ ، ٢٩٧/١ |
| (٧٣) ما سبق ٠١٠١/٣٠ ٢٣٩ ، ٢٢٢/٢ | (٨٦) ما سبق ٠٣٠٦/١ |
| (٧٤) ما سبق ٠٢٤٤/١ | (٨٧) ما سبق ٠٢٩٥ ، ٢١٢/٢ |
| (٧٥) ما سبق ٠١٢٧ ، ٣/٢ | (٨٨) ما سبق ٠٢٧٥/٢ |
| (٧٦) ما سبق ٠١٢٦/٢ | (٨٩) ما سبق ٠٢٤٠ ، ٢٢٢/٢ |
| (٧٧) ما سبق ٠٣٥٢/١ | (٩٠) ما سبق ٠١١١/٣ |
| (٧٨) ما سبق ٠٢٩٦ ، ١٧١/١ | |
| (٧٩) ما سبق ٠٥٠/٣ | |
| (٨٠) ما سبق ٦/٣ ، ٧٦ ، ٩/٢ ، ٢٩٥ ، ١٩٢/١ | |
| (٨١) المجروحين ٠١٢٨/١ ٢١٩ ، ١٤٠/٢ ، ٧٤/٣ | |
| (٨٢) ما سبق ٠٢١١ ، ٧٠/٢ | |
| (٨٣) ما سبق ٠١٤٠/١ | |

هذه هي المصطلحات التي نقلها ابن حبان عن يحيى بن معين واحتج
 بها للحكم على الرواة . وسألا يحسن إغفاله أن أذكر بأن بعض هذه
 المصطلحات تتداخل أحيانا ، فتجد مثلا قوله : لا شيء . ضعيف ، أو ليس
 بثقة ضعيف ، أو ليس بشيء كان رجل سوء . الخ . إلا أن هذا قليل
 فيما ذكرته ههنا . ولم أذكر أسماء الرواة الذين تكلم عليهم بتلك الألفاظ
 حتى لا يطول الأمر ، ولم أشر إلى مواضعهم حتى لا أثقل الحواشي ، على أن
 لي عودة إلى هذا كله إن شاء الله .

الفصل السادس

الطبقة السادسة من علماء الجرح والتعديل

تمهيد :

قال ابن حبان^(١) رحمه الله بعد عرضه أبرز نقاد الطبقة الرابعة :
(ثم أخذ عن هؤلاء ، مسلك الانتقاد في الأخبار ، وانتقاء الرجال في الآثار ، جماعة منهم : محمد بن يحيى^(٢) الذهلي النيسابوري ، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي^(٣) ، وأبو زرعة عبيد الله^(٤) بن عبد الكريم بن يزيد السمرقاني ومحمد بن إسماعيل^(٥) الجعفي البخاري ، ومسلم بن الحجاج النيسابوري^(٦) وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني^(٧) ، في جماعة من أقرانهم ، أمعنوا في الحفظ ، وأكثروا من الكتابة ، وأفرطوا في الرحلة ، وواظبوا على السنن والمذاكرة ، والتصنيف والعدارة) . . ا . هـ .
ولا يغرب عن البال أن هؤلاء السبعة الأعلام هم فحول هذه الطبقة ورأسها بيد أن لهم أقرانا كثيرين عد الذهلي^(٨) ما حضره من طبقتهم فكانوا مائة وتسعة وثمانين حافظاً ، وقال : (وخلق لا يحضرني ذكرهم ربما كان يجتمع في الرحلة منهم المائتان والثلاثمائة بالبلد الواحد ، فأقلهم معرفتهم كأحفظ من في عصرنا) . . ا . هـ .

ويمكن القول بأن كبار أعلام هذه الطبقة : محمد بن يحيى الذهلي (١٧٢ - ٢٥٨ هـ) وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (١٨١ - ٢٥٥ هـ) ،

- (١) المجروحين (١ : ٥٧) .
- (٢) التذكرة (٢ : ٥٣٠) .
- (٣) ماسبق (٢ : ٥٣٤) .
- (٤) ماسبق (٢ : ٥٥٧) .
- (٥) ماسبق (٢ : ٥٥٥) .
- (٦) ماسبق (٢ : ٥٨٨) .
- (٧) ماسبق (٢ : ٥٩١) .
- (٨) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٧٨ - ١٨٣) .

ومحمد بن إسماعيل البخارى (١٩٤-٢٥٦هـ) وأبو حاتم محمد بن إدريس
الرازى (١٩٥-٢٧٧هـ) وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازى (١٩٤ -
٢٦٨هـ) وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى (٢٠٢-٢٧٥هـ) ومسلم
ابن الحجاج النيسابورى (٢٠٤-٢٦١هـ) والإمام الترمذى (٢٠٩-٢٧٩هـ)
إلا أن ابن حبان - رحمه الله - لم يذكر أبا حاتم الرازى ولا الترمذى فيها
مع أن أبا حاتم الرازى سمى بلديه أبى زرعة ، ولا يكاد يذكر أحدهما
إلا مع ذكر صاحبه . وأما عدم ذكره الترمذى ، فلعله لتأخر طبقة ، إذ يمكن
اعتباره من طبقة شيوخ ابن حبان إذ فى شيوخه من هو أقدم منه ولادة وسماعا
وتأخر وفاة .

أما عن عدم ذكره لأبى حاتم الرازى ، فسأحاول معرفة السرفى
ذلك حين الكلام عليه .

ومما لا بد من التذكير به أن الذهلى والدارمى شيخان لبقية
أفراد هذه الطبقة ، كما أن أبا داود ومسلما من تلامذة البخارى . وعلى
هذا فإنه يمكن تقسيم هذه الطبقة إلى ثلاث طبقات . غير أننى آثرت الكلام
عليهم جميعا ، وخصصت كلاً منهم فى مبحث اقتداء بما فعله ابن حبان من
جعلهم طبقة واحدة . وسأقدم فى الترتيب اعتبار الولادة .

بيد أن ما لفت نظرى هو عدم وجود ترجمة لمسلم فى الثقات
مع أن ابن حبان ترجم للترمذى فيه . كما لم أجد له ترجمة فى ترتيب الثقات
للهيثمى ، فلا أدري هل هو غفلة من ابن حبان ، أم سقطت من أصل
الكتاب .

المبحث الأول : الإمام الذهلي وعلم الجرح والتعديل

قال ابن حبان في الثقات :

(محمد بن يحيى بن فارس أبو عبد الله الذهلي من أهل نيسابور مات سنة سبع وخمسين ومائتين . وكان متقنا من الجماعين للحدِيث والمواظبين عليه ، مع إظهار السنة ، وقلة الصلاة ، بمن خالفها)^(١)
وقال عنه ابن أبي حاتم : كتب عنه أبي بالري ، وهو إمام صدوق من أئمة المسلمين .^(٢)

(ودخل مرة على الإمام أحمد بن حنبل ، فقام إليه أحمد ، فتعجب الناس منه ، ثم قرب مجلسه ، وأمر بنيه وأصحابه أن يكتبوا عنه .
وقال فيه : ما قدم علينا رجل ، أعلم بحديث الزهري من محمد بن يحيى .

وقال له علي بن العديني : أنت وارث الزهري)^(٣)
وقال فيه أبو حاتم الرازي : إمام أهل زمانه . وقال (هو أعلم من بخراسان اليوم)^(٤) .^(٥)

وقد أخذ عنه العلم أئمة منهم الخمسة أجمعون ، إلا أن وحشة نشبت بينه وبين البخاري ومسلم من أجل مسألة (لفظي بالقرآن مخلوق) . .
وقد كان محمد بن يحيى وأحمد بن حنبل وأبو زرعة الرازي يكرهون التوسع بمثل هذا الكلام ، فترك الرواية عنه مسلم ، وصار البخاري يدلّسه . فمرة يقول : حدثنا محمد ، ومرة يقول : حدثنا محمد بن عبد الله ، ومرة أخرى قال : حدثنا محمد بن خالد ، ولم يصرّح باسمه ، وقد روى عنه في صحيحه أربعة وثلاثين حديثاً^(٦) .

(١) الثقات (٩: ١١٥) . وانظر ثناء الأئمة عليه في النبلاء (١٢: ٢٨٣-٢٨٤)

(٢) (٢٨٤)

(٣) الجرح والتعديل (٨: ١٢٥)

(٤) تاريخ بغداد مقتطفات من (٣: ٤١٦-٤١٧)

(٥) ماسبق (٣: ٤١٨)

(٦) شرح علل الترمذي (١: ٢٣٠) ، تاريخ بغداد (٣: ٤١٨)

(٦) النبلاء (١٢: ٢٧٥)

وقد كان اهتمامه بالرحلة، خاصة إذا كانت إلى إمام معروف بغزارة علمه، وسعة معرفته .

وقال الأثرم في محمد بن يحيى : قدم على عبد الرزاق مرتين : أحداها بعد ماعى .^(١)

وقد كان الذُّهلي أحد الأئمة المعتبرين في معرفة الرجال . وكان من مذهبه ارتفاع جِهالة الراوى، برواية اثنين عنه . وقد تبعه عليه المتأخرون .^(٢)

وقد كان يرى جواز المناوذة^(٣)، إلا أنه كان إذا جاءه طالب علم يستجيزه مناوذة، بجزء من سماعه، نظرفيه وصححه، أو قابله بأصله^(٤) . تيسيرا على طلبية العلم، ومراعاة لظروفهم، وأوقاتهم .

وقد كان الرجل، يعرف قدر نفسه . ويعتز بعلمه، فقد قال له رجل مرة : جودت في الزهرى ؟ فقال : وأى شىء لم أجوده .^(٥)

وقد أراد صالح جزرة امتحانه، فذهب إليه، وانتخب عليه مجلسا^(٦) وقرأه عليه، قال صالح : فلما فرغت، قلت له : أفادنى الفضل بن العباس الرازى، حديثاً عنك، عند الوداع، لأسمعه من الشيخ ؟ فقال : هات، فقلت حدثكم سعيد بن عامر، حدثنا شعبة، عن عبد الله بن صبيح، عن محمد بن سيرين، عن أنس أن النّبي صلى الله عليه وسلم قال : هذا خالى، فليبر امرؤ خاله . فقال محمد بن يحيى : من ينتخب مثل هذا الانتخاب، ويقرأ مثل هذه القراءة، يعلم أن سعيد بن عامر، لا يحدث بمثل هذا الحديث، فقال

(١) شرح عل الترمذى لابن رجب (٥٧٩: ٢) .

(٢) شرح العلل (٨٢: ١)، النبلاء (٢٨١: ١٢)، الكفاية (ص. ١٥) .

(٣) المناوذة : هى أن يدفع العالم كتابه إلى رجل ويقول له : هـذا حديثى، أو كتابى فاروه عنى، ونحو ذلك . شرح العلل (٢٦١: ١) .

(٤) شرح العلل (٢٦٢: ١) .

(٥) تاريخ بغداد (٤١٧: ٣) .

صالح : نعم . حدثكم سعيد بن واصل .

قال الخطيب : قصد صالح امتحان محمد بن يحيى فى هذا النظر لينظر أيقبل التلقين ، أم لا ، فوجده ضابطاً لروايته محافظاً لأحاديثه ، محترزاً من الوهم ، بصيراً بالعلم ^(١) .

(أ) ومن أقواله التى وقفت عليها فى التعديل والتصحيح :

(١) (لا يزال المسلمون بخير ، ما أبقي الله لهم مثل أبى زرعة الرازى ، وما كان الله ليترك الأرض ، إلا وفيها مثل أبى زرعة ، يعلم الناس ما جهلوه) ^(٢) .

(٢) قال فى محمد بن إسحاق : (هو حسن الحديث ، عنده غرائب ، روى عن الزهرى ، فأحسن الرواية) ^(٣) .

(٣) فى حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت فى سمن ، فقال : (ألقيوها ، وما حولها فاطرحوه ، وكلوا سمنكم) ^(٤) . والسدى

يرويه الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة

ورواه معمر خاصة عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة .

اختلف الحفاظ فى هذا الحديث ، هل يحكمون على معمر بالوهم أم يصححون كلا الطرفين . . فقال الذهلى فى الزهريات : الطريقان عندنا

محفوظان ، لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر . وذكر الذهلى أن سعيد ابن هلال تابع معمر فى روايته عن الزهرى عن سعيد به ^(٥) .

(ب) ومن أقواله فى الجرح والتضعيف :

(١) ذكر ابن حبان فى ترجمة الحجاج بن أرطاة أن الذهلى قال : لم يسمع الحجاج من الزهرى ولم يره ^(٦) .

(١) تاريخ بغداد (٣ : ٤١٢ - ٤١٨) ، وانظر النبلاء (١٢ : ٢٨٣) فقد قال أثبت من رأيت أربعة . . . وذكرهم .

(٢) شرح العلل (١ : ٢٢١) .

(٣) تهذيب التهذيب (٩ : ٤٦) .

(٤) أخرجه البخارى فى الوضوء باب ما يقع من النجاسات فى السمن والماء رقم (٢٣٥) وغير موضع .

(٥) انظر كلاماً مستفيضاً حول الحديث فى فتح البارى (١ : ٣٤٤) ، شرح

العلل (٢ : ٧٢١) فما بعد .

(٦) المجروحين (١ : ٢٢٦ ، ٨٠) .

- (٢) وذكر ابن رجب في شرح العلل أنه قيل : الزهري لم يسمع من ابن عمر، وقيل : بل سمع منه حديثين . كذا ذكره محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق، عن معمر^(١) .
- (٣) في حديث أبي هريرة قال : (سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في "إذا السماء انشقت"^(٢) . قال أبو عبد الله محمد بن يحيى لأعلم روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد غير ابن عينية، وهو وهم إنما روى الناس عن يحيى في هذا حديث الإفلاس . يقصد به—هذا الإسناد : يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن محمد عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة^(٤) .
- على أن ابن حبان قد انتقده في روايته عن ضعيفين - عنده - هما إبراهيم بن الحكم العدني، وطى بن الحسن النسوي^(٥) .

- (١) شرح العلل (٢: ٧٣٨) .
- (٢) أخرجه مسلم في المساجد، باب سجود التلاوة رقم (٥٧٨) من حديث سفیان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة ومن طرق كثيرة أخرى، ليس فيها سفیان عن يحيى بن سعيد . وأخرجه من هذا الطريق أيضا أبو داود في الصلاة، باب السجود في "إذا السماء انشقت" رقم (١٤٠٧) . وأخرجه الترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء في السجدة في "اقرأ" و"إذا السماء انشقت" من طريق سفیان عن أيوب، وسفیان عن يحيى رقم (٥٧٣، ٥٧٤) . وهذه هي الطريق التي انتقدها محمد بن يحيى الذهلي . وعند البخاري عن أبي هريرة من طريق آخر في صفة الصلاة، باب القراءة في العشاء رقم (٧٣٢) ومواضع آخر .
- (٣) الانشقاق : ١
- (٤) تاريخ بغداد (٣: ٤١٦) . وحديث أبي هريرة في الإفلاس مرفوعا (أيما رجل أفلس، ووجد رجل سلعته عنده بعينها، فهو أولى بها من غيره) . أخرجه البخاري في الاستقراض باب إذا وجد ماله عند مفلس رقم (٢٣٧٢) . ومسلم في المساقاة باب من أدرك ماله عند المشتري رقم (١٥٥٩) ، وأبو داود في البيوع باب الرجل يفلس رقم (٣٥١٩) ، والترمذي في البيوع باب ما جاء إذا أفلس الرجل رقم (١٢٦٢) وقال حسن صحيح ، والنسائي في البيوع، باب الرجل يبتاع البع فيفلس (٧: ٢٧٤) ، والموطأ في البيوع باب ما جاء في إفلاس الغريم (٢: ٦٧٨) ، كلهم بالإسناد الذي ذكره الخطيب وانفرد مسلم في إحدى طرق الحديث فذكر سفیان بن عيينة عن يحيى ابن سعيد به . فلعل سفیان اختلط عليه هذا بذاك .
- (٥) المجروحين (١: ١١٤) ، (٢: ٢١٤) .

المبحث الثاني : الإمام أبو محمد الدارمي

قال ابن حبان في الثقات ^(١) : (عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي السمرقندي أبو محمد ، مات يوم التروية بعد العصر ، ودفن يوم عرفة سنة خمس وخمسين ومائتين وذلك يوم الجمعة ، وكان من الحفاظ المتقنين ، وأهل الورع في الدين ، ممن حفظ وجمع ، وتفقه وصنف وحديث ، وأظهر السنة في بلده ، ودعا الناس إليها ، وذبح عن حريمها ، وقمع من خالفها) . هـ . وقال ابن أبي حاتم ^(٢) : (روى عنه أبي ، وأبو زرعة ، كتب عنه بالرى . . . سئل عنه أبي فقال : ثقة صدوق) .

وقال الخطيب : كان أحد الرجالين في الحديث ، والموصوفين بجمعه وحفظه والاتقان له مع الثقة والصدق والورع والزهد ، واستقضى على سمرقند ، فأبى ، فألح عليه السلطان حتى تقلده ، وقضى قضية واحدة ثم استعفى ، فأعفى .
وكان على غاية العقل ، وفي نهاية الفضل ، يضرب به المثل في الديانة والحلم ، والرزانة ، والاجتهاد والعبادة والتقليل والزهادة ، وصنف المسند والتفسير ، والجامع .

قال فيه عصره الإمام أحمد : هو ذاك السيد . عرض على الكفر ، فلم أقبل ^(٣) ، وعرض عليه الدنيا ، فلم يقبل .

وقال أحمد أيضا : (انتهى الحفاظ إلى أربعة من أهل خراسان أبي زرعة الرازي ، ومحمد بن إسماعيل البخاري ، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ، والحسن بن شجاع البلخي . ثم قال : أبو زرعة أحفظهم والبخاري أعرفهم ، وابن شجاع أجمعهم للأبواب ، والسمرقندي أتقنهم) .

(١) الثقات (٨ : ٣٦٤) ، ووافق على تاريخ الوفاة الخطيب في تاريخه (١٠ : ٣٢) .

(٢) الجرح والتعديل (٥ : ٩٩) .

(٣) تاريخ بغداد (١٥ : ٣١) . وفي شرح علل الترمذي (١ : ٢٣٠) : عرض على الكفر فلم يقبل . وهذا منسجم مع ما ذكره ابن رجب من أن الدارمي امتحن في مسألة القرآن فلم يجب .

وقال عسريه الحافظ محمد بن عبد الله بن نمير : (غلبنا عبد الله بن عبد الرحمن بالحفظ والورع) .

ومن الحافظ رجاء بن المرجا قال : (رأيت أحمد ، وإسحاق ، وابن المديني ، والشاذكوني ، فما رأيت أحفظ من عبد الله الدارمي . . .) وقال (ما رأيت أحداً أعلم بحديث النبي صلى الله عليه وسلم من عبد الله بن عبد الرحمن)^(١) .

ومن إسحاق بن داود السمرقندي ، قال : (قدم قريب لي من الشاش فقال : أتيت أحمد بن حنبل ، فجعلت أصف له أبا المنذر ، وجعلت أمدحه فقال : لا أعرف هذا . فقد طالت غيبة إخواننا عنا ، لكن أين أنت أنت عمن عبد الله بن عبد الرحمن ؟ عليك بذاك السيد عليك بذاك السيد)^(٢) . وقال الذهبي : (قد كان الدارمي ركنا من أركان الدين ، قد وثقه أبو حاتم الرازي والناس . . .)^(٣) .

هذا بعض ما قيل في الإمام الدارمي وحفظه وعلمه .
ومما قيل عن معرفته بالرجال والعلل ، ما قاله الإمام الترمذي :
(وما كان فيه - أي في جامعه - من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ ، وأكثر ذلك ما نظرت به محمد بن إسماعيل ، ومنه ما نظرت به عبد الله بن عبد الرحمن ، وأبا زرعة ، وأكثر ذلك عن محمد ، وأقل شيء فيه عن عبد الله وأبي زرعة) . ١ . هـ

وكان الأعلام الذين لم يصنفوا في الرجال ، ضاع كثير أو أكثر من أقوالهم . ولذلك فإن البحث عن أقوال مثل عبد الله الدارمي شاق وعسير ونظراً لثناء ابن حبان على الدارمي في الثقات والمجروحين ، فقد ظننت أنني واجد له كثيراً من الأقوال ، إلا أنني بعد التتبع الشديد ، لم أجـد

(١) شرح العلل (٢٣٠ : ١) فما بعد .

(٢) النبلاء (٢٢٦ : ١٢) ، تاريخ بغداد (٣١ : ١٠) .

(٣) النبلاء (٢٩ : ١٢) .

(٤) شرح العلل لابن رجب (٣١ : ١) ، العلل في آخر الجامع (٥ : ٧٣٨) .

(٥) وذلك بسبب خلط م فهرس الكتاب بين أسماء الرواة ، خلطاً عجيباً . فقد ذكر أن لابن حبان عن الدارمي قرابة مائة نص ؟

ابن حبان نقل عنه إلا في موضع واحد .

ومما وقفت عليه من كلامه في العلل :

(١) نقل ابن حبان عن الدارمي^(١) قوله : أخبرني محمد بن إبراهيم الكشي الصفار أنه سمع جريراً يقول : كنا نسمع تفسير الكلبي خمسمائة آية ثم كثر بعد .

(٢) في علل الترمذي الكبير، قال الترمذي : سألت عبد الله بن عبيد الرحمن عن هذا الحديث، فلم يقض فيه بشيء .

(٣) وفي جامع الترمذي : سمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول : سمعت زكريا بن عدي يقول : قال أبو إسحاق الفزاري : أخذوا عن بقيّة ما حدث عن الثقات، ولا تأخذوا عن إسماعيل بن عياش ما حدث عن الثقات، ولا عن غير الثقات . ١ . هـ

(٤) وقال الترمذي في العلل الكبير : سألت عبد الله بن عبد الرحمن - عن هذا الحديث - فقال : حديث الأعشى عن إبراهيم عن علقمة ، عن عبد الله أصح .

(٥) وقال في العلل الكبير : سألت عبد الله بن عبد الرحمن ومحمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فلم يعداه شيئاً .

(٦) وقال أيضاً : سألت محمد وعبد الله بن عبد الرحمن عن هذا الحديث فلم يعرفاه من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة . ١ . هـ

(٧) وقال : سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال : إنما يروى عن مسروق عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً .

وسألت عبد الله بن عبد الرحمن فقال : وقع هذا الحديث عند أهل

-
- (١) المجروحين (٢: ٢٥٦) .
 (٢) العلل الكبير (١: ٢٩) .
 (٣) جامع الترمذي (٤: ٤٣٣-٤٣٤) .
 (٤) العلل الكبير (١: ٨٠) .
 (٥) ما سبق (١: ٢٥٣) ، (٢: ٧٠٠) .
 (٦) العلل الكبير (١: ٢٨١) .
 (٧) ما سبق (١: ٤١٦) .

- (٨) وقال^(١) : سألت عبد الله بن عبد الرحمن عن عطاء ، من أين أصل عطاء الخراساني ؟ قال : من بلخ ، ولد سنة خمس وثلاثين .
- (٩) وقال^(٢) : سألت محمداً عن هذا الحديث ، فلم يعرفه واستغربه
- وسمعه مني .

وذاكرت بهذا الحديث عبد الله بن عبد الرحمن ، فقال : أنبأنا مروان بن معاوية ، عن حفص بن غياث ، عن حبيب بن أبي عمرة ، عن سعيد بن جبير ، نحو هذا الحديث ، ولم يذكر فيه ابن عباس .

(١٠) وقال^(٣) : سألت محمداً فقال : لا أعرف للمطلب بن حنطب عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سماعاً ، إلا أنه يقول : حدثني من شهد النبي صلى الله عليه وسلم .

سمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول مثله .

(١) العلل الكبير (٦١٥ : ٢) .

(٢) ماسبق (٧٩٦ - ٧٩٧) ، الجامع للترمذی (٤٠٨ : ٥) ، إلا أنه قال هناك : حدثني عبد الله .

(٣) العلل الكبير (٨٥٨ : ٢) .

المبحث الثالث : الإمام البخارى وعلم الجرح والتعديل

قال ابن حبان ^(١) فى الثقات :

(محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفى البخارى أبو عبد الله . . . مات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين ، وقبره بخرتنسك على فرسخين من سرقند ودفن من الغد يوم الفطر ، يوم السبت ، وكان من خيار الناس ، ممن جمع ، وصنف ، ورحل ، وحفظ ، وذاكر ، وحث على الحديث وكثرت عنايته بالأخبار ، وحفظه للآثار ، مع علمه بالتاريخ ، و معرفة أيام الناس ، ولزم الورع الخفى ، والعبادة الدائمة ، إلى أن مات - رحمه الله -) .

وثناء الأئمة من شيوخ البخارى ، وأقرانه ، وتلامذته ، فمن بعدهم عليه فضلاً وعلماً ، وورعاً ، وكراً ، لا يقع تحت حصر . لذلك فإثنى سأورد بعض أقوال كبار الأئمة وشهاداتهم له ، والإطناب فى سيرته ميسور ، لمن أراد ، فما أكثر الذين ترجموه ^(٢) .

لقد ولد الإمام البخارى فى شوال سنة أربع وتسعين ومائة على ما قدمت وبدأ حياته العلمية ، ولما يتجاوز عمره العاشرة ^(٣) . وما وصل الحادية عشرة من عمره حتى صار يصحح على الشيوخ ، ويرد عليهم أغلاطهم ^(٤) ، ولما بلغ السادسة عشرة ، كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع ، وعرف كلام أهل الراى ^(٥) . وفى تلك الأثناء خرج مع أخيه ، وأمه ، إلى الحج ، فعاد ، وبقي هو لطلب الحديث ^(٦) .

وبقى يتنقل بين مكة والمدينة ، حتى بلغ الثامنة عشرة من عمره ، قال فجعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقوالهم ، وذلك أيام عبيد الله ابن موسى .

(١) الثقات (٩ : ١١٣) .
 (٢) ترجم له الذهبي فى النبلاء (١٢ : ٣٩١ - ٤٧١) ترجمة نفيسة وانظر مصادر ترجمته هناك .
 (٣) (٤) (٥) (٦) ما سبق (١٢ : ٣٩٣) .

وصنف كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الليالي المقمرة، وقلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندى قصة، إلا أننى
كرهت تطويل الكتاب^(١).

وهذه المرة الأولى التى كان - فيما يبدو - يجمع فيها مادة الكتاب
ويرتبها . بدليل قوله الآخر :

(صنفت جميع كتبي ثلاث مرات ... لو نشر بعض أستاذى^(٢) . هؤلاء
لم يفهموا كيف صنفت التاريخ ، ولا عرفوه ... صنفته ثلاث مرات)^(٣) .
وفى هذه السن يرتضيه شيوخه حكما بينهم . قال :

(دخلت على الحميدى ، وأنا ابن ثمان عشرة سنة ، وبينه وبين آخر
خلاف فى حديث ، فلما بصرت الحميدى ، قال : قد جاء من يفضل بيننا
فعرضا على ، فقضيت للحميدى على من يخالفه ...)^(٤)

وقد كان البخارى كثير الرحلة ، كثير الشيوخ ، ولا يروى عن كل أحد
وإنما كان يختارهم من أهل السنة والجماعة ، المستمسكين بسنة النبوى

- (١) النبلاء^(١٢: ٤٠٠) ، تاريخ بغداد (٧: ٢) .
(٢) تصحفت فى مقدمة الفتح (ص ٤٨٧) الى أستاذى . وفى طبقات
السبكي (٢: ٢٢١) وتاريخ بغداد (٧: ٢) إلى إسنادى . وصحح
محقق النبلاء أنها أستاذى ، ولم يذكر لنا سبب هذا الاختيار . ولعله
تابع محقق الفتح إذ قال فى الحاشية ذاتها : لعله أستاذى .
والذى تبين لى - والله أعلم - أن ذلك كله خطأ .
والصواب أنها : أستاذى - بتشديد الياء - على أحد معنيين :
١ - الأول : لو نشر بعض أستاذى - يعنى أستاذتى - يقصد لو أنهم
حيوا ونشروا بعد مماتهم ، فأولئك يمكن أن يفهموا تصنيف تاريخه
أما معاصروه فدون ذلك الفهم .
٢ - الثانى : أن يقال : لو نشر بمعنى شاع . لو شاع بعض أستاذى -
يعنى براعتى وتقدمى فى التصنيف ، فعسى أن يوجد من يفهمه ، أما
هؤلاء فلم يفهموا .
وإنما أطلت لكثرة وقوع التصحيف ، ولعدم وضوح هذا الكلام ، فعسى
أن أكون أصبت . انظر التاج والمصباح .
(٣) النبلاء^(١٢: ٤٠٣) ، تاريخ بغداد (٧: ٢) .
(٤) النبلاء^(١٢: ٤٠١) .

صلى الله عليه وسلم .

قال وراقه محمد بن أبي حاتم : سمعته قبل موته بشهر يقول : كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث ، كانوا يقولون الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص . . . وأن القرآن كلام الله . . . (١)

عن أحمد بن عبد السلام قال : ذكرنا قول البخاري لعلي بن المديني - يعني ما استصغرت نفسي إلا بين يدي علي بن المديني ، فقال علي : دعوا هذا ، فإن محمد بن اسماعيل ، لم ير مثل نفسه (٢) .

وقال البخاري : (ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الغلاس بحدِيث فقلت : لا أعرفه ، فسروا بذلك ، وصاروا إلى عمرو ، فأخبروه ، فقال : حدِيث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ، ليس بحدِيث . . .) (٣)

وقال إسحاق بن راهويه لأصحابه : (اكتبوا عن هذا الشاب - يعني البخاري - فلو كان في زمن الحسن لا حتاج إليه الناس ، لمعرفته بالحدِيث وفقهه) (٤) .

وقال أحمد بن حنبل : (ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل) (٥) .
وقال علي بن حجر : (أخرجت خراسان ثلاثة : أبو زرعة ، ومحمد بن إسماعيل ، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي . ومحمد عندي أبصرهم وأعلمهم ، وأفقههم) (٦) .

وقال محمد بن أبي حاتم : سمعت محمد بن الليث يقول - وذكر عنده عبد الله الدارمي ومحمد البخاري فسمع بعض الجماعة يفضل عبد الله على محمد ، فقال : إذا قدمتموه ، فقد موه في الشعر والعربية ، ولا تقدموه عليه في العلم (٧) .

(١) النبلاء (١٢: ٣٩٥ ، ٤٠٨) ، النبلاء (١١: ٧٢) فما بعد ، ابن

معين وكتابه (١: ٦٣) فما بعد .

(٢) النبلاء (١٢: ٤٢٠) .

(٣) ماسبق الموضع نفسه .

(٤) ماسبق (١٢: ٤٢١) .

(٥) ماسبق (١٢: ٤٢١ ، ٤٣١) .

(٦) ماسبق (١٢: ٤٢١ ، ٤٣٠) .

(٧) ماسبق (١٢: ٤٣٠) .

وقال أبو إسحاق المروزي : دخلت على علي بن حجر ، ساعة ودعاه
عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، فسمعتة يقول : قل في أدب عبد الله
ما شئت ، وقل في علم محمد البخاري ما شئت ^(١) .

وقال ابن خزيمة ^(٢) : (ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، وأحفظه له ، من محمد بن إسماعيل) .

وقال محمد بن حمد بن بن رستم : (سمعت مسلم بن الحجاج - وجاء
إلى البخاري فقال : دعني أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين ، وسيـ
المحدثين ، وطبيب الحديث في طله) ^(٣) .

وسئل أبو زرعة عن ابن لهيعة ، فقال : (تركه أبو عبد الله محمد بن
إسماعيل ، وسئل عن محمد بن حميد ، فقال : تركه أبو عبد الله . . .) ^(٤) .

وقال تلميذه أبو عيسى الترمذي :

(ولم أجد أحداً بالعراق ، ولا بخراسان ، في معنى العلل والتاريخ
ومعرفة الأسانيد ، كبير أحد ، أعلم من محمد بن إسماعيل - رحمه الله -) ^(٥) . بل
قال :

(وما كان فيه من ذكر العلل - يعني جامعه - في الأحاديث والرجال
والتاريخ ، فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ ، وأكثر ذلك ما نظرت به
محمد بن إسماعيل . . .) ^(٦) .

وإليك بعد هذا كلام سميه الدارمي فيه :

قال الدارمي ^(٧) : (لم يكن يشبه طلب محمد للحديث طلبنا ، كان
إذا نظر في حديث رجل أنزفه) .

(١) النبلاء* (١٢ : ٤٢٠) .

(٢) ماسبق (١٢ : ٤٣١) .

(٣) ماسبق (١٢ : ٤٣٢) .

(٤) ماسبق (١٢ : ٤٣٤) .

(٥) شرح ظل الترمذي (١ : ٣٢) .

(٦) ماسبق (١ : ٣١) .

(٧) كل أقوال الدارمي في النبلاء* (١٢ : ٤٢٦ - ٤٢٧ ، ٤٣٢) .

وقال أيضا : (محمد بن إسماعيل أعلمنا ، وأفقهنا ، وأغوصنا ، وأكثرنا طلبا) .

وقال : (محمد أبصر مني ، لأنَّ همه النظر في الحديث ، وأنا مشغول مريض . . . محمد أكيس خلق الله ، إنَّه عَقِلَ عن الله ما أمره به ونهى عنه في كتابه ، وطى لسان نبيه إذا قرأ محمد القرآن ، شغل قلبه وبصره وسمعته وتفكر في أمثاله ، وعرف حلاله وحرامه) .

وقال أيضا : (قد رأيت العلماء بالحجاز والعراق ، فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل) .

ومن مزايا الإمام البخاري في الجرح أنه لم يكن يفحش ، قال عن نفسه : (أرجو أن ألقى الله ، ولا يحاسبني أننى اغتبت أحدا) .

قال الذهبي : (صدق رحمه الله . ومن نظر كلامه في الجرح والتعديل ، علم ورعه في الكلام في الناس ، وإنصافه فيمن يضعفه ، فإن أكثر ما يقول : منكر الحديث ، سكتوا عنه ، فيه نظر ، ونحو هذا . وقل أن يقول فلان كذاب ، أو كان يضع الحديث . . .) (١)

هذا بعض ما قيل في البخاري - رحمه الله - وفي النبلاء وتاريخ بغداد ومقدمة الفتح فيوضات لمن أراد الوقوف على عظمة هذه الشخصية النادرة .

ومع كل هذا فقد وجدنا من قال : البخاري مجهول ، ومن قال تركه أبو زرعة وأبو حاتم . (٢)

أما عن الأولى فإنَّ قائل هذا كذاب . وكيف يكون مثل البخاري مجهولا ، وقد روى عنه الخمسة الأئمة وغيرهم ، وكتب عنه أقرانه . . . وكلهم حفاظ . بل روى عنه جامعه تسعون ألفا من الناس .

وأما عن ترك أبي زرعة وأبي حاتم والذهلي له . فإنَّ هذا يحتاج

(١) النبلاء (١٢: ٤٣٩-٤٤١) .

(٢) ماسبق (١٢: ٤٣٨) نقلا عن أبي الخطاب بن دحية الأندلسي الذي ذكره عن الرملي الكذابية .

(٣) الجرح والتعديل (٧: ١٩١) .

إلى وقفة متأنية .

قال ابن أبي حاتم في ترجمة البخاري ^(١) :

(سمع منه أبي وأبو زرعة ، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى الذّهلي أنه أظهر عندهم : أن لفظه بالقرآن مخلوق) .
وهذا النص يتضمن أمرين : أولهما أن أبا زرعة ، وأبا حاتم سمعا البخاري ، وهذه وحدها حجة لدحض قول القائل بجهالته .
والثاني : أن البخاري إنما تركه هذان الشيخان من أجل القول باللفظ . يعني للبدعة .

والذي يعنيننا من هذا كله شيئان :

(أ) الأول : هل قال الإمام البخاري باللفظ ؟

(ب) والثاني : ما قيمة ترك أبي حاتم وأبي زرعة لمثل هذا الإمام الجليل؟

(١) مسألة اللفظ وموقف العلماء منها :

أماننا من العلماء الذين سندرسهم في هذا الفصل البخاري وأبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان ، ومسلم ، ومحمد بن يحيى تكلمنا عليه قبل ويحسن أن نناقش هذه المسألة من وجهة أنظارهم جميعا ، بإيجاز غير مخل حتى لا نكرر فيما يأتي .

مسألة اللفظ : هي أن يقول المرء : لفظي بالقرآن مخلوق .

ولا يخفى أن عصر الإمام البخاري إذ ذاك ، قريب من محنة الإمام أحمد - رحمه الله - وأهل الحديث مع الإمام أحمد قلبا وقالبا ، فما كان يقره الإمام أحمد ، أقره ، وما نفاه ، نفوه ، وما سكت عنه ، رأوا السكوت عليه واجبا والكلام فيه بدعة .

ومسألة اللفظ مما نهى الإمام أحمد عنه ، واعتبر الكلام بذلك بدعة لأنه أمر لم يتكلم فيه سلفنا رضوان الله عليهم ، من جهة ، ولأن هذا القول - كما قدمت - قد يطلق ، ويراد منه أمران :

(١) أحدهما : المفوظ نفسه - وهو القرآن الكريم - وهو غير مقدور للعبد

(١) الجرح والتعديل (٨ : ١٩١) .

ولا فعل له فيه .

(٢) والثاني : التفظ به ، والأداء له ، وهو فعل العبد ، فأطلاق الخلق على اللفظ ، يوهم المعنى الأول ، وهو خطأ ، وإطلاق نفى الخلق عليه ، قد يوهم المعنى الثاني ، وهو خطأ^(١) .

فالإمام أحمد ومن تابعه منعوا الإطلاقين . فما موقف الإمام البخاري من ذلك . لقد جاء كلام كثير من أن محمد بن يحيى الذهلي ، حسد الإمام البخاري ، ونفسه ، فاتهمه بذلك .

ومع أنني لا أتذكر للأمور النفسية ، واستثنائها بالناس ، إلا أن بيـ... يدي مقالة توصل إلى النتيجة ذاتها ، دون التعرض لمثل هذا . قال أبو سعيد حاتم بن أحمد الكندي : سمعت مسلم بن الحجاج يقول :

لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ، مارأيت واليا ولا عالما ، فعل بهـ أهل نيسابور ، ما فعلوا به ، استقبلوه على مرحلتين ، أو ثلاثة . فقال محمد بن يحيى في مجلسه : من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غدا فليستقبله .

فاستقبله محمد بن يحيى وعامة العلماء ، فنزل دار البخاريين ، فقال لسننا محمد بن يحيى : لا تسأله عن شيء من الكلام ، فإنه إن أجاب بخلاف مانحن عليه ، وقع بيننا وبينه ، ثم شمت بنا كل حروري ، وكل رافضي ، وكل جهمي ، وكل مرجي بخراسان .

قال : فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل ، حتى امتلأ السطح والدار .

فلما كان اليوم الثاني ، أو الثالث ، قام إليه رجل ، فسأله عن اللفظ بالقرآن ، فقال : أفعالنا مخلوقة ، وألفاظنا من أفعالنا ، فوقع بينهم اختلاف ، فقال بعض الناس : قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، وقال بعضهم

(١) مختصر الصواعق المرسله لابن القيم (٢ : ٣١٠) ، وقال ابن القيم البخاري أعلم بهذه المسألة ، وأولى بالصواب من جميع من خالفه وكلامه أوضح وأمتن من كلام أبي عبد الله - يعني الإمام أحمد (٣٠٩ : ٢)

لم يقل ، حتى تواتبوا ، فاجتمع أهل الدار ، وأخرجوهم^(١) .

وظاهر هذا النص أن الإمام الذهلي ، كان يعرف عقيدة الإمام البخاري في هذا الموضوع ولكن هل حسد البخاري فعلا ، فوشى إلى أحد الناس فسأل البخاري ، واتخذها الذهلي ذريعة ؟ أم أن الرجل سمع من يقول بأن البخاري يقول باللفظ ، فسأله فجاءت الإجابة للذهلي ، وكأنها على قدر ؟ فأظهرت ما عنده من حسد للبخاري ؟ أم أن المسألة جاءت من غير هذا وذاك ، فغضب الذهلي ، أن يقال في بلده ، بغير عقيدته .

الله أعلم ، أي ذلك قد كان . إلا أن البخاري يقول حين وقع بينه وبين الذهلي ما وقع : (اللهم إني أعلم أنني لم أرد المقام بنيسابور ، أشرا ولا بطرا ولا طلبا للرئاسة ، وإنما أبت على نفسي في الرجوع إلى وطني لغلبة المخالفين ، وقد قصدني هذا الرجل ، حسدا لما آتاني الله ليس غير)^(٢) .

ومما يرجح ظن البخاري ، ما قاله ابن عدي - رحمه الله - ذكر لي جماعة من المشايخ أن محمد بن إسماعيل ، لما ورد نيسابور ، اجتمع الناس عليه حسده بعض من كان في ذلك الوقت من مشايخ نيسابور ، لما رأوا إقبال الناس إليه ، واجتماعهم عليه ، فقال لأصحاب الحديث : إن محمد بن إسماعيل يقول : اللفظ بالقرآن مخلوق . فامتنعوا في المجلس ، فلما حضر الناس مجلس البخاري ، قام إليه رجل ، فقال : يا أبا عبد الله : ما تقول في اللفظ بالقرآن ، مخلوق هو أم غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخاري ، ولم يجبه ، فقال الرجل : يا أبا عبد الله ، فأعاد عليه القول ، فأعرض عنه ، ثم قال في الثالثة فالتفت إليه البخاري ، وقال : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقة ، والامتحان بدعة ، فشغب الرجل ، وشغب الناس ، وتفرقوا عنه وقعد البخاري في منزله^(٣) .

وقال البخاري^(٤) : حركاتهم وأصواتهم وكتابتهم مخلوقة ، فأما القرآن

(١) النبلا* (١٢: ٤٥٨) .

(٢) ماسبق (١٢: ٤٥٩) .

(٣) النبلا* (١٢: ٤٥٣) فما بعد .

(٤) ماسبق (١٢: ٤٥٥) .

المتلو، المبين، المثبت في المصاحف، المسطور المكتوب، الموعى في القلوب فهو كلام الله، ليس بمخلوق، قال الله تعالى: (بل هو آيات بينات فـي صدور الذين أوتوا العلم) ^(١).

وروى غنجار في تاريخه عن محمد بن نصر المروزي أنه قال عن البخاري سمعته يقول: من زعم أنني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذاب، فأنسى لم ألقه، فقلت له: يا أبا عبد الله، قد خاض الناس في هذا، وأكثروا فيه فقال: ليس إلا ما أقول. قال أحمد بن نصر الخفاف - وكان سمع كلام ابن نصر - فأتيت البخاري: فنظرته في شيء من الأحاديث، حتى طابت نفسه فقلت: يا أبا عبد الله، ها هنا من يحكى عنك أنك قلت هذه المقالة، فقال يا أبا عمرو، احفظ ما أقول لك: من زعم من أهل نيسابور، وقوس والسرري وهمذان وحلوان وبغداد والبصرة، والكوفة ومكة والمدينة، أنني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذاب، فأنسى لم ألقه. إلا أنني قلت: أفعال العباد مخلوقة ^(٢).

قال الذهبي: مسألة أن اللفظ مخلوق، سئل عنها البخاري، فوقف فيها، فلما وقف واحتج بأن أفعالنا مخلوقة، واستدل لذلك، فهم منه الذهلي أنه يوجه مسألة اللفظ، فتكلم فيه، وأخذ به لازم قوله، هو وغيره ^(٣).

واشتد الذهلي على البخاري فقال:

- (القرآن كلام الله غير مخلوق من جميع جهاته، وحيث تصرف، فمن لزم هذا استغنى عن اللفظ، وما سواه من الكلام في القرآن، ومن زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر، وخرج عن الإيمان، وبانت منه امرأته، يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وجعل ماله فيثا للمسلمين، ولم يدفن في مقابرهم.
- ومن وقف فقال: لا أقول مخلوق ولا غير مخلوق، فقد ضاهى الكفر.
- ومن زعم أن: لفظي بالقرآن مخلوق، فهذا مبتدع، لا يجالس ولا يكلم.

(١) سورة العنكبوت: ٤٩

(٢) (١٢: ٤٥٧) فما بعد.

(٣) ما سبق.

— ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل البخارى ، فاتهموه
فإنه لا يحضر مجلسه ، إلا من كان على مثل مذهبه^(١) .

بل زادت حدة الذهلى ، فأمر من نادى عليه فى البلد ، ومنع الناس عنه
وقال : لا يسألنى هذا الرجل فى البلد ، فخاف البخارى وسافر^(٢) .

وفى مجلس من مجالسه قال يعرض بالإمام مسلم : ألا من قال باللفظ
فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم رداءً فوق عمامته ، وقام على
رؤوس الناس ، وبعث إلى الذهلى ما كتب عنه على ظهر جمال ، وكان مسلم يقول
باللفظ ولا يكتبه^(٣) .

قال الخطيب : (كان مسلم يناضل عن البخارى ، حتى أوحش ما بينه
وبين محمد بن يحيى بسببه)^(٤) .

فالإمام مسلم عادى محمد بن يحيى من أجل البخارى ، وأرسل إليه
ما كتب عنه ، ولم يخرج عنه فى صحيحه : (وكان فى مسلم حدة فى خلقه)^(٥)
ففعل ما فعل .

وقد عرف هذا الإمام أبو زرعة فقال : (لودارى محمد بن يحيى
لصار رجلاً)^(٦) .

أما أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان فعذرهما فى ترك الرواية عن البخارى
— إن كان هذا عذرا — هو أنهما كانا يتبعان الإمام أحمد بن حنبل فى
العقائد ، وكان أحمد ينكر هذا القول ويستنكر على قائله ، أضاف إلى هذا
أن شيخهما الذهلى قد كتب إليهما كتابا بذلك ، فتركا لأجل كتاب
الذهلى .

قال الذهلى : (إن تركا حديثه ، أولم يتركا . البخارى ثقة مأمون
محتج به فى العالم)^(٧) .

(١) ماسبق (١٢ : ٤٥٦) .

(٢) النبلاء (١٢ : ٤٦٠) .

(٣) ماسبق .

(٤) ماسبق (١٢ : ٥٧٣) .

(٥) ماسبق (١٢ : ٥٧٣) .

(٦) ماسبق (١٢ : ٥٧١) .

(٧) ماسبق (١٢ : ٤٦٣) .

وأيا ما كان عذر الذهلى وأبى زرعة وأبى حاتم ، فهو من قبيل —
التعصب للرأى الواحد الذى تميز به الحنابلة منذ ذلك الحين ، وعدم التماس
العذر للمخالف ، وإلا فأين يقع كلام الذهلى هذا ؟

وقبل أن أعرض نماذج من ألفاظ الجرح والتعديل عند البخارى يجب
أن أذكر بأن البخارى كثيراً ما كان يستخدم ألفاظاً لا يدل ظاهرها على
الجرح ، هروياً من إثم الجرح الزائد عن الحاجة ، وإذا وجد من سبقه إلى
جرح الرواة ، فإنه يعتمد كلامه ، إذا كان يمثل صورة الجرح التى يريد .

وكتابه "التاريخ الكبير" يحتوى على ألف كثيرة من التراجم ، إلا أن الذين
تكلم عليهم البخارى بجرح أو تعديل صريح ، قد لا يزيد عددهم على ألف
ترجمة . إلا أن عدداً من الأئمة قد سأل البخارى عن العلل والرواة ، فكان
يجيب . ودونت هذه الإجابات بعد ذلك .

وأكثر ما ترى مثل هذه الأقوال عند الترمذى فى جامعه ، وفى كتابيه
العلل الكبير والعلل الصغير . وعند العقلى فى الضعفاء ، وابن عدى فى
الكامل ، وابن حبان فى المجروحين - أحياناً .

وسأحاول حين ذكر ألفاظ الجرح والتعديل عند البخارى ، استيعاب
ما نقله ابن حبان منها ، وعرض نماذج من تاريخه ، ونماذج من سؤالات الترمذى
له ، فى كتبه سألقة الذكر . مع الإيجاز وترك التفصيل والتفسير ، لأنه يحتاج
إلى عمل علمى مستقل .

المصطلحات التى أطلقها ابن حبان على كلام البخارى فى الرجال :
(١) قال فى ترجمة^(١) هلال بن فياض اليشكرى ، ولقبه شاذ ، وفى ترجمة عبيد
الله بن محمد بن أسامة الأسامى : كان البخارى شديد الحمل عليه
ومند العودة إلى مظان الحمل من كتب البخارى : التاريخ الكبير
والصغير ، وعلل الترمذى الكبير والصغير ، وضعفاء العقلى ، لم أجـد
كلمة للبخارى تدل على الجرح بالنسبة للراوى الأول ، كما لم أجـد

(١) ترجمتهما فى المجروحين (٣٦٣ : ٣٦٤) ، (٢ : ٤٨) ، وانظر —
الميزان (٢ : ٢٦٠) ، (٤ : ٣١٦) ، وترجمة شاذ فى التاريخ الكبير
(٨ : ٢١١) ، وفى الصغير (٢ : ٣٥٣) ، وانظر الميزان (٢ : ٤٩١) .

ترجمة للثاني أصلاً .

فلا بد أن يكون ابن حبان قد وقف على كلام البخاري في غير هذين الكتابين كجزء القراءة خلف الإمام ، أو خلق أفعال العباد ، أو التاريخ الأوسط .

(٢) ونقل ابن حبان عن البخاري قوله : رماه ابن معين . قال ذلك فسي ترجمه ^(١) زياد بن المنذر أبو الجارود الثقفي .

وعند البخاري في الكبير : يتكلمون فيه ، وفي الصغير : رماه ابن معين ^(٢) . وقال فيه ابن معين ^(٣) : (ليس بشقة . . . كذاب ، كذاب خبيث) .

وهل هذا فمعني رماه فلان : أي اتهمه بالكذب ، ولكن البخاري تطف .
(٣) ونقل ابن حبان ^(٤) عنه أنه قال : ضَعَفَ ابن المديني عبد الرحمن بن أسلم .
(٤) ونقل ابن حبان ^(٥) عنه أنه نقل عن ابن عيينة قوله : جابر الجعفي يؤمن بالرجعة .

أما الألفاظ التي نقلها ابن حبان عن البخاري من قوله فهي : لا شيء ومنكر الحديث ، وفي إسناده نظر .

ولهذه الألفاظ نظائر عند البخاري في تاريخه ، وعند من نقل عنه فسا ذكرها في مواضعها .

(أ) من ألفاظ التوثيق عند الإمام البخاري :

(١) حافظ : قال الترمذي في العلل الكبير ^(٦) :

سألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : شعبة لا يرفعه ، وهشام الدستوائي حافظ .

-
- (١) المجروحين (٣٠٦ : ١) .
 - (٢) التاريخ الكبير (٣٧١ : ٣) .
 - (٣) التاريخ الصغير (١٤٨ : ٢) .
 - (٤) تاريخ ابن معين (١٨٠ : ٢) - (١٨١) .
 - (٥) المجروحين (٥٨ : ٢) .
 - (٦) المجروحين (٢٠٩ : ١) .
 - (٧) العلل الكبير للترمذي (٧٢ : ١) .

(٢) ثقة : قال فى التاريخ الكبير^(١) : قال لى زهير : حدَّثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدَّثنا أبى عن أبى إسحاق ، قال : حدَّثنى محمد بن يحيى بن حبان ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى صعصعة - وهما من بنى مازن بن النجار - وكانا ثقة - عن يحيى بن عمار بن أبى حسن ، وعباد بن تميم ، وهما من رهطهما - وكانا ثقة - . . . (١٠٠) هـ .

(٣) صدوق : قال الترمذى فى العلل الكبير^(٢) :

أبو خالد الدالانى ، كيف هو ؟ قال : صدوق ، وإنما يهيم فى الشئ . قال محمد : وعبد السلام بن حرب صدوق .

وقال الترمذى فى جامعه^(٣) ، قال محمد بن إسماعيل : ابن أبى ليلى هو صدوق ولا أروى عنه ، لأنَّه لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه ، وكفى من كان مثل هذا ، فلا أروى عنه شيئاً .

(٤) قوى : قال البخارى فى ترجمة^(٤) محمد بن حذيفة بن داب : وابن داب هذا ، ليس هو ذاك الضعيف ، ذاك صاحب السمر ، ولكن هذا قديم ، قوى .

وقال الترمذى^(٥) : (رأيت محمداً يثنى على الإفريقى - يعنى عبيد الرحمن بن زياد - ويقوى أمره) .

(٥) مقارب الحديث : قال الترمذى : سألت محمداً عن عبد الله بن محمد ابن عقيل ، ونقل ذلك عنه فى عدة مواضع من جامعه .

قال : رأيت أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدى يحتجون بحديثه ، وهو مقارب الحديث .

(٦) لا بأس به : نقل البخارى فى ترجمة محمد بن الحسن الواسطى عن^(٦)

(١) التاريخ الكبير للبخارى (١ : ١٤١) .

(٢) العلل الكبير (١ : ٧٩) .

(٣) جامع الترمذى (٢ : ١٩٩) .

(٤) التاريخ الكبير (١ : ٦٥) .

(٥) العلل الكبير (١ : ٥٧) .

(٦) ماسبق (١ : ٧) . وانظر جامع الترمذى رقم ١٩٩ ، ٢ ، ٥٨٦ .

(٧) التاريخ الكبير (١ : ٦٧) .

- أحمد قوله فيه : لا بأس به ، وأقره .
- (٧) أوثق من فلان : قال في ترجمة محمد بن جعفر بن محمد الهاشمي^(١)
قال لي إبراهيم بن المنذر : كان إسحاق أخوه أوثق منه ، وأقدم سنا
وسكت عليه حين ترجمه .
- (٨) أحب إلي من فلان : قال البخاري^(٢) عن ابن المديني : محمد بن
جعفر أبو عبد الله البصري المعروف بغندر هو أحب إلي من عبد الرحمن
ابن مهدي في شعبة .
- (٩) معروف الحديث : قال^(٣) ذلك في ترجمة محمد بن الزبرقان أبي همام
الأهوازي .
- (١٠) أحاديث مشهورة : قاله في ترجمة محمد بن حرب المكي^(٤) .
وكان قد نقل عن شعبة قوله^(٥) : محمد بن إسحاق أمير المؤمنين بحفظه .
- (ب) بعض ألفاظ الجرح عند البخاري :
ويحسن أن أذكر بأن بعض هذه الألفاظ ، دلالة على الجرح غامضة .
- (١) وضاع : قال في ترجمة محمد بن زياد اليشكري الجزري : كان يتهم
بوضع الحديث .
- (٢) كذاب : نقل البخاري^(٦) بإسناده عن سفيان قال : قال لي أبو صالح
الكلي : كل شيء حدثك فهو كذب .
- (٨) ونقل في ترجمة محمد بن شيبة عن أبي إسحاق السبيعي قال : زعم
الحارث الأعور ، وهو كذاب .
- (٣) يسرق الحديث : قال ذلك في ترجمة محمد بن الحسن الراوي عن^(٩)

-
- (١) التاريخ الكبير (١ : ٥٧ : ٣٨٣) .
(٢) ماسبق (١ : ٥٧) بتصرف في العبارة .
(٣) ماسبق (١ : ٨٧) .
(٤) ماسبق (١ : ٦٩) .
(٥) ماسبق (١ : ٤٠) .
(٦) التاريخ (١ : ٨٣) .
(٧) ماسبق (١ : ١٠١) .
(٨) ماسبق (١ : ١١٢) .
(٩) ماسبق (١ : ٦٧) .

عبد العزيز بن محمد ومالك .

(٤) لاشي* ، ليس بشي* ، لايساوي شيئاً .

قال في ترجمة صالح بن محمد بن زائدة^(١) : لاشي* ، ونقل عن أحمد في محمد بن الحسن الهمداني^(٢) ، قوله : لايساوي شيئاً ، ونقل عن ابن معين في محمد بن خالد الواسطي^(٣) : لاشي* .

(٥) منكر الحديث : ذكر ذلك في مواضع عديدة من تاريخه فمن ذلك

تراجم : محمد بن إسماعيل الضبي^(٤) ، ومحمد بن إسحاق الأسدي

ومحمد بن حجاج اللخمي ، ومحمد بن أبي حميد ، ومحمد بن ذكوان

ومحمد بن زاذان ، ومحمد بن أبي الزعيزعة ، ومحمد بن عبد الرحمن

ابن البيلماني ، ومحمد بن عبد الملك الأنصاري .

ونقل عنه ابن حبان ذلك في ترجمة زيادة بن محمد^(٥) ، كما نقل

الترمذي هذا اللفظ في مواضع من جامعه وعلمه^(٦) .

(٦) عنده مناكير : قال الترمذي^(٨) : سألت محمداً . . . فقلت : أبوسورة

ما اسمه ؟ فقال : لا أدري ، مات صنع به ؟ عنده مناكير .

وقال البخاري في ذلك في ترجمة محمد بن الحسن الراوي^(٩) عن

عبد العزيز بن محمد ومالك .

وقال الترمذي : زهير بن محمد ، أهل الشام يروون عنه مناكير^(١٠) .

(٧) ضعيف : قال في ترجمة محمد بن حذيفة بن داب^(١١) : وابن داب هذا

(١) المجروحين (١: ٣٦٧) .

(٢) التاريخ الكبير (١: ٦٧) .

(٣) ما سبق (١: ٧٤) وانظر الضعفاء رقم ١٠٩ ، ١١٠ .

(٤) انظر تراجمهم في التاريخ الكبير من المجلد الأول الأرقام ١٤٢ ، ٦٣ ، ٥٩

١٦٨ ، ٢٠٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٤٨٤ ، ٤٨٧ .

(٥) المجروحين (١: ٣٠٨) .

(٦) جامع الترمذي الأرقام ٤٣٥ ، ٥٠ .

(٧) علل الترمذي الكبير (١: ٤١) .

(٨) العلل الكبير (١: ٤٣) .

(٩) التاريخ الكبير (١: ٦٧) .

(١٠) جامع الترمذي (٢: ٩١) .

(١١) التاريخ الكبير (١: ٦٥) .

- ليس هو ذاك الضعيف، ذاك صاحب السمر .
 وقال في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم التيمي : ^(١) ضعيف جداً ، وأطلق
 هذا اللفظ في مواضع عديدة . ^(٢)
 (٨) فيه نظر : قال ذلك في تراجم عديدة منها تراجم محمد بن ثابت ^(٣)
 البنانى ، ومحمد بن حجر الحضرى ، ومحمد بن حميد ، ومحمد بن
 الزبير الحنظلى .
 (٩) فى إسناده نظر . قاله فى مواضع أيضاً منها : ترجمة زياد بن
 الربيع اليميدى ، ومحمد بن المسكين ^(٤) .
 (١٠) إسناده مجهول : قاله فى ترجمة محمد بن ركانة القرشى ^(٥) .
 (١١) ليس بالقوى : قاله فى ترجمة محمد بن جابر السحيمى ، وحبان بن
 على ، أخو مندل - وسعد بن طريف الإسكاف .
 (١٢) ليس بذاك الثقة : قاله فى تراجم عديدة منها : ترجمة محمد بن
 عبد الله بن عبيد الليثى وعدد من التراجم فى الضعفاء ^(٦) .
 (١٣) سكنوا عنه : قاله فى ترجمة محمد بن حجاج المصفرى ، ومحمد بن
 شجاع ، وتراجم أخرى ^(٧) .
 (١٤) تكلم فيه : قاله فى عدة تراجم محمد بن حميد ، ومحمد بن سالم ^(٨)

-
- (١) الضعفاء الصغير للبخارى رقم (١٥) .
 (٢) ماسبق الأرقام : (٤٥٠٣٣٠١٤٠١٠) .
 (٣) تراجمهم فى المجلد الأول من التاريخ الكبير الأرقام (١٠٣ ، ١٦٤ ،
 ٢٣٦ ، ١٦٧) .
 (٤) المجروحين (٣٠٧ : ١) .
 (٥) التاريخ الكبير (١١١ : ١) .
 (٦) ماسبق (٨٢ : ١) .
 (٧) التاريخ الكبير (٥٣ : ١) ، وانظر بقية التراجم فى الضعفاء رقم (٩٣) ،
 (١٤٨) .
 (٨) التاريخ الكبير (١٤٢ : ١) .
 (٩) الضعفاء : الأرقام (٣٥٢ ، ٣٢٨ ، ٥٤٠ ، ٣٣) .
 (١٠) التاريخ الكبير الأرقام (٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ١٦٧) من المجلد الأول .
 الضعفاء رقم (١٢٣) .
 (١١) التاريخ الكبير الأول رقم (١٩١) .
 (١٢) ماسبق رقم (٢٤٢) .
 (١٣) ماسبق الأرقام (٤٨١ ، ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٣٧٨ ، ٣١٣ ، ٣٠٩ ، ٢٣٧) .

الكوفي ، وغيرهما .

- (١٥) وأطلق عبارات : يخالف في حديثه ^(١) ، ولا يكتب حديثه ^(٢) ، ولا يتابع على حديثه ^(٣) ، ولم يصح حديثه ^(٤) ، وغير ذلك ^(٥) .

(١) التاريخ الكبير الأول رقم (١٩١) .

(٢) ماسبق رقم (٢٤٢) .

(٣) ماسبق الأرقام (٢٣٧، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٧٨، ٤١٧، ٤١٨، ٤٨١) .

(٤) ماسبق الأرقام (٢٥١، ٢٧٩، ٣٧٣، ٣٨٦، ٤٦٠) .

(٥) وهذه كلها في نظري تحتاج إلى دراسة عميقة لمعاني هذه المصطلحات . وقد يقول قائل : إنك لم تزد على أن جمعت لنا عددا من ألفاظ الجرح والتعديل في مكان واحد ، ولم تقم بدراستها ، فما فائدة ذلك ؟ والجواب : أن دراسة هذه المصطلحات تحتاج إلى بحث علمي مستقل ، وحسبي أنني أوقفت القارئ الكريم على أشهر مصطلحات الإمام البخاري ميسرة في صفحتين . وعسى أن أوفق إلى دراسة بعضها في الأبواب التالية عند دراسة مصطلحات ابن حبان .

المبحث الرابع : الإمام أبو زرعة الرازي وعلم الجرح والتعديل

قال ابن حبان^(١) في الثقات :

(عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ بن داود - مولى عياش بن مطرف القرشي - أبو زرعة الرازي مات سنة ثمان وستين ومائتين .
كان أحد أئمة الدنيا في الحديث ، مع الدين والورع ، والمواظبة على الحفظ والمذاكرة ، وترك الدنيا ، وما فيه الناس) . ١ . هـ
وقال الخليلي في الإرشاد^(٢) :

(الإمام المتفق عليه بلا مدافعة ، بالحجاز والعراق والشام ومصر والجبل وخراسان لا يختلف فيه أحد ، حافظ .

قال أبو عبد الله الزنجاني : دخلت مصر والشام ، فرأيت الكبراء من أصحاب الشافعي ، ودخلت البصرة والكوفة ، ورأيت المبرزين ، مارأيت فيهم مثل أبي زرعة ، ورعاً وديانة وحفظاً ، فضائله أكثر من أن تعد ، وفي تصانيفه لا يوازيه أحد .

وقال أبو يعلى الموصلي : ماسمعنا بذكر أحد من الحفاظ ، إلا كان اسمه أكبر من رويته غير أبي زرعة ، فإن مشاهدته ، كانت أعظم من اسمه وكان قد جمع حفظ الأبواب والشيوخ والتفسير وغير ذلك .
وقال أبو بكر بن أبي شيبة - وقيل له : من أحفظ من رأيت ، قال مارأيت أحفظ من أبي زرعة الرازي .

وقال ابن راهويه إسحاق بن إبراهيم : (كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل) . ١ . هـ

وقال ابن أبي حاتم^(٣) : سمعت أبي وجري عنده معرفة الحديث فقال ... ذهب الذي كان يحسن هذا ، يعني أبا زرعة ، وما بقي بمصر ولا بالعراق يحسن هذا ؟) .

وقال فيه شيخه محمد بن يحيى الذهلي^(٤) :

-
- (١) الثقات (٨ : ٤٠٧) .
 - (٢) الإرشاد للخليلي (ق ١١٩ - ١٢٠ أ ب) .
 - (٣) الجرح والتعديل (١ : ٣٥٦) .
 - (٤) ماسبق (١ : ٣٣٠) .

(لا يزال المسلمون بخير، ما بقي الله عز وجل لهم مثل أبي زرعة وما كان الله عز وجل، ليترك الأرض، إلا وفيها مثل أبي زرعة، يُعلِّم الناس ما جهلوه) .

وقال الإمام الترمذى ^(١) :

(وما كان فيه - أى فى جامع الترمذى - من ذكر العلل فى الأحاديث والرجال والتاريخ، فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ما نظرت به محمد بن إسماعيل، ومنه ما نظرت به عبد الله بن عبد الرحمن، وأبازرعة) .

ويكفى شهادة للإمام أبي زرعة أن يقول الإمام مسلم ^(٢) : (عرضت كتابى هذا - يعنى الجامع الصحيح - على أبي زرعة الرازى، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال أنه صحيح، وليس له علة، خرجته) .

وقد كان أبو زرعة الرازى متواضعا جداً، قال الحافظ يونس ^(٣) بن عبد الأعلى : (مارأيت أكثر تواضعا من أبي زرعة) .

وكان رجب الصدر سمحا، يغفر زلات الآخرين . روى أبو أحمد الحافظ عن أحمد بن خالد الحرورى ^(٤) قال : دخل أبو زرعة بغداد متوجها إلى الحج، فاجتمع إليه الحفاظ، يذكرونه وهو يجيب، ويغلبهم فى المذاكرة حتى عجزوا عن مذاكرته فقام أحدهم، فقال فى أذنه كلمة، وشمته بأقبح شتيمة فتبسم أبو زرعة وقال له : يا هذا اشتغل بالعلم، فإن هذا بعيد مما نحن فيه) .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم ^(٥) :

(قرأت كتاب إسحاق بن راهويه بخطه إلى أبي زرعة :
إننى أزداد بك كل يوم سروراً، فالحمد لله الذى جعلك ممن يحفظ سنته، وهذا من أعظم ما يحتاج إليه اليوم طالب العلم، وأحمد بن إبراهيم

(١) العلل الصغير فى آخر جامع الترمذى (٥ : ٧٣٨)، شرح العلل لابن

رجب (١ : ٣١) .

(٢) النبلاء (١٢ : ٥٦٨) .

(٣) تهذيب الكمال (ق ٨٨٢) .

(٤) تهذيب الكمال (ق ٨٨٢) .

(٥) الجرح والتعديل (١ : ٣٢٩) .

لا يزال في ذكرك الجميل ، حتى يكاد يفرط ، وإن لم يكن فيك بحمد الله اغراط ، وأقراني كتابك إليه بنحو ما أوصيتك من إظهار السنة ، وترك المداهنة فجزاك الله خيراً ، قدم على ما أوصيتك ، فإن للباطن جولة ، ثم يضمحل وإنك ممن أحب صلاحه وزينه ، وأنتي أسمع من إخواننا القادمين ، ما أنت عليه من العلم والحفظ ، فأسر بذلك .

هذا بعض ما قيل في أبي زرعة الرازي ديناً وعلماً وحفظاً وسماحة (١) أما ما قيل عن إنصافه في الجرح والتعديل ، فقد قال الحافظ الذهبي (يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل ، يبين عليه السور والمخبرة ، بخلاف رفيقه أبي حاتم ، فإنه جراح) .

ولعل قول الذهبي هذا يحمل على عامة الرواة والمحدثين ، أما الأئمة الحفاظ الذين أخطأوا في بعض مسائل الاعتقاد ، أو التصنيف ، أو غير ذلك فقد كان شديداً عليهم جداً ، فهذا أبو زرعة يترك الرواية عن علي بن المديني ، لأنه أجاب في مسألة خلق القرآن ، ويترك الرواية عن البخاري حين كتب إليه الذهلي أنه قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، كما انتقد أبا معمر القطيعي ، وأبا نصر التمار .

وانتقد الإمام مسلماً لروايته عن بعض الرواة المتكلم فيهم ، ولتسميته كتابه بالجامع الصحيح ، إلى غير ذلك مما تجده مبسوطاً في مكانه (٢) . أما عن ألقاظ الجرح والتعديل التي كان يستعملها أبو زرعة - رحمه الله - فقد كانت كثيرة وعديدة .

(أ) ألقاظ التعديل عند أبي زرعة :

قال محقق ودارس كتابه (الضعفاء) (٣) :

(أما الثقات فيذكرهم - يعني أبا زرعة - حينما يسأله البرذعي عن عدد من الرجال ، ويسأله التمييز بينهم ، أو يذكر أحد الرواة فيجرحه

(١) النبلاء (١٣ : ٨١) .

(٢) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٣ : ٩٨١) فما بعد .

(٣) الدكتور سعدى الهاشمي . ضمن بحثه الطيب المذكور في الحاشية

(١) انظر (٢ : ٢٩٢) منه .

ويوثق سميّه الذى اتفق معه فى اسمه واسم أبيه ، أو يوثق أحد الرواة ويضعفه فى حالة من الحالات ، كأن يكون حديثه فى البلد الفلانى صحيحاً وحديثه فى البلد الآخر ضعيف ، أو : فلان ثقة إذا حدث من كتابه وضعيف إذا حدث من حفظه ، أو يذكر أحد الأئمة بأنه ثقة ، ولكنّه إذا حدث عن فلان فهو ليس بالحافظ) .

وقد قام الدكتور سعدى بتحقيق كتاب الضعفاء لأبى زرعة ، وسؤالات البرذعى له أيضاً ، وجمع الرواة الذين وثّقهم أبو زرعة ، أو ضعفهم ، أو اختلف قوله فيهم ممن ليس لهم تراجم فى كتاب الضعفاء ، ولا فى سؤالات البرذعى . جزاء الله خيراً . - إلا أنّه غفل عن الإشارة إلى ألفاظ التعديل التى استخدمها أبو زرعة ، سوى ما تقدم .

ولقد حاولت الوقوف على أقوال أبى زرعة فى التعديل باستقراء الفصل الذى عقده الدكتور الهاشمى للرواة الذين عدّ لهم أبو زرعة . وهذه أهم هذه الألفاظ .

(١) ثقة : وهم على درجات عديدة ، وأطلق عليهم ألفاظاً مختلفة منها :
كان من فرسان الحديث ، ثقة حافظ ، كان من الحفاظ الثقات ، ثقة^(١)
إمام ، ثقة مأمون ، ثقة مأمون ذكى ، ثقة مأمون فاضل عابد ، ثقة^(٢) رضى^(٣)
ثقة صدوق ، ثقة مستقيم الحديث ، ثقة رجل صالح ، ثقة ، إمام ، ثقة^(٤)
^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣)

(١) أبو زرعة وجهوده رقم (٥٣٤) والرقم المشار إليه من الفصل

(٢) فى المجلد الثالث . ماسبق (٣٧٥) .

(٣) ماسبق (٧٦٢ ، ٧١٢) .

(٤) ماسبق (٨١٤ ، ٦٣٥ ، ٤٥٥ ، ٣٦٧ ، ٢٤٤) .

(٥) ماسبق (٦٦٤ ، ٥٣٧ ، ٢٣٧ ، ٨٠) .

(٦) ماسبق (٢٥٩) .

(٧) ماسبق (٢٧٦) .

(٨) ماسبق (٥٦٢) .

(٩) ماسبق (٧٤٤ ، ٥٠٣) .

(١٠) ماسبق (١٨٨) .

(١١) ماسبق (٧١١ ، ٤٢١ ، ٢١٨ ، ١٠٨) .

(١٢) ماسبق (٢٨ ، ٢٢ ، ١٧ ، ١٦ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ١) .

(١٣) ماسبق (٢٧٣) .

إذا حدث من كتابه، ثقة قليل الحديث، ثقة فيه لين، ثقة لكنه يرى الإرجاء^(٤)
ثقة شيخ^(٥).

(٢) صدوق : وهي أيضا على درجات منها :
صدوق^(٦)، صدوق مرضي^(٧)، صدوق مستقيم الحديث، صالح صدوق مستقيم^(٩)
الحديث لا بأس به، شيخ مسلم صدوق^(١٠)، صدوق من أهل العلم، صدوق^(١١)
لا بأس به، صدوق يدلّس، محله الصدق^(١٢)، شيخ متعبد محله الصدق^(١٣)، إلى^(١٤)
الصدق ما هو، إلى الصدق ما هو وليس بذاك القوى^(١٥)، لين إلى الصدق^(١٦)
ما هو، صالح صدوق كأنه لين^(١٧)، لين الحديث، مدلس، قيل هو صدوق ؟ قال^(١٨)
نعم، كان لا يكذب^(١٩).

(٣) صالح : وقد عبر عنها بالفاظ متعددة منها :

-
- (١) ماسبق (٧٥٠) .
 - (٢) ماسبق (٨١٠) .
 - (٣) ماسبق (٥٢١، ١٤٤) .
 - (٤) ماسبق (٣١٧) .
 - (٥) ماسبق (٨١٩) .
 - (٦) ماسبق (٧٥، ٥٠، ٤١، ٣٣، ٣١، ١٤، ٤، ٣، ٢) .
 - (٧) ماسبق (٥٣٩) .
 - (٨) ماسبق (٦٩٣) .
 - (٩) ماسبق (١١٦) .
 - (١٠) ماسبق (١١٨) .
 - (١١) ماسبق (٦٤٢، ٩٥) .
 - (١٢) ماسبق (٣٠٨، ٢٧٥، ٩٦، ٩١، ٢٠، ١٨) .
 - (١٣) ماسبق (٧٦٠، ١١٥) .
 - (١٤) ماسبق (٧٣٦، ١٦٤) .
 - (١٥) ماسبق (٧٧٩) .
 - (١٦) ماسبق (٢٣١) .
 - (١٧) ماسبق (١٩٣) .
 - (١٨) ماسبق (٦٨٣) .
 - (١٩) ماسبق (٣٦٢) .
 - (٢٠) ماسبق (٢٤٥) .

(١) صالح ، صالح ليس بالمشهور ، (٢) صالح الحديث ، (٣) صالح الحديث شيخ (٤)
صويلح يدلّس كثيراً . (٥)

(٤) لا بأس به : وقد أطلق ألفاظاً متعددة في إطارها من ذلك :
لا بأس به ، ما به بأس ، لا بأس به ثقة ، (٨) لا بأس به مستقيم الحديث ، (٩) لا بأس
به أحاديثه مستقيمة ، (١٠) لا بأس به صدوق ثقة ، أرجو ألا يكون به بأس ، (١٢) لا بأس
به لين . (١٣)

(٥) مستقيم الحديث : وقد وردت بإطلاقات عدة منها :
مستقيم الحديث ، (١٤) أحاديثه مستقيمة لا بأس به . (١٥)
(٦) شيخ ، شيخ ليس بالمشهور ، (١٧) شيخ يكتب حديثه ، يكتب حديثه (١٨) ————— (١٩)
ليس ممن يكذب وسط . (٢٠)
(٧) وقال في بعض الأئمة :

-
- (١) أبو زرعة وجهوده (١٧٧ ، ١٤٦ ، ٥٣ ، ٥٢) .
 - (٢) ماسبق (٨٢) .
 - (٣) ماسبق (٥٤١ ، ٥٢٣ ، ١٩٠) .
 - (٤) ماسبق (٢٨٠) .
 - (٥) ماسبق (٢٠٤) .
 - (٦) ماسبق (٩٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٧٨ ، ٦٦ ، ٣٢ ، ١٩ ، ٦) .
 - (٧) ماسبق (٤٠٠ ، ١٧٥ ، ١٥) .
 - (٨) ماسبق (٧٠٨ ، ٥٥٧ ، ٤٩٣) .
 - (٩) ماسبق (٧٣١) .
 - (١٠) ماسبق (٨٣) .
 - (١١) ماسبق (٢٢٠) .
 - (١٢) ماسبق (٧٣٠) .
 - (١٣) ماسبق (٤٠٦) .
 - (١٤) ماسبق (٣٩٠) .
 - (١٥) ماسبق (٤٠٤ ، ٣٩٧) .
 - (١٦) ماسبق (١٩٦ ، ١٩١ ، ١٥٨ ، ١٣٠ ، ٩٢ ، ٧٣ ، ٢٥) .
 - (١٧) ماسبق (٤٢) .
 - (١٨) ماسبق (٢٢٤) .
 - (١٩) ماسبق (٨٧٦) .
 - (٢٠) ماسبق (٤٥) .

هو أتقن من فلان وأحفظ،^(١) إمام من أئمة المسلمين،^(٢) ما كتبت عن أحد
أجل في عيني منه،^(٣) رفيع القدر من الأجلة،^(٤) وقال في الشافعي : ما عنده
الشافعي^(٥) حديث غلط فيه، وقال موازناً بين الرجال : أحب^(٦) إلى من فلان .
وليست هذه الدرجات متتالية، ولا مرتبة، وإنما هي مرتبة ترتيباً راعيت فيه
التقارب بين كل مجموعة ما أمكن .

(ب) الفاظ أبي زرعة في الجرح من كتابيه الضعفاء وأجوبة البرذعي :

قال الدكتور سعد الهاشمي :

(لقد استخدم أبو زرعة ألفاظاً كثيرة ومختلفة من ألفاظ التجريح —
والضعيف، تابع في بعضها أئمة الجرح والتعديل من شيوخه والذين قبلهم
كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وأبي داود الطيالسي
ويحيى بن سعيد القطان وشعبة وغيرهم . وقد يخالفهم في بعض الرواة فيوثق
من ثبتت عدالته عنده، أو يجرح بعض الذين وثقوا بعد أن يسر الأخبار
ويخص الأقال، وكان تجريحه للرواة يتسم بالورع والتثبت، فلا يطلق القول
جزافاً . . .

وسأحاول - جاهدأ - ترتيب هذه الأقوال ضمن حدود مراتب الفاظ
التجريح التي ذكرها ابن أبي حاتم ومن بعده من الأئمة كابن الصلاح وغيره
وأضيف إليها المرتبة الخامسة التي ذكرها الحافظ العراقي، مع توضيح بعض
الألفاظ، ثم أعقبها بذكر الفاظ التي أطلقها على بعض المبتدعة - أو المبدعين
وبالله التوفيق .

(١) الفاظ المرتبة الأولى :

ضعيف، فيه ضعف، ليس بذاك القوي، ليس بذاك الثبت، لين الحديث
فيه لين، كان رديء الحفظ، يعرف وينكر، وأما في نفسه فلا بأس به، لم يكن

(١) أبو زرعة وجهوده (٣٦٠٢١) .

(٢) ماسبق (٦٥٥) .

(٣) ماسبق (٣٨٨) .

(٤) ماسبق (٦٣٣) .

(٥) ماسبق (٥٩٣) .

(٦) ماسبق (١٦٨، ٧٧، ٢٨، ٢٥٤، ٢٦٤، ٣٣٨، ٣٤٢) ومواضع أخرى .

عندى ممن يحفظ الحديث ، كان وكيع يتكلم فيه ، يختلفون فى حديثه . وهؤلاء الرواة يكتب حديثهم وينظر فيه اعتباراً .

(٢) ألفاظ المرتبة الثانية :

ليس بقوى ، لين وليس بقوى ، منكر الحديث ، منكر الحديث اختلط قبل موته ، واهى الحديث ، واهى الحديث كل حديثه واه ، واهى الحديث حدثت بحديثين منكرين ، واه فى الحديث فاضل متعبد ، واهى الحديث لأعلم حدثت عنه كبير أحد ، إلا من لا يدرى الحديث ، وهن أمره ، فى حديثه اضطراب منكر واهى الحديث ، منكر الحديث بهم كثيراً .

وهؤلاء الرواة كأصحاب الرتبة الأولى ، يكتب حديثهم وينظر فيه اعتباراً إلا أنها دونها - أى الأحاديث .

(٣) ألفاظ المرتبة الثالثة :

ضعيف الحديث ، ضعيف الحديث يحدث عن فلان بأحاديث مقبولة ضعيف الحديث يحدث عن فلان بمناكير ، ضعيف الحديث حدث بحديث باطل مخلط ضعيف الحديث ، ليس بشئ " وهو ضعيف ، مجهول لأعرفه إلا فى كذا ، منكر الحديث جداً ، ينكر كثيراً ، ضعيف جداً ، واهى الحديث جداً وهن أمره جداً ، واه بمرة ، ليس بشئ " واهى الحديث ، واهى الحديث جداً لاسيما إذا حدث عن فلان ، فيقع ضعف على ضعف ، ولعل جملة " ليس بشئ " تساويها جملة " لا يساوى فلساً " وهؤلاء الرواة دون أصحاب الرتبة الثانية لا يطرح حديثهم بل يعتبر به .

(٤) ألفاظ المرتبة الرابعة :

ليس بثقة ، لا يحدث عنه بشئ " ، منكر الحديث لا يكتب حديثه ، ذاهب هالك ، لا تكتبوا عنه ، لا يكتب حديثه ، لا يكتب عنه ، متروك الحديث ، تركوه لا ينبغي أن يحدث عنه اضرب على حديثه ، ترك الناس حديثه ، ذاهب الحديث كذاب ، سكتوا عنه ، كان يتهم بالكذب ، واهى الحديث ، منكر الحديث . وحديث هؤلاء ساقط لا يكتب .

(٥) ألفاظ المرتبة الخامسة :

يروى أحاديث موضوعة ، يروى أباطيل ، يحدث بأحاديث أباطيل ، آفة

من الآفات، يحدث بأحاديث ليس لها أصل، كان لا يعتمد ولكن كان يوضحه الحديث فيقرؤه، كان يضع الأحاديث للناس، يضع الحديث، زنديق، يروى أحاديث مفتعلة، وأحاديث موضوعة .
ولقد جرح أبو زرعة بعض الرواة لمعتقدهم، أو اتباعهم لبعض فرق المبتدعة .

وهذه أهم الألفاظ التي تتعلق بالمبتدعة :

قدرى، وأما فى الحديث فليس بذاك الضعيف، كان يرى القدر قدرى، كان قدرياً، قدرى داعية إلا أنه شديد فى الإثبات . قدرى داعية منكر الحديث ولكه وجهه .

كان مرجئاً ولم يكن يكذب . كان يرى الإرجاء . مرجئ، كان مرجئاً كان يدعو إلى الإرجاء، جهمى، كان جهمياً من أصحاب الراى، كان يقول القرآن مخلوق . كان حرورياً، كان خارجياً، زيدى (١) .

ولم يحدد المحقق رأى أبى زرعة فى رواية المبتدعة، فعسى أن أتناول ذلك فيما بعد بيد أن ابن حبان أسند إلى أبى زرعة قال لى أحمد بن حنبل، قال يحيى بن سعيد القطان : لم يترك إبراهيم بن أبى يحيى للقتل، إنما ترك للكذب (٢) .

ولقد نقل ابن حبان عشرة نصوص فى الجرح عن أبى زرعة منها سبعة حدث بها عن سبعة، وثلاثة من أحكام أبى زرعة نفسه . وإليكها :
نقل فى ترجمة بشار بن قيراط عن أبى زرعة قوله : هو أخو حماد بن قيراط، حماد صدوق وبشار يكذب، بينما نقل فى ترجمة حماد نفسه أن أبى زرعة يمرض القول فيه .

ونقل عنه فى ترجمة محمد بن حميد الرازى أنه قال لأحمد بن حنبل صح عندنا أنه يكذب يعنى محمد بن حميد (٥) .

-
- (١) أبو زرعة الرازى وجهوده فى السنة (٢: ٢٩٣-٢٩٧) باختصار أحياناً .
 - (٢) المجروحين (١: ١٠٥) .
 - (٣) ماسبق (١: ١٩١) .
 - (٤) ماسبق (١: ٢٥٤) .
 - (٥) المجروحين (٢: ٣٠٣-٣٠٤) .

وفي سؤالات البرذعي^(١) : بشار بن قيراط أخو حماد بن قيرا : منكر
الحديث . ولم يذكر حماداً .
وفي الضعفاء نحو من قصة أبي زرعة لأحمد بن حنبل ، دون قوله
يكذب^(٢) .

(١) أبو زرعة (٢ : ٤٥٢) .
(٢) ماسبق (٢ : ٧٣٨) .

المبحث الخامس : الإمام أبو حاتم الرازي وعظم الجرح والتعديل

قال ابن حبان في الثقات ^(١) :

(محمد بن إدريس بن المنذر أبو حاتم الرازي يروي عن الأنصاري وسليمان التيمي ، حدثنا عنه ابنه عبد الرحمن وغيره . مات سنة سبع وسبعين ومائتين) . ا . هـ

وهذا النص يشير في النفس تساؤلات عدة حول موقف ابن حبان من أبي حاتم الرازي .

ويوم كنت أكتب ترجمة ابن حبان رجحت أن تكون ولادة ابن حبان سنة وفاة أبي حاتم ، وأنه تكنى أو كنى ابن حبان بأبي حاتم تفاؤلاً بأن أبا حاتم خلف أبا حاتم .

إلا أنني رأيت ابن حبان حين ترجم لأبي حاتم في الثقات ، لم يقرضه بأية كلمة من كلمات الثناء التي يطلقها على الحفاظ عادة ، وقد مرت نماذج من هذا ، كما أنه حين عدد أئمة الجرح والتعديل من هذه الطبقة ، لم يذكر بينهم أبا حاتم الرازي ، وذكر أبا داود ومسلما وأبا زرعة الذي لا يكاد يذكر إلا ويذكر معه أبو حاتم ؟

ولقد حاولت الوقوف على أسباب هذا الإعراض فعجزت . ولكن ثمة أشياء يمكن أن تقرب الشقة وأن تجلو بعض السحب .

فمن ذلك أن الإمام البخاري عانى من مسألة اللفظ ما عانى ، وكان أبو حاتم شديداً في المسائل التي خالف فيها الناس أحمد بن حنبل - رحمه الله جميعاً - كما كان أبو حاتم الرازي شديداً على أهل التأويل لا يقبل الكلام وأهله ، وليس مستعداً لسماع كلام سوى الإمام أحمد .

قال أبو حاتم : (والقرآن كلام الله ، وعظمه وأسمائه وصفاته وأمره ونهيه ليس بمخلوق من جهة من الجهات ، ومن زعم أنه مخلوق مجعول ، فهو كافر كقراً ينقل عن الملة ، ومن شك في كفره ممن يفهم ولا يجهل فهو كافر . ومن كان جاهلاً ، علم فإن أذعن بتكفيره ، وإلا ألزم الكفر ، والواقفية واللفظية)

(١) الثقات للهيثمى (٩ : ١٢٧) .

جهمية ، جهنهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل إمامنا وإمام المسلمين ^(١) .

فما أظن مثل هذا الكلام يروق لابن حبان - رحمه الله - .

على أن هذا الإعراض لم ينفرد به ابن حبان - رحمه الله تعالى - فهذا الترمذى يقرر أنه كان يسأل البخارى وأبا زرعة والدأرمى عن علل الأحاديث والرجال ، وهؤلاء أقران أبى حاتم ومعاصروه ، فلو كان يرى أن أبا حاتم من هذه الطبقة لسأله . اللهم إلا إذا كان إغفاله انتصاراً لشيخه البخارى فلم يخرج عنه فى سننه ، كما لم يخرج عنه مسلم أيضاً .

ومما تجدر ملاحظته أن الترمذى قد ذكر فى علله الصغير بعض أئمة الجرح والتعديل ، وختمهم بوكيع ^(٢) فقال ابن رجب : (وذكروا بعض تراجم الأئمة الذين تكرر ذكرهم فى هذا الكتاب فى أثناء الأبواب ، وحكى عنهم الكلام فى الجرح والتعديل ، ولم يذكرهم هاهنا يعنى فى العلل - وذكر عدداً من الأئمة بينهم أبو زرعة الرازى ، ولم يذكر أبا حاتم .

فإن قيل : هو ملتزم بذكر من أشار إليهم الترمذى دون غيرهم قلت : هذا يدل على ما أسلفت من أن الترمذى ، لم يكن يرى أبا حاتم بمستوى هؤلاء ، خاصة وأن أبا حاتم كان شديداً بخلاف أبى زرعة فقد كان سمحاً رحب الصدر متواضعاً ، ورعاً فى أحكامه على الرواة .

أولعل الترمذى اكتفى بالبخارى والدأرمى وأبى زرعة ولم يجد عند أبى حاتم جديداً .

على أن هذا كله ظنون وافتراضات . فأبو زرعة نفسه ، شارك أبا حاتم فى ترك الرواية عن البخارى ، فما معنى اعتماده أبا زرعة ، وإغفاله أبا حاتم لو كان الأمر لمجرد الثار لشيخه ؟ كما أن محمد بن يحيى الذهلى وأبا زرعة وقفوا من مسألة اللفظ موقفاً واحداً هم وأبو حاتم ، فلماذا ذكرهما ابن حبان بين أعلام الجرح والتعديل ، وأثنى عليهما دون أبى حاتم .

والذى اتضح لى أن هذه الفترة من تاريخ الإسلام العلمى تتخللها ثغرات عديدة بسبب ضياع عدد كبير من التواريخ العلمية ، كتاريخ سجستان

(١) طبقات الحنابلة (١ : ٢٨٦) .

(٢) شرح علل الترمذى (١ : ٢٠٢) .

لابن حَبَّان ، وتاريخ نيسابور للحاكم وتاريخ سمرقند ، وتاريخ بخارى وغيرها من التواريخ التي عنيت بهذا الجانب العظيم من تاريخ الإسلام .
على أنَّ مما ينبغي لفت النظر إليه أنَّ ابن حَبَّان يعتبر أبا حاتم من الثِّقات ، ولقد روى من طريقه ستة نصوص في الجرح والتعديل عن بعض الأئمة المتقدمين ، إلَّا أنَّه لم ينقل عنه نصاً من أقواله .

وأيا ما كان الأمر ، فابن حَبَّان قد أغفل أبا حاتم وغيره ، كما أغفله عدد من المؤرخين بعده ، وغالب الظن أنَّ للخلاف العقدي والمذهبي أثراً بالغاً في هذا الشأن تلك الأيام .

والأفما معنى إغفال ابن الجوزي ذكره في عدد من كتب الرجال التي ذكر فيها من لم نسمع بهم ؟ مع أنه اعتمد على أقواله في كثير من كتبه ، وخاصة في الموضوعات والعلل المتناهية - كما تقدم - ؟ وإذا كان ترك أبي زرعة وأبي حاتم لم يضر البخارى شيئاً ، كما قال الذهبي ، فإنَّ إغفال ابن حَبَّان لأبي حاتم الرازي ، وعدم اعتماد أقواله ، لم يضره ، فهو إمام من أئمة المسلمين .

وذكر ابن عدى^(٢) عنه شيخه القاسم بن صفوان البرذعي ، عن أبي حاتم الرازي ، قال : (أروع من رأيت أربعة : آدم بن أبي إياس ، وثابت بن محمد الزاهد الكوفي ، وأحمد بن حنبل ، وأبو زرعة) . قال القاسم ، فذكرته لعثمان بن خرزاذ ، فقال عثمان : أنا أقول : أحفظ من رأيت أربعة : محمد ابن المنهال الضري ، وإبراهيم بن عرعة ، وأبو زرعة وأبو حاتم) . ١ . هـ

وقال الذهبي^(٣) : (الإمام الحافظ الناقد شيخ المحدثين . . . كان من بحور العلم ، طوف في البلاد ، وبرع في المتن والإسناد ، وجمع وصنف ، وجرح وعُدل ، وصحَّح وعلَّل) .

وكان أبو حاتم الرازي من الأئمة الذين عانوا كثيراً في طلب الحديث والرحلة فيه ، حتى جمع ما لم يجمعه غيره . قال يحدث عن نفسه :^(٤)

(١) المجروحين (١ : ٤٩ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٨٦) ، (٢ : ٧١) .

(٢) مقدمة الكامل (ص ٢١٥) وفيها تحريف في الأسماء .

(٣) النبلاء (١٣ : ٢٤٧) .

(٤) الجرح والتعديل (١ : ٣٥٥) .

قلت على باب أبي الوليد الطيالسي : من أغرب على حديثاً غريباً مسنداً صحيحاً لم أسمع به ، فله على درهم يتصدق به . وقد حضر على باب أبي الوليد خلق من الخلق أبو زرعة فمن دونه ، وإنما كان مرادى أن يلقي على ما لم أسمع به فيقولون هو عند فلان ، فأذهب فأسمع ، وكان مرادى أن أستخرج منهم ما ليس عندي ، فما تهيأ لأحد منهم أن يغرب على حديثاً .

وقال مرة أخرى : ^(١) قدم محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري السري فألقيت عليه ثلاثة عشر حديثاً من حديث الزهري ، فلم يعرف منها إلا ثلاثة أحاديث ، وسائر ذلك لم يكن عنده ، ولم يعرفها .

وقال أيضاً : ^(٢) قال لي هشام بن عمار : أى شيء تحفظ فــــى الأذواء ؟ قلت له : ذوا الأصابع ، وذوا الجوشن ، وذوا الزوائد ، وذوا اليدين وذوا اللحية الكلبى ، وعددت له ستة ، فضحك وقال : حفظنا نحن ثلاثة وزدتنا أنت ثلاثة .

قال ابن حجر رحمه الله : ^(٣) (وقد ذكر ابن أبي حاتم فى مقدمة الجرح والتعديل لوالده ترجمة مليحة ، وذكر قصة إغرابه على الذهلي ثم قال (وهذا يدل على حفظ عظيم ، فإنَّ الذهلي شهد له مشايخه وأهل عصره بالتبحر فى معرفة حديث الزهري ، ومع ذلك فأغرب عليه أبو حاتم) . ١ . هـ . أما عن منهجه فى الجرح والتعديل ، فقد قال الذهلي : ^(٤) (يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة فى الجرح والتعديل ، يبين عليه الورع والخبرة ، بخلاف رفيقه أبي حاتم ، فإنه جراح) .

وقال أيضاً : ^(٥) (إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله ، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا لى رجلاً أو قال فيه : لا يحتج به ، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه ، فإن وثقه أحد ، فلا تبني على تجريح أبي حاتم ، فإنه متعنت فى الرجال ، قد قال فى طائفة من رجال الصحاح : ليس بحجة

(١) الجرح والتعديل (١ : ٣٥٨) .

(٢) ما سبق (١ : ٣٥٨ - ٣٥٩) .

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر (٩ : ٣٤) .

(٤) النبلاء (١٣ : ٨١) .

(٥) ما سبق (١٣ : ٢٦٠) .

ليس بقوى ونحو ذلك . .)

ولاريب أن لأقوال الذهبي قيمتها العلمية، إذ هو من أهل الاستقراء
النام في الرجال - كما يقال^(١) - إلا أن أحد طلبة العلم تناول الإمام أبا حاتم
ومنهجه في النقد بدراسة مستفيضة، توصل بعدها إلى نتائج طيبة
وقد كان من هذه النتائج دفع تهمة التشدد والتعنت التي وصف بها
أبو حاتم الرازي - رحمه الله .
قال صاحب الرسالة^(٢) :

(إن حكم النقاد على أي راو من الرواة بجرح أو تعديل ، لا يصدر
إلا بعد دراسة مستفيضة لحال الراوي ، واتخاذ جميع الوسائل والسبل في
الكشف عن أهليته ، ومدى ما وصل إليه من معرفته ، وما اتصف به من قوة
الحفظ والضبط ، وما إلى ذلك ، مما يمكن الناقد من تصنيفه في المكان الذي
يستحقه .

فبهذا نجد أن أنظار النقاد تتفاوت ، ومعلوماتهم حول الراوي
تختلف ، لا اختلاف السبل والوسائل التي ينتهجها كل واحد منهم . ولهذا
قد تختلف الأحكام الصادرة منهم .
إذا علمنا هذا ، فإن من الصعوبة بمكان المقارنة بين هؤلاء النقاد
وتصنيفهم إلى طبقات من حيث التساهل والتشدد ، فنقول : فلان متشدد
وفلان متساهل ، وفلان متوسط .

ولكي يكون الإنسان حكما على هؤلاء الجهابذة النقاد ، يلزمه
أن يتعرف على المقاييس التي يمكن أن تستعمل للوصول إلى هذه النتيجة
إضافة إلى هذا ، فإنه يلزمه أن يدرس منهج كل ناقد دراسة علمية ، لا مجرد
نظرة سطحية . فهل الذين نصبوا أنفسهم للحكم على هؤلاء النقاد عرفوا
مقاييس النقاد ، وسبل مناهجهم ، وهل درسوا مناهجهم دراسة علمية . . الخ
أما هو - أعني الشيخ الأزوري - فقد قام بهذه الدراسة المقارنة
فاختار اثنين وسبعين رجلاً من كتاب تهذيب التهذيب يوجد فيهم أحكاماً

(١) قاله السخاوي في الإعلان بالتوبيخ . انظر علم التاريخ عند المسلمين
(ص ٧٢٢) وقد سبقه به ابن حجر .

(٢) الامام أبو حاتم الرازي ومنهجه في النقد (ص ٣٢٢) بتصرف فسي
العبارة أحيانا .

للإمام أبي حاتم، والأئمة أحمد ويحيى بن معين والبخارى وأبى زرعة الرازى ووازن بين أقوالهم فى هؤلاء الرجال، فوافقهم أبو حاتم فى تسع وخمسين ترجمة من المجموع الكلى، وتشدد فى أربع تراجم بالنسبة لمجموعهم أيضاً هذا على وجه الإجمال. أما التفصيل فإليك بيان ذلك بإيجاز :

(١) نسبة أحكامه إلى أحكام أحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى :
وافق أبو حاتم أحمد بن حنبل فى خمس وأربعين ترجمة، وتشدد فى عشر تراجم، وتساهل فى ثلاث عشرة ترجمة .

(٢) نسبة أحكامه إلى أحكام يحيى بن معين رحمهما الله تعالى :
وافق أبو حاتم يحيى فى إحدى وأربعين ترجمة، وتشدد فى عشر تراجم، وتساهل فى عشرون ترجمة .

(٣) نسبة أحكامه إلى أحكام البخارى رحمهما الله تعالى :
وافق أبو حاتم البخارى فى تسع وخمسين ترجمة، وتساهل فى ثلاث عشرة ترجمة . ولم يتشدد بالنسبة لأحكام البخارى فى شىء . وهذا يعنى أن البخارى تشدد فى ثلاث عشرة ترجمة من هذه التراجم .

(٤) نسبة أحكامه إلى أحكام رفيقه أبى زرعة الرازى رحمهما الله تعالى :
وافق أبو حاتم أبى زرعة فى ثلاث وخمسين ترجمة، وتشدد فى تسع تراجم وتساهل فى ثمان تراجم (١) .

قال الأزورى^(٢) : وبالنظر إلى هذه الدّراسة المقارنة التى قامت على أساس علمى من واقع المناهج الصادرة من أئمة النّقد أستطيع القول : إن منهج أبى حاتم يتسم بالمرونة الخالية من التعنت المزعوم . .

ومع تقديرى لجهود الأخ الأزورى إلا أن هذا الحكم الذى أطلقه من العسير قبله عند التحقيق العلمى، إذ الدراسة ناقصة جداً، فدراسة اثنين وسبعين رجلاً لا يمكن أن يعمم من خلالها حكم على آلاف الرجال الذين تكلم فيهم أبو حاتم بجرح أو تعديل . وإن كان هؤلاء هم من وجد فيهم أقوال لهؤلاء الأئمة مجتمعين .

(١) ماسبق (ص ٣٢٣ - ٣٢٦) مقتطفات بتصرف فى العبارة .

(٢) ماسبق (ص ٣٢٧) .

والدراسة العلمية الصحيحة هي الاستقراء التام لأقواله في الجرح والتعديل مقارنة بأقوال غيره بعد دراسة الأسس والقواعد التي يستند إليها كل إمام من أئمة الجرح والتعديل وموازنة بعضها ببعض الآخر . وهذا يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين ، أظن أسلافنا الأماجد كالذهبي وابن حجر وغيرهم قد قاموا به حق قيام ، إذ هم قد فرغوا حياتهم لهذا ، ومصنفاتهم مليئة بالمقارنات بين أقوال الأئمة في الرجل الواحد ، وهذا هو أهم مطلوب في الدراسة المقارنة .

لكل هذا فإنني أتوقف في نسبة الإمام أبي حاتم إلى التشدد أو إلى التساهل مع ميلى الشديد إلى موافقة إمامي في هذا الشأن الذهبي وابن حجر ، حتى تقوم الدراسة المتخصصة المقارنة لمناهج النقاد ، ثم موازنة ألفاظ الجرح والتعديل بعد تفريقها على تلك المناهج ، ومن ثم يكون الحكم صواباً أو قريباً من الصواب . وحتى تقوم هذه الدراسة فالحكم لهما ، والله أعلم .

وقد قام الشيخ الأزورى بدراسة مصطلحات أبي حاتم في الجرح والتعديل على ضوء المصطلحات التي قررها ولده عبد الرحمن بن أبي حاتم في مقدمة كتابه الجرح والتعديل ، تلك المصطلحات التي لقيت قبولا من أئمة هذا الشأن المتأخرين عنه .

وقد وصل من خلال دراسته هذه إلى تقسيم مصطلحات أبي حاتم إلى مصطلحات مفردة ومصطلحات مركبة .

أما المصطلحات المفردة ، فقد بلغ عددها واحداً وتسعين مصطلحاً^(١) وأما المصطلحات المركبة ، أو المترادفة فهي الغالب على منهج أبي حاتم الرازى . وقد قام بدراستها وبيان أسباب هذا الترادف ، أو التداخل وذكر أن المصطلحات المترادفة تعطى أحكاماً غير الأحكام التي تعطى المصطلحات المفردة (فلو أن المصطلح المترادف يعطى المعنى الذى يعطيه المفرد ، لم يزيدوا على المعنى حرفاً واحداً ، واكتفوا به .

لكن درايتهم بهذا الشأن جعلتهم ينوعون تلك المصطلحات ويقصدون بالمصطلح ، ما لا يقصدون بالآخر (١)
وهذا القول أيضا فيه نظر، وسيأتى الكلام عليه حين بيان منهج ابن حبان فى الجرح والتعديل . والذى يعنينا الآن هو استعراض نماذج من الفاظ أبى حاتم فى الجرح والتعديل .
وسأعرض نماذج مما ذكره الأخ محمد الأزورى ، ففيه كفاية وغنى عن التتبع وعناء البحث .

(أ) نماذج من مصطلحات أبى حاتم فى التعديل :

(١) دخول المرتبة الثانية فى المرتبة الأولى - كما يقول الشيخ الأزورى - :
ثقة مأمون صدوق ، ثقة لا بأس بحديثه ، ثقة لا بأس به صدوق متثبت صدوق ثقة ، صدوق فى الحديث ثقة ، ثقة صدوق فى حفظه شىء ، مستقيم الحديث صدوق ثقة ، كان رجلاً صالحاً صدوقاً ثقة ، صدوق ثقة من نبلاء الرجال ، ثقة إمام صدوق فى الحديث لا يسأل عن مثله ، ثقة لا بأس به يحتج بحديثه الخ

(٢) دخول المرتبة الثالثة فى الأولى :

شيخ وحكى عنه أنه قال : ثقة عابد ، ثقة وقال مرة أخرى شيخ ، شيخ ثقة شيخ قديم ثقة .

(٣) دخول المرتبة الرابعة فى الأولى :

صالح الحديث ثقة ، ثقة صالح ، أرجو أن يكون ثقة صالح الحديث صالح وقال مرة أخرى ثقة . رجل صالح ثقة حسن الحديث .

(٤) دخول أكثر من مرتبة فى المرتبة الأولى :

صدوق ثقة صالح الحديث ، صالح صدوق ثم قال : ثقة ، ثقة شيخ صالح الحديث ، ثقة ما به بأس صالح الحديث ، من الثقات صالح الحديث ، لا بأس به شيخ ثقة صدوق مأمون الخ (٢) .

(١) ما سبق الموضع نفسه .

(٢) ما سبق (ص ٦٣٣ - ٦٣٥) مقتطفات .

(ب) نماذج من مصطلحات أبي حاتم في الجرح :

(١) لِين :

لِين الحديث، ليس بذاك وليس بالمتين شيخ يكتب حديثه . لِين
ليس بالقوى يكتب حديثه ولا يحتج به . ليس بالقوى لِين الحديث يكتب حديثه
على الاعتبار . ضعيف الحديث لين يكتب حديثه ولا يحتج به . . . الخ

(٢) ليس بالقوى :

صالح محلّه الصّدق ليس بالقوى لا يمكن أن أطلق لسانى بأكثر من هذا
يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالقوى يكتب حديثه وهو من فقهاء أهل المدينة
ليس بالقوى يكتب حديثه على المجاز . ليس بذاك القوى منكر الحديث يكتب
حديثه ولا يحتج به تعرف وتنكر . . . الخ

(٣) ضعيف الحديث :

ليس بالقوى ضعيف الحديث يكتب حديثه زحفاً . ضعيف الحديث ليس
بمتروك يكتب حديثه ، ضعيف الحديث وعامة روايته مناكير يكتب حديثه على
الضعف . ضعيف الحديث ليس بالقوى يكتب حديثه ولا يحتج به .

(٤) منكر الحديث :

منكر الحديث يكتب حديثه على الضعف الشديد . منكر الحديث يكتب
حديثه . منكر الحديث جداً ضعيف الحديث ليس له حديث قائم . . يكتب
حديثه .

(٥) مضطرب الحديث :

مضطرب الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به . ليس بقوى مضطرب الحديث
يكتب حديثه . ابن لهيعة مضطرب الحديث يكتب حديثه على الاعتبار، ليس
بقوى كثير الخطأ مضطرب الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به .

هذه بعض المصطلحات التي كان يطلقها أبو حاتم في نقده للرواة
ومن أراد التوسع فعليه بموضعه^(١) .

(١) أبو حاتم الرازي ومنهجه في النقد (ص ٣٠٢ - ٣١٤) مقتطفات .

المبحث السادس : الإمام أبو داود وعلم الجرح والتعديل

قال ابن حبان^(١) :

(سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران السجستاني ، أبو داود يروي عن أبي الوليد الطيالسي ، حدثنا عنه ابنه أبو بكر عبد الله بن أبي داود .

كان أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً من جمع وصنف وذب عن السنن ، وقمع من خالفها وانتحل ضدها) . ١ . هـ
روى الخطيب بإسناده إلى أبي عبيد الآجرى قال : (سمعت سليمان ابن الأشعث - أبا داود - يقول : ولدت سنة اثنتين ومائتين ، وصليت على عفان ببغداد سنة عشرين ، وسمعت من أبي عمر الضرير مجلساً واحداً ودخلت البصرة وهم يقولون : أمس مات عثمان المؤذن ، وتبعته عمر بن حفص بن غياث إلى منزله ولم أسمع منه ، وسمعت من سعيد بن سليمان مجلساً واحداً ومن عاصم بن علي مجلساً واحداً) .

وقال الخلال^(٢) : (الإمام المقدم في زمانه ، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعها أحد في زمانه ، رجل ورع مقدّم ، وسمع منه أحمد بن حنبل حديثاً واحداً ، كان أبو داود يذكره) .

وقال أبو علي القوهستاني^(٤) : (كان وكيع يشبه بسفيان ، وكان أحمد بن حنبل يشبه بوكيع ، وكان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل) .

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي^(٥) : (كان أبو داود أحداً

(١) الثقات (٢٨٢ : ٨) . وقد ارتضى نسبه هذا تلميذاه ابن داسية وأبو عبيد الآجرى ، ونقله الخطيب عنه وارتضاه . تاريخ بغداد (٩ : ٥٥) وقارن بالجرح والتعديل (٤ : ١٠١ - ١٠٢) فقد غاير في نسبه .

(٢) تاريخ بغداد (٩ : ٥٦) .

(٣) ماسبق (٩ : ٥٢) .

(٤) ماسبق (٩ : ٥٨) .

(٥) تاريخ بغداد (٩ : ٥٨) ، النبلاء (١٣ : ٢١١) .

حفاظ الإسلام لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه وعلمه وسننه
في أعلى درجات النسك والعفاف، والصلاح والورع من فرسان الحديث).
وقال أبو بكر الصَّاعاني^(١) وإبراهيم الحري لما صنَّف أبو داود كتاب
السُّنن، ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود عليه السَّلام الحديث.
قال ابن داسة : سمعت أبا داود يقول : ذكرت في السُّنن الصحيح
وما يقاربه ، فإن كان فيه وهنٌ شديدٌ بينته .

قال الذهبي : فقد وفى - رحمه الله - بذلك بحسب اجتهاده
وبين ما ضعفه شديد ، ووهنه غير محتمل ، وكأسر عن ما ضعفه خفيف محتمل
فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث ، أن يكون حسناً عنده
ولاسيما إذا حكمنا على حدِّ الحسن باصطلاحنا المولَّد الحادث ، الذى هو
فى عرف السُّلف يعود إلى قسم من أقسام الصَّحيح ، الذى يجب العمل به
عند جمهور العلماء ، أو الذى يرغب عنه أبو عبد الله البخارى ، ويمشيه مسلم
وبالعكس . فهو داخل فى أدانى مراتب الصحة ، فانه لو انحط عن ذلك
لخرج عن الاحتجاج ، ولبقى متجاوزاً بين الضعف والحسن .
فكتاب أبى داود :

- (١) أعلى ما فيه ما أخرجه الشيخان ، وذلك نحو من شطر الكتاب .
 - (٢) ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ، ورغب عنه الآخر .
 - (٣) ثم يليه ما رغب عنه ، وكان إسناده جيداً ، سالماً من علة وشذوذ .
 - (٤) ثم يليه ما كان إسناده صالحاً ، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين
فصاعداً ، يعضد كل إسنادهما الآخر .
 - (٥) ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه ، فمثل هذا يمشيه أبو داود
ويسكت عنه غالباً .
 - (٦) ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه ، فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه
غالباً ، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة ، والله أعلم .
- قال الحافظ زكريا السَّاجي : كتاب الله أصل الإسلام ، وكتاب أبى

داود عهد الإسلام^(١).

أما عن معرفة أبي داود في علم الجرح والتعديل ، فقد مر معنا
أول هذا الباب أن ابن حبان اعتبره أحد أعلام هذه الطبقة من علماء
الجرح والتعديل . ثم جاء المتأخرون عنه فنقلوا أقواله في الجرح والتعديل
واعتمدوها . حتى إذا كان ابن حجر ، نقل من سؤالاته أكثر من سبعمائة
وثلاثين نصاً في كتابه تهذيب التهذيب^(٢).

إلا أن ما لفت نظري أن ابن حبان - رغم اعتباره أبا داود من أئمة
النقد - لم ينقل من طريقه سوى نصين أحدهما عن شعبة ، والآخر عن
أحمد بن حنبل . ولعل السبب في ذلك أن أبا داود نفسه كان ينقل عن
أولئك الأئمة ، وتتفق أقواله مع أقوالهم غالباً ، فيكتفى ابن حبان بالرجوع إلى
المصادر الأولى ، لأن الناس اعتادوا على الوثوق بالأقدم . والله أعلم .

والذي يبدو أن أبا داود من المعتدلين المتوسطين في نقد الرجال
فلا هو بمتشدد ولا هو بمتساهل وكان رحمه الله ورعاً ، لا يقول بلا علم
ولا يستجيز الطعن بالراوى من غير معرفة فقد سأله الآجرى عن (أشعث بن
سوار ويحيى بن عباد السعدى ، فقال : لأعرفه) . وسئل (هل سمع مطرف
ابن طريف من الضحاك ؟ فقال : لا أدري) .

وكان لا يرى التشيع المعتدل قادماً في الرجل ما دام لا يحمل صاحبه
على الكذب . سئل عن إسماعيل بن بنت السدى ، فقال : (كان صدوقاً
في الحديث ، وكان يتشيع) . وسئل عن علي بن هاشم بن البريد فقال
هو من أهل بيت تشيع ، وليس ثم كذب) .

وكان منصفاً للفرق الإسلامية الأخرى - غير أهل السنة - فهو يقول
عن الخوارج :

(ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ، ثم ذكر عمران بن
حطان ، وحسان الأعرج^(٣)) .

(١) النبلاء (١٣: ٢١٤-٢١٥) .

(٢) سؤالات الآجرى أبا داود تحقيق محمد علي قاسم العمرى (ص ٨٣) .

(٣) عن رسالة «أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث» للأخ معوض
ابن بلال العوفى (ص ٤٥٥) .

(أ) مراتب التعديلي عند أبي داود :

(٢) المرتبة الثانية :

(٣) المرتبة الثالثة :

(ب) مراتب الجرح عند أبي داود :

(هـ) المرتبة الثانية من مراتب الجرح :

من يرد حديثهم ولا يكتب، وهم الذين عرفوا بالكذب تحريصاً وعمداً
أو توهمًا وغفلة . وترد فيها العبارات التالية : كذاب . يضع الحديث . أقر
بوضع الحديث . من شرار الخلق . ليس بثقة ولا مأمون . متروك الحديث
واهى الحديث . لا يكتب حديثه . تركوه . لا يكتب حديثه ولا كرامة . لا يساوى
شيئاً . ليس بشيء . أحاديثه بواطيل . منكر الحديث . أحد أركان

(١) الكذب .

هذه المراتب التي وصل إليها الشيخ معوض من خلال دراسته لمنهج أبي داود النقدي ، ويلاحظ تداخل في المراتب عنده . خاصة في مراتب التعديل ، فقد جعل كلمة صدوق في المرتبة الثالثة ، وكلمة لا بأس به في الثانية ، وجعل كلمة ثقة في الثانية أيضا .
وأيا ما كان الأمر فهي مراتب تقرب للمقارء منهج أبي داود ، وتعرفه على ألفاظه في الجرح والتعديل .

وقد كان منتظرا من محقق جزء من سؤالات الآجري لأبي داود أن يبين منهج أبي داود في الجرح والتعديل ، وأن يحدد مراتبها ، ويبين الألفاظ التي استخدمها ، إلا أنه اكتفى بعمومات تدور حول منهج أبي داود ولا تمسه .
قال محقق السؤالات :^(٣)

(وبين يدق قضية أود أن أطرحها ، وهي : مامدى اتفاق أقوال أبي داود مع أقوال الحافظ ابن حجر في التقريب ؟ . .) باعتبار أن ابن حجر درس أقوال الأئمة ، ووازن بينها ثم أعطى حكمه . قال : وقد قممت بتتبع عبارات أبي داود في هذا الجزء المحقق ، وقارنتها بقول ابن حجر وقلما يخالف أحدهما الآخر (كذا) كما أنهما يتفقان في الغالب فيما يقال : إن ثقه . وأحيانا يكون ما هو ثقة عند أبي داود ، صدوقا عند ابن حجر ، وقد يكون ثبنا أو ثقة حافظا .

وكثيرا ما يتفقان على ما يقال فيه : لا بأس به أو صدوق .

قال : وهذا يوضح لنا مدى الاعتدال الذي نهجه أبو داود رحمه الله تعالى . .)

وسأعرض نماذج من أقوال أبي داود في الجرح والتعديل عند مقارنة أقوال ابن حبان بأقوال غيره . إن شاء الله .

-
- (١) أبو داود السجستاني وأثره (ص ٤٦٧ - ٤٦٨) .
(٢) وهذا شأن معظم محققى الكتب سواء كانوا من أصحاب البحوث العلمية الجامعية أو من محققى النشر .
(٣) سؤالات الآجري أبا داود (ص ٣٢) .

المبحث السابع : الإمام مسلم وعظم الجرح والتعديل

لم أجد للإمام مسلم ترجمة في ثقات ابن حبان ، رغم أنه أعلى طبقة من الترمذى ، وأقدم ولادة وسماعا ، وللترمذى ترجمة عند ابن حبان كما سيأتى . ولا يسعنى القول بأن ابن حبان أغفل مسلما ، لأنه أثنى عليه فى المجروحين ، واعتبره من طبقة كبار النقاد الذين سَمَّاهم فى هذه الطبقة . وأغلب الظن أن ترجمته سقطت من ثقات ابن حبان غفلة من النسخا وبيد وأن هذا السقط قديم ، إذ ليس لمسلم ترجمة فى ترتيب الثقات للهيثمى أيضا . على أنه يحتمل أن تكون النسخة التى وصلت الهيثمى سقطت الترجمة منها أيضا ، ونحن بانتظار عمل محققى الكتاب .
(١)
قال الذهبي :

(الإمام الكبير الحافظ المجود الحجة الصادق ، أبو الحسين مسلم ابن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري . . . لعلمه من موالى قشير .

وقال أحمد بن سلمة :^(٢) رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدّمان مسلما فى معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم :^(٣) كان مسلم ثقة من الحفاظ ، كتبت عنه بالرى ، وسئل أبى عنه فقال صدوق .

وقال أبو قريش الحافظ :^(٤) سمعت محمد بن بشر يقول : حفاظ الدنيا أربعة : أبو زرعة بالرى ومسلم بنيسابور ، وعبد الله الدارمى بسمرقند ، ومحمد بن إسماعيل ببخارى .

وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي :^(٥) (هو أشهر من أن تذكر فضائله) .

(١) النبلاء (١٢ : ٥٥٧ - ٥٥٨) .

(٢) ماسبق (١٢ : ٥٦٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٨ : ٨٣) . ولا أدري كيف يكون مسلم ثقة والبخارى متروكا ؟ ومسلم يقول باللفظ .

(٤) النبلاء (١٢ : ٥٦٤) .

(٥) الإرشاد للخليلي (١٦٧) .

وللإمام مسلم عدد من الكتب التي تكلم فيها على الجرح والتعديل
إلا أن معظمها قد ضاع والذي ينظر في كتب الرجال التي تجمع أقوال النقاد
كالميزان والتهذيب واللسان، وتهذيب الكمال ومن قبلها تاريخ بغداد وتاريخ
جرجان وتاريخ دمشق، يجد أقوال الجرح والتعديل المنقولة عن الإمام
مسلم. بل إن الذي ينظر في كتبه المتبقية يجد هذا أيضا.

ولولا كلامه على منهجه في صحيحه لما وقفنا له على أقوال في الجرح
والتعديل مصنفة حسب مراتب القبول، ولا عرفنا ماذا يريد من ألفاظ الجرح
والتعديل التي وجدناها في كتاب الكنى.

كما كان لكتابه "التمييز" دور في جلاء هذه المصطلحات، وتمييزها.
وأشهد أنني كنت مهموما لعدم تمكني من الاطلاع على كتاب الكنى
للإمام مسلم، إذ حسبت أنني سأفيد منه فائدة عظيمة في دراستي لعلم
الجرح والتعديل خاصة، وفي دراساتي الحديثية المقبلة - إن شاء الله - عامة
إلا أنني - رغم الفوائد التي جنيتها من هذا الكتاب - رأيته قليل الفائدة
يصعب تحديد منهج واضح للإمام مسلم في الجرح والتعديل من خلاله.

ولقد كان حريا بمحقق كتاب الكنى - وقد عانى في تحقيقه - أن
الكتاب ما عانى - أن يقوم بدراسة لمنهج الإمام مسلم في هذا الكتاب، ولكنه
لم يفعل شيئا.

وحتى ألفاظ الجرح التي أطلقها مسلم في كتابه - وما ألقاها - فإنسه
لم ير من واجبه أن يقوم بجمعها ودراستها، وبيان مدلولاتها. واكتفى
بأن قال :

(هو كتاب يبحث في رجال الحديث، كناههم وأسمائهم وأنسابهم وأهم
شيوخهم وتلامذتهم ويذكر جرحهم، وهذا نادر إذا ما قورن بضخامة
الكتاب، وكثرة الرواة الذين أوردتهم ...).

إلى أن قال : (ويمتاز في الجرح أنه يقتصر على قوله : منكـ
الحديث، أو ضعيف. ولا يقول في الراوى : كذاب. أو وضاع. وإنما يقول
كذب فلان وهكذا. وبالمقارنة بينه وبين الإمام البخارى في الجرح والتعديل
وجدت أنه يتفق معه حتى في الألفاظ، وهذا يدل على أن مسلما من

(١) الطبقة المتوسطة في علم الجرح والتعديل

هكذا ، وبهذه البساطة وسعة أسطر سوداء يقرر أنه نادراً ما يذكر الجرح ، ولم يعم باحصاء دقيق ، بل ولا غير دقيق لذلك . ثم يقول : ويمتاز في الجرح أنه يقتصر على قوله : منكر الحديث . ولا أدري ماذا يعني بكلمة يمتاز ؟ فإن كان يقصد أنه يختص بذلك فهو غير صحيح ، وإن قصد أنَّهُ يتورع في إطلاق ألفاظ الجرح والتعديل فتلك دعوى تحتاج إلى برهان ومقال من أنه يقول : كذبه فلان . كان عليه أن يذكر لنا مثلاً واحداً على هذا .

ومقاله عن المقارنة بينه وبين البخاري ، ادعاء ، فإننا لم نر شيئاً ولم يتكلم أي شيء عن الجرح والتعديل في هذا الكتاب سوى ما نقلتـه ودعواه أنه يتفق معه في الألفاظ تحتاج إلى براهين . وكبرى الطامات اعتباره مسلماً من الطبقة المتوسطة في الرجال بدون أن يأتي بدليل واحد . صحيح أن الرجل اطلع على أقوال مسلم حين حقق الكتاب ، وعلى أقوال البخاري وغيره ، إلا أن القاري يريد أن يعرف مضمون هذا الكتاب ممن عانى معه أشد المعاناة ، إذ هو أقدر على إبراز قيمة الكتاب من أي شخص آخر .

ولقد قمت بإحصاء دقيق لألفاظ النقد عند الإمام مسلم ، فلم ألق على كلمة تعديل واحدة ، ووجدت الإمام مسلماً جرح سبعة ومائة راوٍ من مجموع رواته البالغ عدد هم (٣٧٩٥) خمسة وتسعين وسبعمائة وثلاثة آلاف راوٍ بنسبة ١ : ٣٥ ؟ وقد كانت ألفاظ الجرح في هذا الكتاب كما يأتي :

متروك (٣٢) موضعاً . منكر الحديث (٢٩) موضعاً . ضعيف (١٤) موضعاً . ذاهب الحديث (٨) مواضع . ترك حديثه (٢) موضعان تركوا حديثه (١) موضع واحد . روى عنه فلان ثم تركه (١) موضع واحد . مرسل ، يروى مراسيل (٣) مواضع . كان يرى القدر (١) موضع واحد . كان

يرى الإرجاء (٢) موضعان . مضطرب الحديث (١) موضع واحد . سكتوا عنه (١) موضع واحد . إسناده مجهول (١) موضع واحد . كان فلان يكذبه (٢) موضعان . كثير الغلط والوهم (١) موضع واحد .

هذه هي الألفاظ التي استخدمها الإمام مسلم رحمه الله . ولو أن محقق الكتاب درسها لأفادنا ، وأراحنا ، ولكنه لم يفعل جزاء الله خيرا . وأكتفى الآن بذكر هذه الألفاظ ، على أمل العودة إليها ثانية حين دراسة مصطلحات ابن حبان .

والأستاذ الأعظمي عقد عدة أبواب ، تكلم فيها عن منهج النقد عند المحدثين ، ولم يخص كتاب التمييز بدراسة ، فلا أدري ترك هذا حتى يحصل على مخطوطة تامة منه ، أم صغر حجم الكتاب يمنع من دراسته ؟

والحقيقة لقد وجدت كتاب التمييز من أحسن الكتب التي تناولت مصطلحات القبول والرد عند المحدثين ، وقد واءمت بين ما جاء في هذا الكتاب من مصطلحات ، وبين ما جاء في مقدمة الصحيح ، واستخلصت مراتب الجرح والتعديل التي يراها الإمام مسلم رحمه الله تعالى . والألفاظ التي أطلقها مع تلك المراتب .

(أ) مراتب التعديل وألفاظها عند الإمام مسلم :

(١) المرتبة الأولى :

أهل الاستقامة والانتقان . وهي المرتبة التي لا يوجد عند أصحابها اختلاف شديد ، ولا تخليط فاحش ، فمن هؤلاء : الشعبي والزهرى وشعبة وأيوب السخيتاني ، وابن عون ، ويحيى القطان ، وابن مهدي وأضرابهم وقد استخدم الإمام مسلم ألفاظ تدرج تحت هذه المرتبة . منها :
ثقة مأمون صحيح الكتاب : قالها في ترجمة محمد بن رافع ^(٢) بن سابقور القشيري .

كان صدوقاً حافظاً : قالها في هارون الأعور . يحيى بن سعيد أحفظ ^(٤) من سعيد بن عبيد . الليث وعبد الرحمن الرؤاسي أثبت ^(٥) من أيمن .

-
- (١) مقدمة صحيح مسلم (١ : ٥) .
 - (٢) تهذيب التهذيب (٩ : ١٦٢) .
 - (٣) التمييز (ص ١٧٨) .
 - (٤) ماسبق (ص ١٩٤) .
 - (٥) ماسبق (ص ١٨٩) .

وهذا لا يعنى أن هؤلاء الحفاظ لا يخطئون ، ولا يهملون ، فقد خطأ مسلم أبا إسحاق^(١) السَّبَّيْعِي وأيمن بن نائل^(٢) ، وشعبة^(٣) ، وسعيد بن عبيد^(٤) ووهب الزهري وأبا معاوية ووكيعاً . وهم الحفاظ .

(٢) المرتبة الثانية :

أهل الصدق والستر : (وهؤلاء ليسوا موصوفين بالحفظ والإتقان كالصنف المتقدم قبلهم . ومن هؤلاء : عطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ، ونقال الأخبار^(٨) .
(ب) مراتب الجرح وألفاظها عند الإمام مسلم :

(١) من غلب على حديثه النكارة ، أو الغلط : فهؤلاء وإن لم يتهموا إلا أن حديثهم لا يخرج احتجاجاً ولا استشهاداً فلا يشتغل بهم ومن هذا الضرب :

عبد الله بن محرز ، ويحيى بن أبي أنيسة ، والجراح بن المنهال أبو العطف ، وعباد بن كثير ، وحسين بن عبد الله بن ضميرة ، وعمر بن صهبان ، ومن هنا نحوهم في رواية المنكر من الحديث^(٩) .

وقد ذكر بعض من يلتحق بهؤلاء في التمييز ، وأطلق عليهم بعض الألفاظ فقال :

ترك أهل الحديث حديث يحيى بن عبيد الله^(١٠) . وحديث ابن خياط^(١١)

-
- (١) التمييز (ص ١٨١)
 - (٢) ماسبق (ص ١٨٩)
 - (٣) ماسبق (ص ١٨٠)
 - (٤) ماسبق (ص ١٩٤)
 - (٥) ماسبق (ص ١٨٣)
 - (٦) ماسبق (ص ١٨٦)
 - (٧) ماسبق (ص ١٨٣)
 - (٨) مقدمة الصحيح (١: ٥)
 - (٩) ماسبق (٧: ١)
 - (١٠) التمييز (ص ٢٠٦)
 - (١١) ماسبق (ص ٢٠٦)

عن عمرو بن شعيب لا معنى للتشاغل به . وضعف أهل المعرفة بالحديث
عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباهه من نقطة الأخبار لروايتهم الأحاديث
المستنكرة . وهشام بن بهرام شيخ من الشيوخ ، لا يقر الحديث بمثل^(٢)
إذا تفرد . ويزيد بن أبي زياد اتقى الناس حديثه والاحتجاج بخبره^(٣)
إذا تفرد . وليس حجاج والأشعث والدالاتي عن نافع يعتبر بهم في شيء^(٤)
من الرواية ، إذا خالفوا أمثال مالك وعبيد الله وأيوب وجريير بن حازم . أما
ابن لهيعة فمصحف في متنه ، مغفل في إسناده .

(٢) المتهمون بالوضع أو الكذب في الحديث : ومن هؤلاء :

عبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني ، وعمرو بن خالد ، وعبيد
القدر والشامي ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، وغياث بن إبراهيم ، وسليمان
ابن عمرو أبي داود النخعي . وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث
وتوليد الأخبار^(٦) .

ويلتحق بهؤلاء في ترك الرواية عنهم المجاهيل . قال مسلم^(٧) : زميل
مولى عروة ، لا يعرف له ذكر إلا في حديث واحد فقط . وذكره بالجرج
والجهالة .

أما أبو خالد السمتي فقد كان يحيى بن معين وعمرو بن عيسى
الفلاس يكذبانه . وكذلك كان وكيع ويزيد بن هارون يكذبان أبا الضحاك^(٨)
الجارود بن يزيد النيسابوري .

-
- (١) ما سبق (ص ٢٠٩) .
(٢) التمييز (ص ٢١٥) .
(٣) نفس الموضع السابق .
(٤) ما سبق (ص ١٩١) .
(٥) ما سبق (ص ١٨٧) .
(٦) مقدمة الصحيح (١ : ٧) .
(٧) التمييز (ص ٢١٧) .
(٨) الكنى والأسماء لمسلم (١ : ٣٤٠) .
(٩) ما سبق (١ : ٥٣٥) .

المبحث الثامن : الإمام الترمذى وعلم الجرح والتعديل

قال ابن حبان^(١) فى الثِّقات :

(محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذى . . . كان ممن جمع وصنّف وحفظ وذاكر) .

وقال الذَّهَبِيُّ^(٢) : محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضَّحَّاك . .

الحافظ العلم الإمام البارِع ، مصنّف الجامع وكتاب العلل وغير ذلك .

وقال الحاكم^(٣) أبو عبد الله : (سمعت عمر بن علك يقول : مات البخارى

فلم يخلّف بخراسان ، مثل أبى عيسى فى العلم والحفظ والورع والزهد ، بكى حتى عمى ، وبقي ضريباً سنين) .

وقال أبو سعد الإدريسي^(٤) : (كان أبو عيسى يضرب به المثل فى

الحفظ) .

وقال الترمذى^(٥) : (صنعت هذا الكتاب ، فعرضته على علماء الحجاز

فرضوا به ، وعرضته على علماء العراق فرضوا به ، وعرضته على علماء خراسان

فرضوا به ، ومن كان فى بيته هذا الكتاب ، فكأنما فى بيته نبي يتكلم) .

وقد سمع منه شيخه الإمام البخارى رحمه الله حديثين ، كما حدّث

هو عن نفسه^(٦) .

وقال له البخارى^(٧) مرة : انتفعت بك أكثر مما انتفعت بى .

والحق أنّ الإمام الترمذى أنجب تلامذة الإمام البخارى ، وأكثرهم

ذكراً له واعتماداً عليه ، والذى ينظر فى كتابى "العلل" للترمذى ، وجامعه

(١) الثِّقات (٩ : ١٥٣) .

(٢) النبلاء (١٣ : ٢٧٠) .

(٣) ماسبق (١٣ : ٢٧٣) .

(٤) ماسبق .

(٥) تذكرة الحفاظ (٢ : ٦٣٤) ، النبلاء (١٣ : ٣٧٤) ، جامع الأصول

(١ : ١٩٤) .

(٦) انظر سنن الترمذى (٥ : ٨٢ ، ٣٠٣) .

(٧) تهذيب التهذيب (٩ : ٣٨٩) .

يرى أثر البخاري واضحاً فيه ، بيد أنه يجد عبقرية الإمام الترمذي بادية حتى في أسئلته للإمام البخاري . ولذلك فإن كتابه جمع بين عقلية الإمام البخاري وعقليته الذاتية ، فانتج خيراً عظيماً .

قال ابن الأثير^(١) : (وله تصانيف كثيرة في علم الحديث ، وهذا كتابه "الصحيح" أحسن الكتب ، وأكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيباً ، وأقلها تكراراً وفيه ما ليس في غيره ، من ذكر المذاهب ، ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل ، وفي آخره كتاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها) .

وقال الذهبي^(٢) : (في الجامع علم نافع ، وفوائد عزيزة ، ورؤوس المسائل وهو أحد أصول الإسلام ، لولا ما كدّره بأحاديث واهية ، بعضها موضوع وكثير منها في الفضائل) .

وقال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق : الجامع على أربعة أقسام : قسم مقطوع بصفته ، وقسم على شرط أبي داود والنسائي ، وقسم أخرجه للضدية ، وأبان علته . وقسم رابع أبان عنه فقال : ما أخرجت فسي كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء ، سوى حديث : (فإن شرب في الرابعة فاقطعوه) وسوى حديث : (جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر) .

وقال أبو اسماعيل الهروي^(٦) : جامع الترمذي أنفع من كتابي البخاري ومسلم ، لأنهما لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم ، والجامع يصل إلى فائدته كل أحد .

-
- (١) جامع الأصول (١ : ١٩٣ - ١٩٤) .
 - (٢) النبلاء (١٣ : ٢١٤) .
 - (٣) ما سبق (١٣ : ٢٧٤) .
 - (٤) أخرجه الترمذي في الحدود رقم (١٤٤٤) .
 - (٥) أخرجه الترمذي في الصلاة باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين رقم (١٨٧) .
 - (٦) النبلاء (١٣ : ٢٧٧) .

(١) وقال الذهبي : (جامع قاض له بإمامته وحفظه وفقهه ، ولكن
يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد ، ونفسه في التضعيف رخو) .
قلت : تبين لي من خلال دراستي لجامع الترمذى أنه كتاب جليل
يحتاج إلى مزيد عناية بدراسة مصطلحاته على سبيل الاستقراء والأحصاء
الدقيق والموازنة . وعسى أن يوفقني الله إلى هذا بعد الانتهاء من
هذا البحث .

وعندى أنه لا عيب على الترمذى في إخراجه الضعيف مادام يبين
درجته ، وينبه عليه . والذي يهملنا في هذا المقام هو الترمذى الناقد صاحب
الجرح والتعديل .

تناول عدد من العلماء وطلبة العلم الإمام الترمذى الناقد من خلال
كتابه (العلل الكبير ، والعلل الصغير) وكتابه الجامع ، فالشيخ صبحى
السامرائى حقق كتاب شرح العلل لابن رجب ، كما حققه كى من الأستاذين
الدكتور نور الدين عتر ، والدكتور همام عبد الرحيم سعيد . وقام بدراسة
للإمام الترمذى والموازنة بين جامعهم والصحيحين أستاذنا الدكتور نور الدين
عتر . كما حقق الأخ الفاضل الشيخ حمزة ذيب مصطفى كتاب "العلل
الكبرى" للإمام الترمذى . وهذا يعنى أن أمامنا حصيلة ثمينة من الدراسات
عن الإمام الترمذى الناقد .

بيد أن الحقيقة المرة غير ذلك ، فإذا تناولنا شرح علل الترمذى لابن
رجب بتحقيق أستاذنا العتر فإننا لانجد سوى عمومات تصف (٢) كتاب العلل
ولانخوض في بواطنه مع أن أستاذنا العتر ناقد عالم ، وكتب الدكتور همام
عبد الرحيم صفحتين (٣) من علل الترمذى الصغير تبين الخطوط العامة
لمنهج الترمذى فيه .

-
- (١) ماسبق (١٣ : ٢٧٦) . وانظر انتقاد الذهبي لتصحيح الترمذى
وتحسينه فى الميزان (٣ : ٤٠٧) ، (٤ : ٤١٦) ، وقارن بشرح العلل
لابن رجب (١ : ٣٩٥) .
(٢) شرح العلل الصغير لابن رجب (١ : ١٧ - ٢٣) .
(٣) العلل فى الحديث (١ : ٣٨ - ٣٩) .

أما أستاذنا العتري في كتابه (الترمذى والموازنة بين جامعـــــــــــــــه
والصحيحين) فقد تناول الجرح والتعديل فى جامع الترمذى ، وجمع طائفة
من كلام الإمام الترمذى فى ذلك، وسأستعين بها إذا لزم الأمر .

أما الشيخ حمزة ذيب، فقد عقد باباً كاملاً لدراسة كتاب العلل الكبير وقد ظننت أن وراء الباب فصلاً ومباحث ومطالب يتناول فيها كتاب العلل بيد أنني وجدت هذا الباب ينقسم عنده إلى مباحث لا علاقة لها بموضوعنا اللهم سوى المبحث الأول الذي عقده (للتعريف بالكتاب مع ذكر منهجه وموضوعه) ثم وصف الكتاب وصفاً عاماً، وأتى بنماذج من الجامع وما يقابلها في كتاب العلل، وأشار بكلمة واحدة إلى مادة الرجال في الكتاب فقال: ^(١)

(أما الرجال الذين جاء ذكرهم مجرداً عن الأحاديث، فقد وضع مادتهم في آخر الكتاب تحت عنوان : باب جامع ما جاء في ذكر الرجال) .
وإذا كان عليّ أن أعترف بالجهد الكبير الذي بذله أخى الشيخ حمزة في إخراج هذا الكتاب النفيس فإنّ هذا لا يعفيني من مسئولية البيان ، بأنّه لم يقدّم أية دراسة حقيقية عن هذا الكتاب ، مما يجعل قارئ الكتاب يقصد على أمر مجهول لديه .

ولما كان لجامع الترمذى مكانة خاصة بين كتب الحديث - فى نظرى - فقد قمت بإعداد فهرس خاصة للجرح والتعديل فى هذا الكتاب، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالعلل، أو بما نقله عن العلماء الذين سبقوه، أو بما اجتهد هو بنفسه فيه فى الجرح والتعديل وعلل الأحاديث. وسواء كان الجرح والتعديل صادراً من الإمام الترمذى، أو نقله عن غيره من شخصيته واضحة فى هذا وذاك، حيث إنَّ سؤاله عن الراوى مقروناً بحديثه الذى ليس يرضه الترمذى، دليل على معرفته به ولكن العلماء الأقدمين، كانوا يحبون الاستئناس بأقوال من تقدمهم. ويعترفون بالفضل لأهله. وإننى لأحسب ذكر الترمذى أئمة النقد إلا ورعاً وتواضعاً.

وعلى هذا فإننى لا أرى مسوغاً لقول من يقول بأن الترمذى غير متين فى

علم الرجال لوجود أقوال غيره في كتابه . بل لعل هذا في نظري مزية للإمام الترمذی ، وليس عيباً .

وحيث إنني لا أستطيع الآن عرض منهج الإمام الترمذی في الجرح والتعديل ، فلا أقل من أن أذكر نماذج من أقواله في الجرح والتعديل لتوضح صورته على ضوءها شيئاً ما .

(أ) نماذج من أقوال الترمذی في التعديل :
ولن أتناول في هذه النماذج الأقوال الكثيرة التي رواها عن أئمة النقد ، مشايخه فمن قبلهم . وإنما سأذكر أقواله هو فحسب .

(١) ثقة حافظ عند أهل الحديث : قالها الترمذی في عدد من المحدثين أذكر منهم :

(أ) خالد بن عبد الله بن زيد بن عاصم المازنی . قال الترمذی :
وقد روى مالك وابن عيينة وغير واحد هذا الحديث عن عمرو بن يحيى ولم يذكروا هذا الحرف (أن النبي صلى الله عليه وسلم مضمض واستنشق من كف واحد)^(١) .

وإنما ذكره - عن عمرو بن يحيى - خالد بن عبد الله . وخالد بن عبد الله ثقة حافظ عند أهل الحديث^(٢) .

ولأريب أن الثقة الحافظ إذا جاء بما لم يأت به غيره ، فهو زيادة ثقة وهي مقبولة . ومع أن هذا الحديث في البخاري ومسلم ، فإن الترمذی قال فيه : حسن غريب .

(ب) أبو أحمد الزبيري :
ذكر الترمذی حديثاً من رواية أبي أحمد الزبيري عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن مجاهد ، ثم قال :

ولا نعرفه من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلا من حديث أبي أحمد . والمعروف عند الناس حديث إسرائيل عن أبي إسحاق ، وقد روى

(١) أخرجه الترمذی في الطهارة باب المضمضة والاستنشاق من كشف واحد رقم (٢٨) أخرجه الشيخان انظر تعليق الشيخ أحمد شاکر على

جامع الترمذی (١ : ٤٢) .

(٢) جامع الترمذی (١ : ٤٣) .

عن أبي أحمد عن إسرائيل ، هذا الحديث أيضاً .
وأبو أحمد الزبيرى ثقة حافظ ، سمعت بنداراً يقول : مارأيت أحداً
أحسن حفظاً من أبي أحمد الزبيرى . وأبو أحمد اسمه : محمد بن عبد الله
ابن الزبير الكوفى الأسدى (١) .

فالترمذى - رحمه الله - يريد أن يقول : إنَّ أبا أحمد الزبيرى
روى هذا الحديث عن إسرائيل عن أبي إسحاق ، فوافق الناس فى ذلك
وانفرد عنهم فرواه عن الثورى عن أبي إسحاق ، ولما كان أبو أحمد ثقة
حافظاً ، فإنَّ تفردَه لا يضره بل لعلَّ روايته تقوى ما رواه الآخرون ولا تعتبر
شاذة .

(ج) عبد السلام بن حرب :

روى الترمذى حديثاً من طريق عبد السلام بن حرب عن خصيف عن
أبي عبيدة عن ابن مسعود . ثم قال :
هكذا رواه عبد السلام بن حرب عن خصيف ، وعبد السلام ثقة حافظ .
وروى شريك هذا الحديث عن خصيف عن أبي عبيدة عن أبيه عن
عبد الله بن مسعود (٢) .

والترمذى يريد بقوله : عبد السلام ثقة حافظ ترجيح روايته على رواية
شريك الموصوف بالوهم والغلط .

(٢) ثقة : وقد ترد هذه الكلمة مجردة ، وترد مقرونة .

ففى تعقيبه على أحد الأحاديث قال : (لا نعرفه إلا من حديث عبيد
الرحمن بن أبي الموالي ، وهو شيخ مدينى : ثقة . روى عنه سفيان حديثاً
وقد روى عن عبد الرحمن غير واحد من الأئمة (٣) .

فهو يريد أن يقول هذا الحديث تفرد به ابن أبي الموالي ، وهو ثقة
وله شاهدان من حديث أبي أيوب الأنصارى وابن مسعود ، لذا قال

(١) جامع الترمذى (٢: ٢٧٦-٢٧٧) .

(٢) جامع الترمذى (٣: ١٠-١١) ، وقارن بالعلل الكبير (١: ٢٣٥) .

(٣) ماسبق (٣: ٣٤٦) .

(١) حديث جابر حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن .
وقد يقول : ثقة عند أهل الحديث . قال : (العلاء بن عبد الرحمن
هو ابن يعقوب الجهنى الحرقي وهو ثقة عند أهل الحديث) . وقد يكون
الرجل عند بعض العلماء ثقة ، ودون ذلك عند غيرهم فيقول : هو ثقة
عند بعض أهل العلم : قال تعقيباً على حديث رواه من طريق عاصم بن ضمرة
عن علي : هذا حديث حسن . وقال إسحاق بن إبراهيم - يعني ابن
راهويه - أحسن شيء روى في تطوع النبي صلى الله عليه وسلم في التَّهَارِ
هَذَا .

وروى عن عبد الله بن المبارك أنه كان يضعف هذا الحديث .
وإنما ضعفه عندنا والله أعلم ، لأنه لا يروى مثل هذا عن النبي صلى
الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه : عن عاصم بن ضمرة عن علي .
وعاصم بن ضمرة هو ثقة عند بعض أهل العلم . قال علي بن المديني
قال يحيى بن سعيد القطان ، قال سفيان : كنا نعرف فضل حديث عاصم بن
ضمرة على حديث الحرث (٣) .

فالترمذي لا يريد أن يقول : عاصم بن ضمرة ثقة عندي ، بل رفعه
ونسبه إلى معاصريه أو تلامذته والثوري من تلامذة التابعين . ولتفرد عاصم
ابن ضمرة ، ولكونه لا يبلغ درجة الاتقان ، قال الترمذي عن حديثه حسن .
(٣) صدوق : ولمعنى كلمة صدوق شيء ما عند الترمذي فانظره وتأمل .
أخرج حديثاً من رواية عبد الله بن محمد بن عقیل عن محمد بن الحنفية
عن علي . . . ثم قال :

هذا الحديث أصح شيء في الباب وأحسن . وعبد الله بن محمد بن
عقیل هو صدوق . وقد تكلم فيه من قبل حفظه . سمعت محمد بن إسماعيل
يقول : كان أحمد وإسحاق بن إبراهيم والحميدى يحتجون بحديث عبد الله
ابن محمد بن عقیل . قال محمد - البخارى - هو مقارب الحديث (٤) .

(١) ماسبق (٣ : ٣٤٦) .

(٢) ماسبق (١ : ٧٤) .

(٣) : جامع الترمذي (٢ : ٤٩٤ - ٤٩٥) ، وقال مثل هذا في (٢ : ٢٨٩)
وحسن هناك حديث عاصم أيضاً .

(٤) ماسبق (١ : ٩) .

وروى حديثاً من طريق عبد الله بن عمر العمري عن القاسم بن غنم
عن عمته أم فروة . وقال ^(١) : حديث أم فروة لا يروى إلا من حديث عبد الله بن
عمر العمري ، وليس هو بالقوي عند أهل الحديث .

واضطر بواعنه في هذا الحديث ، وهو صدوق ، وقد تكلم فيه يحيى بن
سعيد من قبل حفظه) . ا . هـ

(٤) جود هذا الحديث : روى حديثاً من طريق حسين المعلم عن
يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي ، ثم قال : (وقد جود حسين المعلم
هذا الحديث . وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب ، وروى معمر
هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير فأخطأ فيه فقال ^(٢) :

عن يعيش بن الوليد عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء ، ولم
يذكر فيه الأوزاعي ، وقال : عن خالد بن معدان ، وإنما هو معدان بن
أبي طلحة) . ا . هـ

ولا أريد هنا مناقشة الترمذي في تخطئة معمر ، ولا مناقشة الشيخ شاکر
أيضاً فهذا له مجال آخر وإنما أريد أن أبين أن معنى كلمة جود هـذا
الحديث أي أتى به على الصواب ، ولا بد أن يكون المجود حافظاً ثقة
والأعد حديثه المخالف فيه للحافظ أو الحافظ شاذاً . وعلى هذا إذا جود
ضعيف ، أو مستور حديثاً ، فلا يعني أكثر من موافقة الثقات .

(٥) رجل صالح : روى من طريق عبد الله بن منير عن عبيد الله بن موسى
أثراً عن الضحاک تفسيراً لقوله صلى الله عليه وسلم : (الأكثرون هم
الأخسر) قال الضحاک بن مزاحم : الأكثرون أصحاب عشيرة
آلاف . ثم قال : عبد الله بن منير مروزي : رجل صالح ^(٤) فما مدلول
هذا اللفظ ؟

قال ابن حجر في ترجمته ^(٥) : ثقة عابد .

-
- (١) ما سبق (١ : ٣١٩ ، ٣٢٣) .
(٢) جامع الترمذي (١ : ١٤٦) .
(٣) أخرجه الترمذي في الزكاة باب ما جاء في منع الزكاة من التشديد رقم
(٦١٧) . وهو عند الشيخين انظر تخريجه هناك .
(٤) جامع الترمذي (٣ : ٥) .
(٥) التقريب (١ : ٤٥٤) .

وهذا لا يعنى أنَّ الشَّقة عنده من لا يخطئ ؟ فقد خطأ الترمذى معمرًا
- كما رأيت قبل قليل ، ووهمَّ أبا معاوية^(١) الحافظ . وغيرهما .
(ب) نماذج من ألفاظ الجرح عند الإمام الترمذى :

لا أريد أن أطيل فى سرد هذه النماذج مع ما يحيط بها ، لأنَّ ذلك
يطول ويخرجنا عن المقصود ، وقد يحدث لنا تكراراً فى الأبواب القادمة
إذا فإني سأعدد هذه الألفاظ تعداداً مشيراً إلى بعض أرقام الأحاديث
التي وردت تعقيباً على روايتها .

ضعيف ، يَضَعُفُ فى الحديث^(٢) ، ضَعُفَ بعض أهل العلم^(٤) ، ضَعُفَ لأنَّه
حدَّث من صحيحه^(٥) ، ضعيف ذاهب الحديث^(٦) ، تَكَلَّمَ فيه من قبل حفظه^(٧)
ليس بذاك^(٨) ، شيخ ليس بذاك^(٩) ، ليس بالحافظ^(١٠) ، ليس بالقوى^(١١) ، منكر الحديث^(١٢)
مجهول^(١٣) .

هذه نماذج من ألفاظ الجرح والتعديل لعلها توضح بعض الشئ
منهج الترمذى فى النقد ، وتحرك الهمم لدراسته .

-
- (١) جامع الترمذى (٣ : ٢٠٠) .
 - (٢) جامع الترمذى الأحاديث رقم (١٠ ، ١٢ ، ٥٣ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٨٨ ،
٥٠١ ، ٥٦٢ ، ٦٤٥) .
 - (٣) ماسبق رقم (٥٤ ، ٤٧٩ ، ٤٨٩ ، ٥٢٩ ، ٦١٤ ، ٦٣٧ ، ٦٤١) .
 - (٤) ماسبق رقم (٢٨٢ ، ٣٤٧) .
 - (٥) ماسبق رقم (٣٢٢) .
 - (٦) ماسبق رقم (٥٠٩) .
 - (٧) ماسبق رقم (٢٤٨ ، ٣٤٧) .
 - (٨) ماسبق رقم (١٧) .
 - (٩) ماسبق رقم (١٠٦) .
 - (١٠) ماسبق رقم (٣٥٨) .
 - (١١) ماسبق رقم (٥٧ ، ١٩٨) .
 - (١٢) ماسبق رقم (٤٨٩) .
 - (١٣) ماسبق رقم (٨٨) .

الفصل السابع

الطبقة السابعة من علماء الجرح والتعديل

تمهيد :

قال ابن حبان^(١) بعد انتهائه من ذكر أعلام الطبقة السادسة :
(ثم أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا
هذا المسلك، حتى إنَّ أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن، لكل
سنة منها، عدّها عدّاً، ولو زيد فيها ألف، أو واو، لأخرجها ضلوعاً، ولأظهرها
ديانة، ولولا هم لدرست الآثار، واضمحت الأخبار، وعلا أهل الضلالة
والهوى، وارتفع أهل البدع والعماء . فسم لأهل البدع قامعون، وبالسُّنن
شأنهم دامعون) بيد أنه لم يسم من طبقة شيوخه أحداً .

ولم يفتني وأنا أحضر للكتابة في هذه الطبقة أننى سأختصر فيها
ثلاث طبقات - حسب ترتيب الذهبي^(٢) - وقد هالنى أننى سأغفل مائة
وعشرين ناقداً من هذه الدراسة . معظم شيوخ ابن حبان النقاد منهم
إذ من السادسة شيوخه أحمد بن شعيب النسائي، وأبو يعلى الموصلى
والحسن بن سفيان الشيباني، وعبدان الأهوازي، وأبو خليفة الجهمي
وغيرهم .

ومن السابعة شيوخه ابن خزيمة والسراج والبغوي وشكر، وابن
شبرويه النيسابوري وابن أبي داود، وعمران بن مجاشع، وابن المنذر
والدُّلابي، وأحمد بن يحيى بن زهير التستري، وأبو عوانة، وأبو قريش
وأبوعروة . وسواهم .

ومن الثامنة شيوخه أبو حامد بن الشرقى، ومكحول البيروني
وعبد الملك بن عدى، والدغولى، وابن أبي حاتم، وابن الأعرابي وغيرهم .
وهؤلاء جميعهم ممن يقبل قولهم في الجرح والتعديل، ولبعضهم

(١) المجروحين (١: ٥٨) .

(٢) انظر ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٨٤ - ١٩٤) .

مصنفات في هذا الشأن وإذا كان لا يسعني أن أحدث عن جميع هؤلاء، بله عن جميع شيوخ هذه الطبقات، فإنني سأختار عدداً من الأئمة الذين تداول العلماء أقوالهم، ونقلوا من مصنفاتهم سواء كانوا من شيوخ ابن حبان أو كانوا من طبقتهم.

ولقد وقع اختياري في هذه الدراسة على الأئمة: أحمد بن شعيب النسائي (٢١٥-٣٠٣ هـ)، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة (٢٢٣-٣١١ هـ)، وأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (٣٢٢ هـ) وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠-٣٢٧ هـ) وأختم به دراسة هذه الطبقة.

وقد كان سبب اختياري لهؤلاء: أن الإمام النسائي أمتن من الأئمة مسلم وأبي داود والترمذي في الرجال - كما يقول الذهبي - وأما ابن خزيمة فلأن ابن حبان تأثر به أشد التأثر، وأثنى عليه غاية الثناء، وهو إمام الأئمة. وأما العقيلي فلأن كتابه الضعفاء من المراجع المهمة في الجرح والتعديل حتى يومنا هذا.

وأما ابن أبي حاتم فلأن كتابه الجرح والتعديل من أضخم مصادر ابن حبان في كتابيه الثقات والمجروحين، ولأنه - رحمه الله - هو الذي قعد قواعد هذا العلم، ورتبها إلى مراتب، وحدد مدلولات ألفاظ كل مرتبة فجديري أن أتناول هؤلاء، وهم من مصادر ابن حبان في الجرح والتعديل.

المبحث الأول : الإمام النسائي وعلم الجرح والتعديل

من العجيب أن ابن حبان قد أدرك أبا عبد الرحمن النسائي في مصر - كما قدمت في ترجمته - إلا أنني لم أعثر له على ذكر في أي كتاب من كتب ابن حبان ، فهو ولم يرو عنه في صحيحه ، ولم يذكره بين النقاد في المجروحين ، ولم ينقل شيئاً من أقواله ، رغم أنه من أعلى شيوخه إسنادات وأعظمهم منزلة ، وأغزرهم علماً وحفظاً .

وليس لدى أية معلومات تشير من قريب أو بعيد إلى هذا ، ولا يمكنني أن أقول إنه استغنى بغيره عنه . فما مثل النسائي من يستغنى عنه . وقد يكون ترك ابن حبان الرواية عنه ، لما عرف عن النسائي من انحراف عن بنى أمية ، حتى قيل : إنه قتل بسبب سؤال سألته عن فضائل معاوية . قال ياقوت : (١) (سئل أبو عبد الرحمن بدمشق عن فضائل معاوية فقال : معاوية لا يرضى أن يكون رأساً برأس ، حتى يفضل . فما زالوا يدفعون في خصيته حتى أخرج من المسجد . . .) . قال الحافظ الذهبي : (٢)

(الإمام الحافظ الثبت ، شيخ الإسلام ناقد الحديث ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي ، صاحب السنن) . (كان من بحور العلم ، مع الفهم والاتقان ، والبصر ، ونقد الرجال وحسن التأليف) . (٣)

وقال الحافظ أبو علي النيسابوري : (٤) (الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائي) . وقال الدارقطني : (٥) (كان أفقه مشايخ عصره في عصره ، وأعلمهم بالحديث والرجال) .

-
- (١) معجم البلدان (٥ : ٢٨٢) .
 - (٢) النبلاء* (١٤ : ١٢٥) .
 - (٣) ما سبق (١٤ : ١٢٧) .
 - (٤) ما سبق (١٢ : ١٣١) .
 - (٥) النبلاء* (١٤ : ١٣٣) .

وقال أيضاً^(١) : (أبو عبد الرحمن مقدّم على كلّ من يذكر بهذا العلم من أهل عصره) .

وقال الحافظ^(٢) ابن طاهر : سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه ، فقلت : قد ضعفه النسائي ، فقال يابني إنّ لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم .

قال الذهبي : صدق فأنّه لين جماعة من رجال صحيح البخاري ومسلم) .

وقال ابن الأثير^(٣) : كان شافعي المذهب ، له مناسك ألفها على مذهب الشافعي ، وكان ورعاً متحرياً ، ألا تراه يقول في كتابه : الحارث بن مسكين ، قراءة عليه وأنا أسمع ، ولا يقول فيه : حدّثنا . ولا أخبرنا ، كما يقول عن باقي مشايخه .

وسأل بعض الأمراء أبا عبد الرحمن عن كتابه السنن : أكله صحيح ؟ فقال : لا ، قال : فاكتب لنا الصحيح منه مجرداً ، فصنع المجتبى ، فهو " المجتبى من السنن " ترك كل حديث أورده في السنن معاً تكلم في إسناده بالتعليل) . قلت : بل في سننه أحاديث معللة ذكرها للمقارنة .

قال الذهبي تعقيباً^(٤) على هذا الكلام (هذا لم يصح ، بل المجتبى اختيار ابن السنن) .

قلت : بل الصحيح ما قاله ابن الأثير .
قال الذهبي^(٥) : (لم يكن أحد على رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي هو أحذق بالحديث وظله ورجاله من مسلم ومن أبي داود ، ومن أبي عيسى وهو جاز في مضمار البخاري وأبي زرعة إلا أنّ فيه قليل تشيع وانحراف عن خصوم الإمام علي ، كعواوية وعمرو ، والله يسامحه) . ا . هـ .

(١) النبلاء (١٤ : ١٣١) .

(٢) ماسبق الموضع نفسه .

(٣) جامع الاصول (١ : ١٩٦ - ١٩٧) .

(٤) النبلاء (١٤ : ١٣١) . وانظر مناقشة الذهبي في مقدمة السنن

الكبرى وفي مقدمة كتاب (الضعفاء والمجهولون ومروياتهم في سنن النسائي) للدكتور وصي الله عباس . رسالة ماجستير .

(٥) ماسبق (١٤ : ١٣٣) .

وقال ابن كثير: ^(١) وقد قيل إنه كان ينسب إليه شيء من التشيع .
قال أستاذى المشرف: (إن كان التشيع هو ما أفادته - قصة المفاضلة
بين علي ومعاوية - وما فى ذلك من الانتصاف لعلّى رضى الله عنه ، وأنّـه
ليس بأقل منزلة من معاوية إن لم يفقه فهذا ليس بتشييع ، وإن تجاوزنا
فى ذلك ، فهو تشيع حسن يضع الحق فى نصابه) ^(٢) . ا . هـ .
قلت : قد أخرج الإمام النسائى عدة روايات عن معاوية فى سننـه
وقد ذكره مرة فى إحدى الروايات ^(٣) فقال رضى الله عنه ، وأخرج حديثـه
عن أنس بن مالك رضى الله عنه حدّث به فى حضرة عبد الملك ، فقـال ^(٤)
(قال أمير المؤمنين عبد الملك لأنس وهو يحدث . . .) وأخرج فى سننـه
عدة روايات تدل على فضل عثمان رضى الله عنه ^(٥) .

فما هو الانحراف الذى كان عنده عن خصوم على ؟
إن كان الذهبى - رحمه الله - يريد من النسائى أن يسوى بين على
وخصومه ، فهذا ما لا يرضه مسلم ، فعلى خير من بنى أمية جميعاً ، وخير هــذه
الأمة جميعها سوى الشيخين وعثمان رضى الله عنهم ، ثم إنه كان صاحب
الحق ، وكانوا هم بغاة عليه ظالمين له .

وقدّمت أن أهل السّنة متفقون على ذلك ، فما انحرافه عنهم إذن ؟
وإن كان يقصد بالانحراف عدم الكف ، فليس بين أيدينا طعن فى
معاوية أو غيره من بنى أمية .

نعم وجدت له نصاً يعرّض فيه بتولية أحد رجال بنى أمية على مصر
قال ^(٦) بعد روايته حديثاً : وهو عبد الله بن سعد بن أبى السرح الذى كان
على مصر . كان يكتب لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، فأزله الشيطان
فلحق بالكفار ، فأمر به النّبي صلّى الله عليه وسلّم أن يقتل يوم الفتح ، ولو كان

-
- (١) البداية والنهاية (١١ : ١٢٣) .
(٢) من تعليقات أستاذى المشرف على حاشية البحث فى قراءته الأخيرة له .
(٣) سنن النسائى (٢ : ٢١) .
(٤) السنن الكبرى للنسائى (١ : ١٩١) .
(٥) سنن النسائى (٦ : ١٩٥ - ١٩٨) .
(٦) سنن النسائى (٧ : ٩٩) .

متعلقا بأستار الكعبة . . . ومما كان في ذاك الحديث .

وأما عبد الله بن أبي السرح فإنه اختبأ عند عثمان بن عفان ، فلما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البيعة ، جاء به عثمان حتى أوقفه على النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا رسول الله بايع عبد الله ، فرفع رأسه فنظر إليه ثلاثاً ، كل ذلك يأبى ، فبايعه بعد ثلاث ، ثم أقبل على أصحابه فقال : أما كان فيكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حيث رآني كفت يدي عن بيعته فيقتله ؟ قالوا : وما يدرينا يا رسول الله ما في نفسك ؟ هلا أومأت إلينا بعينك ؟ قال : إنه لا ينبغي لنبي أن يكون له خائفة أعين ^(١) . ونصنا آخر في وقعة الحرة حيث جاء في حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع بعير جابر وكان ثمنه أوقية ، فزاده رسول الله صلى الله عليه وسلم قيراطاً . قال جابر ، قلت : (هذا شيء زادني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يفارقني ، فجعلته في كيس ، فلم يزل عندي حتى جاء أهل الشام يوم الحرة ، فأخذوا منا ما أخذوا) .

وإن كان الذهبى يريد ميل النسائي لآل البيت ، وحبه إياهم فهذا واجب شرعى ، وليس حبه بنى أمية بمنذوب . وقد عبر النسائي عن حبه وولائه هذا عملياً فقال بعد روايته أثر مجاهد في تفسير قوله تعالى (واعلموا أن ما غنمتم من شيء ، فإن لله خمسة وللرسول ، ولذى القربى . .) وسهم لذى القربى وهم بنو هاشم وبنو المطلب يقسم بينهم ، الغنى منهم والفقير وقد قيل : إنه للفقير منهم دين الغنى كاليتامى وابن السبيل ، وهو أشبه القولين عندى بالصواب والله أعلم .

والصغير والكبير والذكر والأنثى سواء ، لأن الله عز وجل جعل ذلك لهم ، وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ، وليس في الحديث أنه فضل بعضهم على بعض ، ولا خلاف نعلمه بين العلماء في رجل لو أوصى بثلثه لبنى فلان ، أنه بينهم ، وأن الذكر والأنثى فيه سواء ، إذا كانوا يحرصون فكهذا كل شيء صير لبنى فلان ، أنه بينهم بالسوية إلا أن يبين ذلك الأمره

(١) سنن النسائي (٧ : ٩٨) .

(٢) ماسبق (٧ : ٢٦٣) .

والله أعلم^(١) .

هذا ما وجدته في كتب الإمام النسائي من تعريض بني أمية
فإن كان هذا تشيعاً فنعم التشيع هو . بل إنه جرح رجلاً فقال : الأجلح
ليس بالقوى . وكان مسرفاً في التشيع^(٢) .

قال تلميذه الحافظ أبو سعيد بن يونس في تاريخ مصر :
(كان أبو عبد الرحمن النسائي إماماً حافظاً ثباتاً ، خرج من مصرفى
ذى القعدة من سنة اثنتين وثلاثمائة ، وتوفى بفلسطين في يوم الإثنين لثلاث
عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاثمائة)^(٣) .

أما مصنفاته ، فقد أحصى^(٤) له محقق (عمل اليوم والليلة) ثلاثين مصنفاً
منها في علم الرجال : الجرح والتعديل ، تسمية من لم يرو عنه إلا رجلاً
واحد ، شيوخ الزهري ، الكنى والأسماء ، الضعفاء والمتروكون ، كتاب الطبقات
أسماء الرواة والتمييز بينهم ، معجم شيوخه ، كتاب تسمية فقهاء الأمصار ، كتاب
معرفة الإخوة والأخوات .

ولو قد رل هذه الكتب البقاء ، لأوضحت لنا الكثير عن شخصية مؤلفها
الجليل ، ولأمدتنا بمعلومات غنية نحن بحاجة إليها في هذا العلم العويص .
رأينا فيما سبق أن الإمام النسائي من طبقة البخاري وأبى زرعة
في معرفة الرجال والعلل - كما يقول الذهبي - ومع هذا فليس بين أيدينا
صورة واضحة عن منهجه في الجرح والتعديل والذي وصلنا من كتبه ففى
الرجال :

- (١) كتاب الضعفاء والمتروكين .
- (٢) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد .
- (٣) طبقات فقهاء الأمصار .
- (٤) جزء من كتاب الطبقات وهو أصحاب نافع فقط .

-
- (١) سنن النسائي (٧ : ١٢٢) .
 - (٢) عمل اليوم والليلة للنسائي (ص ٣٩٩) .
 - (٣) النبلاء (١٤ : ١٣٣) .
 - (٤) عمل اليوم والليلة للنسائي المقدمة (ص ٢٨ - ٣٨) .

(٥) وعدة إجابات على أسئلة وجهت إليه .

وهذه الكتب على قلوبها - بالنسبة لما كتبه الرجل في هذا العلم - مع كتبه السنن الكبرى ، والسنن الصغرى ، وعمل اليوم والليلة ، وخصائص على فضائل القرآن الكريم ، وبعض الأجزاء المتناثرة التي وجدت من مسند سفيان الثوري له ، وبعض مجالسه الحديثية ، كقيلة بأن تعطينا صورة جلية واضحة عن الإمام النسائي ، ومنهجه في الجرح والتعديل .
وبما أنه لا يمكنني دراسة منهجه في الجرح والتعديل في عجالي هذه ، فلا أقل من إلقاء بعض الأضواء على ذلك .

نقل ابن الصلاح عن محمد بن سعد الباوردى قال (كان مذهب أبي عبد الرحمن النسائي ، أن يخرج من كل من لم يجمع على تركه ^(١) . وهذا الكلام لو أخذ على ظاهره ، فإنه يجعل سنن النسائي ملأى بالواهييات والضعيفة . لأن الأئمة لم يجمعوا على توثيق كل الرواة الذين أخرج لهم الشيوخ . والحقيقة غير ذلك ، فسنن النسائي أقل الكتب - بعد الصحيحين - ضعيفا .

قال ابن حجر ^(٢) : (وما حكاه ابن الصلاح عن الباوردى أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه ، فإنما أراد بذلك إجماعا خاصا . وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط .

(١) فمن الطبقة الأولى : شعبة وسفيان ، وشعبة أشد منه .

(٢) ومن الثانية : يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى أشد منه .

(٣) ومن الثالثة : يحيى بن معين وأحمد . ويحيى أشد من أحمد .

(٤) ومن الرابعة : أبو حاتم والبخاري وأبو حاتم أشد من البخاري .

وقال النسائي : لا يترك الرجل عندي ، حتى يجتمع الجميع على تركه فأما إذا وثقه ابن مهدي ، وضعفه يحيى القطان مثلا ، فإنه لا يترك لمَّا عرف من تشدد يحيى ومن هو مثله في النقد .

وإذا تقرر ذلك ، ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٣٣) .

(٢) النكت على ابن الصلاح (١ : ٢٧٦ - ٢٧٨) مقتطفات .

النسائي في الرجال ، مذهب متسع ، ليس كذلك ، فكم من رجل أخرج لــــه
أبو داود والترمذي ، تجنب النسائي إخراج حديثه ، كالرجال الذين ذكرنا
قبل أن أبا داود يُخَرِّج أحاديثهم .

بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين .

وقد نقل ابن حجر قول الزنجاني المتقدم ، ثم قال :

(وقال أبو بكر البرقاني الحافظ في جزء له معروف :

(هذه أسماء رجال تكلم فيهم النسائي ممن أخرج له الشيخان فــــى

صحيحيهما ، سألت عنهم أبا الحسن الدارقطني ، فدون كلامه في ذلك .

وقال أحمد بن محبوب الرملي : سمعت النسائي يقول :

(لما عازمت على جمع السنن ، استخرت الله تعالى في الرواية عــــن

شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء ، فوقعت الخيرة على تركهم ، فنزلت في
جملة من الحديث ، كنت أطوف فيها عنهم) .

وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً

ورجلاً مجروحاً . . .) ١٠ هـ .

وكلام ابن حجر حول تفسيره الإجماع المقصود - على لطافته - فيه نظر .

فالنسائي يقول - إن صح هذا الكلام عنه - لا أترك حديث الرجل

حتى يجمع الجميع على تركه ، وهو يقول : استخرت الله في الرواية عــــن

شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم .

وابن حجر نفسه يقول : وكان عنده عالماً عن قتيبة بن سعيد ، فلم

يحدث عنه في السنن ولا في غيرها .^(١)

(١) النكت (١ : ٢٧٧) . هذا الكلام فيه نظراً إذ ابن حجر نفسه أشار إليه

بحرف (ع) دلالة على أن الجماعة أخرجوا له . وقد وقفت على

مواضع عديدة يروى فيها النسائي عن قتيبة في السنن ، فقد روى عــــن

قتيبة عن داود في باب الأمر بالوضوء (١ : ١٧٦) وروى عنه عــــن

الليث وسفيان في باب الوضوء من مس الذكر (١ : ١٧٧) ، وعنه عــــن

نوح بن قيس في باب كم فرضت الصلاة في اليوم والليلة (١ : ١٨٥) ،

وانظر (٢ : ٥٣) . وروى فيه عنه عن مالك أيضاً (١ : ١٨٤) . وروى

عنه عن مالك في المحافظة على صلاة العصر (١ : ١٩٠) وفي النهي =

فهل أجمع الجميع على ترك قتيبة، وهو الذى قال فيه ابن حجر: ثقة
ثبت^(١).

والذى بيدولى - والله أعلم - أن كلمة (ترك) عند النسائي لها
أكثر من دلالة .

فقوله : لا ترك حديث الرجل حتى يجمع الجميع على تركه ، يحمل
على كتابته والاعتبار به ، فإذا وصل إلى حد الترك ، لم يحدث عنه ، بل
قد حدث عن عدد من مثل هؤلاء لبيان حالهم ، وأليحذر من إمكان التدليس
منهم ، أوليين زيادة لفظة فى الحديث تفرد بها ذاك الضعيف .

روى حديثاً من طريق ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن
أبى الزبير، ثم قال^(٢) : (وإنما أخرجت هذا الحديث لئلا يجعل ابن جريج
عن أبى الزبير، وما كتبه إلا عن إسحاق بن إبراهيم - يعنى ابن راهويه - .
ويحىي القطان لم يترك حديث ابن خثيم ، ولا عبد الرحمن بن مهدي
إلا أن على بن المدينى قال : ابن خثيم منكر الحديث ، وكأن على بن
المدينى خلق للحديث) .

فهو قد خرج الحديث ، حتى لا يأتى مدلس فيروى الحديث عن ابن
جرير عن أبى الزبير إذ أبو الزبير شيخه^(٣) ، فيظن المطلع على الحديث أنه
متصل ، فيحدث به ويعمل بحديث غير ثابت^(٤) .

= عن أن يتنخم الرجل فى قبلة المسجد (٢ : ٤٠) ، وفى الصلاة على
الحمار (٢ : ٤٧) وانظر (٢ : ٤٨ ، ٥٢) . وعنه عن حماد فى صلاة
العصر فى السفر (١ : ١٩٢) وغير ذلك مما لا أحصيه الآن . وحتى
لا يتخالج فى نفس القارىء احتمال الاشتباه بين اسم واسم آخر ، أقول
ليس فى رجال الكتب الستة من اسمه قتيبة ، سوى قتيبة بن سعيد الراوى
عن سفيان ومالك والليث وحماد . انظر تهذيب التهذيب (٨ : ٣٥٨)
والتقريب (٢ : ١٢٣) .

- (١) تقريب التهذيب (٢ : ١٢٣) .
- (٢) المجتبى (٥ : ١٩٧ - ١٩٨) .
- (٣) تهذيب التهذيب (٦ : ٤٠٣) .
- (٤) وقد أشار الدكتور فاروق حمادة فى مقدمة عمل اليوم والليلة (ص ٤٨)
إلى هذا مستدلاً بقول النسائي هذا على أن الرجل - فعلاً - يخرج
عن لم يجمع على تركه . وهذا غلط ، والصواب ما أثبتته من أنه أخرج
الحديث - وهو فرد - حتى لا يدخله التدليس .

وأخرج حديث^(١) أنس مرفوعاً (اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والهيم، والبخل والجبن، وأعوذ بك من عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات). من طرق وأخرجه من طريق سعيد بن سلمة وفيه زيادة (من الهيم والحزن وضلع الدين وغلبة الرجال) ثم قال :

سعيد بن سلمة : شيخ ضعيف، وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث). فأخرجه لينبه على أن هذه الزيادة انفرد بها راوٍ ضعيف، ولم يتابع عليها من هذا الطريق .

وأياً ما كان توجيه منهج النسائي في الرجال، فإن دعوى التساهل في سننه مرفوضة، كما أن الحفاظ مجمعون على تشدد النسائي. وحسبك بكلمة ابن حجر - وهو من هو - من أن سننه أقل الكتب ضعيفاً بعد الصحيحين وقد ترك جماعة ممن أخرج لهم الشيوخان في صحيحيهما .

وقد قام أحد طلبة العلم في جامعة أم القرى بإعداد رسالة علمية جمع فيها الضعفاء والمجهولين والمتروكين في سنن النسائي المجتبى وأحصى مروياتهم، وخرجها، وبحث لها عن متابعات وشواهد فكانت خلاصة أعماله أنه وجد واحداً وعشرين راوياً ممن قال فيهم ابن حجر ضعيف، أولئك... ووجد مروياتهم إحدى وثلاثين رواية، كانت ثلاث وعشرون منها ما بين صحيحة وحسنة، وثلاث منها صحيحة بجزء وضعيفة بجزءها الآخر، وخمس منها ضعيفة لم يجد لها شاهداً أو طريقاً آخر .

كما وجد عدد الرواة مجهولي العين والحال والمبهمين ثمانية وخمسين راوياً، بلغت مروياتهم أربعاً وخمسين رواية، وسبب نقص مروياتهم عن عدد هم اجتماع أكثر من ضعيف في حديث واحد .

وبعد دراسة هذه الأحاديث، وجد ثمانية وثلاثين حديثاً صحيحاً

(١) المجتبى (٨: ٢٢٦-٢٢٧). وقد استدلل بهذا القول الدكتور فاروق حمادة على أن النسائي قد يخرج الضعيف لأنه لم يجد في الباب غيره أو يخرجها لزيادة فيها على الأحاديث الصحيحة، وفاته أن يشير إلى أن غرض النسائي بيان شذوذ هذه الزيادات، لا العمل بها. قارن بعمل اليوم والليلة (ص ٤٨) .

(٢) هو الدكتور وصي الله عباس في رسالته (الضعفاء والمتروكون ومروياتهم في سنن النسائي) وانظر (ص ٥١٥) منه .

لشواهدها وطرقها الأخرى ، وحديثين اثنين منها صحيح جزئه ، ضعيف جزؤه الآخر ، وعشرة أحاديث ضعيفة أو ضعيفة جداً ، وأربعة أحاديث مناكير جاءت مخالفة للصّحاح .

كما وجد عدد المتروكين ثلاثة رواة . ولهم خمسة أحاديث فـسـى المجتبى ، كان ثلاثة منها صحيحة بعد الدراسة ، واثنان ضعيفين جداً . وحصل من هذا كلّهُ ، أنَّ مجموع الضعفاء والمتروكين والمجهولين فـسـى المجتبى اثنان وثمانون راويًا ، وكانت أحاديثهم تسعين حديثًا ، كان منها أربعة وستون حديثًا صحيحًا ، وخمسة أحاديث صحيحة بجزء وضعيفة بجزء وسبعة عشر حديثًا مابين ضعيف وضعيف جداً ، وأربعة أحاديث مناكير .

قال صاحب الرسالة ^(١) : وينبغي أن أذكر بأن اثنين من الروايات الضعيفة قد بين النسائي ضعفها ، كما بين نكارة ثلاث من الروايات . وفات صاحب الرسالة أن يبيّن لنا عدد الرجال الضعفاء الذين تكلم النسائي عليهم - فـسـى تلك الخاتمة التي ختم بها بحثه لأنه لو فعل هذا لأعطانا دليلاً آخر على معرفة النسائي ودقته .

فإذا علمنا أنَّ الأحاديث التي لم يجد الباحث لها شواهد ولا متابعات والتي في بعض أجزاءها شذوذ ، والمناكير ، ستة وعشرين حديثًا ، كان من المناسب عرض رأي النسائي بإيجاز في هذه الأحاديث . كما كان من الأكمل أن يقوم بإعداد فهرس أحدها للجرح والتعديل حول الرجال ، والآ خر حول ظل الأحاديث ، مع بيان أرقام تلك التي لـسـم يجد لها ما يقويها بغير ذلك .

ولاريب أنَّ لضيق وقت الطالب أثرًا في هذا ، وسيقوم أخى الباحث باستدراك هذا قبل طباعة هذه الرسالة النافعة - إن شاء الله تعالى - . ولقد قمت بحصر الرواة الذين جرحهم النسائي في كتابه السنن ، فكانوا قرابة ثلاثين رجلاً . ستأتى الإشارة إلى أماكن وجودهم بعد قليل إن شاء الله .

أما عن الأحاديث الستة والعشرين ، فقد تكلم النسائي على معظم

(١) الضعفاء في المجتبى (ص ٥١٦) .

رجالها في السنن ، ومن لم يتكلم عليه في السنن ، تكلم عليه في الضعفاء
وقلما تجد حديثاً ضعيفاً أو منكراً ، لم يجرح النسائي راويه ، وليته جرح الجميع
حتى يسلم له شرطه في المجتبى ، إن كان قد اشترط فيه الصحة .

ولا أريد الإطالة أكثر مما أطلت حتى لا نخرج عن المقصود ، ولأن الإمام
النسائي يحتاج إلى دراسة عميقة شاملة ، لا تنفي بها مئات الصفحات .

ولا أريد أن أترك الإمام النسائي مالم أعرض نماذج من ألفاظه
في الجرح والتعديل مستمداً إياها - غالباً - من كتبه - سوى الضعفاء
والمترولين حيث يتمكن كل قارئ من مطالعته .

ولقد استعرضت المجلد الأول المطبوع من سننه الكبرى ، والسنن
الصغرى ، وعمل اليوم والليلة وسواها ، فوجدت له كلاماً على الرجال ، إلا أنه
قليل جداً ، بالنسبة لكلام الترمذي على رجاله . وقبل أن أذكر نماذج من
الفاظ الجرح والتعديل عنده يحسن أن أذكر بما يأتي .

لم يستخدم الإمام النسائي في كتبه مصطلحات كثيرة للجرح والتعديل
كما أن عدداً من الألفاظ عنده ، كصيغة (أفعل) التفضيل ، يمكن صرفها
للتعديل ، ويمكن ألا تدل عليه .

فمن ذلك :

(١) ما نقله عن أبي أسامة حماد بن سلمة أنه قال ^(١) : (مارأيت رجلاً

أطلب للعلم من ابن المبارك في الشامات ومصر واليمن والحجاز) .

(٢) روى أحد الأحاديث من طريق خالد بن الحارث بن مرة ، وقال

خالفه هشام فرواه عن ابن سيرين . ثم ساقه من طريق أيوب ، وقال
هذا أثبت الثلاثة ^(٢) .

(٣) وأخرج حديثاً آخر فيه خالد بن الحارث ، ثم قال ^(٣) : خالد بن

الحارث أثبت من المعتمر بن سليمان .

وقال أيضاً ^(٤) : عمارة بن بشر أحفظ من يحيى بن حمزة ، وحديثه

(١) المجتبى (٨ : ٣٠١) .

(٢) المجتبى (٥ : ٣٧ - ٣٨) .

(٣) ما سبق (٥ : ٢٨) .

(٤) ما سبق (٨ : ١٤١) .

أولى بالصواب .

(٤) وقال مرة أخرى^(١) : سلمة بن كهيل خالف في إسناده الحكم بن عتيبة والحكم أثبت من سلمة .

أما ألفاظ التعديل التي ذكرها فهي محصورة بين قوله : ثقة ولا بأس به ، والثناء بالعدالة والشهرة . وهما هي نماذج مما وقفت عليه من أقواله في التعديل .

(١) من قال فيه ثقة^(٢) : كانوا ثمانية رجال ، نقل توثيق واحد منهم عن شيخه محمد بن عبد الله المخرمي .

(٢) من قال لا بأس به : خمسة رجال^(٣) .

(٣) وقد يستخدم صيغاً أخرى للتوثيق كالوصف بطلب العلم والتثبت والشهرة بالعدالة .

روى حديثاً عن ابن عمر ، من طريق عبد الملك بن نافع ، ثم رواه — عن طريق زيد بن جبير ، وابن سيرين ونافع وسالم وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر خلاف ما قال عبد الملك بن نافع ، ثم قال^(٤) : (وهؤلاء أهل الثبوت والعدالة ، مشهورون بضحة النقل ، وعبد الملك لا يقوم مقام واحد منهم ، ولو عاضده من أشكاله جماعة ، وبالله التوفيق) .

وقد يستخدم النسائي صيغة جوده فلان ، إلا أنها ليست مجردة للتعديل .

والثقة عند النسائي يخطئ ، وخطؤه لا يجرحه .

قال عقب حديث مره^(٥) : حديث يحيى بن سعيد إسناده حسن وهو منكر ، وأخاف أن يكون الغلط من محمد بن فضيل .

-
- (١) المجتبى (٣٧: ٥) .
(٢) عمل اليوم والليلة الأرقام (٢٢، ١٦٥، ٥٥٧، ٥٩٢) ، المجتبى (١٠٩: ٢) ، (٥٥: ٦) ، (١٠٩: ٨) .
(٣) المجتبى (١٠٩: ٢) .
(٤) المجتبى (٣: ٣٧، ٥٢) ، (٥: ١١٦) ، (٦: ٩) . وقد يقارن بين الرواة مع ذكره هذه العبارة ويفضل (٥: ١١٦) .
(٥) المجتبى (٨: ٢٩١) .
(٦) عمل اليوم والليلة رقم (١٦٢) قال : جوده شعبة .
(٧) المجتبى (٤: ١١٦) .

وقال مرة أخرى ^(١) : لا نعلم أحداً تابع أيمن بن نابل على هذه الرواية
وأيمن عندنا لا بأس به والحديث خطأ .
وأخرج حديثاً لأبي الأحوص، ثم نقل عن أحمد ^(٢) قوله : أبو الأحوص
يخطئ في هذا الحديث .

(ب) نماذج من ألفاظ الإمام النسائي في الجرح :
وسأكتفى بنقل ما ضمنه كتبه التي يتعذر الوصول إلى هذه التراجم
دون تصفحها جميعاً . أما كتابه الضعفاء ففيه ألفاظ أخرى يسهل الرجوع
إليها .

- (١) ضعيف : استخدم النسائي هذا المصطلح في اثنتي عشرة ترجمة ^(٣)
قال في اثنتين منها ^(٤) : لا تقوم بمثله حجة ، وفي الثانية : لا يحتج به
مع كلمة (ضعيف) .
(٢) متروك : قالها في خمس تراجم ^(٥) ، قال في واحدة منها تركه يحيى القطان ^(٦) .
(٣) ليس بالقوى في الحديث : قالها في ثمان عشرة ترجمة ^(٧) . زاد في
واحدة ^(٨) : كان يقبل التلقين ، ونماذج أخرى ^(٩) : عنده مناكير .
(٤) ليس بثقة : قالها في ترجمة ^(١٠) عبد الرحمن بن إسحاق ، الراوى عن
النعمان بن سعد .

-
- (١) المجتبى (٣: ٣٧) .
(٢) المجتبى (٨: ٢٨٦) .
(٣) عمل اليوم والليلة الأرقام (١٢٦، ١٦٥، ٣٤٦، ٦٣٢) ، المجتبى
(٣: ٢٢٢) ، (٤: ٢٣) ، (٧: ٢٦، ٢٧) ، (٨: ٦٢، ٨٢، ٨٥، ٢٢٧) .
(٤) المجتبى (٧: ٢٦) ، (٨: ٨٥) .
(٥) المجتبى (٣: ٥٢) ، (٥: ١١٦) ، (٧: ٢٥) ، (٨: ٥٣) ، عمل
اليوم رقم (١٢٦) .
(٦) عمل اليوم رقم (١٢٦) .
(٧) عمل اليوم الأرقام (٢٢، ١٦٥، ٢١٣، ٣٦٥، ٥٠٤، ٥٩٢، ٦١٦) ،
٦٢٢ ، المجتبى (٢: ٦٧، ١١٨) ، (٣: ٢١٥، ٢٢٠) ، (٥: ١٩٧) ،
١٩٨ ، (٦: ٥٥) ، (٧: ١١٣) ، (٨: ٢٨٤، ٢٨٥) .
(٨) المجتبى (٨: ٢٨٥) .
(٩) عمل اليوم رقم (٣٦٥) .
(١٠) المجتبى (٦: ٩) .

- (٥) ليس بالمشهور : قالها في موضعين . زاد في واحد : ولا يحتج به .
(٦) سىء الحفظ كثير الخطأ : قالها في ترجمتي : يحيى بن اليمان وابن أبي ليلى .
(٧) منكر الحديث : قالها في ترجمتي^(٣) مصعب بن شيبة ، وعبد الله بن عثمان بن خثيم .
(٨) اختلط : قالها في ترجمتي سعيد الجريدي ، وعطاء بن السائب .^(٤)
(٩) كان فلان سىء الرأي فيه : قال في ترجمة شهر بن حوشب : كان^(٥) شعبة سىء الرأي فيه .
(١٠) لا أعرفه : قالها في أربع تراجم .^(٦)
(١١) مجهول : قالها في ترجمتي حصين بن عاصم ، ويزيد بن فراس .^(٧)
(١٢) من ضعفه في بعض شيوخه : قال في ترجمة جعفر بن برقان^(٨) : فسى الزهرى ضعيف ، وفي غيره لا بأس به .
(١٣) وقد وصف كثيراً من الروايات والرواة بالإرسال فمن ذلك أحد عشر موضعاً في المجتبى ، وثمانية مواضع في عمل اليوم والليلة^(٩) .
هذه نماذج مما يوضح صورة الإمام النسائي لدى المطالع ، وهي صورة مشوشة لأنها لم تقم على دراسة استقرائية صحيحة . ولكنها خير من عدمها قطعاً .

- (١) المجتبى (١١٠: ٧) ، (٢٩٠: ٨) .
(٢) المجتبى (٢٩١: ٨) ، عمل اليوم (٣٤٥ ، ٢١٣) .
(٣) المجتبى (١١١: ٨) ، (١٩٧: ٥) - (١٩٨) .
(٤) عمل اليوم رقم (٢٢٤ ، ٣١٠) .
(٥) ماسبق (١٢٦) .
(٦) عمل اليوم الأرقام (٦٢٦ ، ٥٦٣ ، ٥٥٧) ، المجتبى (٢٨٦: ٨) .
(٧) عمل اليوم رقم (٣٤٦ ، ١٢٦) .
(٨) عمل اليوم رقم (٢٠) .
(٩) المجتبى (٤: ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١٣٩ ، ١٤٩ ، ١٥٦) ، (٥٥: ٦) ،
(١٣٩) ، (١١٦: ٧) ، (٢٣٥ ، ٣٦: ٨) .
(١٠) عمل اليوم الأرقام (١٣٦ ، ١٣٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٣١١ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧) ، (٨٩٥) .

المبحث الثاني : الإمام ابن خزيمة وعلم الجرح والتعديل

فى الباب الثانى قدمت ترجمة وجيزة للإمام ابن خزيمة ، فلاحاجة إلى التكرار ، ولكننى سأذكر بعض النصوص المذكورة بابن خزيمة ، توطئة لبيان مكانته فى علم الجرح والتعديل .

قال ابن حبان فى الثقات ^(١) : (محمد بن إسحاق بن خزيمة . . . كان أحد أئمة الدنيا ، علماً وفقهاً وحفظاً وجمعاً واستنباطاً ، حتى تكلم فى السنن بأشياء ، لا نعلم سبق بها غيره من المتأخرين مع الإيمان الوافر ، والدين الشديد ، إلى أن توفى رحمه الله . . .) .

وقال فى المجروحين ^(٢) :

(ما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن ، ويحفظ الصحاح بالفاظها ، ويقوم بزيادة كل لفظة تزداد فى الخبر ثقة حتى كأن السنن كلها نصب عينيه ، إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة - رحمة الله عليه - فقط) . مع أن ابن حبان قد رأى النسائى .

وقال الحافظ ^(٣) أبو على النيسابورى - وهو عصرى ابن حبان : لسم أراحداً مثل ابن خزيمة .

قال الذهبى اثره : يقول مثل هذا ، وقد رأى النسائى .

وقال : (قد كان هذا الإمام بصيراً بالرجال .

وقال الخليلى ^(٤) : (اتفق أهل المشرق فى وقته أنه إمام الأئمة . . . وله

من التصانيف ما لا يعد فى الحديث والفقه . . .) .

وقال أبو عبد الله الحاكم ^(٥) : (مصنقات ابن خزيمة تزيد على مائة

وأربعين كتاباً سوى المسائل) .

(١) الثقات (٩ : ١٥٦) .

(٢) المجروحين (١ : ٩٣) .

(٣) النبلاء (١٤ : ٣٧٢) .

(٤) الإرشاد للخليلى (ق ١٦٨ ب - ١٦٩ أ) .

(٥) النبلاء (١٤ : ٣٧٦) .

والمسائل المصنفة مائة جزء، وله فقه حديث بريرة في ثلاثة أجزاء .
وقال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي^(١) :

(المراجع المتوفرة بين أيدينا لا تعطى أية فكرة عن مؤلفاته، بسبب تبخل علينا حتى بأسمائها ولا نعلم في الوقت الحاضر إلا كتاب التوحيد الذي طبع من قبل ، وهذا الجزء المتبقى من صحيحه ، وله كتاب آخر باسم "شأن الدعاء وتفسير الأدعية الماثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" وهو من محفوظات الظاهرية) .

ولا أريد أن أتكلم على مؤلفات ابن خزيمة ، وهل هي كتب مستقلة أم كتب داخل كتاب ؟ فقد تكلم الدكتور الأعظمي^(٢) على هذا بعض الشيء وسأتناوله في موضع يناسبه ، إن شاء الله .^(٣)

أما عن مكانته في علم الرجال ، فليس بين يدي سوى الكتب التي نقلت عن ابن خزيمة بعض أقواله وكتابه "الصحيح ، والتوحيد" .
وسأحاول التعريف بشخصية ابن خزيمة الناقد من خلال كتبه ، لأنني لأحب الإحالة على كتب أخرى ، وللرجل كتب بين أيدينا ، مهما كان في ذلك من المشقة والعناء .

لقد قرأت كتابي التوحيد والصحيح ، وجمعت كلام ابن خزيمة على العلل فكان كثيراً ، واستغربت أسلوب ابن خزيمة المؤدب جداً في نقد الرجال فلم أره نطق بكلمة كذاب ، عنده عجائب ، متروك ، واهي الحديث . . . الخ مما يجعل المرء في حيرة من مدلولات ألفاظ ابن خزيمة ، ومهما قيل عن تنوع الإمام البخاري في الجرح ، فقد وجدت له - كما مر - ألفاظاً في غاية الصراحة ، لم أجعل مثلها لابن خزيمة .

ولأريب أن معرفة منهج ابن خزيمة في نقد الرجال عسير على من هذه العجالة ، وهذه إشارات تدل على ما وراءها إن شاء الله .

(١) مقدمة صحيح ابن خزيمة (١ : ١٢) .

(٢) ما سبق (١ : ١٣ - ١٨) .

(٣) في مقدمة كتاب "التوحيد" الذي أقوم بتحقيقه ودراسته ، إن قدر الله وسهّل .

- لقد سمي ابن خزيمة كتابه المعروف بالصحيح (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنقل العدل عن العدل موصولا إليه من غير قطع في أثناء الإسناد ، ولا جرح في ناقل الأخبار الستة نذكرها)^(١) . إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيئا ، إما لشك في سماع راو من فوقه خبرا ، أو راوا لا نعرفه بعدالة ولا جرح ، فنبين أن في القلب من ذلك الخبر ، فإننا لا نستحمل التمويه على طلبه العلم بذكر خبر غير صحيح لا تبين علته ، فيفتربه بعض من يسمعه . . .^(٢)

فهذا يفيد أن ابن خزيمة لا يخرج في صحيحه إلا أحاديث صحيحة رواها ثقات ، فإذا خرج حديثا غير صحيح الإسناد ، فإنه ينبه عليه ، كما هو نصه ، ويبين علته ، أو يذكر بأن في القلب من هذا الحديث شيئا أو يشير إلى ما يجعل القارى يتوقف في قبول الحديث . وهذا يعنى أيضا أن كل حديث لم ينبه ابن خزيمة على أحد من رجاله ، أو يظهر شيئا من علته فرجاله عنده ثقات ، والحديث صحيح .

وبعد التتبع وجدت ابن خزيمة قد مر على رجال كثيرين من الضعفاء ولم ينبه على ضعفهم^(٣) كما وجدت أنه أخرج أحاديث عدد من الرواة الذين لم يرو عنهم إلا واحد ، وأشار إلى ذلك في بعض المواضع .^(٤) وكثيرا ما كان يشير إلى تفرد بعض الرواة بزيادة في المتن أو الإسناد أو بالحديث كله .

أما تشكيكه في حفظ الرواة وضبطهم ورفعهم الأخبار فكان كثيرا^(٥) .
وقلما يمر حديث فيه شيء من العلل مهمال إلا وينبه عليه ، ولا ينسى^(٦)

(١) صحيح ابن خزيمة (١ : ٣) .

(٢) ماسبق (٣ : ١٨٦) .

(٣) انظر الأحاديث التالية على سبيل المثال : (١٨٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥٨) .

٢٢٩٢ ، ٢٣٢٣ ، ٢٤٤٠ ، ٢٤٥٦) .

(٤) انظر (٢ : ١٧٨) ، (٣ : ٥٠ ، ٢١٠ ، ٢٣٨) ، (٤ : ٢٩٣) .

(٥) صحيح ابن خزيمة الأحاديث (٣٥٦ ، ٣٥١٧ ، ٥٧٣ ، ١٨١٢ ، ١٩٢٧) .

(١١٧٢) .

(٦) ماسبق (١٤ ، ١٧٧ ، ٢٢٦ ، ٣٢٤ ، ٣٥٤ ، ١٠١٣ ، ١٠٣٢ ، ١٠٥١) .

(١٠٥٦) .

(٧) ماسبق (٣ : ٢٧٥) ، التوحيد (ص ٣٨ ، ٢١٦) .

المدلسين^(١) من ذلك أيضا، وكثيراً ما كان يشير إلى خطأ فلان من الرواة^(٢) أو فلان، مهما كان كبيراً ذلك الراوى، ولكن بأدب جم .

بل انه لم ينس نفسه من التخطئة . قال^(٣) : قد غلطنا في إخراج هذا الحديث، لأن هذا مرسل : موسى بن أبى عثمان، لم يسمع من أبى هريرة أبوه أبو عثمان التبان روى عن أبى هريرة أخباراً سمعها منه
وقد كان يقارن بين الرواة حتى لا يشتبه أحد هم بالآخر، وأحد همسا ثقة، والآخر ضعيف .

قال^(٤) : عمر بن عطاء بن أبى الخوار هذا ثقة، والآخر هو عمر بن عطاء تكلم أصحابنا في حديثه لسوء حفظه، وقد روى ابن جريج عنهما جميعاً .
أما الرواة مجهولو الحال عنده، فيقول : لا أعرف فلانا بعد السنة أوجرح^(٥) .

ويحسن الآن أن أنقل بعض ألفاظه فى الجرح والتعديل .

(أ) ألفاظ ابن خزيمة فى العدالة :

- (١) استعمال صيغة (أفعل) التفضيل :
- قال^(٦) : ابن وهب أعلم بحديث أهل المدينة من عبيد الله بن عبد المجيد .
وقال أيضاً^(٧) : ابن جريج أحفظ من عدد مثل محمد بن مسلم .
وقال^(٨) : منصور بن المعتمر أحفظ وأعلم بالحديث من عدد مثل فرقد السبخى .

- (١) صحيح ابن خزيمة (١ : ١٣٧) ، (٢ : ١٩٧) ، (٣ : ٢٣٣) ، التوحيد (ص ٢٢٠ - ٢٢١) .
- (٢) ماسبق (٢ : ١٥٣ ، ٢٠٣) ، التوحيد (ص ٧٧ ، ١٦٩) .
- (٣) ماسبق (٣ : ١١٥) .
- (٤) ماسبق (٣ : ١٠٢) ، وانظر (٢ : ٢٦ ، ١٥٢) ، (٣ : ٣٠٦ ، ٣١٦) .
- (٥) ماسبق (٣ : ١٧٧ ، ١٨٩ ، ٢١٠ ، ٢٤٦ ، ٢٦٦) ، (٤ : ٩٥ ، ٢١٩) ، (٢٨٤) ، التوحيد (ص ٢٥٦ ، ٢٧٨) .
- (٦) صحيح ابن خزيمة (٣ : ٢٠) .
- (٧) ماسبق (٢ : ٣٧) .
- (٨) ماسبق (٤ : ١٨٥) .

وقال^(١) : سليمان التيمي أحفظ من عدد مثل سلمة ، وأعلم بالحديث من جماعة أمثال سلمة .

ونقل عن شيخه الذهلي قوله^(٢) : يزيد بن أبي حكيم أجل من إبراهيم بن الحكم . وقال : يعني أوثق .

وقال^(٣) : قتادة أعلم أهل عصره ، وسعيد بن أبي عروبة^(٤) من أحفظ أهل زمانه . وهشام الدستوائي^(٥) من أصح أهل زمانه كتابا .

(٢) ألفاظ الثناء الأخرى :

قال^(٦) : جعفر بن أبي ثور ، وأشعث بن أبي الشعثاء المحاربين وسماك بن حرب : من أجله رواية الحديث .

وقال^(٧) : محمد بن أبي يعقوب : سيد بني تميم عثمان بن الحكم الجذامي من خيار الناس .

وقال^(٩) : عياش بن عقبة الحضرمي : من أفاضل من لقيت بمصر ، نقله عن أبي عبد الرحمن المقرئ . ومحمد بن بشار^(١٠) "بندار" إمام أهل زمانه في العلم والأخبار .

(٣) ألفاظ التوثيق المعروفة :

استعمل لفظ الثقة : مع عمر بن عطاء بن أبي الخوار ، ويحيى بن^(١١) الحارث الشيرازي ، والجريري ، ومهدي بن ميمون^(١٢) .

-
- (١) التوحيد (ص ٣٤) .
 - (٢) ماسبق (ص ١٩٨) .
 - (٣) ماسبق (ص ٢٦٦) .
 - (٤) ماسبق (ص ٢٦٦) .
 - (٥) صحيح ابن خزيمة (١ : ٢١) .
 - (٦) التوحيد (ص ٢٦٦) .
 - (٧) صحيح ابن خزيمة (١ : ٣٢) .
 - (٨) ماسبق (١ : ٣٤٥) .
 - (٩) التوحيد (ص ٣٠٥) .
 - (١٠) ماسبق (ص ٢٠٦) .
 - (١١) صحيح ابن خزيمة (٣ : ١٠٢) .
 - (١٢) ماسبق (٢ : ٣٧٧) .
 - (١٣) التوحيد (ص ٢٥٢) .
 - (١٤) التصحیح (١ : ٣١) .

واستعمل لفظ ثقة حافظ مع حجاج الصَّوَّاف^(١) وقال مرة حافظ متقن تفسيراً
لقول أحد مشايخه بأنه متين .

كما استخدم : كان يحيى بن سعيد القطان يجله ، مع عبد الرحمن بن
عثمان البحراوي^(٢) ، واستعمل لفظ : صالح الحديث مع عبد الرحمن بن إسحاق^(٣)
الملقب بعباد .

هذه هي ألفاظ التوثيق التي استخدمها ابن خزيمة رحمه الله
تعالى فيما وقفت عليه .

(ب) ألفاظ ابن خزيمة في الجرح :

(١) أبرأ من عهدة فلان : قال : أنا بريء من عهدة عاصم بن عبيد الله^(٤)
وقال : أنا أبرأ من عهدة هذا الإسناد لمعمر^(٥) ، وأنا أبرأ من عهدة
مرزوق^(٦) ، وأبرأ من عهدة زمعة بن صالح^(٧) . وأبرأ من عهدة شرحبيل بن
الحكم ، وعامر بن نائل^(٨) . وهو مصطلح تبعه عليه ابن حبان كما
سيأتي .

(٢) في القلب منه شيء : قالها في عبد الله بن عمر العمرى^(٩) ، وجريز بن
أيوب البجلي^(١٠) ، وعبد الرحمن بن إسحاق الكوفي^(١١) ، وخالد بن ذكوان^(١٢)
وعطية بن سعد العوفي^(١٣) ، وزمعة بن صالح^(١٤) .

-
- (١) ماسبق (٣١٢: ٢) ، التوحيد (ص ١٢٢) .
 - (٢) الصحيح (١٤٢: ٣) .
 - (٣) ماسبق (٣٠٦: ٣) .
 - (٤) ماسبق (٢٤٨: ٣) .
 - (٥) ماسبق (٢٤٩: ٣) .
 - (٦) ماسبق (٢٦٣: ٤) .
 - (٧) ماسبق (٢٦٣: ٤) ، وقارن (١٠٣: ٢) .
 - (٨) التوحيد (ص ٨٢) .
 - (٩) صحيح ابن خزيمة (١٧٧: ٣) .
 - (١٠) ماسبق (١٩٠: ٣) .
 - (١١) ماسبق (٣٠٦: ٣) وقال في التوحيد ضعيف الحديث .
 - (١٢) ماسبق (٢٨٨: ٣) .
 - (١٣) ماسبق (٦٩: ٤) .
 - (١٤) ماسبق (١٠٣: ٢) .

(٣) ليس ممن يحتج به : وقد عبر عن معنى هذه الجملة بالفاظ متعددة فقال مرة ^(١) : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم : ليس هو ممن يحتج أهل التثبث بحديثه ، لسوء حفظه للأسانيد .
وقال ^(٢) : إسحاق بن عبد الله أبي فروة : لا يحتج أصحابنا بحديثه .
وقال ^(٣) أخرى : تكلم أصحابنا في حديثه لسوء حفظه قالها في عمر بن عطاء .
وقال ^(٤) : عبد الكريم والحكم بن أبان : تكلم أهل المعرفة في الاحتجاج بخبرهما .
وقال ^(٥) في عبيدة بن معتب : ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره .
وحارثة بن محمد ^(٦) : ليس ممن يحتج أهل الحديث بحديثه ، وقالها في أشعث السَّمان أيضا ^(٧) .
وليث بن أبي سليم ^(٨) : لسنا ممن نحتج بروايته . وشنَّع على من احتج بروايته .
ولست أرى الرواية من عبد الله بن أبي فروة ^(٩) ، ومجالد بن سعيّد لا أستجيز الاحتجاج به ، وحبیب بن أبی ثابت ^(١٠) لا يكاد يحتج به علماءنا من أهل الأثر .

-
- (١) ماسبق (٣: ٢٣٣) .
 - (٢) ماسبق (٣: ١٤٨) .
 - (٣) ماسبق (٣: ١٠٢) .
 - (٤) ماسبق (٢: ٢٦) .
 - (٥) ماسبق (٢: ٢٢٢) .
 - (٦) ماسبق (١: ٢٤٠) .
 - (٧) التوحيد (ص ١٨٣) .
 - (٨) ماسبق (ص ٨٩) والصحيح (٢: ٧٤) .
 - (٩) الصحيح (٢: ٣٥٤) .
 - (١٠) التوحيد (ص ٢٢٩-٢٣٠) .
 - (١١) ماسبق (ص ٣٩) .

(١) وعبد الله بن عامر ليس من شرطنا في هذا الكتاب . . وإن كان يزيد
ابن أبي زياد من الشرط الذي اشترطناه في أول الكتاب .
(٢) أما ابن أبي ليلى (٣) فليس بالحافظ، وإن كان فقيهاً . فقد روى الكوفيون
أعجوبة . وذكر هذه الرواية، وضعف فيها ابن أبي ليلى وعطية العوفي .
(٤) وابن لهيعة ليس من شرطنا (٥) ممن يحتج به ، وليس ممن أخرج حديثه
في هذا الكتاب إذا انفردت روايته .
ومحمد بن أبي الطليح وأخوه زياد ليسا ممن يحتج بهما علي سعيد
ابن أبي عروبة وهشام الدستوائي .
(٦) (٣) مجهول : قالها (٨) في عاصم العنزي ، وعباد بن عاصم ، وجابان .
(٩) (٤) لا أعرفه : قالها في ابن معانق الذي يروي عنه يحيى بن كـ——ير
واسحاق بن راشد (١٠) الراوي عن أسماء بن يزيد بن السكن .
(١١) هذه هي ألفاظ الجرح والتعديل التي وقفت عليها في صحيح ابن
خزيمة ، وكتابه التوحيد .

-
- (١) الصحيح (٤: ١٥٢) .
(٢) ماسبق (٤: ٣٣٤) .
(٣) ماسبق (٤: ٢٠٦، ٢٠٩) .
(٤) ماسبق (٢: ٢٤٤) .
(٥) التوحيد (ص ٢٩١) .
(٦) الصحيح (١: ٧٥) .
(٧) التوحيد (ص ٢٦٦) .
(٨) الصحيح (١: ٢٣٩) ، التوحيد (ص ٣٦٥) .
(٩) الصحيح (٣: ٣٠٦) .
(١٠) التوحيد (ص ٢٣٧) .
(١١) ونقل عنه الذهبي صيغة لست أحتج بفلان وسرد له قرابة عشرين راويًا
ممن احتج بهم غير واحد . النبلاء (١٤: ٣٧٣) .

المبحث الثالث : الإمام العقيلي وعلم الجرح والتعديل

قال الذهبي :^(١)

(الإمام الحافظ الناقد أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي الحجازي مصنف كتاب الضعفاء .

قال مسلمة بن القاسم الأندلسي :^(٢) كان العقيلي جليل القدر، عظيم الخطر، مارأيت مثله، وكان كثير التصنيف .

وقال أبو الحسن بن القطان الفاسي :^(٣) أبو جعفر العقيلي ثقة جليل القدر، عالم بالحديث، مقدم في الحفظ . . .) .

أما عن منزلته في علم الجرح والتعديل ، فإن أهل البيت أعلم بما فيه - كما يقولون - فمحقق كتاب (الضعفاء) عاش دهرًا مع الإمام العقيلي في تحقيق كتابه الضعفاء فهو خير من يحدثنا عن الإمام العقيلي ومنهجه في النقد ، وألفاظه في الجرح والتعديل .

قال محقق الكتاب :^(٤)

(لقد استطاع العقيلي أن يكون لنفسه ثقافة نقدية عظيمة ، تؤهلـه للإمامة والصدارة في هذا الشأن بوناهيك برجل تلقى العلم في هـذا المضمار على خمسمائة شيخ في الحديث والنقد ، وجمع علوم أهل الأمصار شرقاً وغرباً ، واطلع على آرائهم أثناء رحلاته الطويلة حتى أصبح يلقب بمحدث الحرمين) .

وقد كان خيراً عميماً لو وصلتنا كتب الإمام العقيلي في الجرح والتعديل والرجال ، فقد ذكر الدكتور حافظ أن له كتاب أصبهان ، وكتاب الصحابة ، وكتاب الجرح والتعديل ، وكتاب العلل ، وكتاب الضعفاء ، إلـى

(١) النبلاء (١٥ : ٢٣٦) ، تذكرة الحفاظ (٣ : ٨٣٣) فما بعد . وانظر ترجمة للعقيلي في مقدمة كتابه الضعفاء بتحقيق الدكتور عبد الله حافظ .

(٢) النبلاء (١٥ : ٢٣٧) .

(٣) ما سبق (١٥ : ٢٣٨) .

(٤) مقدمة كتاب الضعفاء للعقيلي (ص : ش) .

جانب كتاب " الصحيح " (١) .

وبفواتها يفوتنا الكثير من أقواله في الرجال الثقات .

(وقد كان العقيلي يتناول تراجمه بألفاظ الجرح والتعديل بعد ذكره اسم الراوى ، وأحيانا يأتى بالحكم فى نهاية الترجمة ، ولا يكتفى بنقده هو بل يورد نصوصاً عن أئمة الجرح والتعديل ممن تقدمه ، يشد بأقوالهم ما ذهب إليه ويورد لهذا الراوى حديثاً أو أكثر مما انتقد عليه) (٢) .
ولضعفاء العقيلي مزايا تتلخص فيما يأتى : (٣)

(١) (درج الإمام البخارى فى كتبه كالتاريخ الكبير والصغير والضعفاء)
أن يحكم على الرجل بقوله : " لا يتابع على حديثه " . وقد لا يعين هذا الحديث ، ولربما أشار إليه إشارة خفيفة لا يهتدى إليها ، ولا يفهمها إلا المتمكن .

ولذلك فقد قام العقيلي رحمه الله بإيراد الحديث الذى أشار إليه البخارى ، أو أوما . وهذه ميزة لكتابه ، لو لم تكن له ميزة أخرى غيرها لكان كافياً . . . وقد ينتقد البخارى ويبين خطأه ، ويذكر الخلاف بينه وبين غيره كما يبين ما إذا كان ضعف الراوى فى شيخ دون غيره ، وفى حديث بلد خاصة وليس على الإطلاق . . . وقد يعين سماع بعض المحدثين ممن سمع من مختلط أكان ذلك قبل الاختلاط أو بعده) .

ولما كان كتاب الضعفاء لا يتحدث إلا عن المجروحين ، فقد ركز العقيلي على الأمور الخمسة التى ذكرها فى عنوان كتابه (كتاب الضعفاء) ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث ، ومن غلب على حديثه الوهم ، ومن يهيم فى بعض حديثه ، ومجهول روى ما لا يتابع عليه ، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها ، وإن كانت حاله فى الحديث مستقيمة) (٤) .

وقد أطلق العقيلي ألفاظاً تتعلق بالحفظ والإتقان ، وألفاظاً تتعلق

(١) مقدمة ضعفاء العقيلي (ص : ١ هـ) .

(٢) ما سبق (ص ١) .

(٣) ما سبق (ص ١ - ق ١) ملخصاً .

(٤) مقدمة الضعفاء (ص ١) .

بالعقيدة .

(١) أما التي تتعلق بالحفظ والإتقان فهي : لا يتابع على حديثه ، مجهول بنقل الحديث ، يحدث بالبواطيل وما لا أصل له ، يخالف في حديثه منكر الحديث ، في حديثه نظر ، غلب على حديثه الوهم ، يتهم فـ في حديثه ، أو في بعض حديثه . وغير ذلك .

(٢) والألفاظ التي تتعلق بالعقائد هي :

القدر ، الاعتزال ، التشيع ، النصب ، الرفض ، الرأي .

هذا وقد ينفرد الراوى بصفة من هذه الصفات ، وقد تجتمع فيـه أكثر من صفة ، وقد يطلق عليه أكثر من حكم^(١) .

وليت المحقق الفاضل إذ حدد بهذا البيان الوجيز منهج الإمام العقيلي ، وألمح إلى مضمون كتابه ، أشار إلى بعض مواقع العقيلي النقدية ليوازن القارى بين نتيجة ما وصل إليه دارس الكتاب ، وبين أدلته فيـها ذهب إليه .

ثم ليستفيد في تطبيق هذا المنهج علمياً ، ويستفيد من خصائص الكتاب التي أشار إليها المحقق .

لهذا رأيت أن استعرض (ضعفاء العقيلي) وأتبع ألفاظه النقدية وأصنفها حسب مراتبها في الجرح . ليكمل ما قام به محقق الكتاب الفاضل . سبق قول المحقق أن كتاب العقيلي يتحدث عن الضعفاء ، لهذا فإن ألفاظ كتابه ستكون مقصورة على ألفاظ الجرح ، سواء كان الجرح مسقطاً لعدالة الراوى ، أو غير مسقط وقد جعلتها أربع مجموعات نقدية .

(١) المجموعة النقدية الأولى : الألفاظ المتعلقة بالعقائد .

(أ) غال في الرفض - غال في التشيع : قال ذلك في التراجم : داهريين يحيى الرازى ، وسدير الصيرفى ، وسديف بن ميمون المكى ، وسفيان بن الليل الكوفى ، وعباية بن ربيع (غال ملحد) وعبد السلام بن صالح الهروى ، ومخول بن إبراهيم الكوفى ، وموسى بن قيس الحضرمي

(١) مقدمة الضعفاء (ص ١ - ١٤) .

(٢) تراجمهم على التوالى : (ص ٤٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٠ ، ١٤٣٧ ، ١٠١٢) .

١٧٩٨ ، ١٦٩١ ، ١٨٣٦) .

ونفع بن الحارث الهمداني . وغيرهم .

(ب) ومن يرى القدر ويدعو إليه تراجم : ربيع بن برة البصري ، وعمر بن برة البصري ، وعمر بن فائد الأسواري ، وعباد بن صهيب عباد بن منصور ، وعطاء بن أبي ميمونة ، وعلى بن علي الرفاعي .

(ج) ومن يرى الإرجاء^(٢) ويغلو فيه : سعيد بن سالم القداح .

(د) ومن يرى مذهب^(٣) (الرأي) محمد بن الحسن الشيباني .

(٢) المجموعة الثانية : الألفاظ المتعلقة بجهالة الرواة ، وقد وجدته

في هذه المجموعة مصطلحين فقط : مجهول لا يتابع على ما روى ، وقد

يقول مجهول فحسب ، وليس بالمشهور وقد يقول : غير مشهور .

(أ) فمن قال فيه : ليس بمشهور - غير مشهور ، تراجم :^(٤) عمر بن سليمان

القرشي ، وفضل بن فضالة البصري ، ومحمد بن الحسن الصدقي

وهارون بن الجهم بن ثوير وزاد فيه (غير مشهور يخالف) .

(ب) ومن قال فيه : مجهول بالنقل^(٥) تراجم : خالد بن عيسى الراوي عن

ثابت البناني ، وخالد بن كلاب ، وخضر بن جميل ، وحفص بن عبد

الرحمن ، وخلف بن ياسين الزيات ، والمغيرة بن سعيد ، وسعيد بن

أنس البصري ، وسعيد بن دينار التمار ، وسلمة بن عبد الله بن محسن

وسلمة الضبي ، وسليم بن عيسى (مجهول بالنقل منكر) .

والذي لا بد من التذكير به أن مطلق البدعة لا تضعف حديث الراوي

وإنما يضعف بدعته إليها ، وغلوه فيها ، أو يقترن مع بدعته أمر آخر يتعلق

بالحفظ .

أما المجهولون وغير المشهورين ، فيقبل حديثهم إذا توبعوا عليه

ولذلك كان يكثر من جملة (مجهول بالنقل ولا يتابع عليه . أو على حديثه) .

(١) تراجمهم على التوالي (ص ٤٩٥ ، ١٢٨ ، ١١٠ ، ٧ ، ١٠٩٥ ، ١٤٢٥ ،

١٢٢٠) .

(٢) ترجمته (ص ٥٧٦) .

(٣) ترجمته (ص ١٥٦٧) .

(٤) تراجمهم مرتبة (ص ١١٣٨ ، ١٥٦٦ ، ١٧٧٨ ، ١٨٩٩) .

(٥) تراجمهم مرتبة (ص ٤٣٧ ، ٤٣٥ ، ٤٦٣ ، ٤٥٢ ، ٥٦١ ، ٥٨ ، ٦٣٤) .

٠ (٦٦٣ ، ٦٣٨)

- (٣) المجموعة الثالثة : الألفاظ المتعلقة بحفظ الرواة .
- (١) صدوق يخطئ : في ترجمة عبيد الله بن زحر الضمري .^(١)
- (٢) يخطئ : في ترجمتي سعيد بن زيد بن الصلت ، ونصر بن مزاحم^(٢)
- المنقري وزاد : متشيع .
- (٣) تغير بأخرة : ترجمة عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي .^(٣)
- (٤) فيه لين : عبيد الله بن عبد الله بن الحصين .^(٤)
- (٥) ليس بالقوى : سالم بن نوح ، وسعيد بن يوسف ، وعبيد الله بن أبى زياد القداح ، وعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب التيمي .
- (٦) تكلّموا فيه : ترجمة ورقاء بن عمر اليشكري .^(٦)
- (٧) فى حديثه نظر : تراجم : عمرو بن أبى بكر ، وقضالة بن مفضل القتباني ومالك بن سليمان الهروى ، ومحمد بن الحجاج المهرى ، ومحمد بن حميد المعمرى ، ومنهال بن بحر العقيلي ، وموسى بن جعفر الجعفرى . وغيرهم كثير .
- (٨) ضعيف : خالد بن طليق بن محمد بن عمران ، ويونس بن أرقم ، وزيد ابن عبد الرحمن بن أسلم ، وسعيد بن عبد الجبار الوائلى ، وسليمان ابن سفيان الجهني ، وعبيد الله بن سعيد الجعفي ، وكثير بن عبد الله الأبلّى ، وكيسان أبو عمر ، ومحمد بن أيوب الرملى . وسواهم .
- (٩) له مناكير ، فى حديثه مناكير ، تراجم : سلام بن سليمان المدائني^(٩)

- (١) ترجمته فى العقيلي (ص ١٠٧٧) .
- (٢) العقيلي (ص ٥٨٩ ، ١٨٢٨) .
- (٣) ماسبق (ص ١٠١٧) .
- (٤) ماسبق (ص ١٠٧٩) .
- (٥) ماسبق (ص ٦٤٧ ، ٥٩١ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٦) .
- (٦) ماسبق (ص ١٨٦٢) .
- (٧) ماسبق (ص ١٢٤٢ ، ١٤٨٠ ، ١٧٠١ ، ١٥٥٩ ، ١٥٧٢ ، ١٧٧٤ ، ١٦٨١) .
- (٨) ماسبق (ص ٤٢٤ ، ٥١٠ ، ٥٢٠ ، ٥٨١ ، ٦١٨ ، ١٠٧٨ ، ١٥٢١) .
- (٩) تراجمهم مرتبة (ص ٦٥٨ ، ٦٦٦ ، ٦١٦ ، ٦٢٢ ، ١٠٣٠ ، ١٠٨٧) .
- (١٢٤٦ ، ١٣٠٢ ، ١٣٣٧) .

وسليم بن ميمون الخواص، وسليمان بن الفضل بولسليمان بن أبي كريمة
وعبد الجبار بن سعيد المساحقي، وعبيد الله بن الوليد الوصافي،
وعمار بن مطر الرهاوي، وعمران بن أبي الفضل، وعمرو بن بـرق
المعروف بعمر بن مسلم.

(١٠) مضطرب الحديث، تراجم: عثمان بن رقاد - مؤذن بني عقيل - وعدى

ابن أبي عمارة الذراع، والعلاء بن خالد الأسدي، ولاحق بـ
حميد أبو مجلز، ومحمد بن الحسن بن عطية العوفي.

(١١) الغالب على حديثه الوهم: خالد بن يزيد الغنوي، سليمان بن

الحجاج الطائفي، عاصم بن سليمان الكوزي، والعباس بن بكار الضبي.
(١٢) يخالف في حديثه: خالد بن عبد الرحمن بن بكير، وعكرمة بن

إبراهيم الأزدي الموصلي.

(١٣) لا يتابع على حديثه: خالد بن محمد بن خالد الراوي عن علي بن

الحسين، وخالد بن يزيد القسري، وخالد بن يزيد اللؤلؤي، وخطاب
ابن عمر الهمداني، وخالد بن بزيع صاحب المحافل، ودريك بن عمرو

ودهم بن قران الكوفي.

(٤) المجموعة الرابعة: ألفاظ مرتبة الترك.

(١) ليس بشيء: سليمان بن سلمة الخبائري.

(٢) لا يقيم الحديث: منصور بن عمار القاض، وهذيل بن الحكم الأزدي.

(٣) أحاديثه مناكير لا أصل لها: الخصيف بن جحدر البصري، وعباد بن

عبد الصمد البصري، وميناء بن أبي ميناء الخزاز.

(١) تراجمهم (ص ١١٧٩، ١٣٩٣، ١٣٦١، ١٩٠٨، ١٥٦٤).

(٢) تراجمهم مرتبة (ص ٤٤، ٦٠٠، ١٣٥٢، ١٣٨٤).

(٣) تراجمهم مرتبة (ص ٤٢٤، ١٤٠١).

(٤) تراجمهم مرتبة (ص ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٥٥، ٤٤٣، ٤٨٥، ٤٧٩).

(٥) العقيلي (ص ٦٢٠).

(٦) ماسبق (ص ١٧٢٢، ١٩١١).

(٧) ماسبق (ص ٤٦١، ١٠٩٩، ١٧٨٨).

- (٤) منكر الحديث : روح بن عبادة الثقفي ، وسليمان بن مرقاع الجندعي
وسليمان بن موسى ، وعبد السلام بن أبي الجنوب .
- (٥) له أحاديث سوء كذب : عمران بن ميثم .
- (٦) متروك الحديث : ربيع بن بارق - عتيلة - البصري ، وعبد الوهاب بن
الضحاك ، ومحمد بن عبد الرحمن بن غزوان .
- (٧) يحدث بالبواطيل عن الثقات : خليل بن زكريا البصري ، وداود بن
عثمان الثغري ، وعصمة بن محمد الأنصاري ، وعلي بن قتيبة الرفاعي
ومحمد بن سليمان بن أبي كريمة ، وموسى بن محمد بن عطاء الجمل
وميسرة بن عبد ربه .
- (٨) كذاب : محمد بن عبد الله الأشناني ، ومحمد بن مروان الكلي .
- (٩) وضاع : محمد بن عبد بن عامر السمرقندي .
- وأرجو أن أكون قد قربت بين يدي الدارس نماذج تطلعه على ألفاظ
الحافظ العقيلي في النقد ، وتيسر له سبل دراستها من أيسر طريق .

- (١) ماسبق (ص ٥٠٤، ٦٢٩، ٦٢٦، ١٠٠٧) .
- (٢) ماسبق (ص ٨، ١٣٠) .
- (٣) ماسبق (ص ٤٩٧، ١٠٢٠، ١٦٧٣) .
- (٤) ماسبق (ص ٤٤٧، ٤٧١، ١٣٥٥، ١٢٣٠، ١٥٨٧، ١٦٩٧، ١٨٠٠) .
- (٥) العقيلي (ص ١٦٧٤، ١٦٥٥) .
- (٦) ماسبق (ص ١٦٧٣) . ولا يفوتني التذكير بأن الإحالة إلى أرقام هذه
التراجم كان أولى طلبا للاختصار، إلا أن عدم وجود ترقيم منضبط
صحيح ، ورغبة في أن تمر على الأذان أسماء هؤلاء الموصفين بتلك
الأوصاف ، رجحنا ذكر الأسماء وأحلنا إلى الصفحات . والله
من وراء القصد .

المبحث الرابع : الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم
وعلم الجرح والتعديل
~~~~~

(١)  
قال الذهبي :

(الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي . . . ) .  
وقال الخليلي<sup>(٢)</sup> : (أخذ علم أبيه ، وأبى زرعة ، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال ، والحديث الصحيح من السقيم ، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف في الفقه والتواريخ واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار ، وكان زاهداً يعد من الأبدال ) .

وقال علي بن أحمد الفرضي : ما رأيت أحداً ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط .

وقال أبو حاتم<sup>(٣)</sup> : ومن يقوى على عبادة عبد الرحمن ؟ لا أعرف لعبد الرحمن ذنباً .

وقال الذهبي<sup>(٤)</sup> : الحافظ الثبت ، ابن الحافظ الثبت . . . كان ممن جمع علو الرواية ومعرفة الفن ، وله الكتب النافعة لكتاب الجرح والتعديل والتفسير الكبير ، وكتاب العلل بما ذكرته - يعني في الميزان - لولا ذكر أبي الفضل السليمانى له ، فبئس ما صنع . . . ) .

وقال أبو الوليد الباجي<sup>(٥)</sup> : (عبد الرحمن بن أبي حاتم ثقة حافظ) .

أما عن علم الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم ، فإن كل مطالع لكتاب عبد الرحمن يجد فيه علماً جليلاً ، وانضباطاً في مدلولات ألفاظ الجرح والتعديل إلى حد كبير ، حتى إن كل من جاء بعده ، وتكلم في ألفاظ الجرح

(١) تذكرة الحفاظ (٣ : ٨٢٩) ، النبلاء (١٣ : ٢٦٣) .

(٢) الإرشاد للخليلي (ق ١٢١/ب) .

(٣) النبلاء (١٣ : ٢٦٥) .

(٤) الميزان (٢ : ٥٨٧ - ٥٨٨) .

(٥) النبلاء (١٣ : ٢٦٧) .



والتعديل ، اعتمد كلامه وزاد عليه ، وأورثه ترتيباً قريباً منه .  
وإذا أردت أن أستعرض ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم  
وأتبعها في كتابه ، فإنَّ المقام يطول ، وقد أغنانا الرجل عن ذلك ، فقام  
هو بنفسه بتتبعها وترتيبها .  
ويحسن أن أعرف بعض الشيء بكتابه هذا ومنهجه فيه ، لأنَّ عمدة  
كل من جاء بعده .

قال أبو أحمد الحاكم<sup>(١)</sup> النيسابوري : كنت بالرى وهم يقرءون على ابن  
أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل فقلت لابن عبدويه الوراق : هذه ضحكة  
أراكم تقرءون كتاب التاريخ للبخارى على شيخكم على الوجه وقد نسبتهم  
إلى أبي زرعة وأبي حاتم .

فقال : يا أبا أحمد ، إنَّ أبا زرعة وأبا حاتم ، لما حمل إليهم  
تاريخ البخارى قالوا : هذا علم لا يستغنى عنه ، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا  
فأقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل ، وزادافيه ونقصا .

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - :  
(كأنَّ أبا أحمد - رحمه الله - سمعهم يقرءون بعض التراجم القصصية  
التي لم يتفق لابن أبي حاتم فيها ذكر الجرح والتعديل ، ولا زيادة مهمة  
على ما قال البخارى في التاريخ ، فاكفى بتلك النظرة السطحية ولو تصفح  
الكتاب ، لما قال ما قال . . . ) .

ويبدو لي أنَّ في قول الشيخ المعلمي نظراً ، وأنَّ أبا أحمد الحاكم  
لم يكتف بنظرة سطحية ، ومأمثله من يتعجل الأمور ، وهبه تعجل ، فيكفيه  
أن يسمع بعض الأشياء ليستدل بها على ما وراءها . لأنَّ إمام من أئمة  
الجرح والتعديل ، أضاف إلى هذا أنَّ ما فعله الإمام ابن أبي حاتم - على  
سموه - ما أظن مثله يخفى على البخارى .

فهو وإن خلى معظم كتابه من ألفاظ الجرح والتعديل ، إلا أنَّ كتابه  
في "الضعفاء" وكتابه "التاريخ الأوسط والكبير" فيها الكثير من مثل هذه

(١) التذكرة (٣ : ٩٧٨) .

(٢) مقدمة تحقيق الجرح والتعديل (ص : ٥) .

الألفاظ .

ثم إن كتابي الإمام الترمذى العلل الكبير والجامع مليئة بأقوال الإمام البخارى فى الرجال وكذلك كتابا العقيلي وابن عدى فى الضعفاء .  
فلو جمعت هذه المادة المنقولة عن البخارى ، وأضيفت إلى تراجم كتابه ، لسدت كثيرا من النقص البادى فيها .

(١)  
والذى دفع الإمام البخارى إلى ذلك ، كراهية التطويل . قال البخارى :  
(قلَّ اسم فى التاريخ إلا وله عندى قصة ، إلا أننى كرهت تطويل الكتاب) .

والغرض من هذا الاختصار ، ما جرت عادة طلبة العلم آنذاك من حفظ الكتب والرجال ، فإذا حفظ الكتاب (المتن) تذكر الطالب ما قاله الشيخ فيه أثناء الشرح والمذاكرة من جرح أو تعديل .  
والأفلا معنى لأن يحذف الإمام البخارى أقوال الجرح والتعديل ويثبتها فى موضع آخر ، أو ينقلها عنه تلامذته كالترمذى وغيره .  
هذا يوضح أن أبا أحمد الحاكم كان على ذكر من تلك الأمور ، وإلا فالفارق بين التاريخ وكتاب الجرح والتعديل جد واضح ، ولعل ما قاله ابن عبدويه ، يفسر شيئا من الحقيقة .

وهذا كله - كما أسلفت - لا يفض من قيمة الجرح والتعديل أبدا حتى على فرض أن ابن أبى حاتم لم يزد على أن جمع أقوال البخارى فى كتبه الأخرى ، وصنّفها فى مواضعها ، وزاد بعض التراجم التى لم يجد فيها للبخارى كلاما ، فتأليف خمسة كتب فى كتاب واحد ، يسد نقص الكتاب الأصلى ويكمل فوائده ، ليس بالأمر اليسير ، بل هو عمل جليل يشكر عليه صاحبه .

غير أن ثمة ما يعترض به على ما قلت ، وهو مسألة عزو الأقوال .  
فالإمام ابن أبى حاتم لم يذكر أنه نقل عن البخارى حرفا واحدا بل على العكس إنه قال : تركه أبو حاتم وأبوزرعة . فماذا نقول بابن أبى حاتم الذى كان يعد من الأبدال .

قال الشيخ المعلمي <sup>(١)</sup> : ( والتحقق : أن الباعث لهما على إقعاد عبد الرحمن وأمرهما إياه بما أمراه به إنما هو الحرص الشديد على تسديد ذلك النقص ، وتكميل ذلك العلم ، ولأدل على ذلك من اسم الكتاب نفسه "كتاب الجرح والتعديل" ) .

قلت : لا تناقض بين هذا المقصد ، وبين ما قاله ابن عبدويه ، فالنتيجة واحدة . وإن كان كلام ابن عبدويه قاصراً عن جملة مضمون الجرح والتعديل . أما التّيات فلا يعلمها إلا الله . وأبو زرعة وأبو حاتم وعبد الرحمن بشر من البشر ينتابهم من المشاهر والأحاسيس والانفعالات ما ينتاب غيرهم فلا وجه لرد كلام ابن عبدويه .

وإنني أذهب إلى قول من يقول <sup>(٢)</sup> : بأن ثمة أمراً ما ، داخل نفوس هؤلاء وغيرهم ، نفاسة للبخاري ، وإلا فقل لي بريك ما معنى ترك البخاري منهم وتوثيق مسلم والثناء عليه ، ومسلم تلميذ البخاري ، ويجاهر باللفظ بينهم البخاري لا يصرح به ؟

ومن الخير أن نعود إلى كتاب الجرح والتعديل . قال الشيخ المعلمي : ( حرص ابن أبي حاتم بإرشاد ذينك الإمامين على استيعاب نصوص أئمة الفن ، في الحكم على الرواة بتعديل أو جرح . وقد حصل في يده ابتداءً : نصوص ثلاثة من الأئمة وهم : أبو زرعة والبخاري .

أما أبو زرعة وأبو زرعة ، فكان يسألهما في غالب التراجم التي أثبتتهما في كتابه ، ويكتب جوابهما . وأما نصوص البخاري فإنه استغنى عنها بموافقة أبيه للبخاري في غالب تلك الأحكام . ومعنى ذلك أن أبا حاتم ، كان يقف على ما حكم به البخاري ، فيراه صواباً في الغالب ، فيوافقه عليه ، فينقله عبد الرحمن كلام أبيه .

- 
- ( ١ ) المقدمة ( ١ / يا ) .  
( ٢ ) كان البخاري يقول ذلك بالنسبة للذهلي كما تقدم .  
( ٣ ) وهذا بالطبع يشمل كل ما قاله البخاري في الرجال سواء في كتاب التاريخ أو غيره ، لأنه يبعد عدم معرفتهم به .

وكان محمد بن يحيى الذهلي قد كتب إليهم فيما جرى للبخارى قسـ  
مسألة القرآن ، على حسب ما تقوله الناس على البخارى . كما ذكره ابن أبى  
حاتم فى ترجمة البخارى من كتابه ، فكان هذا هو المانع <sup>(١)</sup> لابن أبى حاتم من  
نسبة أحكام البخارى إليه ، وعلى كل حال فالمقصود حاصل .

ثم تتبع ابن أبى حاتم نصوص الأئمة ، فأخذ عن أبيه ومحمد بن إبراهيم  
ابن شعيب ، ما روياه عن عمرو بن على الفلاس ما قاله باجتهاده ، ومما يرويه  
عن عبد الرحمن بن مهدى ، ويحيى بن سعيد القطان ، مما يقولانه باجتهادهما  
ومما يرويانه عن سفيان الثورى وشعبة ، وأخذ عن صالح بن أحمد بن حنبل  
ما يرويه عن أبيه ، وأخذ عن صالح أيضا ، وعن محمد بن أحمد بن البراء ما يرويانه  
عن على بن المدينى مما يقوله باجتهاده ، ومما يرويه عن سفيان بن عيينة  
وعبد الرحمن بن مهدى ، ويحيى بن سعيد القطان .

وحرص على الاتصال بجميع أصحاب الإمام أحمد ويحيى بن معين  
فروى عن أبيه عنهما وعن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين .  
وروى عن جماعة من أصحاب أحمد وابن معين منهم صالح بن أحمد  
وعلى بن الحسن الهسجاني والحسين بن الحسن أبو معين الرازى وإسماعيل  
ابن أسد أبى الحارث البغدادى ، وعبد الله بن محمد بن الفضل أبو بكر  
الأسدى بوصفه فى ترجمة زياد بن أيوب بأنه : ( كان من جلة أصحاب  
أحمد بن حنبل ) وأخذ عن عباس الدورى تاريخه ، ويروى منه بلفظ ( قرئ ) على  
عباس الدورى وأنا أسمع ) ونحو ذلك .

وكاتب عبد الله بن أحمد بن حنبل ، وقال فى ترجمته : كتب إلي  
بمسائل أبيه ، وعلل الحديث ، وكان صدوقا ثقة .

وكاتب حرب بن إسماعيل الكرماني ، فكتب إليه بما عنده عن أحمد  
وكاتب أبا بكر بن أبى خيثمة ، فكتب إليه بما عنده عن ابن معين وغيره . ويمكن  
أن يكون كتب إليه بتاريخه كله .

وروى عن محمد بن حمويه بن الحسن ما عنده عن أبى طالب أحمد بن

( ١ ) وهل هذا مانع ؟ وهل يصلح هذا اعتذارا ؟

حميد صاحب أحمد بن حنبل عن أحمد .

وروى عن عبد الله بن بشر البكري الطالغاني ما عنده عن الميموني  
صاحب أحمد عن أحمد .

وكتب علي بن أبي طاهر القزويني ، فكتب إليه بما عنده عن الأثرم  
صاحب أحمد عن أحمد .

وكتب يعقوب بن إسحاق الهروي ، فكتب إليه بما عنده عن عثمان بن  
سعيد الدارمي عن ابن معين ، وأخذ عن علي بن الحسين بن الجنييد  
ما عنده عن محمد بن عبد الله بن نمير .

وبالجمة فقد سعى أبلغ سعى ، في استيعاب جميع أحكام أئمة  
الجرح والتعديل في الرواة إلى عصره . ينقل كل ذلك بالأسانيد الصحيحة  
المتصلة بالسمع أو القراءة أو المكاتب .

وفي آخر ترجمة طائوس من الكتاب قول الراوي عنه : سألتنا أبا  
محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم فقلنا : هذا الذي تقول : سئل أبو زرعة  
سأله غيرك وأنت تسمع ، أو سأله وأنت لا تسمع ؟ فقال : كل ما أقول : سئل  
أبو زرعة ، فإنني قد سمعته منه إلا أنه سأله غيري بحضرتي . فذلك لأقول  
سألته ، وأنا لا أدلس بوجه ولا سبب (١) . هـ .

فابن أبي حاتم - رحمه الله - لم يقتصر على كلام أبيه وأبي زرعة ، كما  
توجيه عبارة ابن عبدويه ، وإنما جمع أقوال أئمة الجرح والتعديل فسمى  
الرجال - حسب الإمكان - قال رحمه الله : قصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل  
إلى العارفين به ، العالمين له ، متأخراً بعد متقدم ، إلى أن انتهت بنا  
الحكاية إلى أبي وأبي زرعة - رحمهما الله - .

ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك ، لقلّة معرفتهم به . . . .  
وهؤلاء العارفون لهم شروط ومواصفات ، يجب أن يحوزها من يتصدى  
للكلام على الرجال .

فمن كان ( في منزلة الانتقاد والجهيظة والتنقيير والبحث عن الرجال

(١) مقدمة المعلمي للجرح والتعديل (١ : يا - يج) .

(٢) الجرح والتعديل (٢ : ٣٨) .

والمعرفة بهم فهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح<sup>(١)</sup> . . . وإذا كان الرواة والمحدثون مراتب، فليس كل راوٍ - مهما كان ثقة في نفسه - أهلاً لهذا العمل الدقيق . أما (الثبت الحافظ الورع المتقن الجهابذ الناقد للحديث فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال . . .)<sup>(٢)</sup> .

وأما هؤلاء هم الذين دون ابن أبي حاتم كلامهم في كتابه - كما تقدم ذكر بعضهم - وبعد طبقة النقاد هذه - والتي ذكر أن كلامها يقبل في الجرح والتعديل - تأتي طبقات أربع لرواة الأحاديث والآثار، لا يقبل كلام أحد منهم في النقد وإن قبل من بعضهم الرواية واعتبر عدل الدين وصناعة الحديث .

(١) الطبقة الأولى من هذه الطبقات الأربع، أهل العدالة : (فمن كان عدلاً في نفسه، من أهل التثبت في الحديث، والحفظ له والإتقان فيه، فهؤلاء هم أهل العدالة) .

(٢) الطبقة الثانية، من يحتج بأخباره على وهم فيه : (ومنهم الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت، الذي يهيم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضاً) بعد اجتناب ما وهم فيه طبعاً .

(٣) الطبقة الثالثة : من غلب عليهم الوهم ولم يتهموا بكذب : (ومنهم الصدوق الورع، المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والشبهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام) .

وهذه الطبقات الثلاث هم أهل العدالة على اختلاف درجاتها .

(٤) الطبقة الرابعة : المتروكون . (ومنهم من قد ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم . ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه، وتطرح روايته

(١) مقدمة الجرح والتعديل (٦: ١) .

(٢) ماسبق (١٠: ١) .

(١) ويسقط ولا يشتغل به . . . .

وهذه الطبقات الأربع يتميز رواة الأحاديث فيها بألفاظ الجرح والتعديل ، إذ لكل طبقة ألفاظ تخصها ، كما أن هذه الطبقات تدخل تحتها مراتب عديدة من الجرح والتعديل .

ذكر عبد الرحمن بن أبي حاتم أن أحمد بن سنان القطان قال له : سمعت عبد الرحمن بن مهدي - وربما جرى ذكر رجل صدوق في حديثه ضعف ، فيقول رجل صالح ، الحديث يغلبه . يعني أن شهوة الحديث تغلبه ) . ونقل عن ابن مهدي أنه قيل له : أبو خلدة ثقة ؟ فقال : كان صدوقاً وكان مأموناً الثقة سفيان وشعبة . . . .

(٢) قال ابن أبي حاتم :

( فقد أخبر أن الناقل للآثار والمقبولين ، على منازل ، وأن أهل المنزل الأعلى : الثقات ، وأن أهل المنزل الثانية أهل الصدق والأمانة ) .

وقال محمد بن المثنى (٣) : قال لي عبد الرحمن بن مهدي :

( احفظ عن الرجل الحافظ المتيقن ، فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يهيم والطلب على حديثه الصحة ، فهذا لا يترك حديثه ، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس ، وآخر يهيم ، والغالب على حديثه الوهم ، فهذا يترك حديثه - يعني لا يحتج بحديثه ) .

ثم راج ابن أبي حاتم يذكر مراتب الجرح والتعديل وبعض ألفاظها ليستدل بها على ما وراءها : ( ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى : (٤)

( أ ) مراتب التعديل وألفاظها :

( ١ ) المرتبة الأولى (٥) : إذا قيل للواحد ثقة ، أو متقن ، ثبت ، فهو ممنون

( ١ ) المقدمة ( ١ : ١٠٠٦ ) .

( ٢ ) ماسبق ( ٢ : ٣٧ ) .

( ٣ ) مقدمة الجرح والتعديل ( ٢ : ٣٨ ) .

( ٤ ) ماسبق ( ٢ : ٣٧ ) . وكل ماسياتي من مراتب فهي في هذه الصفحة .

( ٥ ) مما يجب التذكير به أن الذهبي ذكر قبل هذه مرتبة التكرير كقولك ثقة ثقة ، ثم زاد ابن حجر مرتبة ( أفعل ) كقولك : فلان أوثق الناس .

يحتج بحديثه .

قال ابن الصّلاح <sup>(١)</sup> : (وكذا إذا قيل : ثبت أوحجة ، وكذا إذا قيل

في العدل : حافظ أو ضابط) .

(٢) المرتبة الثانية : (إذا قيل : إنه صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس

به ، فهو ممن يكتب حديثه ، وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية) .

قال ابن الصّلاح <sup>(٢)</sup> : (هذا كما قال ، لأن هذه العبارات لا تشعر

بشريطة الضبط ، فينظر في حديثه ويختبر ، حتى يعرف ضبطه) .

قال الحافظ العراقي <sup>(٣)</sup> : (ومن المرتبة الثانية على مقتضى عمل المصنف

- يقصد ابن الصّلاح المتابع لابن أبي حاتم - قولهم : فلان مأمون ، فلان

خير) .

(٣) المرتبة الثالثة : (إذا قيل للرجل : شيخ ، فهو بالمنزلة الثالثة

يكتب حديثه ، وينظر فيه ، إلا أنه دون المرتبة الثانية) .

قال العراقي <sup>(٤)</sup> : (ومن المرتبة الرابعة - حسب تصنيف الذهبي

أو الثالثة حسب تصنيف ابن أبي حاتم ومن تابعه ، قولهم : فلان إلى الصدق

ما هو ، فلان جيد الحديث ، فلان حسن الحديث ، وفلان صويلح ، وفلان

صدوق إن شاء الله ، وفلان أرجو أنه لا بأس به) .

(٤) المرتبة الرابعة : (وإذا قيل صالح الحديث ، فإنه يكتب حديثه للاعتبار

قال العراقي <sup>(٥)</sup> : (قولهم : فلان روى عنه الناس ، وفلان وسط ، وفلان

مقارب الحديث ، وفلان ما أعلم به بأساً ، هذه الألفاظ الأربعة ، من المرتبة

الرابعة ، وهي الأخيرة من ألفاظ التوثيق) .

(ب) مراتب الجرح وألفاظها :

(١) المرتبة الأولى : (إذا أجابوا في الرجل بليّن الحديث ، فهو ممن

يكتب حديثه ، وينظر فيه اعتباراً) .

قال ابن الصّلاح <sup>(٦)</sup> : (سأل حمزة بن يوسف السّهمي أبا الحسن

(١) (٢) علوم الحديث لابن الصّلاح (ص ١١٠) .

(٣) (٤) التقييد والايضاح (ص ١٦٢) .

(٥) ما سبق (ص ٦١) .

(٦) علوم الحديث (ص ١١٢) .



الدارقطني الإمام، فقال له : إذا قلت : فلان لين ، أيش تريد به ؟ قال  
لا يكون ساقطاً متروك الحديث ، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط العدالة ( .  
ويلتحق بهذه المرتبة - كما قال العراقي - قولهم :<sup>(١)</sup>

فلان ليس بذاك ، وليس بذاك القوي ، وفيه ضعف ، وفي حديثه ضعف  
وفيه مقال ، وتعرف وتنكر ، وليس بالمتين ، وليس بحجة ، وليس بعمدة ، وليس  
بالمرضى ، وفلان للضعف ماهو ، وفلان سىء الحفظ ، وفيه خلف . وطعنوا  
فيه ، وتكلموا فيه . . .

( ٢ ) المرتبة الثانية : (إذا قالوا فى الرجل : ليس بقوى ، فهو بمنزلة  
الأولى فى كتبه حديثه ، إلا أنه دونه ) .  
قال العراقي :<sup>(٢)</sup> (ومن الرتبة الثانية ، وهى أشد من الأولى : فلان واه  
فلان ضعفه ، فلان منكر الحديث) .

( ٣ ) المرتبة الثالثة : (وإذا قالوا فى الرجل : ضعيف الحديث ، فهو  
دون الثانى لا يطرح حديثه ، بل يعتبر به ) .  
قال العراقي :<sup>(٣)</sup> (ومن الرتبة الثالثة ، وهى أشد منهما قولهم : فلان  
ضعيف جداً ، فلان واه بمرّة ، فلان لا يساوى شيئاً ، فلان مطروح ، طرحوا حديثه  
وارم به ، ورد حديثه ) .

( ٤ ) المرتبة الرابعة : (إذا قالوا فى الرجل متروك الحديث ، أو ذاهب  
الحديث ، أو كذاب ، فهو ساقط الحديث ، لا يكتب حديثه ، وهى  
المنزلة الرابعة) .

قال العراقي :<sup>(٤)</sup> (ومن الرتبة الرابعة : فلان متهم بالكذب ، وهالك  
وليس بشقة ، ولا يعتبر به ، وفيه نظر ، وسكنوا عنه ، وهاتان العبارتان يقولهما  
البخارى فيمن تركوا حديثه ) .<sup>(٥)</sup>

ومما يذكر فى هذا المقام ، أن ابن أبى حاتم ، لم يجعل مراتب  
التعديل أربعاً ، ومراتب الجرح أربعاً ، وإنما جعل مراتب الجرح والتعديل

( ١ ) التقييد والايضاح (ص ١٦١ - ١٦٢) .

( ٢ ) ( ٣ ) ماسبق (ص ٦٣) .

( ٤ ) التقييد والايضاح (ص ١٦٣) .

( ٥ ) تقدم أن كلمة فيه نظراً لتدل على هذا دائماً . إذ قد يقول البخارى  
ذلك بالنسبة لحديث الرجل ، أو بالنسبة للإسناد ، فأطلاق الحكم  
من غير تفصيل مضر .

أربعاً ، ثلاثة منها للتعديل ، وواحدة للجرح .  
 فمهما كان الرجل ضعيفاً - حتى المرتبة الثالثة من مراتب الجرح - لم  
 يترك ابن أبي حاتم كلمة (لا يطرح حديثه ، بل يعتبر به) وهذا يتمشى  
 على مفهوم العدالة الأعم ، وهو من لم يتهم بكذب أو وضع .  
 ولا ريب أن هذا سيساعدنا في فهم مصطلح تلميذ ابن أبي حاتم  
 إمامنا ابن حبان حيث حشد في ثقافته هذه المراتب جميعها ، مضافاً إليها  
 كثير من مجاهيل الحال ، بل والعين حسب مصطلح الجمهور .  
 ولا أريد أن أستعجل نتائج الدراسة ، ولكنني أحببت لفت النظر إلى  
 معنى العدالة حتى ذلك العصر . وقد مر معنا من قبل في مصطلحات ابن  
 معين وأحمد وأبي حاتم وأبي زرعة ما يشبه هذا أيضاً .

## الفصل الثامن

الطبقة الثامنة من علماء الجرح والتعديل  
أقران الإمام ابن حبان  
~~~~~

تمهيد :

(١) عدّ الحافظ الذهبي اثنين وعشرين إماماً من طبقة ابن حبان من
النقاد منهم الحافظ أبو بكر محمد بن عمر بن محمد الجعابي ، والقاضي
أبو الحسين عبد الباقي بن قانع ، ومؤرخ مصر أبو سعيد عبد الرحمن بن
أحمد بن يونس ، والحافظ الطبراني ، والحافظ أبو أحمد عبد الله بن عسدي
الجرجاني صاحب (الكامل) في الضعفاء ، والحافظ أبو الفتح الأزدي ، وله
مصنف في الضعفاء كبير جداً ، والحاكم أبو أحمد محمد النيسابوري وغيرهم .
قال الذهبي بعد ذلك : (ومن هذا الوقت تناقص الحفظ ، وقبّل
الاعتناء بالآثار ، وركن العلماء إلى التقليد) .
ولا يسعني استعراض أقوال هؤلاء جميعاً في الجرح والتعديل
لأنّ كتب أكثرهم قد ضاعت ، أو هي في حكم الضائعة من جهة ، ولأنّ قصدي
التمثيل ، لا الحصر .
لذا فإنني سأقصر هذا الفصل على الإمام أبي أحمد عبد الله بن
عدي الجرجاني ، والإمام أبي أحمد الحاكم الكبير صاحب الكنى . راجياً
التوفيق والسداد .

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٩٤-١٩٥) .

المبحث الأول : الإمام أبو أحمد بن عدي وعلم الجرح والتعديل

(١) قال الحافظ السَّهْمِي :

(أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الحافظ، يعرف بابن القطان . . . سمعته يقول : ولدت يوم السبت غرة ذى القعدة سنة سبع وسبعين ومائتين ، وهي السنة التي توفي فيها أبو حاتم الرازي . قال السَّهْمِي : توفي عبد الله بن عدي غرة جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة ، ليلة السبت . . .

وقال أيضاً^(٢) : (كان أبو أحمد بن عدي حافظاً متقناً ، لم يكن فسي زمانه مثله . . . صنف في معرفة ضعفاء المحدثين كتاباً مقدار ستين جزءاً سماه الكامل .

سألت أبا الحسن الدارقطني أن يصنف كتاباً في ضعفاء المحدثين فقال لي : أليس عندك كتاب ابن عدي ؟ فقلت : نعم ، قال : فيه كفاية ولا يزداد عليه) .

وقال الخليلي^(٣) :

(أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ الجرجاني ، عديم النظر حفظاً وجلالة . سألت عبد الله بن محمد القاضي الحافظ فقلت : كان ابن عدي أحفظ أم ابن قانع؟ فقال : ويحك . زر قميص ابن عدي أحفظ من جد ابن قانع) .

وسمعت أحمد بن أبي مسلم الفارسي الحافظ يقول : لم أر أحداً مثل أبي أحمد بن عدي الجرجاني فكيف فوّقه في الحفظ ؟ وكان قد لقى أبا القاسم الطبراني وأبا أحمد الكرابيسي والحفاظ ، وقال لي : كان حفظ هؤلاء تكلفاً ، وحفظ ابن عدي طبعاً . . . وقد زاد معجمه على ألف شيخ) .

(١) تاريخ جرجان (ص ٢٦٦) .

(٢) ماسبق (ص ٢٦٧) .

(٣) الإرشاد للخليلي (ق ١٥٧/ب) ، وانظر تذكرة الحفاظ (٣ : ٩٤٠) .

فما بعد .

وقال الذهبي^(١) : (ولأبي أحمد بن عدي كتاب الكامل ، هو أكمل الكتب وأجلها في الضعفاء) .

وقال السخاوي : (ولأبي أحمد بن عدي في (كامله) وهو أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها ، ولكن توسع لذكره كل من تكلم فيه وهو ثقة مع أنه لا يحسن أن يقال (الكامل ؟) للناقصين) .

قلت : السخاوي نفسه قد وصف كتاب الكامل بأنه أكمل الكتب المصنفة قبله . فناقض نفسه في سطور ، على أن وصف الكامل للتأليف والتصنيف وليس للمترجم لهم .

(ولابن عدي معجم لشييوخه زاد على ألف شيخ ، وله أسماء الصحابة وأسامي من روى عنهم البخاري)^(٢) .

إلا أنني لم أقف على شيء من كتبه التي تكلم فيها على الرجال سوى (كامله) ، ولذلك فإن نماذج ألفاظه في الجرح والتعديل ستكون مقصورة عليه . قال ابن عدي في مقدمة كامله^(٣) :

(وذاكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف ، ومن اختلف فيهم ، فجرحهم البعض ، وعدلهم البعض الآخر ، ومرجح قول أحدهما - مبلغ علمي - من غير محاباة ، ففعل من قبح أمره ، أو حسنه ، تحامل عليه أو مال إليه . وذاكر لكل رجل منهم ما رواه ما يضعف من أجله ، أو يلحقه بروايته لهم اسم الضعف ، لحاجة الناس إليها ، لأقربه على الناظر فيه ، وصنفته على حروف المعجم ليكون أسهل على من طلب رأياً منهم ، ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم ، إلا من هو ثقة أو صدوق ، وإن كان ينسب إلى هـوى وهو فيه متأول ، وأرجو أني أشبع كتابي هذا ، وأشفى الناظر فيه ، ومضمنه ما لم يذكره أحد ممن صنف في هذا المعنى شيئاً . . .) . ا . هـ

وقد وصف الذهبي^(٤) ابن عدي بالاعتدال ، فقال وهو يصنف طبقات المتكلمين في الرجال : (وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وأبي عدي ، معتدلون منصفون) ، وتبعه السخاوي^(٥) على ذلك أيضاً .

(١) الميزان (٢: ١) .

(٢) موارد الخطيب (ص ٣٢٨) .

(٣) الكامل (ق ١/أ) ، المقدمة المفردة (ص ١٨-١٩) .

(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص ١٥٩) .

(٥) الإعلان للسخاوي (ص ٧٢٣) .

ولاريب أن ابن عدى من أكثر الذين كتبوا فى الرجال من القدماء
اعتدالا، ولعله أوسعهم كلاماً على أحاديث الرواة، وبيان ما يصلح قاصداً
مما لا يصلح . وسأذكر عدة نماذج تدل على اعتداله .

ترجم لأحمد بن عبيد بن ناصح النحوى أبى عبيدة : وقال لـه
مناكير، وهو عندى على ذلك من أهل الصدق، ويحدث بمناكير .
وقال أبو أحمد الحاكم : لا يتابع على جل حديثه . وقال الذهبي
صويلح الحديث، وقال ابن حجر: لئن الحديث .

وترجم لأبى مسعود الرازى الحافظ أحمد بن الغرات، وروى عن ابن
خراش أنه قال : أحلف بالله أن أبا مسعود كان يكذب عمداً . ثم قال : وهذا
الذى قاله ابن خراش فى أبى مسعود هو تحامل ولا أعرف لأبى مسعود رواية
منكرة، وهو من أهل الصدق والحفظ . . . قال الذهبي : فبطل قول ابن
خراش .

وقال الذهبي : ذكره ابن عدى فأساء، فإنه ما أبدى شيئاً غير أن ابن
عقدة روى عن ابن خراش وفيهما رفض وبدعة .
قلت : ما أساء ابن عدى بذكره، بل أحسن، إذ بين بطلان قول ابن
خراش . غفر الله للذهبي .

وترجم لأحمد بن صالح المصري الحافظ فقال : (من حفاظ الحديث
وخاصة حديث أهل الحجاز، ومن المشهورين بمعرفته، وحدث عنه البخارى
مع تشدده . . . حدث عنه الثقات واعتمده حفظاً واتقاناً، وكلام ابن معين
فيه تحامل، وكان النسائي سئاً الرأى فيه، وأنكر عليه أحاديث فسمع
محمد بن هارون البرقى يقول : هذا الخراسانى يتكلم فى أحمد بن صالح ؟
لقد حضرت مجلس أحمد بن صالح فطرده من مجلسه، فحمله ذلك على
أن تكلم فيه .

وقال ابن عدى : ولولا أنى شرطت فى كتابى هذا أن أذكر فيه كل
من تكلم فيه، لكنت أجل أحمد بن صالح أن أذكره، هذا مع أن النسائي شيخه .

-
- (١) الكامل لابن عدى (١: ٦٠ ب)، الميزان (١: ١١٨)، التقريب (١: ٢١).
(٢) الكامل (١: ٦١ أ)، الميزان (١: ١٢٧-١٢٨)، التقريب (١: ٢٣).
(٣) الكامل (١: ٥٨ ب)، الميزان (١: ١٠٣-١٠٤).

وقد جاء في طبعتي المجروحين أن ابن حبان قد نقل أقواله في
(١) عشر تراجم من تراجم المجروحين هي تراجم : بشر بن حرب الندبسي
وخالد بن غسان الراوي الدارمي ، وخالد بن سليمان البلخي ، ورشد بن
كريب ، ورشد بن سعد المدي ، وزباد بن أبي حسان النبطي ، وزباد بن
المنذر أبو الجارود ، وزباد بن الربيع اليميني ، وزباد بن محمد الأنصاري
وسلمة بن الفضل الأبرش .

وسأتي الكلام على ذلك في الباب الخامس إن شاء الله تعالى .
ويحسن أن أعرض نماذج من ألفاظ ابن عدي في الجرح والتعديل
لإلقاء بعض الأضواء على طبيعة تلك الألفاظ .
وقبل هذا أذكر بأن لابن عدي ألفاظاً كثيرة في الجرح والتعديل
في هذا الكتاب واحصاؤها يتعذر في هذه العجالة ، ولكنني سأذكر
نماذج من هذه الألفاظ تشير إلى طبيعة أحكامه بشكل عام .
(أ) نماذج من ألفاظ ابن عدي في التعديل :

- (١) من الحفاظ : قال في ترجمة أحمد بن صالح المصري : هو من
حفاظ الحديث .
- (٢) من أهل الصدق : من التراجم التي ذكر فيها ذلك أحمد بن عبيد
ابن ناصح أبو جعفر النحوي ، وأبو مسعود أحمد بن الفرات الرازي .
- (٣) ليس له حديث منكر : قالها في ترجمة أحمد بن عبد الجبار
العطاردي .

(١) هي في المجروحين على التوالي (١: ١٨٦، ٢: ٢٧٧، ٣: ٢٧٨، ٤: ٣٠٢ ،
٥: ٣٠٣، ٦: ٣٠٦، ٧: ٣٠٧، ٨: ٣٣٧) وفي الكامل على التوالي
(١: ١٥٧)، (٢: ٣١٥، ٣: ٣٤٧، ٤: ٣٤٨، ٥: ٣٦٢، ٦: ٣٦١، ٧: ٣٦٣)
(٣: ٢٧٧) .
(٢) الكامل (١: ٨٠) .
(٣) ماسبق (١: ٦٠) .
(٤) ماسبق (١: ٦١) .
(٥) ماسبق (١: ٦١) .

- (٤) لم أر في روايته شيئاً منكراً إلا : قال في ترجمة أحمد بن أبي أوفى
لم أر في روايته شيئاً منكراً سوى ما ذكرته من مخالفته شعبة وأصحابه .
- (٥) صالح الحديث ليس بمتروك : قالها في ترجمة أحمد بن محمد بن
أيوب صاحب المغازي .
- (٦) هو عندى لا بأس به : قالها في ترجمة بشر بن حرب الندي .
- (٧) مقارب الحديث : قالها في ترجمة أحمد بن أبي نافع ، وقال قسـي
رشد بن كريب : أحاديثه مقاربة .
- (٨) ممن يكتب حديثه : قالها في ترجمة أحمد بن بشير الكوفي ، ورشد بن
ابن كريب ، ومحمد بن سليمان بن عاصم .
- (٩) احتمله الناس : قال في ترجمة أحمد بن الفرّج بن سليمان : مع
ضعفه قد احتمله الناس ورووا عنه .
- والملاحظ أن ابن عدى رحمه الله يجهد ما أمكنه ليرفع الراوى ولا يسقطه
ويتمسك له المخارج المقبولة حتى يشد أزره .
- (ب) نماذج من ألفاظ ابن عدى فى الجرح :
- (١) حدّث بالمناكير عن الثّقات : قالها فى تراجم أحمد بن عبد الله بن
حكيم ، وأحمد بن عبد الله بن ميسرة ، وأحمد بن محمد بن عمر اليمامى
وزاد فى ترجمته : وحدّث بنسخ عن الثّقات عجائب .
- (٢) عامة أحاديثه مناكير : قالها فى ترجمة أحمد بن أخت عبد الرزاق .

-
- (١) الكامل (١: ٥٣ أ) .
- (٢) ماسبق (١: ٥٥ أ) .
- (٣) ماسبق (١: ٥٧ أ) .
- (٤) ماسبق (١: ٥٣ أ) .
- (٥) ماسبق (٢: ٣١٥) .
- (٦) ماسبق (١: ٥٢ - ٥١ ، ٦١ ب) .
- (٧) ماسبق (١: ٦١) .
- (٨) ماسبق (١: ٥٤ ، ٥٥ ب ، ٥٦ ب) .
- (٩) ماسبق (١: ٥٤ أ) .

- (٣) منكر الحديث وليس بمعروف : قالها في ترجمتي^(١) أحمد بن كنانة الشامي ، وأحمد بن إبراهيم بن موسى .
- (٤) أحاديثه ليست بمستقيمة : قالها في ترجمتي^(٢) أحمد بن محمد أبي أحمد الجرجاني ، وأحمد بن أبي روح البغدادى .
- (٥) ليس ممن يحتج بحديثه : قالها في ترجمة^(٣) محمد بن سليمان بن عاصم .
- (٦) ضعيف يسرق الحديث ويروى المناكير : قالها في ترجمة^(٤) جحدر أحمد بن عبد الرحمن بن الحارث .
- (٧) أجمعوا على ضعفه : قال في ترجمة^(٥) أحمد بن عبد الجبار العطاردى رأيت أهل العراق مجمعين على ضعفه .
- (٨) حدث عن الثقات بواطيل : قالها في تراجم^(٦) : أحمد بن معاوية ابن بكر الباهلى ، وأحمد بن إسماعيل أبي حذافة السهمى ، وأحمد ابن سلمة بن عمرو الكوفى ، وأحمد بن عيسى الحساب .
- (٩) ضعيف جداً يكذب : قال في ترجمة^(٧) أحمد بن طاهر بن حرملقة ضعيف جداً ، يكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا روى ، ويكذب في حديث الناس .
- (١٠) لأعرف له غير هذا الحديث المنكر : قال في ترجمة^(٨) أحمد بن معدان بعد أن روى حديثاً من طريقه : هذا الحديث روى من وجه كلها غير محفوظة ، وأحمد بن معدان لأعرف له غير هذا الحديث .

-
- (١) الكامل (١ : ٥٢ ب ، ٥٦ ب) .
- (٢) ماسبق (١ : ٥٣ ب ، ٦٣ أ) .
- (٣) ماسبق (١ : ٦١ ب) .
- (٤) ماسبق (١ : ٦٠ أ) .
- (٥) ماسبق (١ : ٦٠ أ) .
- (٦) ماسبق (١ : ٤٥ ب ، ٥٥ أ ، ٦١ أ ، ٦١ ب) .
- (٧) ماسبق (١ : ٦٣ ب) .
- (٨) ماسبق (١ : ٥٤ ب) .

- (١١) ليس بالمعروف : قالها في تراجم^(١) : أحمد بن ميسرة أبي صالح
وأحمد بن حازم، وأحمد بن كنانة، وأحمد بن سالم بن خالد
الشمري .
- (١٢) كان يضع الحديث : قالها في ترجمتي^(٢) أحمد بن عبد الله الهروي
وأحمد بن عبد الله المؤدب .

(١) الكامل (١: ٥٢ب، ٥٣أ) .
(٢) ماسبق (١: ٥٦أ، ٦٢أ) .

المبحث الثاني : الإمام أبو أحمد الحاكم الكبير

(١) قال الذهبي : (أبو أحمد الحاكم محدث خراسان ، الإمام الحافظ الجيهنذ محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الكرابيسي ، صاحب التصانيف وهذا هو الحاكم الكبير ، مؤلف كتاب الكنى . قال الحاكم أبو عبد الله : هو إمام عصره فى هذه الضعة ، كثير التصنيف ، مقدم فى معرفة شروط الصحيح والأسامى والكنى . . . وصنف أبو أحمد كتاب العلل ، والمخرج على كتاب المزنى ، وكتاباً فى الشروط ، وصنف الشيوخ والأبواب . . . وهو حافظ عصره فى هذه الديار . توفى سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة) .
(٢) قال الأستاذ الدكتور أكرم العمرى :

(وقد بقيت خمس عشرة ورقة من "شعار أصحاب الحديث" له ، وجزئ من فوائده أما كتاب الكنى فقد وصل إلينا بعضه ، وقد وصفه الكتانى بأنه "فى أربعة عشر سفراً ، حرر فيه وأجاد ، وزاد على غيره وأفاد" .
وقد وصل من كتاب الكنى المجلد الأول ، وسبع وأربعون ورقة من المجلد الثانى .

وقد بذلت قصارى جهدى فى تتبعى لألفاظ الجرح والتعديل عنده ، وقد لاح لى أنه يقتصر على ذكر الجرح ، أما التعديل فلم ألق عليه إلا نادراً . نقل فى ترجمة أبى الحسين أحمد بن سليمان بن عبد الملك الجزرى عن شيخه أبى عروبة أنه قال فيه : كان ثباتاً فى الأخذ والعطاء جميعاً^(٣) .

وقد ترد بعض ألفاظ التعديل فى ثنائى بعض التراجم . قال فى ترجمة أبى ثور عن جابر بن سمرة فى شعبة : كان أحد الأئمة النبيل^(٤) .
وكان فى كثير من الأحيان يوازن بين أقوال من تقدمه ، ويرجع

-
- (١) تذكرة الحفاظ (٣ : ٩٧٦) فما بعد ، وانظر الارشاد للخليلى (ق ١٧٣) .
(٢) موارد الخطيب (ص ٣٩٩) .
(٣) كنى الحاكم الكبير (١ : ٩١ ب) .
(٤) ماسبق (١ : ٤٥ ب) .

أحدها .

قال في ترجمة ^(١) أبي ثور الذي روى عن جابر بن سمرة : أبو ثور، مسلم ويقال مسلمة وقال بعضهم ابن عكرمة عن جدّه جابر بن سمرة السوائي روى عن سماك بن حرب الهلالي ، والأشعث بن سلم المحاربي عنه . وهو وهم فاحش، لم يحفظ من قاله ، وقال من حفظ من أصحاب سماك بن حرب والأشعث بن سلم : عنهما في هذا الحديث عن جعفر بن أبي ثور — جابر بن سمرة عن جدّه جابر بن سمرة ، وهو الصواب . وجعفر أحد مشايخ الكوفيين الذين اشتهرت روايتهم عن جابر بن سمرة .

وقد يخطئ بعض الأعلام ، وإن كانوا من الأئمة الكبار . قال في ختام الترجمة السابقة ^(٢) : غير أنّ شعبة أقبح القوم وهماً في روايته ، وإن كان أحد الأئمة النبيل ، ومماثلة الأكما قيل ، والجواد قد يعثر ، والله يرحمنا وإياها .

ونظراً لنقص المخطوطة الموجودة بين أيدينا وصعوبة قراءتها أحياناً ، فقد استعنت بكتاب الاستغناء في الكنى لابن عبد البر ، حيث إنّه نقل عن كنى الحاكم الكبير كثيراً .

ومن ألفاظ النقد التي وقفت عليها أثناء مطالعتي لمخطوطة الكنى (الكنى) للحاكم :

(١) ترجم الحاكم لرجلين من كنيته (أبوليلي) الأول : عبد الله بن ميسرة والثاني أبو ميسرة الخراساني . ونقل ابن عبد البر عنه أنّه قال (وخليقاً أن يكون أبوليلي هذا ، هو أبو الذي بيننا ضعفه في عبد الله ابن ميسرة) . هـ .

(٢) ليس بثقة : نقل في ترجمته ^(٤) أبي جابر محمد بن عبد الرحمن البياضي عن مالك بن أنس أنّه قال في البياضي : ليس بثقة .

(١) كنى الحاكم (١ : ٤٥ أ) .

(٢) ما سبق (١ : ٤٥ ب) .

(٣) انظر الاستغناء لابن عبد البر رقم (٧٦٩ ، ١٧٣١) حققه الأخ الفاضل الشيخ عبد الله مرحول السّوالمة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

(٤) كنى الحاكم (١ : ٥٨ أ) .

(٣) ليس بالقوى عندهم : قالها فى تراجم : ^(١) ثوير بن أبى فاخنة الهاشمى ويقال المخزومى ، وأبى الحسن أيوب بن واقد الكوفى ، وأبى الحسن سعيد بن سلام العطار البصرى ، وزاد فى ترجمته نقلاً عن البخارى قال فيه : منكر الحديث .

(٤) ليس بالمتين : قالها فى ترجمة ^(٢) أبى جعفر محمد بن عبد الله النسائى .
(٥) متروك الحديث : نقل عن عمرو بن على الفلاس فى أبى جناب الكوفى ^(٣) متروك الحديث .

(٦) منكر الحديث : قالها فى تراجم : أبى ثابت عمار - أوعمران - بن عبد العزيز ، ويقال ابن أبى ثابت وأبى جبيرة زيد بن جبيرة - بن محمود الأنصارى ، وأبى جنادة ، حصين بن مخارق السلولى .
(٧) لا يكتب حديثه : قالها فى ترجمة ^(٥) عمار بن عبد العزيز أيضا : لا يكتب حديثه منكر الحديث .

(٨) لا يتابع على حديثه : قالها فى ترجمة ^(٦) أبى أحمد الكلاعى الدمشقى وقال فى ترجمة ^(٧) أحمد بن عبيد بن ناصح الهاشمى : لا يتابع فى جل حديثه .

(٩) حديثه ليس بالقائم : قالها فى تراجم : أبى الأسود المالكى وأبى ثابت عمران بن عبد العزيز وأبى جعفر محمد بن مسكين مولى بنى سعد .

(١٠) ذاهب الحديث : قالها فى ترجمة ^(٩) أبى الحسن على بن عاصم بن صهيب القرشى .

-
- (١) كنى الحاكم (١ : ٥٤ ب ، ٨١ ب) .
(٢) ماسبق (١ : ٥١ أ) .
(٣) ماسبق (١ : ٨ ب) .
(٤) ماسبق (١ : ٤٤ ب ، ٥٥ ب ، ٥٩ ب) .
(٥) ماسبق (١ : ٤٤ ب) .
(٦) (٧) ماسبق (١ : ١٣ أ ، ٥١ ب) .
(٨) ماسبق (١ : ١٧ أ ، ٤٤ أ ، ٥٠ أ) .
(٩) ماسبق (١ : ٨٠ ب) .

- (١١) كذاب : نقل عن يحيى بن معين في ترجمة أبي الجارود زياد بن المنذر أنه قال فيه : كذاب .
ونقل في ترجمة ابن سمعان^(٢) عن مالك أنه قال عنه : كذاب أيضاً .
ويزيد بن عياض أكذب منه .
- (١٢) مجهول : قال ابن حجر في اللسان^(٣) : في ترجمة أبي المنيب : قال أبو أحمد الحاكم : أبو المنيب مجهول .
- (١٣) تشككه في بعض الرواة : قال في ترجمة أبي طعمة الراوى عن عبد الله ابن عمرو بن العاص : لأدري هو الذى تقدم ذكرنا له ، أو همـا
اثنان ؟ وقال ذلك أيضاً في ترجمة أبي المعلى بن رؤبة ، فيما نقله عنه ابن عبد البر .
- (١٤) وقال في ترجمة أبي إسحاق^(٦) مولى الشفاء : حديثه فى أهل المدينة إن صح ، وما أراه يصح .
وقال في ترجمة أبي إسحاق الجرشي^(٧) : اختلف فى إسناده .
هذه الألفاظ التى وقفت عليها فى عجالتى هذه ، ولعلها تلقى بعض الأضواء على طبيعة نقد الحاكم .

-
- (١) كنى الحاكم (١ : ١٦٠) .
(٢) ماسبق (١ : ٩٩) .
(٣) لسان الميزان لابن حجر (٧ : ١١١) ، وقارن بالاستغناء رقم (١٨٦٤) .
(٤) الكنى (١ : ٢٥٧ ب) .
(٥) الاستغناء رقم (١٨٤٢) .
(٦) الكنى (١ : ٣ ب) .
(٧) ماسبق (١ : ٣ ب) .

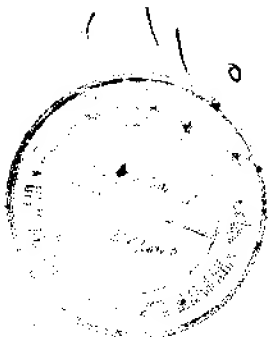
الفصل التاسع

الطبقة التاسعة من النقاد
طبقة تلامذة ابن حبان
~~~~~

عَدَّ الإمام الذهبي في هذه الطبقة وهي (العاشرة عنده) ثمانية عشر حافظاً منهم أبو الحسن طي بن عمر الدارقطني . قال عنه : وحيد عصره وبه ختم معرفة العلل ، وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين ، وقاسم بن مسعدة ، وأبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منددة ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الضبي الحاكم .

وقال : وكانت السُّنة قائمة الدولة بالأندلس وخراسان ، وقلَّ أمرها وضعف بمصر والشام والمغرب والعراق ، وما ذاك إلا لظهور دولة الشيعة والعبيدية قلله الأمر جميعاً .

وسأتحدث عن ألفاظ الجرح والتعديل عند تلميذين من تلامذة ابن حبان هو الحافظ الدارقطني ، والحاكم النيسابوري ، وبذلك نكون قد استعرضنا مشاهير النقاد حتى تمام المائة الرابعة .



## المبحث الأول : الإمام الدارقطني وعلم الجرح والتعديل

(١) قال الخطيب البغدادي :

(علي بن عمر بن أحمد بن مهدي . . . أبو الحسن الحافظ الدارقطني كان فريداً عصره ، وقريباً دهره ، ونسيجاً وحده ، وإماماً وقته . انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلم الحديث وأسماء الرجال وأحوال الرواة ، مع الصدق والأمانة ، والفقه والعدالة ، وقبول الشهادة ، وصحة الاعتقاد ، وسلامة المذهب ، والاضطلاع بعلم سوى علم الحديث . . . )  
وقال الحاكم<sup>(٢)</sup> : صار الدارقطني أوحده عصره في الحفظ والفهم والسورع وإماماً للقراء والنحويين وأقمت في سنة سبع وستين - وثلاثمائة - ببغداد أربعة أشهر ، وكثر اجتماعنا ، فصادفته فوق ما وصف لي ، وسألته عن العلل والشيوخ وله مصنفات يطول ذكرها ، فأشهد أنه لم يخلف علي أدب الأرض مثله .  
وقال الذهبي<sup>(٣)</sup> : (إذا شئت أن تتبين براعة هذا الإمام الفرد ، فطالع العلل له ، فإنك تندهر ويطول تعجبك) .

(ولد الدارقطني سنة ست وثلاثمائة ، وتوفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة رحمه الله تعالى )<sup>(٤)</sup> .

أما عن الدارقطني الناقد ، فهناك إجماع على أن الدارقطني قد انتهى إليه علم العلل ومعرفة الرجال في عصره .

وقد أملى الدارقطني كتاب العلل من حفظه - كما حدث بذلك تلميذه البرقاني الذي رواه عنه<sup>(٥)</sup> . وهو خمسة مجلدات كبيرة ، وله في الرجال أيضاً كتاب الضعفاء ، والجرح والتعديل ، وتعليقات على كتاب المجروحين لابن حبان .

(١) تاريخ بغداد (١٢ : ٣٤) . وانظر مقدمة كتاب الضعفاء والمتروكين وسؤالات الحاكم ففيهما ترجمة طيبة للدارقطني .

(٢) تذكرة الحفاظ (٣ : ٩٩٢) .

(٣) ماسبق (٣ : ٩٩٣ - ٩٩٤) .

(٤) تاريخ بغداد (١٣ : ٣٩ - ٤٠) .

(٥) تذكرة الحفاظ (٣ : ٩٩٢) .



وقد قام عدد من تلامذته الأئمة بسؤالاته عن الجرح والتعديل ، فوجدت  
سؤالات أبي نعيم للدارقطني ، وسؤالات أبي ذر الهروي ، وسؤالات عبد الغنى  
الأزدى ، وسؤالات الحاكم أبي عبد الله ، وسؤالات السهمي ، وسؤالات البرقاني  
وسؤالات محمد بن الحسين السلمي وغير ذلك من السؤالات . وفي سنن—ه  
كلام جيد على الرجال أيضاً .

وله أيضاً الإلزامات والتتبع على البخارى ومسلم ، وجزء جمع فيه الرواة  
الذين جرحهم النسائي من رجال الشيوخ . وغير ذلك من الكتب التي تهم  
طالب علم الحديث في الرجال والعلل .

وكلى ما وقفت عليه من كتبه التي سبقت الإشارة إليها : كتاب العلل  
والسنن المعلل ، وسؤالات الحاكم له ، وسؤالات السهمي ، وسؤالات السلمي<sup>(١)</sup>  
وسؤالات البرقاني<sup>(٢)</sup> ، وكتاب الضعفاء والمتروكين ، والإلزامات والتتبع .

وسأقتصر في عرض نماذج من ألفاظ الجرح والتعديل ، مع إعطاء صورة  
وجيزة عن منهجه في الجرح والتعديل على سؤالات الحاكم له ، وعلى كتاب  
الضعفاء والمتروكين . تاركاً التطويل إلى وقت المقارنة بين ألفاظ ابن حبان  
بغيرها إن شاء الله تعالى .

وقد قام الأخ الأستاذ موفق عبد الله عبد القادر بتحقيق كتاب الضعفاء  
للدارقطني وكتاب سؤالات الحاكم له ، وكتاب سؤالات السهمي للدارقطني  
وغيره من الشيوخ ودرس هذه الكتب الثلاثة ، وبين من خلال دراسته منهج  
الدارقطني في النقد .

لذا فإنني سأتركه يحدثنا عن رحلته الطويلة مع الإمام الدارقطني  
فهو من أعرف الناس به .  
قال الأستاذ موفق<sup>(٣)</sup> :

(الدارقطني معتدل في النقد ، فإنه لا يترك الراوى لأبسط شبهة  
بل يمحس الراوى ، ويختبر مروياته ، ثم يحكم عليه ، فيكون حكمه دقيقاً مستنداً  
على أدلة علمية ، بعيداً عن التسرع والعجلة . . . ) .

(١) (٢) قام بتحقيق هذين الكتابين كرسالة علمية الشيخ خليل حسن  
حمادة ، لنيل درجة الماجستير .

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٤١) .

مثال ذلك جابر بن يزيد الجعفي ، فقد قال فيه أبو حنيفة : ما رأيت أكذب من جابر الجعفي وتركه يحيى وابن مهدي . وقال النسائي متروك .  
بينما نرى الدارقطني يسلك منهاجاً معتدلاً وسطاً فيقول <sup>(١)</sup> :

(إن اعتبر له بحديث ، يعد حديثاً صالحاً إذا كان عن الأئمة فقول الدارقطني فيه ، هو قول الناقد المتأمل في رواياته ، العارف بها فإنه لم يتركه مطلقاً ، ولم يوثقه مطلقاً بل أعطي فيه حكماً وسطاً وهو ما إذا اعتبر بحديثه الذي يرويه عنه الأئمة الثقات) <sup>(٢)</sup> .

قلت : ورواه هو عن الثقات أيضاً . ولعل هذا أرجح من سابقه .  
وتابع يقول <sup>(٣)</sup> :

(إن نزاهة الدارقطني واعتداله في الجرح والتعديل جعلت له المكانة المرموقة بين الحفاظ والنقاد .

فهذا الذهبي يقول في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي ، شيخ البخاري ، بعد أن نقل قول ابن حبان الذي ضعفه ، وقول الدارقطني الذي وثقه : "فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله . فأين هذا القول من قول ابن حبان العساف المشهور" فهو إذن معتدل فسي النقد .

ولذلك قال السخاوي <sup>(٤)</sup> فيه : ( . . . ) والدارقطني ، وبه ختم معرفة العلل ( ووصفه بالاعتدال فقال : ( وقسم معتدل كأحمد والدارقطني وابن عدي . . . ) . ا . هـ .  
وتابع قائلاً <sup>(٥)</sup> :

(من خلال دراسة السؤالات يتبين لنا أن الدارقطني يذكر أحياناً آراء غيره من النقاد في الجرح والتعديل ، سواء على سبيل الإجمال ، أو على سبيل التفصيل .

(١) الضعفاء والمتروكين للدارقطني رقم الترجمة (١٤٢) . وانظر ترجمة ابن لهيعة رقم (٣٢٢) منه ففيها يقبل الدارقطني روايته إذا روى عنه العبادلة ابن المبارك والمقري وابن وهب .

(٢) سؤالات الحاكم (ص ٤٢) .

(٣) الحاكم (ص ٤٢-٤٣) .

(٤) ما سبق (ص ٤٤) ، الإعلان بالتوبيخ (ص ٣٥٥) .

(٥) سؤالات الحاكم (ص ٨٢) .

فمثال الإجمال قوله في ترجمة<sup>(١)</sup> إسحاق بن محمد الغروي : ضعيف  
تكموا فيه ، قالوا فيه كل قول .

ومثال التفصيل قوله في ترجمة<sup>(٢)</sup> إبراهيم بن المهاجر : ضعفه ، تكلم  
فيه يحيى القطان وغيره .

قلت - القائل الحاكم - بحجة ؟ قال : بلى حدث بأحاديث لا يتابع  
عليها ، قد غمزه شعبة أيضاً . . . . )

وقال : (إن بيان الدارقطني لآراء غيره من النقاد من الأمور المهمة  
في الجرح والتعديل ، فرغم المكانة العالية للدارقطني في هذا العلم فإنه  
لم يهمل آراء النقاد الآخرين ، كما أنه يعطينا مزيداً من العلم بأحوال  
الرواة الذين سئل عنهم .

ويعطينا مزيداً من الأضواء على شخصية الدارقطني ، ومنهجه في  
الجرح والتعديل . . . . )<sup>(٣)</sup>

ومما قاله أيضاً حول مصادر الدارقطني في النقد :  
(لاحظت من خلال بحثي في كتاب الضعفاء ، أن الدارقطني لا يذكر  
مصادر اعتمد عليها في كتاب الضعفاء هذا ، إلا قليلاً ، تارة بالإجمال  
وتارة بالتفصيل .

فمثال الإجمال قوله في حجاج بن نصير<sup>(٥)</sup> : أجمعوا على تركه .  
ومثال التفصيل قوله في ترجمة محمد بن كثير القصاب : قال يحيى بن  
معين ثقة .

وقوله في يزيد بن سفيان المهزم : ضعفه شعبة .  
وقوله في أبي داود النخعي : كذاب رماه أحمد بن حنبل بالكذب .  
وغير ذلك .

- 
- (١) ماسبق الترجمة (٢٨١) .
  - (٢) ماسبق الترجمة (٢٧٢) .
  - (٣) سؤالات الحاكم (ص ٨٢) .
  - (٤) مقدمة الضعفاء والمتروكين فقرة (٢) .
  - (٥) ماسبق الترجمة رقم (١٧٤) .

إلا أن ما صرح فيه بمصدره، يعتبر قليلاً جداً بالنسبة لما لم يصرح فيه بالاعتماد على مصدر من المصادر، ولكننا عندما نقارن حكمه على كثير من الرواة الواردين في الكتاب بحكم غيره من النقاد المتقدمين عليه، نجد أنه يتفق معهم، وإن لم يصرح بالاعتماد عليهم، كما يلاحظ ذلك فيما نقلتـه من أقوالهم في التعليق على التراجم (١) . . ١٠ هـ . وهذا يوضح لنا فعلاً صورة جديدة للمقارنة مع ابن حبان رحمه الله تعالى .

- وأما عن طبيعة النقد عند الدارقطني، فهو نقد مطلق ونقد مقيد في سؤالات الحاكم، وهو نفس الأسلوب الذي انتهجه في سؤالات السهمي أو سؤالات البرقاني أو السلمي .  
فالنقد المطلق (٢) : هو أن يحكم على الراوي بالجرح والتعديـل بصفة عامة مطلقة، كقوله : متروك، أو لا يحتج به، أو لا شيء، أو ضعيف لا يحتج به، أو ليس بذاك . وهذه هي الصفة الغالبة على السؤالات .  
وأما القسم الثاني من النقد، فهو النقد المقيد (٣)، وهو أن يحكم على الراوي بالتعديل مع جرحه في جانب معين . كقوله في ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي الجهم : لا بأس به غلط في أحاديث .  
وقوله في ترجمة جعفر بن عنبسة : يحدث عن الضعفاء ليس بـهـ بأس، وقوله في ترجمة بشر بن ثابت البزار : ليس به بأس، استغنى مسلم عنه بغيره، وليس من الأثبات .

وقوله في ترجمة عمرو بن مرزوق : صدوق كثير الوهم، وفي ترجمة مؤمل بن إسماعيل : صدوق كثير الخطأ (٤) . . ١٠ هـ .  
ويبدو لي أن هذا كله من قبيل التفسير والبيان، وليس من قبيل التقييد، اللهم إلا إذا اعتبرنا التقييد نوع بيان، وهذا ما لا يريد المحقق الكريم .

- 
- (١) مقدمة الضعفاء فقرة (٢) .  
(٢) هذا لا يصلح تعريفاً للإطلاق، فالعام أشمل من المطلق، وقد جعله المحقق قريباً له أو داخلاً فيه .  
(٣) كان هذا يصلح وصفاً للمقيد لو أنه جاء بمثال صحيح، فهذه الأمثلة كلها لا تصلح .  
(٤) سؤالات الحاكم (ص ٧٦-٨٧) .

ويحسن أن نذكر نماذج من ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام الدارقطني ، كما وقف عليها محقق كتبه ، ثم أتبعها بنماذج تطبيقية بعد تتبعي لكلامه في كتابيه ( السُّنن ) و ( العلل الكبير ) .  
( أ ) نماذج من ألفاظ التعديل عند الدارقطني :

( ١ ) المصطلحات المركبة في التوثيق :  
ومنها : إمام حجة ، ثقة إمام ، حجة ثقة ، فوق الثقة ، جبل ، لم نر مثله فضلاً وزهداً ، ثقة مأمون حافظ ، ثقة مأمون يحتج به ، ثقة مأمون ناسك ، ثقة مأمون ، ثقة حافظ ، ثقة نبيل ، ثقة فاضل ، ثقة ثقة ، حافظ ثبت ، ثقة محتج به ثقة ، روى عنه البخاري ، أو احتج به البخاري ، أو ثقة مخرج في الصحيح ، ثقة صدوق ، صدوق فاضل ناسك .

( ٢ ) المصطلحات المفردة في التوثيق :  
منها : ثقة ، صدوق ، لا بأس به ، صالح الحديث .  
( ب ) نماذج من ألفاظ الدارقطني في الجرح :

ضعيف ، متروك ، ليس بالقوى ، لا يحتج به ، ليس ممن يحتج ، ليس بذاك ضعيف لا يحتج به ، يضع الحديث ، كذاب يضع الحديث ، متروك يضع الحديث تكلموا فيه <sup>(١)</sup> .  
هذه أشهر ألفاظ الجرح والتعديل التي أطلقها الإمام الدارقطني في سؤالات الحاكم له ولا تخرج ألفاظه في كتاب الضعفاء عن هذه الألفاظ <sup>(٢)</sup> بوجه عام .

وقبل أن أضع القلم من يدي ، أحب أن ألفت النظر إلى أن مجموعة كبيرة من ألفاظ الجرح والتعديل للإمام الدارقطني أصبحت بين أيدينا وكما كنت أود لو أن الأخ الفاضل محقق أربعة كتب تضمنت أقواله أن يقوم بدراسة وجيزة - على الأقل - لتحديد مدلولات ألفاظ الدارقطني ، إذ هو - بلا شك - أعرف بالدارقطني ، لأنه لازمه سنوات وعسى أن يقدم الأخ الفاضل دراسة متكاملة في فرصة أخرى .

( ١ ) سؤالات الحاكم ( ص ٨٣ - ٨٦ ) باختصار وانظر هناك التراجم التي وردت فيها مثل هذه الألفاظ .  
( ٢ ) انظر الضعفاء والمتروكين الفقرات ( ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ) من المقدمة .

ونظرا لأهمية أقوال الإمام الدارقطني في الجرح والتعديل عند معاصريه ومن جاء بعدهم لاعتداله ودقة نظره في العلل والرجال فإنه يتعين على دارسي الإمام الدارقطني أن يجمعوا أقواله في (الجرح والتعديل) من كتابه (العلل الكبير) وكتابه (السُّنن) وبقية كلامه في السُّؤالات التي لم تطبع بعد ، والرجوع إلى كتب تاريخ الرجال كتاريخ جرجان وتاريخ بغداد ، وتاريخ دمشق ، والأنساب للسمعاني فإنه سيجد مادة إضافية جديدة تساعده في بيان نظرية الإمام الدارقطني اللفظية .

وإنني لأكتم القارىء إذا قلت بأنني لم أرتح لأى بحث كتب عن منهج إمام من أئمة النقد . بسبب إغفال الباحثين لمدلولات ألفاظ هؤلاء النقاد .

فألفاظ (ثقة ، ثبت ، متقن ، صدوق ، لا بأس به . . . الخ) يطلقها على أئمة الجرح والتعديل ، وليس هذا هو المهم في نظري ، وإنما المهم ما هي مدلولات هذه الألفاظ ؟

ولقد تبين لى من خلال معاشتي لهذا الباب الرابع ، أنه ينبغي أفراد ألفاظ النقد عند كل إمام بالدراسة ، ودراستها ، دراسة داخلية ألا ثم دراسة مقارنة بألفاظ إمام أو أئمة آخرين ، وإلا فإننا سنبقى ندور فسي مكاننا ولن نستطيع تقديم صورة متكاملة عن تطور (نظرية النقد) حتى وصلت إلى الحافظ ابن حجر .

كما لا يمكننا استخدام هذه الألفاظ - على الحقيقة - لأن مدلولاتها مختلفة بين الأئمة النقاد .

ولقد قمت بحصر أقوال الحافظ الدارقطني في كتابه البديع (السُّنن) وسأعرض نماذج من ألفاظه هناك ، وألفاظه في العلل الكبير ، تاركا تقويم هذه الألفاظ إلى فرصة أخرى تتسع لدراسة نظريته النقدية ، إن شاء الله .

(١) نماذج من ألفاظ التعديل عند الإمام الدارقطني

في كتابيه (السُّنن) و(العلل الكبير) :

(أ) الألفاظ المركبة :

ذكر أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو الطيب النادى في (العلل)<sup>(١)</sup> فقال

(١) العلل سؤال (٩٤) والمقصود بالعلل الجزء المحقق من الدكتور محفوظ الرحمن زين الله الهندي .

ثقة مأمون ، وذكر عمر بن علي المقدمي في (السُّنن) <sup>(١)</sup> فقال ثقة رفيع ، وذكر  
سفيان بن عيينة مع روح بن القاسم في (العلل) <sup>(٢)</sup> وقال : حافظان ثقتان  
وذكر في (السُّنن) <sup>(٣)</sup> عقيل بن خالد الأيلي ، ومعمّر بن راشد ، وابن أبي  
ذئب ، ووصفهم بالحفاظ الثقات ، وكذلك قال حين ذكر منصور بن زاذان في  
(العلل) <sup>(٤)</sup> وذكر وكيع بن الجراح ، ويزيد بن أبي خالد في (السُّنن) <sup>(٥)</sup> فقال  
عن كل : ثقة رفيع .

(ب) الألفاظ المفردة :

ثقة : قال ذلك في تراجم : إسحاق بن إبراهيم أبو يعقوب الصفار  
وإسحاق بن إدريس المبارك ، وحاتم بن إسماعيل ، وداود بن أبي الفرات  
ورزيق بن عبد الله المخرمي ، في كتاب العلل <sup>(٦)</sup> .  
وذكر هذا اللفظ في تراجم كثيرة من كتابه السُّنن <sup>(٧)</sup> منها تراجم  
عبّاس الدوري ، وعزرة بن ثابت ، وعلي بن الحسن بن قحطبة ، والشافعي  
وعيسى بن يونس .

ثبت : ذكر في السُّنن <sup>(٨)</sup> حفص بن غياث ومحمد بن ربيعة ، ومحمد بن  
عبد الله بن نمير ، وأسباط بن محمد وقال : هم أثبات . وذكر مطرف بن  
طريف في العلل <sup>(٩)</sup> ، ووصفه بذلك .

نبيل : ذكر هذا في محمد بن يحيى الأزدي من (العلل) <sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) سنن الدارقطني (١: ١٧٢) .
  - (٢) العلل سؤال (٩٣) .
  - (٣) السُّنن (١: ١٣٥) .
  - (٤) العلل سؤال (١٢٤١) .
  - (٥) السُّنن (١: ١٧٢) .
  - (٦) تراجمهم في العلل حسب ترتيبهم في الذكر ، الأسئلة : (٣٧٩ ، ٤٩ ، ١٩٤ ، ٢٤٧ ، ٩٣) .
  - (٧) مرتبة انظر السُّنن (١: ١٢٣ ، ١٨١ ، ٣١٢ ، ٣١١) ، (٢: ١٨٤) .
  - (٨) السُّنن (١: ٢١١) .
  - (٩) العلل سؤال (١٢٠) .
  - (١٠) العلل سؤال (٧) .

فاضل : قالها في أحمد بن محمد الديباجي من (العلل) <sup>(١)</sup> .  
 صالح ، صالح الحديث : ذكر الأول في الحسين بن الجنيد الدامغاني  
 والثاني في عيسى بن المسيب من (السنن) <sup>(٢)</sup> .  
 لا بأس به : قال في فوات بن محبوب : لا بأس به ، إلا أنه وهم في هذا  
 الحديث . وقال في محمد بن صدقة الفدكي : ليس بالمشهور ، ولكن ليس به  
 بأس .

( ٢ ) نماذج من ألفاظ الجرح في (العلل الكبير) و (السنن) :  
 ليس بالحافظ : قال هذا في تراجم : عاصم بن عبيد الله ، ذكر لنا  
 بسوء الحفظ وقلة ضبطه للإسناد .  
 وعبد الله بن بشر الرقي ، من العلل <sup>(٦)</sup> .  
 ليس بالقوي : قاله في تراجم كثيرة من العلل منها تراجم : تليد بن <sup>(٧)</sup>  
 سليمان ، وخالد بن أبي بكر العمري ، وداهر بن نوح ، وسيف بن مسكين <sup>(١٠)</sup>  
 وعبد الله بن عبد الرحمن الجمحي وغيرهم <sup>(١١)</sup> .  
 وفي ترجمة قرة بن عبد الرحمن المعافري ، والقاسم بن عثمان ، والقاسم بن <sup>(١٢)</sup>  
<sup>(١٤)</sup>

- 
- ( ١ ) العلل سؤال ( ٤٠ ) .
  - ( ٢ ) السنن ( ١ : ١٠٠ : ٦٣ ) .
  - ( ٣ ) العلل رقم ( ١٠ ) .
  - ( ٤ ) العلل رقم ( ١٦٨ ) .
  - ( ٥ ) ما سبق ( ١٥٩ : ٢٠٦ ) .
  - ( ٦ ) ما سبق ( ٧ ) .
  - ( ٧ ) ما سبق ( ٦ ) .
  - ( ٨ ) ما سبق ( ٩٢ ) .
  - ( ٩ ) ما سبق ( ٧ ) .
  - ( ١٠ ) ما سبق ( ٢٥ ) .
  - ( ١١ ) ما سبق ( ١٩ ) .
  - ( ١٢ ) سنن الدارقطني ( ١ : ٢٢٩ ) .
  - ( ١٣ ) ما سبق ( ١ : ١٢٣ ) .
  - ( ١٤ ) ما سبق ( ١ : ٨٣ ) .



محمد بن عبدالله بن عقيل وغيرهم في السنن .  
ضعيف : لعل هذا من أكثر مصطلحات الدارقطني استعمالاً عنده  
فمن وصفه بذلك : إبراهيم بن زكريا ، وجارية بن هرم ، والحسن بن دينار<sup>(١)</sup>  
أبوسعيد البصري ، والحسن بن عثمان التستري ، وخالد بن عبد الرحمن  
وسعيد بن عبد الملك الحراني . من العلل .

وابراهيم بن أبي يحيى ، وإسماعيل بن مسلم ، وإسحاق بن يحيى  
وفرّج بن فضالة ، والقاسم بن يحيى وغيرهم من السنن<sup>(٢)</sup> . وقال في ثابت بن<sup>(٣)</sup>  
حماد : ضعيف جداً .

سوى الحفظ : ممن قال فيه ذلك : عمر بن حبيب ، ومحمد بن  
عبد الرحمن بن أبي ليلى<sup>(٤)</sup> من العلل .

متروك : ممن قال فيه ذلك : عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة البصري  
ومحمد بن زياد ، ومحمد بن سعيد ، ومحمد بن الفضل بن عطية ، ومعلّى بن  
ميمون ، ويوسف بن الشّفر من السنن<sup>(٥)</sup> .

وموسى بن محمد بن عطاء ، والوليد بن سلمة الأردني ، ويحيى بن  
كثير من العلل<sup>(٦)</sup> .

مضطرب الحديث : ممن قال فيه ذلك : سنان بن ربيعة<sup>(٧)</sup> أبو ربيعة  
من السنن . وعبدالله بن زياد بن سمعان ، وعيسى بن موسى البصري  
ومحمد بن سعيد الأزدي من العلل<sup>(٨)</sup> .

وهناك مصطلحات قليلة الاستعمال نسبياً فمنكر الحديث قالها فى

(١) هم على الترتيب فى العلل الأرقام : (١٣٢، ٤٤، ٦٨، ٤٤، ٣٤١) .  
(٢٤١) ومواضع كثيرة .

(٢) السنن (١ : ٦٢، ٨٥، ٩١، ٩٧) .

(٣) السنن (١ : ١٢٧) .

(٤) العلل رقم (٣٤٩، ٣٩٤) .

(٥) السنن (١ : ١٦٢، ١٦٣) وزاد : يضع الحديث (١ : ١٠٢، ٢٢٣،  
٤٧، ٥٨، ٩٨) .

(٦) العلل رقم (١٥، ٢٠، ٤٨) .

(٧) السنن (١ : ١٠٤) .

(٨) العلل رقم (٤٤، ٢٤١، ٢٩٢) .

ترجمة عمرو بن محمد الأعشم<sup>(١)</sup> .  
واختلط ولُقِّن : في ترجمة<sup>(٢)</sup> يزيد بن أبي زياد ، ويخالف : فـ في  
ترجمتي<sup>(٣)</sup> عبد الواحد بن نفيح ، وعبد العزيز بن المختار .  
ويتفرد : في ترجمة<sup>(٤)</sup> عبد السلام بن حرب الملائي . وقال في أبي  
العالية الرياحي : لا يبالى عن أخذ .  
بقي مصطلح (مجهول) وهو من المصطلحات التي يكثر الدارقطني  
استعمالها . فمن ذلك تراجم : أيوب بن قطن ، وأيوب بن محمد ، وزباد بن  
عبد الله النخعي ، وعبيد بن سليمان أبو البختري ، والمعلّى المالكي ، ويزيد  
ابن خالد من السنن<sup>(٥)</sup> .  
ومن رجال العلل<sup>(٦)</sup> : حبيب بن عمر الأنصاري ، وحفص بن أبي حفص  
وسيار بن معروف ، ومحمد بن عبد الرحمن ، وأبو سليمان التيمي ، وأبو النعمان  
وغير ذلك .  
ويحسن أن أذكر بأن الإمام الدارقطني - رحمه الله - قد كان  
يذكر الرجل أحياناً في موضعين ، ويحكم عليه بحكمين مختلفين فقد ذكر  
عمرو بن الحصين<sup>(٨)</sup> مرة فقال : ضعيف ، ومرة أخرى زاد : متروك ، وذكر عمرو بن<sup>(٩)</sup>  
قيس المكي (سندل) مرة فقال : ضعيف ، وقال مرة أخرى : ذاهب الحديث  
ولاريب أن مصطلح ضعيف عام يشمل كل مجروح ، ومصطلح متروك ، أو ذاهب  
الحديث يخص بعض الضعفاء ، وهذا من قبيل العام والخاص ، وليس ثمة  
تعارض .

- 
- (١) السنن (١: ٣٨) .  
(٢) السنن (١: ٢٩٤) .  
(٣) ماسبق (١: ١١٦، ٢٥١) .  
(٤) ماسبق (١: ٢٩٩) .  
(٥) ماسبق (١: ١٧١) .  
(٦) ماسبق مرتبة : (١: ١٩٨، ١٥٠، ٢٥١، ١٠٢، ١٣٢، ١٧٥) .  
(٧) العلل الأرقام (١١٥، ٤٢، ١٧٩، ٧٢، ١١٥، ١١٠) .  
(٨) السنن (١: ١٠٢، ١٢٨، ٢٢١) .  
(٩) السنن (١: ١٠١، ١٦٤) .

ولكنه ذكر محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى مرة فقال ثقة في حفظه  
شيء، وذكره مرة أخرى فقال : ضعيف شيء الحفظ .  
وعندى أن ابن أبي ليلى من حيث الديانة ثقة في دينه ، ولكن حفظه  
شيء فهو ضعيف من حيث الرواية ، شيء الحفظ من خفة الضبط ، ولكن عدالة  
دينه قائمة ، وبذلك يفسر المصطلحان والله أعلم .

## المبحث الثاني : الحاكم أبو عبد الله النيسابوري وعلم الجرح والتعديل

سبقت ترجمة الإمام محمد بن عبد الله النيسابوري ، عند حديثنا عن تلامذة ابن حبان فلا حاجة بي إلى التكرار ، ويحسن الدخول في علم الجرح والتعديل مباشرة عنده .

وأحب أن ألفت النظر منذ البداية إلى أن كتب الحاكم التي تحدث فيها عن علم الجرح والتعديل مما بين أيدينا هي : المدخل إلى الإكليل وهو المطبوع ضمن مجموعة الرسائل الكمالية باسم ( المدخل في أصول الحديث ) . والمدخل إلى معرفة الصحيحين ، وقد حقق لنيل درجة الماجستير - كما قدمت - ومعرفة علوم الحديث ، إضافة إلى كتابه المستدرك على الصحيحين ، حيث تكلم على علل الأحاديث ، وعدل الرواة وجرحهم حسب منهجه الخاص به كما يمكن للباحث أن يجمع كثيراً من أقوال الحاكم في هذا الفن ، في تاريخ بغداد ، والأنساب للسمعاني ، وتذكرة الحفاظ وأعلام النبلاء ، وتاريخ الإسلام - كلها للذهبي - وغير ذلك .

ولا يخفى أن بعض هذه الكتب ألصق بالنواحي النظرية ، والبعض الآخر يعرض وجهة نظر الحاكم في الرواة جرحاً وتعديلاً ، ويكاد هذا ينحصر في كتابه المفقود ( تاريخ نيسابور ) الذي ضمن الحفاظ من بعده عصارته في كتبهم . وكتابه المدخل إلى معرفة الصحيحين ، أما سؤالاته للدارقطني فهي - وإن كانت تبرز شخصيته في اختيار الرجال ، وصيغ الأسئلة عليهم - إلا أن الدارقطني هو فارسه ، وابن بجدة .

وكلامه في المدخل إلى معرفة الصحيحين ، يقتصر على القسم الخاص بالضعفاء في أول الكتاب ، ثم في دفاعه عن بعض رجال الشيخين المطفون عليهم .

وسأحاول عرض نماذج من كلامه في هذه المواضع جميعاً ، حتى تتوضح الصورة تماماً إن شاء الله .

وبين يدي ذلك يحسن أن أعرف بمنهج الحاكم النظري في الجرح والتعديل ، كما رسمه هو لنفسه ، وخطه بقلمه .

قال في معرفة علوم الحديث : (١) : (النوع الثامن عشر من علوم الحديث : هذا النوع من علم الحديث : معرفة الجرح والتعديل ، وهما في الأصل نوعان ، كل نوع منهما علم برأسه ، وهو ثمرة هذا العلم ، والمعرفة الكبيرة منسبة وقد تكلمت عليه في كتاب المدخل إلى معرفة الصحيحين ، بكلام شاف رضيته كل من رآه من أهل الصنعة .

وقد ذكرت في كتاب (المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل) أنواع العدالة على خمسة أقسام ، والجرح على عشرة أقسام ، وتكلمت في هذه الكتب على الجرح والتعديل بما يغني عن إعادته . . .

( أ ) وأصل عدالة المحدث : أن يكون مسلماً لا يدعو إلى بدعة ، ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته .

( ب ) فإن كان مع ذلك حافظ لحديثه فهي أرفع درجات المحدثين .

( ج ) وإن كان صاحب كتاب ، فلا ينبغي أن يحدث إلا من أصوله ، وأقل ما يلزمه أن يحسن قراءة كتابه .

( د ) وإن كان المحدث غريباً ، لا يقدر على إخراج أصوله ، فلا يكتب عنه إلا ما يحفظه ، إذا لم يخالف الثقات في حديثه ، فإن حدث من حفظه بالمناكير التي لا يتابع عليها ، لم يؤخذ عنه .

وقد قسم الحاكم الأحاديث الصحيحة إلى عشرة أقسام ، خمسة أقسام متفق عليها - كما يقول - وخمسة أخرى مختلف فيها .

أما المتفق عليها فهي :

( ١ ) اختيار البخاري ومسلم ، وذلك أن يروى الصحابي المشهور بالرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً ، ويكون لهذا الصحابي راويان من التابعين . ويكون لكل تابعي راويان ، لا على هذا الحديث بعينه - كما حاول أن يفهم البعض - .

( ٢ ) والثاني : رواية الصحابي الذي ليس له إلا راو واحد من التابعين .

( ٣ ) والثالث : رواية التابعي الذي ليس له إلا راو واحد .

(٤) والرابع : الأحاديث التي تفرد بها الثقات وليست مخرجة في الكتابين وهي غرائب أفراد ، ليس لها إلا طريق واحد عن مخرجها .  
(٥) والخامس : أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا من طريقهم كصحيفة عمرو بن شعيب . ثم قال : هذه الأقسام مخرجة في كتب الأئمة الخمسة محتج بها ، وإن لم يخرج في الصحيح منها حديث لما بيناه في كل قسم منها .

وأما المختلف في صحتها فهي خمسة أقسام أيضاً :

- (١) الأول : المراسيل .
- (٢) الثاني : روايات المدلسين إذا لم يصرحوا بالسماع .
- (٣) الاختلاف في الوصل والإرسال .
- (٤) المحدث غير الحافظ إذا حدث من حفظه أو الذي لا يفهم ما يحدث به .
- (٥) أصحاب البدع والأهواء .

أما الأقسام العشرة الذين لا يقبل حديثهم ، فهم الوضاعون ، وهم أصناف عديدة ، والذين يركبون المتن الصحيحة على أسانيد مخطئة والذين يحدثون عن من لم يلقوهم ، والذين يرفعون الموقوفات ، أو يصلون المرسلات ، أو المغفلون الذين شغلهم العبادة عن الحفظ ، أو الذين سمعوا من شيوخ بعض الأحاديث ، ثم عمدوا إلى أحاديث لم يسمعوها منهم فرووها عنهم ، أو الذين يحدثون من كتب غيرهم من غير سماع . والذين يلقنون فيقبلون التلقين ، والذين احترقت كتبهم ، أو غرقت فحدثوا على التوهم فسقطوا<sup>(١)</sup> .

فأنت ترى أنَّ الحاكم قد ادعى قبول روايات الأقسام الخمسة اتفاقاً بناءً على استقراء ما في الصحيحين ، ومال إلى قبول أكثر الخمسة المختلف عليها ، ومن هنا جاءت نسبة التساهل إلى الحاكم . فإذا استمعت إلى قوله<sup>(٢)</sup> :

- 
- (١) المدخل إلى أصول الحديث (ص ٨٧) فما بعدها مقتطفات .
  - (٢) ماسبق (ص ٩٦) .

(إنا نظرنا وتأملنا ووجدنا البخارى قد جمع كتاباً فى التاريخ على  
أسماء من روى عنهم الحديث من زمان الصحابة إلى سنة خمس ومائتين ، فبلغ  
عدد هم قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة المخرج منهم فى الصحيحين للبخارى  
ومسلم - قد جمعت أنا أسمائهم وما اختلفا فيه فاحتج به الآخر ، فلم يبلغوا  
ألفى رجل وامرأة . ثم جمعت من ظهر جرحه من جملة الأربعين ألفاً فبلغوا  
مائتين وستة وعشرين رجلاً .<sup>(١)</sup>

فليعلم طالب هذا العلم أن أكثر الرواة للأخبار ثقات ، وأن الدرجة  
الأولى منهم محتج بهم فى الكتابين ، وأن سائرهم أكثرهم ثقات ، وأنما  
سقط أسمائهم من الكتابين الصحيحين للوجه التى قدمنا ذكرها ، لا يخرج  
منها) . ا . هـ

إذا قرأت هذا علمت أن المجروحين الذى ظهر جرحهم عدد يسير  
إذا ما قيس مع الرجال الذين ترجم لهم البخارى فى التاريخ الكبير . وهذا  
العدد اليسير الذى أشار إليه نص عليهم فى مقدمة كتابه المدخل إلى  
الصحيحين فقال :<sup>(٢)</sup>

(وأنا مبين - بعون الله وتوفيقه - أسماء قوم من المحدثين ممن ظهر  
لى جرحهم اجتهداً ، ومعرفة بجرحهم لاتقليداً فيه لأحد من الأئمة  
وأتوهم أن رواية أحاديث هؤلاء لاتحل إلا بعد بيان حالهم) . ويعتد أن  
سرد أسماءهم قال :<sup>(٣)</sup>

(فهؤلاء الذين قدمت ذكرهم ، قد ظهر عندى جرحهم ، لأن الجرح  
لا يثبت إلا ببينة ، فهم الذين أبين جرحهم لمن طالبنى به ، فإن الجرح  
لا أستحله تقليداً . . . . )

إذا تحقق لدينا أن الحاكم واسع الخطوفى التوثيق ، ولفظ الثقة  
عنده ينطبق على كل راو لم يثبت فيه جرح .

فهل من منهجه الرواية عن أصحاب الأوهام ، والمختلطين ، والمجاهيل  
والمستورين ؟ هذا ما سيتبين لنا بعد قليل إن شاء الله تعالى .

(١) قلت : هم فى المدخل أربعة وثلاثون ومائتا راو . انظر (ص ١٥٤) .

(٢) المدخل (ص ٣٠) .

(٣) المدخل (ص ١٥٥) .

ومن خلال تتبعي لألفاظ الحاكم في الجرح والتعديل ، ومحاولة تعرفي على شخصيته النقدية ، تبين لي أنه كثير الاعتماد على أسلافه العلماء فـلى النقد ، وخاصة المعتدلين منهم ، إلا أنه يحاكم أقوالهم ، ويجذبها نحو التساهل ما أمكن . وعلى هذا فإنه ذو شخصية متميزة في ذلك .  
وقد برزت شخصية الحاكم النقدية في اختياره سؤالاته للدارقطني ، كما برزت في دفاعه عن رجال الشيخين المجروحين في كثير من الأحيان .  
ولا يسعني استعراض ذلك كله ، وفي التمثيل ما يوضح الصورة إن شاء الله .

- ترجم للحسن بن محمد البلخي قاضي مرو فقال<sup>(١)</sup> : روى عن حميد الطويل وغيره أحاديث موضوعة ، وقد كنت أظن أن الذنب في بعضها للفريناني حتى وجدت بعض تلك الأحاديث عند معاذ بن أسد ، ووارث بن الفضل وغيرهما من الثقات ، فظهر أن الحفل فيها على الحسن بن محمد البلخي .  
- وسأل الدارقطني<sup>(٢)</sup> عن محمد بن إسماعيل الترمذي فقال : ثقة صدوق ، قال الحاكم : قلت : بلغني أن أبا حاتم الرازي تكلم فيه ، فقال : هو ثقة . قال الحاكم : لم يتكلم فيه أبو حاتم .  
- وسأل الدارقطني<sup>(٣)</sup> عن إبراهيم بن المهاجر ، فقال : ضعفه تكلم فيه يحيى القطان وغيره ، قلت : بحجة ؟ قال : بلى . حدث بأحاديث لا يتابع عليها ، قد غمره شعبة أيضاً .

وفي ترجمة حرمة بن يحيى التجيبي قال<sup>(٤)</sup> : اعتمده مسلم رحمه الله وغمره يحيى . وأهل مصر أيضاً ليسوا عنه برازين ، غير أنه شيخ جليل القدر والمحل ، في الحديث والفقه جميعاً ومثله لا يترك إلا بجرح ظاهر .  
فهذا كله يدل على أن الرجل عالم بما يسأل وبما يقرر . بغض النظر عن صحة ما ذهب إليه أو خطئه .

- 
- (١) المدخل إلى الصحيحين (ص ١٢٧-١٢٨) .  
(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني رقم (١٧٥) . وانظر السؤالات رقم (٢٧٢، ٢٦٩، ٢٦٢، ٢٥٢، ٢٢٥، ٦٢، ٥٧، ٣٥) .  
(٣) ما سبق رقم (٢٧٢) .  
(٤) المدخل إلى الصحيحين (ص ٥٨٣) .



على أنى تأملت كل ما قيل فيه ، فلم أجد أحداً من أئمتنا استرابه  
فى حفظ أو إتقان ، أو مخالفة للثقات ، فى رواياته ، إلا لميله عن الطريق فى  
تشيعه . وقد احتل مثل هذا الحال من جماعة من الكوفيين ، فهو عندى  
من جملتهم ) . فهل يقول هذا من وصف بأنه : رافضى خبيث ؟  
بيد أن الحاكم يرى أن البدعة شىء ، والرواية شىء آخر ، إذا كان  
المحدث صادقا ضابطاً حافظاً .

ففى ترجمة عبد الرزاق بن همام الصنعانى ، نقل قول العباس بن  
عبد العظيم العنبرى أنه قال عن عبد الرزاق : كذاب ، والواقدى أصدق منه  
ثم قال : أفرط العباس ، وهذا غير مقبول منه . ثم نقل الحاكم محاوره بين  
العباس وابن معين فى الطواف حول الكعبة . قال العباس : يا أبا زكريا  
ما تقول فى عبد الرزاق ؟ فقال : وعن مثل عبد الرزاق يسأل ؟ فقلت : إنما  
أعنى مذهبه فى التشيع ، فقال : اسكت يا عباس ، فوالله لو تهود عبد الرزاق لما  
تركنا حديثه ) .

وللحاكم - رحمه الله - منهجه الخاص فى قبول الروايات وردّها ، وفيما  
يصلح للاحتجاج ، وما يصلح للاعتبار والاستشهاد . فأصحاب الزهري  
طبقات عدة ، والطبقة الثالثة <sup>(٢)</sup> مثلاً يستشهد بمثل رجالها ، كما أنه يقبل  
رواية من نسب إلى سوء الحفظ ، أو روى عن صحيفة إذا كان ذلك فى الترغيب  
والترهيب والفضائل <sup>(٣)</sup> ، ويخرج الأفراد إذا لم تعل بعله <sup>(٤)</sup> قاذحة ويقبل  
زيادة الثقة <sup>(٥)</sup> ، بل وزيادة الصدوق <sup>(٦)</sup> ، ويخرج حديث الراوى إذا لم يجرح ، وعن  
لم يرو عنه إلا رجل واحد <sup>(٨)</sup> ، بل ويخرج عن المجهولين <sup>(٩)</sup> ، ومن الجهالة عنده <sup>(١٠)</sup>

( ١ ) المدخل إلى الصحيحين ( ص ٦٣٣ ) .

( ٢ ) المستدرك ( ١ : ٣٢ ) .

( ٣ ) ماسبق ( ١ : ٤٩٠ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ) .

( ٤ ) ماسبق ( ١ : ٣٣ ) .

( ٥ ) ماسبق ( ١ : ٤٢ ) .

( ٦ ) ماسبق ( ١ : ١٧٩ ) .

( ٧ ) ماسبق ( ١ : ٥١٤ ) .

( ٨ ) ماسبق ( ١ : ٨ ) .

( ٩ ) ماسبق ( ١ : ٤٩١ ) .

( ١٠ ) ماسبق ( ١ : ٤٩١ ) .

قطة الحديث .

والحاكم النيسابوري تلميذ ابن حبان ، ويتبادر إلى ذهني أن أثره تأثيراً كبيراً . حتى إنه حذا حذوه في ألفاظه النقدية .

قال في ترجمة أبي العباس<sup>(١)</sup> الأصم : (مارأينا الرحالة في بلد من بلاد الإسلام ، أكثر منها إليه . . . فناهيك بهذا شرفاً واشتهاراً ، وطوا في الدين ، وقبولاً في بلاد المسلمين ) .

وفي ترجمة أبي العباس<sup>(٢)</sup> أحمد بن جعفر الحمال قال : (محدث خراسان في عصره ، وأكثر مشايخنا رحلة ، وأصحابهم سماعاً) .

وقال : (أبو بكر<sup>(٣)</sup> محمد بن أحمد الحديثي الإسفرايني : من حفاظ الحديث ، ممن رحل في الطلب ، وجمع مصنف ، وذاكر مشايخ عصره) .  
وفي ترجمة أبي علي<sup>(٤)</sup> الحسين بن يحيى بن زكريا الواعظ قال : (أوحده وقته في الوعظ ، أوحده المزكين) .

ويحسن بعد هذا العرض الوجيز أن أعرض نماذج من أقواله في الجرح ونماذج من أقواله في التعديل مذكراً بأن الحاكم يعتبر الرواة على ثلاث طبقات : طبقة الاحتجاج ، وطبقة الاعتبار ، وطبقة الترك ، فكل من لم يترك فإنه يخرج حديثه في المستدرک .

( أ ) نماذج من ألفاظ الحاكم في التعديل :

للحاكم ألفاظ محددة ذات مدلولات عند الحفاظ ، وعنده مع اختلاف الدلالة ، وله ألفاظ ذات دلالة عنده ، إلا أنه من العسير تبين دلالاتها دون دراسة ، وإن كانت ظاهرة الدلالة على الوثاقة والحفظ الرفيع .  
- الألفاظ ذات الدلالة العليا :

( ١ ) قال في ترجمة شيخه ابن حبان : كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث . .

( ١ ) الأنساب للسمعاني ( ١ : ٢٩٠ ) .

( ٢ ) ماسبق ( ٣ : ٣٢١ ) .

( ٣ ) ماسبق ( ٤ : ٩٤ ) .

( ٤ ) ماسبق ( ١ : ٢٣١ ) .

- (٢) وفي ترجمة أبي القاسم عبد الله بن إبراهيم الآبندوني : كان أحد أركان الحديث وقال مثل ذلك في ترجمة سهيل بن أبي صالح .
- (٣) وفي ترجمة أبي بكر الإسماعيلي قال : إمام شيخ الفقهاء والمحدثين .
- (٤) وفي ترجمة أبي الأصمغ عبد العزيز بن عبد الملك الحافظ قال : أحد المذكورين في الدنيا من الرحالة .
- (٥) وقال عن أبي الفضل محمد بن الحسين الحدادي : شيخ أهل مرو بالحفظ والحديث .
- (٦) وأبو سهل هارون بن أحمد بن هارون الإستراباذي قال فيه : صحيح الأصول ، كثير الحديث .
- (٧) وقال عن أبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله الجحافي : من الصالحين صحيح السماع .
- (٨) وعن أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي قال : كثير السماع والكتابة .
- ألفاظ التوثيق المعروفة :
- (٨) ثقة متقن : قال ذلك في ترجمة أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمد بن رجاء الوراق .
- (٩) ثقة مأمون : ذكر ذلك في ترجمة أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن خليفة النيسابوري ومحمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري .
- (١٠) ثقة : في تراجم : عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان ، وعيسى بن

- 
- (١) الأنساب (١: ٦٦) ، المدخل (١: ٥٦٧) .
- (٢) الأنساب (١: ٢٣٩) .
- (٣) الأنساب (١: ٣٦٥) .
- (٤) الأنساب (٤: ٨٠) .
- (٥) الأنساب (١: ٢٠١) .
- (٦) الأنساب (٣: ٢٠٦) ، وانظر (٢: ٢٤٢) ، (١: ٢٠٨) .
- (٧) ماسبق (٣: ٤٠٥) .
- (٨) الأنساب (٢: ١٩٩) .
- (٩) ماسبق (١: ١٢٧) ، المدخل (ص ١١٩٨) .
- (١٠) المستدرك (١: ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١) ، المدخل (ص ١٥٦، ١٩٣) ، المستدرك (١: ٤٩٩) .

عاصم الكوفي ومحمد بن القاسم الأسدي ، والفضل بن موسى ، وأبى مسعود الأصبهاني ، ومحمد بن سلمة الواسطي ، وأبى الهيثم العتاري .

- (٤) صالح ثبت<sup>(١)</sup> : في ترجمة إبراهيم بن أحمد المستطلى الأعور .  
(٥) ثقة<sup>(٢)</sup> عزيز الحديث يجمع حديثه : في عثمان بن سعد الكاتب ، ويوسف ابن أبي بردة .  
(٦) صدوق<sup>(٣)</sup> : في تراجم : طلي بن ظبيان ، وعمران القطان ، ومحمد بن الحسن التل ، ومحمد بن يزيد بن سنان الجزري ، ومحمد بن يزيد الجزري .

- ومن ألفاظ درجة الاعتبار :  
(٧) كان يحفظ<sup>(٤)</sup> وليس بالمعتمد ، قالها في أبي محمد الحسن بن عثمان التميمي .

- (٨) إذا روى عن الثقات فروايته مقبولة . قالها في خارجة بن زيد .  
(٩) سيء الحفظ<sup>(٥)</sup> : قال إسماعيل بن عياش ، نسب إلى سوء الحفظ إلا أنه أحد فقهاء الإسلام .  
(١٠) ليس بالساقط<sup>(٦)</sup> : صالح مولى التوأمة .  
(١١) لا يهتم بالوضع<sup>(٧)</sup> : الفضل بن عيسى الرقاشي .  
وقال عن الأسود بن شعبة : معروف .

- 
- (١) المستدرك (١: ٣١٦) .  
(٢) ماسبق (١: ٣٢٠، ١٧٦) .  
(٣) المستدرك (١: ١٧٩، ٤٩٠، ٤٩٢) ، المدخل (ص ٢٢٧) .  
(٤) الأنساب (٣: ٧٤) .  
(٥) المستدرك (١: ٤٩٩) .  
(٦) المستدرك (١: ١٣، ٥٠١) .  
(٧) ماسبق (١: ٤٩٦) .  
(٨) ماسبق (١: ٤٩٤) ، الأنساب (١: ١٧٦) .

## (ب) نماذج من ألفاظ الجرح عند الحاكم :

- (١٢) ليس بذاك<sup>(١)</sup> : قال في ترجمة عثمان بن عطاء الخراساني : روى عن أبيه أحاديث موضوعة ، وأبوه - وإن كان سكتوا عنه - فليس بذاك .
- (١٣) حدث بالمناكير عن المجهولين : أبو عبد الله محمد بن سعيد البورقي .
- (١٤) ساقط<sup>(٢)</sup> : محمد بن أبي قيس الأردني .
- (١٥) متروك الحديث<sup>(٣)</sup> : سوار بن مصعب الهمداني ، ومحمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري .
- ولا يخفى أنَّ كلام الحاكم في النقد محل أخذ ورد ، ولا يسلم له كثير من أقواله .
- فقد قال عن علي بن ظبيان صدوق . وقال الذهبي<sup>(٥)</sup> في تلخيص المستدرک : بل واه . والله أعلم .

- 
- (١) المدخل (ص ١٦٥) .
- (٢) الأنساب (٢: ٣٥٢) .
- (٣) المدخل (ص ١٩٤) .
- (٤) المدخل (ص ١٤٦، ١٩٨) .
- (٥) المستدرک (١: ١٧٩) .

# الْبَيِّنَاتُ الْخَامِسُ

مَصَادِرُ النِّقْطِ وَخَطُوتِهِ  
عِشْدَانُ بْنُ حَبِيبَانَ

## الباب الخامس

### مصادر النقد وخطواته عند ابن حبان

#### الفصل الأول : مصادر ابن حبان في الجرح والتعديل .

وفيه ثلاثة مباحث :

- ( ١ ) المبحث الأول : طبيعة المصادر وتنوع مادتها .
- ( ٢ ) المبحث الثاني : المصادر التي نص على النقل عنها في الثقات .
- ( ٣ ) المبحث الثالث : هل كامل ابن عدي من مصادر ابن حبان ؟

#### الفصل الثاني : صفات الناقد ومدى توفرها لدى ابن حبان .

وفيه ثلاثة مباحث :

- ( ١ ) المبحث الأول : شروط الناقد عند المحدثين .
- ( ٢ ) المبحث الثاني : صفات الناقد في نظر ابن حبان .
- ( ٣ ) المبحث الثالث : مدى تحقق صفات الناقد لدى ابن حبان .

#### الفصل الثالث : الخطوات التي يسير عليها في نقده .

وفيه مبحثان :

- ( ١ ) المبحث الأول : اعتماده على معاصري الراوى من النقاد .
- ( ٢ ) المبحث الثاني : الإحاطة بمرويات المحدثين ودراستها .

## الفصل الأول

### مصادر ابن حبان في الجرح والتعديل

#### المبحث الأول : طبيعة المصادر وتنوع مادتها

تختلف مصادر كل كاتب بحسب طبيعة البحث الذي يتناوله ، فمصادر اللغوي الأصلية تختلف عن مصادر الفقيه ، ومصادر المفسر تباين مصادر المحدث ، ومصادر الأصولي بعيدة عن مصادر الأديب ، وإن كان ثمة حاجة من كل واحد منهم إلى بعض مصادر الآخرين .

ومصادر علم الجرح والتعديل الأصلية ، هي كتب الرجال والتراجم والعلل والتواريخ ، وكتب السنة التي التزم أصحابها ببيان أحوال رواتهم فيها كالترمذي في (جامعه) و(علله الكبير) والصغير أحيانا ، والنسائي في (الأحاديث) والبزار في مسنده ، ويعقوب بن شيبة في مسنده المعلل ، والطبري في تفسيره - أحيانا - وفي تهذيب الآثار ، وابن خزيمة في صحيحه ، والدارقطني في (السنة) و(العلل) و(الأفراد) و(غرائب مالك) . والبيهقي في (المعرفة) و(السنة) و(الخلافيات) وغيرها . ثم الهيثمي في مجمع الزوائد وقبل هؤلاء وبعدهم علماء كثر تكلموا على الرجال في مصنفاتهم المتعددة الأغراض .

وعلم الجرح والتعديل وثيق الصلة بعلم علل الحديث ، وإن كان كل منهما ينفرد عن قرينه بأمور ، ويمكن القول بأن مصادر أحد هذين العلمين هي مصادر للعلم الآخر .

وعلى هذا فإن مصادر الجرح والتعديل تكاد تنحصر في كلام أئمة النقد على الرجال وكلامهم على علل الأحاديث ، وبيان ما فيها من غرائب أو مفاريد ، أو شذوذ أو نكارة . . . الخ .

وقد صنف أئمة كثيرون في نقد الرجال وعلل الحديث ، كما صنف عديدون من شيوخه وأقرانه . وصنف هو رحمه الله في الرجال كتباً عديدة



في نقد الرجال ، وفي علل الأحاديث ، وفي التاريخ ، بل في علل أوهام أصحاب التواريخ . وأفرد مصنفًا خاصًا - نتوقع أنه كان كبيراً - للرواة الذين اختلفت فيهم أقوال أئمة النقد ، كما أفرد كتاباً آخر للجمع بين الأخبار المتضادة في الظاهر ، وكتب في علل حديث الزهري ، وسفيان ، ومالك ، وغير ذلك مما تقدم ذكر جميعه في الباب الثالث .

ولاريب أنه استفاد من هذا الرصيد الضخم كله ، ووجه إليه سهام نقده ، كما أنه اعترف في مواضع عديدة بتوقفه ، أو بنقله آراء غيره والاكتفاء بها . وقد كان ابن حبان حفيًا بالإمامين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وكان يعتبرهما إمامي هذا الشأن . قال في ترجمة داود بن الزريقان <sup>(١)</sup> : ( اختلف فيه الشيخان . أما أحمد فحسن القول فيه . . . وقال يحيى بن معين : ليس بشيء ) .

ثم حاول تفسير قوليهما ، وأعطى رأيه الوجيز في الرجل وقال : ( وإنما نعلي بعد هذا الكتاب كتاب "الفصل بين النقطة" ونذكر فيه كل شيخ اختلف فيه أئمتنا ممن ضعفه بعضهم بوثقه البعض ، ونذكر السبب الداعي لهم إلى ذلك ، ونحتج لكل واحد منهم ، ونذكر الصواب فيه ، لئلا نطلق على مسلم الجرح بغير علم ، حتى لا يقال فيه أكثر مما فيه ، إن قضى الله ذلك وشاء ) . بيد أن ضياع هذه المصنفات حرمانا من هذا الجهد العظيم ، كما عوّق علينا تحديد مصادر ابن حبان في الجرح والتعديل عامة ، وفي التعديل خاصة .

وقد أطلق ابن حبان في الثقات على أكثر من ألف وخمسمائة رجل - الفاظاً تحدد مواقعهم في سلم العدالة عنده ، وسكت عن خمسة عشر ألف رجل تقريباً .

والرواة الذين تكلم عليهم وجدت لمعظمهم تراجم عند غيره ممن - النقاد ، إلا أن الذي يسعفنا في تحديد مصادره في النقد أقرانه الذين طفقوا على أشياخه ما تلقى .

(١) المجروحين (١: ٢٩٢) .

وحين درست هؤلاء الرواة في ملحق مرتبتي الاحتجاج والاعتبار  
وغيرهما تبين لى أن كتب (الكامل) لابن عدى، و(الأسماء والكنى) للحاكم  
الكبير، و(ضعفاء العقيلي) - وإن كان يعتبر من طبقة صغار شيوخه - وغير هذه  
الكتب، توضح لنا مصادره في النقد، بل إننى كنت أعتمد على هذه الكتب فى  
تفسير مصطلحات ابن حبان، التى لم يبين هو سبب إطلاقها فى (ثقاته) .

فحين يقول ابن حبان فى راوٍ من الرواة : (يخطئ) أو (ربما  
أخطأ) أو (يخطئ كثيراً) فإنه يتعين على تحديد مدلولات هذه الألفاظ  
عنده ولا سبيل إلى ذلك من خلال كتبه هو . فكنت بالرجوع إلى كتب النقاد  
من أقرانه وشيوخه ومن تقدمهم أحاول الوقوف على مراده من ألفاظه . وبخاصة  
إذا كان الرواة من الطبقة الرابعة التى يكثر كلام شيوخه فيهم .

أما مصادره فى كتاب (المجروحين) فهى كثيرة ومتنوعة، وتحتاج إلى  
عمل علمى مستقل يدرسها، لأنه يكتنفها قدر غير قليل من الغموض، إذ أن ابن  
حبان يسوق المعلومات التى يوردها فى تراجم الرواة بأسانيد إلى قائلها  
دون بيان ما إذا كانت هذه المعلومات مدونة فى كتاب، أو هى مرويات شفوية  
وما إذا كانت من كتب الرجل قائل هذا القول، أو من كتب متأخرة عنه .

فالإمام يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدى، وبعد هما  
ابن المدينى وابن معين وعمرو بن طلى الفلاس الصيرفى، وأحمد بن حنبل  
لكل منهم مصنفات عديدة فى الرجال والعلل والسُّنن، والنص الذى ينقله  
ابن حبان عن واحد منهم قد يكون حديثاً مروياً من طريق بعضهم، أو تاريخاً  
لحادثة معينة لراو، أو كلاماً فى النقد، أو وصفاً خلقياً أو خلقياً... الخ  
فلا ندرى ما إذا كان ذلك النص من كتاب فى الحديث، أو فى العلل، أو فى  
التراجم، أو فى التاريخ، كما لا ندرى، هل هذه المعلومات دونها هؤلاء الأئمة  
فى كتبهم، أو دونها تلامذتهم، أو نقلت مشافهة .

وعلى الباحث فى مصادر ابن حبان - أو غيره - فى النقد، أن يتعرف  
إلى مرويات كلٍّ تلميذ من تلامذة هؤلاء الأئمة وأضرابهم، فيجمعها ثم يدرسها  
ليتعرف إلى طبيعة مادتها . وإن كانت جميعها فى الاحتجاج العلمى  
سواء إذا صح النقل، ولم تتعارض الأقوال .

وابن حبان قد ينقل أقوال هؤلاء النقاد بدون إسناد ، فيقول ، قال أحمد ، قال يحيى ، قال يحيى بن سعيد القطان . . . الخ ، فهل المعلومات التي يعزوها إلى هؤلاء معلقة عليهم ، وقعت له وجادة بدون رواية ، أو هي إجازة ؟ أو تلقفها عن طريق المذاكرة ؟ أم أنها من المصنفات التي أسند رواياتها ، ولكنه ذكر ذلك اختصاراً . والمصادر الفرعية التي ينقل عنها هذه المعلومات ، ما قيمتها العلمية ، وما هذه المؤلفات ، وما طبيعة مادتها .

إنَّ أغلب المعلومات ينقلها بالإسناد ، وبعضها يحيل على كتبه الأخرى فيعلقها في المجروحين بدون سند ، ولا ريب أنَّ ما يسنده ينقله عن شيوخه وشيوخ شيوخه ، فهل لشيوخه هؤلاء مصنفات في هذا الفن ؟ أم أنهم رَوَوْا مصنفات من قبلهم ، ورواها ابن حبان عنهم ؟

وهكذا ، فإنَّ تساؤلات كثيرة تطرح نفسها على ساحة الدراسة فتزدحم ويتعذر الإجابة عليها جميعاً ، وتنتظر من يقوم بذلك .

## المبحث الثاني : المصادر التي نُصَّ على النقل عنها في الثِّقات

ذكرت فيما تقدم أنَّ مصادر ابن حبان في الجرح والتعديل كثيرة وثروته التي ورثها عنهم من مصنفاتهم، أو من رحلاته وافرة، إلا أنَّ بناء كتابه (الثِّقات) على الاختصار، جعله يعرض عن ذكر مصادره التي اعتمد عليها .  
بيد أنَّني وجدت ذكراً لبعض مصادره في الثِّقات كذكر كتاب ابن عبد البر وكتاب ابن حبيب، ويحسن أن أتناول كلاً من هذين الكتابين لمعرفة المادة التي أفادها ابن حبان منهما، بعد التوثق من رجوعه إليهما فعلاً أم لا ؟

### (١) الاستيعاب لابن عبد البر :

ابن عبد البر هو الحافظ<sup>(١)</sup> أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمري القرطبي (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ) له مصنفات عديدة وجليلة منها كتاب (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) قال الذهبي فيه : (ليس لأحد مثله) .  
جاء في الثِّقات<sup>(٢)</sup> : (ذكر في الاستيعاب لابن عبد البر بإسناده إلى ابن عباس أنَّ عبد المطلب ختن النبي صلى الله عليه وسلم يوم سابعه ، وجعل له مآدبة وسماء محمداً .

قال ابن عبد البر بعد هذا : قال يحيى بن أيوب : ما وجدنا هذا الحديث عند أحد إلا عند ابن أبي السرى العسقلاني ، قال : وقد روى أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد مختوناً مسروراً<sup>(٣)</sup> .

وإنَّ عجبى لا يكاد ينقضي من محقق الكتاب . إذ كيف ينقل ابن حبان كلام ابن عبد البر هذا ، وقد مات ابن حبان قبل ولادته بأربع عشرة سنة ؟

- 
- (١) انظر تذكرة الحفاظ (ص ١١٢٨) ، وهناك سرد عدد كبير من مصنفاته .  
(٢) الثِّقات (١ : ٤٢) وقد أشار المحقق البارع إلى أنَّ هذا الكلام ليس موجوداً في إحدى النسخ (م) .  
(٣) الاستيعاب (١ : ٣٨ - ٣٩) بأنم ما هنا .

إلا أنه ليس بين يدي من مخطوطات الثقات ما أستطيع الجزم معه بمصدر الوهم، غير لافتة عسى أن يكون وراءها تحقيق .  
قلت : قد نقل ابن حبان قول أبي طالب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم :

فشق له من اسمه ليجلسه فذوالعرش محمود ، وهذا محمد

فربما عزا هذا الشعر لابن عبد البر، أو نقل بضع كلمات تتعلق بالختان عنه، فظن أحد النساخ أنه ابن عبد البر القرطبي المتأخر، فذهب ليتحقق من الكلام فوجده أتم في الاستيعاب، فنقله في الحاشية، وعزاه إليه . فجاء ناسخ آخر، وأدرج كلام الحاشية في الصلب، فانطلى ذلك على المحقق الحافظ ، فراح يحيل إلى مكان وجود هذا الكلام في الاستيعاب .

وابن عبد البر الذي يحتمل أن يكون نقل عنه ابن حبان - وهو مؤرخ معاصر له - هو الإمام الحافظ المجود أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد البر التيجي الأندلسي القرطبي (ت ٣٤١هـ) . قال الحميدي (٢) من العلماء المذكورين ، والحفاظ المؤرخين .

فمادام الرجل من المؤرخين ، فمن المحتمل أن يكون كتب في السيرة أو التاريخ ، وذكر شيئاً من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم ، فنقل بعضه ابن حبان ، فعبت العابثون وتخططوا ، والله أعلم .

## (٢) كتاب ابن حبيب :

لقد ورد ذكر ابن حبيب في ثلاثة مواضع من مطبوعة الثقات ، والذين يطلق عليهم هذا الوصف عدد من المحدثين منهم : الربيع بن حبيب (٣) الفراهيدي (١١٠هـ) . وأحمد بن حبيب الشجاعى كان حياً سنة (١٨٤هـ) (٤)

- (١) النبلاء (١٥ : ٤٩٨) ، وانظر بغية المطمس (ص ٨٩ - ٩٠) ، وانظر تاريخ علماء الأندلس (٢ : ٦١) ، معجم المؤلفين (١٠ : ٢٤٢) .
- (٢) جذوة المقتبس للحميدي (ص ٦٤ - ٦٥) .
- (٣) التهذيب (٣ : ٢٤١) ، ومنهم يزيد بن أبي حبيب المصري (١٢٨هـ) .
- (٤) التقريب (٢ : ٣٦٣) .
- (٤) تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين (١ : ١٧٧) .

ومحمد بن القاسم بن معروف الدمشقي<sup>(١)</sup>، المعروف بابن حبيب (٢٨٣ - ٣٤٧هـ). فأنت ترى أنَّ ابن حبيب هذا، هو الذي يعرف بابن حبيب عند الإطلاق. قال عنه ابن العماد: الدمشقي الأخباري، وكان يحسب المحدثين ويكرمهم.

ويغلب على الظن أنه هو المعنى هنا - والله أعلم - ويبدو لي أنَّ الرجل مخبئ تناول كتاب الثقات لابن حبان، وطق على حواشيه بعض الأشياء ثم أدرجت فيما بعد على نحو ما قلت في المصدر الأول. وإليك أدلة ذلك:

- (١) لقد انتهى ابن حبان من تصنيف كتاب (المجروحين) قبل سنة (٣٣٤هـ) والثقات قد صنفه قبله بلا نزاع. ولا ريب أنَّ العلماء كانوا ينسخون كتبهم لأهل العلم، وابن حبيب واحد من أولئك الذين وصلتهم نسخة من كتاب الثقات، وربما كان صاحباً لابن حبان.
- (٢) أنَّ النصوص ذاتها تفيد بأنَّها تعليقات، وليست من كلام ابن حبان بحال. فالنص الأول يقول<sup>(٢)</sup>:

(مطعم بن المقدم . سمع محمد بن مسلمة الأنصاري، روى عنه ثور بن يزيد . قال ابن حبيب : ذكره في أتباع التابعين ، وهو من التابعين وقد نبهنا عليه هناك) . وفي أتباع التابعين يقول<sup>(٣)</sup> : قال ابن حبيب<sup>(٤)</sup> (مطعم بن المقدم من التابعين سمع محمد بن مسلمة، روى عنه ثور بن يزيد) رويانا ذلك من طريق الطبراني . فهذا يدل على أنَّ الكلام ليس من كلام ابن حبان، وإنما هو كلام رجل تناول كتابه، فعلق عليه، ثم مع الزمن دخل كلامه في صلب الكتاب غفلة وجهلاً.

والنص الثالث<sup>(٥)</sup> : (موسى بن عمران بن مناح، يروي عن أبان بن عثمان

(١) ما سبق (٣٧٤: ١)، الميزان (١٢٤: ٣)، اللسان (٣٤٧: ٥)، الشذرات (٣٧٦: ٢). وينبغي التنبيه بأنني لم أجد من قال عنه ابن حبيب سوى سزكين. وهو معروف بابن معروف كما في النبلاء

٥٧٢: ١٥)

(٢) الثقات (٤٥٩: ٥)

(٣) الثقات (٥٠٩: ٧)

(٤) قال المحقق: زيد في م ابن حبيب. ومقتضى الكلام وجودها. وليس عند الهيثمي هذا كله.

(٥) الثقات (٤٥٠: ٧)

عن عثمان ، روى عنه إسماعيل بن أمية ، كأنه الأول نسبة ههنا ابن عمران بن مناح ، وفي الذى قبله نسبة إلى جده - والله أعلم - بمعنى خط ابن أبي حبيب .

والناقد البصير فى هذه المرة ليس ابن حبيب ، أو ابن أبي حبيب وإنما هو ناسخ نقل تعليق ابن حبيب بالمعنى . وقد راجعت<sup>(١)</sup> تراجم مطعم بن المقدام ، وموسى بن عمران بن مناح ، وموسى بن مناح فى ترتيب ثقات الهيثمى ، فلم أجده ذكر ابن حبيب هذا ولا نقل كلامه ، وليس ثمة إلا كلام ابن حبان .

ومما يزيد الأمر تأكيداً ما جاء فى ترجمة<sup>(٢)</sup> إسماعيل بن أبي سعيد مولى المهري :

( وقد ذكره فى كتاب التابعين ، فأعاده هنا - فى أتباع التابعين - لما لم يصح عنده سماعه والله أعلم ) . وراجعت ترجمته فى ترتيب الهيثمى<sup>(٣)</sup> فلم أجد شيئاً من هذا الكلام . فتيقنت صحة ما ذهبت إليه . والحمد لله على نعمائه .

على أن مما ينبغى الإشارة إليه أن كل من نقل عنه شيئاً من أقواله يعتبر مصدراً له ، سواء كان هذا المصدر مكتوباً أو منقولاً بالمشافهة . وهذا وذاك نادر فى الثقات .

( ١ ) ترجم الهيثمى لمطعم مرة واحدة ، ولم يذكر شيئاً من كلام ابن حبيب كما ليس للطبرانى ذكر ( ٣ : ٧١ ب ) ، وموسى بن عمران بن مناح ، وموسى ابن مناح جعلهما ابن حبان اثنين . وكذلك فعل الهيثمى ( ٣ : ٩٢ ب ، ٩٣ أ ) ولم يذكر شيئاً من هذا اللفظ ، إلا أنه قال : ابن مياح فى الموضعين .

( ٢ ) الثقات ( ٦ : ٣١ ) .

( ٣ ) ترتيب الهيثمى ( ١ : ٣٣ أ ) .

### المبحث الثالث : هل الكامل لابن عدي من موارد ابن حبان ؟

إنَّ من سُمي بابن عدي في عصر ابن حبان اثنين من نقاد الحديث ولكن واحد منهما كتابي ضعفاء الرجال .  
أما أحدهما فهو شيخه الحافظ عبد الملك<sup>(١)</sup> بن محمد بن عدي أبو نعيم الجرجاني (٣٢٣هـ) .  
قال الذهبي<sup>(٢)</sup> : الحافظ الحجة الفقيه . . وله تصانيف في الفقه وكتاب الضعفاء في عشرة أجزاء) .  
وأما الآخر فهو قرين ابن حبان وعصريه ، والذي شاركه في عدد كبير من شيوخه ، وله الحافظ عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) صاحب كتاب الكامل المشهور في ضعفاء الرجال .  
ولقد وقفت في كتاب (المجروحين) لابن حبان ، على روايته عن شيخه عبد الملك بن محمد بن عدي في سبعة عشر موضعا ، كلها تتعلق بمعلومات عن الرجال نقلها عن سبقه من النقاد . والمتوقع أن تكون من كتابه (الضعفاء) . وكان يروى عنه في المواضع كلها بصيغة التحديث (حدثنا) عبد الملك بن محمد ، سوى مرة واحدة قال : حدثنا عبد الملك . وأحيانا يزيد في نسبه فيقول عبد الملك بن محمد بن عدي .  
وأما صاحب الكامل ، فقد رأيت له في كتاب المجروحين كلاما فسي ثلاث عشرة ترجمة . كلها بصيغة قال ابن عدي<sup>(٤)</sup> . . . ويسوق بعض كلامه فسي الكامل . ماعدا موضعا واحدا قيل فيه وذكر ابن عدي<sup>(٥)</sup> .

- (١) النبلاء (١٤: ٥٤١) ومظان ترجمته هناك .
- (٢) التذكرة (٢: ٨١٦) والرسالة المستطرفة (ص ١٠٨) . وانظر موارد الخطيب (ص ٣٢٧) .
- (٣) المجروحين (١: ٢٣، ٢٤، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٥٤، ٥٦، ٦٣، ٦٦، ٧١، ٧٢، ٧٣) ، (٢: ١٣٧، ٢٥٤، ٢٥٥) ، (٣: ١٦، ١٧) .
- (٤) انظرها في المجروحين (١: ١٨٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥) .
- (٥) ماسبق (١: ١٥١-١٥٢) .



وقد خطر لي بآدى الأمر أن الاثنين واحد، غير أن اختلاف صيغة النقل والرواية أثار لدى فكرة التحقيق فى المسألة، فتتبعت المواضع المذكورة فوجدت كل موضع قيل فيه فى المجروحين قال ابن عدى : هو هو فى كامل ابن عدى، فتحقق لدى أن من نقل عنه بصيغة التحديث فهو شيخه عبد الملك بن محمد الذى سمّاه فى المواضع كلها، وبقيّة المواضع التى قيل فيها ابن عدى هى من كلام صاحب الكامل، ماعدا الموضع الأول منها فقد جعلنى أشكك فى النتيجة التى وصلت إليها بعد جهد ليس باليسير خاصة قبل أن يطبع الكامل .

جاء فى مطبوعة (حلب) من المجروحين <sup>(١)</sup> فى ترجمة أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى المصرى :

( وذكر ابن عدى : رأيت سنة سبع وسبعين ومائتين ، يحدث عن ثابت الزاهد ، وعبد الصمد بن النعمان وغيرهما من قدماء الشيوخ - يوماً - ماتوا قبل أن يولد أبو طاهر، وما رأيت فى الكذابين أقل حياء منه . . ذكر عن ثابت الزاهد وعبد الصمد ونظرائهما ، وكان بعدهما لأنّ له <sup>(٢)</sup> لما رأيت سبعين سنة أو نحوها ، ولكن ثابتاً الزاهد مات قبل العشرين ومائتين بسنتين أو بعدها ببسیر وعبد الصمد فى سنة ، وكانوا قد ماتوا قبل أن يولد أبو طاهر) . فقلت : لعله قد وقع تصحيف . فبين سبع وسبعين ، وسبع وتسعين تقارب شديد يسهل معه التصحيف ، ويرجح هذا قوله : رأيت كان له سبعين سنة يولد بعد سنة عشرين . فاحتمال كون ولادته سنة سبع وعشرين قسوى فيكون سنة سبع وسبعين قد بلغ سبعين سنة .

إلا أننى وجدت ابن يونس <sup>(٣)</sup> الصدق فى أرخ وفاته فى محرم سنة ثنتين وتسعين ومائتين .

فقلت : كما تصحفت التسعين فمن المحتمل أن تكون تحرفت السبع إلى ثنتين ، أو يكون الناسخ أراد أن يكتب (تسعين) فكتب (سبع) وشطب عليها

(١) ما سبق الموضع نفسه .

(٢) العبارة قلقة فى الكتاب هذا مؤداها .

(٣) لسان الميزان (١ : ١٨٩) .

وكتب قريبا تسعين . فنقلها المحققون المعاصرون على الخطأ .  
وقلت : انظر الكامل . فنظرت المطبوع والمخطوط منه فلم أجد شيئا  
فقلت : إن احتمال لقاء عبد الملك لأحمد بن طاهر أقوى بكثير ، فلم لا نجعل  
هذا عبد الملك بن عدي بدليل اختلاف صيغة الأداء ( وذكر ابن عدي ) .  
وعن لي أن أراجع النسخة المصورة من المجروحين ، فراجعت فيها  
ترجمة أحمد بن طاهر فلم أجد هذا الكلام في ترجمته ، ووجدت كلاما كثيرا  
في الحاشية لم أتبينه كثيرا ، فقلت : لعل هذا الكلام من تعليقات  
الدارقطني ، أو إبراهيم بن أحمد المعروف بابن شاقلا البغدادى ، فكلاهما  
تناول كتاب المجروحين بالتعليق .

وتشككت ثانية في النتيجة التي وصلت إليها ، فراجعت المواضع كلها  
فلم أجد في صلب المصورة حرفاً واحداً عن ابن عدي ، ولا شيئاً من كلامه  
فرجعت إلى صدر الكتاب ، فوجدت محققه المفاضل قال ( كل ما بين قوسين  
( ) فمرجه إلى النسخة الهندية . أو إلى الأصل التي ننبه عليها في  
مواطنها ) وهذا يعنى أن كل كلام لم يحله إلى مصدر فهو من الطبعة  
الهندية .

ومحقق طبعة حلب اعتمد نسخة دار الكتب المصرية ، ومحقق الهندية  
اعتمد نسخة ( آيا صوفيا ) وابن عدي والكلام المنقول عنه كله بين قوسين ( )  
ولم يحل في طبعة حلب إلى أى مصدر . فتعین أنه من الطبعة الهندية  
أى من المصورة التي أرجع إليها . وهنا أساءل : إذا كان الكلام كله  
غير موجود في نسخة دار الكتب ، ولا هو في صلب مخطوطة ( آيا صوفيا ) فتعین  
أنه ليس من كلام ابن حبان ، وإنما هو كلام وجد على الحواشى فأدرجوه  
وساعدنى في هذا الجزم ، أن معلومات ابن حبان تختلف في قليل أو كثيرها  
عن معلومات ابن عدي ، ومن ثم فقد ترجم ابن حبان لرجاله تراجم وافية  
فما معنى حشره كلام ابن عدي فيها ؟ والنتيجة القيمة التي وصلت إليها

( ١ ) مصورة في مركز البحث العلمى فى جامعة أم القرى عن نسخة آيا صوفيا  
بتركيا .

( ٢ ) مصورة المجروحين ( ١ : ٥٢ ب ) .

( ٣ ) انظرها فى مصورة المجروحين ( ١ : ٥٢ ب ) ، ( ٢ : ٧ ، ١٥ ، ١٦ ب ، ١٧ ب )  
ففيها كل التراجم .

( ٤ ) المجروحين ( ١ : ٣ ) حاشية ( ١ ) .

تتلخص في النقاط التالية :

(١) الأولى : أَنَّ ابن حَبَّان لم ينقل من كامل ابن عدى ، ولم يرو عنه حرفاً واحداً وكل الكلام الذى زيد فى بعض تراجم المجروحين ، هو من أقوال المحشَّين ، أدخله المحققون فى صلب الكتاب .

(٢) الثانية : أَنَّ المحققين - السهيدى والحلبى - زادا فى كتاب المجروحين من كامل ابن عدى ست تراجم هى تراجم : (١) خالد بن غسان الدارمى وخالد بن سليمان البلخى ، وخالد بن يوسف السَّمْتى ، وخالد بن أبى طريف ، وزيد بن الربيع اليميدى ، وسلمة بن الفضل الأبرش) . وهذه التراجم كلها وضعت فى حواشى المخطوط تحت حرف ( ك ) فلم يفهم المحقق أَنَّ هذا الرمز للكامل ، فأدرجها فى صلب الكتاب ، مع التذكير بأنَّ أحداً لم ينقل عن ابن حَبَّان أَنَّهُ ذكرها فى المجروحين .

(٣) الثالثة : أَنَّ المحققين زادوا فى المجروحين ترجمة من تراجم البخارى هى : (٢) خالد بن عطاء عن أبيه روى عنه بيان . ذكره البخارى (٣) وهذه الترجمة ليست من جنس تراجم ابن حَبَّان فى المجروحين .

(٤) الرابعة : أَنهم زادوا فى صلب المجروحين كلاماً لابن عدى فى ستة مواضع من تراجم : (٤) أحمد بن طاهر المصرى ، ويشر بن حرب النديبى ورشدين بن سعد ، ورشدين بن كريب ، وزيد بن المنذر أبو الجارود العيسى ، وزيادة بن محمد) .

(٥) الخامسة : أَنهم زادوا فى صلب المجروحين كلاماً للبخارى فى ثلاثة مواضع (٥) .

(١) انظرها فى المجروحين (١ : ٢٧٧ - ٢٧٨ ، ٣٠٧ ، ٣٣٧) .

(٢) المجروحين (١ : ٢٧٧) .

(٣) ولم أجده فى الكبير والصَّغير والضعفاء الصغير للبخارى . ولكن نسبه الذهبى فى الميزان (١ : ٦٣٥) إليه . وزاد : قال البخارى : منكر الحديث .

(٤) المجروحين (١ : ١٥١ - ١٥٢ ، ١٨٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨) .

مع التذكير بأننى لم أتيقن بعد ما إذا كان الكلام فى الترجمة الأولى من كلام عبد الملك بن عدى ، أو من كلام عبد الله بن عدى .

(٥) المجروحين (١ : ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨) .

ومن يدري فلعل تحريفاً وسقطاً وتصحيفاً وافساداً كبيراً ، وقع فسى  
مطبوعتى المجروحين ولعلك تقارن بملحق مرتبتي الاعتبار والجرح ، فتجد  
عشرات المواضع التي لا تتطابق مع مطبوعة المجروحين .  
(٦) السادسة : أنه لا يجوز للباحث الاعتماد على مطبوعتى المجروحين  
ولا على فهرسهما ويجب إعادة تحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً ، حتى  
يراجعه الباحثون صحيح النص ، قريب التناول .

## الفصل الثانى

صفات الناقد ، ومدى توفرها لدى ابن حبان

تمهيد :

إنَّ النَّقْدَ فى كلِّ العلوم والآداب مهمة صعبة ، لا يقوى عليها إلا نخبة نادرة من فحول أهل كل فن .

فكم من أديب مرموق ، تقرأ له مقالا ، يسحرك به ، حتى إذا أعطيته نصا أدبيا لينقده ، لم تجد لديه المقدرة على نقد هذا النص من كافة جوانبه .  
وكم من شاعر مطبوع ، إذا قرأت شعره ، حسبت أنك مع فحول الشعراء فى العصور الإسلامية الأولى ، ولكنه لا يقوى على نقد قصيدة لغيره ، وإذا فعل وجدت نقده هشا لا يخوض عباب ذاك القصيد ، ولا يقف على دوائله .

وقل مثل ذلك عن الطبيب ، والجراح ، والمدرس ، والمربي . . . الخ

فالنقاد هم الطبقة الممتازة فى كل علم من العلوم .

والنقاد فى علم الحديث ، مهمتهم أصعب المهمات ، والشرائط التى ينبغى توفرها لديهم ، أدق وأصعب بكثير منها عند غيرهم ، لأنَّ الذى يعايش فى نقده نصوص السنة النبوية ، تختلف مواقفه معها ، ومن يعايش أية مادة نقدية أخرى ، إذ لا مجال للمحابة عند نقاد الحديث ، ولا مجال للتعنت أيضا فهم إما أن يثبتوا حديثا ، فيصبح شرعا يتعبد الناس بهم بفحواه ، أو يردوا حديثا فيبطل العمل به .

وماذا يعنى ذلك ؟ يعنى أنهم إن أثبتوا حديثا لا يثبت ، أو ردوا حديثا ثابتا ، فيكونون قد أحلوا حراما ، أو حرّموا حلالا ، أو عطّلوا العمل بنصوص أو زادوا فى شريعة الله . . فالمهمة جد خطيرة . فما الصفات التى يجب أن يتحلوا بها ، والشرائط التى يجب توفرها عندهم حتى يجوز لهم الحكم على الأحاديث والرجال .

### المبحث الأول : شروط الناقد عند المحدثين

أجمل الإمام الذهبي أهم تلك الشروط بقوله <sup>(١)</sup> :

(لا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكى نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذاً <sup>(٢)</sup> إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكـسـرة والسهر والتيقظ والفهم ، مع التقوى والدين المتين ، والانصاف ، والتردد إلى مجالس العلماء ، والتحري والإتقان . . . فان آنست يا هذا من نفسك فهما وصدقاً وديناً وورعاً ، فلا تتعن . وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأى ولمذهب فبالله لا تتعب .

وإن عرفت أنك مخلط مخبط ، مهمل لحدود الله ، فأرحنا منك فبعد قليل ينكشف البهرج ، وينكب الزغل <sup>(٣)</sup> (ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله <sup>(٤)</sup>) فقد نصحتك . . . )

وقبل الإمام الذهبي قال الخطيب <sup>(٥)</sup> :

(إجماع الأمة على أنه لا يرجع في التعديل إلا إلى قول عدل رضا عارف بما يصير به العدل عدلاً ، والمجروح مجروحاً . وإذا كان كذلك ، وجب حمل أمره في التزكية على السلامة ، وما تقتضيه حاله التي أوجبت الرجوع إلى تزكيته من اعتقاد الرضا به ، وأداء الأمانة فيما يرجع إليه فيه ، والعمل بخبر من زكاه . ومتى أوجبنا مطالبته بكشف السبب الذي به صار عدلاً عنده ، كان

- 
- (١) تذكرة الحفاظ (١ : ٤) .
  - (٢) الجهبذ - بكسر الجيم والباء وسكون الهاء - النقاد الخبير . القاموس (جهبذ) (١ : ٣٥٢) .
  - (٣) البهرج - بفتح الباء والراء وسكون الهاء - الباطل والردى من كل شئ . القاموس (بهرج) (١ : ١٨٠) .
  - (٤) الزغل : ما يمج ويدفع من غير حرص عليه . وينكب الزغل : يظهر ممجوجاً غير مرغوب فيه . انظر القاموس (زغل) (٣ : ٣٨٩) .
  - (٥) فاطر : ٤٣ .
  - (٦) الكفاية (ص ١٦٥) فما بعد .

ذلك شكاً منا في علمه بأفعال المزكى وطرائقه، وسوء ظن بالمزكى واتهاماً له بأنه يجهل المعنى الذى يصير به العدل عدلاً .

ومتى كانت هذه حاله عندنا، لم يجب أن نرجع إلى تزكيتة، ولا أن نعطي على تعديله . . . إن كان الذى يرجع إليه فى الجرح عدلاً مرضياً فى اعتقاده، وأفعاله، عارفاً بصفة العدالة والجرح وأسبابهما، عالماً باختلاف الفقهاء فى أحكام ذلك، قبل قوله فيمن جرحه مجملاً، ولم يسأل عن سببه . وإذا كان أكثر المتقدمين لم يحد هذا الشرائط بحدود، ولم ينص عليها نصاً فعلى الباحث أن يتطمسها بنفسه، ولا يجتر ماملاً كتب علوم الحديث بنقل الخالف عن السالف، دونما ابداع جديد، أو تدليل مفيد .

قال ابن أبى حاتم<sup>(١)</sup> - رحمهما الله - :

(إنَّ الله عز وجل ، ابتعث محمداً رسولاً صلى الله عليه وسلم إلى الناس كافة ، وأنزل عليه الكتاب تبلياً لكل شىء ، وجعله موضع الإبانة عن نفسه فقال تعالى<sup>(٢)</sup> : ( وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ) . . . فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المبين عن الله - عز وجل - أمره ، وعمن كتابه معانى ما خوطب به الناس ، وما أراد الله عز وجل وعنى فيه ، وما شرع من معانى دينه وأحكامه وفرائضه وموجباته ، وآدابه ، ومندوبه وسننه التى سنّها وأحكامه التى بيّنها .

فإن قيل : كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معانى كتاب الله عز وجل ومعالم دينه ؟ قيل : بالآثار الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن أصحابه النجباء<sup>(٣)</sup> الألباء<sup>(٣)</sup> الذين شهدوا التنزيل ، وعرفوا التأويل رضى الله تعالى عنهم .

فإن قيل : فيماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة ؟ قيل : بنقده العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة ، ورزقهم

(١) الجرح (٢٢١: ١) .

(٢) النحل ٤٤ :

(٣) الألباء : جمع لبيب وهو العاقل الكيس . القاموس (لب) (١: ١٢٧) .

هذه المعرفة ، في كل دهر وزمان ) . ١ . هـ

ونقطة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مراتب كثيرة ، ولا يمكن أن يكون النقاد من غير المحدثين ، لأنَّ أهل كل فن أعلم بفنهم ، لذلك كان لا بد من معرفة طبقات المحدثين ، ومكانة كل منهم (ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهيدة والتنقيح والبحث عن الرجال والمعرفة بهم وهؤلاء هم أهل التزكية ، والتعديل والجرح ) (١) .

فإذا وصل المحدث إلى درجة (الثبت الحافظ الورع المتقن الجيهذ الناقد للحديث ، فهذا الذي لا يختلف فيه ، ويعتمد على جرحه وتعديله ويحتج بحديثه ، وبكلامه في الرجال ) (٢) .

وإذا سألنا ابن أبي حاتم عن صفات الحافظ الورع الناقد للحديث متى يبلغ ذلك ؟ يتعذر وجود الجواب السريع ، بيد أنه أفرد مجلداً كاملاً ترجم فيه لجهايزة النقاد بدءاً بمالك بن أنس ، وانتهاءً بأبيه أبي حاتم السرازي فكانوا ثمانية عشر ناقداً . جعل جل اعتماده في كتاب الجرح والتعديل على أقوالهم في الرجال .

فإذا نظرنا إلى المؤهلات التي جعلت من شعبة بن الحجاج - مثلاً - ناقداً نجدها كما يأتي :

(١) سعة العلم بالسنة ونقل عن سفيان قوله فيه : شعبة أمير المؤمنين في الحديث . قال عبد الرحمن : يعني فوق العلماء في زمانه ، ونقل عن ابن مهدي وقتادة - شيخ شعبة - وأحمد بن حنبل ثناءً عظيماً عليه ثم نقل عن ابن المديني أنَّ طم التابعين وصل إلى عدد من الأقداد ، أحدهم شعبة . وقد كان شعبة (٤) حريصاً على طلب العلم حتى عندما كان إماماً ، فكان يسأل عن حديث فلان ويطلب من يحدثه به ولو كان من تلامذته .

(٢) العلم بالمراسيل (٥) . فكان يقول مثلاً : أبو المهلب لم يسمع من أبي بن

(١) الجرح (١ : ٦) .

(٢) الجرح (١ : ١٠) .

(٣) ماسبق (١ : ١٢٦ - ١٢٩) ، وانظر مثل ذلك في مالك (١ : ١٣ ، ١٨) مثلاً .

(٤) ماسبق (١ : ١٧٤) ، وانظر لمالك (١ : ٢٧) .

(٥) ماسبق (١ : ١٢٩ - ١٣٢) .



- كعب شيئا ، وقال : ما أرى محمد بن سيرين سمع عقبة بن عبد الغافر  
وقال : أحاديث الحكم عن مجاهد كتاب ، إلا ما قال : سمعت . . . وهكذا  
وهذا كله ناتج عن تتبع الروايات ، ومعرفة تواريخ الرواة ومروياتهم .  
(٣) معرفة شعبة بعلل الحديث صحيحه وسقيمه وذكر له نماذج مما تكلم  
على علله من الحديث .  
(٤) حفظه وإتقانه للحديث . ونقل عن سفيان : كانوا يخالفونني في الكوفة  
فأقول : ما قال شعبة ، ما قال مسعر ؟ ولألفت إلى خلافهم . ونقل  
ثناء النقاد على حفظه وضبطه .  
(٥) جرأته على من يحدثه ، واستفساره عما يتشكك فيه من حديثه ، فكان  
يستعيد الراوي الحديث المرة والثنتين ، بل كان يسمع الحديث ويسأل  
راويه عنه أكثر من عشرين مرة .  
(٦) معرفته بالرجال<sup>(٣)</sup> أسمائهم وأنسابهم وكناهم ومحلهم من الجرح والتعديل  
فانظر نماذج من ذلك . فقد ذكر له أكثر من تسعين راويا تكلم عليهم  
أو فيهم .  
(٧) حرصه على نقد الرجال حسبة وتدينا وخوفا من أن يسأل عن كتمان  
العلم .  
(٨) ورعه وتقواه<sup>(٥)</sup> وسخاؤه وكثرة عبادته . وهذا شرط رئيسي من شرائط  
النقد .  
(٩) اعتراف العلماء<sup>(٦)</sup> كالثوري وغيره بتقدم شعبة عليهم ، وحرص أهل الحديث  
بعرض حديثهم عليه لتصحيح حديثهم . واعتراف أهل العلم بأن  
الراوي الذي يروي عنه شعبة لا يحتاج إلى بحث عنه .

- 
- (١) الجرح (١: ١٥٧-١٥٩) .  
(٢) ماسبق (١: ١٦٠، ١٦٣، ١٧٥) .  
(٣) ماسبق (١: ١٣٢، ١٥٧، ١٥٩) ، وانظر لمالك (١: ١٦) .  
(٤) ماسبق (١: ١٧١) ، (٢: ٢٠، ٣٥) .  
(٥) ماسبق (١: ١٧٢، ١٧٣) ، وانظر لمالك (١: ١٨، ٣١) .  
(٦) ماسبق (١: ١٦٠، ١٦٣، ١٧٥، ١٧٦) ، وانظر لمالك (١: ٣١، ٢٦) .

(١٠) كراهيته للتدليس، ونفرتة من المحدثين الذى يتخذونه سبيلاً ، وما أثر عنه من أقوال .

وقد كان طلبية العلم<sup>(٢)</sup> يعرضون ما يسمعون من المحدثين على النقاد الصيارفة ، حتى يثبتوا من أن ما يحملونه من الحديث صحيح أو غير صحيح ، وقد كان إبراهيم النخعي وقتادة من هؤلاء ثم كان الشورى وشعبة ويحيى القطان وغيرهم .

بل لقد قال عمرو بن قيس<sup>(٣)</sup> : ( ينبغى لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفى الذى ينتقد الدراهم ، فإن الدراهم فيها الزائف والبهرج وكذلك الحديث .

وكان على المحدثين أن يتعرفوا إلى طرق الحديث الذى يسمعون منه ويتبعونه حتى يقفوا على حقيقته ، فإن عرفوا صحته أخذوه ، وإلا طرحوه<sup>(٤)</sup> وصنفوه مع الأحاديث الضعاف فالعلم والمثابرة على طلبه ، والحفظ والإتقان ومعرفة الرجال ثقاتهم وضعفائهم ومتروكيهم ، ومعرفة علل الحديث والإحاطة بالسنة النبوية ، وأقوال أهل العلم فى ذلك . والتقوى والسور والتزهر عن الهوى والغرض ، ومعرفة ما يجرى من الرواة مما لا يجرى ، ومعرفة مدلولات ألفاظ النقاد ، فكثيراً ما يظن أن كلامهم يعنى الجرح ، وهم لا يعنون ، أو يعنون ولكنه ليس بجرح فى حقيقة الأمر .

قال الخطيب<sup>(٥)</sup> : ( مذاهب النقاد غامضة دقيقة ، وربما سمع بعضهم فى الراوى أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره ، وإن لم يكن الذى سمعه موجباً لرد الحديث ، ولا مسقطاً للعدالة . ويرى السامع أن ما فعله هو الأولى رجاءً إن كان الراوى حياً أن يحمله على التحفظ وضبط نفسه عن الغمزية وإن كان ميتاً أن ينزله من نقل عنه منزلة ، فلا يلحقه بطبقة السالمين من ذلك المغمز ) .

(١) ماسبق (١ : ١٧٣) .

(٢) الجرح (٢ : ١٧ ، ٢٠٠) .

(٣) ماسبق (٢ : ١٨) .

(٤) ماسبق (٢ : ١٩) .

(٥) الكفاية فى علم الرواية (ص ١٨٠) .

كما يجب أن يكون ذا خبرة بمدلولات كلام العرب، حتى لا يحمل كلام  
النقاد على غير وجهته. فأهل الحجاز مثلاً يقولون عن الخطأ : كذب ، وقد  
ضعف بعض الناس عكرمة بهذا، إذ حملوا قول ابن عمر لنافع : (لا تكذب على  
كما يكذب عكرمة على ابن عباس) على الكذب الذي يسقط العدالة، بينما  
المقصود : تحذيره من الغلط عليه .

ويجب أن يتفطن إلى المذاهب الفكرية والعقدية ، فلا يجرح الراوى  
لمجرد مخالفته له فى المذهب، كقول ابن أبى حاتم فى البخارى - رحمهم  
الله - (ترك أبى وأبو زرعة الرواية عنه) لاتهم الذهلى إياه باللفظ . وقد  
تقدم الحديث عن ذلك .

ولا يسعنى فى هذا المقام التحدث عن مثل هذا، فإنَّ لبعضه موضعه  
عند كلامى على العدالة والضبط، وبعضه يراجع فى مظانه .<sup>(١)</sup>

(١) انظر على سبيل المثال شرح النخبة للحافظ (ص ٧١) فما بعدها  
الرفع والتكميل (ص ٥٢) فما بعدها، التبصرة والتذكرة للعراقلى  
(٥: ٢)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٠٤) فما بعده، منهج  
النقد، فى علوم الحديث (ص ٩٦)، مقدمة كتاب الجرح والتعديل  
للشيخ المعلمى اليمانى (١: ب، ج) .

### المبحث الثاني : صفات الناقد في نظر ابن حبان

ليس هذا المبحث في حقيقة الأمر إلاّ تنمة للمبحث الأول الذي تقدمه  
وإنما ميزته لأنّه المقصود في هذه الدّراسة ، فيقارن بينه وبين ماتقدمه لمعرفة  
درجة الإضافة من ابن حبان .

قال ابن حبان <sup>(١)</sup> :

(إنّ الله اختار محمداً صلى الله عليه وسلّم من عباده ، واستخلصه  
لنفسه من بلاده ، فبعثه إلى خلقه بالحق بشيراً ومن النار لمن رآه عن سبيله  
نذيراً ، ليدعو الخلق من عباده إلى عبادته ، ومن اتباع السبيل إلى السّـُـؤم  
طاعته ، ثم لم يجعل الفزع عند وقوع حادثة ، ولا الهرب عند وجود كل نازلة  
إلاّ إلى الذي أنزل عليه التنزيل ، وتفضل على عباده بولايته التأويل ، فستسه  
الفاصلة بين المتنازعين ، وآثاره القاطعة بين المتخاصمين ) .

فإذا كانت سنة المصطفى صلى الله عليه وسلّم بهذه المكانة في دين  
الله عز وجل ، فما هو واجب أهل العلم ، الذين يحملون هذه السّـُـنن  
ويؤدونها إلى النّاس ؟ قال ابن حبان <sup>(٢)</sup> :

(الواجب على كل من انتحل العلم ، أو نسب إليه ، حفظ سـُـنن  
المصطفى صلى الله عليه وسلّم والتّفقه فيها ولا حيلة لأحد في السبيل إلى  
حفظها إلاّ بمعرفة تاريخ المحدثين ، ومعرفة الضعفاء منهم من الثّقات لأنّه  
متى لم يعرف ذلك ، لم يحسن تمييز الصّحيح من السّقيم ، ولا عرف المسند من  
المرسل ، ولا الموقوف من المنقطع .

فإذا وقف على أسمائهم وأنسابهم ، وميز العدل من الضعفاء ، وجب  
عليه حينئذ التّفقه فيها ، والعمل بها ، ثم إصلاح النية في نشرها إلى من  
بعده ، رجاء استكمال الثواب في العقبى ، بفعله ذلك . إذ العلم من أفضل  
ما يخلف المرء بعده . نسأل الله العون على ما يقربنا إليه ، ويزلفنا لديه ) .

وأكد هذا المعنى بقوله <sup>(٣)</sup> : (إنّ من لم يميز الثّقات من الضعفاء ، ولم

(١) الثّقات (١ : ٢-٣) ، المجروحين (١ : ١١ ، ١٦) .

(٢) ماسبق (١ : ٨) ، وانظر المجروحين (١ : ١٣) .

(٣) المجروحين (١ : ١٦) .

يحط علمه بأسبابهم؛ لايتهياً له تخلص الصحيح من بين السقيم، فإذا وقف على أسمائهم وأنسابهم، والأسباب التي أدت إلى نفى الاحتجاج بهم تنكب عن حديثهم، ولزم السنن الصحيحة) -

ولزم السنن الصحيحة هو الواجب في الدين، ولا يجوز سواء، حيث (ما كلف الله عز وجل عباده، أخذ الدين عن ليس بثقة، ولا أمرهم بالانقياد للحجاج ممن ليس بعقل مرضى... ولسنا نستجيز أن نحتج بخبر لا يصح من جهة النقل في شيء من كتبنا، ولأن فيما يصح من الأخبار، بحمد الله ومنه يغنى عنا عن الاحتجاج في الدين بما لا يصح منها) (١).

فابن حبان يشترط في كل من أراد التفقه في دين الله، أن يعرف سنن النبي صلى الله عليه وسلم فيميز السقيم عن الصحيح، ويجمع الصحيح ويتفقه فيه - كما ينبغي - وهذا لا يتأتى له إلا بمعرفة الثقات من الضعفاء ومرويات كل منهم، وسبب ترك رواية أحدهم واعتماد رواية غيره. مع وجود النية الصادقة، والعمل الجاد، ونشر العلم ابتغاء وجه الله تعالى.

وهل هذه شرائط تتوفر إلا في أعداد قليلة من جهابذة النقاد؟

ويحسن أن نستمع إلى ابن حبان، وهو يعرض علينا الشرائط التي ينبغي توفرها في الراوي الذي يقبل حديثه، ثم الشرائط التي يجب أن يتحلى بها نقاد الحديث.

قال: (٢) (أقل ما يثبت به خبر الخاصة، حتى تقوم به الحجة على أهل العلم هو خبر الواحد الثقة في دينه، المعروف بالصدق في حديثه، العاقل بما يحدث به، العالم بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، المتعري عن التدليس في سماع ما يروى، عن الواحد مثله، في الأحوال التي وصفتهما حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سماعاً متصلاً).

هذا عن شروط المحدث ومواصفاته، فمن الذي يقومه، ويعرف مدى توفر ذلك فيه؟

قال: (٣) (وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانه وعدول بلده به

(١) المجروحين (٢٥: ١).

(٢) المجروحين (٨: ١) وقد شرح هذا كله في مقدمة الأنواع والتقسيم.

انظر الإحسان (١: ١٣٩-١٤٠).

(٣) الإحسان (١: ١٤٠).

وهو غير صادق فيما يروى من الحديث، لأنَّ هذا شيء ليس يعرفه إلا من صناعة الحديث، وليس كلُّ مُعَدِّل يعرف صناعة الحديث حتى يُعَدِّل العَدْل على الحقيقة في الرواية والدين معا) فالذين يحق لهم ذلك : (فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدين، وهدوهم إلى الصراط المستقيم، الذين آثروا قطع المفاوز والقفار على التنعم في الديار والأوطان في طلب السنن في الأمصار وجمعها بالرحيل والأسفار، والدوران في جميع الأقطار، حتى إنَّ أحدهم ليرحل في الحديث الواحد، الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة، لئلا يدخل مضلٌّ في السنن شيئاً يضلُّ به . وإن فعل . . فهم الذابون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك، والقائمون بنصرة الدين) (١).

وركبتهم الكريمة هذا يبدأ عند النبي صلى الله عليه وسلم حيث علمهم النقد والتثبت، مروراً بأكابر الصحابة فالتابعين، ثم أتباعهم كمالك وسفيان وشعبة، ثم يحيى القطان وابن مهدي، ثم علي بن المديني وأحمد بن حنبل وابن معين، ثم البخاري والدارمي والذهلي وأبو حاتم وأبو زرعة، وأضرابهم عشرات من كل طبقة، حتى وصل الأمر إلى شيخ ابن حبان. قال ابن حبان (٢) في هؤلاء (أمعنوا في الحفظ، وأكثروا من الكتابة، وأفرطوا في الرحلة وواظبوا على السنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلوكوا هذا المسلك، حتى إنَّ أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن، لكل سنة منها، عدها عدداً، ولو زيد فيها ألف، أو واو، لأخرجها طوعاً، ولأظهرها ديانة . ولولا هم لدرست الآثار واضمحت الأخبار، وعلا أهل الضلالة والهوى، وارتفع أهل البدع والعماء فهم لأهل البدع قامعون، بالسنن شأنهم دامعون .

حتى إذا قال وكيع بن الجراح : حدثنا النضر بن عكرمة : ميزوا حديث النضر بن عدي من النضر الخزاز : أحدهما ضعيف والآخر ثقة وقد روي جميعاً عن عكرمة، وروى وكيع عنهما .

(١) المجروحين (١: ٢٧) .

(٢) المجروحين (١: ٥٨-٦٠) .

وإذا قال حفص : حدثنا أشعث عن الحسن ، ميزوا حديث أشعث بن عبد الملك الحمزاني من أشعث بن سوار ، وأحد هما ثقة والآخر ضعيف ، وقد روي جميعاً عن الحسن ، وروى عنهما حفص بن غياث .

وحتى إذا قال عبد الرزاق : حدثنا عبيد الله عن نافع ، وعبيد الله عن نافع ميزوا حديث هذا من حديث ذاك ، لأن أحدهما ثقة ، والآخر ضعيف فإن اسقط من اسم عبيد الله ( يا ) علموا أنه من حديث عبيد الله بن عمر وإذا زيد في اسم عبد الله ( يا ) قالوا : هذا من حديث عبد الله بن عمر حتى خلصوا الصحيح من السقيم .

وإذا قال ابن أبي عدي : حدثنا شعبة عن قتادة ، وحدثنا سعيد عن قتادة . فإذا الترقى طرف الدال في بعض الكتب حتى يصير سعيد شعبة خلصوه ، وقالوا : ليس هذا من حديث شعبة ، إنما هو لسعيد ، وإن انفتح من الهاء فرجة ، حتى صار شعبة سعيداً ، ميزوه وقالوا : ليس هذا من حديث سعيد ، هذا من حديث شعبة .

وإذا كان الحديث عند ابن أبي عدي ، ويزيد بن زريع ، وغندر عن سعيد وشعبة جميعاً عن قتادة ، ميزوه حتى خلصوا ما عند يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة ، مما عند غندر عن شعبة عن قتادة ، لأن سعيداً اختلط في آخر عمره ، فليس حديث المتأخرين عنه بمستقيم ، وشعبة إمام متقن ، ما اختلط ولا تغير .

وإذا قال عبيد الله بن موسى : حدثنا سفيان عن منصور ، وحدثنا شيان عن منصور ، ميزوا بين ما انفرد الثوري عن منصور ، وبين ما انفرد شيان عن منصور ، حتى إذا صفت ( الفاء ) من سفيان في الكتابة ، واشتبهت حتى صار شبيهاً بشييان ، ميزوا وقالوا : هذا من حديث سفيان لاشييان وإذا عظمت الباء من شييان ، حتى صار شبيهاً بسفيان ، قالوا : هذا من حديث شييان لسفيان .

وميزوا بين ما روى عبيد الله بن موسى عن شييان عن معمر ، وبين ما روى عن سفيان عن عمر ، في أشباه هذا مما يكثر ذكره .<sup>(١)</sup>

(١) لعله واضح لك أن ابن حبان يعرض بنفسه ، فإن له مصنفات خاصة في كل ذلك كما تقدم في الباب الثالث ، وإنما جعل ذلك صفات أشياخه تواضعاً منه .

ومن كانت همته في هذا الشأن ، ومواظبته على هذه الصناعة بحسب ما ذكرت ، لم ينكر لواحد منهم أن يجرح الضعيف ، ويقدر في الواهي من الرواة والمحدثين .

ومن لم يطلب العلم من مظانه ، ولا دار في الحقيقة على أطرافه يعيبهم إذا قالوا : فلان ضعيف ، وفلان ليس بشيء ، لجهلهم بصناعة الأخبار ، وقلة معرفتهم بطرق الآثار) . ١ . هـ

هذه المواصفات التي اشترطها ابن حبان فيمن يجوز له الحكم على الرجال يمكن تقريبها كما يأتي :

- ( ١ ) حفظ تاريخ المحدثين ، ومعرفة الثقات من المتروكين ، لمعرفة من تقبل روايته ممن لا تقبل روايته .
  - ( ٢ ) معرفة شرائط علوم الحديث ، ودقائقه : المرسل ، والمنقطع والمدلس .
  - ( ٣ ) جمع طرق الحديث ، ومعرفة رواياته ، وتمييز صحيحه عن سقيم — فيحتج بالصحيح دون سواه .
  - ( ٤ ) معرفة علل الحديث ، ومن تقبل زيادة ألفاظه ، ممن لا تقبل .
  - ( ٥ ) الرحلة في طلب الحديث لمعرفة طرائق الأخبار ، والوقوف على معلومات عن الرواة ، واستجماع طرق ذلك كله على وجه الإحاطة والسبر ، حتى لا يضعف حديثاً ، أو يجرح راوياً إلا ببينة .
  - ( ٦ ) جمع حديث كل إمام من الأئمة الذين تدور معظم الأحاديث عليهم من جميع طرقها ، عن جميع تلامذتهم ، ومعرفة روايات كل واحد على وجه الحصر ، والوقوف على مفاريد كل واحد منهم عن شيخه . . . . الخ حتى لا يقع الاشتباه .
  - ( ٧ ) معرفة التشابه في الرسم ، وتحديد حديث كل واحد من المتشابهين حتى لا يدخل في السنن ما ليس منها ، وخاصة إذا كان أحد المتشابهين ثقة ، والآخر ضعيفاً .
  - ( ٨ ) المواظبة على العمل بالسنة ، ونشرها فإن ذلك يجعل الإنسان حافظاً ذا كراً قليل الوهم .
  - ( ٩ ) ومن ثم : تصحيح النية في ذلك ، حتى يكون العمل خالصاً لله تعالى ليحصل التوفيق والتسديد .
- هذه أبرز النقاط التي ذكرها ابن حبان فيمن يجوز له الحكم على الرجال ، فما مدى تحقق هذه المواصفات فيه .



### المبحث الثالث : مدى تحقق صفات الناقد لدى ابن حبان

إنَّ ما قدمته من كلام ابن أبي حاتم، وابن حبان يستدعي الوقوف على تحقق ذلك في الإمام ابن حبان .  
ولا يستهويني نقل أقوال الآخرين فيه، بمقدار ما أَرغب في استخلاص ذلك من واقع حياته، وأقواله ومصنفاته .

(١) سعة علم ابن حبان وحرصه على طلب العلم واقتناص الفوائد :

قال رحمه الله <sup>(١)</sup> : (ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من أسبجاب إلى الاسكندرية، ولم نرو في كتابنا هذا - الأنواع والتقايم إلا عن مائسة وخمسين شيخاً، ولعل معلول كتابنا هذا يكون عن نحو من عشرين شيخاً ممن أدرنا السنن عليهم) .

قال الذهبي <sup>(٢)</sup> معقبا : (قلت : كذا قلتكن الهم ؟ هذا مع ما كان عليه من الفقه والعربية، والفضائل الباهرة، وكثرة التصنيف) .  
أقول : لك أن تتصور مبلغ علم ابن حبان، وإحاطته، إذا علمت كثرة شيوخه، وكثرة البلدان التي زارها ما بين بلاد السند ومصر .

ولقد عملت ثبثا لشيوخه الذين نص على تلقيه عليهم في كتبه الموجودة بين أيدينا فأربوا على خمسمائة شيخ . منهم أكثر من تسعين حافظاً يرجع إلى أقوالهم في معرفة هذا الشأن .

كما عملت ثبثا لرحلاته والمدن التي نص هو على تلقيه فيها فقاربوا مائة بلد . مع الإشارة إلى أنَّ كل شيخ لم يذكر ابن حبان موضع لقائه إياه فإنه يحمل على بلد الشيخ نفسه .

وقد كان ابن حبان حفيظاً بأشياخه هؤلاء، فقد عمل هو ثبثاً لهم إلا أنه لم يصل إلينا منه شيء . وقد كان يعرف أقدارهم، ويشعرهم باهتمامه بهم .

(١) الصحيح (١: ١٤١) .

(٢) النبلاء (١٦: ٩٤) .

نقل ياقوت الحموي عن أبي حامد النيسابوري قال : (كنا مع أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في بعض الطريق من نيسابور، وكان معنا أبو حاتم البستي ، وكان يسأله ويؤذيه، فقال له ابن خزيمة : يا بارد ، تنح عني لا تؤذني ، أو كلمة نحوها ، فكتب أبو حاتم مقالته ، فقبل له : تكتب هذا ؟ فقال نعم ، أكتب كل شيء يقوله ) .

ولم لا ؟ وابن حبان عظيم الثقة بشيخه ، أطراه بما لم يطر أحد أسواه . وقد مر في ترجمة ابن حبان أنه كان متنوع الثقافة ، فهو يفهم بالفلك والطب والنجوم والعربية ، وهو رأس في الفقه والحديث ومعرفة الرجال مع كثرة التصانيف المتنوعة .

## ( ٢ ) إحاطته في علم السنة خاصة :

لا أريد أن أعيد ما قدمته في ترجمته ، وما سطرته عند كلامي على مصنفاته وإنما أشير إلى ذلك إشارات سريعة ، تذكر بما مضى ، وتوضح أماننا الصورة . إن علوم السنة النبوية تنقسم إلى أقسام كثيرة ، منها ما يتعلق بالسند ، ومنها ما يتعلق بالمتن ، فمما يتعلق بالسند : معرفة أسماء الرواة ومواطنهم وكنابهم وأنسابهم ، ومعرفة المتفق والمفترق ، والمتشابه في الرسم ومعرفة المزيد في متصل الأسانيد ، والمرسل ، والمعضل ، والمنقطع ، والمتصل . ومما يتعلق بذلك أيضا ، أو يلحق به : طبقات الرواة عن السحدثين الكبار ، ومعرفة مالدي كل واحد منهم عن شيخه من الحديث ، وماليس عنده عنده ، ومعرفة التفرد والنكارة والإغراب ، والعلل .

ومما يتعلق بالمتن ، الإحاطة بالأحاديث النبوية الصحيحة ، ومعرفة تمييز الصحيح عن الضعيف ، والمنحج به عن المعتبر به ، واجتناب الضعيف والواهى والمعل . ومعرفة العلل الخفية القادحة فيه ، من معارضة للمل للروايات الثابتة إذا كان في إسناده مقال . والجمع بين الأخبار المتضادة في الظاهر ، وفقه الحديث . . . . الخ

( ١ ) معجم البلدان ( ١ : ٤١٩ ) .

( ٢ ) يؤذيه : أى يلح في أسئلته إلى درجة الإحراج أحيانا .

ثم الوقوف على أقوال النقاد الذين سبقوه ، حتى لا يحكم على  
راو ، ولم يتيقن معرفته .

هذه وأمثالها مما يتوجب على الناقد الإحاطة بها قد بلغ فيها ابن  
حِبَّان ، الذروة السامقة . وإليك بيان ذلك مع الإيجاز الشديد :  
( ١ ) بالنسبة لمعرفته بالرجال :

سبق الحديث بالباب الثالث ، أن ابن حِبَّان كتب في الرجال كتاب  
( التاريخ الكبير ) أودع فيه كل ما يعرفه عن الرواة من معلومات ، ونقل فيهِه  
ما بلغه عن غيره من النقاد السابقين فيه ، وذكر لكل واحد منهم أبرز مروياته  
التي أغرب فيها ، أو أخطأ ، أو تفرد . كما ألف في كنى من يعرف بالأسماء  
وأسماء من يعرف بالكنى .

ثم رأى أن يختصره في كتابين وجيزين ، فكتب ( الثقات ) و ( المجروحين )  
كما كتب ( الفصل بين النقلة ) للرواة الذين اختلف فيهم أئمة النقد ، وحكم  
عليهم بما استصوبه سواء وافق بعضهم في ذلك ، أو خالف الجميع .  
ولو فشت - اليوم - كتب الرجال ، فإنك قلما تجد رجلاً لم يترجم لهُ  
ابن حِبَّان في الثقات أو في المجروحين ، من الطبقات الأربع .

ونظراً لأن ابن حِبَّان لا يميز الجرح إلا مع بيان أسبابه ، فإنه ذكر أهم  
الأسباب التي جرح بها الرواة الذين أوردهم في كتاب ( المجروحين ) .

وهذا يعني أن ابن حِبَّان على معرفة كبيرة في الرجال ، وهو حين  
يترجم للرجل ، يذكر اسمه وينسبه ، ويذكر كنيته ، ووطنه ، وإذا اشتبه براو ضعيف  
- وهو ثقة - ميز بينهما ، وكذلك لو اشتبه بضعيف آخر ، أو اشتبه بضعيف بثقة  
وإذا اشتبه عليه أمر الراوى - وغالباً ما يكون من المستورين أو المقلين - فإنه  
يصرح بذلك كله ولا يكتمه . وإليك بعض الأمثلة على ما أسلفت :

( أ ) قال <sup>(١)</sup> في ترجمة حفص بن سليمان المنقرى : ليس هذا بحفص بن سليمان  
القارىء ذاك ضعيف ، وهذا ثبت .

وفي ترجمة محمد بن أبان الأنصارى : ليس هذا بمحمد بن أبان  
الجعفى ، ذاك من أهل الكوفة ضعيف ، وهذا مدنى ثبت .

( ١ ) ( ١٢ : ١٦٧ ، ١٦٨ ) ، وانظر ( م ١ : ١٩٦ ، ٢٠٤ ) ومواقع كثيرة تجدها  
هناك .

- (ب) وقال في ترجمة أبي سعد الساعدي <sup>(١)</sup> : وليس هذا بأبي سعد البقال ذاك أيضاً ضعيف .
- (ج) قال في ترجمة محمد بن زياد بن مروان اليشكري <sup>(٢)</sup> : وليس هذا بمحمد ابن زياد اليشكري الجزري ذاك واه .
- (د) وقد يميز بين ثقتين أيضاً : قال في ترجمة إبراهيم بن سويد النخعي <sup>(٣)</sup> : وليس هذا بإبراهيم النخعي الفقيه .
- وفي ترجمة أبي هزان - عطية بن أبي جميلة - الشامي <sup>(٤)</sup> : وليس هذا بأبي هزان الصغير ذاك اسمه يزيد بن سمرة . وفي الثقات من ذلك كثير .
- (هـ) وقال في ترجمة حماد بن أبي الجعد <sup>(٥)</sup> : وقد قيل : إن حماد بن الجعد وحماد بن أبي الجعد واحد ، ولم يتبين ذلك عندي ، فلذلك أفسردت هذا عنه .
- وفي ترجمة سنان بن سعد الكندي <sup>(٦)</sup> : يروى عن أنس بن مالك ، حدث عنه المصريون وهم مختلفون فيه ، يقولون : سعد بن سنان ، أو سعيد بن سنان ، وسنان بن سعيد ، وأرجو أن يكون الصحيح سنان بن سعد . وقد اعتبرت حديثه ، فرأيت ما روى عن سنان بن سعد يشبه حديث الثقات ، وما روى عن سعد بن سنان أو سعيد بن سنان ، فيه المناكير كأنهما اثنان ، فإله أعلم .
- (و) وكمن الرواة <sup>(٧)</sup> في كتاب الثقات قال فيهم ابن حبان : لست أعرفه لا أدري من هو ولا ابن من هو ، إن لم يكن فلاناً فلا أدري من هو أحسبه فلاناً ، إن كان فلاناً فهو كذا ، وإلا فلم أعرفه . . . الخ ذلك من العبارات الصريحة في جهالة عين المترجم لديه .

- 
- (١) المجروحين (٣ : ١٥٧) .  
(٢) الثقات (٩ : ٤٧) .  
(٣) الثقات (٦ : ٦) .  
(٤) ما سبق (٥ : ٢٦١) .  
(٥) المجروحين (١ : ٢٥٣) .  
(٦) الثقات (٤ : ٣٣٦) .  
(٧) م ٣ / المجهول .

(٢) بالنسبة لمعرفة أسباب الجرح والتعديل :

لا أريد استعراض كل ما جمعته فيما يتعلق بذلك ههنا ، لأنَّ له محله في الأبواب الثلاثة التالية - إن شاء الله تعالى - وحسبى أن أعرض بـ... بين يديك نماذج تدل على ما وراءها .

إنَّ معرفة أسباب الجرح تنلخص في أمرين : أحدهما : الإحاطة بأقوال النقاد السابقين . والثاني : سبر أحاديث الرواة ومعرفة طرقها وعللها .

أما عن الأمر الأول ، فقد قدمت في مطلع هذا الباب ، أنَّ الإمام ابن حبان ، كان يعرض في المجروحين أقوال كثير ممن تقدمه ، وخاصة شعبية ومالك والثوري وابن المديني ويحيى القطان ، وابن معين وأحمد . ويكفي ههنا أن أعرض نماذج مما نقل عن بعض أئمة النقد ، في الرواة وبخاصة الذين اختلفوا فيهم ، لنرى كيف كان ابن حبان يتناول أحكام من سبقه ؟

( أ ) ترجم لأبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي وقال : يروى عن عثمان وعلى وابن مسعود وقد زعم شعبة أنَّ أبا عبد الرحمن لم يسمع من عثمان ولا عبد الله ، وسمع عليا .

فأنت ترى أنه قال : يروى عن ... وهنا نقل قول شعبة بأنَّ تحقق السماع إنما هو في روايته عن علي دون غيره . فهل ابن حبان ينتقد شعبية أم يؤيده ؟ ظاهر الكلام يحتمل الأمرين إلا أنَّني وجدت قد أخرج<sup>(١)</sup> في صحيحه عن أبي موسى وعلى وأم حبيبة وابن مسعود وحكي حادثة حصار عثمان رضي الله عنهم ، ونقل أقواله وقتئذ . فتحققت أنه نقد شعبة . ووافق من ذهب إلى تحقق سماعه من هؤلاء الصحابة وغيرهم .

( ب ) وترجم لمحمد بن سالم الكوفي وقال : كان الثوري يحدث عنه ويقول<sup>(٢)</sup> حدثني أبو سهل ، وكان هذا مذهباً للثوري ، إذا حدث عن الضعفاء كناهم حتى لا يعرفوا .

(١) الثقات (٩: ٥) .

(٢) انظر أحاديثهم على الترتيب (موارد : ٦٣ ، ٢٤٢ ، ٣٥٦ ، ١٣٩٤) .

٢٠٢٣ (٢١٩٨) .

(٣) المجروحين (٢: ٢٦٢) .

(ج) وترجم لعاصم بن رزين الراوى عن ابن عمر وقال : <sup>(١)</sup> وقد وهم من أطلق الضعف على العواصم كلهم حيث قال : مافى الدنيا عاصم إلا وهو ضعيف، من غير دلالة تثبت صحة ما قاله .

وهو بهذا يعرض بيحيى القطان <sup>(٢)</sup> حيث يقول ذلك .

(د) وترجم لمطرح بن يزيد الكنانى ، ونقل عن ابن معين قوله : ليس بشئ <sup>(٣)</sup> ثم علق عليه فقال :

هذا الذى قاله أبو زكريا - رحمة الله عليه - ليس مما يعتمد عليه مطلقاً لأننا لاستحل القدح فى مسلم بغير بيئة ، ولا الجرح فى محدث من غير علم ومطرح بن يزيد هذا ، ليس يروى إلا عن عبيد الله بن زحر وعلى بن يزيد وكلاهما ضعيفان ، وإنما رواية على بن يزيد وعبيد الله بن زحر عن القاسم بن عبد الرحمن والقاسم واه ، فكيف يتيهأ إطلاق الجرح على محدث لم يرو إلا عن الضعفاء . . . . )

وترجم لصدقة بن عبد الله السمين وقال : يروى الموضوعات عن الأثبات لا يشتغل بروايته إلا عند التعجب . قال ابن معين : ضعيف ، ثم قال : <sup>(٤)</sup>

مرض أبو زكريا القول فى صدقة ، حيث لم يسبر مناكير حديثه ، وهو يروى عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بنسخة موضوعة ، يشهد لها بالوضع من كان مبتدئاً فى هذه الصناعة ، فكيف المتبحر فيها ؟

مع العلم بأنه يوافق ابن معين فى أكثر أقواله ، ولا يمل لكثرة ما ينقل أقواله مؤيداً بها ما يذهب إليه .

(هـ) وترجم لحماذ بن سلمة الإمام ثم قال <sup>(٥)</sup> : ( ولم ينصف من جانب حديثه واحتج بأبى بكر ابن عياش فى كتابه ، وبابن أخى الزهرى وعبيد الرحمن ابن عبد الله بن دينار ) .

(١) الثقات (٥ : ٢٤٠) .

(٢) الميزان (٢ : ٣٥٧) .

(٣) المجروحين (٣ : ٢٧) .

(٤) المجروحين (١ : ٣٧٤) .

(٥) الثقات (٦ : ٢١٦) .

وابن حبان يعرض بالإمام البخارى ، حيث أخرج حديث هؤلاء ، ولم يخرج لحماذ بن سلمة .

وقال فى ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار هذا وقال : <sup>(١)</sup> كان يحيى القطان يحدث عنه ، ولم يحدث عنه عبد الرحمن بن مهدي بشئ قط . وكان محمد بن إسماعيل البخارى ، ممن يحتج به فى كتابه ، ويترك حماد بن سلمة .

وانتقده فى ترجمة داود بن الحصين ، ومواضع عديدة أخرى . كما انتقد غيره من الأئمة .

وإذا اختلف أئمة النقد فى راو ، فابن حبان يضع نفسه الحكم بينهم ويدلى بحججه فى تأييد ما يذهب إليه للترجيح بين أقوالهم ، أو دفعها كلها ويكفى أن أذكر مثالين على ذلك لئلا نخرج عن المقصد .

(١) ترجم لبقية بن الوليد <sup>(٣)</sup> الحمصى الكلاعى ، ونقل اختلاف أربعة من الأئمة فى شأنه . فنقل عن ابن المبارك قوله : إذا اجتمع إسماعيل ابن عياش وبقية فى حديث ، فبقية أحب إلى .

ونقل عن يحيى بن معين قوله فيه : ثقة ، فقليل له : هو أحب إليك أو محمد بن حرب ؟ قال : ثقة وثقة .

ونقل قول أحمد : توهمت أن بقية لا يحدث بالمناكير إلا عن المجاهيل فإذا هو يحدث بالمناكير عن المشاهير ، فعلمت من أين أتى .

قال ابن حبان : لم يسه أبو عبد الله - رحمه الله - وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة ، رويت عنه عن أقوام ثقات ، فأنكرها ، ولعمري إنه موضع الإنكار ، وفى دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان فى الحديث .

ونقل عن سفيان بن عيينة أنه سئل عن حديث ، فقال : أخبرنا ببيعة ابن الوليد ، أخبرنا أبو العجب .

قال ابن حبان : هذا الذى أنكره سفيان وغيره ، من حديث ببيعة هو ما روى أولئك الضعفاء والكذابين والمجاهيل الذين لا يعرفون .

(١) المجروحين (٢ : ٥١) .

(٢) الثقات (٦ : ٢٨٤) .

(٣) المجروحين (١ : ٢٠٠) .

ولقد دخلت حمص، وأكثر همى شأن بقية، فتنبت حديثه، وكتبت  
النسخ على الوجه، وتنبت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيت  
ثقة مأمونا، ولكنه كان مدلسا. سمع من عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك  
أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد  
الله بن عمر وشعبة ومالك، مثل: المجاشع بن عمرو، والسري بن عبد الحميد  
وعمر بن موسى الميتمي وأشباههم، وأقوام لا يعرفون إلا بالكنى، فروى عن  
أولئك الثقات الذين رأهم - عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك - مسمع من  
هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر عن نافع، وقال مالك عن  
نافع، وهكذا... فحملوا عن بقية عن عبيد الله، وبقية عن مالك، وسقط  
الواهي بينهما، فالتزق الموضوع ببقية، وتخلص الواضع من الوسط.  
وإنما امتحن بقية بتلاميذ له، كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه  
ويسوونه، فالتزق ذلك كله به.

ويحيى بن معين أطلق عليه - في موضع آخر - شبيها بما وصفنا  
من حاله.

ونقل عنه قوله: بقية ثقة إذا حدث عن المعروفين، ولكن له مشايخ  
لا يدرى من هم. قال ابن حبان: فلا يحل أن يحتج به إذا انفرد بشيء...  
وروى له ابن حبان روايات تدل على هذا.  
(٢) وترجم لداود بن الزبرقان، وقال:

(اختلف فيه الشيخان، أما أحمد، فحسن القول فيه، ويحيى وهما  
وروى عن أحمد قوله: لأتهمه في الحديث، وعن ابن معين: ليس بشيء.  
قال ابن حبان: وإنما نطلي بعد هذا الكتاب - المجروحين - كتاب  
(الفصل بين النقلة). ونذكر فيه كل شيخ اختلف فيه أئمتنا، ممن ضعفه  
بعضهم، ووثقه البعض، ونذكر السبب الداعي لهم إلى ذلك، ونحتج لكل  
واحد منهم، ونذكر الصواب فيه، لئلا نطلق على مسلم الجرح بغير علم  
ولا يقال فيه أكثر مما فيه.



كان داود بن الزبيران شيخاً صالحاً يحفظ الحديث ويذاكر به ، ولكنه كان يهيم في المذاكرة ويغلط في الرواية إذا حدث من حفظه ، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم ، فلما نظر يحيى إلى تلك الأحاديث ، أنكرها وأطلق عليه الجرح بها .

وأما أحمد بن حنبل فإنه علم ما قلنا ، أنه لم يكن بالمتعمد في شيء من ذلك ، فلا يستحق الإنسان الجرح بالخطأ يخطئ ، أو الوهم يهيم ، ما لم يفحش ذلك ، حتى يكون الغالب على أمره ، فإذا كان كذلك ، استحق الترك .

وداود بن الزبيران عندي صدوق فيما وافق الثقات ، إلا أنه لا يحتج به إذا انفرد . . . . .

وأما عن معرفته بأحاديث الرواة وطرقها وطلبها ، فالحديث عنه ذوقين .

أما الشق الأول : فهو مصنفاته الكثيرة التي صنفها في علم العلل وقد ذكرت في الباب الثالث مؤلفاته في علم الرجال ، وعلم العلل ، وأوضحته مضمون كل واحد منها بما أمكنتني المصادر التي بين يدي من مصنفاته أو غيرها .

وأما الشق الثاني : فهو سير أحاديث الرواة الضعفاء ، أو المتكلم فيهم ، وعرضها على ميزان النقد ، لمعرفة الموضوع منها والمقنوع ، وما لأصل له ، والمرسل ، والمدلس وسياق الحديث عنها في الفصل الثالث من هذا الباب .

### ( ٣ ) إحاطته بالسنة النبوية الصحيحة :

لعلى لا أجانب الصواب إذا قلت بأن ابن حبان أحاط بصحيح السنة النبوية ، وسير الضعاف والواهيات والموضوعات ، أو كاد . . . واستمع معي إليه وهو يقول : ( إنني لما رأيت الأخبار طرقها كثرت ، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلت ، لاشتغالهم بكتابة الموضوعات ، وحفظ الخطأ والمقنوعات فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين ، وأمعنت الفكر فيها ، لئلا

يصعب عليها على المقتبس ( . . . ) .

ولاريب أن ابن حبان ذكر في كتابه هذا أصل الأبواب، لا كل ما صح عنده ودليل ذلك، قوله في أثناء الصحيح هذا ( في أربع ركعات يصلحها المسلم ستمائة سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ذكرناها بفصولها وتعامها في كتاب ( الصلاة ) . وقد ذكرت ذلك في الباب الثالث .

وأتوقع أن يكن عدد أحاديث صحيح ابن حبان - بدون المكرر - يزيد على سبعة آلاف حديث، والحجة لما ذهبت إليه في هذا التقدير: أن صحيح البخاري ومسلم فيهما من الأحاديث الصحيحة قرابة خمسة آلاف حديث - غير مكررة، لأنهم قد روا أحاديث البخاري من غير تكرار أربعة آلاف حديث وأحاديث مسلم ثلاثة آلاف فمجموع ما في الكتابين من الأحاديث المسندة سبعة آلاف حديث اتفقا منها على ألفين وانفرد مسلم بألف، والبخاري بألفين . واعتقد أن ابن حبان قد ضم في كتابه الصحيحين كلاهما وزاد عليها قرابة ألفين وخمسمائة حديث هي ما جمعه الهيئتي فـوارد الظمان . وضياح كتب ابن حبان يجعلنا نحكم الظن الراجح والقياس . وهذا الذي ذكرت كاف في الدلالة على سعة حفظ ابن حبان ودرايته بسنة النبي صلى الله عليه وسلم .

( ٤ ) معرفته بمرامي كلام العرب، ومدلولات ألفاظ النقاد :

تكلت في الباب الرابع عن أبرز النقاد في القرون الأربعة الأولى وحاولت تفسير بعض المصطلحات التي استخدمها ابن حبان معبرا بها عن أحكام النقاد على الرجال . كقوله : كان أحمد حسن الرأي فيه، أو كان يحيى يجزل الثناء عليه، أو كان يحيى القطان يرضاه، أو كان ابن مهدي يروى عنه .

ومثل قوله : كان شعبة سيء الرأي فيه، أو وهاء يحيى، أو مـرض القول فيه . واستخدامه مثل هذه العبارات يدل على أن الرجل يضع يده على الجرح، فيتطمس له العلاج المناسب . بعد أن يصفه الوصف البليغ بأخصر العبارات .

ثم ان الرجل قد ذكر في طبقات اللغويين ، وذكرت من تصاريفه في الكلام على الأحاديث ، ما فيه غنية عن التكرار في هذا المبحث الوجيز .

#### ( ٥ ) التقوى والورع :

إنَّ الغرض من التقوى ، أن تمنع صاحبها من التطاول على أعراض الناس والوقوعة بهم والطلب لهم ، وهدف الورع أن يجعل الإنسان يتحرج من الإقدام على أمر حتى يتيقن صحة فعله له أو تركه إياه .  
وإذا كان الورع مطلوباً في كل أحوال المسلم ، فهو أشد حاجة في علم الجرح والتعديل .

وقد مر معنا بعض النصوص التي يشير فيها ابن حبان إلى أنه لا يجوز إطلاق الأحكام على الرواة ، دون سبر أحاديثهم ، والتحقق من أحوالهم حتى لا يقال في مسلم ما ليس فيه ، ولا يطلق عليه الجرح من غير علم .  
وقال في ترجمة أبي يوسف القاضي :<sup>(١)</sup>

(لسنا ممن يوهم الرعاع ما لا يستحله ، ولا ممن يحيف بالقدرح في إنسان وإن كان لنا مخالفاً ، بل نعطي كل شيخ حظه مما كان فيه ، ونقول في كل إنسان ما كان يستحقه من العدالة والجرح . . . ) .  
وقال في ترجمة عبد الله بن المؤمل :<sup>(٢)</sup>

(عائذ بالله من هاتين الخصلتين : أن نجرح العدل من غير علم أو نعدل المجروح من غير يقين ، ونسأل الله الستر) .  
والرحلة في طلب الحديث ، وجمع طرقه من أهم أسباب حصول الناقد على الزاد .

قال في ترجمة<sup>(٣)</sup> أحمد بن محمد القيسي : ( وإنما ذكرت هذا الشيخ ليعرف اسمه فلا يحتج به مخالف أو موافق على من لم ينعم النظر في أسباب الحديث ، ولا دار المدن والقرى في جمعه ، فيبقى لا يعرف علمه ، إذا رأى صحة إسناده ) .

( ١ ) الثقات ( ٧ : ٦٤٦ ) .

( ٢ ) المجروحين ( ٢ : ٢٨ ) .

( ٣ ) ما سبق ( ١ : ١٥٥ ) .

وفى ترجمة عبد الله بن وهب النسوى <sup>(١)</sup> قال : ( هذا شيخ ليس يعرفه كل إنسان ، إلا من تتبع حديثه . ولم يكن لنا همة فى رحلتنا إلا تتبع الضعفاء ، والتنقيب عن أنباءهم وكتابة حديثهم للمعرفة والسبر ) .  
وأختم هذا المبحث بما ذكره فى ترجمة عمرو بن خليف الحناوى قال :  
( كان ممن يضع الحديث . . . وروى له حديثاً موضوعاً ثم قال : وهذا لا شك أنه موضوع قرأته على ابن قتيبة قلت : حدثكم عمرو بن خليف ؟ قال حدثنا أيوب بن سويد ، فلما فرغت من قراءته ، قال لى : مثلك يسمع مثل هذا الحديث ؟

قلت : نجرح به راويه يا أبا العباس ، فتبسم ) .

---

( ١ ) المجروحين ( ٤٣ : ١ ) .

### الفصل الثالث

الخطوات التي يسير عليها في نقده  
~~~~~

المبحث الأول : اعتماده على معاصري الرواة من النقاد ~~~~~

مما لا يحتاج إلى تنويه أنَّ ابن حبان من نقاد القرن الرابع الهجري وبينه وبين الرواة من التابعين وأتباعهم . . . مفاوز يتعذر عليه تجاوزها دون الاستعانة بمعالم على هذا الطريق ، ودراسة مروياتهم بمعزل عن معرفة أقوال أئمة النقد فيهم ، تجعل الإنسان يتخبط على غير هدى .

وإذا كان ابن حبان يشترط في الناقد شرائط معينة ، حتى يقبل قوله فيها ، فإنَّ هذا لا يعنى ندرة هذه الشرائط ، ولا تعذر وجودها ففى تلك الأعصار ، كيف لا ، وابن حبان نفسه ، ذكر بعض النقاد فى عصر التابعين وأشار إلى بعضهم الآخر ، وذكر من بعدهم طبقة طبقة ، حتى وصل إلى طبقة شيوخه ، فأثنى عليهم خالص الثناء وأطيبه .

قال رحمه الله ^(١) : (وقد يكون العدل الذى يشهد له جيرانه ، وعدل بلده أنه عدل ، وهو غير صادق فيما يروى من الحديث ، لأنَّ هذا شىء ليس يعرفه إلا من صناعته الحديث ، وليس كلَّ معدِّل يعرف صناعة الحديث ، حتى يعدِّل المعدِّل على الحقيقة ، فى الرواية والدين معا .

وقد التزم ابن حبان بقاعدته هذه فعلاً ، فلم أجده اعتمد قول امرئ غير معتمد عنده - وعند النقاد - اللهم إلا فى موضعين .

(١) الأول : فى الروايات التى نقلها عن أئمة الحديث فى تحايلهم

على أبى حنيفة وطلبه ، فقد وجدت بعض هذه الروايات ضعيفة

الإسناد ، أو منكرة المتن . مع أنَّ ابن حبان نفسه يقول ^(٢) :

(عاذ بالله من هاتين الخصلتين : أن نجرح العدل من غير علمهم

أو نعدِّل المجروح من غير يقين . ونسأل الله السَّتر) . فأين اليقين ففى

روايات المجاهيل والمتروكين . وهو القائل ^(٣) : (ومن المحال أن يجرح العدل

(١) المجروحين (١ : ٥٠) .

(٢) المجروحين (٢ : ٢٨) فى ترجمة عبد الله بن المؤمل .

(٣) الثقات (٥ : ٣٣٠) فى ترجمة عكرمة مولى ابن عباس .

بكلام المجروح) .

وكان شهرة أبي حنيفة - رحمه الله - بالضعف في الحديث ، وإطباق أهل الحديث - إلا النفر اليسير - على ثلثه ، جعل ابن حبان يقع فيهما - يحذر هو منه ويستعيز .

(٢) والثاني : فيما إذا كان الناقد صدوقاً في نفسه ديناً صيناً ، وكان هذا النقد مما يشترك في معرفته الناس جميعاً . أو كان الناقد غير المعتمد بنقده ، ينقد أحد مدرسته . فيكون نقده أدعى للقبول وأكد .

ففي ترجمته لجابر الجعفي (١) : نقل تضعيفه عن أبي حنيفة رحمه الله حيث قال : (ما لقيت أكذب من جابر الجعفي) . وعقب عليه بقوله : (وهذا زعيم أهل الرأي وقائد هم وإمامهم في مذهبهم ، يطلق على جابر الكذب ضد قول من انتحل مذهبه ، وزعم أن إطلاق مثله غيبة) .

فابن حبان إذا نقل قول أبي حنيفة في تضعيفه جابراً ليقوم الحجة على من يصحح روايات جابر من أهل الرأي ، ويحتج بها . مع العلم بأن أبا حنيفة لم ينفرد في ذلك بل ضعفه سلام بن مسكين (٢) ، وزائدة بن قدامة (٣) ، وسلام ابن أبي مطيع الخزاعي (٤) . كما نقل ابن حبان ذلك .

ومما يحسن التذكير به أن النقاد الذين نص على أقوالهم في الثقات قليلون جداً ، لأنه كان لا يكثر من ألفاظ النقد فيها ، كما كان قليلاً ما ينقل عن النقد شيئاً من ذلك . فمن ذلك :

(١) أرطاة بن المنذر بن الأسود السكوني : قال فيه محمد بن كثير (٦) : ما رأيت

(١) المجروحين (٢٠٩ : ١) .

(٢) التقريب (٣٤٢ : ١) : ثقة رمى بالقدر .

(٣) التقريب (٢٥٦ : ١) : ثقة ثبت .

(٤) ماسبق (٣٤٢ : ١) : ثقة صاحب سنة .

(٥) (م ٥٥٩ / ١) .

(٦) هو محمد بن كثير المصيصي كما صرح في نسبه في تهذيب الكمال

(٣١٣ : ٢) والمصيصي هذا قال عنه الحافظ في التقريب (٢٠٣ : ٢)

صدوق كثير الغلط . ولكن المزي نقل عن ابن حبان في أرطاة : ثقة حافظ فقيه .

أحدا أعيد ولا أزهد ، ولا الخوف عليه أبين منه على أرطاة بن المنذر .
(٢) سليمان^(١) بن الحكم بن عوانة الكلي : روى عنه أبو جعفر النفيلى^(٢)
وكان يزعم أنه ثقة .

(٣) محمد بن الحسن البلخى^(٣) : قال أحمد بن سيار^(٤) : رأيته ببلخ ، وكان
ثبتاً فى الحديث محمود السيرة .

فى ترجمة إسحاق بن أبى فروة روى ابن حبان عن عتبة بن أبى حكيم^(٥)
أنه كان عند إسحاق بن أبى فروة ، وعنده الزهرى ، فجعل إسحاق يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له الزهرى قاتلك الله يا ابن أبى
فروة ما أجراك على الله - عز وجل - ألا تسند حديثك ؟ .

ووصف ابن حبان إسحاق هذا بقوله : كان يقطب الأسانيد ويرفع
المراسيل .

بيد أن الأمر يختلف فى المجروحين ، فقد أكثر فيه النقل عن أئمة
النقاد ، ووازن بين أقوالهم .

ترجم ابن حبان للحارث بن عبد الله الهمدانى ، وروى عن الشعبى^(٦)
قال : حدثنا الحارث ، وأشهد أنه أحد الكذابين) وقال ابن حبان : كان
غالياً فى التشيع واهياً فى الحديث .

وفى ترجمة داود بن يزيد الأودى نقل عن الشعبى أنه كان يقول^(٧)
لداود الأودى وجابر الجعفى : لو كان لى عليكما سلطان ، ثم لم أجـد
إلا إبرة لشبكتكما ثم ظلتكما بهما . وكان داود يؤمن بالرجعة .

وفى ترجمة رشيد بن يزيد السجورى - الذى كان يؤمن بالرجعة ، نقل^(٨)

-
- (١) (٥٦٠/١م) .
(٢) هو الحافظ أبو جعفر عبد الله بن محمد النفيلى الحرانى . التقريب
(١ : ٤٤٨) : ثقة حافظ . الأنساب (١٣ : ١٦١) .
(٣) (٥٦١/١م) . وانظر (٥٦٢/١م - ٢٦٥) فكلهم من طبقة واحدة
هى الرابعة .
(٤) الحافظ أبو الحسن المروزى . التقريب (١ : ١٦) : ثقة حافظ .
(٥) المجروحين (١ : ١٣١) .
(٦) ماسبق (١ : ٢٢٢) .
(٧) ماسبق (١ : ٢٨٩) .
(٨) ماسبق (١ : ٢٩٨) .

عن الشعبي قوله : إن كنت كاذباً فعليك لعنة الله . وبلغ الحديث زياد بن أبيه فبعث إلى رشيد الهجري فقطع لسانه وصلبه .

وفي ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى قال ابن حبان : كان مالك وابن المبارك ينهيان عنه وقال يحيى القطان : لم يترك إبراهيم القدر وإنما ترك للكذب واعتمد أقوال هؤلاء المعاصرين لإبراهيم ، وضعف الرجل واعتذر عن الشافعي إمامه بإخراجه عنه ، ولم يدافع عنه .

ونقل عن مالك^(٢) ويحيى القطان والشافعي تضعيفهم لحرام بن عثمان السلمي وارتضاه .

وفي ترجمة بزيع مولى يحيى بن عبد الرحمن قال : كان أبو نعيم - الفضل بن دكين - شديد الحمل عليه . وضعفه به .

وفي ترجمة جلد بن أيوب البصري نقل عن حماد بن زيد قوله : رأيت الجلد وهو لا يفرق بين الحيض والاستحاضة ، وكان إسماعيل بن علية يرميه بالكذب) واتهم ابن حبان بالوضع .

وكان شعبة يقول في جعفر بن الزبير الشامي - وكان هو وعمران بن حدير في مسجد واحد - : أصدق الناس وأكذب الناس في مسجد واحد .

وقال ابن حبان^(٥) : كان ممن غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شببها بالوضع .

وقال يحيى القطان^(٦) في جوير بن سعد البلخي : كنت أعرفه بحدِيثين ثم أخرج هذه الأحاديث ، وضعفه جداً ، وكان يحيى وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عن جوير ، وقال ابن معين : ضعيف ، وارتضى ذلك .

وفي ترجمة الحكم بن عطية العيشي^(٧) قال : روى عنه أبوداود الطيالسي

-
- (١) المجروحين (١٠٥: ١) .
 - (٢) ماسبق (٢٦٩: ١) .
 - (٣) ماسبق (١٩٩: ١) .
 - (٤) ماسبق
 - (٥) ماسبق (٢١٢: ١) .
 - (٦) ماسبق (٢١٧: ١) .
 - (٧) ماسبق (٢٤٨: ١) .

وكان شديد الحمل عليه، وضعفه جداً .

ثم قال ابن حبان : (كان الحكم ممن لا يدري ما يحدث قريباً وهم في الخبر فيجىء كأنه موضوع فاستحق الترك) .

وفي ترجمة الحكم^(١) بن عبد الله أبو مطيع البلخي قال : كان ممن رؤوس المرجئة ممن يبغض السنن ومنتحليها . وروى له حديثاً موضوعاً ثم قال قال النضر بن شميل ، قال أبو مطيع البلخي : نزل الإسلام والإيمان في القرآن على وجهين ، وهو عندي على وجه واحد . قال النضر فقلت له : فمن ترى الغلط ؟ منك ، أو من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو من جبريل عليه السلام ، أو من الله - عز وجل) . ولم يعقب .

وفي ترجمة داود بن عطاء^(٢) أبو سليمان المدني قال ابن حبان : (لا يحتج به بحال لكثرة خطئه وظلمته على صوابه كان أحمد بن حنبل - رحمه الله - يقول : رأيت وهو لاشيء) .

وفي ترجمة عبد العزيز بن أبان القرشي قال : تركه أحمد وكان شديد الحمل عليه . وقال أحمد : تركته لما حدثت بالمواقيت .

ونقل ابن حبان^(٣) عن ابن معين قوله : (كان مروان بن معاوية يغير الأسماء ، يعنى على الناس كان يحدثنا عن الحكم بن أبي خالد ، وهو الحكم بن طهير ، وروى عن علي بن أبي الوليد ، وهو علي بن غراب) .

وروى عن الدوري^(٤) أنه سأل يحيى عن شيخ كان يلزم ابن عيينة يقال له ابن مناذر ، قال يحيى : أعرفه ، كان يرسل العقارب في المسجد الحرام حتى تلسع الناس ، وكان يصب الممداد بالليل في المواضع التي يتوضأ منها حتى تسود وجوه الناس ، ليس يروى عنه رجل فيه خير . . .) .

وفي ترجمة أحمد بن طاهر بن حرملة نقل عن شيخه أحمد بن الحسن المائني أنه قال فيه : كان أكذب البرية ، كان يكذب الكذب الذي لا يستحل

(١) المجروحين (٢٥٠ : ١) .

(٢) ماسبق (٢٨٩ : ١) .

(٣) ماسبق (١٤٠ : ٢) .

(٤) ماسبق (٩٢ - ٩١ : ١) .

(٥) ماسبق (٨٠ : ١) ، (٢٧١ : ٢) .

(٦) ماسبق (١٥١ : ١) .

المسلم أن يكذبه . . وذكر له قصة شهدا أبو الحسن المدائني وضعفه بسببها وغيرها .

وفي ترجمة الحسن^(١) بن يحيى الخشني أبو عبد الملك الدمشقي نقل عن شيخه أحمد بن عمير بن جوصاء أنه كان يوثقه ، ومال إلى تضعيفه بكثرة مناكيره وفحش غلظه .

وفي ترجمة عمرو بن خليف الحتاوي العسقلاني قال : كان ممن يضع الحديث . وروى له أحد الأحاديث المنكرة ثم قال : وهذا لاشك موضوع قرأته على محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني - شيخه - قلت : حدثكم عمرو بن خليف ، قال : حدثنا أيوب بن سويد ، فلما فرغت من قراءته قال لي : مثلك يسمع مثل هذا الحديث ؟ قلت : نجرح به راويه يا أبا العباس . . ١ . هـ

وفي ترجمة محمد^(٢) بن عبد الرحمن بن غزوان ، روى له حديثاً بأربعة أسانيد ثم قال : أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة بهذه الأسانيد الأربعة ، قال : حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن غزوان ، وأنا خائف أنَّهُ كذاب .

سألت ابن خزيمة مراراً عن هذه الأحاديث فامتنع ، ثم قرأت عليه فلما قلت : حدثكم محمد بن عبد الرحمن بن غزوان ، أدخل أصبعيه في أذنيه ، فلما قرأت إسناداً واحداً أخرجهما من أذنيه ، وسمع إلى آخرها وقال نعم ، وأنا خائف أنَّهُ كذاب .

ولعلك تلاحظ أنني لم أتناول حال الراوي من حيث الصلاح والاستقامة أو البدعة أو الفسق ، ونحو ذلك ، لأنَّ البابين السادس والسابع خصصتهما لبيان منهجه في العدالة وشرائطها ، وموارضها ، والضبط وأسبابه وأنواعه . . . على أنه لا يفوتني التذكير بأنَّ الطلق الأول الذي خصصته

(١) المجروحين (٢٣٥: ١) .

(٢) ما سبق (٨٠: ٢) .

(٣) المجروحين (٣٠٥: ٢) فما بعدها .

لألفاظ التعديل . والطبق الثانى الذى خصصته لألفاظ الجرح عنده
مطلوئة بأحوال الرواة ، وأوصافهم النقدية . كما أنَّ الباب الثامن خصصته
لدراسة هذه الألفاظ ومدلولاتها عند ابن حبان ، وحاولت مقارنته
نماذج منها مع ألفاظ غيره من النقاد .

وكان من أغراض الباب الرابع حصر المواضع التى نقل فيها أقوال
النقاد السابقين فى كتاب المجروحين .

المبحث الثاني : الإحاطة بمرويات المحدثين ودراستها

لعل مهمة نقد الرجال من أصعب وأعقد المهام التي تقع على كاهل علماء الأمة، ولهذا - والله أعلم - كان عدد النقاد بالنسبة إلى عدد علماء الأمة قليلاً جداً .

قال الإمام^(١) الذهبي : (هذه تذكرة بأسماء معدّلي حملة العلم النبوي ، ومن يرجع إلى اجتهداهم في التوثيق والتضعيف ، والتصحيح والتزييف . . .) وقد اعتبر فيهم بعض الصحابة ، وكثيراً من التابعين . بيد أنه يعطينا ههنا أئمة النقد من الأئمة شعبة ومالك والثوري فما بعد ، لأنَّ النقد إنما توضح ، وسجلت أقوال الناقدين - على قلتها النسبية منذ ذلك الحين ، وكل ما نقل قبل ذلك ، فهو كلام على رجل ورجال معدودين من الناقدين الواحد .

ولهذا اعتبر ابن حبان الإمامين شعبة ومالك أول من نقد على الرجال في الحجاز والعراق .

وحتى لو اعتبرنا كل من ذكرهم الذهبي من النقاد بالمعنى الخاص فإنَّ عدد جميعهم حتى نهاية القرن الثالث الهجري لا يزيد على أربعمئة حافظ . بينما كان عدد ثقات ابن حبان من التابعين بعدهم يزيد على خمسة عشر ألف راو . ولعل عدد رجال الكتب الستة يصل إلى عشرة آلاف راو . فأى تناسب بين هذا العدد وذاك ناهيك عن طبقات المفسرين والأصوليين والفقهاء واللغويين والنحويين . . . الخ .

ولأمر ما بدأ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي النقاد بالإمام مالك وختمهم بوالده أبي حاتم الرازي ، وكان عددهم ثمانية عشر ناقداً ليس غير . وإذا كان الإمام ابن أبي حاتم على صواب فيما ذهب إليه - مع بعض التحفظات - فإنَّ من بين كل ألف راو ينيخ ناقد واحد .

وسبب ذلك في نظري هو صعوبة مهمة الناقد ، وثقل العبء الملقى على عاتقه . فمن أين له أن يحكم بأن فلاناً ثقة ، وفلاناً صدوق ، والآخر ضعيف ، والثالث كذاب والرابع وضاع ، مالم يتيقن ذلك .

ولعلك على ذكر من قوله ابن حبان^(١) : (عائذ بالله من هاتين
الخصلتين :

- (١) أن نجرح العدل من غير ظم .
 - (٢) أو نعدّل المجروح من غير يقين .
- ونسأل الله السّتر) .

وكيف له أن يتيقن ذلك ، مالم يستجمع أقوال كل من تقدمه فـي
الراوى ، إذا لم يكن من معاصريه الذين خبرهم ، واطلع على خفايا أحوالهم
ومروياتهم ؟

وهب أنه استجمع هذه الأقوال كلها ، فما الذى يدرى أن ما جرح به
الرجل من المطاعن فى حقيقة الأمر ؟

وإذا سلّمنا - ولا بد من التسليم - بمعرفته فى ذلك كله ، فمن أين له
أن ذلك النّاقد لا يخطئ فى تقويمه وحكمه ، مادام بشراً يخطئ ويصيب
ومادات مذاهب النّقاد غامضة كما يقول الخطيب .

والجواب على ذلك : أن سير حديث الراوى ، وجمع طرقه ، والوقوف على
عائله يعطى النتيجة الصّحيحة ، ويؤهل للبت فى أمر ذاك الراوى .

لأننا إذا جئنا إلى زيد من الرواة ، فسيرنا حديثه الذى وجدناه فى
كتابه ، أو رواه عنه أصحابه ، وجمعناه جمع استقصاء ، ثم درسناه دراسة نقدية
مقارنة ، وبعد انتهاء الدّراسة النّقديّة ، أصدرنا الحكم عليه ، فهـل
يطلب منا سوى ذلك ؟ اللهم لا ، إذا ملكتنا أدوات النّقـد ، وتأهلنا لمعرفة
خباياه .

ولكن هل فعل ابن حبان ذلك ؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال ، أحب أن أقسم الرواة إلى أقسام :
ففى كتابه (الثقات) جمهرة من الرواة لا يعرفهم ابن حبان هو . وقد
صرح بأنه لا يعرفهم ، كما صرح بأسماء الثقات الذين تشكك فى أعيانهم .
وهناك رواية إنما يعرف الواحد منهم بالحديث والحديثين ، ولا يعرف
ابن حبان فيه جرحاً ممن سبقه ، وليس حديثه منكراً خالف فيه الثقات

فهذا الرجل يورده ابن حبان في ثقاته - حسب شرطه - الذي شرطه . ومن هؤلاء من عدّه كثير من الحفاظ مجهولا ، أو مجهول الحال . وهذا وذاك إذا لم يأت بمتن منكر وتويع ، أو زكى من الراوى عنه ، وكان من أهل النقص — أو المعرفة الحديثية ، قبلت تزكيته ومشى حديثه . كما نص على ذلك الحافظ وغيره ، وسيأتى .

وبقية رجال (الثقات) على أضرب :

فمنهم الثقة المشهور الذى لا خلاف بين الأئمة حوله ، ومنهم الثقة الذى اختلف حول بعض حديثه ، ومنهم الثقة فى بعض شيوخه دون بعض ومنهم الصدوق ، ومنهم الصدوق الذى يخطئ* ، ويخطئ* كثيرا ، ويخطئ* ويغرب ، ويخطئ* ويخالف ، بل ويخطئ* ويغرب ويتفرد ويخالف ، فهؤلاء جميعاً وغيرهم ، لاشك أن ابن حبان قد سير حديثهم وعرفهم حق المعرفة ثم أطلق على الواحد منهم ما يناسبه - فى نظره - من حكم .

ولاريب أن الرواة الذين سكت عليهم أكثر بعشر مرات من الذين ذكرهم بشئ* من الألفاظ السالفة الذكر . إلا أن ما قدمته من سير حديث من يعرفه منهم يشمل الجميع وأدلتى فيما ذهبت إليه من سير ابن حبان لأحاديث رواه فى الصحيح والمجروحين والثقات أقواله التى تصرح بذلك .

(١) قال فى أول الثقات^(١) : (وإنما أذكر فى هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ وقد ضعفه بعض أئمتنا ووثقه بعضهم . فمن صح عندى منهم بالدلائل النيرة التى بينتها فى كتاب (الفصل بين النقلة) أدخلته فى هذا الكتاب ، لأنه يجوز الاحتجاج بخبره ، حسب الشرائط التى ذكرها - ومن صح عندى أنه ضعيف بالبراهين الواضحة أنه ضعيف . . . لم أذكره فى هذا الكتاب ، لكنى أدخلته فى كتاب (الضعفاء بالعلل) لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره) .

(٢) وفى مقدمة صحيحه^(٢) قال : (وربما أروى فى هذا الكتاب ، واحتج بمشايخ ، قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل : سماك بن حرب

(١) الثقات (١: ١٣) .

(٢) الصحيح (١: ١٤١) .

وداود بن أبي هند ، ومحمد بن إسحاق بن يسار ، وحَمَاد بن سلمة
وأبي بكر بن عياش . وأضربهم ممن تنكب عن رواياتهم بعض أئمتنا
واحج بهم البعض . فمن صح عندي منهم بالبراهين الواضحة
وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنه ثقة ، احتججت به ، ولم أعرج على
قول من قدح فيه .

ومن صح عندي بالدلائل النيرة ، والاعتبار الواضح على سبيل الدين
أنه غير عدل ، لم أحتج به ، وإن وثقه بعض أئمتنا .

وقال أيضا : (وقد تركنا من الأخبار المروية أخباراً كثيرة من أجل
ناقليها ، وإن كانت تلك الأخبار مشاهير تداولها الناس .

فمن أحب الوقوف على السبب الذي من أجله تركتها ، نظر في كتاب
(المجروحين من المحدثين) من كتبنا ، يجد فيه التفصيل لكل شيخ تركنا
حديثه ، ما يشفى صدره ، وينفي الريب عن خلفه .^(١)

وقد احتجنا في كتاب هذا بجماعة قد قدح فيهم بعض أئمتنا
فمن أحب الوقوف ، على تفصيل أسبابهم ، فليُنظر في الكتاب المختصر من
(تاريخ الثقات) يجد فيه الأصول التي بنينا ذلك الكتاب عليها ، حتى
لا يعرج على قدح قاذح في محدث على الإطلاق من غير كشف حقيقته .

وقد تركنا من الأخبار المشاهير التي نظها عدول ثقات ، لعل تبين لنا
منها الخفاء على عالم من الناس .

وإنما نلّى بعد هذا (طل الأخبار) ونذكر كل خبر مروى ، صح أوله
يصح بما فيه من العلل ، إن يَسَّرَ الله ذلك وسهله .

(٣) وفي مقدمة المجروحين قال :^(٢) (وإنّي ذاكر ضعفاء المحدثين ، وأضداد
العدل من الماضين ممن أطلق عليهم أئمتنا القدح ، وصح عندنا
فيهم الجرح .

وأذكر السبب الذي من أجله جرح ، والعلة التي بها قدح . . . وأقصد
في ذلك ترك الإمعان والتطويل ، وألزم الإشارة إلى نفس التحصيل .

(١) الخلد - بفتحتين - البال والقلب والنفس . القاموس (جلد) (١ : ٢٩١) .

(٢) المجروحين (١ : ٤) .

هذه نصوص عامة في الدلالة على إحاطة ابن حبان بأحاديث الرواة وجمعها ودراستها، فمن صح عنده بالبراهين الواضحة أنه ثقة، أدخله في كتاب (الثقات) وانتقى صحيح رواياتهم، فأودع معظمها في كتابه الصحيح، وإن ضعفه بعض أئمة الحديث. ومن صح عنده بالبراهين الواضحة أنه ضعيف، أدخله في كتاب (المجروحين) مع بيان سبب جرحه، والعللة التي أسقطته مع لزوم الاختصار.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب ذكرت أنه أفرد كتاباً للرواة المختلف فيهم سماه (الفصل بين النقط) بين فيه أحوالهم، وذكر مروياتهم التي كانت سبب هذا الاختلاف ثم رجح ما رآه راجحاً.

وهناك نصوص أخص من هذه النصوص، يمكن الاستدلال بها على الإحاطة والسبر، وتقصى حديث كل راو على حديثه.

قال في الثقات: ^(١)

(١) قال في ترجمة سفيان بن مسكين المدني: تفقدت حديثه على أن أرى فيه شيئاً يغرب فلم أراه إلا مستقيم الحديث.

(٢) وفي ترجمة عبد الله بن عبيد الله التيمي: مستقيم الحديث، لم أرفى حديثه شيئاً لا يشبه حديث الأثبات.

(٣) وفي ترجمة عبد الوهاب بن عبد الرحمن الصيرفي: مستقيم الحديث لم أرفى حديثه ما يوجب أن يعدل به عن الثقات إلى غيرهم.

(٤) وفي ترجمة علي بن إسحاق البلخي: لم أرفى حديثه إلا الاستقامة.

(٥) وفي ترجمة غسان بن عبيد الموصلي: يروى عن شعبة نسخة مستقيمة رواها عنه أيوب بن محمد الوزان، حدثنا القطان بالرقعة عن أيوب الوزان بها.

(٦) وفي ترجمة شيخه محمد بن عبد الله بن الجنيد: كتبنا عنه نسخاً حسناً وكان شيخاً صالحاً.

(٧) وفي ترجمة يعيش بن الجهم الحديثي قال: يغرب. لم أرفى ^(٢)

(١) (١م/٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٦) وانظر (٢٦٧)،

• (٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣)

(٢) (١م/١١٩٢، ١١٢٩)

- (١) المجروحين (١: ١٠٢).
- (٢) ماسبق (١: ١٤٤).
- (٣) ماسبق (١: ١٥٥).
- (٤) ماسبق (١: ١٥٦).
- (٥) ماسبق (١: ١٩٠).
- (٦) ماسبق (١: ٢٤١).

المقلوبات (فكم حديثه إذا ؟
(١) - وترجم للحسين بن طوان ، ومرض له بعض أحاديث ثم قال : وليس
لهذه الأحاديث كلها أصل ، لأنها كلها موضوعة ، إلا حديث السَّخَاءِ فَإِنَّهُ
يعرف من حديث الأعرج عن أبي هريرة .

(١) المجروحين (١ : ٢٤٦) .

الباب السادس

العدالة بين ابن حبان والمحدثين

تمهيد

ان مما لا خلاف فيه بين أئمة الحديث وغيرهم من علماء أهل السنة أن العدالة شرط أساسي في قبول حديث الراوى ، وان اختلفوا في تحديد مدلول العدالة وأبعادها .

والعدالة عند المحدثين تجمع بين عدالة الدين واستقامة الرواية وحين يوصف الراوى بأنه عدل ، فان وصفه بهذا يتضمن - عند الكثيرين - منهم - عدالة الدين واستقامة الرواية .

واذا كانت عدالة الدين تقوم على أسس عديدة ، لا تتحقق العدالة بدونها ، من الاسلام والعقل والبلوغ ، والسلامة من الفسق ، وخوارم المروءة - كما حدها أئمة هذا الشأن - .

فان استقامة الرواية تقوم على أسس مماثلة من الضبط والفهم ، وحسن التحمل والأداء ، ومعرفة دلالات الألفاظ لمن يحدث من حفظه .
وان علم الجرح والتعديل - الذى أعد هذه الرسالة فى دراسـة بعض مباحثه - ينصب كله على هذين الركنين الكبيرين فى رواية علم الحديث النبوى الشريف - العدالة والضبط .

والتعديل بمعناه العام هو وصف الراوى بما يؤكد تحققه بعدالة الدين ، واستقامة الرواية ، ومن ثم يتحدد مقامه فى سلم القبول ، ودرجة الاحجاج .

والجرح بهذا المعنى العام هو وصف الراوى بما يشير الى عدم تحققه بعدالة الدين ، أو عدالة الرواية ولا يخفى أن صفات العدالة الدينية واستقامة الرواية كثيرة ، كما أن العدالة نفسها مراتب متعددة . كما أن عوارض العدالتين وخوارمهما كثيرة ، فأسباب الجرح كثيرة جدا - كما سيأتى - منها الجرح المسقط كاتهام الراوى بالكذب أو الوضع أو سرقة الحديث مع العمد ، ومنها غير المسقط كالخطأ اليسير والوهم القليل ، وسوء الحفظ الذى لم يوصل الراوى الى درجة التخليط والغفلة .

وأسباب الجرح هذه : منها ما يخص العدالة ، ومنها ما يختص

بالضبط، فما يتعلق منها بالعدالة درسته في باب العدالة هذا ، وما يتعلق بالضبط درسته في الباب السابع . أما ألفاظ الجرح والتعديل فقد درست جميعها في الباب الثامن .

وإذا كان لي من مقال أختتم به هذا التمهيد ، فهو التذكير بأن رواية الحديث يمكن توزيعهم على ثلاثة أقسام : قسم لا خلاف بين أهل الحديث على قبول روايتهم والاحتجاج بهم ، وقسم لا خلاف بينهم على تركهم واسقاطهم . وقسم اختلفت أنظار المحدثين فيهم ما بين محتج ومعتبر ومسقط . وهذا القسم هو الذي ينبغي الاهتمام به ، وتركيز الجهود للوصول فيه الى الصواب أو ما يقاربه .

الفصل الأول

العدالة في اللغة والاصطلاح

المبحث الأول : العدالة في اللغة
(١)

يرى صاحب المقاييس، أن كلمة (عدل) ينبثق منها أصلان صحيحان لكنها متقابلان كالمتضادين .

(أ) أحدهما يدل على استواء ، والآخر يدل على اعوجاج .
- فالأول : العدل من الناس، المرضي المستوى الطريقة . يقال
هذا عدل ، وهما عدل ، وهما عدلان أيضا ، وعدول ، وإن فلانا ليين العدل
والعدولة .

والعدل : الحكم بالاستواء ، وهو نقيض الجور . . تقول : عدل فـى
رعيتـه .

(ب) فأما الأصل الآخر : فيقال في الاعوجاج : عدل وانعدل : أى انعرج .
ويرى ابن منظور أن العدالة : مصدر (عدل) - بالضم - يقال : عدل
فلان عدالة وعدولة ، فهو عدل . أى : رضا ومقتنع في الشهادة . والعدـل
يطلق على الواحد وغيره .

وأما العدل الذى هو ضد الجور ، فهو مصدر قولك (عدل) - بالفتح -
فى الأمر ، فهو عادل . فكلام ابن منصور أخص من كلام ابن فارس .
وكأن الزمخشري يريد التأكيد على أن (عدل) من الأضداد حيث
يقول : (وتقول فى عدول قضاة السوء : ما هم عدول ، ولكنهم عدول) .
والتعديل : مصدر (عدل) الشئ يعدله تعديلا أى قومه فاستقام

(١) انظر فى ذلك : معجم مقاييس اللغة لأحمد بن زكريا بن فارس (٣٩٥ هـ)
(عدل) (٤ : ٢٤٧) ، لسان العرب (١١ : ٤٣٠) فما بعد ، تاج
العروس (٨ : ٩) فما بعد .
(٢) أساس البلاغة للزمخشري محمود بن عمر الخوارزمي (ت ٥٣٨ هـ) (ص ٢٩٥) .

وكل مشقف معدل .

فالتعديل اذن : (هو أن ينسب الى قائل ما يقبل لأجله قوله : من فعل الخير والعفة والمروءة ، والتدين بفعل الواجبات وترك المحرمات ، ونحو ذلك^(١)) .

(١) شرح الكوكب المنير (٢ : ٤٤٠) ، المدخل الى مذهب الامام أحمد لابن بدران الدمشقي (ص ٩٣) .

المبحث الثاني : العدالة عند الأصوليين والفقهاء

قد عقدت هذا المبحث لأنه على وجود التشابه الكبير بين شرائط العدالة عند المحدثين وشرائطها عند الفقهاء ، ولأذكر بأن الفقهاء هم الذين يرجع اليهم في معرفة الحلال والحرام ، وعليهم المعول في تأسيس القواعد الفقهية ، والضوابط الأصولية ، التي يحتكم اليها عند اختلاف أقوال المحدثين .

حيث اننا سنقف على أقوال متضاربة متضادة صدرت عن أئمة الجرح والتعديل ، وهذه يتعذر الجمع بينها وتفسيرها ، ما لم نردها الى الضوابط الأصولية التي تزيل عنها التعارض الظاهر ، حين نعرف الحكم الشرعي أو القاعدة الفقهية في تلك المسألة بعينها ، أو المسائل التي تندرج تحت القاعدة تلك . حيث اننا نجد المحدثين يطلقون ألفاظا يعبرون بها عن اجتهادهم النقدي في رجل ما ، أو عمل ما ، ويردون بهذه الألفاظ حديث الراوي ، أو لا يردون . بل ان بعضهم ينتقد الراوي في موضع ، ثم يروى عنه ويثنى عليه في الحديث .

فمعظم المحدثين يعيب أصحاب البدع من مرجئة وجهمية وقدريّة وخوارج ورافضة وأصحاب الرأي وكثير منهم ينتقص أهل اللغة والأدب والشعر ومع هذا فنجد لهم ألفاظا تدل على قبول حديثهم وروايات في كتبهم تسدل على خلاف ما أطلقوه حين ترجمتهم .

هذا كله يقودنا الى ضرورة معرفة القواعد الأصولية الضابطة لمشسل هذه الاطلاقات .

وبالعودة الى كتب الفقه مثلا ، تجد الفقهاء يجوزون شهادة أهمل الأهواء والبدع ، وشهادة أهل الأشربة ، وشهادة السؤال ، وشهادة الشعراء وأهل اللعب بالشطرنج ، بل قال الشافعي ^(١) : (من لعب بشيء من هذا على الاستحلال ، لم ترد شهادته) .

(١) الأم للشافعي محمد بن ادريس (ت ٢٠٤ هـ) (٦ : ٢١٣) .

أمام هذا كله رأيت أنه لا يمكن تفسير المشكل من أقوال أئمة النقد ، مالم نتبين أقوال أئمة الفقه فى مثل هذه المسائل النقدية ، وبخاصة المحدثين منهم حتى نرد مسائل الخلاف فى النقد إليها . ونحاول الجمع والتوفيق بينها ما أمكن .

قال الامام الشافعى ^(١) - رحمه الله تعالى - :

(أمرنا باجازه شهادة العدل ، واذا شرط علينا أن نقبل العدل ، ففيه دلالة على أن نرد ماخالفه . وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل فى بدنه ولا لفظه ، وانما علامة صدقه بما يختبر من حاله فى نفسه .

فاذا كان الأغلب من أمره ظاهر الخير قيل ، وان كان فيه تقصير عن بعض أمره ، لأنه لا يعزى أحد رأيناه من الذنوب .

واذا خلط الذنوب والعمل الصالح ، فليس فيه الا الاجتهاد على الأغلب من أمره ، بالتمييز بين حسنه وقبيحه ، واذا كان هذا هكذا ، فلا بد من أن يختلف المجتهدون فيه .

واذا ظهر حسنه فقبلنا شهادته ، فجاء حاكم غيرنا ، فعلم منــــه ظنهور السىء ، كان عليه رده) .

ويرى الامام الماوردى ^(٢) أن العدالة فى الانسان : (أن يكون صادق اللهجة ، ظاهر الأمانة ، عفيفا عن المحارم ، متوقيا للمآثم ، بعيدا من الريب مأمونا فى الرضا والغضب ، مستعملا لمروءة مثله فى دينه . فاذا تكاملت فيه فهى العدالة التى تصح بها ولايته ، وتقبل بها شهادته) .

وقال الامام الغزالى ^(٣) : (العدالة : عبارة عن استقامة السيرة والدين ويرجع حاصلها الى هيئة راسخة فى النفس ، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعا ، حتى تحصل ثقة النفوس بصدقته .

(١) الرسالة للشافعى تحقيق أحمد محمد شاكر (ص ٤٩٣) .

(٢) أدب القاضى - من الحاوى - لمحمد بن حبيب الماوردى (ت . ٤٥٥ هـ) ، (١ : ٦٣٤) .

(٣) المستصفى للغزالى محمد بن محمد (ت ٥٠٥ هـ) (١ : ١٥٧) .

(٤) عبر بعضهم بأن العدالة هيئة راسخة ، أو ملكة ، ومنهم هذان الامامان وسيأتى مناقشة ذلك .

فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعاً عن الكذب .
ثم لا خلاف في أنه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي ، ولا يكفي أيضاً
اجتناب الكبائر ، بل من الصغائر ما يرد به ، كسرقة بصلة ، وتطفيف في حيلة
قصداً .

وبالجملة كل ما يدل على ركافة دينه الى حد يستجري على الكذب
بالأغراض الدنيوية .

والضابط في ذلك فيما جاوز محل الاجماع ، أن يرد الى اجتنبه
الحاكم ، فما دل عنده على جرائته على الكذب ، رد الشهادة به ، ومالا ، فلا .
وهنا يختلف بالاضافة الى المجتهدين ، وتفصيل ذلك من الفقه لا من الأصول .
ويرى الامام الشوكاني^(١) (أن أعظم أركان العدالة : تحري الصدق
وعدم التسامح في الكلام ، والتزيد فيه ، فمن كان هكذا ، فهو الشاهد العدل
ولا يحتاج بعده الا أن يكون في الحال ، ظاهر العدالة التي هي : ملكة
تمنع النفس عن اقتراف الكبائر والردائل . . .) .

وروى الخطيب عن القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني في تعريفه
للعادلة قوله :

(العدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخير ، هي العدالة الراجعة
الى استقامة دينه ، وسلامة مذهبه ، وسلامته من الفسق وما يجري مجراه ، مما
اتفق على أنه مبطل للعدالة ، من أفعال الجوارح والقلوب المنهى عنها
والواجب أن يقال في جميع صفات العدالة : انها اتباع أوامر الله تعالى
والانتهاء عن ارتكاب ما نهى عنه ، مما يسقط العدالة ، وقد علم مع ذلك أنه
لا يكاد يسلم المكلف من البشر من كل ذنب ، ومن ترك بعض ما أمر به ، حتى
يخرج لله من كل ما وجب له عليه ، وأن ذلك يتعذر ، فيجب لذلك أن يقال
ان العدل هو من عرف بأداء فرائضه ، ولزوم ما أمر به ، وتوقى ما نهى عنه ، وتجنب
الفواحش المسقطه ، وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملته ، والتوقى في
لفظه مما يثلم الدين والمروءة . فمن كانت هذه حاله ، فهو الموصوف بأنه عدل

(١) السيل الجرار للشوكاني محمد بن علي (ت ١٢٥٠ هـ) (٤ : ١٩٢) .

فى دينه ، ومعروف بالصدق فى حديثه .

وليس يكفيه فى ذلك اجتناب كبائر الذنوب التى يسمى فاعلها فاسقا حتى يكون مع ذلك متوقيا لما يقول كثير من الناس : انه لا يعلم أنه كبير، بل يجوز أن يكون صغيرا ، نحو الكذب الذى لا يقطع على أنه كبير، ونحو التطفيف بحبة ، وسرقة باذنجانة ، وغش المسلمين بما لا يقطع عندهم على أنه كبير من الذنوب، لأجل أن القاذورات، وان لم يقطع على أنها كبائر يستحق بها العقاب، فقد اتفق على أن فاعلها غير مقبول الخبر والشهادة ، اما لأنها متهمة لصاحبها ومسقط له ، ومانعة من ثقته وأمانته ، أو لغير ذلك ، فإن العادة موضوعة على أن من احتملت أمانته سرقة بصلة وتطفيف حبة ، احتملت الكذب . وأخذ الرشا على الشهادة ، ووضع الكذب فى الحديث ، والاكتساب به ، فيجب أن تكون هذه الذنوب فى اسقاطها للخبر والشهادة بمثابة ما اتفق على أنه فسق يستحق به العقاب ، وجميع ما أضربنا عن ذكره ، مما لا يقطع قوم على أنه كبير ، وقد اتفق على وجوب رد خبر فاعله وشهادته ، فهذه سبيله فى أنه يجب كون الشاهد والمخير سليما منه ^(١) . ا . هـ

لقد أطلت فى النقل عن بعض أئمة الأصول والفقه ، حتى يتبين لنا الأطر التى توضح قواعدهم ، ومواضع الاطلاق والتقييد بين تعريفاتهم . ولا يخفى أن كثيرا من الأمور التى عددوها ، ضمن ما ينبغى أن يتوفر فى الشاهد والمخير من صفات العدالة ، انما ذكروه لأنه من لوازم شرائط العدالة التى سيأتى الحديث عنها . أو للاحتياط الذى اعتدوا به للمحافظة على تلك الشرائط .

والذى يبدو لى أن تعريف الشوكانى أقرب الى الدقة من تعريف الغزالى والباقلانى وأوجز . لأن كثيرا مما ذكرناه يعود الى أركان تعريفه وبعض ما ذكروه غير منضبط ولا محدد .

فالباقلانى حين يقول : وسلامته من الفسق وما جرى مجراه مما اتفق على أنه مبطل للعدالة . . . يجعلنا فى كلامه الطويل هذا نستعرض أفعال

(١) الكفاية (ص ١٣٩ - ١٤٠) .

القلوب والجوارح ونستعرض أحكامها لنرى الشيء المتفق على أنه مبطل للعدالة .

بيد أن ثمة ما ينتقد على الامام الشوكاني وكل من قال بقوله في تعريف العدالة : بأنها ملكة في النفس ، أو هيئة راسخة .

والذى بيدولى من خلال معاشتي لعلم الجرح والتعديل ، أنه قل ما يوجد امام حافظ الا وله هفوات . من صلف وتيه وشح وحسد وشماتة وهذه كلها كبائر . فأين الملكة والهيئة الراسخة التى تمنع صاحبها من ارتكاب ما يخل بالمروءة ؟

ولو سلمنا بتوفرها لدى أئمة النقد ، وكبار الحفاظ ، فأين هي من الرواة الذين لا يكادون يعرفون من المستورين ومجاهيل الحال ، ومن لم يعرف الا براوا واحد ، ومن لا يعرف الا بحديث أو حديثين ، استدللنا من اعتبارهما على صدق ؟ أين معرفتنا بملكته الراسخة ؟ وعند من من الناس تحقت هذه الملكة ؟

كنت أتردد في نقد هذا التعريف الذى أقره أئمة كبار كمن تقدم وغيرهم كالحافظ ابن حجر وتلميذه السخاوى ممن تأخر ، هيئة لهؤلاء - رحمهم الله جميعا - ثم وجدت للأمير الصنعاني كلاما شجعنى على مناقشة هذا القول ، وسوف أعرض له عند ذكرى تعريف الجاحظ ، بعد قليل .

بيد أن مما ينبغى قوله هاهنا أن الذين عرفوا العدالة بأنها الهيئة الراسخة ، لم يقصدوا بها الا المراقبة والخشية والورع الذى يميز الصالح عن الفاسق .

اذ مما لا ريب فيه أن أهل الصلاح والاستقامة ، أقل وقوعا فى الخطأ والمعاصى من الفساق والعابثين ، بل ان أخطاءهم حينئذ لا تذكر ، اذ اقيست الى أفعال الفساق .

ومن الواقع المشاهد نجد الأمثلة والأدلة أكثر من أن تحصى ، فثمة أناس لا يتورعون عن أكل مال اليتيم ، بل يحتالون لأكله ، وأناس يتورعون عن زيادة قليلة فى الكيل أو الوزن ، قدمها عامل فى محل تجارى .

فلاريب أن الورع والتقوى والاستقامة ، أصبحت بمثابة الرقيب الفطن على سلوك هذا الانسان دون ذاك . والله أعلم .

المبحث الثالث : العدالة عند المحدثين

(١) روى الخطيب عن ابراهيم النخعي قوله : (العدل في المسلمين ، من لم يظن به رلاية) . وعن ابن المبارك أنه سئل عن العدل فقال : (من كان فيه خمس خصال : يشهد الجماعة ، ولا يشرب هذا الشراب ، ولا تكون في دينه خزية ، ولا يكذب ، ولا يكون في عقله شيء) .

وروى عن سعيد بن المسيب قوله : (ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان الا وفيه عيب لا بد ، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه . من كان فضله أكثر من نقصه ، وهب نقصه لفضله) .

وروى عن الامام الشافعي قوله : (لأعلم أحدا أعطى طاعة الله ، حتى لم يخلطها بمعصية الله الا يحيى بن زكريا - عليهما السلام ، ولا عصي الله فلم يخلط بطاعة .

فان كان الأغلب الطاعة ، فهو المعدل ، وان كان الأغلب المعصية فهو المجرح) .

وقال الحاكم^(٢) النيسابوري : (وأصل عدالة المحدث أن يكون مسلما لا يدعو الى بدعة ولا يعلن من المعاصي ما تسقط به عدالته) . وایضاح ذلك عنده^(٣) : أن (ما يحتاج اليه طالب الحديث في زماننا هذا ، أن يبحث عن أحوال المحدث أولا : هل يعتقد الشريعة من التوحيد ، وهل يلزم نفسه طاعة الأنبياء^(٤) والرسول - صلى الله عليهم - فيما أوحى اليهم ووصفوا من الشرع؟ ثم يتأمل حاله : هل هو صاحب هوى يدعو الناس الى هواه ، فان الداعى

(١) الكفاية (ص ١٣٧ - ١٣٨) ، وانظر رواية الحديث الذين سكوت عنهم أئمة الجرح (ص ٥٨) فمابعد .

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٥٣) .

(٣) ماسبق (ص ١٦٤) ذكر ذلك تحت عنوان معرفة صدق المحدث .

(٤) جاء في المطبوع في التوحيد . وهذا وذاك لم أتبين المراد منهما فهل يقصد الحاكم اعتقاد الراوى أن الأعمال من الايمان - كما هو مذهب المحدثين عامة .

(٥) لعله يقصد الايمان بما جاء به الرسول ، حيث انا غير ملزمين بالإشريعتنا التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم .

الى البدعة لا يكتب حديثه ولا كرامة ، لا اجتماع بين أئمة المسلمين على تركه (١٠١ هـ .
والحافظ أبو عمرو بن الصلاح لم يعرف العدل ، وإنما ذكر شرائط^(٧)
العدالة التي يسمى عدلا من اتصف بها . وسيأتي ذكرها . وكذلك فعل
الحافظ العراقي في شرح ألفيته . أما الحافظ ابن حجر العسقلاني فإنه^(٨)
قال في تعريف العدل :

(المراد بالعدل : من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمـــروءة
والمراد بالتقوى : اجتناب الأعمال السيئة من شرك ، أو فسق ، أو بدعة) .
وتبعه على ذلك السخاوي .^(٩)

قال الأمير الصنعاني : (تفسير العدالة بما ذكره الحافظ تطابقت
عليه كتب الأصول ، وإن حذف البعض قيد (الابتداء) . إلا أن الكل اتفقوا
على أنها ملكة . . . الخ . وهذا ليس معناها لغة . . . وللمفسرين في قوله^(١٠)
تعالى : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) أقوال في تفسيره .

قال الرازي^(١١) بعد سرده الأقوال : (أما العدل فهو عبارة عن الأمر
المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط) وهو قريب من تفسير الاستقامة .

وقد فسر الاستقامة الصحابة - وهم أهل اللغة - بعدم الرجوع إلى
عبادة الأوثان . وأنكر أبو بكر رضي الله عنه ، على من فسرها بعدم الاتيان بذنوب^(١٢)

-
- (٧) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٠٤) .
(٨) التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي (١ : ٢٩٤) .
(٩) نزهة النظر للحفظ ابن حجر (ص ٢٩) .
(١٠) فتح المغني للسخاوي (١ : ٣٦٩) .
(١١) ثمرات النظر في علم الأثر (ص ٢) فمابعد تحقيق أحمد عبده ناشر
رسالة ماجستير .
(١٢) ثم ذكر معناها في اللغة كبعض ما ذكرته آنفا .
(١٣) النحل : ٩٠ .
(١٤) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) للرازي الشافعي (٢٠ : ١٠٢) وهناك
بحث ممتع حول العدل الذي ينبغي مراعاته فانظره (ص ١٠١ - ١٠٥) ،
وأحكام القرآن لابن العربي المالكي (٣ : ١١٧٢) .
(١٥) أخرجه النسائي في تفسيره . وانظر تفسير ابن كثير (٤ : ٩٨) .
(١٦) الذي عند ابن كثير : حملتموه على غير المحمل .

وقال : حملتم الأمر على أشده . وفسرها الوصى - كرم الله وجهه بالاتيان بالفرائض) .

والحاصل أن تفسير العدالة بالملكة المذكورة ، ليس معناها لغوة ولا أتى عن الشارع حرف واحد بما يفيد ذلك . والله تعالى قال ^(١٨) في الشهود : (ذوي عدل منكم) وقال ^(١٩) : (ممن ترضون من الشهداء) وهو كالتفسير للعدل بالمرضى .

والمرضى من تسكن النفس الى خبره ، ويرضى القلب ولا يضطرب في خبره ولا يرتاب . ومنه (تجارة عن تراض) وفي كلام الوصى : حدثني رجال مرضيون وأرضاهم عمر) .

قال ^(٢١) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه ، فأنكحوه) .

فالعدل : من اطمأن القلب الى خبره ، وسكنت النفس الى ما رواه . وأما القول بأنه : من له هذه الملكة التي هي كيفية راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ، ويتمنع بها عن اقتراف كل فرد فرد من الكبائر ، ومغامز الخسة ، كسرقة لقمة ، والتطفيف بثمرة ، والردائل الجائرة كالبول في الطرقات وأكل غير السوقى فيه فهذا تشديد في العدالة ، لا يتم الا في ح—— المقصودين ، وأفراد من خلص المؤمنين بل قد جاء في الحديث أن : (كل

(١٧) ان كان المقصود بالوصاية : أنه وصية على أهله بعده فلا بأس ، أما ان كان المقصود أنه موصى اليه بالخلافة ، فهذا باطل .

(١٨) الطلاق : ٢

(١٩) المقرة : ٢٨٢

(٢٠) النساء : ٢٩

(٢١) أخرجه الترمذى في النكاح . باب اذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه

رقم (١٠٨٥) من حديث أبى حاتم المزمى مرفوعا وقال : هـذا

حديث حسن غريب . وأخرج نحوه عن أبى هريرة ورجح البخارى

ارساله . ولكن له شواهد يعتضد بها . وأخرجه ابن ماجه (١٩٦٧)

والحاكم (٢ : ١٦٤ - ١٦٥) ، وانظر بعض شواهد في مسلم

(١٤٨٠) وأبى داود (٢١٠٢) وشرح السنة للبغوى (٩ : ١٠) .

(٢٢) أخرجه أحمد في المسند (٣ : ١٩٨) ، الدارمى (٢ : ٣٠٣) الترمذى

في صفة القيامة ، باب المؤمن يرى ذنبه كالجبل فوقه رقم (٢٤٩٩) ،

وقال : هذا حديث غريب لانعرفه الا من حديث على بن مسعدة عن

قتادة . وابن ماجه في الزهد (٤٢٥١) والحاكم (٤ : ٢٤٤) وقال

صحيح الاسناد .

ابن آدم خطاء ، وخير الخطائين التوابون) . .

وحصول هذه الملكة فى كل راو من رواة الحديث عزيز الحصول ، لا يكاد يقع ، ومن طالع تراجم الرواة ، علم ذلك ، وأنه ليس العدل الا من قارب وسدد ، وغلب - خيره - شره .

وفى الحديث ^(٢٣) : (المؤمن واه راقع ، فسهل من هلك على رقبته وان كان فيه ضعف) وهو منجبر بحديث ^(٢٤) : (لولم تذنبا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون ، فيغفر لهم) وهو صحيح .

فالمؤمن المرضى : العدل ، لا بد من مقارفته لشيء من الذنوب ، لكن غالب حاله السلامة . ويأتى عن الشافعى ^(٢٥) فى العدالة قول حسن .

وهذا بحث لغوى ، لا يقد فيه أهل الأصول ، وان تطابقوا عليه ، فهو مما يقوله الأول ، ثم يتابعه عليه الآخر من غير نظر) . ا . هـ .

أوردت هذا النص بطوله ، لما فيه من مناقشة قيمة ، وتحقيق بديع عساه أن يوضح مرادى من أن حدود العدالة التى يفترضها التعريف بعيدة المنال ، صعبة المرتقى ، الا فى الصفوة القليلة من عباد الله ، وأن ما قاله الشافعى هو الصواب .

والذى يبىدولى - والله أعلم - أن الأصوليين كلهم قلدا فى ذلك الامام الغزالى - رحمه الله تعالى - وقال الامام ابن حبان ^(٢٦) : (العدالة فى الانسان : هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله ، لأننا متى مالم نجعل العدل الامن لم يوجد منه معصية بحال ، أدانا ذلك الى أن ليس فى الدنيا عدل ، اذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها)

(٢٣) قال البيهقى فى المجمع (١٠ : ٢٠١) : رواه الطبرانى فى الصغير (١ : ٦٦) والأوسط . والبزار وفيه سعيد بن خالد الخزاعى وهو ضعيف . قال الطبرانى : لم يروه عن ابن المنكر الا سعيد بن خالد المدنى . ومعنى : واه : مذنب . وراقع : يعنى تائب مستغفر . وقارن بالنهاية فى غريب الحديث (٢ : ٢٥١) .

(٢٤) أخرجه الامام مسلم من حديث أبى هريرة مرفوعا . انظر مختصر مسلم للمندرى رقم (١٩٢٢) . والأذكار للنووى (ص ٣٤٨) وقد قصر محقق الثمرات فعزاه الى مجمع الزوائد (١٠ : ١٥٠) وأخطأ فقال ضعيف .

(٢٥) تقدم للشافعى نصان فى العدالة فانظرهما .

(٢٦) صحيح ابن حبان (١ : ١٤٠) .

بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله ، والذي يخالف العدل ، من
كان أكثر أحواله معصية ^(٢٧) .

ومما تجدر ملاحظته أن الحافظ ابن حجر نفسه ، قد خالف قيود تعريفه
هذه في جميع كتبه التي ألفها في الرجال ، حيث قبل رواية المبتدع الداعية
إذا لم يرو ما يؤيد بدعته ، بل قبله باطلاق إذا انتفى الكذب . كما قبل
رواية من لم ينص أحد على توثيقهم وبخاصة الذين خرج لهم الامام البخاري
وساوى ذلك كله في موضعه من هذا الباب .

أما الامام ابن حبان - رحمه الله - فانه تبع الامام الشافعي فسمى
حد العدالة ، ولم يخالفه في بطون كتبه ، بل كان يؤكد عليه في كل حين
فمرة يقول ^(٢٨) :

(الجرح والعدالة ضدان : فمتى كان الرجل مجروحا ، لا يخرج عن
حد الجرح الى العدالة ، الا ظهور أمارات العدالة عليه ، فاذا صار أكثر
أحواله أمارات العدالة ، صار من العدول . كذلك اذا كان الرجل معروفا
بالعدالة ، يكون جائز الشهادة ، فهو كذلك حتى تظهر منه أمارات الجرح
فاذا صار أكثر أحواله أمارات الجرح ، خرج عن حد العدالة الى الجرح
وصار في عداد من لا تجوز شهادته) .

^(٢٩) وترجم لأبى الزبير العكي محمد بن مسلم بن تدرس وقال : (كان من
الحفاظ ، وكان عطاء يقدمه الى جابر ليحفظ له . . . ولم ينصف من قدح فيه
لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك) . والذي ضعفه بذلك
ونحوه شعبة .

فالاسترجاع بالوزن ، مع أنه موعود عليه بالنار ، فان ابن حبان لم يعتبره

^(٢٧) ألا ترى أن ما يريد أن يؤكد عليه الأمير الصنعاني هو العودة الى
الأصل . وأن الفترة التي تلت الغزالي في وضع هذه الشرائط
والتشدد فيها نظريا ، ومخالفتها في الواقع ، كانت أسيرة التقليد
حتى من الحافظ - رحمه الله - نفسه .

^(٢٨) كتاب المجروحين لابن حبان (٣ : ١٠٤) .

^(٢٩) كتاب الثقات لابن حبان (٥ : ٣٥١) . وانظر قصة التطفيف وغيرها
في الميزان (٤ : ٣٧) ، وشعبة - رحمه الله - كان يصف الرجال
بأدنى سبب لا يروق له .

مسقطا للعدالة ، لأن للاسترجاح حالات عديدة ، وهو على أى حال - اذا كان فى حضور صاحب الحاجة التى يسترجح منها - من الحرص والطمع ، وقد يكون الانسان حريصا فمن استرجح لنفسه مرة أو مرتين ، لم يصبح هذا سجية ملازمة له ، والا كان أكلا لأموال الناس بالباطل .

قال ابن حبان فى ترجمة الحافظ أحمد بن صالح المصرى :^(٣٠)

(كان أحمد - بن صالح - فى الحديث وحفظه ، ومعرفة التاريخ - وأسباب المحدثين ، عند أهل مصر ، كأحمد بن حنبل عند أهل العراق ، ولكنه كان صلفا تياها ، لا يكاد يعرف أقدار من يختلف اليه ، فكان يحسد على ذلك . وكان بينه وبين محمد بن يحيى الذهلى معارضة ، لصفه عليه . وكذلك أبو زرعة الرازى ، دخل عليه مسلما ، فلم يحدثه ، فوقع بينهما ما يقع بين الناس . وان من صحت عدالته ، وكثر رعايته بالسنن والآثار ، والتفقه فيها - لبالحرى ألا تخرج لصف يكون فيه ، أو تيه وجد منه .

ومن الذى يتعرى عن موضع عيب من الناس ؟ أو من لا يدخل فى جملة من لا يلزق فيه العيب بعد العيب ؟

وقال فى ترجمة^(٣١) ابراهيم بن بشار الرمادى : كان متقنا ضابطا - صاحب ابن عيينة كثيرا وسمع أحاديثه مرارا ، ومن زعم أنه كان ينام فى مجلس ابن عيينة ، فقد صدق . وليس هذا مما يجرح مثله فى الحديث ، وذلك أن - سمع حديث ابن عيينة مرارا ، والقائل بهذا : رآه ينام فى المجلس ، حيث كان يجىء الى سفيان ، ويحضر مجلسه للاستئناس ، لا للاستماع فنوم الانسان عند سماع شيء ، قد سمعه مرارا ، ليس مما يقدر فيه واحد) .

ورغم هذا الدفاع كله ، فان ابن حبان لم يخرج عنه فى صحيحه .

ولعله لهذا وأمثاله قال ابن حبان فى مقدمة^(٣٢) صحيحه : (وقد احتجنا فى كتابنا هذا بجماعة قد قدح فيهم بعض أئمتنا ، فمن أحب الوقوف على تفصيل أسبابهم ، فليُنظر فى كتاب المختصر من تاريخ الثقات ، يجد فيه

(٣٠) الثقات (٢٥ : ٨ - ٢٦) .

(٣١) الثقات (٧٢ : ٨) .

(٣٢) صحيح ابن حبان (١ : ١٥٥) .

الأصول التي بنينا عليها ذلك الكتاب، حتى لا يعرج على قدح قاذح فـسى
 محدث على الاطلاق، من غير كشف عن حقيقته .
 ولعله لأمثال هذا كثر تعقبه للنقاد والحفاظ الذين سبقوه بـدءاً
 من شعبة ومرورا بـيحيى القطان ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل والبخارى
 مما سأتى على بعضه ان شاء الله تعالى .

المبحث الرابع : بين الشهادة والرواية

تقدم الحديث على أن العدالة أمر مطلوب في الرواية والشهادة
وأن الرواية تستلزم شروطاً أدق من شروط الشهادة أحياناً .

وحيث أن الرواية والشهادة تجتمعان في أن كلا منها إخبار، فإنه
يتعين إيضاح أبرز مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما، حتى إذا عرضنا - فيما
بعد - ما يتصل بأي منهما، كان التصور واضحاً .

قال الإمام الغزالي^(١) : (اعلم أن التكليف والاسلام والعدالة والضبط
يشترك فيه الرواية والشهادة . فهذه أربعة .

أما الحرية والذكورة والبصر والقراءة والعدد والعداوة، فهذه الستة
تؤثر في الشهادة دون الرواية، لأن الرواية حكمها عام لا تختص بشخص، حتى
تؤثر فيه الصداقة والقراءة والعداوة، فيروى أولاد رسول الله صلى الله عليه
وسلم، ويروى كل ولد عن والده .

والضرير الضابط للصوت تقبل روايته، وإن لم تقبل شهادته، إذ كانت
الصحابة يروون عن عائشة رضي الله عنها، اعتماداً على صوتها، وهــــــــــ
كالضرير في حقها .

وضوابط الفروق بين الرواية والشهادة ليست بالأمر اليسير، فإن
تطلبها يحتاج إلى وقت وجهد ومتابعة . فهذا الإمام القرافي يبتدئ بها
كتابه الفروق قائلاً^(٢) :

(ابتدأت بهذا الفرق بين هاتين القاعدتين ، لأنني قمت أطلبه
نحو ثمان سنين ، فلم أظفر به ، وأسأل الفضلاء عن الفرق بينهما ، وتحقيق
ماهية كل واحدة منهما ، فإن كل واحدة خير . فيقولون : الفرق بينهما أن
الشهادة يشترط فيها العدد والذكورية والحرية ، بخلاف الرواية فإنها تصح
من الواحد والمرأة والعبد إلى أن قال :

(١) المستصفى (١ : ١٦١) وقد بقي كلام لم أنقله لأنه يحتاج إلى مناقشة
في غير وقتها .

(٢) الفروق للقرافي (١ : ٤) فما بعد .

(ولم أزل كذلك كثير القلق والتشوف الى معرفة ذلك حتى طالعت شرح البرهان للمازرى رضى الله عنه ، فوجدته ذكر هذه القاعدة ، وحققها وميز بين الأمرين تميزا حسنا . . . فقال رحمه الله :

(الشهادة والرواية خبران ، غير أن المخبر عنه ، ان كان أمرا عاما لا يختص بمعين ، فهو الرواية كقوله صلى الله عليه وسلم (انما الأعمال بالنيات) . والشفعة فيما لا يقسم لا يختص بشخص معين ، بل ذلك على جميع الخلق فى جميع الأعصار والأصار ، بخلاف قول العدل عند الحاكم ؛ لهذا عند هذا دينار ، الزام لمعين ، لا يتعداه الى غيره .

فهذا هو الشهادة المحضة ، والأول : هو الرواية المحضة ، ثم تجتمع الشوائب بعد ذلك . . .) .

هذا محور الفرق بين الرواية والشهادة . وقد ذكر القرافى بعد ذلك فروقا كثيرة .

وقد بين الامام الشافعى رحمه الله أن الرواية تخالف الشهادة فى أمور وتوافقها فى أمور فقال^(٣) :

(الخبر قد يخالف الشهادات فى أشياء ، ويجامعها فى غيرها . قال - يعنى محاوره - : وأين يخالفها ؟

(١) قلت : أقبل فى الحديث - الرجل - الواحد ، والمرأة ، ولأقبل واحدا منهما وحده فى الشهادة .

(٢) وأقبل فى الحديث : حدثنى فلان عن فلان ، اذا لم يكن مدلسا ولأقبل فى الشهادة الا سمعت ورأيت ، أو أشهدنى .

(٣) وتختلف الأحاديث ، فأخذ ببعضها استدلالا بكتاب أو سنة أو إجماع ، أو قياس . وهذا لا يؤخذ به فى الشهادات هكذا ولا يوجد فيها بحال .

(٤) ثم يكون بشر كلهم تجوز شهادته ، ولأقبل حديثه ، من قبل ما يدخل فى الحديث من كثرة الاحالة ، وازالة بعض ألفاظ المعانى) .

(٣) الرسالة (ص ٣٧٢) فما بعدها .

ثم قال فى موضع آخر ^(٤) :

(٥) (فقال : ضل من حجة تفرق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع ؟

قلت : نعم . ما لأعلم من أهل العلم فيه مخالفا ، قال : وما هو ؟

قلت : العدل يكون جائز الشهادة فى أمور ، مردودها فى أمور .

قال : فأين هو مردودها ؟

قلت : اذا شهد فى موضع يجرب به الى نفسه زيادة من أى وجه ما كان الجراؤ يدفع بها عن نفسه غرما ، أو الى ولده أو والده ، أو يدفع بها عنها ، ومواضع الظن سواها .

وفيه فى الشهادة ، أن الشاهد انما يشهد بها على واحد ، ليلزمه غرما أو عقوبة ، وللرجل ليؤخذ له غرم أو عقوبة ، وهو خلى مما لزم غيره من غرم غير داخل فى غرمه ولا عقوبته ، ولا العار الذى لزمه ، ولعله يجز ذلك الى من لعله أن يكون أشد تحاملا له منه لولده أو والده ، فيقبل شهادته ، لأنه لاظنة ظاهرة ، كظنته فى نفسه وولده ووالده ، وغير ذلك مما يبين فيمنه من مواضع الظن .

والمحدث بما يحل ويحرم لايجز الى نفسه ولا الى غيره ، ولا يدفع عنها ولا عن غيره شيئا مما يتمول الناس ، ولا مما فيه عقوبة عليهم ، ولا لهم ، وهو ومن حدث ذلك الحديث من المسلمين . سواء ان كان بأمر يحل أو يحرم ، فهو شريك العامة فيه ، لا تختلف حالاته فيه ، فيكون ظنينا مرة مردود الخبر ، وغير ظنين أخرى مقبول الخبر ، كما تختلف حال الشاهد لعوام المسلمين وخواصهم .

وابن حبان لم يستوعب الفروق بين الرواية والشهادة ، ولكنه أشار الى وجود مواضع اتفاق ، ومواضع اختلاف .

قال ^(٥) فى ترجمة أبى بكر النهشلى : (كان شيخا صالحا فاضلا ، غلب عليه التقشف ، حتى صار بهم ولا يعلم ، ويخطىء ولا يفهم ، فبطل الاحتجاج به

(١) الرسالة (ص ٣٩٠ - ٣٩٣) .

(٢) المجروحين (٣ : ١٤٥) .

وان كان ظاهره الصلاح .

لأن قبول الأخبار يوافق الشهادات فى معان ، ويخالفها فى معان :
فكما لا يجوز قبول شهادة الشاهد ، اذا كان فاضلا دينيا ، وهو لا يعقل
كيفية الشهادة ، ولا يدرك كيف يؤدى بها ، كذلك لا يجوز قبول الأخبار من
الدين الفاضل ، اذا كان لا يعلم ما يؤدى ، ولا يعقل ما يحيل المعنى
اذا حدث من حفظه) .

وقال فى موضع آخر (٦) : (أجمع الجمع على أن الشاهدين ، لو شهدا
عند الحاكم على شىء من حطام هذه الدنيا ، ولم يعرفهما الحاكم بعدالة
أن عليه أن يسأل المعدل عنهما ، فان كتم المعدل عيا أو جرحا علمه
فيهما أثم .

بل الواجب عليه أن يعلم الحاكم بما يعلم عنهما من الجرح أو التعديل
حتى يحكم الحاكم بما يصح عنده ، فاذا كان ذلك جائزا لأجل التافه من
حطام هذه الدنيا الفانية ، كان ذلك عند ذب الكذب عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أولى وأحرى .

فان الشاهد اذا كذب فى شهادته ، لا يتعداه كذبه ، والكاذب على
رسول الله من يحل الحرام ويحرم الحلال ، ويتبوأ مقعده من النار ، فكيف
لا يجوز القدح فيمن تبوأ مقعده فى النار بفعل فعله ؟) .
وقال الغزالي (٧) : (اعلم أن التكليف والاسلام والعدالة والضبط يشترك
فيه الرواية والشهادة ، فهذه أربعة . أما الحرية والذكورة والبصر والقراءة
والعدد والعداوة فهذه الستة تؤثر فى الشهادة دون الرواية ، لأن الرواية
حكمها عام لا يختص بشخص ، حتى تؤثر فيه الصداقة والقراءة والعداوة . .) .

(٦) المجروحين (١ : ١٩) .

(٧) المستصفى (١ : ١٦١) .

المبحث الخامس : مقومات العدالة

استنبط أئمة الاسلام من نصوص الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة واجماع أهل العلم أحكاماً لا بد من تطبيقها على من يتصدى للشهادة والرواية وقد ذكرت - قبل هذا الفصل - أهم مواضع الاتفاق والاختلاف بالنسبة للرواية والشهادة . وكانت العدالة من الأمور المتفق عليها بين الشهادة والرواية . فما مقومات العدالة عندهم ؟

(١) الاسلام ينقل غير واحد الاجماع على اشتراط الاسلام في الراوى ، لحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا مع كونه بدهياً لا يحتاج الى برهان ، الا أنني سأعرض أقوال أهل العلم في ذلك ، مذكراً بأن بعض أهل العلم يعتبر الشرائط الآتية من مقومات العدالة . وبعضهم يعتبر العدالة أحد شرائط قبول الرواية ، وعندها يعنون بالعدالة الهيئة الرساخة . . . كما تقدم .

قال الغزالي : (الشرط الرابع : أن يكون مسلماً ، ولا خلاف في أن رواية الكافر لا تقبل منه ، لأنه متهم في الدين ، وان كان تقبل شهادة بعضهم على بعض ، عند أبي حنيفة ، ولا يخالف في رد روايته . والاعتماد في ردها على الاجماع المنعقد على سلبه أهلية هذا المنصب في الدين - وان كان عدلاً في دين نفسه - وهو أولى من قولنا : الفاسق مردود الشهادة ، والكفر أعظم أنواع الفسق وقد قال تعالى : (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة . . .)^(٢) لأن الفاسق متهم لجراته على المعصية ، والكافر المترهب قد لا يتهم ، لكن التعويل على الاجماع في سلب الكافر هذا المنصب . وقال الفتوحى :^(٣) (ومنها الاسلام اجماعاً ، لتهمة عداوة الكافر ، للرسول

- (١) انظر في ذلك المستصفى (١: ١٥٦) ، شرح الكوكب المنير (٢: ٣٧٩) ،
تيسير التحرير (٣: ٤١) ، شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص ٣٥٨) ،
الأحكام للآمدى (٢: ٧٣) ، ارشاد الفحول (ص ٥) ، المدخل لابن
بدران (ص ٩٢) ، فتح المغيث للسخاوى (١: ٢٦٩) ، الاقتراح (ص
٢٣٨) ، أسباب اختلاف المحدثين (١: ٦٧) ، تدريب الراوى (١: ٣٠٠) .
(٢) الحجرات : ٦
(٣) شرح الكوكب المنير (٢: ٣٧٩) ، وانظر أصول الحديث لأستاذنا الدكتور
محمد عجاج الخطيب (ص ٣٠ ٢) .

صلى الله عليه وسلم ولشرعه) ومما يلحق بذلك أن المرتد لا تقبل روايته سواء روى ما تحمله حال إسلامه ، أو بعد رده .

أما الكافر إذا أسلم ، فإن روايته التي تحملها في حال كفره تقبل إذا تحققت فيه بقية شرائط العدالة .

ودليل ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور ، وذلك أول ما قرأ الإيمان في قلبي) .

قال الحافظ^(٥) ابن حجر : (زاد الاسماعيلى من طريق معمر - وهو يومئذ مشرك ولسعید بن منصور عن هشيم عن الزهرى : (فكأنما صدع قلبي حين سمعت القرآن) . واستدل به على صحة أداء ما تحمله الراوى في حال الكفر)

قال ابن دقيق^(٦) : (ومما علم أن الصحابي تحمله قبل الاسلام ، ثم رواه بعد الاسلام حديث جبير بن مطعم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور) .

وقال في التيسير^(٧) : (سماعه اياها - أى سورة الطور - انما كان قبل أن يسلم ، لما جاء في فداء أسارى بدر . ولعدم الاستفسار عن مروى الصحابي ، وغيره هل تحمله في حالة الكفر ، أو الاسلام ، ولو كان التحمل فى حالة الاسلام شرط قبول الرواية ، لاستفسر ، ولو استفسر ، لنقل) .

ولم أقف لابن حبان على كلام صريح في هذا بيد أن روايته للحديث في صحيحه دليل على تسليمه بذلك . فقد أخرج^(٨) من حديث الزهرى عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : (قدمت في فداء أهل بدر ، فسمعت النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو يصلى بالناس المغرب وهو يقرأ : (والطور وكتاب مسطور) . ولا ريب أن جبير بن مطعم انما جاء يفادى أسارى بدر من

(٤) أخرجه البخاري في المغازى ، باب شهود الملائكة بدرا رقم (٣٧٩٨)

ومسلم في الصلاة رقم (٤٦٣) .

(٥) فتح الباري (٢ : ٢٤٨) وانظر (٧ : ٣٢٣) منه .

(٦) الاقتراح (ص ٢٣٨) .

(٧) تيسير التحرير و (٣ : ٤١) .

(٨) الاحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (٣ : ٢٣٥) .

المشركين وهو مشرك، ولو كان مسلماً لما قادى بهم ولما أهمه أمرهم .
قلت : ونظير ذلك ما أخرجه الشيخان من حديث محمد بن جبير بن
مطعم عن أبيه قال : (٩) (أضللت بعيراً لى ، فذهبت أطلبه - يوم عرفة - فرأيت
النبي صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفة ، فقلت : هذا - والله - من الحمس
فما شأنه واقفا ههنا ؟) وكانت قريش تقف فى المزدلفة ، ويقف بقية العرب بعرفة
وقد جاءت روايات أخرى تحدد بأن ذلك كان منه قبل أن يسلم ، وفى
بعضها أن ذلك كان قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فانظر ذلك فى
(١٠) موضعه .

قال الحافظ : (١١) (أفادت هذه الرواية أن رواية جبير بن مطعم لذلك
كانت قبل الهجرة ، وذلك قبل أن يسلم جبير ، وهو نظير روايته أنه سمعه
يقراً فى المغرب بالطور ، وذلك قبل أن يسلم أيضاً كما تقدم) .

وفى النص نفسه إشارة الى ذلك ، اذ لو كان مسلماً - يومئذ - لما قال
ما بال هذا واقفا ههنا ؟ لأن المسلم يتبع الرسول فى التشريع ، ولا يقسم
بين يديه شيئاً . ولأن الله نهى المؤمنين أن يخاطبوا الرسول باسمه ، أو بما
يشعر بعدم تعظيمه . قال تعالى : (١٢) (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم ، كدعاء
بعضكم بعضاً) فأمرُوا أن يخاطبوه ، أو يذكروه بوصفه رسولا أو نبيا مع الصلاة
والسلام عليه . .

(٢) البلوغ :

للصبي ثلاث حالات تختلف الواحدة فيها عن الأخرى ، فهناك الصبي
غير المميز ، والصبي المميز والمراهق .

وللعلماء كلام كثير فى قبول رواية الصبي المميز والمراهق ، مع عدم
اختلافهم فى جواز تحمله الحديث متى عقل ذلك .
وحجة من لم يقبل رواية الصبي حتى يبلغ (أنه قد يعلم أنه غير آثم

(٩) أخرجه البخارى فى الحج . باب الوقوف بعرفة رقم (١٦٦٤) ومسلم

فى الحج باب فى الوقوف رقم (١٢٢٠) .

(١٠) انظر تحقيق ذلك فى فتح البارى (٣ : ٥١٦) .

(١١) فتح البارى (٣ : ٥١٦) .

(١٢) النور : ٦٣

لا ارتفاع قلم التكليف عنه ، فيكذب . وقد أجمع الصحابة على عدم الرجوع الى الصبيان ، مع أن فيهم من كان يطلع على أحوال النبوة وقد رجعوا الى النساء وسألوهن من وراء حجاب^(١٣) . ومحل الخلاف انما هو في المراهق المثبت . قال الامام الغزالي^(١٤) : (وأما الصبي المراهق المثبت في كلامه اذا روى قال قائلون : يقبل ، والمختار : رده) .

وهذا الاشتراط - يعنى البلوغ - انما هو باعتبار وقت أداء الرواية أما لو تحمّلها صبيا ، وأداها مكلفا ، فقد أجمع السلف على قبولها ، كما فى رواية ابن عباس ، والحسين ، ومن كان معاثلا لهم كمحمود بن الربيع . قال ابن دقيق^(١٥) : (اصطلح أهل الحديث على أن يجعلوا ماسمعه الصبي لخمس سنين سماعا ، وماسمعه لدون ذلك حضورا ، وتأنسوا فى ذلك بحديث محمود بن الربيع قال^(١٦) : (انى لأعقل مجة مجها رسول الله صلى الله عليه وسلم من دلو فى دارنا ، وأنا ابن خمس سنين) .

وأخرج البخارى حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : (أقبلت راكبا على حمار أتان - وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بمنى الى جدار ، فمررت بين يدي بعض الصف وأرسلت الأتسان ترتع ، فدخلت فى الصف ، فلم ينكر ذلك على) . وناهزت الاحتلام : قاربته . قال ابن دقيق^(١٧) : (وهذا ليس بدليل على أن هذا السن وقت صحة السماع ، وما دونه ليس كذلك ، لكنه راجع الى الاصطلاح من المتأخرين .

والمعتبر فى الحقيقة ، انما هو أهلية الفهم والتمييز حيث وجدت) . وقال ابن رشيد^(١٨) : (الظاهر أنهم أرادوا بتحديد الخمس ، أنها مظنة ذلك ، لأن بلوغها شرط لا بد من تحققه ، والله أعلم) .

-
- (١٣) ارشاد الفحول (ص ٥٠) .
(١٤) المنحول للغزالي (ص ٢٥٧) ، وسكت الشوكانى وغيره عن ذكر اختيار الغزالي ، وهو مهم .
(١٥) الاقتراح (ص ٢٣٩) ، وفتح المغيث (٢ : ٤) .
(١٦) أخرجه البخارى فى العلم باب متى يصح سماع الصغير رقم (٧٦) .
ومسلم فى المساجد رقم (٢٦٥) .
(١٧) الاقتراح (ص ٢٤٠) ، وانظر التقييد والايضاح (ص ١٦٤) ، والالامع للقاضى عياض (ص ٦٢) فما بعد .
(١٨) عن فتح البارى (١ : ١٧٣) .

قال الحافظ : (١٩) (وقريب منه ضبط الفقهاء سن التمييز بست أو سبع والمرجح أنها مظنة لاتحديد .
ومن أقوى مايمسك به فى أن المرفى ذلك الى الفهم ، فيختلف باختلاف الأشخاص ، ماأورده الخطيب من طريق أبى عاصم قال : ذهبت بابنى - وهو ابن ثلاث سنين - الى ابن جريج فحدثه .
قال أبو عاصم : ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن ، وهو فى هذا السن - يعنى اذا كان فهما - .

وقصة أبى بكر المقرئ الحافظ فى تسميته لابن أربع سنين بعهد أن امتحنه بحفظ سورة من القرآن مشهورة) .
ولا أريد الخوض فى مسألة قبول رواية المراهق ، أو عدمها ، فانها فى تقديرى نظرية بحثة ، والا فأمين الأحاديث التى رواها المراهقون وماتوا قبل بلوغهم الحلم ، حتى يكون للخلاف ثمرة ؟ أو هل حفظت روايات لصحابة أو محدثون عرف بأن تاريخ روايتها قبل الاحتلام ؟
والذى بيدولى أنهم حين قالوا بأن العدالة من الشرائط التى يتعين وجودها فى الراوى والشاهد معا ، فانهم جروا حكم الشاهد على الراوى فى مسألة الصبي المميز والمراهق ، وهذا فى الشهادة موجود ، لأن أحسوال الناس لاتخلوعنه ، وهو متعذر فى الرواية . والله أعلم .

(٣) العقل :

ذكر^(٢٠) الامام الشافعى أن الخبر لاتقوم به الحجة ، حتى يتوفر فى صاحبه أمور منها : (أن يكون ثقة فى دينه ، معروفا بالصدق فى حديثه ، عاقلا لما يحدث به . . .) .

ونقل الاجماع على وجوب توفر العقل فى الراوى غير واحد من الأصوليين^(٢١) والمحدثين (اذ لا وازع لغير عاقل يمنعه من الكذب ، ولاعبادة أيضا كالطفل)^(٢٢) .

(١٩) ماسبق الموضع نفسه .

(٢٠) الرسالة (ص ٣٧٠) .

(٢١) تيسير التحرير (٣ : ٣٩) فمابعد ، المستصفى (١ : ١٥٦) ، أصول

السرخسى (١ : ٣٤٥) ، شرح الكوكب المنير (٢ : ٣٧٩) ، ارشاد

الفحول (ص ٥٠) ، توضيح الأفكار (٢ : ١١٤) ، تدريب الراوى (١ :

٣٠٠) .

(٢٢) شرح الكوكب المنير (٢ : ٣٧٩) .

ولا خلاف بين أهل العلم أن الرجل إذا كان مغفلاً كثير الخطأ أو مختلطاً لا يتميز حديثه ، فإنه يستحق الترك ، فترك رواية المجنون والمعتوه أولى .

وقد روى الامام على وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يبرأ) . وهو حديث صحيح .^(٢٣)

وجه الاستدلال أن غير المكلف ليس مأموراً بالصدق ، وغير أهـل للديانة ، وهذه الأحاديث دين يجب في روايتها الضبط والاحتراز من الخلل والمجنون والصبي غير المميز لا يمكنه ذلك ، وابن حبان ذكر في معاني العقل ما هو أسمى من مجرد الوعي ، بل ألف كتاباً كاملاً في العقل^(٢٤) .

(٤) السلامة من الفسق وخوارم المروءة :

والفسق أنواع عديدة ، فمنها الفسق بالزندقة ، ومنها الفسق بالمعاصي ومنها الفسق بالبدعة ، ومنها الكذب . وسيأتى الحديث على ذلك كله فى الفصل الثانى .

وأما هوار" المروءة فأننى سأتناولها هاهنا ، لأنى لأعتبرها من الجوارح المسقطة للعدالة .

أما المروءة فقد تعددت أقوال أهل العلم والأدب فى تعريفها

(٣٣) أما حديث على فأخذه البخارى تعليقا بصيغة الجزم فى الطلاق فى ترجمة باب (١١) (٣٨٨ : ٩) وهى ترجمة مليقة بالعلم . وأبو داود فى الحدود الأرقام (٤٣٩٩ - ٤٤٠٣) والترمذى فى الحدود رقم (١٤٢٣) ، وابن ماجه فى الطلاق رقم (٢٠٤٢) والنسائى فى الكبرى كما فى تحفة الأشراف (٣٦٧ : ٧) ، وابن حبان فى صحيحه (١٤٩٧ موارد) والحاكم فى المستدرک (٥٩ : ٢) ، (٣٨٩ : ٤) ، وغيرهم .

(٢٤) المحصول (٢ : ١ : ٥٦٣) .

(٢٥) مقدمة صحيح ابن حبان

(٢٦) هو روضة العقلاء ونزهة الفضلاء . وقد تقدم الكلام عليه .

وتحديد مدلولاتها فذكر ابن حبان أكثر من عشرين قولاً في تعريفها ثم قال^(٢٧) :
(اختلفت ألفاظهم في كيفية المروءة ، ومعاني ما قالوا : قريبة بعضها
من بعض .

والمروءة عندى خصلتان : اجتناب ما يكره الله والمسلمون من الفعال
واستعمال ما يحب الله والمسلمون من الخصال ،
وهاتان الخصلتان تأتيان على ما ذكرنا قبل من اختلافهم ، واستعمالها
هو العقل نفسه .

كما قال^(٢٨) المصطفى صلى الله عليه وسلم (كرم الرجل دينه ، ومروءته
عقله ، وحسبه خلقه) . وقال : صرح النبي صلى الله عليه وسلم في هذا
الخبر بأن المروءة هي العقل ، والعقل : اسم يقع على العلم بسلوك الصواب
 واجتناب الخطأ .

فالواجب على العاقل أن يلزم إقامة المروءة بما قدر عليه من الخصال
المحمودة ، وترك الخلال المذمومة) .

ونقل المناوى^(٢٩) عن العلائي قوله : (وحاصل المروءة راجعة إلى
مكارم الأخلاق ، ولكنها إذا كانت غريزة تسمى مروءة) .

ونقل صاحب^(٣٠) التاج عن العباب أن المروءة : (الانسانية وكمال
الرجولية ، وعن الخفاجي في شرح الشفاء : هي تعاطي المرء ما يستحسن
وتجنب ما يسترذل .

وقيل : صيانة النفس عن الأدناس ، وما يشين عند الناس ، وفي المصباح :
المروءة آداب نفسانية ، تحمل مراعاتها الانسان على الوقوف عند محاسن
الأخلاق وجميل العادات . أو : السمت الحسن ، وحفظ اللسان ، وتجنب
المجون) .

(٢٧) روضة العقلاء (ص ٢٣٢) .

(٢٨) أخرجه في روضة العقلاء (ص ٢٢٩) ، وصحيحه (١٩٢٨ موارد) وأحمد
في المسند (٢ : ٣٦٥) والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص ٥) وانظر
المقاصد الحسنة (ص ٣١٥) ، كشف الخفاء (٢ : ١٦١) ، فيض القدير
(٤ : ٥٥٠) ، وفيه مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف . لكنه يحتمل
تفرده في مثل هذا والله أعلم .

(٢٩) فيض القدير (٤ : ٥٥٠) .

(٣٠) تاج العروس للزبيدي (١ : ٤٢٧) (مرأ) .

فإذا حطنا كلام ابن حبان بأن المروءة هي التنزه عما يكرهه الله من الخصال التي لم يرد عليها وعيد واثيان النوافل ومكارم الأخلاق التي يرغب فيها الشارع من غير الزام ، فان المروءة حينئذ تنزل على مفهومها عند عامة المحدثين .

قال السخاوي^(٣١) (وما أحسن قول الزنجاني في شرح الوجيز :

(المروءة يرجع في معرفتها الى العرف ، فلا تتعلق بمجرد الشارع وأنت تعلم أن الأمور العرفية قلما تضبط ، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان ، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أمور ، لو باشرها غيرهم لعد خرمًا بالمروءة .

وفي الجملة : رعاية مناهج الشرع وآدابه ، والاهتداء بالسلف والافتداء بهم أمر واجب الرعاية) .

قال الزركشي : وكأنه يشير بذلك الى أنه ليس المراد سيرة مطلق الناس ، بل الذين يقتدى بهم وهو كما قال) .

وقد حصر^(٣٢) خوارم المروءة عند المحدثين فضيلة أستاذنا الشيخ

أحمد محمد نور سيف ، فكانت ثلاثة عشر نوعا هي :

- (١) أخذ الأجرة على الرواية والتحديث .
- (٢) كثرة الكلام لأنه من سمات القصاص .
- (٣) التيه والعجب .
- (٤) الخضاب بالسواد .
- (٥) العمل للسلطان ولبس زى عماله . وتحت أنواع :
- (أ) العمل على الأسواق .
- (ب) الانتفاء الى الشرط والجند .
- (ج) العمل في القضاء .
- (د) معاونوه . ومؤدبوا أولاده .

(٣١) فتح المغيث (١ : ٢٧٠) . .

(٣٢) خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة . بحث نشره فضيلته في مجلة مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى . العدد الخامس (ص ٧١ - ٨٩) .

- (هـ) العمل على دار العشور أو المظالم ، أو بيت المال .
(٦) العرافه . (٧) الفتوة والتغنى وكثرة المزاح والخلاعة والمجون .
(٨) شرب النبيذ . . (٩) سماع الغناء وآلات اللهبو .
(١٠) اللعب بالشطرنج والنرد . (١١) اللعب بالحمام والديوك .
(١٢) السفه وضعف العقل . (١٣) خسه النفس ودناءة الهمة ومنها التطفل .

وقد عرض فضيلته هذه الخوارم جميعا، وضرب لكل خارم مثالا أو أمثله ثم
ثقال في نتيجة البحث :^(٣٣)

ان موقف المحدثين يختلف عن موقف الفقهاء والأصوليين من خوارم المروءة
اذ شدد فيها أولئك وردوا بها شهادة من طعن فيه بها ، بينما نجد المحدثين
وان قرروا هذا المسلك من الناحية النظرية ، باشتراط السلامة من خوارم المروءة
في الراوى ، لم يحتفل به جمهورهم من الناحية العملية ، فقبلوا الرواية من كثيرين
ممن انحزمت مروءتهم ، حين لم يكن فيهم طعن آخر في عد التهم أو ضبطهم .
والامور التي مرت بنا في هذا الباب على ثلاثة أضرب :

الاول : امر متفق على حرمة كسرب الخمر والامور المفسدة المتفق على حرمتها
فهذه امور لا علاقة لها بهذا الشرط ، وانما لتلحق بشرط السلامة من الفسق .

الثاني : امور مختلف في حرمتها شرعا ، كسرب النبيذ الذي لا يكسّر
من الا الكثير ، او استعمال آلات اللهبو الشطرنج ، فقد روى فيها الخلاف
ولذا لم يعتد بها اصلا مستقلا لرد الرواية : قال الكمال ابن الهمام : اما
سرب النبيذ واللعب بالشطرنج ، واكل متروك التسمية عمدا من مجتهد ومقلد
فليس بفسق .

الثالث : الامور المباحة ، والتي تدخل في خوارم المروءة ، من الاوصاف
المختلفة السابقة ، وهذه يلاحظ انها وان طعن بها على الرواة ، فلم تستقل
برد مروياتهم . وانما بأسباب ضعف اخرى . اما من لم يكن فيهم طعن الا هذه
الخوارم ، فقد وجدنا ان الجمهور احتجوا بهم ولم يلتفتوا الى هذه الامور .

ويؤيد هذه النظرة ، ما اشار اليه الخطيب في الكفاية فقال :
وقد قال كثير من الناس : يجب أن يكون المحدث والمشهد ، مجتنبين

لكثير من المباحات نحو : التبذل ، والجلوس للتنزه في الطرقات ، والاكل في الاسواق وصحبة العامة الأرذال ، والبول على قوارع الطرقات ، والبول قائما والانسياط الى الحزق في المداعبة ، والمزاح ، وكل ما قد اتفق على أنه ناقص القدر والمروءة ، ورأوا ان فعل هذه الامور يسقط العدالة ، ويوجب رد الشهادة . والذي عندنا في هذا الباب ، رد خير فاعل المباحث الى العالم ، والعمل في ذلك بما يقوى في نفسه ، فان غلب طنه من افعال مرتكب المباح المسقط للمروءة ، انه مطبوع على فعل ذلك ، والتساهل به ، مع كونه ممن لا يحمل نفسه على الكذب في خيره وشهادته ، بل يرى اعظام ذلك وتحريمه ، والتنزعة عنه ، قبل خيره . وان ضعفت هذه الحال في نفس العالم واتهمه عندها ، وجب عليه ترك العمل بخيرة ورد شهادته .

اخبرنا عبيد الله بن عمر بن احمد الواعظ ، قال : حدثنا أبي ، قال : حدثنا الحسين ابن صدقة ، قال : حدثنا ابن خيثمة ، قال : حدثنا يحيى بن معيين ، عن وكيع قال : قال شعبة : لقيت ناحية الذي روى عنه ابو اسحاق ، فرأيت يلعب بالشطرنج فتركته ، فلم اكتب عنه ، ثم كتبت عن رجل عنه . قال الخطيب : الا ترى ان شعبة في الابتداء جعل لعبه بالشطرنج مما يجرحه فتركه ، ثم استبان له صدقة في الرواية ، وسلامته من الكبائر ، فكتب حديثه نازلا .

فجعل الخطيب خاتم المروءة مؤثرا اذا غلب على نظنه عدم صدقته وتهمته اما من يرى اعظام ذلك من الرواة والتنزعة عنه ، قبل منه خيره .

وبذا لا يكون خاتم المروءة مؤثرا وحده وانما اذا اقترن بالتهمة فلم يكن شرطا تسقط به العدالة .

وانما قال الخطيب ذلك بناء على انه لاحظ مواقع استعمال المحدثين للرد بخاتم المروءة فوجد غير منضبط ، ووجد هناك من رمى به ومع ذلك لم ترد روايته ، فعلق ذلك بغلبة الظن بالتهمة ، ووكّل تطبيق الحكم الى الناقد ، وهذا يعني أن الخاتم وحده لا يكفي للرد .

وهذه النظرة ، تنقل خاتم المروءة من كونه شرطا مستقلا بذاته معدودا في المقومات الخمسة في عدالة الرواة ، الى كونه احد المرجحات في الحكم على الراوي بالتهمة ، كمن يتلقن فيقبل التلقين ، او عرف بالتساهل او غلب عليه الصلاح . فصار لايميز ما يحدث به فيجري الكذب على لسانه وهو لا يشعر . وحينئذ يكون خاتم المروءة عنصرا ثانويا في شرط السلامة من الفسق ، ومنه الكذب . لا انه شرط مستقل تسقط به العدالة وترد به احاديث الرواة . والله أعلم .

المبحث السادس : ثبوت عدالة الراوى

قد ذكر ابن حبان ستة وعشرين نوعا من أنواع الجرح ، ستة منها للثقات وعشرون للضعفاء ، فمن اتصف بواحد من أنواع الجرح هذه ، فقد جرح وتختلف درجة الجرح باختلاف سببه .

وأما الراوى الذى لا يعرف بعدالة ولا جرح ، فهذا يتوقف فيه ابن حبان ، حتى يروى عنه ثقة ، ويروى عن ثقة ، ويكون له خبرا أو أخبار يخالف فيها الثقات أو يوافقهم .

قال رحمه الله ^(١) : (الجرح والعدالة ضدان ، فمتى كان الرجل مجروحا ، لا يخرج من حد الجرح الى العدالة ، الا ظهور أمارات العدالة عليه ، فاذا كان أكثر أحواله العدالة ، صار من العدول كذلك . وكذا اذا كان الرجل معروفا بالعدالة ، يكون جائز الشهادة ، فهو كذلك حتى تظهر منه أمارات الجرح ، فاذا صار أكثر أحواله أسباب الجرح ، خرج عن حد العدالة الى الجرح ، وصار فى عداد من لا تجوز شهادته ، وان كان صدوقا فيما يقول - وتبطل أخباره الصحاح التى لم يخلط فيها .

وكذلك الشاهد اذا لم يكن بعدل ، فشهد عند الحاكم بشهادة وهو صادق فيها ، ومعه شاهد آخر عدل ، يعلم الحاكم صدقه فى تلك الشهادة بعينها - وان كان مجروحا فى غيرها ، لا يجوز باجماع المسلمين قبول شهادته ، وان كان صادقا فيها ، حتى يكون عدلا . . .) .

وهذا يعنى أن الراوى عرضة لتغير حاله ؛ وانتقال مرتبته بين الجرح والتعديل فقد يكون الرجل مجروحا ، ثم ينتقل الى مرتبة العدالة ، وقد يكون عدلا ثم ينتقل الى احدى مراتب الجرح .

بيد أن انتقاله هذا لا يكون طفرة ، ولا فجأة ، ولا بمجرد ظهور بعض أمارات الجرح أو أمارات العدالة ، وانما ينبغى أن يكون غالب حاله الجرح أو غالب حاله العدالة حتى ينتقل عن وضعه الذى هو فيه .

(١) المجروحين (٣ : ١٠٤) .

فمن كان معروفاً بين أهل العلم بالرواية ، ولم ينقل عنه جرح (ووافق الثقات في الروايات لكان عدلاً مقبول الرواية ، اذ الناس أحوالهم على الصلاح والعدالة ، حتى يتبين منهم ما يوجب القدر ، فيجرح بما ظهر منه من أسباب الجرح) (٢) .

فاذا كان الرجل عدلاً ثم ظهرت منه أسباب الجرح ، وغلبت عليه ، جرح حينئذ ، ولم يبق علي عدالة .

قال في ترجمة اسماعيل بن عياش الحمصي : (كان من الحفاظ المتقنين في حدائمه ، فلما كبر تغير حفظه ، فما حفظه في صباه وحدائمه أتى به على جهته ، وما حفظه على الكبر من حديث الغرباء ، خلط فيهما وأدخل الاسناد في الاسناد ، والمتن في المتن وهو لا يعلم ، ومن كان هذا نعتة ، حتى صار الخطأ في حديثه يكثر ، خرج عن حد الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه) .

أما الرواة المجهولون ، فكيف يخرجون عن حد الجهالة ، ثم يحكم بعد التهم ؟

قال في ترجمة مطر بن يزيد الكنانى : (متى لم يجتمع على شيخ واحد شيخان أحدهما ثقة والآخر ضعيف فيروى عنهما ، لا يتهماً إطلاق الجرح عليه الا بعد الاعتبار بحديثه من رواية الثقات ، هل خالف الأثبات فيها أم لا ؟ أو روى عن ثقة مالا أصل له ؟

فمتى عدم هذه الدلائل : لم يستحق القدر فيه . ومطر هذا لا يحتج بروايته بحال من الأحوال ، لما روى عن الضعفاء . فان وجد له خبر صحيح روى عن ثقة عن عدل كذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم عليه ، ثم يترك الاحتجاج بما انفرد ، والاعتبار بما روى عن الثقات ، وترك ما روى عن الضعفاء على الأحوال ، هذا حكم الاعتبار بين المحدثين والمتروكين) .

(٢) المجروحين (٢ : ١٩٣) .

(٣) ماسبق (١ : ١٢٤) .

(٤) المجروحين (٣ : ٢٦) .

فالرجل الذى لم يروا الا عن الضعفاء ، فهو مجهول ، وكذلك من لم يرو عنه غير الضعفاء فهو مجهول أيضا .

ومجهول الحال أحسن عند ابن حبان من المجهول ، فقد ترتفع جهالة العين عنده ، ويبقى حال الانسان مجهولا ، وهذا يعتبر بحديثه ، أما مجهول العين فلا يعتبر بحديثه أبدا .

قال فى ترجمة^(٥) يزيد بن زيد : (لست أعرفه بعدالة ولا جرح الا أنه روى أشياء مناكير لم يتابع عليها على قلة روايته ، فهو عندى يتنكب عن الاحتجاج بما انفرد من الروايات ، لأن الله - جل وعلا - لم يكلف عباده أخذ دينه عن ليس يعرف بعدالة) . ا . هـ

ويزيد بن زيد هذا يروى عن خولة بن الصامت - وهى صحابية - وروى عنه أبو اسحاق السبيعي - وهو ثقة امام عند ابن حبان ، خرج له فى صحيحه أكثر من خمسين حديثا . وهذا يعنى أن يزيد بن زيد ههنا معروف العين حسب قاعدة ابن حبان ، فكيف ادعى ابن حبان أنه لا يعرفه بعدالة ولا جرح ، والأط فى المسلم عنده العدالة حتى يظهر منه ما يوجب القدح ؟

قلت : بيدولى والله أعلم - أن ابن حبان قصد جهالة حال الرجل ههنا ، وذلك لاختلال شرط من شروط قبول الحديث عنده . اذ الراوى لا يكون مقبول الحديث ، الا اذا روى عن ثقة ، وروى عنه ثقة ، ولم يأت بمتن منكر .

ولاريب أن من لم يكن من الحفاظ المتقنين ، ثم تفرد بحديث خالف فيه الثقات ، أو انفرد فيه بالفاظ لم يتابع عليها فهو منكر الحديث ، حتى يتابع على حديثه .

وهذا يعنى أن ابن حبان ، لا يقبل تفرد مثله ، أما اذا توبع على حديثه ، فانه يقبله ، والله أعلم .

فالمجهول الذى لم يروا الا عن الضعفاء ، أو لم يرو عنه غير الضعفاء لا يوصف بالجرح ولا يوصف بالعدالة أيضا ، ولكن لا يحتج برواياته (حتى توجد

له رواية عن الثقات، بما يوافق الأثبات، متعربة عن المناكير، فحينئذ يدخل في جملة أهل العدالة . . هذا حكم ذلك الجنس من الناس^(٦) .

من هذه النصوص المتعددة وغيرها مما لم نأت على ذكره نستطيع أن نتبين منهج ابن حبان في ثبوت عدالة الراوى، على النحو الآتى :
(١) من كان مشهوراً بالصدق والاستقامة والعلم، فهذا لا يحتاج إلى تزكية أحد، فهو عدل الدين . ويعدل في الرواية بعد سبر مروياته ومعرفة استقامته فيها .

(٢) أن الراوى الذى اختطف^(٨) فيه الناس بين موثق ومجرح، فإن ابن حبان يوازن بين أقوال هؤلاء وأولئك، ويصدر حكمه على الراوى بعد ذلك . وقد ذكرت في الباب الرابع نماذج من الرواة اعتمد فيهم الحافظ ابن حبان على أقوال أهل العلم وتزكيتهم، بل اننى عقدت مبحثاً خاصاً لمصادر ابن حبان في النقد في الباب الخامس، مما يغنى عن تكراره هنا .
فمن أخرج عنه في صحيحه فهو عنده ثقة، وإن ضعفه غيره، ومن ذكره في الثقات ولم يجرحه، أو ذكره للتنبيه عليه، فهو إما ثقة يحتج بروايته أو مقبول الحديث يعتبر بمروياته . وللرواية شأن كبير في توثيق الرواة وتضعيفهم عنده .

(٣) أن الراوى مجهول الحال والذى لا يوقف فيه على جرح أو تعديل، فانه لا يجرح ولا يعدل، ولكن يعتبر بحديثه، وهذا لم يحكم بعدالته، وإنما ينظر لحديثه ما يقويه .

(٤) أن الراوى المجهول لا يخرج عن جهالة إلى العدالة إلا أن تعرف عينه بروايته عن ثقة، ورواية ثقة عنه، ولا يدخله في جملة أهل العدالة إلا موافقته الثقات في الروايات، وانتفاء النكارة من حديثه .
وهذا يعنى أن ثبوت عدالة الراوى تكون بالشهرة والتزكية^(٩)، وموافقة الثقات في الرواية .

(٦) م (٧: ٣)، وانظر (٣م: ١: ١٠) فالمعنى يتأكد من جميعها .

(٧) انظر ملحق مرتبة الاحتجاج الأرقام (١: ١ - ٥٦٢) .

(٨) مقدمة صحيحه (١: ١٥٥) .

(٩) انظر م (١: ٥٦٣ - ٥٦٩) .

هذه خلاصة منهج ابن حبان في ثبوت عدالة الراوى ، فهل ثمة من كلام آخر لحفاظ الحديث ؟

(١٠) نقل الخطيب عن أبى الطيب الباقلانى قوله :

(والشاهد والمخبر انما يحتاجان الى التزكية ، متى لم يكونا مشهورى العدالة والرضا وكان أمرهما مشكلا ملتبسا ، ومجوزا فيه العدالة وغيرها . والدليل على ذلك أن العلم بظهور سترهما واشتهار عدالتهما ، أقوى فى النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز^(١١) عليهما الكذب والمحاباة فى تعديلهما ، وأغراض داعية لهما الى وصفه بغير صفته .

وبالرجوع الى النفوس يعلم أن ظهور ذلك من حاله ، أقوى فى النفوس من تزكية المعدل لهما - أى للشاهد والمخبر - فصح بذلك ماقلناه .

ويدل على ذلك أيضا ، أن نهاية حال تزكية المعدل أن تبلغ ظهور ستره ، وهى لا تبلغ ذلك أبدا ، فاذا ظهر ذلك فما الحاجة الى التعديل ؟)
(٢) يروى الخطيب عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي الحافظ قال :
(لا يؤخذ العلم الا بمن شهد له بالطلب)^(١٢) .

قال أبو زرعة الدمشقى ، فسمعت أبا مسهر يقول : الا جليس العالم فان ذلك طلبه .

قلت : أراد أبو مسهر بهذا القول أن من عرفت مجالسته للعلماء وأخذه عنهم ، أغنى ظهوره - ذلك من أمره ، أن يسأل عن حاله والله أعلم) .
١ . هـ كلام الخطيب

(٣) وقال الحافظ ابن عبد البر وهو يستعرض صفة من يقبل حديثه^(١٤)

-
- (١٠) الكفاية (ص ١٤٨) .
(١١) ان هذا الاحتمال لا يؤثر أبدا ، لأن منشأه عقلى بحت ، وهو مناقض لشرائط المزكى والمعدل وقد تقدم فى الباب الخامس ذكر بعض صفات الناقد ، الذى يجوز له الجرح والتعديل .
(١٢) ترجمته فى التذكرة (١ : ١٨٣) ، التهذيب (٦ : ٢٩٧) ، النبلاء (٧ : ١٧٦) ، تاريخ أبى زرعة الدمشقى (٢ : ٧٠٢) .
(١٣) الكفاية (ص ١٤٩) ، وفى النبلاء (٧ : ١٧٧) وقال فى التذكرة (١ : ١٨٣) ما أحسن قوله هذا .
(١٤) التمهيد (١ : ٢٨) .

من الرواة :

الذى اجتمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدث الذى يقبل نقله ، ويحتج بحديثه ، ويجعل سنة وحكما في دين الله : هو أن يكون حافظا أن حدث من حفظه ، عالما بما يحيل المعانى ، ضابطا لكتاباته أن حدث من كتاب يؤدى الشئ على وجهه ، متيقظا غير مغفل ، وكلهم يستحب أن يؤدى الحديث بحروفه ، لأنه أسلم له ، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة ، جازله أن يحدث بالمعنى ، وإن لم يكن كذلك لم يجزله ذلك لأنه لا يدري لعله يحيل الحلال الى الحرام ، ويحتاج - مع ما وصفنا - أن يكون ثقة في دينه ، عدلا جائزا الشهادة مرضيا ، فإذا كان كذلك ، وكان سالما من التدليس ، كان حجة فيما نقل وحمل من أثر في الدين .

وجملة تلخيص القول في التدليس الذى أجازه من أجازته من العلماء بالحديث ، هو : أن يحدث الرجل عن شيخ قد لقيه وسمع منه ، بما لسم يسمع منه وسمعه من غيره عنه ، فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلك ، وإنما سمعه من غيره ، أو من بعض أصحابه عنه ، ولا يكون ذلك إلا عن ثقة ، فإن دلس عن غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث ، وكذلك أن دلس عن من لم يسمع منه فقد جاوز حد التدليس الذى رخص فيه من رخص من العلماء الى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمده . وبالله العصمة لاشريك له .

وكى حامل علم معروف العناية به ، فهو عدل محمود فى أمره أبدا على العدالة ، حتى تتبين جرحته فى حاله ، أو فى كثرة غلطه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله) . ١ . هـ

قال الحافظ ابن الصلاح ^(١٥) : وفيما قاله اتساع غير مرضى .

قلت : مادام ابن عبد البر قد قرأ ما اتفق عليه أهل الحديث من صفات الراوى المقبول الرواية عندهم ، ولم يخالفهم فى ذلك ، ثم أراد أن يقرر أمرا واقعا ، لا مناص من التسليم به ، وهو أن الرجل إذا عرف بصحته العلماء

(١٥) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٠٦) . وقد ذهب بعض أهل العلم الى تضعيف حديث (يحمل هذا العلم) فردوا قول ابن عبد البر بضعف دليله ، وذلك خطأ واضح ، لأن ابن عبد البر قد أشار الى اضطراب الحديث فى التمهيد (١ : ٥٨ - ٥٩) ، وإنما استأنس بالحديث لما قرر ليس غير .

ولم ينقل فيه جرح ، ولا وجد في روايته المنكر ، وكان ظاهر حاله الصلاح ، فان
عدم ذكر أحد من معاصرين جرحا فيه مع معرفتهم اياه بطلب العلم ، دليل
على أنه مزكى لديهم ، وهذا هو معنى قول أبي مسهر الغساني السابق
وهذا غير المستور قطعا .

قال الامام الذهبي^(١٦) : (ولا يدخل في ذلك المستور ، فانه غير مشهور
بالعناية بالعلم) .

وهذا هو الحق ، لأن كثيرا من أقوال أهل العلم بعضهم فـسـى
بعضهم تدون ، وقد يطلق أحد أئمة النقد لفظ توثيق أو تزكية في مجلس ما
ولا ينقل ذلك في كتب الرجال فهل نعد ذلك الرجل مستورا ؟
ان استعراض كتب الرجال يشعر بأن عددا كبيرا من الرواة ، كان
مشهورا بطلب العلم ، والفقه ، وغير ذلك ، ومع هذا فاننا لانقف على توثيق
لمعتد به فيهم .

ومل كل هذا فانك ترى الحافظ يقول فيهم : ثقة .
وكأنى بابن عبد البر يعني : أن كل رجل كان معروفا بطلب العلم
وحمل معاصره حديثه ، ولم يجرحوه ، مع ظاهر عدالته ، ووفور مروءته ، ودينه
فهو عدل مقبول الرواية .

وقد نص الشافعي على نحو هذا فقال^(١٧) : (وكذلك كلفنا أن نقبل عدل
الرجل على ما ظهر لنا . . . وقد يكون غير عدل في الباطن) .
فالمسلمون أحوالهم تختلف في الصلاح والتقوى والمعرفة ، فمن بحثنا
عن حاله - بعد معرفته - فما وجدناه الا ظاهرا الصلاح والاستقامة ، مع لزومه
أهل العلم ، حكمنا بأنه عدل الدين ، فاذا سبرنا حديثه فوجدناه مستقيما
حكمنا بأنه عدل الرواية .

وتكليفنا بأن نجد نصا لامام من أئمة النقد في كل راو ، غير ممكن
وبخاصة اذا علمت أن ألفاظ النقد متفاوتة الدلالة على معانيها عندهم .
وقد ذكر ابن دقيق العيد في اقتراحه أنه لا بد من التزكية ، ولكنسه
فسر التزكية تفسيرا مقبولا في بعض جوانبه يحسن ايرادها بتامها ، ثم مناقشته

(١٦) فتح المغيث (١ : ٢٧٨) ، وانظر منهج النقد للدكتور العتر (ص ١٠٣) .

(١٧) الرسالة (ص ٤٨٢) .

فى بعض ما ذهب اليه . قال رحمه الله :

(ولمعرفة كون الراوى ثقة طرق منها :

ايراد أصحاب التواريخ ألفاظ المزمكين فى الكتب التى صنفت على
أسماء الرجال ، ككتاب تاريخ البخارى وابن أبى حاتم وغيرهما .

ومنها : تخريج الشيخين أو أحدهما فى الصحيح للراوى ، مجتجرين

بـه .

وهذه درجة عالية ، لما فيها من الزيادة على الأول ، وهو اطباق
جمهور الأمة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين ، والرجوع الى حكم
الشيخين بالصحة .

وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه فى الصحيح ، فهو بمثابة
اطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما .

وقد وجد فى هؤلاء الرجال المخرج عنهم فى الصحيح من تكلم فيه
بعضهم .

وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسى يقول فى الرجل
يخرج عنه فى الصحيح : هذا جاز القنطرة .

يعنى بذلك : أنه لا يلتفت الى ما قيل فيه . وهكذا نعتقد ، وبـه
نقول ، ولا نخرج عنه الا ببيان شاف وحجة ظاهرة ، تزيد فى غلبة الظن على
المعنى الذى قدمناه ، من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما
بالصحيحين .

(١٩)
ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما .

(١٨) يقل ذكر ألفاظ النقد فى تاريخ البخارى فمجموع الرواة الذين ذكرهم
بجرح أو تعديل لا يصل الى ألفى راو . وعشرات الألوف من الرواة
الذين ترجمهم فيه مسكوت منه عنهم .

(١٩) فى هذا الكلام نظر وأى نظر ، لأن لا خلاف بين أهل العلم أن المستور
والمقبول ومن ليس له الا راو واحد ، ومن ذكره ابن حبان فى الثقات
ولم ينقل عن أحد فيه جرح أنه يقبل فى الشواهد والمتابعات ، وقصد
خرج أصحاب الصحيحين لمن هذا شأنه كثيرا ، فالتخريج شـىء
والحكم بالعدالة شـىء آخر ، اذ الصحة - والحالة هذه - تكون
بالمجموع . والله أعلم .

نعم، يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات، فيكون من لم يتكلم فيه أصلاً راجحاً على من قد تكلم فيه، وإن كانا جميعاً من رجال الصحيح، وهذا عند وقوع التعارض.

ومنها : تخريج من خرج الصحيح بعد الشيخين، ومن خرج على كتابيهما.

فيستفاد من ذلك جملة كثيرة من الثقات، إذا كان المخرج قد سمى كتابه بالصحيح، أو ذكر لفظاً يدل على اشتراطه لذلك، فليتنبه لذلك.

ويعتنى بالفاظ هؤلاء المخرجين، التي تدل على شروطهم فيما خرجوه. ومنها : أن يتتبع رواية من روى عن شخص فزكاه في روايته، بأن يقول حدثنا فلان، وكان ثقة مثلاً.

وهذا يوجد منه ملتقطات، يستفاد منها ما لا يستفاد من الطبع التي قد منها، ويحتاج إلى عناية وتتبع.

والوجه التي ذكرناها كلها راجعة إلى ما ذكرناه من وجود التزكية لكنها^(٢١) طرق مختلفة في معرفة التزكية، التي يستفاد بالتنبيه عليها تيسير معرفة الثقات، والسبيل إلى حصرهم وجمعهم، والله أعلم.

قلت : إن ما ذهب إليه الحافظ ابن دقيق العيد في توسيع معنى التزكية، هو الذي ينبغي أن يصار إليه، بل هو المعمول به عطياً في كتب الرجال قبله وبعده، مع التنبيه إلى أن هذا بدوره سيوسع مفهوم الثقة ليشمل كل راو غير مجروح، ولم يأت بما ينكر عليه ومهما يكن من أمر، فإن عدالة الدين تثبت بهذا - إن شاء الله - وعدالة الرواية لا تثبت إلا بعد سبر حديث الراوي، ومعرفة موافقته، ومخالفاته، وتفردته.

(٢٠) وهذا يعني أن على طالب علم الحديث أن يفرغ من وقته جزءاً لجمع ألفاظ النقاد من الكتب الحديثية المشهورة وغيرها، فانه سيقع على درر غاليات، ومن جرب عرف.

(٢١) هذه لفظة طريفة من ابن دقيق توسع معنى التزكية، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن أصحاب المصنفات قد يخرجون الصحيح بالمجموع، لا بكل فرد، وعلى هذا فالحكم على حديث خرجوه لراو بالصحة، لا يستلزم الحكم على حديثه بأنه صحيح، كما لا يستلزم أنه يحتج به منفرداً فليتنبه. وانظر أقوال أهل العلم من المتأخرين في فتح المغيبيات.

ومما ينبغي ملاحظته هاهنا الأمور الآتية :

(١) أن ابن حبان يرى أن ظاهر المسلمين العدالة ، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل من الناحية الدينية ، أما الناحية الحديثية فشيء لا يعرفه إلا أهل العلم بالحديث فإذا عرضت رواية راو ما على المحدثين ، ولم يطعنوا في الراوى ، وقبلوا حديثه ، أصبح هذا الراوى ثقة مقبول الرواية ، حتى تثبت مخالفته للثقات ، أو يأتى بمتن منكر .
وابن حبان حين يوثق برجلاً أو يضعفه ، فإنه يلحظ الأمرين معاً - عدالة الدين وعدالة الرواية - وقد ذكرت في أوائل هذا الباب منهجه في ذلك .

(٢) أن هذه الأقوال التى نقلتها تتفق مع ما وصلنا اليه من آراء ابن حبان فى الجملة ، غير أن ابن حبان يحكى لنا منهجه ، ومن نقلت عليهم يعتقدون أنهم يحكون مناهج المتقدمين .

(٣) أن الذى قرره ابن دقيق العيد جيد طيب كما قدمت ، إلا أنـــــــه يضاف اليه ما قاله الحافظ الذهبى : (٢٢) والكلام فى الرواة يحتاج الى ورع تام وبراءة من الهوى والميل ، وخبرة كاملة بالحديث وعلمه ورجاله .
ثم نحن نفتقر الى تحرير عبارات الجرح والتعديل ، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام : عرف ذلك الامام الجيهنذ واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة) . وهذا مادعوت اليه مراراً فى هذه الرسالة وأدعوا اليه عسى أن يقيض الله لذلك من يقوم به والله المستعان ، وهو من وراء القصد .

الفصل الثانى

جوارح العدالة

تمهيد :

لا يخفى على باحث فى علم الحديث الشريف أن للعدالة درجات فى السمو، كما أن لها دركات فى الانحطاط فى مراتبها تجد الحافظ المتقن الذى يحكم له على جماعة من الثقات خالفوه، فيقال : خالفه عشرة من الثقات والقول ما قال، لأنه أحفظ منهم - وستأتى نصوص كثيرة فى ذلك - ومنهم الثقة الذى يحتج بحديثه، ويعتبر حديثه صحيحا لذاته، ومنهم الذى خفف ضبطه قليلا، فيكون حديثه حسنا لذاته، ومنهم الذى يقبل حديثه إذا توبع، كما أن فيهم الضعيف، والواهى، والمغفل .

وقد يكون هؤلاء جميعا من أهل العدالة الذين توفرت فيهم مقوماتها من الاسلام والبلوغ والعقل والسلامة من خوار المروءة، والفسق، لكن ركن الضبط عندهم مهتز، أو مهلهل .

بيد أن ثمة دركات سوى ذلك، مما يجرح العدالة ذاتها، ويجعل الرجل ساقطا لاحتجاج به وإن كان فى الدرجة العليا من الضبط .

فمن جوارح العدالة المسقطة : الردة، والكذب، والوضع، والفسق ومن الجوارح المؤثرة التى تنزل صاحبها عن درجة الاحتجاج الى درجة الاعتبار : الجهالة والبدعة والتدليس على خلاف فى ذلك .

وسأتناول فى هذا الفصل هذه الجوارح جميعا، مبينا درجة تأثير كل منها على عدالة الراوى .

المبحث الأول : الردة والزندقة

ذكرت في الفصل السابق أن عدم قبول رواية المرتد لا خلاف فيه بين أهل العلم ، سواء تحمل في حال إسلامه أو تحمل بعد رده ، لأن هذا الرجل في حكم الميت الذي حكم على نفسه . فكل ما يصدر عنه من تصرفات فيها معنى من معاني الولاية على المسلمين ، مرفوض من المسلمين ، لأنه أعلن حربه على الله ورسوله ودينه والمسلمين ، فهو شر من الكافر الأصلي ، ومن كان هذا حاله ، فكيف يقبل منه نقل دين وتشريع ؟ وهو - بلا ريب - لم يخرج من دين الله ، الاسخطة له .

والحكم بالردة على شخص من الأشخاص ، أمر عسير جدا ، ولذلك قل ذكر المرتدين في كتب الجرح والتعديل ، أما لندرة ذلك ، أولئك مثل هؤلاء لا رواية لهم .

على أن بعضا من الناس كانوا يتسترون بالاسلام ، ويضعون الأحاديث لكيدهم والنيل منه ، ويمكنك أن تجد أصنافا عديدة من الناس ، قد ساهمت في وضع الحديث ، سأتى على ذكر بعضهم في مبحث قادم .

وقد نص ابن حبان على وجود الزنادقة ومشاركتهم في وضع الأحاديث فقال (١) :

(فأما النوع الأول من أنواع الجرح في الضعفاء : فهم الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر ، ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر ، كانوا يدخلون المدن ، ويتشبهون بأهل العلم ، ويضعون الحديث على العلماء ويروون عنهم ليوقعوا الشك والريب في قلوبهم ، فهم يضلون ويضلون ، فيسمع الثقات منهم ما يروون ، ويؤدونها إلى من بعدهم ، فوقع في أيدي الناس حتى تداولوها بينهم) .

وقد ذكر ابن حبان من هؤلاء المرتدين والزنادقة أقواما ، أطلق عليهم مصطلحات عديدة ، فمرة يقول عن أحدهم : كذاب ، وأخرى : دجال ، وثالثة مضاع ، ويجعلهم غير مميزين بمصطلح خاص بهم .

(١) المجروحين (١ : ٦٢ - ٦٣) .

وقد عد من الزنادقة : ابراهيم بن هدية ، وأحمد بن عبد الله الجويباري ، واسحاق بن نجيج الملطى ، وبيان بن سمعان النهدي والمغيرة بن سعيد البجلي .

وقد وصف ابراهيم بن هدية^(٢) - حين ترجمه - بأنه دجال من الدجاللة كان رقاصا في البصرة . . . ولم يكن أبو هدية يعرف بالحديث ولا يكتبه . . . إنما كان يلعب ويسخر به في المجالس والأعراس . . . فلما كبر زعم أنه سمع أنس بن مالك ، وجعل يضع عليه . . .

وقال في الجويباري^(٣) : دجال من الدجاللة كذاب ، يضع الحديث على الثقات وضعا ، لا يجوز الاحتجاج به بحال ، وقد تعلق الجويباري هذا بإسحاق بن نجيج الملطى^(٤) ، الذي قال عنه ابن حبان دجال من الدجاللة كان يضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم صراحا . فكان الجويباري يروي عن إسحاق ما وضعه إسحاق ، ويزيد عليه أشياء يضعها هو من عند نفسه .

ولم يترجم لبيان بعد ذلك ، فلعله سها ، أو اكتفى بهذه الإيماءة حيث أن الرجل زنديق ، ولكنه لم يرو شيئا^(٥) .

أما المغيرة بن سعيد فقال فيه^(٦) : شيخ كان من حمقى الروافض يضع الحديث . . . وروى عن الأعمش أنه قال : بلغني عن المغيرة بن سعيد ما يقول ، فأتيته فقلت : أكان علي بن أبي طالب يقدر أن يحيى انسانا ؟ فقال : والذي خلق الحبة وبرأ النسمة ، لقد كان قادرا على أن يحيى ما بينك وبينى إلى آدم .

ووصف ابن حبان رجلين بالزندقة فعلا . أما أحدهما فهو سيف بن^(٧)

• (٢) م (٦٥: ٣)

• (٣) م (٦٧: ٣)

• (٤) م (١٣٧: ٣)

• (٥) الميزان (١: ٣٥٧)

• (٦) م (١٩٣: ٣)

• (٧) م (١: ٣)

عمر الضبي ، قال فيه : اتهم بالزندقة . . . يروى الموضوعات عن الأثبات وروى عن ابن نمير قوله : كان سيف يضع الحديث ، واتهم بالزندقة . . وقال الحافظ : ضعيف ، أفحش ابن حبان فيه ، مع أن ابن حبان نقل قول ابن نمير .

والآخر ^(٨) : محمد بن سعيد الشامي المصلوب : زنديق كان يضع الحديث . . . وقال الحافظ : كذبه .

والذي ينبغي لفت النظر اليه أن كثيرا ممن قال فيهم دجال ، أو كذاب لم يتهموا بالزندقة والردة وان اتهموا بوضع الحديث ، وسيأتي مزيد بيان لذلك .

المبحث الثاني : الفسق
مهممممم

- (١) قال في المقاييس : الفسق : هو الخروج عن الطاعة . وفي القاموس :
الفسق : هو الترك لأمر الله تعالى والعصيان ، والخروج عن طريق الحق
وأنه لفسق . خروج عن الحق ، وفسق عن أمر ربه : جاوز وخرج ، والتفسيق
ضد التعديل .
(٢) وفي الشرع : هو الخروج عن طاعة الله ورسوله ، وهو في عرف الشرع
أشد من العصيان ، قال الله تعالى : (وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان) .
وترجم البخاري^(٤) باب (كفران العشير ، وكفر دون كفر) وأخرج حديث
كفران النساء للعشير .
(٣) ونقل الحافظ عن ابن العربي قوله : (مراد المصنف أن يبين : أن
الطاعات كما تسمى ايماناً ، كذلك المعاصي تسمى كفراً ، لكن حيث يطلق
عليها الكفر ، لا يراد الكفر المخرج من الملة) .
(٤) وترجم أيضاً : (باب المعاصي من أمر الجاهلية ، ولا يكفر صاحبها
بارتكابها الا بالشرك ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم - يعني لأبي ذر -
(انك امرؤ فيك جاهلية) وقول الله تعالى : (ان الله لا يغفر أن يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) . وأخرج في هذا الباب حديث أبي ذر .
(٥) وترجم باب (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ، فأصلحوا بينهما)
فسماهم المؤمنين ، وروى فيه حديث اذا التقى المسلمان بسيفيهما . . . وترجم^(٩)

-
- (١) مقاييس اللغة لابن فارس (فسق) (٤ : ٥٠٢) .
(٢) القاموس (٣ : ٢٧٦) ، المصباح المنير (٢ : ١٢٨) .
(٣) فتح الباري (١ : ١١٢) .
(٤) البخاري في الايمان رقم (٢١) .
(٥) الفتح (٥ : ٨٣) .
(٦) البخاري في الايمان رقم (٢٢) .
(٧) النساء : ٤٨ .
(٨) البخاري في الايمان رقم (٢٢) .
(٩) ماسبق باب رقم (٢٣) .

أيضا باب ظلم دون ظلم، وأخرج^(١٠) حديث عبد الله بن مسعود قال : لما نزلت : (الذين آمنوا ، ولم يلبسوا ايمانهم بظلم) قال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : أينما لم يظلم ؟ فأنزل الله : (ان الشرك لظلم عظيم)^(١١) وترجم بعده باب علامة المنافق ، وأخرج فيه حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص .

قال الحافظ^(١٣) : لما قدم أن مراتب الكفر متفاوتة ، وكذلك الظلم أتبعه بأن النفاق كذلك . . وقال الكرمانى : مناسبة هذا الباب لكتاب الايمان أن النفاق علامة عدم الايمان ، أو ليعلم منه أن بعض النفاق كفر دون بعض والنفاق لغة : مخالفة الباطن للظاهر ، فان كان فى اعتقاد الايمان ، فهو نفاق الكفر ، والا فهو نفاق العمل ، ويدخل فيه الفعل والترك ، وتتفاوت مراتبه)

وقد أخرج^(١٤) البخارى ومسلم حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر) . وهذا دليل على التفريق بين الفسق والكفر ، مهما قلنا بأن الكفر عملى أو اعتقادى ، وحتى لو التمسنا التأويلات^(١٥) السائغة ، أو البعيدة ، فيبقى سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر . اذ الفرق كبير بين السباب والقتل ، وقل ان شئت بأن القتال سبيل الخروج عن الجادة ، والانتقام للنفس ، وانقلاب الأمر من كفر عملى الى اعتقادى يستحصل المسلم فيه دم أخيه .

وقد وردت أحاديث كثيرة تبين الفرق بين الفسق الاعتقادى ، وفسق الجوارح ، كما تحدد الفروق بين الايمان والكفر ، والآيات فى هذا أكثر وأكثروا .

-
- (١٠) الايمان رقم (٣٢) .
 - (١١) لقمان : ١٣
 - (١٢) الايمان باب رقم (٢٤) .
 - (١٣) الفتح (١ : ٨٩) .
 - (١٤) البخارى فى الايمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله رقم (٤٨) .
 - ومسلم فى الايمان رقم (٦٤) .
 - (١٥) انظر الفتح (١ : ١١١ - ١١٣) ففيه تحقيق جيد .
 - (١٦) انظر مظان بعضها فى المعجم المفهرس (فسق) (٥ : ١٤٦) .

وللغبروز آبادى فى البصائر كلمة يحسن ذكرها ، قال ^(١٧) :
 (الفسق أعم من الكفر ، ويقع على كثير الذنب وقليله ، لكن تعورف فى
 الكثير أكثر ، وفيمن التزم حكم الشرع ثم أخل بأكثر أحكامه .
 والكافر فاسق لا خلاله فيما ألزمه العقل ، والفطرة السليمة .
 قال تعالى ^(١٨) : (ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون) وقـال
 (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) وقوله ^(١٩) : (أفمن كان مؤمنا
 كمن كان فاسقا ^(٢٠)) فقابل به الايمان .
 والفاسق أعم من الكافر ، والظالم أعم من الفاسق) . ا . هـ
 فاذا نحن اصطالحنا على أن الفاسق هو مرتكب مانهى الله عنه ممن
 غير خروج عن الملة ، فان ارتكاب المناهى نوعان : فمنه ارتكاب الجـواح
 للمعاصى كالزنا والسرقة والغش والقتل والكذب ، منه ارتكاب العقل والقلب
 للمناهى العقدية كالبدعة وفسق التأويل وغير ذلك .
 وفى هذا البحث جعلت الفسق مقصورا على المعاصى الحسية كشرب
 الخمر والسرقة والزنى والفجور الأخلاقى ، والتشبيب بالنساء ، وخصت البدعة
 بمبحث ، والكذب بمبحث آخر .
 وقد ذكر الامام ابن حبان عددا من الرجال الفساق ، وحكم بـسرد
 روايتهم ، وكانت أسبابفسقهم متعددة عنده .
 فمن يشرب ^(٢١) الخمر أو يبيعه فهو ممن لا تحل كتابه حديثه ولا الرواية
 عنه بحال ، ومن يستمع ^(٢٢) الى القينات ، ويحضر مجالس الغناء ، لا يستحق
 أن يروى عنه ، ومن يستخدم ^(٢٣) الرشوة لقضاء مصالحه والوصول الى غايات
 لا يستحقها ، لا تحل الرواية عنه ولا كتابة حديثه ، والعاشق ^(٢٤) الذى يقسوده

(١٧) بصائر ذوى التمييز (٤ : ١٩٤) .

(١٨) النور : ٥٥

(١٩) المائدة : ٤٧

(٢٠) السجدة : ١٨

(٢١) م (٣ : ٣ ، ١٣) .

(٢٢) م (٣ : ٧) .

(٢٣) م (٣ : ٨) .

(٢٤) م (٣ : ٤) .

عشقه الى مملأة معشوقته ، والتظاهر بما يرضيها ، ولو على حساب دينه
فليس بثقة ولا كرامة . قال في ترجمة حبيب بن أبي الأشرس الكوفى : (كان
قد عشق امرأة نصرانية ، وقد قيل : انه تنصر وتزوج بها ، فأما اختلافه الى
البيعة من أجلها فصحيح) . ١ . هـ

وقذف^(٢٥) المحصنات من الفسق الذى يستحق الراوى به الترك ، ومجانبة
حديثه على الأحوال .

ومن يروى^(٢٦) مثالب الصحابة فهو فاسق ، لأنه خالف أمر الله تعالى
الذى أوجب علينا الاستغفار لهم ، وقد تقدم قول عائشة رضى الله عنها
(أمروا بالاستغفار لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فسبوهم) . والذى
يروى مثالبهم ، يفعل أكثر من السب .

والرجل الماجن الذى يظهر^(٢٧) المجون ، ويضحك الناس بالأفعال
الخشيسة التى تنم عن قلة الخشية لا يقبل حديثه ولا كرامة ، قال في ترجمة
محمد بن مناذر الشاعر البصرى :

كان ماجنا مظهرا للمجون ، وكان يرسل العقارب فى المسجد الحرام
حتى تلسع الناس ، وكان يصب المداد الأسود فى مواضع الوضوء ، حتى يسود
وجه الناس ، ليس يروى عنه رجل فيه خير .

أما ظلم المسلمين وارهابهم ، فهو من المعاصى والكبائر وصاحبه
فاسق لا تحل الرواية عنه .^(٢٨)

قال في ترجمة زياد بن أبيه : (كان ظاهر أحواله معصية الله
وقد أجمع أهل العلم على ترك الاحتجاج بمن كان ظاهر أحواله غير طاعة
الله ، والأخبار المستفيضة فى أسبابه تغنى عن الانتزاع منها للقدح فيه) .

وليس ابن حبان بدعا فى دعوى الاجماع هذه ، فإليك ما قرره الخطيب
البغدادى فى هذا الصدد . قال^(٢٩) : (اتفق أهل العلم على أن السماع ممن

(٢٥) م (٣ : ٥ : ١١) .

(٢٦) م (٣ : ٩) .

(٢٧) م (٣ : ١٣) .

(٢٨) م (٣ : ٦) ، مع أن العجلي وغيره عدوه من الثقات . بل وعدد الحاجج
فيهم أيضا .

(٢٩) الجامع لأخلاف الراوى وآداب السامع (١ : ١٣٠) .

ثبت فسقه ، لا يجوز ، ويثبت الفسق بأمر كثيرة لا تختص بالحديث)
ولاريب أن من يرتكب مثل هذه الأعمال ويستمرأها حتى تغدوله طبعاً
وسجياً ، والله انما أمر أن تؤخذ الحقوق مهما قلت بشهادة العدول ، فدين
الله أعظم من كل غوالي الدنيا ، أضف الى هذا أن الله تعالى قد قال
(ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) والتبين انما يكون بالنظر فيما رواه الثقات
العدول .

على أن هؤلاء الذين يجترئون على الله تعالى بارتكاب مثل هذه
المعاصي واستمرارها لا يوفقون الى الخير فكلما يوجد فيهم الصادق السدى
يركن الى قوله ، وان وجد فليس أهلاً للحمل عنه زجراً له ولأمثاله ، وامثالاً
لأمر الله وأمر رسوله ، واجماع الأمة بعدم الأخذ عن الفاسق العصاة .
وشمة جزئيات كثيرة تحتاج الى عرض ومناقشة في مبحث الفسق ، كمسألة
الاستماع الى الغناء وشرب النبيذ وغير ذلك ، بيد أن هذه المسائل
قد كثر الحديث عليها عند المتقدمين والمتأخرين فلتنظر في مظانها . ويكفي
القول بأن من اعتاد حضور مجالس الغناء والطرب ، فانه تسقط عدالتـه
لأن أهل العدالة والتقوى لا يحضرون هذه المجالس ، ومن كثر سواد قوم
فهو منهم .

ومما تجدر الإشارة اليه أن ابن حبان وصف أحد عشر راوياً بالفسق^(٣٠)
في كتاب المجروحين ، ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه ، كما لم يذكر
أحداً منهم في الثقات .

وظاهر كلام ابن حبان يدل على أن الفاسق - وغيره - اذا تاب قبلت
روايته . قال^(٣١) :

(٣٠) م (٣ : ٣ - ١٣) .
(٣١) المجروحين (٣ : ١٠٤) . وقد نص ابن معين على توثيق فاسق تاب
قال في ترجمة زاذان : كان ثقة ، كان يتغنى ثم تاب . انظر رواية
الدقاق عن ابن معين رقم (١٥٥) .

(الجرح والعدالة ضدان ، فمتى كان الرجل مجروحاً ، لا يخرجـه
عن حد الجرح الى العدالة ، الا ظهور أمارات العدالة عليه ، فاذا كان
أكثر أحواله أمارات العدالة ، صار من العدول) .
ومما لا يخفى أن ثمة تشابها بين خوارم المروءة والفسق ، بيد أن
خوارم المروءة أعم من الفسق بالنسبة للرواية ، فبعض ما يخرم المروءة لا يسقط
الرواية ، بينما سقطها الفسق ، كل الفسق ، مادام صاحبه مصرا عليه .

المبحث الثالث : البدعة

ان كل صنف في علوم المصطلح ، أو الجرح والتعديل ، أو العقائد أو الشهادات ، أو الفتن ، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لا يسهو إلا الحديث على البدع والمبتدعة .

ولهذا فقد كثر الكلام على البدع وخطرهما على الدين كثرة هائلة ومع أن المتأخرين نقل ماسبقه اليه المتقدم ، إلا أن مجموع ما كتب أو أكثره قد وفي على الغاية ، وصارت الكتابة في هذا الموضوع من المكرر المبتذل ، أو متممات الأبحاث .

ولو استعرض باحث ما كتب عن البدعة ، لهاله أن يجد مئات المصنفات القديمة والحديثة في ذلك .

لذا فأننى سأقصر هذا المبحث على تعريف البدعة في اللغة والاصطلاح ثم أتكلم على أثر البدعة في قبول رواية الراوى وعدم قبولها ، مشيراً إلى أبرز مذاهب العلماء في ذلك .

المطلب الأول: البدعة في اللغة والاصطلاح

يرى صاحب المقاييس أن (بدع) أصلان : أحدهما ابتداء الشيء وصنعه لاعتقال مثال .

والثاني : الانقطاع والكلال .

فمن الأول قوله تعالى : (قل ما كنت بدعا من الرسل) أى : ما كنت أول الرسل . . ومن الثاني قولهم : أبدعت الراحلة : إذا كلت وعطبت ويقال : الابداع لا يكون الا بظلم ، ومن بعض ذلك اشتقت البدعة) .

وعندى أن البدعة قد اشتقت من كليهما معا ، لأن الذى يأتى بشيء محدث لا يدل عليه دليل من الشرع ، مبتدع . وكذلك من كل وانقطع عن أداء الواجبات والسنن ، فيكون ممن يميم السنن ، وينقطع من تكاليف الشرع وهو من الابتداء ، بل هو شر الابتداء .

وقال الفيومى : (أبدع الله الخلق ابتداء : خلقهم على غير مثال وأبدعت الشيء وابتدعته : استخرجته وأحدثته ، ومنه قيل للحالة المخالفة بدعة ، وهى اسم من الابتداء ، كالرفعة من الارتفاع ثم غلب استعمالها فيما هو نقص فى الدين أو زيادة ، لكن قد يكون بعضها غير مكروه فيسمى بدعة مباحة ، وهو ما شهد لجسه أصل فى الشرع ، أو اقتضته مصلحة يندفع بها مفسدة ، كاحتجاب الخيفة عن أخلاط الناس) .

وقد عرف الحافظ ابن رجب البدعة بقوله : (والمراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له فى الشريعة يدل عليه ، وأما ما كان له أصل يدل عليه فليس ببدعة شرعا ، وإن كان بدعة لغة) .

وعرفها الشاطبى بقوله : (هى طريقة فى الدين مخترعة تضاهى

-
- (١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١ : ٢٠٩) (بدع) .
 (٢) أخرجه مسلم من حديث موسى بن سلمة الهذلى فى الحج رقم (١٣٢٥) ما يؤكد هذا المعنى فانظره .
 (٣) المصباح المنير (١ : ٤٤) .
 (٤) جامع العلوم والحكم (ص ٢٥٢) .
 (٥) الاعتصام للشاطبى (١ : ٣٠) .

الشريعة يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى .
ولا يعني أن استعرض كل ما قيل في تعريفات البدعة ، لا اعتقادي أن كل
عالم ينظر الى البدع من وجهة نظره الخاصة التي أوصله اليها اجتهاده
أو يكون أسير مذهبه العقدي ، أو الفقهي الذي نشأ عليه ، وهو يناضل عنه .
وانما يعني معرفة حكم رواية المبتدع عند ابن حبان ، وهل ترد روايته
مطلقا ، أو تقبل مطلقا ، أو تقبل الا اذا روى ما يؤيد بدعته ، وهل الرد مطلقا
يعني ترك الاحتجاج ، أو ترك الاحتجاج والاعتبار معا ؟
وقبل تحقيق هذه المسألة لابد من هذه المقدمة .

ان كبار المحدثين والرواة من التابعين وأتباعهم ، ومن بعدهم ، قد
كانت لهم آراء اعتقادية ، ووجهات نظر في كثير من القضايا السياسية
وقد كان بعضهم ينحاز الى آل البيت ويدافع عن مكارم أهله ، وبخاصة
في عصر بني أمية - كما كان بعضهم ينحاز الى بني أمية ويدافع عنهم ، ويفضل
حكمهم على غيرهم - وبخاصة اذا شاهد مافعله بنو العباس من اراقة الدماء
والتحزب لهذا الرأي أو ذاك .

أضف الى هذا وذاك أن فتنة القول بخلق القرآن ، قد أحدثت ردة
فعل عنيفة عند أهل الحديث - وبخاصة أتباع الامام أحمد - تجاه كل فكرة
جديدة ، وكل عمل محدث ، سواء كان مما له أصل في الدين ويقويه
أو كان غير ذلك .

وقد كان من عواقب هذا التحزب والتعصب أن اتهم البخاري - فقيه
المحدثين - بالضلال ، وحكم بطرده ، ومات طريدا ، لأن الامام أحمد قال
اللفظية شر من الجهمية .

ومن عواقب ذلك أيضا أن يموت ابن جرير الطبري حبسا في بيته
لا يخرج أحد من المحدثين الذين زاروا بغداد بين العام الثلاثمائة والعام
العاشر بعد الثلاثمائة أن يزوره يأخذ عنه ولهذا لم نجد لابن حبان رواية
عنه ، على كثرة شيوخه من أهل بغداد ، وابن حبان انما زار بغداد في
هذه الفترة - كما ذكرت في الباب الثاني - .

وكان من عواقب هذا التعصب أيضا أن يقوم شيوخ سجستان بالحكم

على ابن حبان بالزندقة ويرسلون الى الخليفة خطابا موقعا بأسماء كبارهم
فيأتي جواب الخليفة بقتله لأنه زنديق . ولكن الله يشاء أن يموت ابن حبان
قبل وصول خطاب الخليفة الذي كان يعنى بارضاء الحنابلة الذين كانوا
يناهضون الرافضة في بغداد وغير بغداد ، أضاف الى هذا أن لابن حبان
آراء سياسية لا ترضى بني العباس ، كاتهامه المأمون بقتل موسى بن جعفر
وتعريضه بخلفاء بني العباس - كما تقدم - واتهامه عصره بشتى أشكـال
المفاسد والبهوان .

هذه نماذج من جنابة التحزب والتعصب على الفكر وعلى الناس .^(٦)

ومسألة الابتداع هذه مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاتجاه الفكرى والسياسى
للمحدث ، كما أن للهوى فيها دورا كبيرا ، وللمعاناة والقسوة الحظ الأوفى .
انظر الى سفيان الثوري فى علمه وورعه وزهده ، كيف كان يطعن
الرواة بخروجهم مع محمد بن الحسن - النفس الزكية ، أو مع أخيه ابراهيم
وإذا سئل عن أحدهم ضعفه وقال : كان يرى السيف على أمة محمد . يعنى
كان من رأيه الخروج على الحكام الظلمة . وحين يسأل عن المتعصبين
لآل البيت ، فانه كان يذمهم اشد الذم ، مع أن حبهم واجب . ولزوم هديهم
سنة .

قال على بن المدينى : قلت لسفيان : فى أى شيء عرقب ؟ قال : فى
الشيعة .

قال الحافظ : (قلت : انما قيل له : المعرقب ، لأن الحجاج أوشش
ابن مروان عرض عليه سب على فأبى ، فقطع عرقوبه)^(٧) . وقال عنه الجوزجاني^(٨)
كان زائغا جائرا عن الطريق .

فليت شعري ما عيب عليه من أنه عرقب به مكرمة أم مذمة توجب التنقص ؟
ان الشيعة - وعلى الأخص الرافضة منهم - غالوا وابتدعوا وتعصبوا

(٦) وقد استوعبت كثيرا من أمثال هذه الحالات فى كتابى ظاهرة الانحراف
السياسى وأثرها على الحياة الاسلامية حتى نهاية القرن الرابع
الهجرى .

(٧) تهذيب التهذيب (١٠ : ١٥٧ - ١٥٨) .

(٨) أحوال الرجال رقم (٢٤٩) .

وجاروا على الطريق فعلا ، فجاء كثير من أهل السنة ، وقالوا الغلو بمثلـه
والتعصب بأشد منه ، وراحوا يجعلون مساوئ طغاة بنى أمية محاسن ، بل
كان كثير منهم - كالجوزجاني - يقوم الناس على أساس موالاتهم لبنى أمية
وحبهم لمعاوية .

ولا يظن ظان أننى بدع فيما رميت به الامام الثورى والجوزجاني
وغيرهما من أهل الحديث بالتعصب للمذهب ، والتأثر بالاتجاه السياسى
فقد قال ابن دقيق العيد^(٩) وهو يتحدث عن أسباب الجرح : (وهذا الباب
تدخل الآفة فيه من وجوه :

- (١) أحدها : وهو شرها ، الكلام بسبب الهدى والغرض والتحامل .
- (٢) ثانيهما : المخالفة فى العقائد : فانها أوجبت تكفير الناس بعضهم
لبعض ، أو تبديعهم ، وأوجبت عصبة اتخاذها دينا يتدينون به
ويتقربون به الى الله ، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع وهذا
موجود كثيرا فى الطبقة المتوسطة من المتقدمين) .
- وقال^(١٠) الذهبي : (وقد يكون نفس الامام - فيما وافق مذهبه ، أوفى
حال شيخه - ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك ، والعصمة للأنبياء والصديقين
وحكام القسط .

ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى ، لم يجتمع علماءه على
ضلالة لاعدا ولا خطأ) .

(٩) الاقتراح (ص ٣٣١ - ٣٣٣) مقتطفات .
(١٠) الموقظة للذهبي (ص ٨٤) .

المطلب الثاني : عرض نماذج من أقوال أهل العلم
في رواية المبتدع

تحدثت في الباب الرابع عن نشأة النقد وتطوره ، وذكرت أقوالا كثيرة لأهل العلم تفيد أن البدع العقدية والسياسية كانت من أسباب ظهور الوضع والاختلاق ، الذي دعا الى ضرورة وجود علم الجرح والتعديل .
وسأذكر هنا نماذج تقرب علينا دراسة منهج ابن حبان مبتعدا عن التكرار ما أمكن .

(١) سئل امام الجرح والتعديل يحيى بن معين :
(هكذا تقول في كل داعية ، لا يكتب حديثه ، ان كان قدريا ، أو رافضيا أو غير ذلك من أهل الأهواء ممن هو داعية ؟ قال : لا يكتب عنه —————
الا أن يكونوا ممن يظن بهم ذلك ولا يدعو اليه كهشام الدستوائي وغيره ممن يرى القدر ، ولا يدعو اليه)^(١) .

وهذا نص صريح في عدم قبوله رواية الداعية من المبتدعة كالرافضي والقدرى . بيد أنه خالف كلامه في مواضع كثيرة فقال^(٢) في قرط بن حريث : (قد كتبت أنا عنه وليس به بأس ، ولكن كان قدريا ، أتيناها الى منزله فقال لنا : نزهوا^(٣) الله عن هذه المعاصي ، فدعانا الى القدر فخرجت) ولا ريب أن حكمه ليس به بأس كان بعد سماعه منه ماسمع - كما هو نص الحكاية - وقوله : ليس به بأس يعني أنه ثقة ، على رأى بعضهم ، عنده - وهو ليس بجرح قطعا . فكيف حكم بأنه لا بأس به ، وهو لا يرى الرواية عن الداعية الى البدعة ولا الصلاة خلفه^(٤) ؟
وروى ابن عدى في كامله^(٥) عن محمد بن اسماعيل الضاررى قال : بلغنا

-
- (١) الدورى (٤ : ١٣٩) .
(٢) ماسبق (٤ : ٢٤٧) ، وانظر منه رقم (٥١٦٤) وقارنه برقم (٥٢٥٦)
ورواية الدقاق رقم (٣٤) .
(٣) يريد لا تنسبوا معاصيكم ومخازيكم الى الله ، وأنه قدرها عليكم ، فالعبد خالق أفعال نفسه عند المعتزلة والقدرية .
(٤) قال في رواية الدورى رقم (٢٢٩٠) : أنا لأصلى خلف قدرى اذا كان داعيا ، ولا خلف الرافضى الذى يشتم أبا بكر وعمر وعثمان . +
(٥) الكامل (٤ : ١٩٤٨) .

ونحن بصنعاء عند عبد الرزاق أن أصحابنا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهما تركوا حديث عبد الرزاق ، أو كرهوه ، فدخلنا من ذلك غم شديدا وقلنا : قد أنفقنا ورحلنا وتعبنا ، وآخر ذلك سقط حديثه ؟ فلم أزل في غم من ذلك الى وقت الحج ، فخرجت من صنعاء الى مكة فوافيت بها يحيى بن معين ، فقلت له : يا أبا زكريا . ما نزل بنا من شيء بلغنا عنكم في عبد الرزاق ؟ فقال : ما هو ؟ قلت : بلغنا أنكم تركتم حديثه ورغبتم عنه ؟ فقال : يا أبا صالح ، لسو ارتد عبد الرزاق عن الاسلام ما تركنا حديثه . ولا ريب أن قول ابن معين يعني : أنه يقبل عبد الرزاق ، وإن حدث بالمناكير ، وإن اتهم بالوضع ، فضلا عن الغلو في التشيع . (٢) وقال الجوزجاني وهو يصف أحوال الرجال :

(منهم الزائغ عن الحق ، كذاب في حديثه ، ومنهم الكذاب في حديثه لم أسمع عنه بدعة وكفى بالكذب بدعة . ومنهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة ، قد جرى في الناس حديثه — إذا كان مخذولا في بدعته مأمونا في روايته ، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذا لم يقويه بدعته ، فيتهم عند ذلك . ومنهم الضعيف في حديثه ، غير سائغ لذى دين أن يحتج بحديثه — وحده — إلا أن يقويه حديث من هو أقوى منه ، فحينئذ يعتبر به) . ١ . هـ

وأكد هذا المعنى في موضع آخر فقال (٧) : (وكان قوم من أهل الكوفة لا يحمد الناس مذاهبيهم ، هم رؤوس محدثي الكوفة ، مثل : أبي اسحاق ومنصور والأعمش . . . وخالد بن مخلد ، كان شتاما معلنا بسوء مذهبه ، وأمثالهم كثير . فما روى هؤلاء مما يقوى مذهبهم عن مشايخهم المغموين ، وغير الثقات المعروفين ، فلا ينبغي أن يغتر به الضنين بدينه ، الصائن لمذهبه ، خيفة أن يخلط الحق المبين عنده ، بالباطل الملتبس ، فلا أجد لهؤلاء قولا هو أصدق من هذا) .

(٦) أحوال الرجال (ص ٣٢) .

(٧) أحوال الرجال (ص ٧٩ - ٨٢) .

والذى بيدولى أن الداعية الى بدعته مقبول الرواية عند الامام
الجوزجاني ، اذا روى ما لا يثبت به فاذا روى ما يؤيد بدعته ، اتهم عند ذلك
ولم يحتج بما انفرد به .

اذ قوله المتقدم (فهؤلاء) عندى ليس فيهم حيلة الا أن يؤخذ من حديثهم
ما يعرف . . .) يدل على ذلك دلالة واضحة . فالمعروف من الحديث ، هو
الحديث الذى لم ينفرد به ضعيف ، أو متهم كالمبتدع . فقصد الجوزجاني
هاهنا : الحديث الذى توبع عليه صاحبه ، أو وجد له شاهد أخرجه عن
حد النكارة ويؤيد قولى هذا أن الحافظ تصرف بقول الجوزجاني (ما يعرف)
فقال : (٩) : ما لا يكون منكرا .

يؤيد هذا قوله فى ترجمة (١٠) ابن الأصبهاني : كان صدوقا فى حديثه
على سوء مذهبه .

وفى ترجمة اسماعيل (١١) الوراق : كان مائلا عن الحق ، ولم يكن يكذب فى
الحديث .

فكانه هاهنا ينص على أن العلة فى قبول رواية الرجل صدقه فى
الحديث ، وأن ميله عن مذهب السنة الذى يراه الجوزجاني لا يقتضى تركه
وان كان الجوزجاني يستحب لأهل الحديث أن يتركوا حديث هؤلاء جملة
أو يقال : ان التراجم الكثيرة التى يقول فيها مثل هذه الألفاظ ، يعنى بها
غير الدعاة .

وان أغرب ما وجدت عند الجوزجاني (١٣) - رحمه الله تعالى - نقله عن
حماد بن زيد أن الأعشى أقر بأنه كان يضع الحديث . وقبوله ذلك واقتراره
وتشكيكه فى صحة توبته وقبولها .

وهذا يؤكد ماسبق ذكره من أن التعصب المذهبي له دوره الخفى
فى توجيه سلوك الناس .

(٨) نزهة النظر للحافظ (ص ٣٥) ، منهج النقد للعتري (ص ٤٣) .

(٩) نزهة النظر (ص ٥١) .

(١٠) أحوال الرجال ترجمة (١١٢) .

(١١) ماسبق ترجمة (١١٤) ، وانظر (١١٦ ، ٢٨٧) .

(١٢) الترجمة رقم (٣٥٢) .

(١٣) ماسبق الترجمة ذاتها .

المطلب الثالث : عرض أقوال ابن حبان في رواية المبتدع

(١) قال في مقدمة صحيحه : (وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل
الارجاء والتفرض وما أشبههما ، فانا نحتج بأخبارهم اذا كانوا ثقات على
الشرط الذى وصفناه ، ونكل مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم الى
الله - عز وجل - الا أن يكونوا دعاة الى ما انتحلوا ، فان الداعى الى مذهبه
والذاب عنه ، حتى يصير اما ما فيه - وان كان ثقة - ثم رويناه عنه ، جعلنا
للاتباع لمذهبه طريقا ، وسوغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلى قوله .
فالا احتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم ، والاحتجاج بالرواة الثقات
على حسب ما وصفناه) .

ولو عمدنا الى ترك حديث الأعمش وأبى اسحاق وعبد الملك بن عمير
وأضرابهم لما انتحلوا ، وقتادة وسعيد بن أبى عروبة وابن أبى ذئب وأشباههم
لما تقلدوا ، (٢) والى عمر بن ذر ، وابراهيم التيمى ومسرور بن كدام وأقرانهم
لما اختاروا ، (٣) فتركنا حديثهم لمذاهبهم ، لكان ذلك ذريعة الى ترك السنن
كلها ، (٤) حتى لا يحصل فى أيدينا من السنن الا الشىء اليسير ، واذا استعملنا
ما وصفنا ، أعنا على دحض السنن وطمسها .

بل الاحتياط فى قبول روايتهم ، الأصل الذى وصفناه ، دون رفض
مارواه جملة) . ا . هـ .

واليك بعض ما قاله فى كتاب الثقات : (٦)

- (١) الاحسان (١ : ١٤٩) .
- (٢) تراجمهم فى الثقات (٤ : ٣٠٢) ، (٥ : ١٧٧) ، (٥ : ١١٦) ولم
يذكر واحدا منهم ببدعة . وبالرجوع الى التهذيب (٤ : ٢٢٢) ، (٨ :
٦٦) ، (٦ : ٤١١) تبين أنه يقصد التشيع . مع التنويه بأن الحافظ
لم ينقله فى الثالث .
- (٣) تراجمهم فى الثقات (٥ : ٣٢٢) ، (٦ : ٣٦٠) ، (٧ : ٣٩٠) . وبدعة
هؤلاء القدر .
- (٤) وبدعة هؤلاء الارجاء .
- (٥) مما ينبغى التذكير به هاهنا أنه ظما يوجد راو من الرواة المكثرين لم
يرم ببدعة ، والسبب فى ذلك - والله أعلم - أن ماسماه المحدثون بدعة
هو مذاهب عقدية أدى الاجتهاد أصحابها اليها ، والا فماذا تقول
لمثل العجلي حين يقول عن الحجاج : تابعى ثقة . وعن ذكره زياد بن
أبيه فى الثقات ، وعن ذكره من يلعن بعض الصحابة فيهم أيضا . وسأتى
التمثيل لذلك كله فى موضعه من الباب الثامن عند دراستنا لفظ (ثقة) .
- (٦) الثقات (٨ : ٢٢٨) ، وقارن بالتهذيب (٣ : ١٤٧) .

- (١) في ترجمة خلف بن أيوب البلخي قال : (كان مرجئا غاليا فيه ، استحب مجانية حديثه لتعصبه في الارجاء ، وبغضه من ينتحل السنن وقمعه اياهم جهده) ولم يخرج عنه في صحيحه .
- (٢) وفي ترجمته شناد بن حكيم البلخي قال : (كان مرجئا ، وكان مستقيم الحديث اذا روى عن الثقات ، غير أنني أحب مجانية حديثه لتعصبه في الارجاء ، وبغضه من انتحل السنن ، أو طلبها) . ولم يخرج عنه في صحيحه شيئا أيضا .
- (٣) وقال في الثقات^(٨) أيضا : (مسلم بن عقال ، ومسلم بن عمار ، ومسلم بن أبي كريمة ، ومسلم بن هرمز ، ومسلم مولى علي ، روى هؤلاء عن علي بن أبي طالب ، إلا أنني لست أعتمد عليهم ، ولا يعجبني الاحتجاج بهم لما كانوا فيه من المذهب الرديء) ومذهبهم الفلو في التشيع . ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه .
- (٤) وقال في ترجمة^(٩) ابراهيم بن يعقوب أبو اسحاق الجوزجاني : كان حريزي المذهب يعني ناصبيا - ولم يكن بداعية اليه ، كان صلبا في السنة ، حافظا للحديث ، إلا أنه من صلابته ، ربما كان يتعدى طوره) . وقد خرج عنه أحاديث عديدة في صحيحه ، لأنه لم يكن داعية .
- (٥) وفي ترجمة^(١٠) المنذر أبو حسان قال : كان حجاجيا يقول : من خالف الحجاج ، فقد خالف الاسلام ولم يخرج عنه شيئا .
- (١١) وقد نص في الثقات على ما هو أوضح مما سبق كله . فقال في ترجمة داود بن الحصين : (كان يذهب مذهب الشراة ، وكل من ترك حديثه على الإطلاق ، وهم ، لأنه لم يكن بداعية الى مذهبه . والدعاة يجب مجانية رواياتهم على الأحوال ، فمن انتحل بدعة ولم

(٧) الثقات (٣١٠ : ٨) ، وقارن باللسان (١٤٠ : ٣) .
 (٨) الثقات (٤٠١ : ٥) ، وقارن باللسان (٣١ : ٦) .
 (٩) الثقات (٨١ : ٨) وقارن بالجرح (١٤٨ : ٢) ، الميزان (٧٥ : ١) ، التهذيب (١٨١ : ١) وانظر الموارد (١٢٣ ، ١٥٧ ، ٢٣٠) .
 (١٠) الثقات (٤٢١ : ٥) ، وقارن بالعقيلي (١٧٣٠ : ٤) ، اللسان (٩١ - ٩٠ : ٦) .
 (١١) الثقات (٢٨٤ : ٦) وقارن بهدي الساري (ص ٤٠١) ، المجروحين (١٩٠ : ١) .

يدع اليها ، وكان متقنا ، كان جائز الشهادة ، محتجا بروايته . فان وجب ترك حديثه ، وجب ترك حديث عكرمة ، لأنه كان يذهب مذهب الشراة مثله وقد ترجمه في المجروحين وجعله ممن لا يحتج به اذا انفرد ، ولم يخرج عنه في صحيحه أبدا .

وفي ترجمة جعفر بن سليمان الضيعي قال : (١٢)

(كان جعفر من الثقات المتقنين في الروايات ، غير أنه كان ينتحل الميل الى أهل البيت ولم يكن بداعية الى مذهبه ، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف ، أن الصدوق المتقن اذا كان فيه بدعة ، ولم يكن يدعوا اليها أن الاحتجاج بأخباره جائز ، فاذا دعا الى بدعته ، سقط الاحتجاج بأخباره . ولهذه العلة ما تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون اليها وان كانوا ثقات .

واحتجنا بأقوام ثقات ، انتحالهم كانتحالهم سواء ، غير أنهم لم يكونوا يدعون الى ما ينتحلون .

وانتحال العبد بينه وبين ربه ، ان شاء عذبه ، وان شاء عفا عنه — وعلينا قبول الروايات عنهم اذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا) . وقد خرج له أحاديث في صحيحه .

فالداعية الى بدعته لا يحتج به عند ابن حبان ، سواء كان شيعيا أو ناصبيا ، أو خارجيا شارقيا أو غيره . (١٣)

وقد ادعى ابن حبان — كما رأيت — اجماع أهل الحديث على عدم قبول رواية الداعية ، واجماعهم على قبول رواية غير الداعية من المبتدعة . وفي دعواه نظر ، فان الاتفاق لم يحصل على هذه ولا تلك وقد نص على مثل هذا في مقدمة كتابه المجروحين ، فقال عند حديثه على أنواع جرح الضعفاء : (١٤)

(ومنهم المبتدع اذا كان داعية ، يدعوا الناس الى بدعته ، حتى

(١٢) الثقات (٦ : ١٤٠) . وانظر الموارد (٣٧٥ ، ٧٣٥ ، ١٢٦١) .

(١٣)

(١٤) انظر هدى السارى (ص ٣٨٥) وشرح النخبة (ص ٥) فما بعد .

(١٥) المجروحين (١ : ٨١ - ٨٢) .

صار اما ما يقتدى به في بدعته ، ويرجع اليه في ضلالته ، كغيلان وعمرو بن عبيد ، وجابر الجعفي وذويهم . . .)

وقد ترجم ابن حبان خمسة وأربعين راوياً^(١٦) في المجروحين ، متهماً إياهم بالغلو في البدع والدعوة إليها ، وقد كان يقوده مذهبه هذا السيئ اتهم بعض الرواة^(١٧) بالوضع ، وهم من الثقات والمقبولين .

والذي يظهر لي أن مذهب ابن حبان في الداعية المبتدع هو عدم الاحتجاج به إذا روى ما يؤيد بدعته . أما إذا توبع على حديثه ، وكان لنا حاجة فيه ، فأننا نأخذ بحديثه ونحتج به مع المتابعة أو الشاهد .

والدليل على صحة ما ذهب إليه ، أن ابن حبان قد خرج عن كثير من المبتدعة في صحيحه إلى جانب أنه قد نص على ذلك في غير موضع .

قال في ترجمة^(١٨) الهياج بن بسطام التميمي : كان مرجئاً داعية السيئ الأرجاء ، وكان ممن يروى المعضلات عن الثقات ، ويخالف الأثبات فيما يرويه فهو ساقط الاحتجاج به ، وعند الاعتبار فإن اعتبر به معتبر أرجو ألا يجرح في ذلك .

وقال في ترجمة^(١٩) ثعلبة بن يزيد الحماني : كان غالباً في التشيع لا يحتج بأخباره التي يتفرد بها عن علي وإنما لا يحتج بأخباره التي يتفرد بها عن علي ، لتهمته في تلك الأخبار ، إذ هو يروى ما يؤيد مذهبه .

غير أن مما يصعب قبوله الأبعد فحص شديد قول ابن حبان فـسـى زياد بن المنذر أبو الجارود الثقفي : كان رافضياً يضع الحديث في مثالب الصحابة ، ويروى في فضائل أهل البيت أشياء مألها أصول ، لا تحل كتابته حديثه ، ثم أخراجه عنه في صحيحه حديثين اثنين .

وأول هذين الحديثين ، حديث أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه قال :

(١٦) م (٢ : ١٨١٨ - ١٨٦٢) .

(١٧) انظر على سبيل المثال م (٢ : ١٨٢٥) .

(١٨) م (٢ : ١٨٦١) .

(١٩) م (٢ : ١٨٢٣) .

(٢٠) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٧ : ٢٠٨) ب وانظر الموارد رقم (١٠٤) .

وقال الهيثمي في المجمع (٨ : ٩١) : رواه أبو يعلى والطبراني وفيه

زياد بن المنذر وهو كذاب . وأورده المناوي في الجامع الأزهر (١ :

١٨٦) وقال مثله . وأخرجه ابن عدى في الكامل (٣ : ١٠٤٧) .

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (ألا ان الكذب يسود الوجه ، والنميمة عذاب القبر) . وهو حديث تفرد به زياد بن المنذر .
قال المنذرى : ^(٢١) رواه أبو يعلى والطبرانى وابن حبان فى صحيحه والبيهقى ، روه كلهم من طريق زياد بن المنذر الأعمى عن نافع بن الحرث عن أبي برزة .

وزياد هذا هو أبو الجارود الكوفى الأعمى تنسب اليه الجارودية من الروافض ، ونافع هو نفع أبو داود الأعمى أيضا ، وكلاهما متروك متهم بالوضع .
فأنت ترى أن ابن حبان - رحمه الله تعالى - قد غلط غلطا بينا فى اخراجه هذا الحديث فى صحيحه . وبخاصة أنه اتهم راويه المتفرد بسـه بالوضع .

^(٢٢) قال ابن عدى بعد اخراجه هذا الحديث وغيره :
وهذه الأحاديث التى أملتيتها مع سائر أحاديثه التى لم أذكرها عانتها غير محفوظة .

وحديثه الثانى هو حديث ^(٢٣) أبي برزة الأسلمى أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (يبعث - يوم القيامة - قوم من قبورهم ، تتأجج أفواههم نارا) فقيل من هم يارسول الله ؟ قال : (ألم تر أن الله يقول (ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما ، انما يأكلون نارا . . .) الآية .
وعلته هى السابقة ذاتها .

وقد يكون عذر ابن حبان فى اخراج هذين الحديثين عنه ، أن الأول له شواهد كثيرة تؤيد معناه ، وأن الثانى يشهد له ظاهر القرآن .
ولكن النظرة النقدية لا تسلم بأى من هذين العذرين ، فمادام الرجل قد اتهمه هو بالوضع فلا معنى لاخراج حديثه ، ولو كان له ألف شاهد ، والله أعلم .

(٢١) الترغيب والترهيب (٣ : ٤٩٨) .

(٢٢) الكامل (٣ : ١٠٤٨) .

(٢٣) أخرجه ابن حبان فى صحيحه (موارد ٢٥٨٠) وقال الهيثمى (٢ : ٧) رواه أبو يعلى والطبرانى وفيه زياد بن المنذر وهو كذاب . وأخرجه ابن عدى فى الكامل (٣ : ١٠٤٧) . وعده من أحاديث زياد غير المحفوظة .

(٢٤) وأما الرجل الآخر الذي خرج له ابن حبان حديثاً واحداً فهو علي بن هاشم بن البريد الكوفي ، فقد وصفه بالغلو في البدعة مع رواية المناكير وقلب الأسانيد ، لكن الحافظ قال فيه : صدوق يتشيع وقد خرج له ابن حبان حديثه بمتابعة وكيع له عن شيخه ، وقد تقدم أن مذهبه في الداعية عدم اخراج مقاريد هـ وسيأتي في راوي المناكير أنه يخرج له ما توبع عليه إذا لم يفحش ذلك منــــه وليس كل غال داعية .

المطلب الرابع : من أقوال المتأخرين في رواية المبتدع

قال في الاقتراح^(١) : (انا نرى أن من كان داعية لمذهبه المبتدع متعصبا له متجاهرا بباطله ، أن ترك الرواية عنه ، اهانة له ، واخمــادا لبدعته ، فان تعظيم المبتدع تنويه لمذهبه به .

اللهم الا أن يكون ذلك الحديث غير موجود لنا الا من جهته فحينئذ تقدم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة اهانة المبتدع) . وتابعه على رأيه هذا الذهبي والسخاوي ، ونقله الصنعاني في التوضيح .

ولا يخفى أن مذهب ابن دقيق العيد ومن تابعه يؤكد على أن سبب ترك الرواية عنه هو الاهانة له ، واخماد بدعته ، وهي العلة التي أفصح عنها ابن حبان في مقدمة صحيحه كما تقدم .

وقال الحافظ^(٢) : (ثم البدعة : اما بمكفر أو بمفسق ، فالأول : لا يقبل صاحب الجمهور ، والثاني : يقبل من لم يكن داعية في الأصح ، الا أن روى ما يقوى بدعته ، فيرد على المختار ، وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي) .

وحين راح الحافظ يشرح هذا النص قال :

(والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر بدعته ، لأن كل طائفة تدعى أن مخالفيها مبتدعة ، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها ، فلو أخذ ذلك على الاطلاق ، لاستلزم تكفير جميع الطوائف .

فالمعتمد : أن الذي ترد روايته من أنكروا ترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه .

فأما من لم يكن بهذه الصفة ، وانضم الى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه ، فلا مانع من قبوله .

والثاني : وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلا - وقد اختلف أيضا

(١) الاقتراح لابن دقيق العيد (ص ٣٣٦) .

(٢) الموقظة (ص ٨٧) ، السخاوي في فتح المغيب (١ : ٢٢٤) ، توضيح الأفكار (٢ : ٢٣٦) .

(٣) نزهة النظر (ص ٥٠ - ٥١) .

فى قبوله ورده ، فقيل : يرد مطلقا - وهو بعيد - وأكثر ما علل به أن فسى الرواية عنه ترويجا لأمره وتنويها بذكره ، وطى هذا : لا يروى عن مبتدع شىء لا يشاركه فيه غير مبتدع .

وقيل : يقبل مطلقا الا ان اعتقد حل الكذب .

وقيل : يقبل من لم يكن داعية الى بدعته ، لأن تزوين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه ، وهذا فى الأصح .

وأغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل .

نعم الأكثر على قبول غير الداعية الا ان روى ما يقوى بدعته فيرد على المذهب المختار ، وبه صرح الحافظ أبو اسحاق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني ونقل نص كلام الجوزجاني المتقدم ثم قال : (وماقاله متجد لأن العلة التى رد لها حديث الداعية واردة فيما اذا كان ظاهر المزوى يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية) . ا . هـ

وها هنا نقطة ينبغي ذكرها للفائدة ، وهى من متمات بحث البدعة والظوف فيها .

قال الحافظ : (٤) (وقد كنت أستشكل توثيقهم الناصبى غالبا ، وتوهينهم الشيعة مطلقا ، ولا سيما أن عليا ورد^(٥) فى حقه : لا يحبه الا مؤمن ولا يبغضه الا منافق .

ثم ظهر لى الجواب عن ذلك : أن البغض هاهنا مقيد بسبب وهو كونه نصر النبى صلى الله عليه وسلم لأن من الطبع البشرى بغض من وقعت منه اساءة فى حق المبغض ، والحب بعكسه ، وذلك ما يرجع الى أمور الدنيا غالبا .

(٤) تهذيب التهذيب (٨ : ٤٥٨) ترجمة لمازة الأزدي .
(٥) أخرج الامام مسلم فى الايمان باب الدليل على أن حب الأنصار وعلوى من الايمان رقم (٧٨) من حديث زر بن حبيش قال : سمعت عليا رضى الله عنه يقول : (والذى فلق الحبة وبرأ النسمة ، انه لعهد النبى الأمى الى أنه لا يحبنى الا مؤمن ، ولا يبغضنى الا منافق) . وأخرجه الترمذى فى المناقب رقم (٣٧٣٦) . والنسائي فى الايمان (٨ : ١٠٢) باب علامة المنافق .

وأخرج الترمذى نحوه من حديث أم سلمة برقم (٣٧١٧) وقال : حسن غريب ، ومن حديث أبى سعيد الخدرى برقم (٣٧١٧) وقال غريب .

والخبر في حب علي وبغضه ليس على العموم ، فقد أحبه من أفرط فيه حتى ادعى أنه نبي ، أو أنه اله - تعالى الله عن افكهم - .
والذي ورد في حق علي من ذلك قد ورد مثله في حق الأنصار ، وأجاب عنه العلماء ان بغضهم لأجل النصر وكان ذلك علامة نفاقه وبالعكس ، فكذلك يقال في حق علي .

وأيا : فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهورا بصدق اللهجة والتمسك بأمور الديانة ، بخلاف من يوصف بالرفض ، فان غالبهم كاذب ، ولا يتورع في الأخبار .

والأصل فيه : أن الناصبة اعتقدوا أن عليا قتل عثمان رضي الله عنهما أو كان أعان عليه ، فكان بغضهم له ديانة بزعهم ، ثم انضاف الى ذلك أن منهم من قتلت أقاربه في حروب علي

وبناء على هذا الذي استقر في نفس الحافظ - رحمه الله - من الفهم المقيد لهذا الحديث ، ولأن الناصبة في الغالب كانوا أهل دين وصلاح فقد قال ^(٦) عن امام الناصبة حريز بن عثمان الرحبي الحمصي : ثقة رمى بالنصب مع أن الرجل (كان داعية الى مذهبه ، وكان يلعن عليا رضوان الله عليه سبعين مرة بالغداة ، وسبعين مرة بالعشي ، وكان علي بن عياش يحكي رجوعه عنه وليس بمحفوظ عنه ذلك) ^(٧) . ولعل الحافظ عذره في تهوره هذا لكونه من أهل حمص .

والذي يبدو لي أن مافهمه الحافظ من تخصيص الحديث غير مسلم له والافراط والتفريط الواقعان في حق علي رضي الله عنه ، قد جاء النهي عنهما في خبر فيه مقال ^(٨) ، ولكن معناه صحيح ومهما يكن من أمر فان الذين أبغضوا عليا لا اعتقادهم أنه قتل عثمان ، أو أعان على قتله آثمون مرتين . فهم آثمون أولا لأنهم افترؤا عليه - رضي الله عنه - فرية شنيعة ، وآثمون ثانيا لأنهم أبغضوا مؤمنا يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله . ناهيك عن ذاك الحديث الخاص .

(٦) التقريب (١ : ١٥٩) .

(٧) المجروحين (١ : ٢٦٨) .

(٨) مجمع الزوائد (٩ : ١٣٣) باب فيمن يفرط في محبته وبغضه .

وأما الذين أطروه وبالغوا فيه ، فهم آثمون أيضا من جهتين : الأولى أن الغلو في كل شيء مفسدة ، والثانية : أنهم ربطوا بين حبه ووجوب كراهية اخوانه الصحابة . ناهيك عن فسادهم وفسادهم في الدين بما لا يرضاه هو رضى الله عنه .

ولا يخفى أن من أبسط لوازم المحبة : الطاعة والاتباع ، وأين سلوك الرافضة من سلوكه ، وأين استقامتهم من استقامته ؟ فتوشيق الناصية ، وتضعيف الشيعة لمطلق ذلك غلط كبير واعتذار الحافظ عن أهل الحديث بذلك غير سديد والله أعلم .

وقد قام عدد من أئمة الزيدية بالرد على الحافظ وغيره فيما ذهب اليه كالعلامة المقبلي في العلم الشامخ ، وابن الأمير الصنعاني في توضيح الأفكار وأفرد رسالة خاصة أسماها (ثمرات النظر في علم الأثر) تعقب فيها الحافظ ابن حجر وغيره من نقاد المسلمين في مسألة البدعة عامة وبدعة التشيع خاصة .

وسأنقل من هذه الرسالة الأخيرة فقرات توضح المقصود ، موجزاً ما أمكن .

قال الحافظ في الهدى ^(٩) : (والتشيع محبة على وتقديمه على الصحابة :

(١) فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ، ويطلق عليه رافضى .

(٢) والافشيعى - يعنى إذا لم يقدمه على الشيخين .

(٣) فان انضاف الى ذلك - أى الى تقديم على على الشيخين - السب

أو التصريح بالبغيض فغال في الرفض .

(٤) وان اعتقد الرجعة الى الدنيا ، فأشد في الغلو) . ا . هـ

قال ابن الأمير الصنعاني ^(١٠) : (وأقول : أما محبته مطلقاً ، فانه شرط

ايمان كل مؤمن ، وليس من البدعة في قبيل ولا دبير ، وهل الايمان الا الحب

في الله ؟ ^(١١) وحينئذ تعرف أن كل مؤمن شيعى .

وأما الساب : فسب المسلم فسوق ، صحابيا كان أو غيره ، الا أن سباب

(٩) هدى السارى (ص ٤٥٩) .

(١٠) ثمرات النظر (ص ١٢) .

(١١) كل مؤمن شيعى بمعنى أنه محب لعلى ، لا مطلق التشيع فتنبه .

الصحابي أعظم جرماً لسوء أدبه مع مصحوبه - صلى الله عليه وسلم - ولسابقتهم في الاسلام ، وقد عدوا سب الصحابة من الكبائر . . .) .

وذهب ابن الأمير ينقل (الاجماع على قبول أهل الأهواء ، وأن مدار قبول الرواية على ظن الصدق)^(١٢) .

وراح يناقش رأى الحافظ في رواية الداعي الى بدعته ، وأورد عليه كلام القرافي ، والاحتجاج بقتادة مع أنه من كبار الدعاة الى القدر ، حتى نقل الذهبي : لم يكن يقنع ، حتى يصيح صياحا .^(١٤)

ويرى ابن الأمير أن النصب اخلال بالواجب ، والتشيع المطلق اتيان بالواجب قال :^(١٥)

(وأما النصب فعرفت من رسمه عن القاموس : أنه التدين ببغض على رضى الله عنه ، فالمتصف به مبتدع شرابتداع أيضا فاعل لمحرّم تارك لواجب ، فان محبة على مأمور بها عموماً وخصوصاً . . .

فان قلت : هل يقدر في دينه بغض بعض المؤمنين ؟ قلت : البغض أمر قلبي لا يطلع عليه ، فان اطلع عليه - كما هو المفروض هنا - كان قدحا .

اذ الكلام في الناصبي ، ولا نعرف أنه ناصبي الا بالاطلاع على بغضه لرأس اهل الايمان .

فمن رد بمثل هذه المعاصي ، رد رواية الناصبي ، لأنه ليس بعدل على تعريف ابن حجر للعدالة ، كيف وقد ثبت أن بغضه - رضى الله عنه - علامة النفاق ؟

وبهذا عرفت أن الناصبي المطلق خارج عن العدالة ، فان انضاف الى نصبه اطلاق لسانه فيمن يبغضه فقد ازداد عنها بعداً - ا . هـ -

ولعلك تلاحظ البون الشاسع بين قول الحافظ في الناصبة ، وقول

(١٢) ثمرات النظر (ص ٤١) .

(١٣) ماسبق (ص ٤٩) .

(١٤) تذكرة الحفاظ (١ : ١٢٤) .

(١٥) ثمرات النظر (ص ١١) .

ابن الأمير .

وتلاحظ أيضا أن ابن الأمير، رتب كلامه على تقسيمات الحافظ ذاتها
ولو وقف ابن الأمير على النص الذي نقلته آنفا عن الحافظ في قبول الناصبة
- دون الشيعة - لأنهم أصحاب دين ، لكان كلامه شكلا آخر .
فالحافظ يرى النواصب أصحاب دين وسنة ، والصنعاني يراهم خارجين
على العدالة - حسب تأصيل الحافظ . وعذر الحافظ فيما ذهب إليه ، هو
انتشار الكذب في الشيعة ، وفسادهم علم على .
والذي يبدو لي - والله أعلم - أن كلام ابن دقيق العيد ، هو الكلام
السديد ، مع تعميمه على كل مبتدع، لأن هذا مقتضى العدل . والله أعلم .

المبحث الرابع : الكذب

جاء في المقاييس أن (كذب) أصل صحيح يدل على خلاف الصدق وتلخيصه : أنه لا يبلغ نهاية الكلام في الصدق .
وقال في البصائر : (٢) في قوله تعالى : (ان المنافقين لكاذبون) : كذبهم في اعتقادهم ، لا في مقالهم ، فقولهم كان صدقا .
وقوله تعالى : (ليس لوقعتها كاذبة) نسب الكذب الى نفس الفعل كقولهم : فعلة صادقة ، وفعلة كاذبة . وذكر أن الكذب قد ورد له معان كثيرة ، ذكر ستة منها .
ونقل في التاج عن ابن الأنباري : (٣) أن الكذب ينقسم الى خمسة أقسام : احداهن تغيير الحاكى ما يسمع ، وقوله ما لا يعلم نقلا ورواية ، وهذا القسم هو الذى يؤثم ويهدم المروءة . وذكر من معانى الكذب : الخطأ أيضا .
وخلاصة القول أن الكذب هو الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو ، سواء العمد فيه والخطأ ، اذ لا واسطة بين الصدق والكذب ، على ما قرره أهل السنة ، واختاره البيانون .
ولاريب أن الذى يعنينا من معانى الكذب المتعددة والمتضاربة - حتى عده ابن الأنباري من الأضداد - هو الكذب الذى يؤثم ويهدم المروءة ، ويؤثر على العدالة ، فيصبح المتلبس به فى جملة المتروكين .
ولا خلاف بين أهل العلم أن الكذاب مردود الشهادة ومردود الرواية ولذلك فأننا لن نطيل فى نقل أقوال أهل العلم فى ذلك ، وننتقل مباشرة الى تلخيص رأى ابن حبان وايضاح موقفه من الكذب ، وبيان ما يراه من الكذب ، ولولم تكن العبارات نسا فيه . وقد جعل ابن حبان الكذابين خمسة أنواع :

- (١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤ : ١٦٧) ، القاموس (١ : ١٢٢) مادة (كذب) .
- (٢) بصائر ذوى التمييز للفيروز ابادى (٤ : ٣٣٩ - ٣٤٠) .
- (٣) تاج العروس للزبيدي (كذب) (٤ : ١٢٩) فماب عدها .

(١) النوع الأول : من كان يتلقن مالتن ولا يبالى .

قال ابن حبان ^(٤) : (ومنهم من كان يجيب على كل شيء يسأل عنه ، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه ، فلا يبالى أن يتلقن مالتن ، فإذا قيل له : هذا من حديثك ، حدث به من غير أن يحفظ ، فهذا وأمثاله لا يحتج بهم لأنهم يكذبون من حيث لا يعلمون) .

ثم روى عن يحيى بن حسان قال : (جاء قوم ومعهم جزء ، فقالوا سمعناه من ابن لهيعة ، فنظرت فيه ، فإذا ليس فيه حديث واحد ^(٥) — حديث ابن لهيعة ، فقلت فجلست الى ابن لهيعة فقلت : أى شيء هذا الكتاب الذى حدثت به ، ليس هاهنا فى الكتاب حديث واحد من حديثك ولا سمعتها أنت قط .

قال : ما أصنع بهم يجيئون بكتاب فيقولون : هذا من حديثك ، فأحدثهم ^(٦) .

وذكر قصة عن موسى بن دينار ، أن حفص بن غياث ويحيى القطان ^(٧) دخلا عليه فى مكة ، وعنده أبو شيخ الفقىمى جارية بن هرم يكتب عنه ، فجعل حفص يلقنه وموسى بن دينار يتلقن وأبو شيخ يكتب ، فلما فرغ حفص ، ضرب الى ألواح جارية فمحاها ، فغضب الشيخ موسى وقال : تحسدوننى ، فقال لــــه حفص بن غياث : لا ، ولكنه هذا كذب) .

وقال فى ترجمة موسى ^(٨) : (كان موسى هذا شيخا مغفلا ، لا يبالى ما يلقن فيتلقن ، وكل شيء يسأل عنه ، فيجيب فيه ، ويحدث بما ليس من سماعه فاستحق الترك) .

قال ابن حبان ^(٩) : (فهذا وأحزابه لا يحتج بهم لأنهم يكذبون — من

-
- (٤) المجروحين (٦٨ : ٦٩) .
(٥) هو عبد الله بن لهيعة الحضرمى المصرى ، انظر ترجمته الواسعة فى المجروحين (١١ : ٢) فما بعد .
(٦) انظر ترجمته فى المجروحين (٢ : ٢٣٧) .
(٧) لم يترجم ابن حبان لجارية بن هرم فى غير هذا الموضع من المجروحين . وانظر ترجمته فى الميزان (١ : ٣٨٥) .
(٨) المجروحين (٢ : ٢٣٧) .
(٩) ماسبق (١ : ٦٩) .

حيث لا يعلمون .

وقد ذكر ابن حبان ستة^(١٠) رواية ممن يجيبون في كل ما يسألون عنه ، وحكم باستحقاقهم الترك وبيان الاحتجاج بروايتهم .

(٢) النوع الثاني : من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب لجهله بالعلم .

(١١)
قال ابن حبان :

(ومنهم من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب ، اذ العلم لم يكن صناعته ولا اغبر فيها قدمه ، كما قال بعض أهل البصرة ، كان بالعوفة شيخ عنده صحيفة عن حميد عن أنس ، وكان مؤذنهم ، فلما مات قيل لى : ان فسى ذلك المسجد شيخ يحدث بترك الصحيفة عن حميد نفسه ، فأتيته ، فاذا شيخ عليه زهادة ، وأثر الخير فيه بين ، فقلت له : صحيفة حميد ، فأخرجها لى واذا هى تلك الصحيفة نفسها فقلت : اقرأ ، فأخذ يقول : حدثنا حميد حتى أتى على آخرها ، فقلت له : أى موضع رأيت حميدا ؟ قال : لم أره ، قلت فكيف تحدث عن لم تره ؟ قال : وهذا لا يجوز ؟ قلت : لا . قال : كان فى هذا المسجد شيخ يؤذن ، ويحدث بهذه الصحيفة ، فلما مات ولونى الأذان مكانه وأعطونى الصحيفة ، وقالوا : أذن كما كان يؤذن ، وحدث كما كان يحدث ، فأنا أؤذن كما كان يؤذن ، وأحدث كما كان يحدث .

وروى ابن حبان^(١٢) قصتين أخريين احدهما عن يزيد بن هارون والأخرى عن اسماعيل بن عياش تؤكدان مانقلته آنفا .

(٣) النوع الثالث : الذين يحدثون عن لم يروهم من غير تدليس .

(١٣)
قال رحمه الله :

(ومنهم من كان يحدث عن شيوخ لم يروهم ، بكتب صحاح ، فالكتب فى

(١٠) م (٢ : ١٢٦١ - ١٢٦٦) .

(١١) المجروحين (١ : ٧٠) .

(١٢) المجروحين (١ : ٧٠ - ٧١) .

(١٣) ماسبق (١ : ٧١ - ٧٢) .

نفسها صحيحة ، إلا أن سماعه عن أولئك الشيخ لم يكن ، ولا رأيهم ، كأبى (١٤)
صالح صاحب الكلبى ، والكلبى وذويهم . (١٥)

وروى عن خمس قصص تحكى لنا جرأة أصحابها على الغربة ، وجهلهم
بأصول هذا العلم .

وروى ابن حبان عن عفان بن مسلم الباهلى قال : (كان بالبصرة (١٦)
بالعوقة - شيخ يحدث عن قتادة ، فكتبنا عنه ثم سألناه : كيف كان أقبال
قتادة عليك ؟

فقال : ماسمعت من قتادة شيئا ، فقلنا : هو الذى حدثنا ؟ قال
هذا شيء أرجو أن ينفعكم الله به ، وجعل يحثنا على البقية أن نكتب عنه
وجعلنا نتعجب منه . . .) .

ولا يخفى أن تحديث الرجل عن شيخ لم يره ، بصيغة التحديث التى
لا تحتل التدليس كذب ظاهر وادعاء باطل .

روى ابن حبان عن أحمد بن اسحاق (١٨) (١٩) الحضرمى قال : كان بالبصرة
شيخ يروى عن أنس بن مالك ، فلما أتى عليه أيام ، تخطى الى أبى بـرزة
الأسلمى ، فقال أخى يعقوب بن اسحاق : مربنا الى هذا الشيخ ، حتى
أجره ، أصادق هو أم كاذب فيما يقول . فجاءه يعقوب فقال : شيخ ، رأيت
أنس بن مالك ؟ قال : نعم ، قال : رأيت أبا برزة الأسلمى ؟ قال : رأيت
علقمة بن قيس ؟ قال : صاحب أبى مسعود ؟ فقال له : نعم . فقال الشيخ
نعم وأبوه قيس أيضا رأيت .

فقال يعقوب : قم بنا عن هذا الشيخ فانه كذاب .
وقد ترجم ابن حبان (٢٠) فى المجروحين ثمانية عشر راويا ممن يحدثون

-
- (١٤) اسمه باذام مولى أم هانىء . ترجمه فى المجروحين (١ : ١٨٥) .
(١٥) هو محمد بن السائب الكلبى . ترجمه فى المجروحين (٢ : ٢٥٣) .
(١٦) المجروحين (١ : ٧٠) .
(١٧) التقريب (٢ : ٢٥) وقال : ثقة ثبت .
(١٨) المجروحين (١ : ٧٠ - ٧١) .
(١٩) ترجمة أحمد فى التقريب (١ : ١٠) ثقة كان يحفظ ، وأخوه يعقوب فيه
(٢ : ٣٧٥) صدوق .
(٢٠) م (٢ : ١٧٦١ - ١٧٧٨) .

عن لم يروهم ، أو عن رأوهم ولم يسمعو منهم .
 قال في ترجمة الحجاج ^(٢١) بن أרטأة النخعي : كان صلفا ، وكان مدلسا
 عن رآه ، وعن لم يره ، كان يروى عن أقوام لم يرههم .
 وفي ترجمة حفص ^(٢٢) بن سليمان القاري قال : يظب الأسانيد ويرفع
 المراسيل ، ويأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع . وقال الحافظ
 فيه : متروك الحديث على امامته في القراءة .
 ولا ريب أن بعض هؤلاء ليس في مرتبة الترك ، فالحجاج بن أרטأة ليس
 بكذاب ، والشيخ الذي لم يرههم ، انما روى عنهم بصيغة التدليس ، فلينتبه
 الى هذا وأمثاله .

(٤) النوع الرابع : من حدث عن لقيه بما لم يسمع منه من غير تدليس .

قال رحمه الله ^(٢٣) :

(ومنهم جماعة رأوا شيوخا سمعوا منهم ، ثم ذكروا عنهم بعد موتهم
 بأحاديث لم يسمعوها منهم ، فحفظوها ، فلما احتيج اليهم ظفروا عليها
 وحشوا بها عن الشيخ الذين رأوهم من غير تدليس عنهم .
 وروى ^(٢٤) عن ابن معين قال : قال لي هشام ^(٢٥) بن يوسف ، جاءني
 مطرق بن مازن الكتاني فقال : أعطني حديث ابن جريج ومعر حتى أسمع
 منك ، فأعطيته حتى كتبها عني ثم جعل يحدث بها عن معمر نفسه وعن ابن
 جريج .

قال ابن معين : فقال لي هشام : انظر في حديثه ، فهو مشل
 حديثي سواء ، فأمرت رجلا فجاءني بأحاديث مطرف بن مازن ، فعارضت بها
 فإذا هي مثلها سواء ، فعلمت أنه كذاب) .

(٢١) م (٢ : ١٧٦٣) .

(٢٢) م (٢ : ١٧٦٤) .

(٢٣) المجروحين (١ : ٧٤) .

(٢٤) ماسبق (١ : ٧٥) .

(٢٥) التقريب (٢ : ٣٢٠) : ثقة من التاسعة .

وقال ابن حبان في ترجمة مطرف ^(٢٦) : (كان ممن يحدث بما لم يسمع
ويروى ما لم يكتب عن لم يره لا تجوز الرواية عنه ، الا عند الاعتبار للخواص فقط) .
قال ابن حبان ^(٢٧) : (وقد رأينا ضرب هذا جماعة من الشيوخ والكهول
يفعلون نحو هذا سنذكرهم فيما بعد ان شاء الله) .

وقال في ترجمة ^(٢٨) عصرية أحمد بن محمد بن الأزهر السجستاني
(وقد روى عن محمد بن المصفي أكثر من خمسمائة حديث ، فقلت له : يا أبا
العباس ، أين رأيت محمد بن المصفي ؟ قال : بمكة ، فقلت : في أي سنة
قال : سنة ست وأربعين ومائتين ، قلت : وسمعت هذه الأحاديث منه
في تلك السنة بمكة ؟ قال : نعم فقلت : يا أبا العباس ، سمعت محمد بن
عبيد الله بن الفضل الكلاعي عابد الشام بحمص يقول : عادل محمد بن
المصفي من حمص الى مكة سنة ست وأربعين ، فاعتل بالجحفة علة صعبة
ودخلنا مكة ، فطيف به راكباً ، وخرجنا في يومنا الى منى واشتدت به العلة
فاجتمع على أصحاب الحديث وقالوا : أتأذن لنا حتى ندخل عليه ؟ قلت : هو
لما به . فأذنت لهم فدخلوا عليه وهو لما به لا يعقل شيئاً ، فقرأوا عليه
حديث ابن جريج عن مالك في المففر ، وحديث محمد بن حرب عن عبيد الله
ابن عمر (ليس من البر الصيام في السفر) وخرجوا من عنده ، ومات فدفنوا
فبقي أبو العباس ينظر الى) .

وذكر قصة أخرى جرت له معه فانظرها ثمة .

وقال في ترجمة ^(٢٩) مأمون بن أحمد السلمى : (يروى عن هشام بن
عمار ، وعبد الرحمن بن ابراهيم وأهل الشام ومصر وشيوخ لم يره ، انما وقعت
عنده كتب عن هؤلاء ، فحدث بها من غير سماع قلت له يوماً : متى دخلت
الشام ؟ قال : سنة خمسين ومائتين . فقلت له : فان هشام بن عمار الذي
نروى عنه مات في سنة خمس وأربعين ومائتين ، فقال : هذا هشام بن عمار
آخر) .

(٣٦) المجروحين (٢٩ : ٣) .

(٢٧) ماسبق (٧٤ : ١) .

(٢٨) المجروحين (١٦٤ : ١) .

(٢٩) ماسبق (٤٥ : ٣) .

وذكر من هؤلاء الذين عاصروهم ، وكان يدعون شيوخنا لم يروهم
ويحدثون عن لم يسمعوا منهم : أحمد بن محمد بن حرب ، وأحمد بن محمد^(٣١)
ابن الصلت ، وجعفر بن أبيان المصري والحسن بن علي بن زكريا العدوي^(٣٣)
وغيرهم .

وقال في ترجمة أحمد بن محمد الباهلي (غلام خليل) :
(لم يكن الحديث شأنه ، كان يجيب في كل مايسأل عنه ، ويقرأ كسل
مايعطى سواء كان ذلك من حديثه أو من حديث غيره ، أتوه بصحيفة محمد بن
اسماعيل البخاري عن ابن أبي أويس . . وهي ثمانون حديثا ، فحدث بها
كلها عن ابن أبي أويس) ونقل قصة أخرى جرت بينه وبين اسماعيل بن
اسحاق القاضي ، فكذبه القاضي .

(٥) النوع الخامس : من أخطأ فعرف ، فلم يتراجع عن خطئه .

قال رحمه الله :^(٣٥)

(ومنهم من سبق لسانه ، حتى حدث بالشئ الذي أخطأ فيه
- وهو لا يعلم - ثم تبين له وعلم ، فلم يرجع عنه ، وتمادى في روايته ذلك الخطأ
بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة .

ومن كان هكذا ، كان كذابا بعلم صحيح ، ومن صح عليه الكذب
استحق الترك) .

ولا ريب أن الرجل إذا أخطأ ولم يتراجع عن خطئه تعنتا وكبرا
واصرارا على الباطل ، لا يستحق أن يروى عنه ، ولا يحتج به . ومن هؤلاء
سفيان بن وكيع بن الحجاج .

(٣٠) المجروحين (١ : ١٥٤) .

(٣١) ماسبق (١ : ١٥٣) .

(٣٢) ماسبق (١ : ٢١٦) .

(٣٣) ماسبق (١ : ٢٤١) .

(٣٤) ماسبق (١ : ١٥٠ - ١٥١) .

(٣٥) ماسبق (١ : ٧٨ - ٧٩) .

قال ابن حبان في ترجمته ^(٣٦) : (كان شيخا فاضلا صدوقا ، الا أنه ابتلى بوراق سوء ، كان يدخل عليه الحديث ، وكان يثق به ، فيجيب فيما يقرأ عليه ، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها ، فلم يرجع ، فمن أجل إصراره على ما قيل له ، استحق الترك ، وكان ابن خزيمة يروى عنه وسمعه يقول : حدثنا بعض من أمسكنا عن ذكره .

وهو من الضرب الذي ذكرته مرارا أن لو خر من السماء فتخطفه الطير أحب إليه من أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكنه ——— أفسدوه ، وما كان ابن خزيمة يحدث عنه الا بالحرف بعد الحرف ، وما سمعت

منه عن سفيان بن وكيع الا حديثا لاشعث بن عبد الملك فقط) . ا . هـ . وقال الحافظ ^(٣٧) : كان صدوقا الا أنه ابتلى بوراق ، فأدخل عليه ما ليس

من حديثه ، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه) . ا . هـ .

وقال نحو ذلك في ترجمة عبيد بن كثير التمار ^(٣٨) .

ومن هذا الصنف أيضا من أدخل عليه الحديث ، فلم يرجع بعد البيان .

قال رحمه الله ^(٣٩) :

(ومنهم من أدخل عليه شيء من الحديث - وهو لا يدري - فلما تبين له لم يرجع عنه ، وجعل يحدث به آنفا من الرجوع عما خرج منه ، وهذا لا يكون الا من قلة الديانة والمبالاة بما هو مجروح في فعله ، فان سلم في أول وهلة - وهو لا يعلم بما يحدث به ، ثم علم ، وحدث بعد العلم بما ليس من حديثه وان كان شيئا يسيرا - فقد دخل في جملة المتروكين ، لتعديده ما ليس له) .

ثم روى ابن حبان عن أحمد بن حنبل قال : (لقن غياث ^(٤٠) : داود الأودي ^(٤١))

(٣٦) سابق (٣٥٩ : ١) وانظر م (٣ : ٣٢٠) .

(٣٧) التقريب (١ : ٣١٢) .

(٣٨) م (٢ : ١٢٥٤) .

(٣٩) المجروحين (١ : ٧٨) .

(٤٠) هو غياث بن إبراهيم وضاع . المجروحين (٢ : ٢٠٠) فما بعدها .

(٤١) داود الأودي كان ممن يقول بالرجعة . وقد اشتبه على أمره هذا

الاسناد ، ألحق غياث داود الأودي ؟ أم أن غياثا لقن - بالبناء -

للمجهول هذا الاسناد ؟ وأيما ما كان فالحديث باطل . انظر

المجروحين (١ : ٢٨٩) ، سنن الدارقطني (٣ : ٢٤٦) فقد ذكر هذا

الحديث هناك بهذا الاسناد الا أنه قال بدل فصار يحدث ، فصار

حديثا . وضرب الراية (٣ : ١٩٦ ، ١٩٩) .

عن الشعبي عن علي قال : (لا يكون مهر أقل من عشرة دراهم ، فصاريحدث) .
وروى عن أحمد بن واضح قال : كان هانيء بن المتوكل ، لم يكن
أول أمره يحدث بشيء من المناكير ، إنما أدخلوا عليه بعد ما كبر الشيخ | . هـ
لكن بعض هؤلاء كان يصبر ، ثقة منه بحفظه وما عنده ، فيكون اصراره توهمًا
لا تصدأ .

قال في ترجمة علي بن عاصم الواسطي : (يخطئ ويقيم على خطئه
فاذا بين له ، لم يرجع . والذي عندي ترك ما انفرد به من الأخبار ، والاحتجاج
بما وافق الثقات ، لأن اصراره توهم لا تعتمد) .

وقال الحافظ : (صدوق يخطئ ويصرورمي بالتشيع) .
وروى ابن حبان عن ابن مهدي قال : (قلت لشعبة : من الذي
ترك الرواية عنه ؟

قال : اذا تمادى في غلط مجمع عليه ، ولم يهتم نفسه عند اجتماعهم
على خلافه ، أو رجل يهتم بالكذب) .

هذه الأنواع الخمسة من الرواة عدهم ابن حبان من الذين يكذبون
حالا أو مآلا لم يحتج ابن حبان بواحد منهم ، ولم يخرج له في صحيحه .

وقد أطلق ابن حبان عدة ألفاظ أخرى تدل على أن الرجل يكذب في
الحديث حالا أو مآلا فمن ذلك لفظ (كذاب) ولفظ (دجال) ولفظ (فسي
لسانه فضل) ولفظ (رأيته وكان غير حافظ للسانه) ولفظ (كان مطلق اللسان)
ولفظ (أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها) وقد أطلق لفظ (رمى بالكذب)

(٤٢) المجروحين (٩٧: ٣) .

(٤٣) م (٣٢٢: ٣) .

(٤٤) المجروحين (٧٩: ١) .

(٤٥) م (٢٦٩: ٣ - ٢٧١) .

(٤٦) م (٢٨٧-٢٧٢: ٣) .

(٤٧) م (٢٨٥: ٣) .

(٤٨) م (٢٨٧: ٣) .

(٤٩) م (٢٨٦: ٣) .

(٥٠) م (٢٨٨-٢٩١) .

(٥١) م (٣٦٦، ٢٨٥: ٣) .

أو (رماه فلان بالكذب) ونحوها .

هذه الأصناف التي ذكرتها جميعا قد عدها ابن حبان ممن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان بعضهم ممن لا يستجيز الكذب، ولو أن يخرج من السماء فتخطفه الطير، بل انه يذهب الى أبعد من ذلك، فسيروا أن الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرا وهو يشك في صحته ولم يشبه على ذلك، فهو داخل في جملة الكذابين على النبي صلى الله عليه وسلم . وروى في ذلك أحاديث عديدة صدر بها كتابه ^(٥٢) (المجروحين) . ولم يخرج ابن حبان عن أى واحد من رواة هذه الألفاظ التي تقدم ذكرها، كما لم يخرج عن أى راو من الرواة الذين قال فيهم الحافظ: (كذاب) في تقريبه .

بيد أنني وجدت بعض الرواة من الرجال الزوائد على رجال التهذيب خرج لهم ابن حبان في صحيحه، مع أن بعض الحفاظ اتهمهم بالكذب أو سرقة الحديث.

فمن هؤلاء إبراهيم بن هاشم بن يحيى الغساني، فقد خرج له ابن حبان خمسة ^(٥٣) أحاديث، مع أن أبا حاتم الرازي قال: كذاب، ولكن غيره قال: ضعيف . بل قال الطبراني: ثقة .

وقد لخص الأقوال فيه الحافظ المنذرى فقال: وثقه الطبراني وذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له في صحيحه غير ما حديث، وكذبه أبو زرعة . وأما عبد الله بن هاني ^(٥٥) بن عبد الرحمن بن أبي عبله، فقد أخرج ^(٥٦) له ابن حبان حديثا واحدا، من حديث أبي الدرداء مرفوعا .

-
- (٥٢) المجروحين (١: ٦-١٢) .
 (٥٣) ترجمته في الثقات (٨: ٧٩)، الميزان (١: ٧٣)، الترغيب (٤: ٥٦٧) تهذيب تاريخ دمشق (٢: ٣١٠) .
 (٥٤) الموارد (٩٤: ٣٣٢، ١٥٦، ٢٠٦٩، ٢٠٧٩) .
 (٥٥) ترجمته في الثقات (٨: ٣٥٧)، الجرح (٥: ١٩٤)، الميزان (٢: ٥١٧) اللسان (٣: ٣٧٠)، قال أبو حاتم: (قدمت الصلة فذكر لي أن في بعض القرى هذا الشيخ، وسألت عنه فقل: هو شيخ يكذب، فلم أخرج اليه، ولم أسمع منه) . ولكن هل يكفي هذا للحكم على الرجل بأنه كذاب .
 (٥٦) الموارد (٣: ٢٥٠) .

(من أصبح معافى فى بدنه ، آمنا فى سربه ، عنده قوت يومه ، فكأنما حيزت له الدنيا) .

وقد أخرج^(٥٧) نحوه البخارى فى الأدب المفرد ، والترمذى فى الجامع وابن ماجة فى السنن من حديث عبيد الله بن محصن ، وقال الترمذى : حسن غريب وحسنه غير واحد من المحدثين .

وقد أخرج^(٥٨) ابن حبان حديثا للحارث بن سريج النقال أبى هريسة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (إذا مررتم بقبورنا وقبوركم من أهل الجاهلية ، فأخبروهم أنهم فى النار) .

وقال ابن عدى^(٥٩) فى الحارث هذا : ضعيف يسرق الحديث ، وروى له حديثا ثم قال : (وهذا الحديث معروف بمحمد بن المنهال عن يزيد بن زريع ، وأظن أن الحارث بن سريج هذا سرقه منه) .

قلت : ظن كما تشاء ، فليس الحديث الذى أخرجه ابن حبان مما ظننت .

ومادام الأمر ظنا فلا يحسن أن نتهم الرجل بسرقة الحديث من أجل ظن ابن عدى .

وقد روى الخطيب البغدادى^(٦٠) حكاية عن الحارث بن سريج فى قلبه حديثا على عبد الرحمن بن مهدي ثم تفتن له ابن مهدي وقال : (كادت والله تمضى ، كادت والله تمضى) .

وقد أخرج^(٦١) نحوه ابن ماجة من حديث عبد الله بن عمر ، وقال البوصيرى^(٦٢)

(٥٧) الأدب المفرد رقم (٣٠٠) ، الترمذى فى الزهد رقم (٢٣٤٧) وابن ماجة فيه أيضا رقم (٤١٤١) . وقد حسنه المحدث الألبانى ، وانظر تعليق الشيخ الأرنؤوط على جامع الأصول (١٠ : ١٣٥ - ١٣٦) .
وصحيح الجامع رقم (٥٩١٨) .

(٥٨) الموارد رقم (٦٥) .
(٥٩) الكامل (٦١٥ : ٢) ، وقد دافع الحافظ فى اللسان (١٤٩ : ٢ - ١٥١) عنه دفاعا طيبا موقفا . والجرح (٧٦ : ٣) ، بغداد (٢٠٩ : ٨) .
(٦٠) الجامع (١٣٦ : ١) .

(٦١) أخرجه ابن ماجة فى الجناز باب ماجاء فى زيارة قبور المشركين رقم (١٥٧٣) .

(٦٢) مصباح الزجاجة (٤٢ : ٢) ، صححه الشيخ الألبانى فى الصحيحة رقم (١٨) .

(هذا اسناد صحيح رجاله ثقات محمد بن اسما عيل بن البخترى وثقه ابن
حبان والدارقطنى والذهبي وباقي رجال الاسناد على شرط الشيخين) . .
وهذا يدل على أن ابن حبان لم يخرج في صحيحه عن كذاب ، متفق
على تكذيبه من أئمة النقد والله الهادي الى سواء السبيل .

المبحث الخامس : الوضع

(١) تكلمت فيما سبق على مباحث الردة والفسق والبدعة والكذب، وهى من جوارح العدالة عند ابن حبان وغيره من علماء الاسلام - على خلاف فى الاحتجاج بالمستدع بينهم - .
وقد جعل ابن حبان الجرح عشرين نوعاً (٢) (يجب على كل منتحل للسنن، طالب لها، باحث عنها، أن يعرفها لئلا يطلق على كل انسان الامافيه، ولا يقول فيه، فوق ما يعلم منه) (٣).
وقد ذكر ابن حبان أنواعاً عديدة من الجرح يمكن أن تندرج جميعها تحت عنوان (الوضاعون) ويمكن حصرهم فى سبعة أنواع رئيسية .

النوع الأول : الزنادقة .

(الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر، ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر كانوا يدخلون المدن، ويتشبهون بأهل العلم، ويضعون الحديث على العلماء ويروون عنهم ليوقعوا الشك والريب فى قلوبهم، فهم يضلون، ويضلون، فيسمع الثقات منهم ما يروون، ويؤدونها الى من بعدهم، فوقعت فى ايدى الناس حتى تناولوها بينهم).

وروى عن النخعى قوله : (اياكم والمغيرة بن سعيد، وأبا عبد الرحيم (٤) فانهما كذابان، كما روى عن ابن نميرة أن المغيرة كان ساحراً مشعوذاً وأن بيانا (٥) كان زنديقا، قطهما خالد السقري) (٦).
وقد ذكر من هؤلاء الدجاجة اسحاق بن نجيح الملطى، وابراهيم بن هدية، وأحمد بن عبد الله الجوبارى وغيرهم (٧).

(١) وقد اجتهدت فى تقديم ما يتعلق بالعقيدة على ما يشترك بينها وبين السلوك .

- (٢) المجروحين (١: ٦٢ - ٨٩) .
- (٣) ترجمته فى المجروحين (٣: ٧) فما بعد .
- (٤) قال فى الميزان : كوفى زنديق ذكره الحاكم فى كتاب الاكلیل (٤: ٤٥٧) .
- (٥) لم يترجم له ابن حبان فى موضع آخر. فلعله لكون بيان لارواية له .
- انظر الميزان (١: ٣٥٧) .
- (٦) المجروحين (١: ٦٢ - ٦٣) .
- (٧) تراجمهم على التوالى (١: ١٢٤، ١٤٢) فى المجروحين .

النوع الثاني : الوضاعون جرأة واستحلالا .

ومنهم من كان يضع الحديث على الثقات وضعاً ، استحلالاً وجرأة على رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ان أحدهم كان عامة ليله يسهر في وضع الحديث ، كأبي البختري وهب بن وهب القاضي ، وسليمان بن عمرو النخعي ، والحسين بن علوان ، وإسحاق بن نجيح المظلي وذويهم
وروى عن ابن معين قوله : كان ببغداد قوم يضعون الحديث كذا بين منهم إسحاق بن نجيح المظلي ، وأبو داود النخعي ، ومحمد بن زياد الجزري كان يروي عن ميمون بن مهران ، كان يضع الحديث ، وكان لأبي داود أب ثقة .^(١٣)

النوع الثالث : الوضاعون حسبة .

(ومنهم من استفزه الشيطان ، حتى كان يضع الحديث على الشيوخ الثقات ، في الحث على الخير ، وذكر الفضائل ، والزجر عن المعاصي والعقوبات عليها ، متوهمين أن ذلك مما يؤجرون عليه ، يتأولون قول النبي صلى الله عليه وسلم " من كذب على متعمدا " بما جاء عن بقية قال : سمعت إبراهيم بن أدهم يقول في قوله صلى الله عليه وسلم " من كذب على متعمدا " ان قال : ساحراً أو شاعراً أو كاهناً .^(١٤)
ومن هؤلاء : ميسرة بن عبد ربه ، ونوح بن أبي مريم المعروف بنوح الجامع .^(١٥)
^(١٦)

- (٨) ترجمته في المجروحين (٣ : ٧٤) .
- (٩) المجروحين (١ : ٣٣٣) .
- (١٠) المجروحين (١ : ٢٤٤ - ٢٤٦) .
- (١١) المجروحين (١ : ١٣٤) فما بعد .
- (١٢) المجروحين (٢ : ٢٥٠) فما بعد .
- (١٣) المجروحين (١ : ٦٤ - ٦٥) .
- (١٤) المجروحين (١ : ٦٤) .
- (١٥) ما سبق (٣ : ١١) .
- (١٦) ما سبق (٣ : ٤٨) .

النوع الرابع : الوضاعون لغرض دنيوى كجلب منفعة أو دفع مضرة ، أو تظاهرا بالعلم .

(ومنهم من كان يضع الحديث عند الحوادث ، يحدث للملوك وغيرهم في الوقت دون الوقت ، من غير أن يجعلوا ذلك صناعة لهم ، ليتشوفوا بها كالذين يضعون جرأة واستحلالا) . وهؤلاء على ضربين :

(أ) الأول :

الذين يضعون تسويفا لأمر السلاطين ، ويبررون انحرافهم ، كغيث (١٧) ابن ابراهيم ، حيث أدخل على المهدي ، وكان المهدي يشتري الحمام ويشتهيها كثيرا ويلعببها - فلما دخل غياث على المهدي ، اذا قدامه حمام فقيل له : حدث أمير المؤمنين فقال : حدثنا فلان عن فلان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لاسبق الا في نصل أو خف أو حافر ، أو جناح " فأمر المهدي له ببكرة ، فلما قام ، قال : أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٨) فوضع غياث لفظة " أو جناح " تقربا إلى السلطان ، وتسويفا لفعله .

(ب) والثاني : من وضع حديثا أو أثرا انتقاما أو تشوفا بادعاء العلم :

١ - أما الأول : فمثاله مارواه ابن حبان عن سيف بن عمر قال : كنا عند سعد (١٩) بن ظريف الاسكاف ، فجاء ابنه بيبكى فقال : مالك ؟ قال : ضربني المعلم فقال : أما والله لأخزينهم ، حدثني عكرمة عن ابن عباس ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " معلمو صبيانكم شراؤكم ، أقلهم رحمة ليتيم ، وأظلمهم على المسكين " (٢٠) .

٢ - والثاني : مارواه ابن حبان عن المعيطي قال : سئل ابراهيم ابن أبي يحيى (٢١) عن رجل أعطى الغزل الى الحائك ، فنسج له ، وفضل منه خيوط ، فقال صاحب الثوب : هولي ، وقال النساج : هولي ، فالخيوط لمن ؟ فقال ابراهيم : حدثني ابن جريج عن عطاء قال : ان كان صاحب الثوب

(١٧) المجروحين (٢ : ٢٠٠) .

(١٨) المجروحين (١ : ٦٥ - ٦٦) .

(١٩) المجروحين (١ : ٣٥٧) .

(٢٠) ماسبق (١ : ٦٦) .

(٢١) في المجروحين (١ : ١٠٥) .

أعطاه ألا رد هالج فالخيوط له ، والا فهى للحائك . (٢٢)

النوع الخامس : القصص والسؤال .

(الذين كانوا يضعون الأحاديث في قصصهم ، ويروونها عن الثقات فكان يحمل المستمع منهم الشئ بعد الشئ على حسب التعجب ، فوقعت أحاديثهم في أيدي الناس وتداولوها فيما بينهم .

وذكر قصة ذلك القاص الذي قص بين يدي أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، ولم يفندها مع أنها مكذوبة . (٢٣) وذكر هو قصة حضرها بنفسه فقال :

(دخلت باجروان - مدينة بين الرقة وحران - فحضرت مسجد الجامع فلما فرغنا من الصلاة قام بين أيدينا شاب ، فقال حدثنا أبو خليفة الجمحي حدثنا أبو الوليد - الطيالسي - حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من قضى لمسلم حاجة فعل الله به كذا " وذكر كلاما طويلا . . . فلما فرغ من كلامه ، دعوته ، فقلت : من أين أنست ؟ قال : من أهل بردعة ، قلت : دخلت البصرة ؟ قال : لا ، قلت : رأيت أبا خليفة ؟ قال : لا ، قلت : فكيف تروى عنه ، وأنت لم تره ؟ فقال : ان المناقشة معنا من قلة المروءة . أنا أحفظ هذا الاسناد الواحد ، فلما سمعت حديثا ضمته الى هذا الاسناد فرويت ، ففقت وتركته . (٢٥)

وذكر من هؤلاء القصاص أبا سعيد المدائني ، وأبا عبد الله البصري وقصصا أخرى .

(٢٢) ماسبق (١ : ٦٦) .

(٢٣) هذه قصة مكذوبة . قال الذهبي في ترجمة ابراهيم بن عبد الواحد المبكرى : لا أدري من هوذا ، أتى بحكاية منكورة ، أخاف أن تكون من وضعه وساقها . الميزان (١ : ٤٧) . وقد أشار الى كذبها أستاذنا الدكتور نور الدين عتر في منهج النقد (ص ٣٠٨) . وأستاذنا الدكتور محمد أبو شهبه في كتابه أصول الحديث (ص ٣٨) وأخى الشيخ نهاد عبيد في رسالته " الوضع في الحديث " (ص ١٤٥ - ١٤٧) مع كثرة من ذكرها واحتج بها .

(٢٤) باجروان مدينة من بلدان الجزيرة من ديارمضر . آثار العباد وأخبار البلاد (ص ٦٠) ، معجم البلدان (١ : ١٣٣) .

(٢٥) المجروحين (١ : ٨٥ - ٨٦) ، وذكرها الخطيب في الجامع الأنس جعلها قصة رواها ابن حبان عن محمد بن يوسف النسوي . الجامع

(٢ : ٢٢٧) .

النوع السادس : من وضع عليه الحديث وهو لا يعلم .

(٢٦)
قال :

(ومنهم من امتحن بابن سوء ، أو وراق سوء ، كانوا يضعون له الحديث وقد أمن الشيخ ناصيتهم ، فكانوا يقرأون عليه ويقولون له : هذا من حديثك فيحدث به ، فالشيخ في نفسه ثقة ، إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره ولا الرواية عنه لما خالط أخباره الصحيحة ، الأحاديث الموضوعة .
وجماعة من أهل المدينة امتحنوا بحبيب بن أبي حبيب الوراق ، كان يدخل عليهم الحديث ، فمن سمع بقراءته عليهم ، فسماعه لاشيء .
وكذلك كان عبد الله بن ربيعة القدامى ^(٢٨) بالمصيصة ، كان له ابن سوء يدخل عليه الحديث عن مالك ، وإبراهيم بن سعد وذويهما .
وكان منهم سفيان بن وكيع ^(٢٩) بن الجراح ، وكان له وراق ، يقال له قرطمة ، يدخل عليه الحديث في جماعة مثل هؤلاء يكثر عددهم .
وروى ابن حبان عن ابن نمير أنه قال في قيس بن الربيع : كان له ابن هو آفته . نظر أصحاب الحديث في كتبه ، فأنكروا حديثه ، وظنوا أن ابنه قد غيرها) ^(٣٠) .

النوع السابع : قلب الأخبار وتسوية الحديث والتخليط في الرواية .

(٣١)

قال رحمه الله :

(ومنهم من كان يقلب الأخبار ، ويسوى الأسانيد ، كخبر مشهور عن صالح ، يجعله عن نافع ، وآخر لمالك يجعله عن عبيد الله بن عمر ، ونحو هذا

-
- (٢٦) المجروحين (٧٧ : ١) .
 - (٢٧) ترجمته في المجروحين (٢٦٥ : ١) .
 - (٢٨) هو عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامى . ترجمته في المجروحين (٣٩٢ : ٢) .
 - (٢٩) ترجمته في المجروحين (٢٥٩ : ١) ولا تنافي بين ذكره هنا ، وبين ذكره فيمن عدّه من الكذابين ، فالنتيجة واحدة .
 - (٣٠) المجروحين (٧٧ : ١ - ٧٨) .
 - (٣١) المجروحين (٧٣ : ١) .

(٣٢) كاسماعيل بن عبيد التيمي، وموسى بن محمد البلقاوى، وعمر بن راشد (٣٣) الساحلى وذويهم . وقد رأينا فى عصرنا جماعة مثلهم يسوون الأحاديث سنذكرهم (٠٠٠) .
(٣٥) وقال فى ترجمة عسريه أحمد بن العباس الهاشمى المعروف بزوج أم موسى :

(ذهب إليه بالبصرة فى بنى عبد مناف ، فرأيت يقلب الأخبار ، ويهم فى الآثار ، الوهم الفاحش والقلب الوحش ، لا يحل الاحتجاج به بحال . سألت أن يطلى على ، فأملى على أحاديث مقلوبة) . وروى له أربعة أحاديث مقلوبة ثم ختم ترجمته بقوله : (ليس يخلو أمره من أحد شيء ———— اما أن يكون أقلب له هذه الأشياء ، وكان يحدث بها ، أو كان يهم فيها حتى يجيء بها مقلوبة ، وعلى الحالين جميعا ، لا يحل الاحتجاج به بحال) . وقال نحو ذلك فى ترجمة زوج غنح حميد بن على بن هارون القيسى . (٣٦)
أما معاصره صالح بن أحمد القيراطى (٣٧) فقد قلب أكثر من عشرة آلاف حديث .

ولا يخفى أن هذا من القلب المتعمد ، وحتى لو كان وهما ، فإن غلبة الوهم تسقط حديث الراوى .

وقد استخدم ابن حبان ألفاظا عديدة للدلالة على أن الرجل الوضاع أو الذى وضع عليه الحديث ، أو الذى روى الموضوعات تعمدًا ، أو وهمًا أو غفلة ، أو جهلا . فأطلق لفظ (وضاع) (٣٨) و (يروى الموضوعات) (٣٩) و (ينفرد

(٣٢) هو اسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي . ترجمته فى المجروحين (١ : ١٢٦) .

(٣٣) ترجمه فى المجروحين (٢ : ٢٤٢) .

(٣٤) ترجمه فى المجروحين (٢ : ٩٣) .

(٣٥) المجروحين (١ : ١٥٤) .

(٣٦) ماسبق (١ : ٢٦٣) .

(٣٧) ماسبق (١ : ٣٧٣) .

(٣٨) م (٣ : ٣٥٤ - ٤٣٤) .

(٣٩) م (٣ : ٤٣٥ - ٥٥٣) .

بالموضوعات^(٤٠) ، وقد أطلق أحكاماً تدل على ذلك منها : (يشهد المبتدئ^(٤١) في صناعة الحديد أنها موضوعة) ومنها : (يشهد من ليس العلم صناعته أنها معمولية^(٤٢) ، أو موضوعة) ومنها : (يشهد من الحديد صناعته أنها معمولية ونحوها) ومنها : (يسبق الى القلب أنه المتعمد لها) ومنها : (يسبق الى القلب أنها موضوعة^(٤٣)) .

واستخدم عبارات أخرى تدل على الوضع حالا أو مآلا منها : (يروى العجايب) ، (يروى المعضلات)^(٤٤) و (يروى الطامات)^(٤٥) و (يروى عن الثقات المعضلات وعن المجروحين الطامات)^(٤٦) و (يروى أوأبد)^(٤٧) و (يروى عن الثقات مالم يحدثوا به قط^(٤٨)) .

واستخدم مرة واحدة عبارات : (تالف في النقل) و (معضل الأخبار) و (مظلم الرواية)^(٤٩) . وأطلق عبارة (البلية منه) مرتين^(٥٠) .

ولا يلزم من اطلاقات ابن حبان هذه الألفاظ على الرواة أن يكون كل منهم متروكا في نفس الأمر، لأن ابن حبان وغيره من أئمة النقد ، إنما يطلقون عباراتهم ، حسب اجتهادهم في تقدير حال الراوى بناء على دراسة مروياته

- (٤٠) م (٥٥٤ : ٥٥٦)
- (٤١) م (٥٥٧ : ٥٦١)
- (٤٢) م (٥٦٢ : ٥٦٤)
- (٤٣) م (٥٦٥ : ٥٨٢)
- (٤٤) م (٥٨٣ : ٦٠٥)
- (٤٥) م (٦٠١ : ٦٠٣)
- (٤٦) م (٦٠٦ : ٦٤٠)
- (٤٧) م (٦٤١ : ٦٥١)
- (٤٨) م (٦٥١ : ٦٥٥)
- (٤٩) م (٦٥٦ : ٦٦١)
- (٥٠) م (٦٦٢ : ٦٦٧)
- (٥١) م (٦٦٨ : ٦٧٣)
- (٥٢) م (٦٧٤ : ٦٧٦)
- (٥٣) م (٦٧٧ : ٦٧٨)

وأقوال أهل العلم من معاصريه إذا تيسر .

ولذلك فإن عددا غير يسير من هؤلاء ، لا يصل الى مرتبة الترك عند كثير من الحفاظ - كما تراه في موضعه من الباب الثامن في هذه الرسالة .^(٥٤)

ولا أريد أن أطيل في تعريف الوضع ، ولا في ذكر آثاره السيئة ولا في أشهر الوضاعين وأشهر مروياتهم ، فقد قام بذلك عدد من أهل العلم^(٥٥) قبلي من المتقدمين والمعاصرين . وقمت بعرض نماذج من آثار الوضع السيئة في كتب العلوم الشرعية في غير هذه الرسالة فأغنى عن التكرار . والله أعلم .^(٥٦)

وقد جرح ابن حبان عددا كبيرا من الرواة بهذه الألفاظ ، ولم يخرج عن أحد منهم في صحيحه .

الهم الأحديثا واحدا عن زياد بن المنذر أبو الجارود الثقفي ، فانه ترجمه في المجروحين واتهمه بالوضع ، وذكره في الثقات فقال : زياد بن المنذر ، روى عن نافع بن الحارث ، روى عنه يونس بن بكير .

قال الحافظ : فهو هو ، غفل عنه ابن حبان .

قلت : أخرج ابن حبان حديثه الواحد هذا من حديث زياد بن المنذر عن نافع بن الحارث عن أبي برزة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (ألا ان الكذب يسود الوجه والنميمة عذاب القبر) .

قال الحافظ المنذرى : (رواه أبو يعلى والطبراني وابن حبان في صحيحه والبيهقي . رواه كلهم عن طريق زياد بن المنذر عن نافع بن الحارث عنه .

وزياد هذا هو أبو الجارود الكوفي الأعمى ، تنسب اليه الجارودية من الروافض ، ونافع هو نفع أبو داود الأعمى أيضا ، وكلاهما متروك متهم بالوضع .

(٥٤) انظر الفصل الثالث من الباب الثامن : دراسة ألفاظ مرتبة الترك عند ابن حبان .

(٥٥) انظر الأباطل للجوزجاني والموضوعات والعلل المتناهية لابن الجوزي واللائل المصنوعة للسيوطي ، وتنزيه الشريعة لابن عراق ، والفوائد المجموعة لملا على القارى وغير ذلك كثير . وانظر كتاب الوضع في الحديث للدكتور عمر حسن فلاتة ، ورسالة (الوضع في الحديث وآثاره السيئة على الأمة) للاخ الاستاذ نهاد عبد الحليم عبيد .

(٥٦) انظر كتاب (ثلثة بن حاطب . . الصحابي المفترى عليه) (ص ٢٧ - ٥٦) من الطبعة الثانية .

(٥٧) م (٣ : ٣٧٨) .

(٥٨) الاحسان (٧ : ٢٠٨ ب) والموارد رقم (١٠٤) .

(٥٩) الترغيب (٣ : ٤٩٨) ، (٣ : ٥٩٦) .

قلت : وهو من أوهام ابن حبان التي لا ينفك عنها البشر ، ولا يسوغ أن نقول : ان ابن حبان أخرج الحديث لشواهده التي تذبم الكذب والنميمة لأنه قد نص على أنه لا تحل كتابة حديثه . ومن كان في مرتبة الترك ، فإنه لا يحتج به ، ولا يعتبر بحديثه . وقد تقدم هذا وغيره في مبحث الدعاة التي البدع فانظره .

على أن هذا لم يقع لابن حبان وحده ، بل وقع للبخاري ومسلم أيضا فقد أخرج البخاري حديثا لمعلقا للحسن^(٦٠) بن عمارة البجلي وهو متروك ، وأخرج مسلم لعبد الله بن ابراهيم بن أبي عمرو الغفاري وهو متروك ، وقد اتهمه ابن حبان بالوضع أيضا . ويغلب على ظني أن اخراج أصحاب الصحيح عن رجل أو رجلين ممن رمى بالكذب أو الوضع لا يخلو من أحد احتمالين : فاما أن يكون صاحب الصحيح قد وهم في اخراجه ذاك الحديث ، سهوا منسسه عن الرجل المتروك ، أو ظنا منه بأنه غيره ، واما أن يكون قد أخرج له حديثا ليقول لنا : قد يصدق الوضع ، أو الكذب ، فاحذر أن تأخذ موافقتهم الثقات في بعض الروايات حجة فتوثقه . والله تعالى أعلم .

(٦٠) التقريب (١ : ١٦٩) .

(٦١) التقريب (١ : ٤٠٠) .

الفصل الثالث

الجهالة

بين ابن حبان وغيره من الحفاظ

المبحث الأول : تعريف المجهول في اللغة والاصطلاح

المطلب الأول : المجهول في اللغة

قال ابن فارس^(١) : (جهل) أصلان : أحدهما خلاف العلم ، والآخر الخفة وعدم الطمأنينة .

وقد وردت كلمة (جهل) في القرآن الكريم على خمسة عشر وجهاً^(٢) . قال الفيروز آبادي^(٣) : (والجهل نقبض العلم : جهله يجهله جهلا وجهالة ... والجهل على ثلاثة أضرب :

(١) الأول : خلو النفس من العلم . هذا هو الأصل .

(٢) الثاني : اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه .

(٣) الثالث : فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل .

والجاهل يذكر تارة على سبيل الذم ، وهو الأكثر - وتارة لا على سبيل الذم ، نحو (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف)^(٤) . أي : من لا يعترف حالهم) . ا. هـ .

فالمجهول في اللغة : كل شيء غير معلوم الحقيقة ، أو غير معلوم الوصف على وجه الدقة ، أو في معرفته تردد وتشكك .

(١) معجم مقاييس اللغة (جهل) (١ : ٤٨٩) ، والأساس للزمخشري (ص ٦٧ - ٦٨) ، والقاموس المحيط (٣ : ٣٥٣) كلهم في مسادة (جهل) .

(٢) (٣) بصائر ذوي التمييز (٤ : ٤٠٤ - ٤٠٦) .

(٤) البقرة : ٢٧٣

المطلب الثاني : تعريف المجهول في كتب علوم الحديث

الذي قرره الخطيب البغدادي وتبعه عليه من بعده أن المجهول عند أصحاب الحديث : (من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ، ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راو واحد) .
وقد قسموا المجهول الى ثلاثة أقسام : مجهول العين ، ومجهول الحال ، والمستور .

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح ^(٥) :

(الثامنة : في رواية المجهول ، وهو في غرضنا ههنا أقسام :
(١) أحدها : المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا ، وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبهنا عليه أولا .

(٢) الثاني : المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة ، وهو عدل في الظاهر وهو المستور ، فقد يقال بعض أئمتنا :

(المجهول من يكون عدلا في الظاهر ، ولا تعرف عدالة باطنه) .
فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول ، وهو قول بعض الشافعيين ، وبه قطع منهم الامام سليم بن أيوب الرازي ، قال : لأن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي ، ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر ، وتفارق الشهادة ، فانها تكون عند الحكام ، ولا يتعذر عليهم تلك فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن) .

قلت : ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة ، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم ، والله أعلم .

(٥) الكفاية (ص ١٤٩) .

(٦) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١١١) فمابعدا .

الثالث : المجهول العين : وقد يقبل رواية المجهول العدالة
 من لا يقبل رواية المجهول العين . ومن روى عنه عدلان وعيناه فقد ارتفعت
 عنه هذه الجهالة) . ا . هـ
 قال الخطيب ^(٧) : (وأقل ما ترتفع به الجهالة : أن يروى عن الرجل
 اثنان من المشهورين بالعلم الا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهم ~~مسا~~
 عنه) . ا . هـ
 قلت : وهذا الذي قرره الخطيب ، تبعه عليه جماهير علماء الحديث
 الذين جاءوا من بعده ، على ماسياتي بيانه .

$$\cdot (1 \wedge \vee \exists : \tau) \rho (0)$$

وقال^(٦) : (سليم بن عثمان أبو عثمان الطائي ، روى عنه سليمان بن سلمة البخاري العجايب الكثيرة ولست أعرفه بعدالة ولا جرح ، ولاله راو غير سليمان ، وسليمان ليس بشيء . . .) .

(٣) ومن القسم الثالث :
أبو محمد الحضرمي غلام أبي أيوب ، وقد أخرج له البخاري حديثا عن أبي أيوب . قال الحافظ : (وأبو محمد هذا لا يعرف اسمه - كما قال الحاكم أبو أحمد - وذكر المزي أنه أفلح مولى أبي أيوب ، وتعقب بأن أفلح مشهور باسمه مختلف في كنيته) .

^(٨) ومنه أبو سعيد الشامي : يروى عن وراد كاتب المغيرة ، ونقل الحافظ خمسة أقوال للتعريف بشخصه .

^(٩) ومنه جد إبراهيم بن أبي أسيد البراد ، وضاعة بنت المقداد وغيرهم . وقد نقلت عن الخطيب البغدادي في تعريفه للمجهول أنه الراوي الذي لم يشتهر بطلب العلم ولم يعرفه العلماء به ، أو من لم يرو عنه إلا راو واحد .

وهذا الذي نص عليه الخطيب ، قد اعترض عليه غير واحد ممن كتب في المصطلح ، إضافة إلى أن استخدام المحدثين للفظ (مجهول) لا يسعفه . وسأذكر نماذج من أقوال أئمة النقد ، حكموا فيها بالجهالة على من روى عنه جماعة ، ونماذج ممن حكموا عليه بالجهالة ولم يرو عنه إلا راو واحد ونماذج ممن حكموا عليه بالوثاقة ممن ليس له إلا راو واحد ، ونماذج ممن اختلف فيهم النقد ما بين موثق ومضعف ومجهل .

(١) فمن حكموا عليه بالوثاقة وليس له إلا راو واحد : ثابت بن قيس الزرقى . قال النسائي في تسمية من لم يرو عنه إلا رجلا واحد . ولم يرو عن ثابت

(٦) م (٢ : ١٩٩٥) .

(٧) م (٢ : ٢٠٧٩) .

(٨) م (٢ : ٢٠٨١) .

(٩) م (٢ : ٢٠٨٣ ، ٢٠٨٤) .

(١٠) الثقات (٤ : ٩٠) ، الموارد رقم (١٩٨٩) ، التهذيب (٢ : ١٣) ، التقريب (١ : ١١٧) (بخ د س ق) .

الزرقى غير الزهرى .

وقد ذكره ابن حبان فى الثقات وأخرج له فى صحيحه حديثا . وقال النسائى : ثقة ، وقال ابن مندة : مشهور من أهل المدينة روى له حديثا واحدا . وقال الحافظ فى التقریب : ثقة من الثالثة .

وزياد^(١١) بن أنعم الأفرقي : ذكره ابن حبان فى الثقات وقال : روى عنه ابنه عبد الرحمن ، الأب ثقة والابن ضعيف ونص الحافظ على أنه لم يرو عنه إلا ابنه عبد الرحمن ، ونقل عن صاحب تاريخ القيروان قوله : كان رجلا فاضلا تابعيا . وقال الحافظ : ثقة .

(٢) ومن حكموا عليه بالجهالة وليس له إلا راو واحد من رجال^(١٢) الشيخين محمد بن عبد الرحمن مولى بنى زهرة ، وعامر بن مصعب الذى روى عن عائشة ، وأبو مهد الحضرمي ، وأبو نصر الأسدي ، وغيرهم .

(٣) ومن حكموا عليه بالجهالة وله رواية عديدون : (أ) جعفر^(١٣) بن أبى ثور الكوفى : ذكر له الحافظ أربعة رواة ، ومع ذلك قال ابن المدينى : مجهول .

(ب) عبد الوارث^(١٤) الراوى عن أنس بن مالك ذكر له الحافظ فى اللسان ثلاثة رواة وهو من التابعين وقال ابن معين والبخارى : مجهول .

(ج) عثمان^(١٥) بن عمر بن موسى المدنى : ذكر الحافظ له ستة رواة . ونقل عثمان الدارمى عن ابن معين : لا أعرفه ، وقال ابن عدى : هو كما قال يحيى - يعنى غير معروف .

(٤) ومن اختلفوا فيه بين موثق ومضعف ومجهل : (أ) قدامة بن وبرة^(١٦) . قال النسائى : لم يرو عنه غير قتادة ، وروى أبو حاتم

(١١) الثقات (٤ : ٢٥٢) ، التقریب (١ : ٢٦٥) وانظرم (١ : ١٥٣) .

(١٢) م (٢ : ٢٠٧٧ - ٢٠٨٩) .

(١٣) التهذيب (٢ : ٨٦) ، التقریب (١ : ١٢٩) ، صحيح مسلم رقم (٣٧٠) .

(١٤) الكبير (٦ : ١١٨) ، الثقات (٥ : ١٣٠) ، الميزان (٢ : ٦٧٨) اللسان

(٤ : ٨٥) ، العلل الكبير رقم (١٢٤) .

(١٥) المزمى (٢ : ٩١٨) ، التهذيب (٧ : ١٤٣) ، التقریب (٢ : ١٣) .

(١٦) الثقات (٥ : ٣٢٠) ، التهذيب (٨ : ٣٦٦) ، التهذيب (٢ : ١٢٤)

الموارد (٥٨٣ ، ٥٨٢) .

عن أحمد قوله : لا يعرف وقال ابن خزيمة : لا أقف على سماع قتادة من قدامة ، ولست أعرف قدامة بن وبرة بعدالة ولا جرح . وقال البخاري : لم يصح سماعه من سمرة . وقال ابن معين : ثقة ، وأخرج له ابن حبان في صحيحه حديثين .

(ب) نبيح العنزي : قال النسائي : لا تعلم أحدا روى عنه غير الأسود بن قيس . قال أبو زرعة والعجلي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه في صحيحه أحاديث . وصح له ابن خزيمة والترمذي والحاكم وقال الحافظ مقبول ، وذكره ابن المديني في عداد المجهولين . ولعل هذا وأمثاله سبب قول الحافظ ابن رجب : (وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة ، وإنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ) .

قلت : فكم من الشيوخ من روى عنهم عدد من الرواة ولم يرتفعوا عن حيز الجهالة .

فهذا منصور^(١٨) بن النعمان اليشكري أبو حفص البصري ، ذكره الحافظ خمسة رواة . وقال عنه مستور . وأخرج له البخاري أثرا معلقا ، ومعه ذلك فلم تعرف عينه في نظري .

قال الحافظ في الفتح : (منصور بن النعمان - هو اليشكري - بصري سكن مرو ، ثم بخاري ، وماله في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد زعم بعض المتأخرين أن الصواب منصور بن المعتمر ، والعلم عند الله) . ومثله عمر بن العلاء^(١٩) المازني ، ومحمد بن عبد الله بن أبي عتيق^(٢٠) ، فإن الحافظ - وإن قال عن كل منهما : مقبول - بيد أنه لم يستطع تحديد شخصية كل منهما .

ثم إن لكثرة الرواية وقلتها ودور في تحديد شخصية الرجل ، والحكم

(١٧) الثقات (٥ : ٤٨٤) ، التهذيب (١٠ : ٤١٧) ، التقريب (٢ : ٢٩٧) الموارد (٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ١٩٥٠) .

(١٨) م (٢ : ٢٠٨٧) . (١٩) التهذيب (٧ : ٤٨٧) ، التقريب (٢ : ٦١) ، الفتح (٦ : ٦٠٢) ، تغليق التعليق (٤ : ٥٢) .

(٢٠) التهذيب (٩ : ٢٧٧) ، التقريب (٢ : ١٨٠) ، الجمع (٢ : ٤٦٦) ، الفتح (٤ : ٢٨٢) ، (٥ : ٦٠) .

ثم ان لكثرة الرواية وقتها دور في تحديد شخصية الرجل ، والحكم عليه بالوثاقة أو الضعف أو الجهالة ، وقد تقدم مذهب الحنفية في الصحابة فضلا عن غيرهم .
 وفي ترجمة^(٢١) عقبة بن عبيد أبو الرجال الطائي ذكر له الحافظ أربعة رواة ، ولم ينكر ابن معين سماعه من أنس - فهو تابعي اذن - ومع هذا فقد قال عبد الله لأبيه الامام أحمد : هو ثقة ؟ فقال أحمد : كم يروى ؟ انما يروى حديثين أو ثلاثة ؟ فلم يره أحمد أهلا لوصف ثقة ، وليس له الا حديثان أو ثلاثة .

ويحسن أن أنقل كلام الحافظ ابن رجب في هذا المقام فانه جيد .
 قال رحمه الله^(٢٢) :

(وقال يعقوب بن شيبة : قلت ليحيى بن معين : " متى يكون الرجل معروفا ؟ اذا روى عنه كم ؟ " قال : " اذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي ، وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول " .

قلت : " فاذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي اسحاق ؟ " .

قال : " هؤلاء يروون عن مجهولين " . انتهى^(٢٣)
 وهذا تفصيل حسن ، وهو يخالف اطلاق^(٢٣) محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجهالة الا برواية رجلين فصاعدا عنه .

وابن المديني يشترط أكثر من ذلك ، فانه يقول فيمن يروى عنه يحيى بن أبي كثير وزيد بن أسلم معا : " انه مجهول " ، ويقول فيمن يروى عنه شعبة وحده : " انه مجهول " .

وقد قسم المجهولين من شيوخ أبي اسحاق الى طبقات متعددة والظاهر أنه ينظر الى اشتهار الرجل بين العلماء ، وكثرة حديثه ونحو ذلك لا ينظر الى مجرد رواية الجماعة عنه . وقال في داود بن عامر بن سعد بن

(٢١) التهذيب (١٢: ٩٥) ، التقريب (٢: ٤٢٢) ، الفتح (٢: ٢١٠) ،
 التعليق (٢: ٣٠١) .

(٢٢) شرح علل الترمذي (١: ٨١-٨٥) مقتطفات .

(٢٣) انظر الكفاية للخطيب (ص. ١٥) ، النبلاء (١٢: ٢٨١) ، نقل عن الحاكم في تاريخ نيسابور قال : حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى سمعت أبي - يعني الذهلي - يقول : اذا روى عن المحدث رجلان ارتفع اسم الجهالة عنه . ا . هـ

أبي وقاص : " ليس بالمشهور " مع أنه روى عنه جماعة . (٢٤) وكذا قال أبو حاتم (٢٥)
 الرازي في اسحاق بن أسيد الخراساني : " ليس بالمشهور " مع أنه روى عنه
 جماعة من المصريين لكنه لم يشتهر حديثه بين العلماء .
 وكذا قال أحمد في حصين بن عبد الرحمن الحارثي : (٢٦) " ليس يعرف
 ما روى عنه غير حجاج بن أرطاة واسماعيل بن أبي خالد روى عنه حديثاً
 واحداً " .

وقال في عبد الرحمن بن وطة (٢٧) : " انه مجهول " ، مع انه روى عنه جماعة
 لكن مراده أنه لم يشتهر حديثه ولم ينتشر بين العلماء .
 وقد صحح حديث بعض من روى عنه واحد ولم يجعله مجهولاً ، قال في
 خالد بن شمير : (٢٨) " لا أعلم روى عنه أحد سوى الأسود بن شيبان ولكنه حسن
 الحديث " وقال مرة أخرى : " حديثه عندي صحيح " .

(٢٤) في التهذيب (٣ : ١٩٠) لم ينقل قول ابن المديني ولم يترجم ابن
 المديني لداود في العلل ، ولم أقف عليه في سؤالات ابن أبي شيبة
 والبخاري وابن أبي حاتم ساكتان .

(٢٥) قلت نقل ابن أبي حاتم في الجرح عن أبيه أنه ذكر له أربعة رواة منهم
 الليث بن سعد . . . قال أبو حاتم : اسحاق أبو عبد الرحمن الذي
 روى عن حذيفة - مرسل - روى عنه سعيد بن أبي أيوب ، هو عندي أنه
 اسحاق أبو عبد الرحمن الخراساني .

سئل أبي عن اسحاق بن أسيد ، فقال : شيخ خراساني ليس بالمشهور
 ولا يشتغل به . الجرح (٢ : ٢١٣) .

قلت : ونقل في ترجمته في التهذيب (١ : ٢٢٧) عن ابن عسدي
 مجهول ، وكذا قال الحاكم الكبير ، وقال يحيى بن بكير : لا أدري ما
 حاله ؟ ولعله من الواضح أنه مجهول العين لديهم ، لكن هل كان
 مجهول العين لليث بن سعد ، وحيوة ؟ ولذلك فإن قول يحيى بن
 بكير هو الأنسب والله أعلم . وقال الحافظ في التقريب (١ : ٥٦) فيه
 ضعف ، ولا تنافي بين الجهالة وجهالة الحال وبين الضعف
 لأن المجهول قد يروى ما يخالف الثقات ، فيضعف بذلك ، بل يضعف
 بانفراده .

(٢٦) قلت : تنمة كلامه في العلل (١ : ٥١) رقم (٢٩٢) : (أحاديثه
 منكير ، كل شيء روى عنه حجاج فهو منكر) .

(٢٧) ترجمه في التهذيب (٦ : ٢٩٣) ، ونقل أن أحمد ضعفه في حديث
 الدباغ .

(٢٨) في التهذيب (٣ : ٩٧) : لم يذكر له إلا راوياً واحداً ، وقال النسائي
 ثقة . ولم ينقل قول أحمد .

وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة (و) إنما العبرة بالشهيرة
ورواية الحفاظ الثقات (ا . هـ)
والذى لا مناص من الاعتراف به ، هو أن كلمة الشهيرة ، كلمة كبيرة
فمعظم الرواة غير مشهورين ، ومع ذلك وثقوا وقيلت أحاديثهم ، فكان ابن
رجب يعنى بالشهيرة هنا ، تداول أهل العلم لأحاديث الراوى ، وسيأتى
مزيد بيان فى المبحث الآتى .

المبحث الرابع

ارتفاع الجهالة عن الراوى

تقدم الكلام على أن أهل الحديث قد قسموا الجهالة الى ثلاثة اقسام:
 جهالة العين ، جهالة الحال - وهي جهالة العدالة ظاهرا وباطنا - والستر -
 وهي جهالة العدالة الباطنة مع توفر العدالة الظاهرة .
 والذي نود بحثه في هذه الصفحات القليلة الاتية هو : متى ترتفع
 جهالة العين؟ ثم متى ترتفع جهالة الحال؟ حتى ينتقل الراوى من كونه
 مستورا الرجز المعرفة الحديثية .

ذكرت في المبحث السابق عن عدد من أئمة النقد انهم قد يعدون الراوى
 مجهولا اذا لم يرو عنه الا راو واحد ، وقد يعدونه ثقة ، وقد يجهلون
 من روى عنه جماعة ، وقد يوثقونه ، أو يذكرون انه معروف ، وهذا يعنى
 ان العبرة عندهم ليست في عدد الرواة عن الشيخ ، وانما العبرة بالمعرفة
 غالبا .

أضف الى هذا انهم قد يطلقون عبارة (مجهول) ويعنون بها جهالة
 حال الراوى ، لاجهالة عينه . ولا يخفى ان الراوى قد يكون مجهولا لمن تباعد به
 الزمن عنه - وهذا أمر معروف - لكن قد يكون الراوى معروفا عند بعض
 معاصريه من أئمة النقد والحديث ، مجهولا عند بعض معاصريه الآخرين .

قال ابن عبد البر (١) : (ابو الاحوص مولى بنى غفار امام مسجد
 بنى ليث ، وقد قيل : مولى بنى ليث روى عن ابى ذر ، روى عنه ابن ابي
 شهاب الزهرى ولم يرو عنه غيره) .

وروى الحاكم (٢) ابو احمد النيسابورى عن ابن شهاب الزهرى انه سمع
 ابا الاحوص يحدث في مجلس سعيد بن المسيب . وروى عن سفيان بن عيينة قال:
 قال سعد بن ابراهيم للزهرى : من أبو الاحوص؟ كالمغضب حين حدث
 الزهرى عن رجل مجهول لا يعرف ، فقال له الزهرى : اما تعرف الشيخ مولى

(١) الكنى والاسماء ٨٩٠/٣ فما بعد . وانظر ترجمة ابى الاحوص في الثقات ،
 ٥٦٤/٥

(٢) الكنى والاسماء للحاكم ابو احمد الكبير ١٨/١ أ وانظر كنى ابن عبد البر
 ٨٩١/٣ والمزى ١٥٧٤/٣ والتهذيب ٥/١٢ وقال في التقريب ٣٨٩/٢ : مقبول .

بنى غفار الذي كان يطل على الروضة ، وجعل يصفه وسعد لا يعرفه .
وقال الدورى عن ابن معين : (٣) (ابو الاحوص الذي يروى عنه الزهرى
ليس بشيء) .

قال ابن عبد البر (٤) : ليس القول ابن معين اصل سوى قول سعد بن
ابراهيم وقد تناقض ابن معين في هذا المعنى لانه قيل له : (ابن اكيمة
لم يرو عنه غير ابن شهاب الزهرى ؟ فقال: يكفيك قول ابن شهاب حدثنى
ابن اكيمة ويلزمه مثل هذا فى ابى الاحوص) .

فهذه المحاورة بين ابن شهاب وسعد بن ابراهيم الزهريين واضحة
فى أن ابن شهاب يعرفه ، والاخر يجهله . وهذا الامر يحتاج الى تبصير
دقيق ، حتى لا يحكم الانسان على راو بالجهالة اذا كان معروفا لبعض العلماء
الذين عاصروه .

ومذاهب العلماء متعددة فى ارتفاع جهالة الراوى .
قال ابن عبد البر (٥) : (ان من روى عنه ثلاثة فليس بمجهول . وقيل:
اثنان ؟؟) .

وقال محمد بن يحيى (٦) الذهلى فيما رواه الحاكم فى تاريخ نيسابور عنه
قال : (اذا روى عن المحدث اثنان ارتفع اسم الجهالة عنه) .

وقال الدارقطنى (٧) : (واهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرده
بروايته رجل غير معروف ، وانما يثبت عندهم العلم بالخبر اذا كان
راويه عدلا مشهورا ، او رجل ارتفع اسم الجهالة عنه . وارتفاع اسم
الجهالة عنه ان يروى عنه رجلان فصاعدا فاذا كان هذه صفته ارتفع اسم
الجهالة عنه وصار حينئذ معروفا .

فأما من لم يرو عنه الا رجل واحد ، انفرد بخبر ، وجب التوقف عن
خبره ذلك حتى يوافقه غيره . والله أعلم) اهـ .

(٣) تاريخ ابن معين ٦٩٠/٢ الرقمان ٢٤٩٦ ، ٥٢١٧ .

(٤) كنى ابن عبد البر ٨٩١/٣ ، التهذيب ٤١١/٧ .

(٥) نقل ذلك عند ابن رجب فى شرح العلل ٨٥/١ .

(٦) الكفاية ص ١٥٠ ، والنبلاء ٢٨١/١٢ والعلل لابن رجب ٨٢/١ .

(٧) السنن للدارقطنى ١٧٤/٣ .

وقال الخطيب (٨) البغدادي : (واكل ماترتفع به الجهالة ، ان يروى
عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم كذلك ؟ .. الا انه لا يثبت
له حكم العدالة بروايتهما عنه ..) اه .

قلت : وهذا الذي نقله الخطيب وأقره تبعه عليه جماهير علماء
الحديث الذين جاؤوا من بعده .
قال ابن الصلاح (٩) : (ومن روى عنه عدلان ، فقد ارتفعت عنه هــــــــــ
الجهالة - يعنى جهالة العين) .

ونقل قول الخطيب المتقدم . وعقب عليه بقوله (١٠) : (قلت : قصد
خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم الا راو واحد ، منهم مرداس (١١)
الاسلمى ، لم يرو عنه غير قيس بن ابي حازم . وكذلك خرج مسلم حديث
قوم لا راوى لهم غير واحد ، منهم ربيعة بن كعب الاسلمى ، لم يرو عنه غير
ابى سلمة (١٢) بن ابي حازم . وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوى لهم غير واحد ،
منهم ربيعة (١٣) بن كعب الاسلمى ، لم يرو عنه غير ابى سلمة (١٤) بن عبد الرحمن ،

(٨) الكفاية ص ١٥٠ .

(٩) مقدمة ابن الصلاح ١١٢ .

(١٠) ماسبق ص ١١٣ .

(١١) الاصابة ٤٠١/٣ ورجح الحافظ ان ليس له الا راو واحد هناك . وحديثه
اخرجه احمد في المسند ١٩٣/٤ والبخاري في الرقاق باب ذهبه
الصالحين رقم (٦٤٣٤) وقال الحافظ في الفتح ٢٥١/١١ : (ذكر مسلم
في الوجدان - وتبعه جماعة ممن صنف فيها ، انه لم يرو عنه الا قيس
ابن ابي حازم) وعرض قول من ذهب الى ان له راويا اخر ، ورده ، فانظره
وانظر اسد الغابة ٣٦٦/٤ وشرح السنة للبغوي ٣٩٣/١٤ .

(١٢) قال في التقریب ١٢٧/٢ : ثقة مخضرم من الثانية . ويقال : له رؤية .

(١٣) انظر اسد الغابة ٦٤/٢ . وحديثه اخرجه مسلم في الصلاة باب فضـل
السجود والحث عليه رقم (٤٨٩) .

(١٤) في التقریب ٤٣٠/٢ : ثقة مكثّر من الثالثة .



٨٨٦
٨٨٣
(٩٢٣)

وذلك منهما مصير (١٥) الى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولا ———
برواية واحد عنه . والخلاف فى ذلك متجه نحو اتجاه الخلاف المعروف فى
الاكتفاء بواحد فى التعديل على ما قدمناه (١٦) . سألته أعلم .

واعترض النووى فى التقريب (١٧) فقال: (ولا يصح الرد عليـــــــــه
بمرداس وربيعه فانهما صاحبان مشهوران والصحابة كلهم عدول .
قال العراقى (١٨) : (هذا الذى قاله النووى متجه اذا ثبتت
الصحة ولكن بقى الكلام فى انه هل تثبت الصحة برواية واحد عنه الا تثبت
الا برواية اثنين عنه ؟ وهو محل نظر واختلاف بين اهل العلم .

والحق : انه ان كان معروفا بذكره فى الغزوات ، او فى من وفد من
الصحابة ، او نحو ذلك فانه تثبت صحبته وان لم يرو عنه الا راو واحد .

ومرداس من اهل الشجرة ، وربيعه من اهل الصفة ، فلا يضرهم
انفراد راو واحد عن كل منهما . .) اهـ .

ونقل العراقى (١٩) عن ابي مسعود ابراهيم بن محمد الدمشقى فى جزء
له اجاب فيه اعتراضات الدارقطنى على كتاب مسلم فقال: (لا اعلم روى عن
ابى على عمرو بن مالك الجنبى احد غير ابى هانىء قال: وبرواية ابى هانىء
— وحده — لا يرتفع عنه اسم الجهالة ، الا ان يكون معروفا فى قبيلته ، او يروى
عنه احد معروف مع ابى هانىء فيرتفع عنه اسم الجهالة . .)

(١٥) قلت: نص الحافظ فى التهذيب ٢٥١/٦ على ان الشهرة قد تقوم مقام الراوى
الثانى وسيأتى تحقيق ذلك.

(١٦) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٩ وقارن بنزهة النظر ص ٧٢ .

(١٧) المنهل الراوى من تقريب النواوى ص ٩٣ .

(١٨) التقييد والايضاح ص ١٤٨ وفى المطبوعة نقص تتمته من تدريب الراوى

٣١٨/١ - ٣١٩ والتبصرة ٣٢٦/١ .

(١٩) التبصرة والتذكرة ٣٢٧/١ وانظر التدريب ٢٦٥/٢ فمابعدا فيمن ليس له

الا راو واحد .

وقال الحافظ : (فان سمي الراوى وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم فلا يقبل حديثه الا ان يوثقه غير من يتفرد عنسه على الاصح وكذا من يتفرد عنه اذا كان متأهلا لذلك) .

قلت : لكنه قال ايضا فى ترجمة عبدالرحمن بن فروخ من تهذيبه (٢٠) :
(وزعم الحاكم ان البخارى ومسلما انما تركا اخراج حديث عبدالرحمن بن فروخ هذا لانه لم يرو عنه غير عمرو بن دينار . يعنى تركا اخراج احاديثه الموصولة وهو على قاعدته فى ان شرط من يخرج له فى الصحيح ان يكون له راويان . وقسود تناقض هو فادعى ان هذا شرطهما ، ثم استدرك عليهما اشياء مما يخالف ذلك .

ولا يرد شيء منها لانهما لم يصرحا باشتراط ذلك . بل يقوم مقسمام الراوى الثانى الشهرة مثلا . . . وقد بدا لى فاستدركت كل ما اطلعت عليه مما هذا سبيله ، وكان تتبعى لذلك بعد تبلييض النسخة من هذا المختصر باربعين سنة . (اهـ)

قلت : فانت ترى انهم قرروا ضرورة وجود الراويين ، فلما اعوزهم ذلك بالنسبة للمصاحبة وغيرهم ، قالوا يكفى وجود راو واحد عدل مـــــــع اشتهار الرجل فى قومه او اشتهاره فى غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد وعمرو بن معدى كرب بالنجدة " (٢١) .

لكن هذا ايضا يرد عليه اخراج صاحبى الصحيحين - وقد قررا انهما لم يخرجوا الا ماصح - لعدد من الرواة الذين ليس لهم غير راو واحد ، وفيهم من ليس معروفوا الا من جهة الراوى عنه . فمن اتفق الشيخان على التخرىج له :
(٢٢) حصين بن محمد الانصارى ، لم يرو عنه غير الزهرى (خ م س) .

وقال الحافظ : صدوق ؟ ! نعم ذكروا انه كان من سراة الانصار ، وقال الدارقطنى : ثقة .

(٢٠) التهذيب ٢٥١/٦ - ٢٥٢ . والمزى ٨١١/٢ وقال فى التقريب ٤٩٥/١ : مقبول .

(٢١) التبصرة والتذكرة ٣٢٧/١ ومقدمة ابن الصلاح ص ٣٢١ .

(٢٢) التهذيب ٣٩٠/٢ والتقريب ١٨٣/١ .

وعبدالرحمن (٢٣) بن نمير اليحصبي : لم يرو عنه غير الوليد بن مسلم

(خ م د س) وقال الحافظ : ثقة .

(٢٤)

وممن انفرد البخاري بتخريج حديثه ولم يرو عنه غير راو واحد : عمر
ابن محمد بن جبير بن مطعم . لم يرو عنه غير الزهري . وقال الحافظ :
ثقة . وحماة بن حميد (٢٥) الخراساني : شيخ البخاري - لم يعرفه ابوالوليد
الباجي ووهمه الحافظ في تعيينه . ونقل عن فوائد ابن رشيد انه روى عن
البخاري قوله : حدثنا حماد بن حميد صاحب لنا ؟!

وقال الحافظ : مقبول . مع ان البخاري نفسه روى عنه في الصحيح .

وعبدالله (٢٦) بن محرز الكوفي (خ) لم يذكر له راويا غير ابى نعيم
الفضل بن دكين . قال الحافظ في الفتح : وماله في البخاري سوى هذا الاثر
ولم يزد المزى في ترجمته على ما تضمنه هذا الاثر فمن اين لمثله الشهرة ؟
وبم ؟

وعطاء ابوالحسن (٢٧) السوائي : روى عنه ابواسحاق الشيباني .

قال الحافظ : (ما وجدت له راويا الا الشيباني ولم اقف فيه على تعديل
ولا تجريح) وقال في التقريب : مقبول من الرابعة (خ د س) . بل قال ايضا :
لم اقف له على ذكر الا في هذا الحديث .

وعلى بن عبدالله (٢٨) بن ابراهيم البغدادي - شيخ البخاري - روى

عنه حديثا واحدا في صحيحه . وقيل : حديثين . وقال الحاكم : قيل هو على بن
ابراهيم المروزي وهو مجهول . وقيل الواسطي ؟ ورجح الحافظ في التهذيب
انهما - المروزي والواسطي - واحد . بينما نقل في الفتح الخلاف وجزم
بان البخاري لم يرو عنه الا حديثا واحدا !

(٢٣) التهذيب ٢٨٧/٦ والتقريب ٥٠١/١ .

(٢٤) التقريب ٦٢/٢ .

(٢٥) التهذيب ٦/٣ والتقريب ١٩٦/١ والفتح ٣٢٤/١٣ .

(٢٦) التهذيب ٤٥/٧ والتقريب ٥٣٨/١ والفتح ١٤٣/١٣ .

(٢٧) التهذيب ٢١٩/٧ والتقريب ٢٣/٢ والفتح ٢٤٥-٢٤٦ .

(٢٨) التهذيب ٣٤٩/٧ والتقريب ٣٩/٢ والفتح ٢٤٦/٩ وانظر للمقارنة التهذيب

٢٨٢/٧ والفتح ٧٣/٩ لترى عدم تمكن الحافظ من الجزم في شأنه بشيء .

وممن انفرد مسلم بتخريج حديثه ، وليس له غير راو واحد: احمد (٢٩) بن سعيد التستري ، قال في التهذيب : روى عن روح بن عباد ، وعنه مسلم كذا في الكمال ، والصواب احمد بن سعيد بن ابراهيم ، - وهو الرباطي - وقد تقدم . وقال عنه التستري : مقبول . وترجم للرباطي في كتابيه وقسأل عنه : ثقة حافظ .

فكيف تم هذا؟ وكيف يكون المقبول ثقة حافظا؟ . والواقع ان التستري مجهول للحافظ ولكن لما روى عنه صاحب الصحيح وصفه بمقبول .

وجابر (٣٠) بن اسماعيل الحضرمي : روى عنه ابن ابي ذئب ، واخرج ابن خزيمة حديثه مقرونا بابن لهيعة وقال: ابن لهيعة لا احتج به ، وانما خرجت له هذا الحديث لان فيه جابر بن اسماعيل فهو رجل مجهول - حسب قواعد المحدثين لكنه توبع على حديثه ، يقول الحافظ : مقبول .

وحبيب الاعور (٣١) المدني : ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ وان لم يكن هو ابن هند بن اسماء فلا ادري من هو؟ قال ابن القيسراني : روى عنه الزهري في الايمان عند مسلم .

وعبد الله بن كثير (٣٢) بن المطلب السهمي : ذكر الحافظ الخلافي شخصيه وذكر ان بعضهم ذهب الى انه عبد الله بن كثير المقرئ الداري ، ولكنه رجح انه غيره ، قال : وهو الذي عليه الجمهور ، وقال عنه : مقبول (م س) . وخرج له مسلم في صحيحه حديثا .

(٢٩) التهذيب ٣٢/١ والتقريب ١٥/١ ، وللرباطي التهذيب ٣٠/١ ، التقريب

١٥/١

(٣٠) التهذيب ٣٧/٢ والتقريب ١٢٢/١

(٣١) التهذيب ٩٣/٢ ، التقريب ١٥١/١ ، صحيح مسلم رقم (٨٤) .

(٣٢) التهذيب ٣٦٦/٥ ، التقريب ٤٤٢/١ ، ومسلم في الجنايز (٩٧٤/٥) متابعه

رقم ١٠٣) .

ولا يخفى ان الحافظ قد اشترط الا يقول في راو مقبولا الا اذا كسان
 معرف العين ولم يثبت فيه ما يجر من أجله ، وليس له من الحديث الا القليل
 اما اذا لم يرو عنه الا رجل واحد فهو مجهول العين ، والمستور من روى عنه
 اكثر من واحد ولكنه لم يوثق .

وعلى هذا فالمقبول احسن حالا من المستور والمجهول . فهل عد الحافظ
 اخراج صاحب الصحيح للراوى توثيقا له ؟ لا اعتقد ذلك ، لان الحافظ
 نفسه قد ضعف عددا كبيرا من رواة الصحيح . نعم قد نص الحافظ (٣٣) فى
 نزاهته على ان (من انفرد عنه راو واحد فهو مجهول العين - كالمبهم - فلا يقبل
 حديثه الا ان يوثقه غير من انفرد عنه على الاصح ، وكذا من انفرد عنه اذا كان
 متأهلا لذلك .)

ولكن قبول الحديث - لاعتبارات متعددة - شئ وتوثيق راوية شئ
 آخر . فالراوى الضعيف اذا توبع على حديثه قبلنا حديثه الذى توبع عليه ،
 وقبلنا لحديثه لا يرفعه عن مرتبة الضعف فى الجملة . ومما يؤكد ان اخراج
 صاحب الصحيح عن رجل - من غير نص على توثيقه - ليس بتوثيق اخراجهم
 لثلاثة عشر راويا (٣٤) من المجهولين والمستورين ، وعدم اعتداد الحافظ
 بذلك الاخراج بدليل حكمه عليهم بالجهالة او الستر .

وقد نص أمثله الحديث على ان الراوى يخرج عن كونه مستورا برواية
 اكثر من واحد عنه مع وجود توثيق لمعتبر فيه . وسيأتى مزيد بيان لذلك
 عند كلامنا على مذهب ابن حبان فى المجهول .

...

(٣٣) نزاهة النظر ص ٥٠.

(٣٤) انظر م ٢٠٧٧/٢ - ٢٠٨٩.

المبحث الخامس

المجهول عند ابن حبان

لم ينص ابن حبان على تعريف محدد للمجهول - عنده - ولكننا نستطيع أن نتلمس ذلك من اطلاقاته المتعددة التي يستخدمها للتعبير عن المجاهيل.

١- قال في ترجمة (١) (ابوزيد) : (يروى عن ابن مسعود ما لم يتابع عليه ليس يدري من هو ، ولا يعرف ابوه ولا بلده ، والانسان اذا كان بهـذا النعت لم يرو الا خبرا واحدا ، خالف فيه الكتاب والسنة والاجماع والقياس والنثر والرأى يستحق مجانبته فيها ولا يحتج به) .
فالرجل الذي لا يدري من هو . الخ هو المجهول عينه وحاله ؟ !

٢- وقال في ترجمة (٢) سعيد بن زياد بن قائد الداري : يروى عن ابيه زياد عن ابيه قائد ، عن جده زياد بن ابي هند عن ابيه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . وساق له حديثين ثم قال: (حدثنا بهما ابن قتيبة ، حدثنا سعيد بن زياد في نسخة كتابها عنه بهـذا الاسناد ، تفرد بها سعيد هذا ، فلا ادري البلية فيها منه ، أو من ابيه ، أو من جده ، لان اباه وجده لا يعرف لهما راوية الا من حديث سعيد .

والشيخ اذا لم يرو عنه ثقة ، فهو مجهول ، لا يجوز الاحتجاج به ، لان رواية الضعيف لا تخرج من ليس بثقة عن حد المجهولين الى جملة اهل العدالة كأنما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سيان .)

٣- وقال في ترجمة (٣) عائد الله المجاشعي : (منكر الحديث على قلتـه لا يجوز تعديله الا بعد السبر ولو كان ممن يروى المناكير ، ووافق الثقات في الاخبار ، لكان عدلا مقبول الرواية ، اذ الناس احوالهم على الصلاح

(١) م ١٨٧٤/٢م

(٢) م ١٨٦٥/٢م

(٣) م ١٨٦٦/٢م

والعدالة ، حتى يتبين منهم ما يوجب القبح ، فيجرح بما ظهر منـــــــــــــــــه
 من الجرح .

هذا حكم المشاهير من الرواة . واما المجاهيل الذين لم يرو عنهم
 الا الضعفاء فهم متروكون على الاحوال كلها) .

٤- وقال في ترجمة (٤) سيف ابو محمد : شيخ يروى عن منصور ، لست اعرف
 أباه فان كان سيف بن محمد ، فهو واه . وان كان غيره فهو مقبول الرواية
 حتى تصح مخالفته الاثبات في الروايات او يسلك غير مسلك العدول فـــــــــــــــــي
 الاخبار فحينئذ يلزق به الوهن) .

وفي النص الثاني : حكم على سعيد بن زياد بانه ضعيف ومجهول بآن واحد
 ما حكمه عليه بالضعف - مع رواية الثقة عنه - فلانه تفرد باحاديدست
 موضوعة ، رواها عنه ابائه ولما صار هو ضعيفا صارت سلســـــــــــــــــة
 ابائه كلهم - باستثناء الصحابي ان صحت صحبته مجهولين لانه لم يرو
 عنهم الا ضعيف ، وصار هو مجهولا ايضا لانه لم يرو الا عن الضعفاء
 والذي لا يروى الا عن الضعفاء فهو مجهول عند ابن حبان - كما سيأتي (٥) -

- وفي النص الثالث يبين ابن حبان امرين اثنين :

أ - اما اولهما : فهو ان الرواة على قسمين : مشاهير ومجاهيلـــــــــــــــــل،
 والمشاهير على مراتب منهم المكثرون ومنهم المقل في الرواية وقد يكون فـــــــــــــــــي
 روايتهم مناكير فتجنب ، وتقبل مروياتهم التي خالفوا فيها الثقات ،
 حتى يتبين منهم اسباب الجرح والتضعيف من كثرة المخالفة او فحـــــــــــــــــش
 الوهم وحينئذ يلزق بهم ما يستحقونه من الاوصاف .

(٤) ١٩٤٢/٢م
 (٥) ١٨٦٩/٢م

ب - واما الثانى فهو ان الذين لم يرو عنهم الا الرواة الضعفاء فانهم متروكون لاتقبل مروياتهم ولا يحتج بها كان الضعيف ومالم يرو فى الحكم بيان .

ولا يظن احد ان الشهرة التى يعنىها ابن حبان هى ما قدمناه عن الحافظ فحسب فهى عنده فى نظرى اعم . وهى تشمل كل رجل روى عنه ثقة وروى عن ثقة بدليل النص الرابع الذى يحدد ان ابن حبان لا يعرف - هو - عين الرجل ولكن عرفه الراوى عنه عمرو بن محمد العنقزى وعرفه شيخه منصور وكلاهما ثقة - عنده - فهو اذن معروف مشهور .

فهذا المعروف الذى لم يثبت عنه المخالفة للثقات ولم يسلك غير مسلك العدو لمن كثرة الوهم والغفلة والتخليط ... الخ فهو مقبول الرواية فيما وافق فيه الثقات . وقد تقدم معنا نماذج عديدة من اطلاق الحافظ لفظ (مقبول) على من لم يرو عنه الا رجل واحد وتويع على حديثه . فكانى بالحافظ ابن حجر قد اقتبس مصطلح (مقبول) من الحافظ ابن حبان .

م - وقال فى ترجمة (٦) عبد الله بن سليم القرشى : شيخ مجهول يروى عن عكرمة وروى عنه بقرية بن الوليد ، لست احفظ له راوى غير بقرية ، وبقرية ذكرنا سببه فى الاخبار فى اول كتاب - يعنى المجروحين - فلا يتهى لى القدح فيه - يعنى عبد الله - على ان مارواه يجبركه على الاحوال (اهـ)

ففى هذا النص اوضح لنا ان الجهالة - عنده - ليست جرحا للراوى ولكنها سبب من اسباب التوقف ثم الترك .

فقطاء الخراساني رجل ضعيف وابنه عثمان اكثر روايته عن ابيه ، وقسود
 روى مناكير فهو مجهول رغم ان ابن حبان حدد تاريخ ولادته ووفاته . وكان
 جهالة عنده جهالة حال لاعين .

يؤيد هذا قوله في يزيد بن زيد (١٠) : (يروى عن خولة بنت الصامت ،
 روى عنه ابو اسحاق السبيعي . لست اعرفه بعدالة ولا جرح . الا انه روى اشياء
 مناكير لم يتابع عليها - على قلة روايته - فهو عندي يتنكب عن الاحتجاج
 بما انفرد من الروايات لان الله جل وعلا لم يكلف عباده اخذ دينه ممن
 ليس يعرف بعدالة) اهـ .

فهذا النص يفيد ان ابن حبان يستخدم مدلول مصطلح (مجهول الحال) ،
 ويؤكد ان مجهول الحال لا يحتج بروايته ويعتبر بما يتابع عليه .
 ٩- وفي ترجمة (١١) الهيثم بن محمد بن حفص الدارمي قال : منكر الحديث
 على قلته لا يجوز الاحتجاج به لما فيه من الجهالة والخروج عن حد العدالة
 اذا وافق الثقات فكيف اذا انفرد باوابد وطامات ؟ !) .

فالمجهول الذي يروى المناكير التي تخرج عن حد العدالة لا يجوز الاحتجاج
 به حتى فيما وافق الثقات لان غلبة المناكير على حديث الراوى تسقطه
 الى درجة الترك ، والمتروك ومالم يرو من الحديث سيان .

(١٢)
 ١٠- وفي ترجمة الهديل بن الحكم ابو المنذر : يروى عن عبد العزيز بن ابي رواد
 روى عنه اهل العراق فلست ادري السبب الموجب للمناكير في حديثه منسبه ،
 او من عبد العزيز لان عبد العزيز ليس بشيء .

(١٠) ١٨٧٣/٢م و ١٩٤١ .

(١١) ١٨٧٢/٢م .

(١٢) ١٨٧١/٢م .

واذا روى رجل مجهول لم يعرف بالعدالة عن ضعيف شيئا منكرا لا يتهيا الزاق القدح باحدهما دون الآخر الا بعد السير على ان مجانية ما روى احسرى، حتى توجد له رواية عن الثقات بما يوافق الاثبات ، متعريية عن المناكير فحينئذ يدخل فى جملة اهل العدالة ويلزق ذلك الحديث المنكر الذى روى عن ذلك الضعيف بالضعيف دونه .

هذا حكم ذلك الجنس من الناس (اهـ)

فهذا النص يحدد السبيل الذى ينبغى اتخاذه مع المجهولين وينص على ان الذى يروى عن الضعيف مجهول ..

هذه النصوص العشرة التى اطلت فى سطر هاهنا قد اوضحت لنا منهج ابن حبان النظرى فى مدلول كلمة (مجهول) عنده كما انها اشارت الى ان المجهولين عنده اصناف متعددة :

- ١- فالذى لا يدري من هو ولا ابوه ولا بلده مجهول .
- ٢- والذى لا يعرف الا برواية حديث منكر وهو غير مشهور بالعدالة فهو مجهول .
- ٣- والذى لم يرو الا عن ضعيف فهو مجهول حتى ولو روى عن عدد منهم .
- ٤- والذى لم يرو عنه الا ضعيف فهو مجهول . ولو روى عنه جماعة ————— الضعفاء .
- ٥- والذى لا يعرف بالعدالة ولا جرح فهو مجهول الحال ، يقبل حديثه اذا توبع عليه ولم تكثر مناكيره .

وقد اطلق ابن حبان عدة الفاظ فى الثقات تبين لنا تطبيقه نظريته فى المجهول والثقة .

قول فى ترجمة (١٣) فزع الراوى عن المقنع : (لست اعرف فزعا ولا مقنعا ولا اعرف بلدهما ولا اعرف لهما ابا ، وانما ذكرتهما للمعرفة فقط ، لا للاعتماد

على ما يروونه (اه .

فهذا النص دليل على انه قد يذكر الراوى فى كتاب الشقات
 لمجرد انه لم يقف فيه على جرح .. ونبه الى انه لا يعتمد على من هـذا
 شأنه وليس فزع هذا اول ولا آخر من قال فيه ابن حبان : لست اعرفه
 بل انه اطلق هذا المصطلح على ستة عشر راويا (١٤) فى الشقات لم يخرج
 عن واحد منهما فى صحيحه شيئا .

كما صرح فى تراجم اربعين (١٥) راويا من الشقات بانه لا يدري من هم
 ولم يخرج عن احد منهم فى صحيحه .

وقال فى تشعة وعشرين راويا (١٦) ان لك يكن فلانا فلا ادري من هو؟
 وهؤلاء الرواة الذين تشكك فيهم قد يكون تشككه دائرا بين الجهالة
 والضعف وقد يكون دائرا بين الجهالة والتوثيق .
 ومن خلال التتبع وجدناه قد خرج عن خمسة رواة (١٧) تشكك باسماء
 اماثالهم ويجب بيان احوالهم حتى لا يلتبس على القارىء امرهم :

- ١- فى ترجمة حبيب بن سالم قال: ان لم يكن مولى النعمان بن بشير
 فلا ادري من هو ؟ ثم اخرج حديثا فى صحيحه لمولى النعمان بن بشير
 وقد قال عنه الحافظ : لا ياسبه وفرق فى التهذيب بينه وبين
 المجهول هذا كما اخرج لمولى النعمان مسلم والاربعة .
- ٢- وفى ترجمة سعيد بن ابى راشد : يروى عن عطاء عن ابى هريرة - ان لم يكن
 سعيد بن السماك فلا ادري من هو؟ وترجم ابن حبان لسعيد بن ابى راشد
 السماك فى المجروحين وقال : ينفرد بالمفصلات ولكنه اخرج عن سعيد بن
 ابى راشد ثالث ؟ يروى عنه يعلى العامرى رضى الله عنه ؟!

(١٤) م ١٨٧٥-١٨٩٠

(١٥) م ١٨٩١-١٩٣٠

(١٦) م ١٩٣١-١٩٥٩

(١٧) م ١٩٣٥ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٧

٣- وفي ترجمة عباد القرش الراوى عن عائشة قال : ان لم يكن عباد بن عبد الله بن الزبير فلا ادرى من هو؟ واخرج فى الصحيح لعباد بن مسعود عبد الله بن الزبير حديثين وهو من الثقات .

٤- وفي ترجمة فضيل قال : شيخ يروى عن سالم بن عبد الله ان لم يكن فضيل بن عبد الله صاحب القاسم بن محمد فلا ادرى من هو . واخرج للفضيل بن عبد الله المدنى حديثا فى صحيحه .

٥- وفي ترجمة مفارب العجلي من بكر بن وائل قال : ان لم يكن مفارب بن حزن فلا ادرى من هو؟ واخرج لابن حزن حديثا فى صحيحه ؟؟ .

فانت ترى ان ابن حبان لم يخرج عن واحد من هؤلاء الذين تشكك باشخاصهم وانما خرج ممن يحتمل ان تكون اسماءهم اشتبهت بهم — من الثقات .

وقال ابن حبان : " احسبه فلانا " فى ثلاثين راويا (١٨) ولم يخرج عن واحد منهم فى صحيحه وانما خرج عن اربعة ممن شابهوهم باسمائهم — من الثقات عنده .

وقد تقدم معنا بالنصوص المتكاثرة ان من لم يرو عنه الا الضعفاء فهو مجهول عند ابن حبان ومع ذلك فقد ترجم اربعة عشر راويا (١٩) فى الثقات . ونص على انه لم يرو عنهم الا الضعفاء . ولم يخرج عن واحد منهم فى صحيحه . كما ترجم فى المجروحين تسعة عشر راويا (٢٠) ولم يرو عنهم غير الضعفاء ولم يخرج عن واحد منهم شيئا ؟ !

وقد وصف فى المجروحين خمسة عشر راويا (٢١) فى المجروحين وقال بان الواحد منهم لم يرو الا عن ضعيف او ضعفاء . واوضح بمالامز يد عليه ان هؤلاء لا يجوز الاحتجاج بهم ولا الاعتبار بمروياتهم ابدا من غير

ان نتهمهم بالوضع ..

(١٨) م ٢/١٩٦٠-١٩٨٩

(١٩) م ٢/١٩٩٠-٢٠٠٤

(٢٠) م ٢/٢٠٠٥-٢٠٢٣

(٢١) م ٢/٢٠٢٤-٢٠٢٨

وقد ترجم ثمانية وثلاثين راويا (٢٢) لم يرووا الا عن رواة مجاهيل
 او مبهمين وكانت ترجمته جميعهم في الثقات ماعدا الاخير منهم ولم يخرج عن
 واحد منهم في صحيحه .

مما سبق يتبين لنا ان ابن حبان منسجم مع ما اشترط على نفسه في حكم
 المجهول عنده . فهو يرى ان المجهول لا يحتج به ولا يعتبر بروايته فهو مسن
 الرواة المتروكين .

ولكن المجهول عند ابن حبان من انفراد بالرواية عنه ضعيف او ضعفاء
 او انفراد بالرواية عن ضعيف او ضعفاء . وهذا لا يحتج به ولا يعتبر بروايته
 بل هو متروك عنده نهائيا .

اما من ليس له الا راو واحد ثقة فهو ليس بمجهول عند ابن حبان
 وهؤلاء على مراتب كثيرة . واليك نماذج من هؤلاء :

قال الامام النسائي (٢٣) فيمن لم يرو عنه غير رجل واحد : (ولم يرو
 عن جابر بن ابي جابر غير اسماعيل بن امية) . وقال الحافظ (٢٤) في التقريب :
 مجهول وخرج له ابن حبان حديثا في صحيحه لان اسماعيل ثقة .
 (ولا عن ثابت الزرقى غير الزهري) وقال الحافظ : (٢٥) ثقة
 وخرج له ابن حبان حديثا .

(وعمير بن اسحاق لانعلم احدا روى عنه غير عون) وقال الحافظ مقبول
 وخرج له في الصحيح حديثا .

(٢٢) ٢٠٣٩/٢م - ٢٠٧٦ .

(٢٣) وكل ما بين قوسين من كلام النسائي .

(٢٤) التهذيب ٤١٨/١ ، التقريب ٩٣/١ (د) والموارد (٢١١٣) .

(٢٥) التهذيب ١٣/٢ ، التقريب ١١٧/١ (بخ د س ق) والموارد (١٩٨٩) .

(٢٦) التهذيب ١٤٣/٨ ، التقريب ٨٦/٢ (بخ س) والموارد (٢٢٣٨) .

(ولا عن عيسى بن جارية غير يعقوب ابو عنبسة الرازي) وقــــــــال
 الحافظ (٢٧) : فيه لين ، وخرج له ابن حبان احاديث عديدة .

(ولا عن قدامة بن وبرة غير قتادة) : وقال الحافظ (٢٨) : مجهول
 وقد اختلف فيه الحفاظ كثيرا ، وخرج له ابن حبان حديثين ؟ .

(ونبيح العنزي : لانعلم احدا روى عنه غير الاسود بن قيس) وقــــــــال
 الحافظ (٢٩) : مقبول (٤) وخرج له ابن حبان احاديث في صحيحه .

قلت : هؤلاء كلهم ترجمهم ابن حبان في الثقات . وهم على مراتب متباينة
 تدور بين قطبي المقبول عنده - والثقة .

واذا كان ابن حبان قد خرج لمن ليس له الا راو واحد فقد خرج صاحبنا
 الصحيحين لمن ليس له الا راو واحد ، وان كان قد خرج لمن قال فيــــــــه
 الحافظ مجهول او مستور او مجهول الحال فقد خرج صاحبنا الصحيحين
 لبعض هؤلاء .

وهذا يعني ان ابن حبان وغيره ممن خرج الصحيح متفقون على اخــــــــراج
 حديث من ليس له الا راو واحد . ولكن كيف ؟ .

...

-
- (٢٧) التهذيب ٢٠٧/٨ والتقريب ٩٧/٢ (ق) والموارد (٤٢٨ ، ٥٧٧ ، ٦٥١) .
 (٢٨) التهذيب ٣٦٦/٨ ، التقريب ١٢٤/٢ (د س) والموارد (٥٨٢ ، ٥٨٣) .
 (٢٩) التهذيب ٤١٧/١٠ ، التقريب ٢٩٧/٢ (٤) والموارد (٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ١٩٥٠) .

المبحث السادس

طريقة ابن حبان في تخريج احاديث المجهولين والوحدان

كنت حريصا على دراسة الرواة الذين اتفق البخاري ومسلم عليهما
اخراج احاديثهم . ووافقهم ابن حبان على اخراج هذه الاحاديث من طريق
هؤلاء الرواة ، او من طريق غيرهم بيد ان شجرة الرواة التي صنعتها في
رجال ابن حبان كانت مقصورة على (موارد الظمان) وفيه احاديث ابني
حبان الزوائد على الصحيحين .

ولا يخفى ان الرواة الذين قال الحافظ فيهم : مجهول او مجهول الحال
او مستور قليلوا الحديث بل ان بعضهم لا يعرف الا بحديثه الذي خرجه له
صاحب الصحيح .

ومن ثم فانه يتعذر على - في هذه الظروف - استقراء صحيح ابن حبان
لمعرفة ما اذا كان قد خرج احاديث لمن وصف بتلك الاوصاف من رواة الصحيحين
ام لا ؟ .

على انه قد خرج لامثالهم من المقبولين والمستورين والمجاهيل
ممن ليس له الا راو واحد او له عدد من الرواة .
وقد تتبعتم قال فيه بعض الحفاظ (مجهول) وذكره ابن حبان في
الثقات ، فكانوا في لسان الميزان رجلين وثلاثمائة رجل ، لم يخرج في صحيحه
الا عن سبعة رواة منهم ستشير الرموز عايتها ومخارجها لتتعرف على طريقته في
اخراج احاديث المجهولين ممن ليس له رواية في الكتب الستة .

واحصيت الرواة المجهولين الذين خرج لهم ابن حبان ممن روى عنه احد
اصحاب الكتب الستة فكانوا سبعة عشر رجلا وسأخرج احاديث بعضهم ايضا ، واشير
الى مخارج بعضها الاخر .

اما الرواة الذين خرج لهم ابن حبان وروى لهم احد اصحاب الكتب الستة . وقال الحافظ فيهم : مستور فكانوا ثمانية رواة وخرج عن واحد مجهول الحال .

وقد خرج ابن حبان عن تسعة واربعين راويا ومائة راو ، ممن قال فيهم : مقبول . . بينما اتفق الشياخان على اخراج حديث ثمانية رواة من رتبة (مقبول) وانفرد البخارى بالتخريج عن تسعة وعشرين راويا ، خرج لبعضهم تعليقا وخرج للباقين فى المتابعات والشواهد .

وانفرد مسلم بالتخريج عن سبعة وخمسين راويا ، خرج لجميعهم فى المتابعات والشواهد . وقدمت فى المبحث السابق ان البخارى ومسلما خرجسا لثلاثة عشر راويا من المجهولين والمستورين .

وساتناول احاديث بعض هؤلاء الرواة فى خمسة مطالب :

- ١- الاول : فى احاديث من قال الحافظ فيه مقبول وليس له الا راو واحد .
- ٢- والثانى : فى احاديث من قال الحافظ فيه مستور من رواة الكتب الستة .
- ٣- والثالث : فى احاديث من قال فيه الحافظ : مجهول الحال من رواة الكتب الستة .
- ٤- والرابع : فى احاديث من قال فيه الحافظ : مجهول من رواة الكتب الستة .
- ٥- والخامس فى احاديث من قيل فيه : مجهول من الرواة الزوائد على الكتب الستة .

(۳) مسند احمد ۶/۸۰۸-۸۰۹

البهتان وعدم العميان في المعروف بانه النياحة .
وأخرجه ابوداود (٤) بمثل احاديث احمد الثلاثة والفاظها . دون تفسير
البهتان بالنياحة .

وللحديث شواهد كثيرة في بيعة الرجال والنساء منها حديث (٥) اميمة بن
رقية عند مالك والترمذي والنسائي وابن حبان وهو حديث صحيح ،
والفاظ حديث ام عطية التي انفرد بها شواهد صحيحة .
فابن حبان قد اخرج حديث اسماعيل هذا - وليس له غير راو واحد -
لانه توبع على حديثه وله شواهد سوى هذه المتابعات ومن ثم قال
الحافظ عن اسماعيل : مقبول . . وهو من طبقة التابعين .

٢ - اسماعيل بن عبيد بن رفاع بن رافع بن العجلان الانصاري الزرقى
(بن ن ق) مقبول من السادسة ذكره ابن حبان في الثقات (٦) واخرج له
احمد في صحيحه (٧) حديثا من طريق عبد الله بن عثمان بن خيثم عن
اسماعيل بن عبيد بن رفاع بن رافع الانصاري ثم الزرقى عن ابيه
عن جده رفاع انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البقيع ،
والناس يتبايعون فتادى : يامعشر التجار فاستجابوا له ورفعوا اليه
ابصارهم فقال : ان التجار يبعثون يوم القيامة فجارا الا من اتقى
الله وبر وصدق) .

(٤) أخرجه ابوداود في الصلاة باب خروج النساء الى العيد الارقام ١١٣٦ ، ١١٣٧ ،
١١٣٨ .

(٥) أخرجه مالك في الموطأ في البيعة باب ما جاء في البيعة ٩٨٢/٢ ، والترمذي
في السير باب رقم ٧ رقم ١٥٩٧ وقال : حديث حسن صحيح والنسائي
في البيعة باب بيعة النساء ١٣٤/٧ وابن ماجه في الجهاد باب البيعة
رقم (٢٨٧٤) واسناده صحيح .

(٦) الثقات ٢٨/٦ والمزى ١٥١/٣ والتهذيب ٣١٨/١ والتقريب ٧٢/١ .

(٧) الموارد رقم (١٠٩٥) .

واخرجه (٨) الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

ومدار الحديث على اسماعيل بن عبيد ولم يرو عنه الا ابن خيثم فهو مقبول الرواية عند ابن حبان حتى يوجد فيه جرح ولـم يوجد . وقد اخرج ابن حبان حديثه محتجا به ، فكيف اخرجـه وهو مقبول ؟ .

قلت : للحديث شواهد عديدة بنحوه ومعناه .

منها ما اخرجه احمد والترمذى وابوداود والنسائى من حديث قيس بن ابى غرزة رضى الله عنه مرفوعا : (٩) (يامعشر التجار انه يشهد بيعكمـم اللغو والхلف فشوبوه بالصدقة ، وفيرواية : اللغو والكذب) . ومنها ما اخرجه احمد والحاكم والطحاوى فى المشكل من حديث عبد الرحمن ابن شبل رضى الله عنه مرفوعا (١٠) : (ان التجار هم الغجار) قيل : يارسول الله اوليس قد احل الله البيع ؟ قال : (بلى ولكنهم يحدثون فيكذبون ويخلفون فيأثمون) .

(٨) اخرجه الترمذى فى البيوع . باب ما جاء فى التجار وتسمية النـبى اياهم رقم (١٢١٠) وعقب فخرج احاديث المـزى على تصحيح الترمذى بقوله : كذا قال الترمذى مع ان اسماعيل بن عبيد لم يوثقه غير ابن حبان على عاداته فى توثيق المجاهيل . واخرج حديثه فى صحيحه .

قلت : وكلامه منقوض بامرين : ان الحسن عند الترمذى ما كان فى رواياته ضعف او جهالة وجاء من طريق اخر . والثانى : ان الحديث الحسن اذا كثرت شواهد ارتفع الى الصحيح فما وجه الانكار على الترمذى؟؟ .

(٩) اخرجه احمد فى المسند ٦/٤ من طرق عديدة و٢٨٠/٤ عن ابى وائل عن قيس ، والترمذى والترمذى فى البيوع باب ما جاء فى التجار رقم (١٢٠٨) وقال : حديث قيس بن ابى غرزة حديث حسن صحيح رواه منصور والاعمش وحبيب بن ابى ثابت وغير واحد عن ابى وائل عن قيس بن ابى غرزة وابوداود فى البيوع باب فى التحارة يخالطها اللغو رقم (٣٣٢٦) والنسائى فى الايمان بسباب فى الخلف والكذب لمن لم يعتقد اليمين بقلبه ١٣/٧-١٥ من طرق .

(١٠) اخرجه احمد فى المسند ٤٢٨/٣ ، ٤٤٤ والطحاوى فى مشكل الاشار ١٢/٣ وصححه الحاكم فى المستدرک ٦/٢ ، ٧ ووافقه الذهبي وقال المذنبى فى الترغيب ٥٨٧/٢ : اسنافه جيد .

ومنها ما أخرجه (١١) مسلم والنسائي من حديث أبي قتادة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه ينفق ثم يمحى .

فهذه الأحاديث وغيرها يشهد بعض ألفاظها لبعض ويستدل بتداول هذه المعاني في ذلك العصر وعدم نكارة ما رواه إسماعيل - على حفظه - الحديث وضبطه روايته .

ولعله لهذه المعاني مجتمعة أخرجه ابن حبان في صحيحه وقال الترمذي عنه :

حسن صحيح .

٣- الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد المكي : (ت ق) مقبول من التاسعة .

ذكره ابن حبان (١٢) في الثقات وأخرج حديثه في صحيحه (١٣) من طريق محمد بن يزيد بن خنيس . قال : حدثني حسن بن محمد بن عبيد الله ابن أبي يزيد قال : قال لي ابن جريح : يا حسن حدثني جدك عبيد الله ابن أبي يزيد عن ابن عباس قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله انى رأيت في هذه الليلة فيما يرى النائم كانى أصل خلف شجرة فرأيت كانى قرأت سجدة فرأيت الشجرة كانهما تسجد بسجودى فسمعتها وهى تقول : اللهم اكتب لى بها عندك أجرا . واجعلها لى عندك ذرا وضع عنها بها وزرا واقبلتها منى مما تقبلت من عبدك داود .

قال ابن عباس : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسمعتة وهو ساجد يقول مثل ما قال الرجل عن كلام الشجرة .

(١١) أخرجه مسلم في المساقاة باب النهى عن الحلف في البيع رقم (١٦٠٧) والنسائي في البيوع باب المنفق سلعتة بالحلف الكاذب ٢١٦/٧ .

(١٢) لم أجده في مطبوعة الثقات وعزاه محقق المزمى إلى ترتيب الهيثمى ورقة ٩١ وفي نسختى المخطوطة سقطت الورقتان (٩١-٩٢) وانظر المزمى المحقق ٣١٣/٦ فما بعد . والتهذيب ٣١٩/٢ والتقريب ٧٠/١ وضعفاء العقيل ٢٤٣/١ .

(١٣) الموارد رقم (٦٩١) .

واخرجه الترمذى (١٤) وقال: وفي الباب عن ابي سعيد قال ابو عيسى: هذا حديث غريب من حديث ابن عباس لانعرفه الا من هذا الوجه واخرجه ابن ماجه والعقيلي في الضعفاء وقال: لا يتابع على حفيثه ولا يعرف الا به وليس بمشهور بالنقل وقال: (ولهذا الحديث طرق وكلها فيها لين) اهـ. واخرجه الحاكم في المستدرک (١٥) وقال: (هذا حديث صحيح، رواته مكيون لم ينكر واحد منهم بجره وهو شرط الصحيح ولم يخرجاه) وقال الذهبي في التلخيص (صحيح مافى رواته مجروح) . وقال الخليلي في الارشاد (١٦) : (هذا حديث غريب صحيح من حديث ابن جريج . قصد احمد بن حنبل الى محمد بن يزيد وساله عنه وتفرد به الحسن بن محمد عن ابن جريج وهو ثقة) اهـ. قلت : نسب محقق جامع الترمذى (١٧) اليه انه قال في هذا الحديث: حسن غريب . بينما ذكر المزي والحافظ انه استغفره . فقال: غريب ثم ذهب فقال: هو حديث صحيح . وقد اطل محقق المزي (١٨) فنقده لضافته كلمة (حسن) ولتصحيحه الحديث . انتقد كل من صحح الحديث ايضا فقال : (كذا قالوا فكيف يصح فيه الحسن بن محمد بن عبيد الله هذا وقد راينا قول العقيلي فيه ؟ والعجب من الامام الذهبي الذي قال في الميزان : " قال العقيلي : لا يتابع عليه ، وقال غيره : فيه جهالة ماروى عنه ابن خنيس . وقال في المغنى : غير معروف . وقال في الكاشف : غير حجة) ؟

-
- (١٤) اخرجه الترمذى في باب ما يقول في سجود القرآن رقم (٥٧٩) وابن ماجه في الصلاة رقم (١٠٥٣) والعقيلي المحقق ٣٠٦/١ والمطبوع ٢٤٣/١ .
(١٥) المستدرک ٢١٩/١ - ٢٢٠ .
(١٦) الارشاد ق ٤٠ ب - ٤١ أ .
(١٧) هو العلامة احمد محمد شاکر - رحمه الله - في شرحه على الترمذى ٤٧٤/٢ .
(١٨) المحقق الدكتور بشار عواد معروف ٣١٥/٦ .

قلت : اما نقد الذهبي في تعارض اقواله فله فيه بعض الحق . واما
نقده محقق الترمذي فلاريب ان نقل المزي والحافظ استغراب الترمذي
للحديث اوثق عندنا من نقل المحقق الفاضل عنه تحسينه .

بيد اننا لانوافق على طعنه في الحديث واعتماده قول العقيلي
والترمذي في ذلك . لان قول العقيلي واضح في ان الرجل غير مشهور في النقل
وليس له الا هذا الحديث الذي تفرد به . فلا يعرف الا به . وادنى احوال الرجل
عنده انه مجهول .

بيد ان العقيلي نفسه قال : (ولهذا الحديث طرق وكلها في هالين) وهذا
يعني ان للحديث متابعات او شواهد فيها ضعف .

وهنا يجب ان نبحث عن هذه الطرق لنرى هذا الضعف هل هو مما يحسب
الراوي عن درجة الاعتبار ويسقط حديثه ام لا ؟

واما قول الترمذي : (هذا حديث غريب من حديث ابن عباس لانعرفه
الا من هذا الوجه وفي الباب عن ابي سعيد) يدل دلالة واضحة على ان حديث
ابن عباس فرد غريب ولكنه اشار الوجود شاهد اخر وكست .

واما صنيع الحاكم فهو على شرطه وقد قدمت في الباب الرابع ان الجهالة
عنده ليست جرحا .

وبعد : فان حديث ابي سعيد الخدري الذي اشار اليه الترمذي واخرجه
ابو يعلى والطبراني في الاوسط بنحو حديث ابن عباس وقال الهيثمي : (١٩) فيسه
اليمان بن نصر . قال الذهبي : مجهول بيض له .

قلت : فهذا يملح مشاهدا لحديث ابن عباس لانهم يطلقون المجهول
على من لم يرو عنه غير واحد - كما تعلم - ولا يخفى ان توثيق الخليلي وابن حبان
واخراجه هو وشيخه ابن خزيمة هذا الحديث في الصحيح ، هو الذي جعل

الحافظ يقول : مقبول . وقد وجد للحديث شاهد لاباس به في المتابعات .

اضف الي هذا ان في الحديث قصة - وهي قرينة حفظ الراوى - وقســــــــــــد

سال احمد بن حنبل ابن خنيس عنه وعن حديثه .

وهناك شاهد اخر من حديث ابى سعيد الخدرى انه راي رؤيا انه يكتب

(ص) فلما بلغ الي سجدها قال: راي الدواة والقلم وكل شيء بحضرتي انقلب

ساجدا قال ابو سعيد : فقصصته على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يــــــــــــزل

يسجد بها) .

قال الهيثمي (٢٠) : رواه احمد ورجاله رجال الصحيح .

وثمة شاهد ثالث من حديث ابى هريرة رضي الله عنه (ان النبي صلى

الله عليه وسلم كتبت عنده سورة النجم فلما بلغ السجدة سجد وسجدنا

معه وسجدت الدواة والقلم) (٢١) . اخرجه البزار .

وقال : (لانعلم رواية بهذا اللفظ الا ابو هريرة ولانعلمه الا من هذا

الوجه . تفرد به مخلص عن هشام) وقال الهيثمي (٢٢) : رواه البزار ورجاله

ثقات .

قلت : فهذه الاحاديث يشد بعضها بعضها وتصلح للحجية ، على انها

لاتثبت اكثر من وجود رؤيا منامية من صحابى . وفعل النبلى الله عليه

وسلم ذلك بعد هاتيك الرؤيا قد جاء مصرحا به في حديث صحيح اخرجه (٢٣) البخارى

وغيره من حديث ابن عباس واخرجه (٢٤) ابوداود من حديث ابى سعيد رضي الله

عنهم .

(٢٠) مجمع الزوائد ٢٨٥/٤ وحسنه الحافظ في امالى الاذكار كما في الفتوحات

الربانية ٢٧٦/٢ . (٢١) كشف الاستار ٣٦٠/١ .

(٢٢) مجمع الزوائد ٢٨٥/٢ .

(٢٣) اخرجه البخارى في سجود القرآن باب سجدة ص ١٠٦٩ و ابوداود في الصلاة

باب السجود في ص رقم ١٤٠٩ والترمذى في الصلاة باب ما جاء في سجدة

ص رقم ٥٧٧ وقال هذا حديث حسن صحيح وذكر اختلاف اهل العلم فــــــــــــى

السجود بقراءة (ص) وغيرهم .

(٢٤) اخرجه ابوداود في الصلاة باب السجود في (ص) رقم ١٤١٠ .

٩١٠
~~٨٩٨~~
~~(٩٤٧)~~

لكل هذا فإنه لا يعاب على ابن حبان في إخراج هذا الحديث ، ولا يسلم
لمن انتقده . وانتقد من صحح الحديث نقدهم بلهم المنتقدون في ذلك .
والله اعلم .

هذه نماذج توضح لنا بشكل نسبي كيفية تخريج ابن حبان للوحدان ،
ممن اطلق عليهم الحافظ مصطلح (مقبول) وقد اخترت واحدا من طبقة التابعين
واخر من طبقة اتباع التابعين والثالث من طبقة تبع الاتباع .

ولا يخفى ان النتيجة الصحيحة لتكون الابتخاريح احاديث جميع هؤلاء
الرواة (المقبولين) لكن تخريج احاديث مائة وتسعة واربعين مقبولا هو بحد ذاته
عمل علمي مستقل .. فما لا يدرك كله لا يترك كله .

...

المطلب الثاني

رواة مصطلح (مستور)

١- عبد الله (٢٥) بن علي بن السائب المطلبى : ذكر له الحافظ فـ... التهذيب اربعة رواة ولم ينقل عن احد فيه جرحا ولا تعديلا . وقـ... في التقريب : مستور . وذكره ابن حبان في الثقات وخرج له في صحيحه (٢٦) حديثا من طريق سعيد بن ابي هلال ان عبد الله بن علي بن السائب حدثه ان حمين بن محسن حدثه ان هرمى بن عبد الله حدثه قال ابن حبان : فذكر نحوه اى نحو حديث هرمى بن عبد الله الواقفى ان خزيمة بن ثابت الانصارى حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ان الله لا يستحي من الحق ، لاتاتوا النساء فى اعجازهن) . وذكر بعده حديث على بن طلق وحديث ابن عباس من طريقين ، وفى النهى عن اتيان النساء فى الدبر . وهذا يعنى ان ابن حبان روى لعبد الله بن علي بن السائب حديثا توبع عليه وله عدة شواهد ولم يخرج له لـ... احتجاجا ولا انفرد عبد الله به .

٢- (٢٧) على بن يزيد بن ركانة المطلبى الهاشمى : قال فى التهذيب : روى عنه ابنه عبد الله ومحمد وذكره ابن حبان فى الثقات ، وخرج حديثه فى صحيحه (٢٨) من طريق عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن ابيه ، عن جده يعنى ركانة : انه اطلق امراته البتة فأتى النبى صلى الله عليه وسلم

(٢٥) الثقات ٣٤/٥ ، التهذيب ٣٢٥/٥ والتقريب ٤٣٤/١ (د س) من الثالثة المزى ٧١٣/٢ .

(٢٦) الموارد رقم (١٣٠٠) واخرجه النسائى فى سننه الكبرى من طرق كثيرة ذكرها المزى فى تحفة الاشراف ١٢٦/٣ ومنها طريقا ابن حبان فى صحيحه (انظر الموارد الارقام ١٢٩٩-١٣٠٣) .

(٢٧) التهذيب ٣٩٥/٧ والتقريب ٤٦/٢ والكبير ٣٠١/٦ والعقيلي ٢٥٤/٣ .

(٢٨) الموارد رقم (١٣٢١) والمستدرک ٤٩١:٢ وسنن البيهقى ٣٣٩/٧ .

قلت :
عبد الله بن
علي بن السائب
المطلبى
وثقة ان
نقله عن
الشيخ
الكبرى
ص

واخرج (٣٢) حديث نافع بن عجير بن عبد بن يزيد بن ركانه وحديث
عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانه وقال (٣٣) : وهذا اصح من حديث
ابن جريج - يعني عن ابن عباس السابق - ان ركانة طلق امراته ثلاثا
لانهم اهل بيته وهم اعلم به . وحديث ابن جريج رواه بعض بني
ابيرافع عن عكرمة عن ابن عباس) .

واخرج الدارقطني (٣٤) هذا الحديث من طرق عديدة . وقال في حديث
نافع بن عجير قال ابوداود : هذا حديث صحيح .
وخلاصة القول ان في هذا الحديث ضعفا واضرابا . ولكن طرقه كثيرة
ولذلك قال محقق (٣٥) جامع الاصول : هو حسن انشاء الله ، وقال
عاحب الارواء (٣٦) : ضعيف وذهب الى ترجيح حديث ابن عباس عليه
لي آخر دراسته اياه .

ولعل عذر ابن حبان في اخراج هذا الحديث تعدد طرقه وعمل الشافعي
وغيره من الائمة به .

٢- عمارة بن ثوبان (٣٧) : قال في التهذيب : روى عنه ابن اخيه جعفر بن
يحيى بن ثوبان وقال بعضهم جعفر بن يحيى بن عمارة بن ثوبان حسن
عمارة . وذكره ابن حبان في الثقات .
قال الحافظ : وقال ابن المديني : عمارة بن ثوبان لم يرو عنه غير جعفر
ابن يحيى وقال عبد الحق الاشبيلي : ليس بالقوي ، فرد عليه ابن
القطان ، وقال : انما هو مجهول الحال ؟؟ .
قلت : واخرج له ابن حبان حديثين .

-
- (٣٢) ابوداود في السنن ، الارقام (٢٢٠٦-٢٢٠٨) وقد تقدم .
(٣٣) سنن ابى داود ٦٥٧/٢ .
(٣٤) سنن الدارقطني ٣٥-٣٣/٢ .
(٣٥) انظره في جامع الاصول ٥٩٠/٧ .
(٣٦) ارواء الغليل للشيخ الالباني ١٣٩/٧-١٤٥ .
(٣٧) التهذيب ٤١٢/٧ والتقريب ٤٩/٢ وليس له غير واحد .

الاول : (٣٨) : من طريق ابى عاصم النبيل قال : حدثنا جعفر بن يحيى قال: حدثنا عمى عمارة بن ثوبان عن عطاء بن ابى رباح عن ابى رباح عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (خياركم الذين منكم منكم في الصلاة) .

وحديثه هذا اخرجه ابوداود والبيهقى وفي اسناده هذا المستور . وله شواهد كثيرة بمعناه تعضده وترفعه الى درجة الاحتجاج .

وهذا يبين لنا طريقة ابن حبان في اخراجه لامثال هذا المستور .

الحديث الثانى : اخرجه (٣٩) من طريق ابى عاصم قال: حدثنا جعفر بن ثوبان عن عمه عمارة بن ثوبان عن عطاء عن ابن عباس : ان الرجال استاذنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضرب النساء فاذن لهم فضربوهن ، فبات فسمع صوتا عاليا فقال: ما هذا؟ فقالوا : آذنت للرجال في ضرب النساء فضربوهن فنهاهم وقال: خيركم خيركم لاهله ، وانا من خيركم لاهلى (٤٠) واخرج له شاهدا من حديث ابن عمر عن اياس بن ابى ذباب مرفوعا بنحوه .

وللحديث شواهد (٤١) كثيرة جدا يرتقى بها الى درجة الصحيح سواء فى شطره الاول المتعلق بضرب النساء او شطره الثانى الوافى بالخير لاهلهم بانهم الاخير .

(٣٨) اخرجه ابن حبان فى الموارد رقم (٣٩٧) وابوداود فى الصلاة باب تسوية

المغوف رقم (٦٧٢) والبيهقى فى الكبرى ١٠١/٣ وقال: رواه زيد بن اسلم عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسل ايضا . وقد حسنه الشيخ الالبانى فى صحيح الجامع رقم (٣٢٥٩) ومحقق جامع الاصول ٦١١/٥ .

(٣٩) الموارد رقم (١٣١٥) واخرجه ابن ماجه فى النكاح باب حسن معاشررة النساء رقم (١٩٨٥) مختصرا .

(٤٠) اخرجه ابن حبان فى صحيحه (موارد ١٣١٦) وابوداود رقم (٢١٤٦) وابى ماجه فى النكاح باب ضرب النساء رقم (١٩٩٣) .

(٤١) انظر بعض هذه الشواهد فى جامع الاصول ٤١٧/١ ، ٥/٤ وابن ماجه الارقم (١٩٨٥-١٩٩٥) والشهاب للقضاى الارقم ١٢٤٣-١٢٤٥ .

٤- عمرو بن عثمان بن هانئ المدنى : قال فى التهذيب روى عنه ابن ابى فديكوهشام بن سعد والواقدى ولم يذكره ابن ابى حاتم ولا البخارى فى تاريخه .

واخرج له ابن حبان فى صحيحه (٤٣) حديثا من طريق ابن ابى فديك عنه عن عاصم بن عمر بن عثمان عن عروة عن عائشة قالت: دخل على النبى صلى الله عليه وسلم فعرفت فى وجهه انه قد حضره شئ فتوضأ وماكلم احدا فلمقت بالحجرة اسمع ما يقول فقعد على المنبر فحمد الله واثنى عليه وقال: يا ايها الناس . ان الله يقول لكم : مروا بالمعروف وانهو عن المنكر ، قبل ان تدعونى فلا اجيبكم وتسالونى فلا اعطيكم ، وتستنصرونى فلا أنشركم ، فمازاد عليهن حتى نزل) .

وللحديث شواهد (٤٤) كثيرة انظر بعضها فى سنن ابن ماجه وبعضها فى الموارد وماشئت من كتب السنة .

ومن ثم فان مثل هذا الحديث يحتمل فى مثل هذا الموطن ، ولو كان فردا . والله اعلم .

٥- هانئ بن هانئ الهمدانى الكوفى : عنه ابن سعد فى الطبقة الاولى من تابعى اهل الكوفة . وقال : كان يتشيع ، وكان منكر الحديث ، ونقل فى التهذيب (عن ابن المدينى قوله : مجهول) .

-
- (٤٢) التهذيب ٧٩/٨ والتقريب ٧٥/٢ : قلبه بعضهم وهو مستور من السابعة (دق) والمزى ١٠٤٤/٢ واخرج الحديث باسناده فى ترجمة عاصم بن عمر ٦٣٨/٢ وقال عنه : احد المجاهيل .
- (٤٣) اخرجه ابن حبان فى صحيحه (موارد ١٨٥٠) واخرجه ابن ماجه مختصرا فى الفتن ، باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر رقم (٤٠٥٢) وقال البوصيرى فى مصباح الزجاجة ١٨٢/٤ رواه البيهقى وابن ابى شيبسة ايضا .
- (٤٤) انظر موارد الظمان الارقام (١٨٤٩ ، ١٨٥٠) وابن ماجه (٤٠٦٢-٤٠٥٢) .
- (٤٥) طبقات ابن سعد ٢٢٣/٦ والتهذيب ٢٢/١١ والتقريب ٣١٥/٢ .

وقال حرمله عن الشافعي : هانيء بن هانيء لا يعرف واهل العلم —
بالحديث لا ينسبون حديثه لجهالة حاله) .
وفي التقريب (مستور من الثانية) قلت : وليس له راو الا ابواسحاق
السبيعي . واخرج له في صحيحه حديثين في فضل الحسن والحسين :
(١) اولهما : (٤٦) : من طريق اسراييل عن ابى اسحق السبيعي —
هانيء بن هانيء عن علي قال : (لما ولد الحسن سميته حربا فجاء
النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اروني ابني ، ماسميتمون ؟ فقلنا :
حربا فقال / بل هو حسن . فلما ولد الحسين سميته حربا ، فجاء
النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اروني ابني : ماسميتمون ؟ فقلنا :
حربا . قال : بل هو حسين .
فلما ولد الثالث سميته حربا فقال : بل هو محسن فقال : انما سميتهم
بولد هارون (شبر وشبير ومشبر) .
قلت : لاريب ان رجاله ثقات وابواسحاق السبيعي وان كان قد
اختلف ، الا ان سماع اسراييل منه قبل اختلاطه بل هو اثبت الناس
في حديثه . اضافة الى متابعة قيس بن الربيع الاسدي عند احمد —
والبزار ما عدا هانيء بن هانيء هذا فليس له راو واحد ، وقد
تفرد عنه ابواسحاق . فهو مجهول حسب قواعد المحدثين . فاذا اقترن
تشبيه وقول ابن سعد : منكر الحديث ازداد الطين بلة .
قلت : لكن اخرج احمد والبزار نحوه من حديث عبد الله بن محمد بن
عقيل عن محمد بن علي بن الحنفية وقال فيه الهيثمي (٤٧) : رواه احمد
وابويعلی بنحوه والبزار والطبرانی وفيه : ابن عقيل وحديثه حسن ،
وبقية رجاله رجال الصحيح .

(٤٦) موارد الظمان (٢٢٢٧) واخرجه احمد في المسند ٩٨/١ ، ١١٨ ، وفواصل
المصاحبة رقم (١٣٦٥) والطيايلى ٢٣٢/١ وبدون ذكره الولد الثالث فما بعد ،
والطبرانى ١٠٠/٣ والبزار كما في الكشف ٤١٦/٢ وقال : لانعلمه عن
علي بهذا اللفظ مرفوعا باحسن من هذا الاسناد ولم يرو عن هانيء غير
ابى اسحاق . وقد روى عن علي من وجه اخر وروى عن سلمان عن النبي صلى
الله عليه وسلم وحديث هانيء احسنهما . والحاكم في المستدرک ١٦٥/٣ ، ١٦٨
وصحح اسناده ووافقه الذهبي وقال الهيثمي في المجمع ٥٢/٨ : رواه احمد
والبزار والطبرانى ورجال احمد والبزار رجال الصحيح غير هانيء بن هانيء
فهو ثقة ؟ !! قلت : وقال محقق فضائل المصاحبة ٧٧٣/٢ : اسناده صحيح !!
(٤٧) مجمع الزوائد ٥٢/٨ والكشف ٤١٥/٢ .

قلت : وعبد الله (٤٨) بن محمد بن عقيل: سدوق في حفظه لين وقد تغيّر
بآخره وهو صالح في الشواهد والمتابعات وبهذا يصبح الحديث
حسنا ان شاء الله لا بالاسناد الاول وحده .

٢- والثاني (٤٩) : من حديث اسرائيل عن ابي اسحاق عن هانيء عن علي
قال : (الحسن اشبه الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين
الصدر الى الراس والحسين اشبه برسول الله صلى الله عليه وسلم
ما كان اسفل من ذلك) .

قلت : واخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب ؟ !
قلت : ولا اعلم لتصحيح ابن حبان اياه وجهها سوى استشهاده ضبط هانيء
في الحديث الاول فحكم بضبطه وقبل حديثه وكذلك تحسین الترمذي اياه
فضلا عن تصحيحه له . على ان هذا في نظري غير مخالف لمنهجه الذي اختطه
في روايات المبتدعة وحتى لو قلنا بان هانيء ابن هانيء غال في التشيع
لكنه ليس بداعية . ومهما يكن من أمر ففي تحريج حديثه نظر . وسياتي
في الباب السابع ان ابن حبان يعنى بالضبط اكثر مما يعنى
بالعدالة لان من كان ظاهر حاله تقوى الله فهو عدل فكان لذلك يعنى
بمعرفة الضبط اكثر من عنايته بالتزكية والمعرفة .

٦ - وحش بن حرب بن وحش بن حرب الحبشي الحمصي : ذكر في التهذيب رواية كثيرين
وقال العجلي : لا بأس به وقال صالح بن محمد جزرة : لا يشتغل
به ولا بابيه . وقال في التقريب : مستور وذكره ابن حبان في الثقات

(٤٨) التقريب ٤٤٧/١
(٤٩) الموارد (٢٢٣٥) واخرجه احمد في المسند ٩٩/١ ، ١٠٨ والطيالسي
١٣٠/٢ عن طريق قيس عن ابي اسحاق واخرجه الترمذي في المناقب
رقم (٣٧٧٩) وحسنه محقق جالمع الاصول ٣٤/٩ وانظر المضمن ص ٥٣٥ وفوائد
الصحابة لاحمد ٧٧٤/٢ رقم (١٣٦٦) .
(٥٠) التهذيب ١١١/١١ والتقريب ٣٣٠/٢ (د ق) .

واخرج له في صحيحه (٥١) حديثا من طريق الوليد بن مسلم عنه ان ابيه
عن جده قال: (قالوا يا رسول الله انا ناكل ولانشبع ، قــــــــــــــــال:
(تجتمعون على طعامكم او متفرقون؟) قالوا نتفرق . قال: (اجتمعوا
على طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم فيه) .
قلت : في اسناده عند ابن حبان الوليد بن مسلم وهو مدلس وقد عنعنــــــــــــــــه
لكنه صرح بالتحديث عند ابي داود وابن ماجه .
وفيه وحش بن حرب هذا - وهو مجهول الحال - فكيف اخرجه ابن حبان
في صحيحه ؟

قلت: للحديث شواهد كثيرة بمعناه ولهذا قال العراقي (٥٢) : اسناده
حسن وحسنه صاحب الصحيحه لغيره ايضا .
وقد نص ابن حبان على انه اذا وجد للحديث شاهدا بمعناه فانه يعــــــده
بذلك صحيحا ويخرج حديث صاحبه فكيف اذا كان للحديث شواهد
كثيرة بمعناه (٥٣) ؟ .
(٥٤)
وقد بقي راويان ممن خرج لهما ابن حبان هما : مكي بن جبير المدني
ويحيى بن ابي سفيان الاخنس لاجابة بنا الى الاطافة في تخريــــــــــــــــج
احاديثهما .

...

-
- (٥١) الموارد (١٣٤٥) واخرجه احمد فرمسده ٥٠١/٣ وابوداود في الاطعمــــــــــــــــة
باب الاجتماع على الطعام رقم (٣٧٦٤) وابن ماجه ايضا فيه رقم (٣٢٨٦)
والحاكم في المستدرک ١٠٣/٢ ونص هو والذهبي على اخرجه شاهدا لحديث
ابن عباس وعده الحاكم شاهدا مفسرا ولم ينصا على صحته .
(٥٢) تخريج احاديث الاحياء على حاشيته ٤/٢ . وسلسلة الاحاديث الصحيحــــــــــــــــة
للشيخ الالباني رقم (٦٦٤) وانظر التراغيــــــــب والترهيب للمنذري ١٣٣/٣ .
(٥٣) انظر بعض هذه الشواهد في الترغيــــــــب للمنذري ١٣٣/٣-١٣٥ وجامع الاصول
٤٠٨/٧ ومجمع الزوائد ٢٠/٥-٢١ وكشف الاستار ٣٣٢/٣-٣٣٣ .
(٥٤) الموارد (١٧١٧ ، ٢١٤١ ، ١٠٢١) .

المطلب الثالث

رواية مصطلح مجهول الحال

لم اجد فيمن خرج له ابن حبان من وصفه الحافظ بذلك الا عبد الرحمن بن
ابن كريمة والد اسماعيل السدي .

قال الحافظ في التهذيب (٥٥) : (روى عنه ابنه اسماعيل - ولم يذكر له
راويا غيره - وذكر ان له عند ابرداود حديثا وعند الترمذي اخـ
وذكره ابن حبان في الثقات واخرج له في صحيحه احاديث من رواية ابنـ
عنه عن ابهريرة .

قلت : اذا لم يكن في مطبوعة التهذيب تصحيف فان الحافظ قد وهم
في دعواه هذه لان ابن حبان قد خرج لاسماعيل السدي سبعة (٥٦) احاديث ،
ليس فيها عن اسماعيل عن والده عبد الرحمن الا حديثا واحدا . اخرجـ (٥٧)
ابن حبان من رواية الثوري عن اسماعيل السدي عن ابيه عن ابهريرة قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ان الميت ليسمع خفق نعالهم اذا ولـوا
مدبرين) قلت : وهذه الجملة قد جاءت في حديث ابهريرة باتم مما هنا
اخرجها (٥٨) ابن حبان من طريق معتمر بن سليمان عن محمد بن عمرو بن علقمة
عن ابى سلمة عن ابهريرة .

كما جاءت في حديث (٥٩) انس عند الشيخين وغيرهما فلا يصير على ابن حبان ،
اذا خرج لمثل عبد الرحمن في الشواهد .

-
- (٥٥) المزي ٨١٣/٢ والتهذيب ٢٥٨/٦ والتقريب ٤٩٦/١ مجهول الحال من الثالثة .
(٥٦) انظر الموارد (٣٣١ ، ٥١٩ ، ٧٧٧ ، ١١٥٦ ، ١٦٨٢ ، ٢١٦١ ، ٢٢٤٤) .
(٥٧) اخرج ابن حبان (موارد: ٧٧٧) واحمد في المسند ٤٤٥/٢ بمثله سندنا ومتنا .
وعزاه في صحيح الجامع المغير رقم (١٩٦٣) الى ابن خزيمة والخطيب ايضا
ورواه الطبراني من حديث ابن عباس مثله . وصحه الالباني هنا
(٥٨) ورجاله كلهم ثقات رقم (٧٨١) .
(٥٩) انظر جامع الاصول ١٧٣/١١ فما بعدها .

المطلب الرابع

رواية مصطلح (مجهول) من رجال الكتب الستة

بعد التتبع وجدت ابن حبان قد خرج احاديث السبعة عشر راويا ممن
 روى لهم بعض اصحاب السنن وقال فيهم الحافظ (مجهول) .

- ١- بجير (٦٠) بن ابى بجير حجازى : قال فى الثقات : يروى عن ابن عمر — روى عنه اسماعيل بن امية . ومثل ذلك عند البخارى وابن ابى حاتم . وقال ابن معين : لم اسمع احدا يحدث عنه الا اسماعيل بن امية . وقس — الذهبى : صدوق وقد انفرد بالحديث عن اسماعيل بن امية محمد بن اسحاق . ونقل الحافظ عن ابن المدينى قوله : مجهول ، وقال ابن معين مرة : لا اعرفه لا ادرى من هو . هكذا فى الحديث ، لا اعرفه ، وقال الحافظ مجهول . واخرج له ابن حبان حديثا (٦١) واحدا من طريق روح بن القاسم عن اسماعيل بن امية عنه عن عبد الله بن عمرو : (انهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر فمروا على قبر ابى رغال ، وهو ابو ثقيف ، وهو امرؤ من ثمود منزله بحراء فلما اهلك الله قومه بما اهلكهم الله به ، منعه مكان من الحرم ، وانه خرج حتى بلغ هاهنا مات فدفن ودفن معه غصن من ذهب فابتدرناه فاستخرجناه) .

(٦٠) الثقات ٨٢:٤ والكبير ١٣٩/٢ والجرح ٤٢٥/٢ وسكتا . رواية الدقاسق رقم (٥٦) الميزان ٢٩٧/١ والتهذيب ٤١٨/١ ، التقريب ٩٣/١ مجهول من الثالثة (د) .

(٦١) الموارد رقم (٢١١٣) واخرجه ابوداود فى الخراج باب نبش القبور العادية رقم (٣٠٨٨) ومختصر ابى داود ٢٧٢/٤ واعلم المنذرى بعنينة ابن اسحاق . واخرجه البيهقى فى الدلائل ٢٩٧/٦ وسكت وعزاه السيوطى فى الخصائص ٢٧٢/١ وانظر المتروكون والمجهولون ومروياتهم فى سنن ابى داود ، ص ١٠٦ .

قلت: أخرجه ابوداود من حديث ابن اسحاق عن اسماعيل بن امية ،
وقد أعله المنذرى بضعنة ابن اسحاق . وفيما ذهب اليه نظر ، لان ابن
حبان والبيهقي أخرجاه من حديث روح بن القاسم عن اسماعيل بن امية ،
كما أخرجه البيهقي من حديث ابن اسحاق .

وعلته الحقيقية هي جهالة بجير بن ابي بجير - عينا او حالا - ولم يتمكن
من العثور على متابعة او شاهد لحديثه هذا (٦٢) .

ولعل عذر ابن حبان في اخراج هذا الحديث هو تمشيده مع مذهبه - من ان
حديث هذا وامثاله مقبول . والمسألة تتعلق بمعجزات النبي صلى الله
عليه وسلم . واصل تحقق المعجزات على يديه ثابت في احاديث كثيرة
فكانه اعتبر تلك الاحاديث شواهد عامة لحديث الباب . والله أعلم .

٢ - حديث بن عمارة (٦٣) : من بنى عذرة ، يروى عن ابهريرة ، روى عنه
ابن ابنه ابو محمد بن عمرو بن حريث . كذا قال ابن حبان في الثقات
وأخرج له في الثقات والصحيح حديثا واحدا فأخرجه في الصحيح - من
طريق مسلم بن خالد الزنجي وسفيان بن عيينة عن اسماعيل بن امية ،
عن ابي محمد بن عمرو بن حريث عن ابيه عن جده عن ابهريرة قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذا صلى احدكم فليجعل تلقاسا
وجهه شيئا فان لم يجد فلي نصب عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا
ثم لا يضره من مر بين يديه) .

(٦٢) اذا رددنا على المنذرى - رحمه الله - تعليله فاننا نرد بذلك على
الاخ صاحب رسالة المجهولين في سنن ابوداود ص ١٠٨ في التعليق نفسه ،
وفي قبوله رواية المجهول لانه تابعي .
(٦٣) الثقات ١٧٥/٤ والكبير ٧١/٣ - ٧٣ ، الجرح ٢٦٢/٣ ، الميزان ٤٧٥/١ ،
وانظر تحقيق الحافظ في التهذيب ٢٣٥/٢ وقال في التقریب ١٥٩/١ مجهول
من الثالثة (د) .

واخرجه في الشقات من طريق ابى خيثمة قال (٦٤) : حدثنا سفيان — عن اسماعيل بن امية عن ابى محمد بن عمرو بن حريث عن جده سمع ابا هريرة وساقه بمثله .

والظاهر ان زيادة (عن ابيه) في الاسناد وهم من النساخ لان ابن حبان نفي على ان الراوى عنه حفيده لا ابنه .

واخرجه ابوداود من طريق اسماعيل بن امية عن ابى عمرو بن محمد بن حريث وعن اسماعيل عن ابى محمد بن عمرو بن حريث ثم اسند الى سفيان قوله : (لم نجد شيئا نشد به هذا الحديث ولم يجرىء الا من هذا الوجه . قال على بن المدينى : قلت لسفيان انهم (يختلفون فيه ؟

فتفكر ساعة ثم قال : ما احفظ الا ابا محمد بن عمر . قال سفيان : قدم ههنا رجل بعد مامات اسماعيل بن امية فطلب هذا الشيخ ابا محمد حتى وجده فسأله عنه فخلط عليه) اهـ .

قال ابن الملقن (٦٥) : (وأشار الى ضعفه الشافعى وصححه احمد وابى حبان وقال البيهقى : لا بأس به في مثل هذا الحكم ان شاء الله) . وحسنه الحافظ في بلوغ المرام وقال : لم يصب من زعم انه مضطرب بل هو حسن .

قلت : ان تحسين الحافظ كتصحيح ابن حبان هنا لا مسوغ له الا اذا اعتبرنا الاحاديث الواردة في السترة شواهد عامة لهذا الحديث فيكون الراوى الذى حفظ اكثر الحديث موافقا لاحاديث المشهورة ، قد حفظ ما انفرد به

(٦٤) الموارد (٤٠٨-٤٠٧) واخرجه ابوداود في الصلاة باب الخط اذا لم يجد سترة ، ورقم (٦٨٩ ، ٦٩٠) وابن ماجه في الصلاة باب ما يستر المصلى رقم (٩٤٣) وسماه حريث بن سليم وابن خزيمة ١٣/٢ . والبغوى في شرح السنة رقم (٥٤١) وقال : في اسناده ضعف . ومسنده احمد ٤٩/٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ، وضعفه احمد شاكرا في تعليقه على المسند ١٢٣/١٣ والشيخ الالبانى في ضعيف الجمع ١٩٩/٢٠٠ .

(٦٥) نهاية المحتاج ٢٤٥/١ ، وبلوغ المرام ص ٤٧ .

هذا الحديث من الخط بين يدي المملى اذا لم يجد سترة اخرى .
وهذا ولاريب من تحسين الظن بالراوى والا فان الحديث فيـــــــــــــــــــــه
مخالفة للاحاديث الامرة بالسكرة .

٣- عياض بن هلال (٦٦) الانصاري : مجهول تفرد يحيى بن ابي كثير بالرواية عنه من الثالثة . وقد ذكره في الثقال وقال : من رعم انه هلال بن عياض فقهـ وهم ورجح ابو حاتم انه عياض ونقل البخاري القولين .
واخرج له ابن حبان في صحيحه حديثين :

١- الحديث الاول^(٦٧) من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابن كشيـــــــــــــــــر
عن عياض بن هلال الانصارى عن ابي سعيد الخدرى عن النبى صلى الله عليه
وسلم قال: (لا يقعد الرجلان على الغائط يتحدشان يرى كل واحد منهما
عورة صاحبه فان الله يمقت على ذلك) .

والحديث أخرجه ابوداود وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه . وفيه —
عكرمة بن عمار . قال ابوداود : هذا لم يسنده الا عكرمة بن عمار .
قال المنذرى (٦٨) : وعكرمة بن عمار العجلي اليماني وقد احتج به مسلم
في صحيحه وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن ابي كثير . وقد
أخرج مسلم حديثه عن يحيى بن ابي كثير واستشهد البخاري بحديثه —
عن يحيى بن ابي كثير () .

(٦٦) الشقات ٢٦٥/٥ والكبير ٢١/٧ والجرح ٤٠٨/٦ والتهذيب ٢٠٢/٨ والتقريب ٩٦/٢ مجهول من الثالثة (٤).

(٦٧) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٣٧م) وابن خزيمة ٣٩/١ وأحمد في المسند ٣٦/٣ وأبو داود في الطهارة باب كراهية الكلام عند الحاجة رقم (١٥) وابن ماجه في الطهارة باب النهي عن الاجتماع على الخلاء والحديث عنده رقم (٣٤٢) والحاكم ١٥٧/١ وصححه ووافقه الذهبي والبيهقي في الكبرى ٩٩/١ . وانظر نهاية المحتاج لابن الملقن ٣٨/١ رقم (٤٤) ورسالة المتروك—ون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبي داود ص ٣١٨ .

(٦٨) مختصر سنن أبي داود ٢٤/١ .

٩٢٤

٩١٤

٩١٣

ولا يخفى ان مراد المنذرى تقوية حال عكرمة بن عمار لان الامام مسلما قــــــــــــد
احتج به .

واستشهد به البخارى .

لكن المنذرى رحمه الله لم يفتح لنا عن علة الحديث القاحدة فنظره فمختصر
السنن وافصح عنها فى الترغيب (٦٩) فقال بعد ذكره الحديث ومخرجيه :
(روى كلبهم من رواية هلال بن عياض او عياض بن هلال عن ابي سعيد .
وعياض هذا روى له اصحاب السنن ولا اعرفه بعد القه ولا جرح . وهو فى عــــــــــــداد
المجهولين) اهـ .

ولكن للحديث شاهدين :

- احدهما حديث ابي هريرة مرفوعا : (لا يخرج اثنان الى الغائط فيجلســــــــــــان
يتحدثان كاشفين عن عورتهم فان الله يمقت على ذلك) .
قال الهيثمى (٧٠) : رواه الطبرانى فى الاوسط ورجاله موثقون .
وقال المنذرى : رواه فى الاوسط باسناد ليه .
- والثانى : حديث (٧١) جابر بن عبد الله مرفوعا : (اذا تغوط الرجلان
فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه ولا يتحدثا فان الله يمقت على ذلك) .
قال الحافظ ابن الملتن (٧٢) : (رواه ابن السكن فى كتابه المسمى بالسنن
الصالح الماثورة وقال فى غيره ارجو ان يكون صحيحا . وكذا حديث ابي
سعيد مثله وصح الاول ابن القطان) .

وهذا ن الشاهدان صالحان لرفع حديث ابي سعيد الى مرتبة الاحتجــــــــــــاج
انشاء الله .

(٦٩) الترغيب والترهيب ١/١٣٧ .

(٧٠) مجمع الزوائد ١/٢٠٧ .

(٧١) الترغيب ١/١٣٨ .

واما اعلال الحديث بالاضطراب في اسم عياض : ففيه وارد اصلا لان الرجل مجهول العين عندكم . فما حاجتنا الى ترجيح باسمه أو اسم ابيه ؟
وغير مسلم ايضا ما اعداه بعضهم (٧٢) من ان جهالة التابعي لا تفـرـ
الا اذا خالف لان المجهول هو المجهول .
نعم ان حال التابعي ليس كحال غيره ممن جاء بعدهم ومن ثمة فقد قـال
الحافظ بانهم اذا روى عنهم عدة ثقات قبل حديثهم . بيد ان مذهب
ابن حبان واضح في هذه المسألة وامثالها .
من روى عن ثقة وروى عنه ثقة فهو مقبول الرواية مالم يخالف الثقات
او ينفر د بالمناكير وعدم المخالفة والتفرد تحتاجان الى متابعة
او شاهد ليستدل على الموافقة بذلك .
واخرج له ابن حبان حديثا (٧٣) اخر في ترجيح اغلب الظن اذا سـا
في الصلاة واخرجه ابوداود والترمذي وقال: حديث حسن . واخرجه
ابن ماجه ايضا وله شاهد من حديث ابى هريرة عند الدارقطني يتحسن
به الحديث .

هذه ثلاثة نماذج مما اخرجه ابن حبان عن المجاهيل الذين روى لهم
اصحاب السنن او بعضهم واظنه انها تقرب السورة امام ناظرينا .
ويحسن ان اهيل القاريء الكريم على مظان تخريج احاديث الرواة المجهولين
الذين تركت تخريج احاديثهم اختصارا لضيق الوقت عساه يطمئن اليـ
ما ساقره بعد قليل من حكم بالنسبة للمجهول .

(٧٢) نهاية المحتاج لابن الملقن رقم (٤٤) وقارن بالمتروكون والمجهولون
ومروياتهم في سنن ابى داود ص ٣٢٠ فقد نص على ان جهالة التابعي
لا تفـرـ الا اذا خالف .

(٧٣) انظر الكلام على هذا الحديث في رسالة المتروكون والمجهولون ومروياتهم
عند ابى داود ص ٣٢١ فما بعدها .

- ٤ - حصين بن اللجلاج ، ويقال له القعقاع ، اخرج له حديثا (٧٤) واحدا
شاركه في اخراجه احمد والنسائي والحاكم وله شواهد ومتابعات
يصح بها متن الحديث .
- ٥ - حكيم بن شريك الخذلي: اخرج له حديثا (٧٥) واحدا شاركه في اخراجه
احمد وابوداود والحاكم وله شاهد يرتقى بهما الى الحديث الحسن
الحسن او الصحيح .
- ٦ - سمرة بن سهم القرشي الاسدي : اخرج له حديثا (٧٦) واحدا شاركه في
اخرجه احمد والنسائي وابن ماجه والترمذي وله متابعة صحيحة عن
ابي وائل عن معاوية بدون سمرة واسنادهما صحيح .
- ٧ - سمي بن قيس اليماني : اخرج له حديثا (٧٧) واحدا شاركه في اخراجه
ابوداود والترمذي وابن ماجه وله طرق وشواهد يرتفع بها الى درجة
الحسن او الصحيح .
- ٨ - عاصم بن عمر بن عثمان : اخرج له حديثا واحدا تقدم تخريجه في ترجمة
عمرو بن عثمان بن هانئ المديني من المستورين .
- ٩ - عبد الله بن ابي بكر بن زيد بن المهاجر : اخرج له حديثا (٧٨) واحدا
في فضل الحسين شاركه في اخراجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن
غريب وله شواهد كثيرة (٧٩) .

- (٧٤) الموارد (١٥٩٩) وانظر تحقيق القول في رسالة المتروكون والمجهولون
ومروياتهم في سنن النسائي (ص ٢٧٣-٢٧٦ .
- (٧٥) الموارد (١٨٢٥) وانظر (المتروكون والمجهولون ومروياتهم في ابى داود)
ص ١٤٩-١٥١ .
- (٧٦) الموارد (٢٤٧٨) وانظر مجهولى النسائي ص ٢٩٢-٢٩٦ .
- (٧٧) الموارد (١١٤٠ ، ١٦٤٢) مكرر ومجهولى ابى داود ص ٢٠٧-٢١٠ .
- (٧٨) الموارد (٢٢٣٤) والترمذي رقم (٣٧٦٩) .
- (٧٩) انظر بعضها في جامع الاصول ٩: ٢٩-٣٦ .

- ١٦- ابونصر الهلالي^(٨٦) : اخرج له حديثا واحدا متابعة ، وافقه على
اخرجه النسائي وغيره والحديث صحيح من الطريق الاخر وله شاهد
في الصحيح .
١٧- حكيم بنت اميمة بنت رقيقة^(٨٧) : اخرج لها حديثا واحدا وافقه على اخرجه
النسائي وابوداود والحاكم والبيهقي والبقوي وابن عبد البر في
الاستيعاب وقد حسنه عدد من الحفاظ وله غير شاهد .

هذه جملة الاحاديث التي اخرجها ابن حبان عن المجاهيل الذين
روى عنهم بعض اصحاب الكتب الستة ، وقد وضع امام عينيك ان ابن حبان
انما خرجها لاعتبارات حديثة ولها شواهد ومتابعات ونحو ذلك مما يجعل
معظمها في درجة الحديث المحتج به .

ولا عيب على ابن حبان في ذلك ، فقد اخرج اصحاب الكتب الستة
- وفي ظليعتهم الامام البخاري ، والامام مسلم - عن المجاهيل .

....

(٨٦) الموارد (٩٣٠) والمجهولون في النسائي ص ٤٢٧ .
(٨٧) الموارد (١٤١) والمجهولون في النسائي ص ٤٣٥ .

المطلب الخامس

المجهولون من الرواة الزوائد على رجال الكتب الستة

ذكر ابن حبان في الثقات رواية كثيرين ممن لا تتوفر فيهم صفات الوثاقة، وعذره في ذلك كما تقدم انه قسم الرواة الى قسمين : قسم يحتج بحديثه وقسم يقبل حديثه ما لم يخالف الثقات ، او ينفرد بالمناكير وهو (المقبول) .

وقد تتبعنا الرواة الذين جهلهم بعض الحفاظ وذكرهم ابن حبان في الثقات فكانوا رجلين وثلاثمائة رجل . غير انه لم يخرج في صحيحه الا عــــــ سبعة منهم وقد ترجم الحافظ لبعضهم في التهذيب ايضا ، ونص في التقریب على جهالتهم ، وقد ذكر بعضهم تمييزا وبعضهم خرج له بعض اصحاب الكتب الستة في غيرها .

١- الربيع بن سعد (٨٨) الجعفي : وقيل سعيد : ذكره ابن حبان في ثقاته واخرج له حديثا عن جابر في فضل الحسن بن علي وانه من اهل الجنة وهو في مسند ابي يعلى واخرجه ابن حبان من طريقه . وسكت عليه المنالوي في الجامع الازهر وله شواهد لا تحصى بل ان من المقطوع به عندنا ان الحسن سيد شباب اهل الجنة .

٢- زيد بن الحريش (٨٩) : ذكره في الثقات وقال : ربما اخطا واخرج له حديثا متابعة من مسند سلمان في المسح على الخفين . والمسح على الخفين اشهر من ان يلتمس له الشواهد .

(٨٨) اللسان ٤٤٥/٢ وقد ذكر في الجرح انه لا باس به . والموارد (٢٢٣٢) والجامع الازهر ١٠/٣ وسكت .

(٨٩) الثقات ٢٥١/٨ ، اللسان ٥٠٣/٥ والجرح ٥٦١/٣ وحديثه في الموارد (١٧٨) .

٩٣٠
~~٩١٧~~
~~(٩١٧)~~

٣- محمد بن ابراهيم الكنانى (٩٠) ابوشهاب الكوفى : اخرج له حديثا عن ابى هريرة فى خروج المهدي واخرجه ابن ماجه عن ابى هريرة وزاد بعض الالفاظ .

٤- محمد بن معاذ بن ابى بن كعب : ذكره فى الثقات واخرج له حديثين .
 احدهما (٩١) : فى كيفية هوى النبى صلى الله عليه وسلم الى السجود وله شواهد عديدة ذكر بعضها الشوكانى فى نيله .
 والثانى (٩٢) : فى فضل ابى هريرة وانه كان جريئا على سؤال النبى صلى الله عليه وسلم اخرجه عبد الله بن احمد فى زيادات المسند وقال الهيثمى : رجاله ثقات .

٥ - النضر بن علقمة (٩٣) ابوالمغيرة اخرج له حديثا فى فضل اصحاب داود والمسيح عليهما السلام وتمسكهم بالحق وافقه الطبرانى على اخرجه . وقال الهيثمى رجاله ثقات وفى بعضهم خلاف .

٦- هشام بن هارون (٩٤) الانصارى المدنى : ذكره فى الثقات واخرج له فى صحيحه حديثا فى فضل الانصار ، له شواهد كثيرة احدهما عن زيد بن ارقم .

-
- (٩٠) اللسان ٢٥/٥ ، الكنى لابن عبد البر رقم (١١٤٧) وقال: ليس بالمشهور فى حمل العلم . والموارد (١٨٧٦) وابن ماجه رقم (٢٧٧٩) .
 (٩١) التقريب ٢٠٨/٢ ذكره تمييزا والموارد (٤٩٧) وانظر شواهد فى نييل الاوطار ٢٨٦-٢٨٢/٢ .
 (٩٢) الموارد (٢٢٥٧) ومجمع الزوائد ٢٦١/٩ .
 (٩٣) التقريب ٣٠٢/٢ (بخ) . الموارد (٢٠٩٠) ومجمع الزوائد ٢٠٧/٨ .
 (٩٤) التقريب ٣٢٠/٢ (صد) والموارد (٢٢٩٥) وانظر جامع الاصول ١٦٣/٩ .

٩٣١
٩١٨
-(٩٣٨)

٧- ابوسليمان الليثي (٩٥) : ذكره في الثقات واخرج له حديثا ان ابى سعيد الخدرى في مثل المؤمن والايمان كمثل الفرس في آخيته . اخرجـــــــــــــــــه احمد في مسنده ايضا . وله شاهد من حديث ابن عمر بمثله عنـــــــــــــــــد الرامهرمزي .

هذه الاحاديث الثمانية هي جملة ماخرجه ابن حبان في صحيحـــــــــــــــــه عن المجاهيل من الرجال الزوائد على رجال الكتب الستة .
وقد رايت ان ابن حبان لم ينفرد بتخريج حديث واحد منها ، كما رأيت ان بعضا قد خرجه في الفوائد ، او في ضرب الامثال . وهذه المواضع يحتمل فيها ما لا يحتمل في العقائد والاحكام ، كما خرج بعضها متابعــــــــــــــــة والمتابعات تحتمل الجهالة والضعف ونحو ذلك .

...

(٩٥) اللسان ٥٨/٧ والتعجيل ص ٣٢٢ ، كنى ابن عبد البر (٢٣٩٩) والموارد (٢٤٥١) ومسند احمد ٥٣/٣ وامثال الحديث للرامهرمزي ص ٨٤ .